المفصل في علم العربية

تصنيف

أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري

المتوفى سنة ٥٣٨ هجرية

دراسة وتحقيق

الدكتور فخر صالح قدارة

أستاذ مشارك في النحو والصرف

دار عمار

المفصل في علم العربية

تصنيف

أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري

المتوفى سنة ٥٣٨ هجرية

دراسة وتحقيق

الدكتور فخر صالح قدارة

أستاذ مشارك في النحو والصرف

دار عمار للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

الطَّبْعَة الأولى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٣/٣/٤١٥)

٤١٥
زمخ الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر
المفصل في علم العربية/أبي القاسم محمود بن عمر
الزمخشري؛تحقيق فخر صالح قدارة._عمان:دار عمار،
٢٠٠٣.
( ) ص.

ر. إ. : ٢٠٠٣/٣/٤١٥.
الواصفات:/اللغة العربية//قواعد اللغة/

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ٢٦٤ / ٢/ ٢٠٠٣)

دار عمار للنشر والتوزيع
عمّان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري
تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ - ص.ب ٢١٦٩١ عمّان ١١١١٨ الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين، وأصحابه الغرّ الميامين، والمقتدين بهداهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإنه لا سبيل إلى التجديد في دراسة المسائل النحوية والصرفية إلا بالنظر في آثار القدماء، ودراستها دراسة موضوعية، وذلك من أجل الوقوف على الأصول التي أقاموا عليها أعمالهم العلمية، وبنوا عليها مناهجهم التي اعتمدوها في دراسة هذه المسائل. وغالباً ما يتمّ ذلك عن طريق تحقيق كتبهم المخطوطة التي لا يزال الكثير منها طيّ النسيان في مكتبات شتّى من أنحاء العالم، أو شبه المخطوطة، وهي التي طبعت منذ فترات طويلة دون تحقيق، أوْ حقّقت كرسائل جامعية و لم تنشر.

وهناك إحجام عن تحقيق المخطوطات ونشرها من قبل ذوي الشأن، وبخاصة أعضاء هيئات التدريس في الجامعات العربية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، أهمها: غياب التشجيع والدعم المادي والمعنوي من المسؤولين، ومساواة البحث المنشور في مجلّة محكّمة بالكتاب المحقّق، صغر أو كبر، وبغض النظر عن قيمته وأهمّيته، وذلك من أجل الترقيات العلمية. وهذا والله غبن ما بعده غبن.

ولن أكون مجانباً للصواب إنْ قلت: إننا مقصّرون إزاء لغتنا، بلْ نحن عاقّون لها. أليس من العجب أن يبقى الكثير من نفائس هذه اللغة دون تحقيق ونشر؟ وأكتفي بذكر ثلاثة منها، وهي: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، والتذييل والتكميل لأبي حيان (وهو

شرح كتاب التسهيل لابن مالك)، وشرح المفصّل لابن يعيش. علماً أن النسخ المخطوطة لهذه الكتب موجودة. ومسؤولية ذلك تقع على الجامعات وعلى مراكز البحوث والمؤسسات العلمية المختلفة. وأحمد الله أن جعلني من خدَمة هذه اللغة المشرّفة. فقد تيسّر لي تحقيق ونشر ثلاثة كتب، وهي: أمالي ابن الحاجب، والتهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني، وأسرار العربية لابن الأنباري. أما الأول والثاني فقد أخرجتهما من ظلمات المكتبات وحقّقتهما. وقد طبعا ونشرا في بيروت، الأول عام ١٩٨٩م والثاني عام ١٩٩١م. وأمّا الثالث فقد أعدتُ تحقيقه، بعد أن كان قد حقّق في دمشق في عام ١٩٥٧م تحقيقاً سقيماً لا يتمشى مع قواعد التحقيق العلمية السليمة، ولا يليق بأهمية هذا الكتاب وشهرة صاحبه ومكانته العلمية، وقد بيّنتُ ذلك في مقدّمة الكتاب. وقد طبع ونشر أيضاً في بيروت عام ١٩٩٥م. وسرت في مشواري العلمي في هذا الاتّجاه. وكان اختياري هذه المرّة كتاب المفصّل للزمخشري، الذي بقي حتى الآن بمعزل عن التحقيق والنشر.

وهذا الكتاب يُعتبر منْ أهم الكتب التي ظهرت بعد كتاب سيبويه، إنْ لم يكن أهمها. يشهد بذلك كثرة مَنْ خدمه من العلماء. فمنهم من شرحه ومنهم مَنْ شرح أبياته، ومنهم منْ نظمه، ومنهم مَنْ اختصره، ومنهم مَنْ ردّ عليه.

ولم يُحقَّق هذا الكتاب، مع أن له نسخاً مخطوطة كاملة وجيدة. وربما يعود السبب في ذلك إلى وجود كتاب شرح المفصّل لابن يعيش الذي يتضمّن الشرح والمتن كاملاً، وقد نشر في القاهرة دون تحقيق، وهو نفسه المتداول الآن بين أيدي طلبة العلم والباحثين. وأيضاً إلى وجود نسخة من المفصّل، نشرت في القاهرة عام ١٣٢٣هـ دون تحقيق، وبهامشها شرح أبيات المفصّل للنعساني الحلبي.

والكتاب نفسه نشر دون تحقيق في الإسكندرية عام ١٢٩١هـ، وفي دلهي عام ١٩٨١م، ١٩٠٣م، وفي كلكتا عام ١٣٢٢هـ، وفي لكنو عام ١٣٢٣هـ.

وعندما عزمت على تحقيق هذا الكتاب وضعت نصب عينيّ أمراً هامّاً، وهو أن هذا الكتاب الذي أصبح عمدة في تعليم النحو، وطبقت شهرته الآفاق، لابدّ أن يُحقق

تحقيقاً علميّاً محكماً يليق بقيمته وشهرته، وبمنزلة صاحبه العلمية.

وأول ما فعلته في تحقيق هذا المصنّف العظيم أني تعرّفت على نسخه المخطوطة وأماكن وجودها. وتيسّر لي الحصول على صورتين لنسختين مخطوطتين تحتفظ بهما مكتبة (تشستربتي) في إيرلندة، وذلك عن طريق مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، حيث تحتفظ بمصّورتين على (ميكروفيلم) لهاتين النسختين. وقد اعتمدتهما في التحقيق بعد أن وثقت من صحتهما.

وبالإضافة إلى هاتين النسختين اعتمدت النسخة المطبوعة في القاهرة عام ١٣٢٣ هـ، والتي في هامشها كتاب المفضّل في شرح أبيات المفصّل لمحمد بدر الدين النعساني الحلبي. وعلى الرغم من عدم ضبطها بالشكل، إلا أنها نسخة تامة، وأنها قريبة جداً من النسختين اللتين اعتمدتهما. إلى جانب ذلك استأنستُ بشرح المفصّل لابن يعيش.

وقد صدّرت تحقيق هذا الكتاب بمقدّمة موجزة، تحدثت فيها عن حياة المؤلف، ومؤلفاته، وكتاب المفصل، ونسخ التحقيق، والمنهج الذي سرت عليه.

والله ولي التوفيق

* * *

مقدمة التحقيق

أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري

حيـــاته[(١)]:

هـو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري. ولد بزمخشر سنة ٤٦٧هـ، وهي قرية كبيرة من قرى خوارزم، وإليها نُسب. زار بغداد عدة مرات، وأخذ الأدب عـن أبـي الحسـن علـي بـن المظفّـر النيسـابوري، وأبـي مضـر محمـود بـن جرير الأصـبهاني، وسمع من أبي سعيد الشّفاني، وغيرهم. سافر إلى مكة المكرمة، وجاور بها زمانـا، فقـيل له: جار الله. وكانت إحدى رجليـه مقطوعة ويمشي في رجـل من خشب. قـيل: سـببُ ذلك أن خرّاجاً أصابه في رجله فقطعها. وقيل: إنه كان في بعض أسفاره في بـلاد خوارزم، فأصابه ثلج وبرد شديد في الطريق، فسقطت رجله من شدة البرد. وقيل: إنه أمسك عصفوراً في صباه وربطه في خيط في رجله، فأفلت من يده، فأدركه وقد دخل في خرق، فجذبه فقطع رجله في الخيط، فتألمت والدته لذلك، فدعت عليه، وقالت: قطع الله رجلك كما قطعت رجله.

وفي إحـدى رحلاتـه إلى بـخـارى لطلب العلم سقط عن الدابة فانكسرت رجله، وعملت عليه عملاً أوجب قطعها، فقطعت. وكان بيده مخصرة فيها شهادة خلق كثير ممْن اطّلعوا على حقيقة رجله خوفاً من توهّم البعض قطعها لريبة.

كـان الزمخشـري معتزلـيّاً، مجاهـراً بذلك، حتى نقل عنه أنه كان يسّمي نفسه بأبي

---

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٥/ ٤٨٩، وإنباه الرواة ٣/ ٢٦٥، ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٨، والـبداية والـنهاية ١٢/ ٢١٩، وسـير أعـلام النبـلاء ٢٠/ ١٥١، وبغيـة الوعـاة ٢/ ٢٧٩، وبروكلمـان ٥/ ٢١٥.

القاسم المعتزلي أحياناً. ولمّا صنّف تفسيره (الكشاف) افتتحه بقوله: الحمد لله الذي خلق القرآن، فقيل له: إذا بقي كذلك هجره الناس، فغيّره بقوله: الحمد لله الذي جعل القرآن. و(جعل) عند المعتزلة بمعنى: خلق. ثم إن العلماء غيّروا ذلك بعد موته، وكتبوا في نسخ الكشاف: الحمد لله الذي أنزل القرآن.

توفي في جرجانية في خوارزم بعد رجوعه من مكة ليلة عرفة سنة ٥٣٨هـ. رحمه الله وعفا عنه.

مذهبه النحوي:

كان الزمخشري شديد الذكاء، متوقد الذهن، واسع العلم، غير متعصّب لمذهب من المذاهب النحوية. فعلى الرغم من أنه كان في جلّ آرائه يتفق ونحاة البصرة، إلا أنه كان من حين إلى حين يأخذ بآراء الكوفيين وآراء الفارسي وابن جني اللذين كانا يمثلان الطراز البغدادي. وقد ينفرد بآراء خاصة به لم يسبقه أحد من النحاة إليها.

وأكثر مَنْ تأثر به من النحاة سيبويه، وهذا واضح في المفصّل. ومع هذا فقد يخالفه ويأخذ برأي غيره، كأخذه برأي الخليل في أن الفاعل أصل المرفوعات والمبتدأ محمول عليه، ومذهب سيبويه العكس. وكأخذه برأي الزجاج في أن فعل التعجب في نحو: أكرمْ بزيد، أمر على حقيقته، في حين كان يذهب سيبويه إلى أنه ماضٍ أُخرج بلفظ الأمر للتعجب[1].

مؤلفاته:

كان الزمخشري بارعاً في كثير من العلوم، وبخاصة العلوم الدينية وعلوم اللغة. وله تصانيف كثيرة تزيد على الثلاثين[2]، وأهمها:

١ ـ الكشاف. طبع عدة طبعات. منها طبعة القاهرة ـ البابي الحلبي عام ١٩٦٦م.

---

(١) انظر المدارس النحوية لشوقي ضيف ص٢٨٦

(٢) بروكلمان ٥/ ٢١٦ ـ ٢٣٨

٢ ـ المفصّل في علم العربية.

٣ ـ أساس البلاغة. طبع عدة طبعات منها طبعة دار الكتب بمصر عام ١٩٧٢م.

٤ ـ الأنموذج. وهو مختصر لكتاب المفصّل. طبع عدة طبعات، منها طبعة القاهرة عام ١٢٨٩هـ

٥ ـ الفائق في غريب الحديث. طبع بمصر ـ البابي الحلبي عام ١٣٦٧هـ

٦ ـ المستقصى في الأمثال، طبع في حيدر آباد الدكن بالهند عام ١٩٦٢، وفي بيروت عام ١٣٩٧هـ

٧ ـ القسطاس في العروض.

٨ ـ صميم العربية.

٩ ـ شرح أبيات الكتاب.

١٠ ـ أطواق الذهب في المواعظ والأدب. طبع في بيروت عام ١٢٩٣هـ.

١١ ـ الأحاجي النحوية.

١٢ ـ الرائض في الفرائض.

١٣ ـ التوقيف على مناهج التركيب والتأليف.

١٤ ـ نوابغ الكلم، طبع في القاهرة عام ١٢٨٧هـ. كما نشر في بيروت عام ١٣٠٦هـ

١٥ ـ المقامات.

١٦ ـ ربيع الأبرار. طبع في بغداد ـ العاني.

١٧ ـ مسألة في كلمة الشهادة.

كتاب المفصّل

بلغ الزمخشري مرتبة علمية عالية في علوم الدين واللغة. وحاز قصب السبق في ذلك. وقد جاءت مصنفاته في اللغة غاية في الجودة والإتقان، وعلى رأسها كتاب المفصّل، الذي لقي قبولاً واسعاً وشهرة فائقة. فأكبّ عليه أهل العربية تعلّماً وتعليماً، نظراً لأسلوبه المحكم الواضح، ونظراً لشموله وإيجازه.

وقد نال كتاب المفصّل من الشهرة والانتشار ما لم ينله كتاب قبله إلا كتاب سيبويه، ولا بعده إلا كتاب الكافية لابن الحاجب. وقد ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب أن الدافع لتأليفه هو حاجة المسلمين إلى معرفة كلام العرب، وشفقته على أشياعه من حفدة الأدب.

وجعل المؤلف كتابه أربعة أقسام: القسم الأول في الأسماء، والقسم الثاني في الأفعال، والقسم الثالث في الحروف، والقسم الرابع في المشترك.

وقد تأثر الزمخشري في كتابه هذا بكتاب سيبويه. يلحظ ذلك كلّ من يطّلع على الكتابين ويقارن بينهما، سواء كان ذلك من حيث المنهج والتقسيمات والتعريفات وأسامي الأبواب، أوْ من حيث طريقة الاستشهاد ونقل النصوص. فكما أن أثر الخليل ابن أحمد واضح في كتاب سيبويه، كذلك أثر سيبويه واضح في المفصّل. وكثيراً ما كان الزمخشري ينقل عبارة سيبويه بلفظها، وربما غيّر فيها بنقص أو زيادة. والغالب أنه يشير إلى سيبويه في ذلك، وقد ينقل دون الإشارة إليه.

ونظراً لأهميّة كتاب المفصّل وقيمته العلمية فقد كثرت شروحه، حتى أنها بلغت ما يقرب من سبعين شرحاً. فإذا أضيف إلى ذلك شروح أبياته، والكتب التي ألفت في نظمه واختصاره والردّ عليه، وحواشي تلك الشروح والكتب، فإنها قد تبلغ جميعها المئة[1].

---

(١) انظر التخمير ـ قسم الدراسة ص ٤٧-٥٩. والمنخّل ـ قسم الدراسة ص٦. وبروكلمان ٥/٢١٦-٢٣٨

أهم شروحه:

١ _ شرح موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش المتوفى عام ٦٤٣هـ. وهو أحسنها وأكثرها فائدة. وقد طبع ونشر دون تحقيق في مجلدين، كل مجلد فيه خمسة أجزاء.

٢ _ الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب المتوفى عام ٦٤٦هـ. وقد حقق وطبع في بغداد عام ١٩٨٢م.

٣ _ التخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي المتوفى عام ٦١٧هـ. وقد حقق. وطبع في بيروت.

أهم شروح أبياته:

١ ـ إثبات المحصل في نسبة أبيات المفصّل لأبي البركات بن أحمد بن المستوفي المتوفى عام ٦٣٧هـ. ويعتبر من أحسن شروح أبيات المفصّل، وقد نقل عنه صاحب الخزانة كثيراً.

٢ ـ المنخّل في إعراب أبيات المفصّل لعزّ الدين المراغي وجلال البخاري. وقد حققه أحد الدارسين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ونال به درجة الدكتوراه عام ١٤١٨ هـ.

٣ ـ شرح أبيات المفصّل لفخر الدين الخوارزمي. وقد نقل البغدادي عنه كثيراً في الخزانة، وصدر الأفاضل الخوارزمي في التخمير.

٤ ـ المفضّل في شرح أبيات المفصل لـمحمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي المتوفى عام ١٣٦٢هـ. وقد طبع في هامش نسخة المفصل المطبوعة عام ١٣٢٣هـ.

أهم مختصراته:

١ ـ اختصار المفصل لشمس الدين محمد بن يوسف القونوي المتوفى عام ٧٨٨هـ.

٢ ـ مختصر للشيخ عبدالكريم الإسكندراني المتوفى عام ٦١٢هـ.

أهم منظوماته:

١ ـ نظم أبي نصر فتح بن موسى الخضراوي المتوفى عام ٦٦٣هـ.

٢ ـ نظم لأبي شامة عبدالرحمن بن إسماعيل الدمشقي المتوفى عام ٦٦٥هـ.

وهناك أيضاً:

١ ـ التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبوبه لأبي الحجاج يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي المتوفى عام ٦٢٥هـ.

٢ ـ تقليد المفصل لأحمد بن بهرام بن محمود المتوفى عام ٦٧٠هـ.

نسخ الكتاب

نسخ المفصّل كثيرة. وقد تهيّأ لي منها ثلاث نسخ مصوّرة. استبعدت واحدة منها، كنت قد حصلت عليها من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، لأن فيها نقصاً في مواضع كثيرة، ولأن كلماتها غير مضبوطة بالشكل. أضف إلى ذلك خلوّ كثير من كلماتها من التنقيط. واعتمدت النسختين الأخريين، بالإضافة إلى النسخة المطبوعة التي في حاشيتها كتاب: المفضّل في شرح أبيات المفصل للنعساني الحلبي. وقد استأنست مراراً بالنسخة التي عليها شرح ابن يعيش. وفيما يلي وصف لهذه النسخ:

النسخة الأولى: وهي نسخة مصوّرة عن نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة (تشستربتي) في إيرلندة. وقد حصلت عليها من مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، التي تحتفظ بنسخة مصورة على (ميكروفيلم) من هذه النسخة المخطوطة تحت رقم (٣٦٣). وهذه النسخة تامة، وأخطاؤها قليلة. كتب على حواشي صفحاتها كثير من التعليقات، وبخاصة صفحات المقدمة وباب الأسماء. تقع في (١٦٧) ورقة، أيْ: (٣٣٤) صفحة. في كل صفحة (١٥) سطراً. وقد كتبت بخط نسخ عادي مضبوط بالشكل التامّ عام ٦٤٧هـ. ولا يعيبها سقوط بعض العبارات والكلمات بسبب النسيان أو السهو أو انتقال النظر. جاء في آخرها: تمّ الكتاب بحمد الله تعالى وعونه

وحسن توفيقه ومنّه، وصلى الله على سيدنا محمد نبيّه وآله وصحبه وسلم. كتبه العبد الفقير إلى الله تعالى يحيى بن علي بن يحيى بن هبة الله الأنصاري، وذلك لثمان ليالٍ بقين من ربيع الآخر سنة سبع وأربعين وست مائة، أحسن الله تقضّيها في خير وعافية. وقد رمزت لها بالحرف (أ).

النسخة الثانية: وهي نسخة مصوّرة أيضاً عن نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة (تشستربتي) في إيرلندة. وقد حصلت عليها من مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، التي تحتفظ بنسخة مصوّرة على (ميكروفيلم) من هذه النسخة المخطوطة تحت رقم (٣٢٦١). وهذه النسخة تامة، وأخطاؤها قليلة. في حواشيها كثير من التصويبات والاستدراكات. وكثيراً ما كتب في الحواشي: وقع في الأصل، ووقع في بعض النسخ. وهذا يدل على أن هذه النسخة قوبلت بالنسخة الأصلية ونسخ أخرى. تقع في (١٢٨) ورقة ونصف، أيْ: (٢٥٧) صفحة. في كل صفحة (١٧) سطراً. وقد كتبت بخط نسخ عادي، ولم يكتب في آخرها أوْ أولها تاريخ نسخها. جاء في آخرها: كمل جميع المفصل في النحو. والحمد لله ربّ العالمين، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما. بلغ مقابلة وعرضاً وتصحيحاً. وقد رمزت لها بالحرف (ب).

النسخة الثالثة: وهي النسخة المطبوعة في القاهرة عام ١٣٢٣هـ التي على هامشها كتاب: المفضّل في شرح أبيات المفصّل، لمحمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي. وهي نسخة كاملة غير مضبوطة بالشكل. فيها زيادات غير قليلة وبخاصة في الشواهد الشعرية. فكثيراً ما يكتب البيت كاملاً، مع أنه يكون قد ذكر صدره أوْ عجزه في المخطوطتين اللتين اعتمدتهما، والظاهر أن هذا من عمل النسّاخ. وليس في هذه النسخة شيء من مناهج التحقيق. ونظراً لأنها تامة ليس فيها نقص وأنها قريبة جداً من النسختين المخطوطتين فقد اعتمدتها في التحقيق ورمزت لها بالحرف (ط).

منهج التحقيق

لمّا كان الهدف من تحقيق كتب التراث إخراجها صحيحة سليمة كما وضعها أصحابها، فقد بذلت جهدي في سبيل تحقيق هذا الهدف عندما بدأت في تحقيق هذا

الكتاب. وقد أخذت بعين الاعتبار ما تستوجبه إعادة النص إلى وضعه من حيطة وحذر ودقة وأمانة. لذا وضعت نصب عينيّ عدة قواعد وأسس، حاولت بقدر الإمكان الالتزام بها، رغبة مني في إخراج هذا العمل على الوجه الصحيح. ومن هذه الأسس والقواعد:

١ ـ احترمت النص، فلم أتدخل فيه إلا بالقدر اليسير الذي لا يمسّ جوهره، ككتابته وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم، أو تصحيح آية قرآنية أو خطأ نحوي.

٢ ـ ضبطت النص بالشكل، وقد استعنت في ذلك بالنسختين المخطوطتين اللتين اعتمدتهما في التحقيق، واستأنست بكتاب سيبويه، وشرح الشافية لرضي الدين، ولسان العرب، وشرح المفصّل لابن يعيش. وقد راعيت في هذا الجانب الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والشواهد الشعرية وأمثال العرب وأقوالهم وما احتمل لبساً من الألفاظ والعبارات.

٣ ـ حصرت الآيات القرآنية بين قوسين مميّزين، وأشرت في الهامش إلى اسم السورة ورقم الآية. وفعلت ذلك أيضاً في الآيات التي وردت في الهوامش.

٤ ـ أرجعت الأحاديث الشريفة إلى كتب الحديث المعتمدة، وهي قليلة.

٥ ـ قارنت بين النسخ، وبيّنت الاختلافات بينها، وأثبت ما اعتقدت أنه صواب.

٦ ـ اعتمدت في تخريج الشواهد الشعرية المصادر المشهورة كالكتاب والمقتضب والخصائص والممتع والمغني وأوضح المسالك وابن يعيش والخزانة واللسان وشرح الشافية. أضف إلى ذلك بعض المختارات الشعرية والدواوين.

٧ ـ عنيت بالرجوع إلى كتب التفاسير والقراءات كالبحر المحيط لأبي حيان لتخريج القراءات القرآنية وردّها إلى أصحابها.

٨ ـ رجعت إلى كتب اللغة والمعاجم من أجل شرح الكلمات الصعبة. واعتمدت في ذلك لسان العرب والصحاح والقاموس المحيط. كما اعتمدت للأمثال مجمع الأمثال للميداني. أمّا الأماكن والبلدان فقد اعتمدت لها معجم البلدان لياقوت الحموي.

٩ ـ عنيت بالرجوع إلى كتاب سيبويه وشرح المفصّل لابن يعيش وشرح الشافية للرضي من أجل شرح كثير من المسائل وحلّ بعض الإشكالات.

١٠ ـ ألحقت بالكتاب فهارس عامة للآيات القرآنية والقراءات والأحاديث الشريفة والأمثال والأشعار والأعلام والأماكن والقبائل والجماعات واللغة والمصادر والمراجع والموضوعات.

والله من وراء القصد

د. فخر صالح قدارة

الأردن ـ صويلح
الثلاثاء ٢٦ ربيع الآخر عام ١٤٢٢هـ
الموافق ١٧ تموز عام ٢٠٠١م

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

الله احمد على ان جعلني من علماء العربية . وجعلني على الغضب
للعرب والعصبية . وابى لي ان انفرد عن صميم انصارهم
وامتاز . وانضوي الى لفيف الشعوبية وانحاز . وعصمني من
مذهبهم الذي لم يجد عليهم الا الرشق بالسنة اللاعنين
والمشق باسنة الطاعنين . والى افضل السابقين والمصلين
اوجه صلوات المصلين . محمد المحفوف من بني عدنان بجماجمها
وارحائها النازل من قريش في سرة بطحائها المبعوث الى الاسود
والاحمر بالكتاب العربي المنور . ولآله الطيبين ادعو الله تعالى
بالرضوان . وادعوه على اهل الشقاق لهم والعدوان . ولعل
الذين يغضون من العربية ويضعون من مقدارها .
ويريدون ان يخفضوا ما رفع الله من منارها . حيث
لم يجعل خيرة رسله وخير كتبه في عجم خلقه ولكن
في عربه لا يبعدون عن الشعوبية منابذة للحق الابلج وزيغا
عن سواء المنهج . والذي يقضى منه العجب حال هؤلاء

الصفحة الأولى من نسخة أ


سانهم . وفرط جورهم واعتسافهم . وذلك
ن العلوم الإسلامية نفعها وكلامها .
خبارها . إلا وافتقاره إلى العربية من لا يدفع
نقنع . ويرون الكلام في معظم أبواب
مسائلها . مبنيا على علم الإعراب . والتفاسير
ف عن سيبويه والأخفش والكسائي
م من النحويين البصريين والكوفيين والاستظهار
ص بأقاويلهم . والتشبث بأهداب فسرهم وتأويلهم
اقلتهم في العلم ومحاورتهم وتدريسهم
وبه تقطر في القراطيس أقلامهم . وبه
ت والتعليقات حكامهم . فهم ملتبسون
فهم منفكين منها أينما وجهوا كل
سيروا في تعاعيف ذلك
لهما لينبذوهم عن الخيرها وتغطيها
تعلمها وتعليمها . ويمرون

الصفحة الثانية من نسخة أ

سدس فأبدلوا السين تاء وادغموا فيها الدال ومنه ودّ في لغة بني تميم وأصلها وتد وهي الحجازية الجيدة، ومثله عدّان في عتدان وقال بعضهم عدّ فرارا من هذا فصل وقد عدلوا في بعض ملاقي المثلين او المتقاربين لإعواز الادغام الى الحذف فقالوا في ظللت ومسست وأحسست ظلت ومست وأحست قال

أحسن به فهن اليه شوس

وقول بعض العرب استخذ فلان أرضا لسيبويه فيه مذهبان أحدهما أن يكون أصله استتخذ بحذف التاء الثانية والثاني أن يكون اتخذ فيبدل السين مكان التاء الأولى ومنه قولهم يسطيع بحذف التاء وقولهم يستيع ان شئت قلت حذفت الطاء وتركت تاء الاستفعال وان شئت قلت حذفت التاء المزيدة وأبدلت التاء مكان الطاء وقالوا بلعنبر وبلعجلان في بني العنبر وبني العجلان وعلماء بنو فلان اي على الماء قال

الصفحة قبل الأخيرة من نسخة أ

[illegible] طعن علماء بكر بن وائل وعاجز صدر [illegible]

وإذا كانوا ممن يحذفون مع إمكان الإدغام في بسيط وبني

فهم مع عدم إمكانه أحذف وهم. كمل القسم الرابع وتمامه

تم الكتاب بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه ومنّه [illegible]

وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وسلم

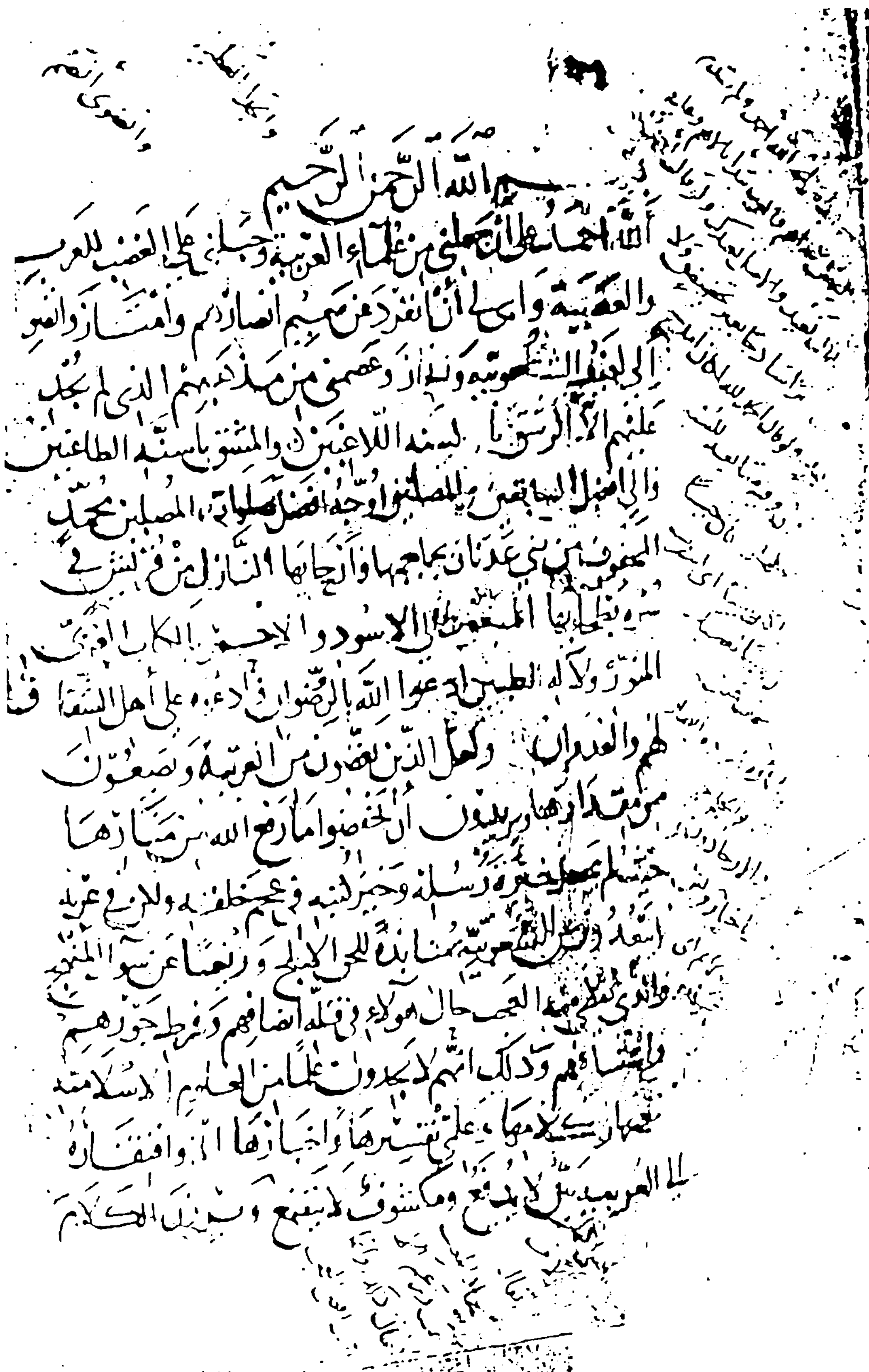
[illegible]

كتبه العبد الفقير إلى الله تعالى يحيى بن علي بن يحيى بن هبة الله الأنصاري

المعروف بابن بنت أبي سعد وذلك لليال بقين من ربيع الأول

سنة سبع وأربعين وستمائة أحسن الله تقضيها في خير وعافية

الصفحة الأخيرة من نسخة أ



بسم الله الرحمن الرحيم
الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية وجبلني على الغضب للعرب
والعصبية وأبى لي أن انفرد عن صميم أنصارهم وأمتاز وأنضو
إلى لفيف الشعوبية وأنحاز وعصمني من مذهبهم الذي لم يجد
عليهم إلا الرشق بألسنة اللاعنين والمشق بأسنة الطاعنين
وإلى أفضل السابقين والمصلين أوجه أفضل صلوات المصلين محمد
المحفوف من بني عدنان بجماجمها وأرحائها النازل من قريش في
بحبوحة بطحائها المبعوث إلى الأسود والأحمر بالكتاب العربي
المنور وآله الطيبين أدعو الله بالرضوان وأدعو على أهل الشقاء
منهم والعدوان ولعل الذين يغضون من العربية ويضعون
من مقدارها ويريدون أن يخفضوا ما رفع الله من منارها
حيث لم يجعل خيرة رسله وخير كتبه في عجم خلقه ولكن في عربه
لا يبعدون عن الشعوبية منابذة للحق الأبلج وزيغا عن سواء المنهج
والذي يقضى منه العجب حال هؤلاء في قلة إنصافهم وفرط جورهم
واعتسافهم وذلك أنهم لا يجدون علما من العلوم الإسلامية
فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره
إلى العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع ويرون الكلام

الصفحة الاولى من نسخة ب

في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب
والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي
والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين والاستظهار في مآخذ
النصوص بأقاويلهم والتشبث بأهداب فسرهم وتأويلهم وبهذا
اللسان مناقلتهم في العلم ومحاورتهم وتدريسهم ومناظرتهم وبه
تقطر في القراطيس أقلامهم وبه تسطر الصكوك والسجلات حكامهم
فهم ملتبسون بالعربية أية سلكوا غير منفكين منها أينما وجهوا كل عليها
حيث سيروا ثم إنهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلها ويدفعون
خصلها ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها وينهون عن تعلمها وتعليمها
ويمزقون أديمها ويمضغون لحمها فهم في ذلك على المثل السائر الشعير
يؤكل ويذم ويدعون الاستغناء عنها وأنهم ليسوا في شق منها فإن صح
ذلك فما بالهم لا يطلقون اللغة رأساً والإعراب ولا يقطعون بينهما
وبينهم الأسباب فيطمسوا من تفسير القرآن آثارهما وينفضوا من
أصول الفقه غبارهما ولا يتكلموا في الاستثناء فإنه نحو وفي الفرق
بين المعرف والمنكر فإنه نحو وفي التعريفين تعريف الجنس وتعريف
العهد فإنهما نحو وفي الحروف كالواو والفاء وثم ولام الملك
ومن للتبعيض ونظائرها وفي الحذف والإضمار وفي أبواب الاختصار

الصفحة الثانية من نسخة ب

128

وفي كل حي فتخبطا منها ن وقد يحط عنه وعليه وعقدم

يوبد نحو بحلت وقمت وجئت وعلت وتقرأ قال سيبويه والعرب

اللغتين واجودهما أن لا تقلب قال وإذا كانت التاء متحركة وقبلها

من الحروف ساكنة لم يكن الادغام نحو اسطعم واستعطف

واستد ذلك لان الاول متحرك والثاني ساكن ولا سبيل الى الادغام

واستعملوا استطال تلك المنزلة لان فيها في نية السكون

وادغموا تافتعل وتفاعل فيما بعدهما فقالوا اطعنوا وازينوا وانا

وادارؤا ... الوصل للساكن الواقع بالادغام ...

تذكرون لئلا يجمعوا بين حذف التاء وادغام التاء ...

ومن الادغام الشاذ قولهم ست اصله سدس فابدلوا السين ...

فيها الدال ... وذلك لغة بني تميم واصلها وتد وهي الحجازية ...

ومثله عدان ... وقال بعضهم ... من هذا ...

وقد عدلوا في بعض ... المثلين او المتقاربين لاعوازه ... الى

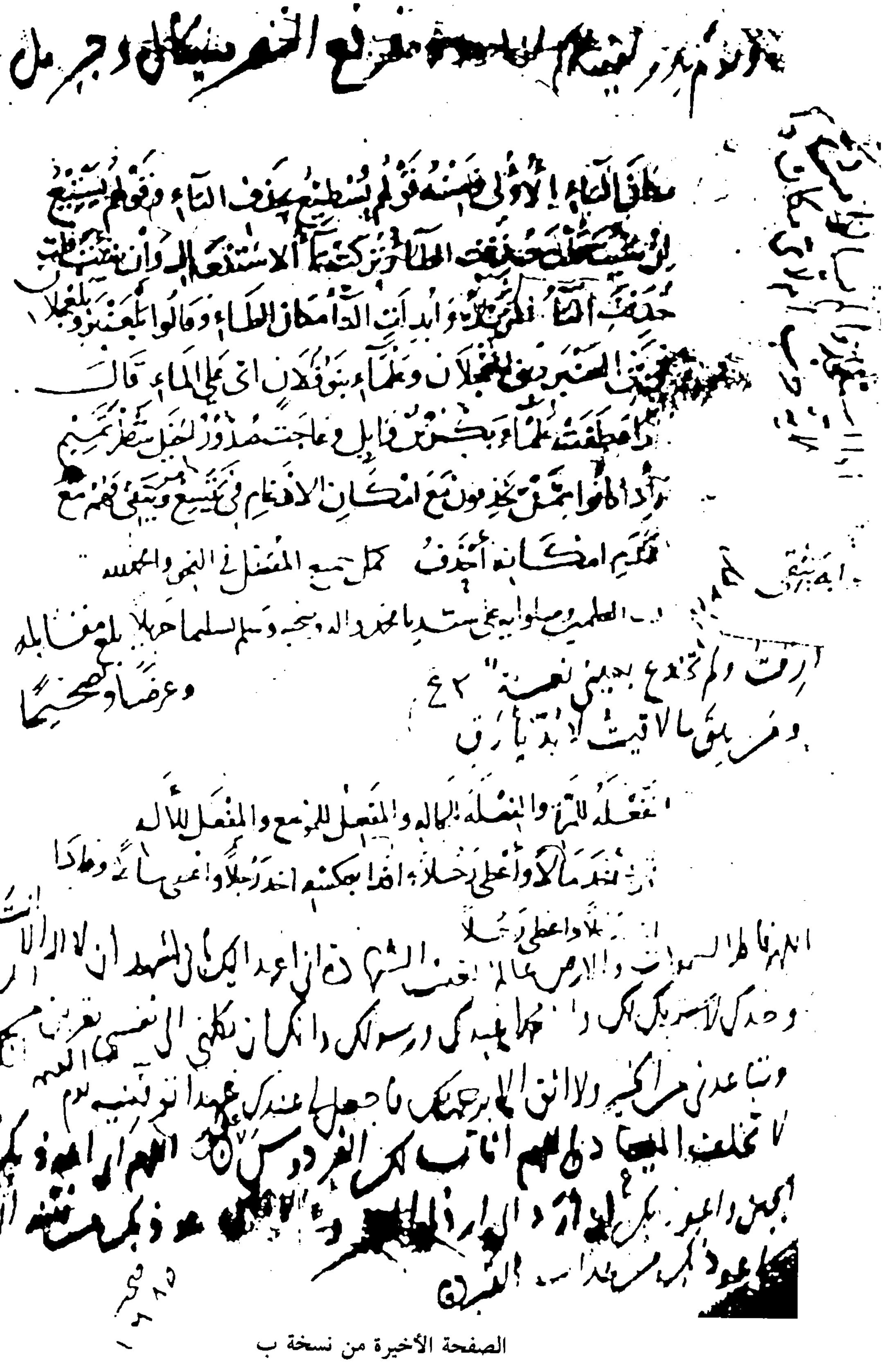
الحذف فقالوا في ظللت ومسست واحسست ظلت ومست ...

قال ... ن احسن به فهن اليه شوس ... في لغة العرب

استحق ... ادغما لسيبويه فيه مذهبان احدهما ... اصله

استحمد ... بحذف التاء الثانية والثاني ... قبال العين

الصفحة قبل الاخيرة من نسخة ب



مطلقاً التاء الأولى فمنه قولهم يسطيع بحذف التاء وقولهم يستيع
أو يستيع على حذف الطاء وتركهما الاستثقال وإن شئت قلت
حذف التاء لكثرته وأبدلت الدال مكان الطاء وقالوا بلعنبر وبلعجلان
يريد بني العنبر وبني العجلان وعلماء بنو فلان أي على الماء قال
غداة طفت علماء بكر بن وائل وعاجت صدور الخيل شطر تميم
أراد الماء وإنما يحذفون مع إمكان الإدغام في يستيع ويبقى لهم مع
تعذر إمكانه الحذف كمل جميع المفصل في النحو والحمد
لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً بلغ مقابلة
وعرضاً وتصحيحاً
٤٢

المفعلة للآلة والمفعلة للحالة والمفعل للموضع والمفعل للآلة

الصفحة الأخيرة من نسخة ب

كتاب

المفصّل في علم العربية

تصنيف

أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري

المتوفى سنة ٥٣٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الأستاذُ الإمام الأجلُّ فخرُ خوارِزمَ رئيس الأفاضل أبو القاسمِ محمودُ بنُ عمرَ الزمخشري رحمة الله عليه: اللهَ أحمدُ على أنْ جعلني من علماء العربيةِ، وجَبَلني على الغضب للعرب والعصبيّةِ، وأبى لي أنْ أنْفردَ عن صميم أنصارهم وأمتازَ، وأنْضوي إلى[1] لفيفِ الشعوبية وأنحاز، وعصمني من مذهبهم الذي لم يُجْدِ عليهم إلا الرَّشْقَ بألسنة اللاعنين، والمَشْقَ[2] بأسنَّة[3] الطاعنين، وإلى أفضل السابقين والمصلِّين[4] أُوجّه أفضل صلواتِ المصلّين محمدٍ المحفوفِ من بني عدنان بجماجمها وأرحائها[5]، النازل من[6] قريش في سُرّة بطحائها، المبعوثِ إلى الأسود والأحمر بالكتاب العربي المنوَّر، وآله الطيِّبين. أدعو الله بالرِّضوان وأدعوه على أهل الشقاق لهم والعدوان.

ولعل الذين يَغُضُّونَ من العربية ويضعون من مقدارها ويريدون أن يخفضوا ما رفع اللهُ من منارها، حيثُ لم يجعلْ خيرَةَ رسله وخَيْرَ كتبه في عَجَم خلقه ولكنْ في

---

(١) في ط: على.

(٢) المشق: سرعة الطعن.

(٣) في ط: بألسنة، وهو تحريف.

(٤) السابق من الخيل هو الذي يأتي في الحلبة أولاً. والمصلّي الذي يتلوه. والمقصود بقوله: (السابقين والمصلّين) الأوّلون والآخِرون.

(٥) جماجم العرب: قبائلها التي تجمع البطون فتنسب إليها دونها. وأرحاء العرب: القبائل التي تستقلُّ بنفسها وتستغني عن غيرها. ويقال: أرحاء العرب ست، وهي: كنانة وتميم في مضر. وبكر بن وائل وعبد القيس في ربيعة. ولَخْي بن أدد وكلب بن وبرة في اليمن. انظر: ابن يعيش ١ / ٦.

(٦) في ط: في.

عَربه، لا يَبْعدون[1] عن الشُّعوبيّة منابذةً للحق الأبلج، وزَيْغاً عن سواء المنهج، والذي يُقضى[2] منه العجبُ حالُ هؤلاءِ في قلّةِ إنصافهم، وفَرْطِ جَوْرِهم واعتسافِهم، وذلك أنهم لا يجدون عِلْماً من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها وعِلْمَيْ تفسيرها وأخْبارها إلاَّ وافتقارُهُ إلى العربيةِ بيِّنٌ لا يُدْفَع، ومكشوفٌ لا يَتَقنع. ويَرَوْنَ الكلامَ في معظم أبوابِ أصول الفقه ومسائلها مبنيّاً على علم الإعراب، والتفاسيرَ مشحونةً بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائيّ والفرَّاءِ، وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيّين، والاستظهارَ في مآخذ النصوص بأقاويلهم، والتَّشَبُّث بأهداب فَسْرِهم[3] وتأويلهم، وبهذا اللسانِ مناقَلتُهم في العلم ومحاوَرَتُهم، وتدريسُهم ومناظرتُهم، وبه تَقْطُر في القراطيس أقلامُهم، وبه تَسْطُر الصكوكَ والسجلاتِ حُكّامُهم. فهم مُلْتَبِسون بالعربيّة أيَّةً سلكوا غيرَ منفكّين منها أينما وجَّهوا، كَلٌّ[4] عليها حيثما سيَّروا، ثمّ إنهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلَها ويدفعون خَصْلَها[5]، ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها، ويَنْهَوْن عن تعلُّمِها وتعليمها، ويمزِّقون أديمَها، ويمضُغُون لحمها. فهم في ذلك على المثل السائر: الشعيرُ يُؤْكَلُ ويُذَمُّ[6]. ويدَّعون الاستغناءَ عنها، وأنهم ليسوا في شِقٍّ[7] منها. فإنْ صحَّ ذلك فما بالُهُم لا يُطلِّقون اللغة رأساً والإعرابَ، ولا يقطعون بينهما وبينهم الأسبابَ، فيَطْمِسوا من تفسير القرآن آثارَهما[8]، ويَنفُضوا من أصول الفقه غبارَهما. ولا يتكلموا في الاستثناء فإنه نحوٌ، وفي الفرق بين المعرّف والمنكَّرِ فإنه نحوٌ، وفي التعريفين: تعريفِ الجنس وتعريف العهدِ، فإنهما نحوٌ، وفي الحروف كالواو والفاء وثُمّ، ولام المِلْك وفي التبعيض ونظائرها وفي الحذفِ والإضمار، وفي أبواب

(١) هذه الجملة في محل رفع خبر لعلّ.
(٢) يُقضى: يوفّى.
(٣) الفَسْرُ: الكشف.
(٤) الكَلُّ: الثقل.
(٥) الخصلُ: الغلبُ في السباق والقتال.
(٦) يُضرب لمن يذم شيئاً قد ينتفع به، وهو لا يستحق الذم. انظر: مجمع الأمثال ١ / ٢٩، ٣٦٥.
(٧) الشّق: الناحية والجانب.
(٨) في ط: آثارهم.

الاختصار والتكرار، وفي التطليق بالمصدر واسم الفاعل[1]، وفي الفرق بين إنْ وأنْ، وإذا ومتى وكلّما وأشباهِها مما يطولُ ذكره؛ فإنَّ ذلك كلّه من النحو. وهلاّ سفّهوا رأيَ محمدِ بن الحسن الشَّيْباني رحمه الله فيما أوْدعَ كتابَ الأيْمان[2]. وما لهم لم يتراطنوا[3] في مجالس التدريس وحِلَقِ المناظرةِ؟ ثم نظروا هل تركوا للعلم جمالاً وأُبَّهة؟ وهل أصبحتِ الخاصةُ بالعامّة مشبَّهةً؟ وهل انقلبوا هُزْأةً للساخرين وضُحْكَةً للناظرين؟

هذا وإنّ الإعراب أجْدى من تفاريق العصا[4]، وآثاره الحسنةُ عديدُ الحصى، ومَنْ لم يتّق اللهَ في تنزيلهِ، فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غيرُ مُعْرِب، ركبَ[5] عمياءَ وخَبَط خَبْطَ عشواءَ، وقال ما هو تَقوُّلٌ وافتراءٌ وهراء، وكلامُ الله منه بَراء. وهو المِرقاةُ المنصوبةُ إلى علم البيان، والمطّلع على نُكَتِ نظم القرآن[6]، الكافل بإبراز محاسنه، الموكّل بإثارة معادنه. فالصادُّ عنه كالسَّادّ لِطُرقِ الخير كيلا تُسلك، والمريدِ لموارده أنْ تُعافَ وتُتْرك.

ولقد نَدَبني ما بالمسلمين من الأرَب[7] إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحَدَب[8] على أشياعي من حَفَدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب، محيطٍ بكافة الأبواب، مرتّبٍ ترتيباً يبلغُ بهم الأمدَ البعيدَ بأقرب السَّعْ ويملأ سِجالهم بأهون السَّقْي. فأنشأتُ هذا الكتابَ المترجمَ بكتابِ: المفصّل في صنعة الإعراب، مقسوماً

---

(١) كقول الرجل لزوجته: أنتِ طالق، وأنت طلاق.

(٢) محمد بن الحسن هو صاحب أبي حنيفة رحمهما الله، وكتاب الأيمان هو من كتابه الجامع الكبير، في هذا الكتاب مسائل فقهية مبنية على أصول العربية. انظر ترجمة محمد بن الحسن في وفيات الأعيان ٣ / ٣٢٤.

(٣) التراطن: التكلّم بغير العربية.

(٤) في مجمع الأمثال ١ / ٣٧: إنك خيرٌ من تفاريق العصا. يُضرب فيمن نفعه أعمُّ من نفع غيره.

(٥) في ط: فقد ركب.

(٦) نكت نظم القرآن: المعاني الدقيقة المفهومة منه.

(٧) الحاجة.

(٨) الحدب: العطف.

أربعة أقسام. القسم الأول: في الأسماء. القسم الثاني: في الأفعال. القسمُ الثالثُ: في الحروف. القسمُ الرابعُ: في المشترك من أحوالها. وصنَّفْتُ كُلًّا من هذه الأقسام تصنيفاً، وفصلتُ كلَّ صنف منها تفصيلاً؛ حتى رجَعَ كلُّ شيء إلى نصابه واستقرَّ في مركزه. ولم أدّخر فيما جَمعتُ فيه من الفوائد المتكاثرة. ونظمتُ من الفرائد[١] المتناثرة، مع الإيجاز غير المخلّ، والتلخيص غير المملّ، مناصحةً لمقتبسيه. أرجو أنْ أجتنيَ منها ثمرتيْ دعاء يُستجاب، وثناء يُستطاب. واللهُ عزَّ سلطانُه[٢] وليُّ المعونة على كل خير والتأييد، والمليّ[٣] بالتوفيق له والتسديد.

فصل
في معنى الكلمة والكلام

الكلمةُ هي اللفظة الدالّة على معنىً مفردٍ بالوضع[٤]. وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسمُ والفعلُ والحرف. والكلامُ هو المركَّب من كلمتين أُسندتْ إحداهما إلى الأُخرى[٥]، وذلك لا يتأتّى إلا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك وبِشْرٌ صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضربَ زيدٌ، وانطلق بكر، وتُسمَّى الجملة.

---

(١) الفرائد: جمع فريدة، وهي: الدرة الكبيرة.

(٢) في ط: والله سبحانه عزّ سلطانه.

(٣) المليّ: القادر.

(٤) قوله: على معنى، احتراز من المهمل بجزءيه الذي لا يدل على معنى. وقوله: مفرد، احتراز مما يدلّ على معنى مركب ملفوظ بجزئه أو بجزءيه، نحو: قام زيدٌ وقمْ.
وقوله: بالوضع، احتراز مما يدلّ على معنى مفرد بالعقل. قال ابن الحاجب: «وذلك أنّا لو سمعنا لفظة (ديز) من وراء جدار لعلمنا بالعقل أن هذه اللفظة قامت بذات، فهي لفظة دالة على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع». الإيضاح ١ / ٦٠.

(٥) بشرط الإفادة.

القسم الأول من الكتاب
وهو قسم الأسماء

الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران[١]. وله خصائص، منها: جوازُ الإسناد إليه، ودخولُ حرف التعريف[٢]، والجرُّ، والتنوينُ[٣]، والإضافة[٤].

ومن أصناف الاسم اسمُ الجنس[٥]، وهو ما عُلِّق على شيء وعلى كل ما أشبهه. وينقسم إلى اسم عينٍ واسم معنى، وكلاهما ينقسم إلى اسمٍ غيرِ صفةٍ واسمٍ هو صفة[٦]. فالاسمُ غيرُ الصفةِ نحوُ: رجل وفرس وعِلْم وجهل، والصفةُ نحوُ: راكب وجالس ومفهوم ومضمر.

ومن أصناف الاسم العَلَم، وهو ما عُلِّق على شيء بعينه غير مُتناول ما أشبهه. ولا يخلو من أن يكون اسماً كزيد وجعفر، أوْ كنيةً كأبي عمرو وأمِّ كلثوم، أو لقباً كبطّة

---

(١) اختلف النحويون في حدّ الاسم، فقد ذكروا فيه حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حدّاً. وسيبويه رحمه الله لم يحدّه، وإنما اكتفى فيه بالمثال، فقال: الاسم رجل وفرس. انظر: الكتاب ١ / ١٢، وأسرار العربية ص ٣٣. وقول المؤلف: (في نفسه) احتراز عن الحرف، وقوله: (مجردة عن الاقتران) احتراز عن الفعل.

(٢) وهو الألف واللام غير الموصولة.

(٣) أي: تنوين التمكين، ويسمّى تنوين الصرف.

(٤) أيْ: يكون مضافاً.

(٥) هو ما دلّ على حقيقة موجودة وذوات كثيرة. ابن يعيش ١ / ٢٦.

(٦) الاسم غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل. والاسم الصفة ما كان مأخوذاً من فعل كاسم الفاعل واسم المفعول.

وقُفَّة[1]. وينقسم إلى مفرد ومركّب، ومنقول ومرتجل. فالمفردُ نحوُ: زيد وعمرو، والمركّب إما جملةٌ[2] نحو: بَرَق نَحْرُه، وتأَبَّطَ شرّاً، وذَرَّى حَبًّا، وشابَ قرناها، ويزيدُ في مثل قوله[3]:

نُبِّئْـــتُ أخـــوالـــي بنـــي يَـــزيـــدُ ظلمـــاً علينـــا لَهُـــمُ فَـــديـــدُ

وإمّا غيرُ جملة، اسمان جُعلا اسماً واحداً[4]، نحو معدي كرب وبعلبكَ وعمرويهِ ونِفْطويهِ، أو مضافٌ ومضافٌ إليه كعبدِ منافٍ وامرىء القيس والكُنى. والمنقول على ستَّة أنواع، منقولٌ عن اسم عين كثور وأسد، ومنقولٌ عن اسم معنى كفضل وإياس[5]، ومنقولٌ عن صفة كحاتم ونائلةَ، ومنقولٌ عن فعل إمّا ماضٍ كشَمَّرَ وكَعْسَبَ[6]، وإمّا مضارعٌ كتغلبَ ويَشْكُرَ، وإمّا أمرٌ كإصْمِتَ في قول الراعي[7]:

أَشْلـى سَلُـوقيّـةً بـاتَـتْ وبـاتَ بهـا بِـوَحْـشِ إصْمِـتَ فـي أصْـلابهـا أَوَدُ

وأطرقا في قول الهُذَلي[8]:

---

(١) هذا التقسيم باعتبار دلالته أوْ عدمها على معنى زائد على العلمية.

(٢) وهو المركب الإسناديّ.

(٣) هذا الرجز مجهول القائل. وهو في ملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٢، والرضي ١ / ٦٤، ومغني اللبيب ٨١٧، ومجالس ثعلب ص ١٧٦. الفديد: الصياح والجلبة. والشاهد فيه: يزيد، حيث إنه عَلَمٌ منقول من جملة مركبة من فعل وفاعل، ويعرب على الحكاية.

(٤) وهو المركب المزجيّ.

(٥) إياس: من الأوس، وهو العِوَض.

(٦) الأول منقول من شمَّرَ إزاره، إذا رفعه. والثاني منقول من كَعْسَبَ على وزن فَعْلَل، ومعناه: مشى سريعاً.

(٧) هو الراعي النميري. انظر: شعره ص ٤٦، واللسان (صمت)، وابن يعيش ١ / ٣٠. سلوقيّة: منسوبة إلى سلوق، وهو موضع تنسب إليه الكلاب السلوقية. والأود: الاعوجاج. وقوله: أشلى سلوقيّة، أيْ: دعا هذا الصائد كلبة سلوقيّة وأغراها بالصيد. والشاهد في قوله: إصمت، فهو علم منقول عن فعل الأمر. وبعد التسمية به حُوّلت همزته إلى همزة قطع.

(٨) هو أبو ذؤيب الهذلي. انظر: ديوان الهذليين ١ / ٦٥، واللسان (طرق)، وابن يعيش ١ / ٣١. الثمام: نبت معروف بالبادية، والشاهد في قوله: أطرقا، فهو علم منقول من فعل الأمر.

علـــى أطـــرقـــا بـــاليـــاتُ الخيـــامِ   إلا الثُّمـــــــــامَ وإلا العِصِــــــــيَّ

ومنقولٌ عن صوت كَبَبَّةَ، وهو نَبَزُ عبدالله بن الحارث بنِ نوفل. ومنقولٌ عن مركّب، وقد ذكرناه. والمرتجلُ على ضربَين[1]: قياسيّ وشاذّ[2]. فالقياسيُّ نحوُ غَطَفَانَ وعمرانَ وحمدانَ وفقْعَسٍ وحَنْتَف[3]، والشاذُّ نحوُ: مَحْبَبٍ ومَوْهَبٍ ومَوْظَب ومَكْوَزَةَ وحَيْوَةَ[4].

فصل: وإذا اجتمع للرجل اسمٌ غير مضاف ولقبٌ أُضيف اسمُه إلى لقبه فقيل: هذا سعيدُ كرزٍ، وقَيْسُ قُفَّةَ، وزيدُ بَطَّةَ[5]. وإذا كان مضافاً أو كنيةً أُجري اللقبُ على الاسم[6] فقيل: هذا عبُدالله بَطَّةُ، وهذا أبو زيدٍ قُفَّةُ.

فصل: وقد سمّوا ما يتخذونه ويألفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام. كلُّ واحدٍ منها مختصٌّ بشخصٍ بعينه، يعرفونه به، كالأعلام في الأناسيّ، وذلك نحو: أعوجَ ولاحقٍ وشذْقمٍ وعُلَيَّانَ وخُطّة وهَيْلة، وضُمران وكَسابِ[7].

فصل: وما لا يُتّخذ ولا يُؤلف فيُحتاج إلى التمييز بين أفراده، كالطير والوحوش

---

(١) في ط: نوعين.

(٢) القياسيّ: ما كان له نظير في كلامهم. والشاذ: ما ليس له نظير في كلامهم.

(٣) فقعس: اسم رجل من بني أسد. وحنتف: اسم رجل، وهو حنتف بن أوس اليربوعي. انظر: ابن يعيش ١ / ٣٣.

(٤) محبب: اسم رجل، والقياس محبّ بالإدغام. ومَوْهب: اسم رجل، ووجه الشذوذ فيه أن ما فاؤه واو لا يأتي منه مَفْعَل، وإنما هو مَفْعِل. وموظب: اسم مكان، والشذوذ فيه كالذي قبله. ومَكْوزة: اسم رجل، والقياس فيه مكازة. وحيوة: اسم رجل، والقياس فيه حيّة. انظر: ابن يعيش ١ / ٣٣.

(٥) فإنْ قيل: كيف جاز إضافة الشيء لنفسه؟ قيل: أريد بالمضاف المسمّى، وأريد بالمضاف إليه الاسم.

(٦) إمّاعطف بيان أو بدل. ولا تجوز الإضافة.

(٧) أعوج: فحل من الخيل كان لكندة، ولاحق: فرس كان لمعاوية. وشدقم: فحل من الإبل كان للنعمان. وعُليّان: جمل كان لكليب بن وائل. وخطّة وهيلة: عَنْزا سَوْء. وضمران: كلب للنابغة. وكساب: كلبة للبيد. انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٨٢.

وأحناش الأرض وغير ذلك، فإنَّ العَلَم فيه للجنس بأسره، ليس بعضُه أوْلى به من بعض. فإذا قلت: أبو بَراقِشَ وابنُ دَأْيَةَ وأُسَامةُ وثعالةُ وابن قِتْرة وبنتُ طَبَق[1]، فكأنك قلت: الضربُ الذي من شأنه كَيْتَ وكَيْتَ. ومن هذه الأجناس ما له اسمُ جنسٍ واسمٌ علمٌ، كالأسد وأسامة، والثعلب وثعالة، وما لا يُعرف له اسمٌ غيرُ العلمِ نحو: ابنِ مِقْرَضٍ وحمارِ قَبّان[2].

وقد صنعوا في ذلك نحو صنيعهم في تسمية الأناسيّ، فوضعوا للجنس اسماً وكنيةً، فقالوا للأسد: أسامةُ وأبو الحَرث، وللثعلب ثُعالةُ وأبو الحصين، وللضَّبُعِ حَضاجِرُ[3] وأمُّ عامِر، وللعقرب شَبْوَةُ وأمُّ عِرْيَطٍ. ومنها ما له اسمٌ ولا كنيةٌ له كقولهم: قُثَمُ، للضِّبْعانِ[4]. وما له كنيةٌ ولا اسمَ له كأبي بَراقِشَ وأبي صُبَيْرةَ وأمِّ رَباحٍ وأمِّ عجلانَ[5].

فصل: وقد أجْرَوا المعانيَ في ذلك مُجْرى الأعيان فسمّوا التسبيحَ بسبحانَ والمنيّة بشَعوبَ وأمَّ قَشْعَم والغدرَ بكَيْسانَ، وهو في لغة بني فَهْم، قال[6]:

إذا ما دَعَوْا كَيْسَانَ كانتْ كُهُولُهُمْ   إلى الغَدْرِ أدنى من شبابِهِمُ المُرْدِ

ومنه كَنُوا الضربةَ بالرِّجل على مؤخر[7] الإنسان بأمّ كَيْسانَ، والمبرَّة ببرَّةَ، والفَجْرَةَ بفجارِ، والكُليَّةَ بزوْبَرَ، قال[8]:

---

(١) أبو براقش: طائر لونه بين السواد والبياض، وابن دأية: الغراب. وأسامة: الأسد. وثعالة: الثعلب. وابن قترة: ضرب من الحيّات خبيث. وبنت طبق: ضرب من الحيّات أيضاً.

(٢) ابن مقرض: دويبّة تقتل الحمام. وحمار قبان: دويبّة مستطيلة ذات أرجل.

(٣) قيل لها ذلك لعظم بطنها.

(٤) الضّبعان: ذكر الضباع. والقُثم: المعطاء.

(٥) أبو صُبيرة: طائر أحمر البطن. وأم رباح: القرد. وأم عجلان: طائر.

(٦) هذا البيت للنمر بن تولب. وهو في ديوانه ص ١٢٥، وقيل: هو لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن. وقيل: هو لغسان بن وعلة. انظر: ابن يعيش ١ / ٣٧، والحماسة البصرية ٢ / ٢٨٨، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٣٦.

(٧) في ط: مؤخرة.

(٨) في ط: قال الطرماح، ثم أورد البيت كاملاً.

عُـدَّتْ عَليَّ بزَوْبَرا[1]

وقالوا في الأوقات: لقيتُه غُدْوَة وبُكْرَةَ وسَحَرَ وفَيْنَةَ[2]. وقالوا في الأعداد: ستةُ ضعفُ ثلاثَةَ وأربعةُ نصفُ ثمانيةَ.

فصل: ومن الأعلام الأمثلةُ التي يُوزن بها في قولك: فَعْلانُ الذي مُؤَنَّثُهُ فَعْلَى، وأفْعَلُ صفةً لا ينصرفُ، ووزنُ طلحة وإصبعَ فَعْلةُ وإفْعَلُ.

فصل: وقد يَغْلِبُ بعضُ الأسماءِ الشائعة على أحد المسمّينَ به فيصير علماً له بالغلبة، وذلك نحو ابنِ عُمَر وابنِ عباسٍ وابنِ مسعود، غَلبت على العبادلة دون مَنْ عداهم من أبناء آبائهم. وكذلك ابنُ الزبير، غَلَبَ على عبدالله دونَ غيره من أبناء الزبير. وابنُ الصَّعِق وابنُ كُراعَ وابنُ رألانَ غالبةٌ على يزيدَ وسُوَيدٍ وجابرٍ بحيث لا يذهب الوهمُ إلى أحد من إخوتهم[3].

فصل: وبعضُ الأعلام يدخله لامُ التعريف، وذلك على نوعين: لازم وغير لازم. فاللازمُ في[4] نحو النجم للثريّا، والصَّعِق، وغير ذلك مما غلب من الشائعة. ألا ترى أنهما هكذا معرَّفين باللام اسمان لكلِّ نجمٍ عَهِدَه المخاطِبُ والمخاطَب، ولكلّ معهودٍ ممن أُصيب بالصاعقة، ثم غلب النجم على الثريّا، والصَّعِقُ على خُوَيْلِدِ بْنِ نُفَيل ابنِ عمرو بنِ كلاب. فاللام فيهما والإضافة في ابن رألان وابن كُراع مِثْلان في أنهما لا

---

(١) البيت بتمامه:
إذا قال غاوٍ من تنوخ قصيدةً ... بها جربٌ عُدَّتْ علي بزَوْبرا
وقد اختلف في قائله، فقد نسبه ابن يعيش ١ / ٣٨ للطرماح، وهو في ذيل ديوانه ص ٥٧٤، ونسبه ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ٩١ لابن أحمر. وفي الحماسة البصرية ٢ / ١٣ لحميد بن ثور. ونسبه ابن الأنباري في الإنصاف ١ / ٤٩٥ للفرزدق، وكذلك ابن منظور (زبر)، وهو في ديوانه ١ / ٢٠٦. وتنوخ: اسم قبيلة. وزوبر: كل أو جميع.

(٢) فينة: اسم زمان بمعنى الحين.

(٣) الصعق: خويلد بن نفيل، من بني كلاب. ورألان: هو رألان الطائي. وكراع: هو كراع العكلي. انظر: ابن يعيش ١ / ٤٠.

(٤) في: غير موجودة في ط.

يُنْزَعان[1]. وكذلك الدَّبَرَان والعَيُّوقُ والسِّماك والثُّرَيَّا[2]، لأنها غَلَبَتْ على الكواكِب المخصوصة من بين ما يوصف بالدُّبُور والعَوْقِ والسُّمُوك والثَّرْوَة. وما لم يُعرف باشتقاق من هذا النوع فملحقٌ بما عُرف. وغيرُ اللازم في نحو الحَرِثِ والعباس والمظفَّر والفضل والعلاء، وما كان صفة في أصله أوْ مصدراً.

فصل: وقد يُتأوّل العَلَمُ بواحد من الأمّة المسمّاة به، فلذلك من التأول يُجرى مُجرى رجل وفرس، فيُتجْتَرأ على إضافته وإدخال اللام عليه. قالوا: مُضَرُ الحمراءِ وربيعةُ الفَرسِ وأنمارُ الشاةِ[3]، وقال[4]:

عـلا زَيْـدُنـا يـومَ النقـا رأسَ زيـدِكـم ... بـأبْيَـضَ مـاضـي الشَّفْـرَتيـنِ يَمـانِ

وقال أبو النجم[5]:

بـاعَـدَ أمَّ العَمْـرِو مـن أسيـرِهـا ... حُـرَّاسُ أبـوابٍ علـى قُصُـورِهـا

وقال الآخر[6]:

---

(١) أيْ: أن التعريف بهما لا بالوضع. ابن يعيش ١ / ٤٢.

(٢) الدَّبران: نجم يدبُر الثريا، أي: يتبعها. والعيُّوق: كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا في ناحية الشمال، سُمّي بذلك لأنه يعوق الدَّبران عن لقاء الثريا. والسِّماك: نجم معروف، وهما سماكان: رامح وأعزل، وهما في برج الميزان. والثُّريّا: نجم معروف، سُمّيت بذلك لغزارة نوئها. انظر: اللسان (دبر، عوق، سمك، ثرا).

(٣) مضر وربيعة وأنمار أبناء نزار من معدّ بن عدنان، أضيف كل واحد إلى ما ورثه من أبيه، ورث مضر الحمراء، أيْ: الذهب. وورث ربيعة الفرس، أيْ: الخيل، وورث أنمار الشاة، أيْ: الغنم. انظر: الإيضاح ١ / ١٠١، وابن يعيش ١ / ٤٤.

(٤) لم ينسبه أحد لقائل معيّن. وهو في شرح الكافية للرضي ١ / ٢٧٤، ومغني اللبيب ٧٥، والخزانة ٢ / ٢٢٥، والكامل ٢ / ١١٨، ونسب فيه لرجل من طيء. النقا: الكثيب من الرمل. ويوم النّقا: يوم الحرب. والشاهد في زيدنا وزيدكم حيث أُضيف كلّ من العلمين.

(٥) أبو النجم هو الفضل بن قدامة من رُجّاز الإسلام الفحول. والبيت في المقتضب ٤ / ٤٩، والإنصاف ١ / ٣١٧، والشاهد فيه دخول الألف واللام على عمرو وهو علم، وذلك لتقدير الشيوع فيه.

(٦) هذا البيت لابن ميّادة، واسمه الرّماح، من بني مرة بن عوف. وهو في الإنصاف ١ / ٣١٧، =

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً شديداً بأحْناءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ

وقال الأخطل(١):

وقد كان منهم حاجِبٌ وابنُ أُمّهِ أبو جَنْدَلٍ والزَّيْدُ زيْدُ المعارِكِ

وعن أبي العباس إذا ذَكَرَ الرجلُ جماعةً اسمُ كلّ واحد منهم زيدٌ قيل له: فما بينَ الزيد الأول والزيد الآخر، وهذا الزيدُ أشرفُ من ذاك(٢) الزيد، وهو قليل(٣).

فصل: وكل مثنًّى أو مجموعٍ من الأعلام فتعريفُه باللام إلاّ نحو أَبانَيْنِ وعَمايَتَيْنِ وعرفاتٍ وأذْرِعاتٍ(٤)، قال(٥):

وقبلي مات الخالدانِ كلاهُمَا عميدُ بني جَحْوانَ وابنُ المُضلَّلِ

أراد خالدَ بنَ نَضْلَةَ وخالدَ بْنَ قَيْس بنَ المضلَّل. وقالوا لكعبِ بنِ كلابٍ وكَعْبِ ابن ربيعةَ، وعامرِ بنِ مالكِ بنِ جعفرٍ وعامرِ بن الطُّفيل، وقيسِ بن عَتّاب وقيس بن هَرْمَة: الكعبانِ والعامران والقَيْسانِ، قال(٦):

= وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٥٢، والخزانة ٢ / ٢٢٦، وديوانه ص ١٩٢. أحناء الخلافة: أمورها. والكاهل: ما بين الكتفين، والشاهد إدخال الألف واللام على وليد ويزيد وهما علمان، لتقدير التنكير فيهما.

(١) شعره ص ٥٠٣، والأشباه والنظائر ٣ / ١٩٠. وحاجب: هو ابن لقيط بن زرارة. والزيد: هو زيد بن نهشل. وأبو جندل: هو نهشل. وقوله: زيد المعارك، أيْ: أنه شجاع، والشاهد دخول الألف واللام على زيد وهو علم، لتقدير التنكير فيه.

(٢) في أ: هذا.

(٣) قال ابن الحاجب: «وهو قليل: يحتمل أن يكون من كلام أبي العباس المبرّد، ويُحتمل أن يكون من كلام الزمخشري». أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٢٤.

(٤) أبانان: جبلان. معجم البلدان ١ / ٦٢. وعَمايَتان: جبلان. معجم البلدان ٤ / ١٥٢. وأذرعات: بلد في أطراف الشام، يجاور أرض البلقاء. معجم البلدان ١ / ١٣٠، ويسمّى اليوم درعا، وهي مدينة معروفة في جنوب سوريا.

(٥) قائله الأسود بن يعفر كما في نوادر أبي زيد ص ١٦٠، وابن يعيش ١ / ٤٧، قال: والصواب فقبلي. الشاهد قوله: الخالدان، حيث دخلت الألف واللام على العلم المثنّى.

(٦) هذا الرجز لرؤبة، وبعده: إنَّ تميماً لم يكن عنّينا. انظر: مجموع أشعار العرب ص ١٩١، =

أنا ابنُ سَعْـدٍ أكْرَمَ السَّعْدينا

وفي حديث زيد بن ثابتٍ رضي الله عنه: «هؤلاء المُحَمَّدُونَ بالباب»[1]. وقالوا: طلحةُ الطَّلحات وابن قيس الرُّقَيَّاتِ[2]. وكذلك الأسامتانِ والأساماتُ[3]، ونحو ذلك.

فصل: وفلانٌ وفلانةُ وأبو فلانٍ وأمُّ فلانةَ كنايات عن أسامي الأناسيّ وكُناهم.

وإذا[4] كَنَوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا: الفلانُ والفلانةُ[5]. وأمّا هَنٌ وهَنَةٌ فللكنايةِ عن أسماء الأجناس[6].

ومن أصناف الاسم المعرب

الكلامُ في المعرب وإن كان خليقاً من قِبَل اشتراك الاسم والفعل في الإعراب بأنْ يقع في القسم الرابع، إلا أنَّ اعتراض موجبين صوَّب إيرادَه في هذا القسم، أحدُهما: أنّ حقَّ الإعراب للاسم في أصله، والفعلُ إنما تطفّل عليه بسبب المضارعة. والثاني أنْ[7] لا بدَّ من تقدم معرفة الإعراب للخائض في سائر الأبواب.

= والكتاب ٢ / ١٥٣، والمقتضب ٢ / ٣٣٢. والشاهد فيه: دخول الألف واللام على سعد وهو علم.

(١) المحمّدون هم: محمد بن أبي بكر، ومحمد بن حاطب، ومحمد بن طلحة بن عبيدالله، ومحمد ابن جعفر بن أبي طالب. انظر: ابن يعيش ١ / ٤٧، والتاريخ الكبير ١ / ١٠.

(٢) طلحة الطلحات: هو طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعي. وابن قيس الرُّقيّات هو عبيدالله بن قيس الرقيات بن شريح بن مالك بن ربيعة. الإيضاح ١ / ١٠٥، وابن يعيش ١ / ٤٧.

(٣) أسامتان وأسامات: تثنية وجمع أسامة الذي هو عَلَم للأسد. وقد دخلتهما الألف واللام حين نُكّرا.

(٤) في ط: وقد ذكروا أنهم إذا.

(٥) للتفريق بينها وبين أعلام الأناسيّ.

(٦) هنٌ للمذكر وهنة للمؤنث، وهما ليسا علمين.

(٧) في ط: أنه.

فصل: والاسمُ المعربُ ما اختلف آخرهُ باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو بحرف أوْ محلاًّ. فاختلافهُ لفظاً بحركة في كل ما كان حرفُ إعرابه صحيحاً أو جارياً مجراه[١]، كقولك: جاء الرجلُ ورأيت الرجلَ ومررت بالرجلِ. واختلافه لفظاً بحرف في ثلاثة مواضع: في الأسماء الستة مضافة، وذلك نحو: جاءني أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال، ورأيت أباه ومررت بأبيه، وكذلك الباقية. وفي «كِلا» مضافاً إلى مضمر، تقول: جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما. وفي التثنية والجمع على حدّها، تقول: جاءني مسلمانِ ومسلمون، ورأيت مسلمَيْنِ ومسلِمينَ، ومررت بمسلمَيْنِ ومسلِمينَ. واختلافهُ محلاًّ في نحو العصا وسعدى، والقاضي في حالتي الرفع والجرّ، وهو في النصب كالضارب[٢].

فصل: والاسمُ المعرب على نوعين: نوعٌ يستوفي حركاتِ الإعرابِ والتنوينَ كزيد ورجل، ويُسمّى المنصرف، ونوعٌ يُختَزَل عنه الجرُّ والتنوينُ لشبه الفعل، ويُحرَّكُ بالفتح في موضع الجرِّ كأحمدَ ومروانَ إلا إذا أُضيف أوْ دخله لامُ التعريف، ويُسمَّى غيرَ المنصرف. واسمُ المتمكّن يجمعهما[٣]. وقد يقال للمنصرف الأمْكن[٤].

فصل: والاسمُ يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسبابٍ تسعة، أو تكرّر واحدٌ منها، وهي: العلميةُ والتأنيثُ اللازمُ لفظاً أوْ معنى في نحو سعادَ وطلحةَ، ووزنُ الفعل الذي يغلِبُه في نحو: أَفْعَلَ، فإنه فيه أكثرُ منه في الاسم[٥]، أوْ يخصُّه في نحو:

---

(١) وهو ما كان آخره حرف علّة سكّن ما قبله، وهذا يتأتى في الواو والياء دون الألف نحو: غزو وظبي.

(٢) والقاضي... كالضارب: سقط من نسخة أ، وفي نسخة ب كتب هذا السقط في الحاشية، وكتب قبله: وفي بعض النسخ.... وقوله: وهو في النصب كالضارب، أيْ: أن الاسم المنقوص يُعرب في حالة النصب بفتحة ظاهرة على آخره كما هو الحال في كلمة الضارب.

(٣) أيْ: كلٌّ منهما متمكّن في باب الاسمية.

(٤) لأنه ينوّن، فهو أمكن في باب الاسمية من الممنوع من الصرف.

(٥) لقد ردّ ابن الحاجب كلام المؤلف هذا، وقال: إنّ (أَفْعَلَ) في الاسم أكثر منه في الفعل. وقال: إنّ قوله هو قول المتأخرين. وأما المتقدّمون فالمعتبر عندهم زنة الفعل التي أولها زيادة من زيادات الأفعال أو المختصّة. انظر: الإيضاح ١ / ١٢٩.

ضُرِبَ، إن سُمّي به[١]. والوصفيّة في نحو أحمرَ[٢]. والعدلُ عن صيغة إلى أخرى في نحو: عُمرَ وثُلاثَ[٣]. وأن يكون جمعاً ليس على زِنَته واحدٌ كمساجدَ ومصابيحَ[٤]، إلا ما اعتلّ آخره نحو جوارٍ، فإنه في الرفع والجرّ كقاضٍ، وفي النصب كضواربَ[٥]. وحضاجرُ وسراويلُ في التقدير جمع حِضَجْرٍ وسِرْوالة[٦]. والتركيبُ في نحو معدي كربَ وبعلَبَك. والعُجمةُ في الأعلام خاصة. والألفُ والنونُ المضارعتان لألفي التأنيث في نحو سكرانَ وعثمان، إلا إذا اضطر الشاعرُ فصَرَف. وأمّا السببُ الواحد فغيرُ مانعٍ أبداً. وما تعلّق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثبت. وما أحدُ سببيْه أوْ أسبابه العلميّةُ فحكمُهُ الصرف عند التنكير كقولك: رُبّ سعادٍ وقَطَام؛ لبقائه بلا سبب، أو على سبب واحد، إلا نحو أحمرَ، فإنّ فيه خلافاً بين الأخفش وصاحب الكتاب[٧]. وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحَشْو كنوحٍ ولوطٍ منصرفٌ في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل؛ لمقاومة السكون أحدَ السببين. وقوم يجرونه على القياس فلا يصْرفونه، وقد جمعهما الشاعر في قوله[٨]:

---

(١) ونحو: شَمَّرَ ودُئِل.

(٢) أحمر: منع من الصرف لأنه صفة وموازن للفعل.

(٣) بعدها في ط: لأن فيه عدلاً ووصفيّة.

(٤) وهو ما يُعبّر عنه بصيغة منتهى الجموع. وهو كل جمع تكسير مفتوح أوله وثالثه ألف زائدة وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، ويكون الحرف الذي يليها مكسوراً. ويقال له: الجمع الموازن لمفاعِل أو مفاعيل في عدد الحروف والحركات والسكنات، نحو: دراهم ودنانير. وقد سقط من ط: على زنته واحد كمساجد.

(٥) أيْ: أنه يُحذف آخره وهو الياء في حالة الرفع والجر ويعوض عنها بالتنوين، ويكون الإعراب بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة في حالة الرفع، وبفتحة مقدّرة في حالة الجر، وتسلم ياؤه في حالة النصب مع ظهور الفتحة عليها.

(٦) أيْ: أن صيغة كل منهما صيغة منتهى الجموع لذا مُنعا من الصرف، وقد قيل في سراويل غير ذلك، ولكن ما ذكره المؤلف هو الصواب، وهو رأي المبرد. انظر: ابن يعيش ١ / ٦٤، وأوضح المسالك ٤ / ١١٧، والإيضاح ١ / ١٤٢. والحضجر: عظيم البطن.

(٧) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢ / ٤٨٢، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٧.

(٨) ينسب لعبيدالله بن قيس الرقيات، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٧. وينسب لجرير، وهو في=

لـــم تتلفَّـــعْ بفضـــل مِئْـــزَرِهـــا دعـــدٌ ولـــم تُسْـقَ دعـــدُ فـــي العُلَـــبِ

وأمّا ما فيه سببٌ زائد كماه وجُورَ[١]، فإنّ فيهما ما في نوحٍ ولوطٍ مع زيادة التأنيث، فلا مَقال في امتناع صرفه. والتكرّر في نحو بُشرى وصحراء ومساجدَ ومصابيح، نُزِّل البناءُ على حرف تأنيثٍ لا يقع منفصلاً بحال، والزنةُ التي لا واحدَ عليها، منزلةَ تأنيثٍ ثانٍ وجمع ثانٍ[٢].

القول في وجوه إعراب الاسم

هي الرفعُ والنصب والجر. وكل واحد منها عَلَمٌ على معنى. فالرفعُ علَمُ الفاعلية[٣]، والفاعل واحد ليس إلا[٤]. وأمّا المبتدأ والخبر وخبر إنّ وأخواتها ولا التي لنفي الجنس[٥] واسم ما ولا المشبَّهتين بليس فملحقاتٌ بالفاعل على سبيل التشبيه

= الأشعار المنسوبة إليه في ديوانه ٢ / ١٠٢١. وبلا نسبة في الكتاب ٣ / ٢٤١، والخصائص ٣ / ٦١.

(١) ماه وجور: بلدتان في فارس، وقد مُنعا من الصرف مع أنهما مثل لوط ونوح علمان أعجميان، إلا أنهما مؤنثان.

(٢) أي: أن الألف في نحو بشرى وصحراء تشارك التاء في التأنيث وتزيد عليها باللزوم، فصار لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثان. وكذلك الجمع في نحو مساجد ومصابيح لمّا لم يكن له نظير في الآحاد فكأنه جمع ثان. فتكررت العلّة في كل منهما. انظر: ابن يعيش ١ / ٧١.

(٣) قال ابن يعيش: «فقدّم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات ولا سيّما المبتدأ لمشاركةٍ في الإخبار عنه، وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام من حيث كان تكلّف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً. ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه، بل لضرب من الاستحسان». شرح المفصّل ١ / ٧٣.

(٤) لأن نسبة الفعل إلى الفاعل على جهة الإسناد، والإسناد لا يختلف. ونسبة الفعل إلى المفعول ليست على جهة الإسناد، وإنما هي على جهة التعلّق، والتعلّق يختلف، لذا تعددت المفاعيل.

(٥) بعدها في ط: واسم كان وأخواتها.

والتقريب[1]. وكذلك النصب علمُ المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له. والحالُ والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسمُ في باب إنّ والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبّهتين بليس ملحقاتٌ بالمفعول. والجرُّ علمُ الإضافة. وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرّها داخلةٌ تحت أحكام المتبوعات، ينصبُّ عملُ العامل على القبيلين[2] انصبابةً واحدة. وأنا أسوق هذه[3] الأجناس كلها مرتبةً مفصَّلةً بعون الله وحسن تأييده.

ذكر المرفوعات

الفاعل

هو ما كان المسند إليه من فعل أو شِبْهه، مقدَّماً عليه أبداً، كقولك: ضَرَبَ زيدٌ، وزيدٌ ضاربٌ غلامُه، وحسنٌ وجهُه. وحقّه الرفع، ورافعه ما أسند إليه. والأصلُ فيه أن يليَ الفعلَ؛ لأنه كالجزء منه، فإذا قُدّم عليه غيره كان في النيّة مؤخراً، ومن ثَمَّ جاز: ضرَب غلامَه زيدٌ، وامتنع: ضَرب غلامهُ زيداً[4].

فصل: ومُضْمَرُه في الإسناد إليه كَمُظْهَره، تقول: ضربتُ وضربنا وضربوا وضربْنَ، وتقول: زيدٌ ضَربَ، فَتَنْوي في «ضربَ» فاعلاً، وهو ضمير يرجع إلى زيد، شبيهٌ بالتاء الراجعة إلى أنا وأنت في: أنا ضربتُ وأنتَ ضربتَ.

---

(١) لم يذكر نائب الفاعل ولا اسم كان وأخواتها؛ لأن كلاًّ منهما فاعل عنده. الإيضاح ١ / ١٥٦.

(٢) أيْ: على التابع والمتبوع.

(٣) في ط: أسوق إليك هذه.

(٤) في الجملة الأولى الضمير في «غلامه» مع أنه عاد على متأخر لفظاً إلا أنه مقدّم في الرتبة. أمّا في الجملة الثانية فإنّ الضمير في «غلامه» عاد على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا ممتنع، وأجازه الأخفش وابن جني وابن مالك. انظر: أوضح المسالك ٢ / ١٢٥

فصل: ومن إضمار الفاعل قولك: ضربني وضربتُ زيداً، تُضمر في الأول اسمَ مَنْ ضربك وضربته إضماراً على شريطة التفسير؛ لأنك لمّا حاولتَ في هذا الكلام أن تجعلَ زيداً فاعلاً ومفعولاً، فوجَّهتَ الفعلين إليه[(١)]، استغنيتَ بذكره مرة، ولمّا لم يكن بدٌّ من إعمال أحدهما فيه أعملتَ الذي أوْلَيْتَهُ إيَّاه، ومنه قول طفيل[(٢)]، أنشده سيبويه:

جَرَى فَوْقَها واستشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

وكذلك إذا قلت: ضربتُ وضربني زيدٌ، رفعته لإيلائك إيَّاه الرافع، وحذفتَ مفعولَ الأول استغناء عنه، وعلى هذا تُعمل الأقْرَبَ أبداً[(٣)]، فتقول: ضربت وضربني قومُك. قال سيبويه[(٤)]: «ولو لم تحملِ الكلامَ على الآخِرِ لقلت: ضربتُ وضربوني قومَك». وهو الوجه المختارُ الذي وَرَدَ به التنزيل، قال الله تعالى: ﴿آتوني أُفْرِغْ عليه قِطْراً﴾[(٥)] [الكهف: ٩٦]، و ﴿هاؤمُ اقرؤوا كِتابيهْ﴾[(٦)] [الحاقة: ١٩]، وإليه ذهب أصحابنا البصريون. وقد يُعمل الأوّلُ، وهو قليل، ومنه قولُ عمر بن أبي ربيعة[(٧)]:

---

(١) وهو ما يُعرف بباب التنازع.

(٢) هذا عجز بيت لطفيل الغنوي وصدره: وكمتاً مُدَمَّاةً كأنّ متونها. وهو في ديوانه ص ٢٣، والكتاب ١ / ٧٧، والإنصاف ١ / ٨٨، والبيت في وصف خيل بحسن الألوان كأنها أشربت الدم. والشاهد في قوله: جرى، واستشعرت، حيث توجّها إلى معمول واحد، وهو (لون)، فأعمل الثاني وأضمر في الأول. وهذا مذهب البصريين.

(٣) وهو مذهب البصريين، حيث يُعملون العامل الثاني، والكوفيون يُعملون العامل الأول. انظر تفصيل هذه المسألة في: الإنصاف ١ / ٨٣.

(٤) الكتاب ١ / ٧٦.

(٥) ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني فقال: أُفرغه.

(٦) ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني وقال: اقرأوه.

(٧) وصدره: إذا هي لم تستكْ بعود أراكةٍ. انظر: شرح ديوانه ص ٤٩٨، والكتاب ١ / ٧٨. والشاهد في قوله: تُنخّل واستاكت، حيث أُعمل الأول منهما على مذهب الكوفيين، وأضمر في الثاني. الأراك والإسحل: شجران يستاك بهما. تنخّل: اختير. أيْ: إذا لم تستك بالأراك اختير لها ما تستاك به من الإسحل.

تُنُخِّلَ فاسْتاكَتْ بهِ عُودُ إسْحِلِ

وعليه الكوفيون. وتقول على المذهبين: قاما وقعدَ أخواك، وقامَ وقعدا أخواك. وليس قولُ امرىء القيس[1]:

كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ

من قبيل ما نحن بصدده؛ إذْ لم يُوَجَّهْ فيه الفعلُ الثاني إلى ما وُجِّهَ إليه الأول[2].

ومِنْ إضماره[3] قولُهم: إذا كان غداً فائتني[4]، أيْ: إذا كان ما نحن عليه غداً.

فصل: وقد يجيء الفاعلُ ورافعُهُ مضمرٌ، يُقال: مَنْ فَعَلَ؟ فتقول: زيدٌ، بإضمار فَعَل، ومنه قوله عزَّ وجل: ﴿يُسبَّحُ له فيها بالغدوّ والآصال رجالٌ﴾ [النور: ٣٦] فيمَنْ قرأها مفتوحة الباء[5]، أيْ: يُسَبِّحُهُ رجال[6]، وبيتُ الكتاب[7]:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة

أيْ: ليَبْكِهِ ضارعٌ. والمرفوعُ في قولهم: هل زيدٌ خرج؟ فاعلُ فعلٍ مضمر يفسّره

---

(١) وصدره: ولو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ. انظر: ديوانه ص ٣٩، والكتاب ١ / ٧٩، والمقتضب ٤ / ٧٦، والخصائص ٢ / ٣٨٧.

(٢) أيْ: ليس من باب التنازع؛ لأن الثاني لم يطلب «قليل»، ولو طلبه لفسد المعنى؛ لأن المقصود: لو كنت أسعى لأقرب معيشة لكفاني قليل من المال ولم أطلب الملك.

(٣) أي: كونه ضميراً مستتراً.

(٤) قول منسوب لبعض العرب. وكان هنا تامة، وفاعلها ضمير مستتر تقديره هو، تدل عليه المشاهدة.

(٥) وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر. البحر المحيط ٨ / ٤٨، ومعاني القراءات لأبي منصور الأزهري ٢ / ٢٠٩.

(٦) كأنه قيل: مَنْ يُسَبِّحهُ؟ فقيل: يسبّحه رجال.

(٧) صدر بيت نسبه سيبويه للحارث بن نهيك ١ / ٢٨٨. ونسبه صاحب الخزانة لنهشل بن حري ١ / ٣٠٣. وعجزه: ومختبط مما تُطيح الطوائح. وانظر: اللمع ١ / ١٦٠، والأصول ٣ / ٤٧٤، والإفصاح ص ١٤٠. الضارع: الذليل. والمختبط: المحتاج إلى المساعدة. تطيح: تهلك. والطوائح: المهلكات والمصائب. والشاهد رفع «ضارع» بفعل محذوف، فكأنه عندما قال: ليُبكَ يزيدُ، سأله سائل: مَنْ يبكيه؟ فقيل له: ضارع، أيْ: يبكيه ضارع. والحذف هنا جائز.

الظاهر. وكذلك في قوله عزّ وجل: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركينَ استجارك﴾[1] [التوبة: ٦]، وبيتُ الحماسةِ[2]:

إنْ ذو لُوثَةٍ لانا

وفي مَثَلٍ للعرب[3]: «لو ذاتُ سِوَارٍ لطمتني»[4]، وقوله عزَّ وجل: ﴿ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم﴾ [الحجرات: ٥]، على معنى[5]: ولو ثبت[6]. ومنه المثل: «إلاّ حَظيّةٌ فلا أَلِيَّةٌ»[7]، أيْ: إنْ لا تكن لك في النساء حظيّةٌ فإني غيرُ أَلِيَّةٍ.

المبتدأ والخبر

هما الاسمان المجرّدان للإسناد، نحو قولك: زيدٌ منطلق. والمراد بالتجريد

---

(١) والتقدير: وإنْ استجارك أحد من المشركين، فحذف الفعل وجوباً، لأنّ أداة الشرط لا يليها إلا الفعل، ولأنه فسّره ما بعده.

(٢) البيت بتمامه:

إذن لقام بنصري مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عند الحفيظة إنْ ذو لُوثَةٍ لانا

وهو لقريط بن أنيف من بلعنبر، وقبله:

لو كنت من مازن لم يستبح إبلي ... بنو اللقيطة من ذهل بن شيْبانا

انظر: مغني اللبيب ص ٣٠، والخزانة ٧ / ٤٤٢. الحفيظة: الغضب. واللوثة: الضعف. والشاهد وقوع «ذو» فاعلاً لفعل محذوف وجوباً، والتقدير: إنْ لانَ ذو لوثة.

(٣) في أ: وفي مثل العرب.

(٤) انظر: مجمع الأمثال ٢ / ١٧٤، ٢٠٢. وهذا المثل يضرب للكريم يظلمه من هو دونه، فلا يقدر على احتمال ظلمه. والشاهد رفع «ذات» بفعل محذوف فسّره ما بعده.

(٥) سقط من ب: على معنى، وسقط من أ: معنى.

(٦) فيكون المصدر المؤول من أنّ واسمها وخبرها في محل رفع فاعل لهذا الفعل المحذوف.

(٧) مجمع الأمثال ١ / ٢٠. يضرب في الأمر بمداراة الناس ليدرك بعض ما يحتاج إليه منهم. والحظية: الحظوة. والألية: التقصير. ويُروى بنصبهما كما هو في مجمع الأمثال. ورواية الرفع هي المقصودة، حيث رُفعت «حظيّة» بفعل محذوف تقديره «تكن» التامة.

إخلاؤهما من العوامل[1] التي هي: كان وإنّ وحسبت وأخواتها؛ لأنهما إذا لم يخلُوا منها تَلَعَّبَتْ بهما وغصبتهما القرارَ على الرفع[2]. وإنّما اشتُرط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما لو جُرِّدَا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقّها أنْ يُنْعَق بها غير معربة[3]، لأن الإعراب لا يُسْتَحقُّ إلا بعد العقد والتركيب[4]. وكونهما مجرّدين للإسناد هو رافعهما[5]؛ لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً، من حيث إن الإسناد لا يتأتَّى بدون طرفين: مسند ومسند إليه. ونظير ذلك أنَّ معنى التشبيه في «كأنَّ» لمّا اقتضى مشبَّهاً ومشبَّهاً به كانت عاملة في الجزءين.

وشبههما بالفاعل أنَّ المبتدأ مثله في أنه مسند إليه، والخبر في أنه جزء ثانٍ من الجملة.

فصل: والمبتدأ على نوعين، معرفةٌ وهو القياس[6]، ونكرة[7]، إمَّا موصوفةٌ كالتي في قوله عزَّ وجل: ﴿ولعبدٌ مؤمنٌ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وإمّا غيرُ موصوفة كالتي في قولهم: أرجُلٌ في الدار أم امرأةٌ؟ وما أحدٌ خيرٌ منك، وشرٌّ أهرَّ ذا

---

(١) أيْ: العوامل اللفظية، وهي التي ذكرها المؤلف. وما جرّ بحرف جرّ زائد يعتبر خالياً من العوامل اللفظية.

(٢) فترفع المبتدأ تارة وتنصبه أخرى، وكذلك الخبر، نحو: كان زيدٌ قائماً، وإنّ زيداً قائم، وظننتُ زيداً قائماً.

(٣) فلو قلت: زيدٌ، فتجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء كان بمنزلة صوت تصوّته لا يستحق الإعراب.

(٤) لأنه يؤتى به للفرق بين المعاني.

(٥) هذه المسألة مختلف فيها، فمذهب الكوفيين أنهما ترافعا. وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء. وأما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب جماعة منهم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً. وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ. انظر: الإنصاف ١ / ٤٤، وأسرار العربية ص ٧٩. وذهب ابن الأنباري إلى أن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ. انظر: الإنصاف ١ / ٤٦. والواضح من كلام المؤلف أن الرافع للخبر هو الابتداء، كالمبتدأ.

(٦) وذلك لحصول الفائدة.

(٧) إنْ حصلت الفائدة.

نابٍ[1]، وتحت رأسي سَرْجٌ، وعلى أبيه درعٌ[2].

فصل: والخبر على نوعين، مفردٌ وجملة. والمفرد على ضربين، خالٍ من الضمير[3]، ومتضمِّنٌ له[4]؛ وذلك: زيدٌ غلامُك، وعمرو منطلق. والجملةُ على أربعةِ أضربٍ: فعليّة واسميّة وشرطيّة وظرفية[5]، وذلك: زيدٌ ذهب أخوه، وعمرٌو أبوه منطلق، وبكرٌ إنْ تُعْطِهِ يشكُرْك، وخالد في الدار.

فصل: ولا بدَّ في الجملة الواقعة خبراً من ذكرٍ يرجع إلى المبتدأ. وقولك: في الدار، معناه: استقرَّ فيها. وقد يكون الراجع معلوماً، فيُستغنى عن ذكره، وذلك في مثل قولهم؛ البُرُّ الكُرُّ بستين[6]، والسَّمنُ مَنَوَان بدرهم[7]، وقوله تعالى: ﴿ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنّ ذلك لَمِنْ عزم الأمور﴾[8] [الشورى: ٤٣].

فصل: ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ، كقولك: تميميٌّ أنا ومشنوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ، وكقوله تعالى: ﴿سواءٌ محياهُم ومماتُهم﴾ [الجاثية: ٢١]، ﴿وسواءٌ عليهم أأنْذَرْتَهُمْ أمْ لم تُنْذِرهم﴾ [يس: ١٠]، المعنى: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه. وقد التُزم

---

(١) يُضرب هذا المثل في ظهور أمارات الشرّ. انظر: مجمع الأمثال ١ / ٣٧٠. والهرير: صوت دون النباح، وذو ناب: هو الكلب في هذا المثل. والمعنى: ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ.

(٢) الأمثلة التي ذكرها المؤلف تمثل بعض المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة، وهي: أن توصف، أوْ أن تسبق باستفهام أو نفي، أوْ أن تكون بمعنى الفاعل، والفاعل يجوز أن يكون نكرة، والمثل الذي أتى به المؤُلف هو لهذا المسوّغ. وأمّا المسوّغ للمثالين الأخيرين فهو كون الخبر شبه جملة مقدّماً مختصّاً. والمراد بالاختصاص إضافته إلى ما يصلح أن يكون مبتدأ. وهذا واضح في المثالين.

(٣) وذلك إذا كان اسماً محضاً غير مشتق. والمقصود بالضمير ضمير المبتدأ.

(٤) وهو الذي يكون مشتقّاً.

(٥) قال ابن يعيش: «وهذه قسمة أبي علي وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسميّة». شرح المفصَّل ١ / ٨٨.

(٦) أي: الكرّ منه بستين. والكرُّ: مكيال لأهل العراق.

(٧) أي: منوان منه بدرهم. ومنوان: مثنى منا، وهو مكيال للسَّمْن.

(٨) أيْ: إن ذلك منه.

تقديمُه فيما وقع فيه المبتدأ نكرةً والخبرُ ظرفاً، وذلك قولك: في الدار رجلٌ[١]. وأمّا سلام عليك، وويلٌ لك، وما أشبههما من الأدعية، فمتروكةٌ على حالها إذا كانت منصوبة، منزّلةً منزلةَ الفعل[٢]. وفي قولهم: أين زيدٌ؟ وكيفَ عمرٌو؟ ومتى القِتالُ[٣].

فصل: ويجوز حذفُ أحدهما، فَمِنْ حذف المبتدأ قولُ المُسْتَهِلِّ[٤]: الهلالُ والله، وقولك وقد شمِمْتَ ريحاً: المسكُ واللهِ، أوْ رأيتَ شخصاً فقلتَ: عبدُالله وربّي[٥]، ومنهُ قولُ المرقّش[٦]:

إذْ قال الخميسُ: نَعَمْ

ومن حذف الخبر قولُهم خرجتُ فإذا السَّبُعُ[٧]، وقولُ ذي الرمَّة[٨]:

---

(١) ونحو: عندك مال. والمقصودُ بالظرف في كلام المؤلف شبهُ الجملة، والسبب في وجوب تقديم الخبر في هذه الحالة حتى لا يلتبس بالصفة.

(٢) أيْ: أن الخبر في مثل هذه العبارات لا يجب تقديمه؛ لأنه لا يخشى التباسه بالصفة، لأنه دعاء، والأصل في هذه المصادر النصب، وإذا نُصبت نُزّلتْ منزلة الفعل، فقولك: سلاماً عليك، بمعنى يسلّم الله عليك. فتركت على حالها، لأنّ مرتبة الفعل أن يكون مقدّماً. انظر: ابن يعيش ١ / ٩٣.

(٣) قوله: «وفي قولهم» معطوف على قوله: «وقد التزم تقديمه»، وسبب وجوب تقديمه في الأمثلة التي ذكرها المؤلف أنه وقع اسم استفهام، وأسماء الاستفهام لها الصدارة. وهناك حالات أخرى يجب فيها تقديم الخبر. انظر: أوضح المسالك ١ / ٢١٢.

(٤) المستهلّ: الذي رأى الهلال، أوالذي يطلب رؤيته.

(٥) تقدير المبتدأ في هذه العبارات: ذاك أو هذا.

(٦) هو المرقش الأكبر، واسمه عمرو بن سعد. والبيت بتمامه:

لا يُبْعِدِ اللهُ التلبّبَ والـ ... غاراتِ إذْ قال الخميس: نَعَمْ

التَلَبُّب: لبس السلاح. الخميس: الجيش الذي له خمسة أركان. ونعم: واحد الأنعام، وهي الإبل، الشاهد في قوله: نعم، حيث حذف المبتدأ، والتقدير: هذه نعم. انظر البيت في: مغني اللبيب ص ٦٨٤، وشرح ابن يعيش ١ / ٩٤، واللسان (عمم).

(٧) أي: فإذا السبع حاضر. والحذف هنا جائز؛ لأن المبتدأ واقع بعد إذا الفجائية.

(٨) انظر: ديوانه ص ٧٠٠، والكتاب ٣ / ٥٥١، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٢١، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٥٧. والشاهد حذف الخبر في قوله: آأنت، والتقدير: آأنْتِ الظبية. الوعساء: الرملة الليّنة. وجلاجل: جبل من جبال الدهناء. والنقا: الكثيب من الرمل.

فيـا ظبيـةَ الـوَعْسـاءِ بيـنَ جُـلاجِـلٍ وبيــنَ النَّقــا آأنْــتِ أمْ أُمُّ ســالــمِ

وقوله تعالى[1]: ﴿فصبرٌ جميل﴾ [يوسف: ١٨] يَحْتَمِلُ الأمرين[2]، أيْ: فأمري صبرٌ جميل، أوْ فصبرٌ جميلٌ أجملُ. وقد التُزم حذفُ الخبر في قولهم: لولا زيدٌ لكان كذا؛ لِسدّ الجواب مَسَدَّه[3]. ومما حُذف فيه الخبرُ لسدِّ غيرِه مسدَّه قولُهم: أقائمٌ الزيدان؟ وضربي زيداً قائماً، وأكثرُ شُربي السَّويقَ مَلْتوتاً، وأخطبُ ما يكون الأميرُ قائماً، وقولهم: كلُّ رجلٍ وضيعتُه[4].

فصل: وقد يقع المبتدأ والخبرُ معرفتين معاً كقولك: زيدٌ المنطلقُ، واللهُ إلهنا، ومحمد نبيُّنا، ومنه قولهم: أنتَ أنتَ، وقول أبي النَّجْمِ[5]:

أنا أبو النّجْم وشِعْري شِعْري

ولا يجوز تقديمُ الخبر هنا، بل أيَّهما قدَّمْتَ فهو المبتدأ.

---

(١) في أ و ب: ومنه قوله تعالى.

(٢) وهما: حذف المبتدأ أو الخبر.

(٣) وحذف الخبر في مثل هذه المسألة واجب لأنه كون مطلق، ولأن المبتدأ واقع بعد لولا الامتناعية. وإذا كان كوناً مقيّداً وجب ذكره إنْ فقد دليله. وجاز الوجهان إن وجد الدليل. انظر: أوضح المسالك ١ / ٢٢٠.

(٤) أمّا قوله: أقائمٌ الزيدان؟ فإنّ الفاعل هنا وهو (الزيدان) سدَّ مسدَّ الخبر، ولم يكن خبر محذوف على الحقيقة. وأمّا في الأمثلة الثلاثة التي تلي المثال الأول فقد سدّت عن الخبر حال لا تصلح أن تكون خبراً، والمبتدأ في الأمثلة إمّا مصدر أو اسم تفضيل مضاف إلى مصدر صريح أو مؤول. والخبر في ذلك مقدّر بـ «إذْ كان» إذا أُريد الزمن الماضي، وبـ «إذا كان» إذا أريد الزمن المستقبل، والحال في الجملة الأولى «قائماً»، وفي الجملة الثانية «ملتوتاً»، وفي الجملة الثالثة «قائماً». وصاحب الحال الضمير المستتر في «كان» التامة المقدّرة. وأمّا في المثال الأخير فقد حذف الخبر لأن المبتدأ قد عُطف عليه اسم بواوٍ هي نصّ في المعيّة، والتقدير: كلّ رجل وضيعته متلازمان، والضيعة هي الحرفة. وحذف الخبر في كل الأمثلة السابقة واجب. انظر: أوضح المسالك ١ / ٢٢٤، ٢٢٦.

(٥) وبعده: لله دَرِّي ما أَجَنَّ صدري، وقوله: شعري شعري، أيْ: أنّ شعري فصيح كما كان قبل ذلك. ديوانه ص ٩٩، والخزانة ١ / ٤٣٩، والهمع ١ / ٢٠٧. والشاهد فيه قوله: شعري شعري، حيث وقع المبتدأ والخبر معرفتين، وعدم مغايرة الخبر للمبتدأ دليل على الشهرة.

فصل: وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً، منه قولك: هذا حلوٌ حامض[١]، وقولُه عزَّ وجل: ﴿وهو الغفور الودودُ ذو العرشِ المجيدُ فعَّالٌ لما يريد﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٦].

فصل: إذا تضمَّن المبتدأ معنى الشرط جاز دخولُ الفاء على خبره، وذلك على نوعين، الاسمُ الموصول والنكرةُ الموصوفة، إذا كانت الصلة أو الصفةُ فعلاً أوْ ظرفاً، كقوله تعالى: ﴿الذين يُنْفِقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانيةً فلهم أجرهم عند ربهم﴾ [البقرة: ٢٧٤]، وقولُه: ﴿وما بكمْ من نعمة فمِنَ الله﴾ [النحل: ٥٣]، وكقولك[٢]: كلُّ رجلٍ يأتيني أوْ في الدار فله درهم. فإذا دخلتْ ليتَ أو لعلَّ لم تدخل الفاء بالإجماع. وفي دخول إنَّ خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب[٣].

خبر إنّ وأخواتها

هو المرفوعُ في نحو قولك: إنّ زيداً أخوك، ولعلَّ بِشْراً صاحبك. وارتفاعُه عند أصحابنا بالحرف[٤]؛ لأنه أشْبَه الفعلَ في لزومه الأسماءَ والماضيَ منه في بنائه على الفتح، فأُلحق منصوبُه بالمفعول، ومرفوعُه بالفاعل، ونزُّل قولُك: إنّ زيداً أخوك، منزلةَ: ضَرَبَ زيداً أخوك، وكأنّ عمراً الأسدُ، منزلةَ: فَرسَ عمراً الأسدُ. وعند

---

(١) أيْ: مُزّ. وهذا من تعدّد الخبر لفظاً لا معنى.

(٢) في ط: كقولك، بدون واو.

(٣) هناك كلام طويل مضطرب في هذه المسألة وبخاصة فيما نسب لسيبويه والأخفش. انظر: شرح الكافية للرضي ١ / ١٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٢٠٥، وأماليه ٢ / ٤٧٩.

(٤) أيْ: أنّ هذه الحروف وهي إنّ وأخواتها، تعمل في الاسم النصب وتعمل في الخبر الرفع، وإنما قُدّم المنصوب فيها على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل؛ لأنها فرع في العمل عليه. وتقديم الفاعل على المفعول أصل، أمّا تقديم المفعول على الفاعل ففرع، فأُعطي الفرع الفرع، وأُعطي الأصل الأصل. انظر: ابن يعيش ١ / ١٠٢.

الكوفيين هو مرتفعٌ بما كان مرتفعاً به في قولك: زيدٌ أخوك[١]، ولا عملَ للحرف فيه.

فصل: وجميعُ ما ذُكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه، ما خلا جوازَ تقديمه، إلا إذا وقع ظرفاً[٢]، كقولك: إنّ في الدار زيداً، ولعلّ عندك عمراً. وفي التنزيل: ﴿إنّ إلينا إيابَهُمْ ثم إنَّ علينا حِسابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٦].

فصل: وقد حُذف في نحو قولهم: إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ عدداً، أيْ: إنّ لهم مالاً. ويقول الرجلُ للرجل[٣]: هل لكم أحد، إنّ الناس عليكم؟ فيقول: إنّ زيداً وإنّ عمراً، أيْ: لنا. وقال الأعشى[٤]:

إنّ مَحَـــــلاًّ وإنّ مُـــــرْتَحَـــــلاً ... وإنّ فـــي السَّفْـــرِ إذْ مَضَـــوْا مَهَـــلا

وتقول: إنّ غيرَها إبلاً وشاء[٥]، أيْ: إنّ لنا. وقال[٦]:

يا ليتَ أيّامَ الصِّبا رَواجِعا

أيْ: يا ليت لنا. ومنه قولُ عمرِ بنِ عبدالعزيز[٧] لقرشيّ مَتَّ إليه بقرابة: فإنّ ذلك، ثم ذكر حاجته، فقال: لعلّ ذلك، أيّ: فإنَّ ذلك مصدّق، ولعلّ مطلوبَك حاصل[٨]. وقد

---

(١) ولا تعمل «إنّ» عندهم في الخبر الرفع، وإنما هو مرفوع كما كان مع المبتدأ.

(٢) أوْ وقع جاراً ومجروراً، وكلمة الظرف تشمل الاثنين. والعرب قد توسَّعت بالظروف لكثرة استعمالها.

(٣) للرجل: غير موجودة في أ وط، وهي موجودة في سيبويه ٢ / ١٤١، فالعبارة منقولة منه.

(٤) انظر: ديوان الأعشى الكبير ص ٢٣٣، والكتاب ٢ / ١٤١، والمقتضب ٤ / ١٣٠. والشاهد فيه حذف خبر إنّ، أيْ: إنّ لنا محلاًّ، وإنّ لنا مرتحلاً، ومعناه: إنّ لنا محلاًّ في الدنيا وإنَّ لنا ارتحالاً بالموت، وإنّ في مضيّ مَنْ قبلنا بالموت مهلة لنا.

(٥) غيرها: اسم إنّ، وخبرها محذوف، أيْ: إنّ لنا غيرها. وإبلاً: تمييز. قال سيبويه: «وانتصب الإبل والشاء كانتصاب فارس إذا قلت: ما في الناس مثلُه فارساً». الكتاب ٢ / ١٤١.

(٦) هذا الرجز للعجاج. انظر ملحقات ديوانه ص ٨٢، والكتاب ٢ / ١٤٢، والخزانة ١٠ / ٢٣٤، وأسرار العربية ص ٢٥٩. واستشهد به المؤلف على حذف خبر ليت، ورواجعاً: حال.

(٧) في أ: عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه. والظاهر أنها زيادة من الناسخ.

(٨) قال ابن يعيش: «والذي سوّغ حذف الخبر هنا وإنْ لم يكن ظرفاً لدليل الحال عليه كما يحذف خبر المبتدأ عند الدلالة عليه نحو قولك: من القائم؟ فيقال: زيدٌ، أيْ: زيد القائم. والجيّد أن يقدر المحذوف ظرفاً، نحو: إنّ لك ذلك». شرح المفصل ١ / ١٠٤.

التُزم حذفُه في قولهم: ليت شعري[1].

خبر لا التي لنفي الجنس

هو في قول أهل الحجاز: لا رجلَ أفضلُ منك، ولا أحدَ خيرٌ منك[2]. وقولُ حاتمٍ[3]:

ولا كريمَ من الوِلْدانِ مَصْبُوحُ

يحْتمِلُ أمرين، أحدُهُما: أن يَتركَ فيه طائِيَّتَهُ إلى اللغة الحجازيَّة[4]، والثاني: أن لا يَجْعَلَ مصْبوحاً خبراً[5]، ولكنْ صفة محمولة على محلّ لا مع المنفيّ[6]. وارتفاعُه

(١) معنى «ليت شعري»: ليت علمي. ويبدو أن هذه العبارة ليست موجودة في كل النسخ، فقد كتب في حاشية (أ): أصل في بعض النسخ، وفي كتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ٢١٤): «وقد وقع في بعض النسخ». قال ابن الحاجب: «والظاهر أنّه أراد إثبات ذلك في كتابه ثم رجع عنه، وهذا الكلام بمجرّده تغير مستقيم إذْ لم يُسمع عن العرب، ولا يستقيم أن يقول أحد: ليت شعري، مقتصراً من غير انضمام شيء آخر إليه». وفي حاشية نسخة (أ) ما نصه: «قوله: ليت شعري، الخبر محذوف من غير سادّ مسدّه، تقديره: حاصل أو موجود، وقال الأعلم لا يقال: ليت شعري فقط، وإنما يقال: ليت شعري هل كان كذا، فيكون (هل كان كذا) في موضع رفع سادّ مسدّ الخبر، كقولهم: ضربي زيداً قائماً». لوحة ١٥.

(٢) الحجازيون يظهرون خبر «لا» فيظهر فيه عملها، وبنو تميم لا يظهرونه، وبالتالي فلا يظهر فيه عملها.

(٣) وصدره: إذا اللّقاحُ غدتْ ملقىً أصرَّتُها، وصدره في الكتاب ٢ / ٢٩٩: وردّ جازرهم حرفاً مصرَّمَةً. وهو في ملحقات ديوانه ص ٢٩٤، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ١٠٧ نقلاً عن الجرميّ لأبي ذؤيب الهذلي، وهو كذا منسوب في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٥. اللقاح: جمع لقحة، وهي الناقة ذات اللبن. والأصرة: جمع صِرار، وهو ما يشدُّ على ضرع الناقة لئلا يرضعها فصيلها، والمصبوح: الذي يسقى عند الصباح. والبيت في وصف سنة مجدبة ذهبت فيها الألبان.

(٤) فيظهر الخبر، ويكون (مصبوح) هو الخبر.

(٥) والخبر يكون محذوفاً على لغة بني تميم.

(٦) لأن محل لا مع اسمها الرفع على الابتداء، كما هو مذهب سيبويه ٢ / ٢٧٥.

بالحرف أيضاً[١]؛ لأن «لا» محذوٌّ بها حذوَ إنّ من حيث إنها نقيضتُها، ولازمةٌ للأسماء لزومَها.

فصل: ويحذفُه الحجازيون كثيراً[٢]، فيقولون: لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ، ولا فتى إلا عليٌّ، ولا سيفَ إلا ذو الفقار[٣]، ومنه كلمة الشهادة، معناها: لا إلهَ في الوجود إلا الله. وبنو تميم لا يُثبتونه في كلامهم أصلاً[٤].

اسم ما ولا المشبهتين بليس

هو في قولك: ما زيدٌ منطلقاً، ولا رجلٌ أفضلَ منك. وشَبَهُهُما بليس في النفي، والدخول على المبتدأ والخبر. إلا أنّ «ما» أوْغلُ في الشَّبَه بها، لاختصاصها بنفي الحال[٥]؛ ولذلك كانت داخلةً على[٦] المعرفة والنكرة جميعاً، فقيل: ما زيدٌ منطلقاً، وما أحدٌ أفضلَ منك[٧]. ولم تدخل «لا» إلا على النكرة، فقيل: لا رجلٌ أفضلَ منك، وامتنع: لا زيدٌ منطلقاً. واستعمالُ «لا» بمعنى ليس قليل[٨]، وفيه بيت الكتاب[٩]:

---

(١) أيْ: خبر «لا» مرفوع بها، كما هو الحال في خبر إنّ وأخواتها. وهذا مذهب أهل البصرة.
(٢) وذلك إذا عُلم، وإذا جُهل وجب ذكره، فقد جاء في الحديث الشريف: «لا أحدَ أغيرُ من الله عز وجل»، فهنا لا يجوز حذفه. انظر: أوضح المسالك ٢ / ٢٩.
(٣) أي: لا أهلَ لك، ولا مالَ عندك، ولا بأس عليك، ولا فتى في الوجود إلا عليّ، ولا سيف في الوجود إلا ذو الفقار. وذو الفقار: سيف كان لمنبِّه بن الحجاج، أخذه ﷺ يوم بدر. انظر: الإيضاح ١ / ٢١٧.
(٤) وكذلك الطائيون.
(٥) و«لا» قد تكون لنفي الماضي.
(٦) في ط: في.
(٧) الذين يُعملون «ما» عمل ليس هم الحجازيون، لذا تُسمّى ما الحجازيّة. وبنو تميم لا يعملونها، ولغتهم أقيس لأن «ما» حرف مشترك، والأصل فيه أن لا يعمل، ولغة الحجازيين أفصح وبلغتهم جاء التنزيل.
(٨) وهذا مذهب سيبويه ٢ / ٢٩٦.
(٩) البيت لسعد بن مالك القيسي، وهو في الكتاب ١ / ٥٨، والجمل ص ٢٣٨، ورصف المباني=

مَــــنْ صـــدّ عــــن نيــــرانهــــا فــأنـــا ابـــنُ قيــسٍ لا بـــراحُ[1]

ذكر المنصوبات

المفعول المطلق

هو المصدرُ. سُمّي بذلك لأنّ الفعلَ يصدر عنه[2]. ويسمِّيه سيبويهِ الحَدَث والحَدثان، وربّما سمَّاه الفعلَ. وينقسم إلى مبهم نحو: ضربتُ ضرباً، وإلى مؤقَّت نحو: ضربت ضربةً وضربتين[3].

فصل: وقد يُقْرن بالفعل غيرُ مصدرِه مما هو بمعناه[4]؛ وذلك على نوعين: مصدرٌ وغيرُ مصدر. فالمصدرُ على نوعين: ما يُلاقي الفعلَ في اشتقاقه، كقوله تعالى: ﴿واللهُ أنْبَتكم من الأرض نباتاً﴾[5] [نوح: ١٧]، وقوله: ﴿وتَبَتَّلْ إليه تَبْتيلاً﴾[6] [المزمل: ٨]، وما لا يُلاقيه فيه كقولك: قعدتُ جلوساً، وحَبَسْتُ منعاً[7]. وغيرُ

= ص ١٦٦، والملخص ١ / ٤٩٨، وحماسة أبي تمام ١ / ٢٦٦. والشاهد فيه إعمال «لا» عمل ليس، و «براح» اسمها، وخبرها محذوف، أي: لا براح لنا.

(١) بعدها في ط: أيْ ليس براح لي، والمعنى: لا أبرح بموقفي.

(٢) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل والمصدر مشتق منه. انظر: الإنصاف ١ / ٢٣٥.

(٣) المبهم هو ما لا يدل على أكثر مما دلّ عليه الفعل، ولا يفيد إلا التوكيد. والمؤقت هو ما استفيد منه زيادة لم تستفد من الفعل، وهو قسمان: قسم يُستفاد منه النوع نحو: ضربته ضرباً شديداً، وقسم يستفاد منه العدد كمثال المؤلف. انظر: الإيضاح ١ / ٢٢٠.

(٤) وهو ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة، ويعرف بنائب المفعول المطلق.

(٥) المصدرُ من أنبت: إنبات، وأمّا نبات ففعله: نَبتَ.

(٦) المصدر من تبتَّل: تَبَتُّلٌ. وأمّا تبتيل فهو مصدر للفعل: بَتَّلَ.

(٧) ما ذكره المؤلف هو مذهب المبرّد والسيرافي وأكثر النحويين، ومذهب سيبويه أنّ مثل هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دلَّ عليه الظاهر. فكأنك في المثالين الأخيرين قلت: قعدت فجلست جلوساً، وحبست فمنعت منعاً. انظر: ابن يعيش ١ / ١١٢.

المصدر نحو[1] قولِك: ضربته أنواعاً من الضرب، وأيَّ ضرب، وأيَّما ضرب[2]. ومنه: رجع القهقرى، واشتمل الصمّاءَ، وقعد القرفصاءَ؛ لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعودُ[3]. ومنه: ضربتُهُ سَوْطاً[4].

فصل: والمصادرُ المنصوبة بأفعال مضمرةٍ على ثلاثة أنواع: ما يُستعملُ إظهارُ فعله وإضمارُه، وما لا يُستعمل إظهارُ فعله، وما لا فعلَ له أصلاً. وثلاثتُها تكون دعاءً وغيرَ دعاء. فالنوعُ الأول كقولك[5] للقادم من سفره: خيرَ مَقْدم[6]، ولمن يُقَرْمِطُ[7] في عِداته: مواعيدَ عُرقُوبٍ[8]، وللغضبان: غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم[9]. ومنه قولهم: أوَ فَرَقاً خيراً من حُبٍّ[10]، بمعنى: أوَ أفْرَقُكَ فَرَقاً خيراً من حُبّ.

---

(1) في ط: كقولك.

(2) والأصل: ضربته ضرباً متنوّعاً، وضربته ضرباً أيّ ضرب، وضربته ضرباً أيّما ضرب. حُذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه. أيْ: حُذف المصدر وناب عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة صفته.

(3) مذهب سيبويه أن هذه الكلمات مصادر وهي منصوبة بالفعل قبلها. ومذهب المبرّد أنّ هذه صفات وصفت بها المصادر ثم حذفت موصوفاتها فأقيمت مقامها. ابن يعيش ١ / ١١٢.

(4) نُصبت (سوطاً) على المفعولية المطلقة وهي ليست مصدراً، وإنما هي آلة للمصدر، أقيمت مقامه بعد حذفه. واعتبره المؤلف من باب الصفة كالتي قبله؛ لأن الأصل: ضربته ضربةً بالسوط، فبالسوط في موضع نصب صفة لضربة، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، ثم حذف حرف الجرّ فتعدّى إليه الفعل مباشرة.

(5) في أ: قولك.

(6) أيْ: قدمت خير مقدم، فالمنصوب على المصدر هو (خير)، وهو ليس مصدراً، ولكنه لمّا أضيف إلى المصدر نُصب مثله.

(7) يقرمط: يقارب.

(8) يضرب هذا المثل لمن كثر منه الخُلْف. وعرقوب رجل من العماليق. انظر قصة المثل في: مجمع الأمثال ٢ / ٣١١.

(9) يضرب لمن يغضب غضباً لا ينتفع به. مجمع الأمثال ٢ / ٥٦.

(10) أول من قال ذلك الحجاج للغضبان بن القبعثرى الشّيباني. انظر: مجمع الأمثال ٢ / ٧٦. والرواية فيه برفع خير. وانظر: الكتاب ١ / ٢٦٨. والرواية فيه كرواية المؤلف. والفرَق: =

والنوع الثاني قولُك: سَقْياً ورَعْياً وخَيْبَةً وجَدْعاً وعَقْراً وبُؤساً وبُعْداً وسُحْقاً وحَمْداً وشُكْراً لا كُفْراً وعَجَباً، وأفعَلُ ذلك وكرامةً ومَسَرَّةً، ونُعْمَ ونُعْمَةَ عينٍ، ونَعَامَ عينٍ، ولا أفعلُ ذلك ولا كيداً ولا هَمّاً، ولأفْعَلَنَّ ذلك ورَغْماً وهَواناً[1]. ومنه: إنما أنت سيراً سيراً، وما أنت إلاّ قتلاً قتلاً، وإلاّ سيرَ البريد، وإلا ضَرْبَ الناس، وإلا شُرْبَ الإبل[2]. ومنه قوله تعالى: ﴿فإمّا مَنّاً بعدُ وإمّا فداء﴾[3] [محمد: ٤]. ومنه: مررت[4] فاذا له صوتٌ صوتَ حمار، وإذا له صُراخٌ صراخَ الثّكلى، وإذا له دَقٌّ دقَّك بالمِنْحاز حبَّ القِلْقِل[5]. ومنه ما يكون توكيداً أمّا لغيره[6]، كقولك: هذا عبدُالله حقاً، والحق لا الباطل، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول، وهذا القولُ لا قولَكَ، وأجِدّك لا تفعل كذا، أوْ لنفسه[7]، كقولك: له عليّ ألفُ درهم عُرفاً، وقول الأحوص[8]:

إنّـــي لأمْنَحُـــكَ الصُّـــدودَ وإننـــي قَسَمــاً إليــكَ مــع الصُّــدودِ لأمْيَــلُ

وقولُه[9] تعالى: ﴿صُنْعَ اللهِ﴾ [النمل: ٨٨]، و ﴿وَعْدَ اللهِ﴾ [النساء: ١٢٢]، وَ ﴿كتابَ الله عليكم﴾ [النساء: ٢٤]، و ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، وقولهُم: اللهُ

= الخوف. وقد ضبطت واو «أو» في جميع النسخ بالسكون، والصحيح فتحها كما يقول الأستاذ عبدالسلام هارون في حاشية (الكتاب).

(١) كل هذه المصادر نصبت بأفعال محذوفة لا يجوز إظهارها؛ لأنها أقيمت مقامها.

(٢) أي: وما أنت إلا سيرَ البريد، وما أنت إلا ضربَ الناس، وما أنت إلا شربَ الإبل. فقد وجب حذف أفعالها بسبب التكرار والحصر في المثال الأول والثاني، وبسبب الحصر في بقية الأمثلة.

(٣) وقد وجب حذف فعله هنا لأنه تفصيل لعاقبة ما قبله.

(٤) في ط: مررت به.

(٥) ضابط هذه المسألة التي ضرب المؤلف هذه الأمثلة الثلاثة أن يكون هذا المصدر الذي حذف فعله علاجياً تشبيهياً واقعاً بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه. انظر: أوضح المسالك ٢ / ٢٢٣.

(٦) وهو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره.

(٧) وهو الواقع بعد جملة هي نص في معناه.

(٨) هو الأحوص بن محمد من شعراء الدولة الأموية. انظر: ديوانه ص ٢٠٧، والكتاب ١ / ٣٨٠، والخزانة ٢ / ٤٨. والشاهد نصب (قسماً) على المصدرية مع عدم جواز ذكر فعله لأنه واقع بعد جملة هي نصّ في معناه، وهذه الجملة هي: إني لأمنحك الصدود؛ لأنها دالة على القسم.

(٩) في ط: ومنه قوله.

أكبرُ دعوةَ الحق[1]. ومنه ما جاء مثنّى، وهو: حنانَيْكَ ولبَّيْكَ وسَعْدَيْك ودَواليك وهذاذَيْك[2]. ومنه ما لا يتصرّف، نحو: سبحانَ اللهِ، ومعاذَ الله، وعَمْرَكَ اللهَ، وقِعْدَكَ اللهَ[3].

والنوعُ الثالث نحو: دَفْراً وبَهْراً وأُفَّةً وتُفَّةً[4]، وَوَيْحَكَ وَوَيْسَكَ وَوَيْلَك وَوَيْبَكَ[5].

فصل: وقد تُجرى أسماءٌ غيرُ مصادرَ ذلك المجرى. وهي على ضربين، جواهرُ[6]، نحو قولهم: تُرْباً وجَنْدلاً، وفاهاً لفيك[7]. وصفاتٌ، نحو قولهم: هنيئاً مريئاً، وعائذاً بك، وأقائماً وقد قعد الناس؟ وأقاعداً وقد سار الركب[8]؟

فصل: ومن إضمار المصدر قولُك: عبدُالله أظنُّه منطلقٌ، تَجْعَلُ الهاءَ ضميرَ

---

(١) دعوة: مصدر مؤكد لنفسه، لأنه وقع بعد جملة هي نصٌّ في معناه وهي: الله أكبر. وكذلك المصادر التي ذكرت في الآيات السابقة وقعت بعد جمل هي نصّ في معناها. انظر: ابن يعيش ١ / ١١٧.

(٢) هذه المصادر مثنّاة لفظاً، ومعناها التكرار، ويقدّر لها أفعال من لفظها إلا هذاذيك، فإنه يقدّر له فعل من معناه. دواليك معناها: تناوبٌ في طاعتك بعد تنواب، وهذاذيك معناها: إسراعٌ لك بعد إسراع.

(٣) لفظ الجلالة في «عمرك الله» و «قعدك الله» منصوب بالمصدر، ولا يستعمل هذان التعبيران إلا في القسم، ومعناهما واحد. قال سيبويه: «وكأنه حيث قال: عَمْرك اللهَ وقِعْدَكَ اللهَ، قال: عمَّرتك الله بمنزلة نشدتُك الله». الكتاب ١ / ٣٢٢.

(٤) الدَّفر: النتن، وقيل: الذل. والبهر: الخيبة. وأفّة: تضجراً، وكذلك تفّة.

(٥) وَيْح ووَيْس: للرحمة. ووَيْل ووَيْب: للعذاب.

(٦) الجواهر: الشخوص والأجسام.

(٧) الترب: التراب، والجندل: الصخر، والمعنى: ألزمك الله تراباً وصخراً. وفاهاً لفيك، معناها: الخيبة لك. انظر: ابن يعيش ١ / ١٢٢.

(٨) هذه الصفات هي أسماء فاعلين وضعت موضع المصادر. وذهب بعض النحاة إلى أنّ كلاًّ منها حال وقع موقع الفعل، وقدّر سيبويه العامل في كلٍ منها مثل الفعل الذي يعمل في المصادر، وأنكر بعضهم ذلك؛ لأن الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه، وما جاء من هذا القبيل يُعتبر مصدراً وليس اسم فاعل. انظر: الكتاب ١ / ٣٤١، وابن يعيش ١ / ١٢٤.

الظن، كأنك قلت: عبدُالله أظنّ ظني منطلق. وما جاء في الدعوة المرفوعة[١]: واجعلهُ الوارثَ منا، محتَملٌ عندي أنْ يُوَجَّه على هذا[٢].

المفعول به

هو الذي يقع عليه فعلُ الفاعل في مثل قولك: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، وبَلَغْتُ البلدَ. وهو الفارقُ بين المتعدّي من الأفعال وغير المتعدّي. ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة على ما سيأتيك بيانُه في مكانه إن شاء الله تعالى.

ويجيء منصوباً بعامل مضمر مستعملٍ إظهارُه، أوْ لازمٍ إضمارُه.

المنصوب بالمستعمل إظهاره:

هو قولك لمن أخذ يضربُ القومَ أوْ قال: أضْرِبُ شرَّ الناس: زيداً، بإضمار: اضْربْ، ولمن قطع حديثَهُ: حديثَكَ، ولمن صدَرَتْ عنه أفاعيلُ البخلاء: أكلَّ هذا بُخْلاً، بإضمار: هاتِ وتَفعَلُ.

ومنه قولُك لمن زَكِنْتَ[٣] أنه يريدُ مكةَ: مكةَ وربِّ الكعبة، ولمن سدَّد سهماً: القِرْطاسَ واللهِ، وللمستهلّين إذا كبّروا: الهلالَ واللهِ، تضمر: يريدُ ويصيبُ وأبْصَرُوا. ولرائي الرؤْيا: خيراً وما سرَّ، وخيراً لنا وشرّاً لعدوّنا، أيْ: رأيت خيراً. ولمن يذكر رجلاً: أهلَ ذلك، وأهلَه[٤]، أي: ذكرتَ أهلَه، ومنه قولُه[٥]:

---

(١) الدعوة هي: اللهمَّ مَتّعنا بأسماعنا وأبصارنا وأبداننا أبداً ما أحْيَيْتَنا واجعله الوارث منا. وهذه الدعوة من حديث للرسول ﷺ أورده الترمذي في سننه (باب الدعوات: ٨٣).

(٢) أيْ: يحتمل أن يكون الضمير في (اجعله) ضمير المصدر المؤكدّ لجعل، تقديره: اجعل جعلاً. انظر هذه المسألة في أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٣٧.

(٣) زكن: ظن.

(٤) الضمير في (أهله) يعود على الذكر المفهوم من الفعل.

(٥) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيّات، وهو في ملحقات ديوانه ص ٧٦، والكتاب ١ / ٢٨٥، والخصائص ٢ / ٤٢٩، والمغني ص ٧٩١.

لَـنْ تـراهـا ولـو تـأمَّلْـتَ إلا ولهـا فـي مفـارِق الـرأسِ طِيبـا

أيْ: وترى لها. ومنه قولُهم: كاليومِ رَجُلاً، بإضمار: لم أرَ، قال أوس[(١)]:

حتـى إذا الكَـلاّبُ قـال لهـا كـاليـومِ مطلـوبـاً ولا طَلَبـا

فصل: قال سيبويه: وهذه حُججٌ، سُمِعَتْ من العرب يقولون: اللهمَّ ضَبُعاً وذئباً، وإذا سألتهم ما يعنون؟ قالوا: اللهمَّ أجمَعْ فيها ضَبُعاً وذئباً[(٢)]. وسمع أبو الخطاب بعضَ العرب وقيل له: لِمَ أفسدتم مكانكم؟ فقال: الصِّبيانَ بأبي، أيْ: لُمِ الصِّبيانَ. وقيل لبعضهم: أمَا بمكانِ كذا وَجْذٌ[(٣)]؟ فقال: بلى وِجاذا، أيْ: أعرفُ به وِجاذا.

المنصوب باللازم إضماره:

منه المنادى؛ لأنك إذا قلت: يا عبدَالله، فكأنك قلت: يا، أريدُ أوْ أعني عبدَالله، ولكنه حُذف لكثرة الاستعمال، وصار «يا» بدلاً منه.

ولا يخلو من أنْ يَنْتصب لفظاً أوْ محلاً. فانتصابُه لفظاً إذا كان مضافاً كعبدالله، أوْ مضارعاً له[(٤)] كقولك: يا خيراً مِنْ زيد، ويا ضارباً زيداً، ويا مضروباً غلامُه، ويا حَسَناً وجهَ الأخِ، ويا ثلاثةً وثلاثين، أوْ نكرةً[(٥)]، كقوله[(٦)]:

---

(١) هو أوس بن حجر. انظر: ديوانه ص ٣، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٦١، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٤٠. الكلاّب: الصائد الذي يدرّب الكلاب على الصيد. والشاهد نصب (مطلوباً) بفعل مقدّر محذوف جوازاً، تقديره: لم أرَ كاليوم مطلوباً.

(٢) قال سيبويه: «يدعو بذلك على غنم رجل». الكتاب ١ / ٢٥٥. وقيل: دعاء له؛ لأنه إذا اجتمع ذئب وضبع في أرض تقاتلا، فتسلم الغنم منهما.

(٣) الوجذ: نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء. انظر: سيبويه ١ / ٢٥٥.

(٤) ويُسمّى الشبيه بالمضاف، وهو ما اتّصل به شيء من تمام معناه.

(٥) أيْ: نكرة غير مقصودة.

(٦) صدر بيت لعبد يغوث الحارثي. عجزه: نداماي من نجران أنْ لا تلاقيا. وهو في: الكتاب ٢ / ٢٠٠، والمقتضب ٤ / ٢٠٤، والخزانة ٢ / ١٩٥. والشاهد فيه واضح. وقد ذكر البيت كاملاً في نسخة أ، وط.

فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ

وانتصابُه محلاًّ إذا كان مفرداً معرفة[١]، كقولك: يا زيدُ، ويا غلامُ، ويا أيُّها الرجُلُ، أوْ داخلةً عليه لامُ الاستغاثة أوْ التعجّب كقوله[٢]:

يا لَعَطّافِنا ويا لَرِيَاحِ

وقولهم: يا للماء، ويا للدواهي، أوْ مندوباً كقولك: يا زيداه.

فصل: توابعُ المنادى المضمومِ غير المبهمِ إذا أُفْردتْ حُمِلت على لفظه ومحلّه كقولك: يا زيدُ الطويلُ والطويلَ. ويا تميمُ أجمعون وأجمعين، ويا غلامُ بشرُ وبشراً، ويا عمرُو والحارثُ والحارثَ. وقُرىء ﴿والطيرُ﴾ [سبأ: ١٠] رفعاً ونصباً[٣]، إلا البدل[٤] ونحوُ: زيد وعمرو، من المعطوفات، فإنّ حكمهما حكم المنادى بعينه[٥]، تقول: يا زيدُ زيدُ، ويا زيدُ وعمرُو، بالضم لا غير. وكذلك يا زيدُ أوْ عمرُو، ويا زيدُ لا عمرُو[٦]. وإذا أُضيفت[٧] فالنصب، كقولك: يا زيدُ ذا الجُمَّة[٨]، وقوله[٩]:

---

(١) المفرد المعرفة هو العلم والنكرة المقصودة، وقد مثّل المؤلف لهما.

(٢) صدر بيت مجهول القائل، وعجزه: وأبي الحَشْرجِ الفتى النَّفَّاحِ. وهو في: الكتاب ٢ / ٢١، والمقتضب ٤ / ٢٥٧، والخزانة ٢ / ١٥٤، والشاهد فيه واضح. عطّاف ورياح وأبو الحشرج: أسماء رجال. والنَّفّاح: الكثير العطاء.

(٣) الرفع قراءة الأعرج، والنصب قراءة السبعة. وهناك أقوال أخرى في الرفع والنصب غير ما ذكره المؤلف. انظر: مشكل إعراب القرآن ٢ / ٥٨٣، والقرطبي ١٤ / ٢٦٦.

(٤) هذا استثناء من قوله في أول الفصل: توابع المنادى. . . .

(٥) لأن العبرة في البدل أن يحلّ محل الأول، ولأن حرف العطف يشرك الثاني في حكم الأول. ابن يعيش ٢ / ٣.

(٦) أيْ: كل حروف العطف في ذلك سواء.

(٧) أيْ: إذا أضيفت توابع المنادى.

(٨) الجمّة: مجتمع شعر الرأس. وقيل: هي ما سقط من الشعر على المنكبين.

(٩) البيت بتمامه:

أزيدُ أخا ورقاءَ إنْ كنتَ ثائراً ... فقد عَرضَتْ أحناءُ حقٍّ فخاصِمِ

وهو في: الكتاب بلا نسبة ٢ / ١٨٣، وكذا في شرح المفصّل لابن يعيش ٢ / ٤. =

أزيدُ أخا وَرْقاءَ

ويا خالدُ نَفْسَه، ويا تميمُ كَلَّكم أو كلَّهم، ويا بشرُ صاحبَ عمرو، ويا غلامُ أبا عبدِالله، ويا زيدُ وعبدَالله.

فصل: والوصفُ بابنٍ وابنةٍ كالوصف بغيرهما إذا لم يقعا بين علمين، فإنْ وقعا أُتْبِعَتْ حركةُ الأول حركةَ الثاني كما فعلوا في ابنمٍ وامرىءٍ، تقول: يا زيدُ ابنَ أخينا، ويا هندُ ابنَةَ عمّنا، ويا زيدَ بنَ عمرو، ويا هندَ ابنةَ عاصم. وقالوا في غير النداء أيضاً إذا وصفوا: هذا زيدُ ابنُ أخينا، وهندُ ابنةُ عَمِّنا وهذا زيدُ بنُ عمرو، وهندُ ابنةُ عاصم، وكذلك النصب والجر. فإذا لم يصفوا فالتنوينُ لا غير. وقد جوّزوا في الوصف التنوينَ في ضرورة الشعر كقوله[1]:

جاريةٌ من قيسٍ ابنِ ثَعْلَبَهْ

فصل: والمنادى المبهمُ شيئان: أيّ، واسمُ الإشارة. فأيُّ يوصف بشيئين: بما فيه الألف واللام مقحمة بينهما كلمةُ التنبيه، وباسم الإشارة، كقولك: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّهذا، قال ذُو الرمّةِ[2]:

ألا أيُّهذا الباخعُ الوجدُ نفسَهُ

= ورقاء: حيّ من قيس. والأحناء: الجوانب والنواحي، وهي جمع حِنْو، وقد ذكر البيت كاملاً في النسخة ط. والشاهد فيه قوله: أخا، حيث لزم نصبه لأنه وصف للمنادى المفرد، ومضاف.

(١) هذا الرجز للأغلب العجلي، راجز مخضرم مشهور. انظر: ديوانه ص ١٤٨، والكتاب ٣ / ٥٠٦، والخزانة ٢ / ٢٣٦، والخصائص ٢ / ٤٩١. وبعده:

كأنها حِلْيَةُ سيفٍ مُذْهَبَهْ

وقيس بن ثعلبة: قبيلة معروفة، والشاهد فيه: تنوين (قيس) مع أنه موصوف بابن، وهذه ضرورة كما قال المؤلف. وفي هذه الحالة يلزم إثبات الألف في الخط، والجيّد في البيت أن يكون أراد البدل لا الوصف ليخرج عن الضرورة كما يقول ابن يعيش في شرح المفصل ٢ / ٦.

(٢) وصدره: لشيء نحتهُ عن يديه المقادِرُ. وقد ذكر البيت كاملاً في ط. وهو في: ديوانه ص ٣٣٨، والمقتضب ٤ / ٢٥٩، واللسان (نجع). والشاهد فيه قوله: أيّ، وهو منادى مبهم وصف باسم الإشارة (هذا). ويُروى برفع (الوجد) ونصبه، فالرفع على أنه فاعل للباخع، والنصب على أنه مفعول لأجله. نحته: باعدته. المقادر: الأقدار. وأصله المقادير، حُذفت الياء للتخفيف.

واسم الإشارة لا يُوصف إلا بما فيه الألف واللام، كقولك: يا هذا الرجلُ، ويا هؤلاء الرجالُ. وأنشد سيبويه لخُزَزَ بنِ لَوْذانَ[١]:

يا صاحِ يا ذا الضامرُ العَنْسِ

ولعبيد[٢]:

يا ذا المخوِّفُنا بمقتلِ شَيْخِهِ

وتقول في غير الصفة: يا هذا زيدٌ وزيداً، ويا هذان زيدٌ وعمرٌو وزيداً وعمراً. وتقول: يا هذا ذا الجُمَّةِ، على البدل[٣].

فصل: ولا يُنادى ما فيه الألفُ واللام إلا الله وحدَه؛ لأنهما لا يفارقانه كما لا يفارقان النجم[٤]، مع أنهما خَلَفٌ عن همزة إله. وقال[٥]:

مــن أجْلِــكِ يــا التــي تيَّمْــتِ قلبــي   وأنــتِ بخيلــةٌ بــالــوصــلِ عنــي

شبَّهَهُ بـ: يا اللهُ، وهو شاذ[٦].

---

(١) وبعده: والرَّحْلِ والأقتابِ والحِلْسِ. وهو في: سيبويه ٢ / ١٩٠، والخزانة ٢ / ٢٣٢، والخصائص ٣ / ٣٠٢، والمقرّب ١ / ١٧٩. ولم يذكر سيبويه (خزز)، وإنما قال: وهو ابن لَوْذان السدوسي. وقيل: إن قائله خالد بن مهاجر. العنس: الناقة الصلبة. الحلس: كساء رقيق يوضع تحت برذعة البعير، والشاهد قوله: ذا الضامر، حيث وُصف اسم الإشارة المنادى بما فيه الألف واللام.

(٢) هو عبيد بن الأبرص. وصدره: حُجْرٍ تَمَنِّيَ صاحِبِ الأحلامِ. وقد ذكر كاملاً في ط. انظر: ديوانه ص ١٣٠، والكتاب ٢ / ١٩١، والخزانة ٢ / ٢١٢. حُجر: اسم والد امرىء القيس. والشاهد قوله: ذا المخوِّفُنا، حيث وصف اسم الإشارة المنادى بما فيه الألف واللام.

(٣) قال سيبويه: «لأن ذا الجمّة لا توصف به الأسماء المبهمة». الكتاب ٢ / ١٩٠.

(٤) المقصود بالنجم: الثريّا.

(٥) هذا البيت مجهول القائل، ويروى: فديتُك يا التي تيمت قلبي. وهو في: الكتاب ٢ / ١٩٧، والإنصاف ١ / ٣٣٦، وأسرار العربية ص ٢٠٩، والخزانة ٢ / ٢٩٣. والشاهد فيه قوله: يا التي، حيث نودي ما فيه الألف واللام.

(٦) وقيل: إن الذي جوّز ذلك، أن الألف واللام في الاسم الموصول زائدان لغير التعريف. وقيل: إن اسم الموصول (التي) صفة لموصوف محذوف، والتقدير: يا أيّتها التي تيّمت قلبي، حُذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه. انظر: أسرار العربية ص ٢١٠، والإنصاف ١ / ٣٣٩.

فصل: وإذا كُرِّر المنادى في حال[1] الإضافة ففيه وجهان، أحدهما: أن يُنصب الاسمان معاً كقول جرير[2]:

يا تَيْمَ تَيْمَ عديٍّ لا أبا لكُمُ

وقول بعض ولده[3]:

يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُبَّلِ

والثاني: أن يُضمّ الأول[4].

فصل: وقالوا في المضاف إلى ياء المتكلم: يا غلامي ويا غلامِ ويا غلاماه، وفي التنزيل ﴿يا عبادِ فاتقون﴾ [الزمر: ١٦]، وقرىء: يا عبادي[5]. ويقال: يا ربّا[6] تجاوَزْ عني، وفي الوقف: يا ربّاه، ويا غلاماه.

والتاء في: يا أبَتِ ويا أُمَّتِ، تاء تأنيث عُوّضت عن الياء[7]، ألا تراهم يبدلونها

---

(١) في ب: في غير حال، وهو خطأ.

(٢) وصدره: لا يُلقينّكُمُ في سوءة عمرُ. وفي ط ذكر البيت كاملاً. انظر: ديوانه ١ / ٢١٢، والكتاب ١ / ٥٣، والمقتضب ٤ / ٢٢٩، والخصائص ١ / ٣٤٥. وتيم: هو تيم بن عبد مناة، وعديّ: هو عديّ بن عبد مناة، وعمر: هو عمر بن لجأ. والشاهد قوله: يا تيم تيم عديّ، حيث كرر المنادى في حال إضافة، وقد نُصبا جميعاً. السوءة: الفعلة الشنيعة.

(٣) أيْ: بعض ولد جرير. وعجزه: تطاول الليل عليك فانزلِ. هكذا نسبه سيبويه ٢ / ٢٠٦. وفي ط ذكر البيت كاملاً. وقيل: هو لعبدالله بن رواحة يخاطب به زيد بن أرقم. انظر: ديوانه ص ١٥٢، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٢٧٩، والخزانة ٢ / ٣٠٣. اليعملات: جمع يَعْمَلة، وهي الناقة القوية. والذّبل: جمع ذابلة، وهي الناقة الضامرة. ووجه نصب الاسمين معاً في هذا البيت والبيت الذي قبله هو أن الأول منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني توكيد للأول، وهذا مذهب سيبويه. أما المبرّد فالأول عنده منادى مضاف إلى اسم محذوف والثاني مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور. انظر: الكتاب ٢ / ٢٠٦، وابن يعيش ٢ / ١٠.

(٤) أيْ: أن يضمّ الأول وينصب الثاني، قال ابن يعيش: «وهو القياس، لأن الأول منادى مفرد معرفة بُيِّن باسم مضاف، إمّا بدلاً وإمّا عطف بيان. . .». شرح المفصل ٢ / ١٠.

(٥) وهي قراءة رُويس. انظر: البدور الزاهرة ٢٧٥.

(٦) أصلها: رَبِّيَ، قلبت الكسرة التي قبل ياء المتكلم فتحة، ثم قلبت الياء ألفاً.

(٧) ولا يجوز ذلك إلا في النداء، وهذا خاص بالأب والأم.

هاء في الوقفِ. وقالوا: يا ابنَ أمّي ويا ابنَ عمّي، ويا ابنَ أمِّ ويا ابن عمِّ[1]، ويا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ[2]. وقال أبو النجم[3]:

يا ابنةَ عمَّا لا تلومي واهجعي

جعلوا الاسمين كاسم واحد.

فصل: ولا بدّ لك في المندوب من أن تُلحق قبله «يا» أوْ «وا»، وأنت في إلحاق الألف[4] في آخره مُخيّر، فتقول: وازيداه، أوْ: وازيد. والهاء اللاحقة بعد الألف للوقف خاصة دون الدرج. ويلحق ذلك المضافَ إليه، فيقال: وا أميرَ المؤمنيناه، ولا تلحقُ الصفةَ عند الخليل، فلا يُقال: وازيدُ الظريفاه، وتلحقها عند يونس.

ولا يُندب إلا الاسمُ المعروف، فلا يُقال: وا رجلاه. ولم يُستقبح: وامَنْ حَفَر بئرَ زَمْزماه، لأنه بمنزلة: واعبدَ المطلباه.

فصل: ويجوز حذفُ حرف النداء عما لا يُوصف به أيّ، قال الله تعالى: ﴿يوسفُ أعرضْ عن هذا﴾ [يوسف: ٢٩]، وقال: ﴿ربّ أرني أنظر إليك﴾ [الأعراف: ١٤٣]. وتقول: أيّها الرجل، وأيَّتُها المرأة، ومَنْ لا يزال محسناً أحْسِنْ إليّ. ولا يُحذف عمّا يوصف به أيّ، فلا يقال: رجلُ، ولا: هذا؛ وقد شذَّ قولهم: أصْبِحْ ليلُ، وافتدِ مخنوقُ، وأطْرِقْ كَرَا[5]، وَ:

---

(١) وحذف الياء والاجتزاء بالكسرة هو الأكثر.

(٢) وفي هذه الحالة يُركب الاسمان تركيب خمسة عشر. وفي إعراب (ابن أمَّ) يقال: منادى منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها حركة البناء الحاصل من تركيب الاسمين، وهو مضاف، وياء المتكلم المحذوفة في محل جرّ مضاف إليه.

(٣) انظر: ديوانه ص ١٣٤، والكتاب ٢ / ٢١٤، والمقتضب ٤ / ٢٥٢، والخزانة ١ / ٣٦٤. والشاهد قوله: ابنةَ عمَّا، حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم للضرورة.

(٤) وهذه الألف زائدة لمدّ الصوت.

(٥) أصبح ليل: مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء. مجمع الأمثال ١ / ٤٠٣. وافتدِ مخنوق: مثلٌ يضرب لكلّ مضطر وقع في شدّة ثم هو يبخـل بأن يفتدي نفسه بشيء من ماله. مجمع الأمثال ٢ / ٧٨. وأطرق كرا: مثلٌ يُضرب لمن يتكبّر وقد تواضع مَنْ هو أشرف منه. مجمع =

جاريَ لا تستنكري عذيري[1]

ولا عن المستغاث والمندوب[2]. وقد التُزم حذفُه في «اللهمَّ» لوقوع الميم خلفاً عنه[3].

فصل: وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويُقصد به الاختصاصُ لا النداء[4]، وذلك قولهم: أمّا أنا فأفعَلُ كذا أيُّها الرجلُ، ونحن نفعل كذا أيّها القومُ، واللهمَّ اغفرْ لنا أيّتُها العِصابة[5]. جعلوا أيّاً مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح. ولم يَعْنُوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم وما[6] كنوا عنه بأنا ونحن والضمير في لنا، كأنه قيل: أمّا أنا فأفعلُ كذا متخصصاً بذلك من بين الرجال، ونحن نفعلُ متخصّصين من بين الأقوام، واغفرْ لنا مخصوصين من بين العصائب. ومما يجري هذا المجرى قولُهم: إنّا معشرَ العربِ نفعلُ كذا، ونحن آلَ فلانٍ كرماءُ، وإنّا معشرَ الصعاليك لا قوةَ بنا على المروءة. إلا أنهم سوَّغوا دخولَ اللام ههنا[7] فقالوا: نحن العربَ أقرى الناس للضيف، وبك اللهَ نرجو الفضل، وسبحانك اللهَ العظيمَ. ومنه[8] قولهم: الحمدُ للّه الحميدَ،

= الأمثال ١ / ٤٣١. وكرا مرخّم كروان، وقد قلبت الواو ألفاً. والشذوذ في هذه الأمثال حذف حرف النداء مما يوصف به أيّ، وهو النكرة المقصودة.

(١) هذا الرجز للعجاج. وهو في: ديوانه ٢ / ٣٣٢، والكتاب ٢ / ٢٣١، والخزانة ٢ / ١٢٥، واللسان (عذر). والشاهد فيه: جاري. أصله: يا جارية، رخّمه ثم حذف حرف النداء للضرورة؛ لأن المنادى نكرة مقصودة.

(٢) لأن كلاًّ منهما يحتاج لحرف النداء لمدّ الصوت.

(٣) كون الميم المشدّدة في (اللهمّ) بدلاً من حرف النداء (يا) مسألة مختلف فيها. انظر: الإنصاف ١ / ٣٤١.

(٤) الاسم المنصوب على الاختصاص يفارق المنادى في عدة أحكام، منها: أنه ليس معه حرف نداء، وأنه لا يقع في أول الكلام، ويقلّ كونه علماً، ويكون بأل قياساً.

(٥) أيُّها وأيَّتُها بُنيا على الضم وهما في محل نصب على الاختصاص. ولا تتغيّر هاتان الصيغتان، ويجب وصفهما باسم مرفوع محلّى بأل.

(٦) وماكنوا: معطوف على أنفسهم وليس مبتدأ. أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٤٧.

(٧) وهذا من الأشياء التي يفارق فيها الاختصاص النداء، حيث إن المنادى لا يكون بأل، ومما يجدر ذكره أن هذه مسألة مختلف فيها. انظر: الإنصاف ١ / ٣٣٥.

(٨) أيْ: ومن المنصوب باللازم إضماره.

والمُلْكُ للهِ أهلَ المُلْكِ، وأتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ، وقُرِىء: ﴿حمالةَ الحطب﴾[1] [المسد: ٤]، ومررت به المسكينَ والبائسَ[2]. وقد جاء نكرة في قول الهذلي[3]:

ويـــأوي إلــــى نِسْـــوةٍ عُطَّـــلٍ   وشعثــاً مــراضيــعَ مثــلَ السَّعــالــي

وهذا الذي يُقال فيه نصبٌ على المدح والشتم والترحّم.

فصل: ومن خصائص النداء الترخيمُ[4]، إلا إذا اضُطرَّ الشاعرُ فرخَّم في غير النداء. وله شرائط، إحداها: أن يكون الاسم علماً[5]، والثانية: أن يكون غيرَ مضاف، والثالثة: أنْ لا يكون مندوباً ولا مستغاثاً، والرابعة: أنْ تزيد عدّته على ثلاثة أحرف، إلا ما كان في آخره[6] تاءُ تأنيث فإنّ العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غيْرُ مشروطتين، يقــولــون: يــا عــاذلَ[7]، ويــا[8] جــاريَ لا تنكــري[9]، ويــاثُــبَ[10] أقْبلــي، ويــا

(١) وقراءة النصب هي قراءة حفص عن عاصم. وهو منصوبٌ بفعل محذوف تقديره: أذمّ. وقرأها الباقون بالرفع على الوصفية والخبرية.

(٢) ما ذكره المؤلف من أمثلة تمثّل النعت المقطوع. فالجملة الأولى والثانية للنعت المقطوع من أجل المدح، والجملة الثالثة للنعت المقطوع من أجل الذم، والجملة الأخيرة للنعت المقطوع من أجل الترحم. وهذه النعوت المقطوعة نُصبت بأفعال محذوفة وجوباً، تقديرها: أمدح، أذمّ، أترحّم، ويجوز في النعت المقطوع الرفع، على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً.

(٣) هو أميّة بن أبي عائذ. والبيت في: الكتاب ١ / ٣٩٩، والخزانة ٢ / ٤٢٦، وأوضح المسالك ٣ / ٣١٧، وشرح أشعار الهذليين للسكّري ٢ / ٥٠٧. عطّل: جمع عاطل، والمقصود به: نساء لا حلي عليهنّ. وشعثاً: جمع شعثاء، وهي المرأة التي لا تسرّح شعرها. والسعالي: جمع سِعْلاة وهي أخبث الغيلان. والشاهد فيه قوله: شعثاً، حيث قطع هذا النعت ونصبه بفعل محذوف وجوباً تقديره: أذمّ.

(٤) وهو حذف آخر المنادى بطريقة مخصوصة للتخفيف.

(٥) أو نكرة مقصودة.

(٦) في ط: إلا ما كان آخره.

(٧) عاذل: ترخيم عاذلة.

(٨) يا: سقطت من ب.

(٩) جاريَ: ترخيم جارية.

(١٠) أيْ: ياثبة. وهو اسم امرأة.

شا[١] ارجُني. وأمّا قولُهم: يا صاحِ، وأطرقْ كَرَا، فمن الشواذ[٢].

والترخيمُ حذفٌ في آخر الاسم على سبيل الاعتباط[٣]. ثم إمّا أن يكون المحذوف كالثابت في التقدير، وهو الكثير[٤]، أوْ يُجعلَ ما بقي كأنه اسمٌ برأسه فيعامل بما يُعامَل به سائرُ الأسماء[٥]، فيُقال على الأوّل: يا حارِ ويا هِرَقْ ويا ثَمُو[٦] ويا بَنُو، في المسمّى ببنون. وعلى الثاني: يا حارُ ويا هِرَقُ، ويا ثَمِي ويا بَني[٧].

ولا يخلو المرخّم من أنْ يكون مفرداً أوْ مركباً. فإنْ كان مفرداً فهو على وجهين، أحدهما: أن يُحذف منه حرفٌ واحد كما ذكرتُ لك. والثاني: أنْ يُحذف منه حرفان. وهما على نوعين، إمّا زيادتان في حكم زيادة واحدة[٨]، كاللتين في أعجازِ أسماءَ ومروانَ وعثمانَ وطائفيّ[٩]، وإمّا حرفٌ صحيح ومَدَّةٌ قبلَه، وذلك في مثلِ[١٠] منصور وعمَّار ومسكين. وإنْ كان مركباً حُذف آخرُ الاسمين بكماله، فقيل: يا بُخْتَ ويا عَمْرَو ويا سِيبَ ويا خمسةَ، في: بُخْتَ نَصَّرَ وعَمْرويهِ وسيبويهِ والمسمّى بخمسة عشر. وأما نحو: تأبّط شرّاً وبرَقَ نحرُهُ[١١]، فلا يرخّم.

---

(١) شا: ترخيم شاة.

(٢) وجه الشذوذ في الأول أنه رخم النكرة؛ لأن أصله: يا صاحباً، ووجه الشذوذ في الثاني أنه رخم النكرة أيضاً، لأن أصله: يا كروان، وفيه شذوذ آخر أنه حذف حرف النداء.

(٣) أيْ: بدون علّة.

(٤) وفي هذه الحالة يكون الإعراب على الحرف المحذوف، ويسمَّى ذلك لغة من ينتظر.

(٥) وفي هذه الحالة يكون الإعراب على آخر الاسم دون النظر إلى الحرف المحذوف، ويسمّى ذلك لغة من لا ينتظر.

(٦) حار: ترخيم حارث، هرق: ترخيم هرقل. ثمو: ترخيم ثمود.

(٧) أُبدلت الضمة التي على الواو في كل منهما كسرة، وأُبدلت الواو ياء، وذلك حتى لا يبقى الاسم آخره واو قبلها ضمة، وهذا غير موجود في الأسماء المتمكّنة.

(٨) أيْ: أنهما زيدا معاً.

(٩) أسماء (اسم امرأة): فيها ألفا التأنيث. ومروان وعثمان: فيهما الألف والنون. طائفيّ (مسمّى به): فيه ياءا النّسب.

(١٠) في ط: نحو.

(١١) أيْ: المركب تركيباً إسنادياً.

فصل: وقد يُحذف المنادى، فيُقال: يا بؤسٌ لزيد، بمعنى: يا قومُ، بؤسٌ لزيد، ومن أبيات الكتاب(١):

يـــا لعنـــةُ اللـــهِ والأقـــوامِ كلِّهـــم والصالحونَ على سَمْعانَ من جارِ

وفي التنزيل: ﴿ألا يا اسجدوا﴾(٢) [النمل: ٢٥].

فصل: ومن المنصوب باللازم إضمارُه قولُك في التحذير: إيّاكَ والأسدَ، أيْ: اتَّقِ نفسَك أن تتعرض للأسد، والأسدَ أن يُهلكَكَ، ونحوُهُ: رأسَكَ والحائطَ، ومازِ(٣) رأسَك والسيفَ. ويُقال: إيّايَ والشرَّ، وإيَّايَ وأنْ يَحذفَ أحدُكم الأرنبَ، أيْ: نَحِّني عن الشرّ ونحِّ الشرَّ عني، ونحِّني عن مشاهدة حذف الأرنب ونحِّ حذفها عن حضرتي ومشاهدتي، والمعنى النهي عن حذف الأرنب. ومنه: شأنكَ والحجَّ، أيْ: عليك شأنَكَ مع الحج، وامرأً ونفسَه، أيْ: دَعْهُ مع نفسه، وأهلَك والليلَ، أيْ: بادرهم قبل الليل. ومنه: عذيرَك، أيْ: أحْضِرْ عذرَك أوْ عاذِرَك. ومنه: هذا ولا زَعَمَاتِك، أيْ: ولا أتوهَّم زَعَماتِك، وقولُهم: كليهما وتمراً(٤)، أيْ: أعطني، وكلَّ شيء ولا شتيمةَ حرّ، أيْ: ائت كلَّ شيء ولا ترتكبْ شتيمةَ حرّ. ومنه قولُهم: انْتَهِ أمراً قاصداً؛ لأنه لمّا قال: انْتَهِ، عُلم أنه محمولٌ على أمر يخالف المنهيَّ عنه، قال الله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾ [النساء: ١٧١]. ويقولون: حسبُك خيراً لك، ووراءَك أوسعَ لك(٥). ومنه: مَنْ أنتَ زيداً، أيْ: تذكرُ زيداً، أوذاكراً زيداً(٦). ومنه: مرحباً وأهلاً وسهلاً، أيْ: أصبْتَ

---

(١) لا يعرف قائله. وهو في: الكتاب ٢ / ٢١٩، والإنصاف ١ / ١١٨، والمغني ص ٤٨٨، والخزانة ١١ / ١٩٧.

(٢) وهذه قراءة الكسائي. انظر: معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨٩، ومعاني القراءات لأبي منصور الأزهري ٣ / ٢٣٨.

(٣) ترخيم مازن.

(٤) مجمع الأمثال ٢ / ١٥١. قال سيبويه: «ومن العرب مَنْ يقول: كلاهماوتمرا، كأنه قال: كلاهما لي ثابتان وزدني تمرا». الكتاب ١ / ٢٨١.

(٥) قال سيبويه: «وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك، لأنك حين قلت: انته، فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر». الكتاب ١ / ٢٨٣.

(٦) انظر: الكتاب ١ / ٢٩٢.

رُحْباً لا ضيقاً، وأتيتَ أهلاً لا أجانِبَ، ووطئتَ سهلاً من البلاد لا حَزْناً. وإنْ تأتني فأهلَ الليلِ وأهلَ النهار، أيْ: فإنك تأتي أهلاً لك بالليل والنهار[1].

فصل: ويقولون: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ، إذا حذَّروه الأسدَ والجدارَ المتداعيَ وإيطاءَ الصبيّ[2]. ومنه: أخاك أخاك، أيْ: الزمْه، والطريقَ الطريقَ، أي: خلّه، وهذا إذا ثُنّي[3] لزم إضمارَ عامِله، وإذا أُفرد لم يلزم.

فصل: ومن المنصوب باللازم إضمارُه ما أُضمر عاملُه على شريطة التفسير[4] في قولك: زيداً ضربته، كأنك قلت: ضربتُ زيداً ضربته، إلا أنك لا تبرزه استغناءً[5] بتفسيره، قال ذو الرمّة[6]:

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغتِهِ ... فقام بفأسٍ بين وَصْلَيْكِ جازِرُ

ومنه: زيداً مررتُ به، وعمراً لقيتُ أخاه، وبشراً ضربتُ غلامَهُ، بإضمار: جعلتُ على طريقي[7]، ولابَسْتُ، وأهَنْتُ. قال سيبويه[8]: «النصبُ عربيّ كثيرٌ والرفعُ أجود».

ثم إنك ترى النصبَ مختاراً ولازماً[9]. فالمختارُ في موضعين، أحدهما: أنْ تَعْطِفَ هذه الجملةَ على جملة فعلية، كقولك: لقيتُ القومَ حتى عبدَاللهَ لقيتُه، ورأيتُ عبدَالله وزيداً مررت به، وفي التنزيل: ﴿يُدْخِلُ من يشاء في رحمته والظالمين أعدَّ لهم

---

(١) بعدها في ط: ومنه قولهم: كاليوم رجلاً، بإضمار لم أر. قال أوس: حتى إذا الكلاب قال لها: كاليوم مطلوباً ولا طلباً.
(٢) إيطاء: أصلها إوْطاء، قُلبت الواو ياء لسكونها وكسر ما قبلها.
(٣) أيْ: إذا كرّر.
(٤) وهو ما يسمّى بالاشتغال.
(٥) في ط: استغناء عنه.
(٦) ديوانه ص ٣٤٠، والكتاب ١ / ٨٢، والخزانة ١ / ٤٥٠، والمقتضب ٢ / ٧٧. والخطاب لناقة بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. ويُروى برفع (ابن) على الابتداء، وهو جائز في هذا الباب.
(٧) أيْ: جاوزت.
(٨) الكتاب ١ / ٨٢. وفيه: فالرفع، والمقصود: الرفع على الابتداء.
(٩) أيْ: يكون جائزاً وواجباً.

عذاباً أليماً﴾[1] [الإنسان: ٣١]، ومثلُه: ﴿فريقاً هدى وفريقاً حقّ عليهم الضلالة﴾[2] [الأعراف: ٣٠]. فأمّا إذا قلت: زيداً لقيتُ أخاه وعمراً مررتُ به، ذهب التفاضلُ بين رفع عمرو ونصبه[3]، لأن الجملة الأولى[4] ذاتُ وجهين[5]. فإنْ اعترض بعد الواو ما يصرف الكلامَ إلى الابتداء كقولك: لقيتُ زيداً وأمّا عمرو فقد مررت به، ولقيتُ زيداً وإذا عبدُالله يضربُه عمرو[6]، عادت الحالُ الأولى جَذَعة[7]، وفي التنزيل: ﴿وأمَّا ثمودُ فهديناهم﴾ [فصّلت: ١٧]، وقرىء بالنصب[8]. والثاني: أن يقع موقِعاً هو بالفعل أولى، وذلك أن يقع بعد حرف الاستفهام[9] كقولك: أعبدَ الله ضربتَه؟ ومثلُه: آلسوطَ ضُرب به زيدٌ؟ وآلخوانَ أُكل عليه اللحمُ؟ وأزيداً أنت محبوسٌ عليه؟ وأزيداً أنت مُكابرٌ عليه؟ وأزيداً سُمِّيتَ به؟ ومنه: أزيداً ضربتَ عمراً وأخاه؟ وأزيداً ضربتَ رجلاً يحبّه؟ لأن الآخِرَ ملتبسٌ بالأول بالعطف أو بالصفة؛ فإنْ قلت: أزيدٌ ذُهِب به؟ فليس إلا الرفع[10]. وأن يقع بعد إذا وحيثُ، كقولك: إذا عبدَالله تلقاه فأكْرِمْهُ، وحيث زيداً تجدهُ فأكرِمْه، وبعد حرف النفي، كقولك: ما زيداً ضربته، قال جرير[11]:

---

(١) بإضمار: أوعد أوْ كافأ، وما أشبه ذلك. الكشاف ٤ / ٦٧٦.

(٢) بإضمار: خذل. الكشاف ٢ / ١٠٠.

(٣) أيْ: استوى الرفع والنصب.

(٤) وهي جملة: زيداً لقيت أخاه.

(٥) فإنْ نصبت زيداً، فهي جملة فعلية، والفعل محذوف، وإنْ رفعته فهي جملة اسمية؛ لأن رفعه على الابتداء.

(٦) هذه إذا الفجائية، ولا يقع بعدها إلا المبتدأ. وأمّا (أمّا) فإنها تقطع ما بعدها عما قبلها، فيصبح ما بعدها مستأنفاً، فالمختار الرفع لما بعدها.

(٧) جذعة: شابّة. والمقصود بالحال الأولى الرفع.

(٨) أي: نصب (ثمود)، وذلك بفعل محذوف يفسّره (هدينا). والتقدير: وأمّا ثمود فهدينا هديناهم. ولا يقدّر الفعل قبل ثمود خشية الفصل بين أمّا والفاء بجملة. وقراءة النصب هي قراءة الحَسَن. انظر: معاني القرآن ٣ / ١٤.

(٩) وهو الهمزة، لأن الغالب أن يليها الفعل.

(١٠) لأن الضمير في محل رفع نائب فاعل، فليست العبارة من باب الاشتغال.

(١١) ديوانه ص ١٦٥، والكتاب ١ / ١٤٦، والخزانة ٣ / ٢٥. يخاطب عمر بن لجأ التيمي، من تَيْم عدي. والشاهد فيه: نصب (حسباً) بفعل محذوف يفسره ما بعده.

فـــلا حَسَبـــاً فَخَـــرْتَ بـــه لِتَيْـــمٍ ولا جَـــدّاً إذا ازدحـــم الجُـــدُودُ

وأن يقع في الأمر والنهي، كقولك: زيداً اضربْه، وخالداً اضربْ أباه، وبشراً لا تشتم أخاه، وزيداً لِيضربْهُ عمرو، وبشراً لِيقتلْ أباه عمرو. ومثلُه: أمّا زيداً فاقْتُلْهُ وأمّا خالداً فلا تشتمْ أباه. والدعاء بمنزلة الأمر والنهي، تقول: اللهمَّ زيداً فاغفرْ له ذنبه، وزيداً أمرَّ اللهُ عليه العيشَ، قال أبو الأسود[1]:

فكُلّاً جزاه اللهُ عني بما فَعَلْ

وأمّا زيداً فَجَدْعاً له، وأمّا عمراً فسَقْيا له.

واللازمُ[2] أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعلُ، كقولك: إنْ زيداً تَرَه تَضْرِبْه، قال الشاعر[3]:

لا تجزعي إنْ مُنْفِساً أهْلَكْتُهُ

وهلّا وألا ولولا ولَوْما بمنزلة إنْ؛ لأنهنَّ يطلبْنَ الفعلَ، ولا يُبتدأ بعدها الأسماء.

فصل: وحذفُ المفعول به كثير، وهو في ذلك على نوعين، أحدهما: أنْ يُحذفَ لفظاً ويُرادَ معنى وتقديراً، والثاني: أنْ يُجعلَ بعد الحذف نِسْياً مَنْسِيّاً، كأنّ فعله من جنس الأفعال غير المتعدِّية، كما يُنسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به. فمن الأول قوله عز وجلّ[4]: ﴿اللهُ يبسطُ الرزقَ لمن يشاءُ ويقدر﴾ [الرعد: ٢٦]، وقوله: ﴿لا عاصمَ اليومَ من أمر الله إلا مَنْ رحم﴾[هود: ٤٣]؛ لأنه لا بدّ لهذا الموصول من أنْ

---

(١) عجز بيت في مدح عبدالله بن عباس عندما كان أميراً على البصرة من قبل علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وصدره: أميرين كانا صاحبيّ كليهما. انظر: ديوانه ص ٧٨، والخزانة ١ / ٢٨٥، والمنصف لابن جني ١ / ٢٥٦. والشاهد نصب (كلّاً) بفعل مقدّر لوقوعه في الدعاء الذي يشبه الأمر. وفي ط: قال أبو الأسود الدّؤلي.

(٢) أيْ: الواجب نصبه.

(٣) صدر بيت للنمر بن تولب، وعجزه: وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي. وهو في: ديوانه ص ٣٥٧، والكتاب ١ / ١٣٤، والخزانة ١ / ٣١٤، والأزهية ص ٢٤٨. والشاهد فيه قوله: منفساً، حيث انتصب بفعل مقدر. والمنفس: النفيس الذي يُتنافس فيه ويُرغب.

(٤) في أ: قوله تعالى.

يرجع إليه من صلته، مثل ما ترى في قوله: ﴿الذي يتخبَّطه الشيطانُ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقُرىء قولُه تعالى: ﴿وما عملتْه أيديهم﴾ [يس: ٣٥] وما عَملتْ[١]. ومن الثاني قولهم: فلان يُعطي ويمنع، ويَصِلُ ويقطع، ومنه قوله عز وجلّ: ﴿وأَصْلِحْ لي في ذريّتي﴾ [الأحقاف: ١٥]، وقولُ ذي الرمّة[٢]:

وإنْ تَعْتَذِرْ بالمحْل من ذي ضُروعها   إلى الضَّيْفِ يجرحْ في عراقيبها نَصْلي

فصل: ومن حذف المفعول به حذف المنادى، وقد تقدّم الكلام عليه.

المفعول فيه

هو ظرفا الزمان والمكان. وكلاهما منقسمٌ إلى مبهم ومؤقّت، ومستعملٍ اسماً وظرفاً، ومستعملٍ ظرفاً لا غيرُ. فالمبهمُ نحوُ الحينِ والوقتِ والجهات الست، والمؤقّتُ نحوُ اليوم والليلة والسوق والدار. والمستعملُ اسماً وظرفاً ما جاز أن تعْتَقِبَ عليه العوامل. والمستعملُ ظرفاً لا غيرُ ما لزم النصبَ، نحوَ قولك: سِرْنا ذاتَ مرة، وبُكْرةً[٣] وسَحَر وسُحيراً وضحىً وعِشاءً وعشيّةً وعَتمَةً ومساء، إذا أردت سَحَراً بعينهِ، وبضحى يومك وعَشِيَّتَهُ وعِشاءَهُ، وعَتَمةَ ليلتكَ ومساءَها. ومثلهُ عندَ وسُوىً وسواء. ومما يختارُ فيه أنْ يلزم الظرفية صفة الأحيان، تقول: سِيرَ عليه طويلاً وكثيراً وقليلاً وقديماً وحديثاً.

---

(١) وهي قراءة طلحة وعيسى وحمزة والكسائي وأبي بكر. البحر المحيط ٩ / ٦٥.

(٢) ديوانه ص ٥٧٥، والمغني ص ٦٧٦، والخزانة ٢ / ١٢٨، وأساس البلاغة ص ٤١٢. والعراقيب: جمع عرقوب، وهو العصب الغليظ الموتَّر فوق عقب الإنسان، والشاهد واضح، والتقدير: يجرحها. وحذف المفعول به في هذا البيت والآية والأمثلة التي ذكرها المؤلف من غير قصد إلى مفعول مراد هو أبلغ من القصد إلى مفعول. انظر: أمالي ابن الحاجب ١ / ٢٥١.

(٣) في ب: وبكَراً، وكذلك في سيبويه ١ / ٢٢٦. واللغتان جائزتان.

فصل: وقد يُجعل المصدرُ حيناً لسعة الكلام، فيقال: كان ذلك مقدمَ الحاج، وخُفوقَ النجم، وخلافةَ فلان، وصلاةَ العصر. ومنه: سيرَ عليه تَرْويحتين، وانتظرته نَحْرَ جزورين، وقولُه تعالى: ﴿وإدبارَ النجوم﴾[١] [الطور: ٤٩].

فصل: وقد يُذهَب بالظرف عن أنْ يُقدّر فيه معنى «في» اتّساعاً، فيجري لذلك مُجرى المفعول به، فيقال: الذي سرته يومُ الجمعة، وقال[٢]:

ويومٍ شهدناه سُليماً وعامِرا

ويُضاف إليه، كقولك: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار[٣]. وقوله تعالى: ﴿بل مكرُ الليلِ والنهارِ﴾[٤] [سبأ: ٣٣]، ولولا الاتّساع لقيل[٥]: سرت فيه، وشهدنا فيه.

فصل: ويُنصب بعامل مضمر، كقولك في جواب من يقول لك: متى سرتَ؟: يومَ الجمعة[٦]. وفي المثل السائر: أسائرَ اليومِ وقد زال الظهر[٧]؟ ومنه قولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم زمانه: حينئذٍ الآن[٨]، أيْ: كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن. ويُضمر عاملُه على شريطة التفسير كما صُنع في المفعول به، تقول: اليومَ سرت

---

(١) أيْ: ووقت إدبار النجوم. والله أعلم. ففي هذه المسألة ناب المصدر في الانتصاب على الظرفية عن زمان أو مقدار محذوف. فالأصل في الأمثلة التي ذكرها المؤلف: وقتَ مقدمِ الحاج، ووقتَ خفوقِ النجم، ووقتَ خلافةِ فلان، ووقت صلاةِ العصر، ومقدار ترويحتين، ومقدار نحرِ جزورين.

(٢) صدر بيت لرجل من بني عامر كما في الكتاب ١ / ١٧٨. وعجزه: قليلٍ سوى الطَّعْن النِّهالِ نوافِلُهْ. والنّهال: جمع ناهل، وهو من الأضداد، ومعناه: العطشان والريّان. والنوافل: العطايا. والمراد بها هنا الغنائم. انظر: المنخّل ١ / ٢٤٤.

(٣) جعل الليلة مسروقة على سبيل التوسع. انظر: الكتاب ١ / ١٧٥.

(٤) أيْ: مكركم في الليل والنهار.

(٥) في ط: لقلت.

(٦) هذا من باب الإضمار الجائز.

(٧) يُضرب هذا المثل لمن يرجو نجاح طلبته وتبيّن له اليأس منها. والمراد: أإنك تسير سائرَ اليومِ؟ أيْ: باقي اليوم. وسائر مأخوذ من السُّؤر وهو البقية. انظر: اللسان (سأر)، وابن يعيش ٢/ ٤٧.

(٨) هكذا ورد مسموعاً عن العرب بالحذف.

فيه[1]، وأيومَ الجمعة ينطلق فيه عبدالله؟ مقدّراً: أسرت اليوم؟ وأينطلق عبدالله يوم الجمعة؟

المفعول معه

وهو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى «مع». وإنما ينتصب إذا تضمّن الكلام[2] فعلاً، نحو قولك: ما صنعتَ وأباك؟ وما زلتُ أسيرُ والنيلَ. ومن أبيات الكتاب[3]:

فكونوا أنتم وبني أبيكم ... مكانَ الكُلْيتينِ من الطِّحالِ

ومنه قول عزَّ وجلَّ: ﴿فأجْمِعُوا أمْرَكمْ وشركاءَكم﴾ [يونس: ٧١]، أوْماهو بمعناه[4]، نحوَ قولك: ما لك وزيداً؟ وما شأنك وعمراً؟ لأن المعنى: ما تصنع؟ وما تلابس؟ وكذلك: حسبُك وزيداً درهم، وقَطْكَ، وكَفْيُكَ مثله؛ لأنها بمعنى: كفاك، قال[5]:

فما لك والتَلَدُّدَ حَوْلَ نجدٍ

وقال[6]:

(١) ولا يجوز أن يقال: اليومَ سرته؛ لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية، بل يلزم جرّه بحرف الجرّ «في».

(٢) أيْ: الجملة التي تلتها الواو. ووجود هذه الجملة لازم في هذا الباب.

(٣) هذا البيت منسوب لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص ٤١٤. وهو في: الكتاب ١ / ٢٩٨ دون نسبة، ومجالس ثعلب ١٢٥، وأوضح المسالك ١ / ٢٤٣. والشاهد فيه قوله: بني، حيث يجب نصبه على أنه مفعول معه، ويمتنع العطف لأن المعنى يمنع ذلك.

(٤) أيْ: بمعنى الفعل.

(٥) صدر بيت لمسكين الدارمي، وعجزه: وقد غصَّت تهامة بالرجال. وهو في: ديوانه ص ٦٦، والكتاب ١ / ٣٠٨، ورصف المباني ص ٤٨٤، والخزانة ٣ / ١٤٢. التلدُّد: التحيّر. والشاهد فيه قوله: التلَدُّد، حيث نصب على أنه مفعول معه، وقد سبق بما فيه معنى الفعل؛ لأن المعنى: ما تصنع؟.

(٦) عجز بيت لجرير، وصدره: إذا كانت الهيجاء وانشقَّت العصا. وليس في ديوانه. انظر: الخزانة=

فحسبُك والضّحاكَ سيفُ مهنّدُ

فصل: وليس لك أن تجرَّه حملاً على المكنيّ، فإذا جئت بالظاهر كان الجرّ الاختيارَ، كقولك: ما شأنُ عبدِاللهِ وأخيه يشتمه؟ وما شأنُ قيسٍ والبُرِّ تسرقه؟ والنصبُ جائز.

فصل: وأمّا في قولك: ما أنتَ وعبدُاللهِ؟ وكيف أنتَ وقصعةٌ من ثريد؟ فالرفع[1]، قال[2]:

ما أنتَ وَيْبَ أبيكَ والفخرُ

وقال[3]:

فما القَيْسِيُّ بَعْدَكَ والفِخَارُ

إلا عندَ ناس من العرب ينصبونه على تأويل: ما كنت أنت وعبدَالله؟ وكيف تكون أنت وقصعةً من ثريد؟ قال سيبويه[4]: «لأنّ كنت وتكون تقعان هنا كثيراً»، وهو قليل، ومنه[5]:

= ٧ / ٥٨٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٤، واللسان (حسب). الهيجاء: الحرب. وانشقاق العصا: كناية عن تفرق الجماعة. والشاهد فيه قوله: الضحاك، حيث نصب على أنه مفعول معه، وقد سبق بما فيه معنى الفعل وهو قوله: حسبك، لأن المعنى: يكفيك.

(١) على العطف.

(٢) عجز بيت للمخبّل السعديّ، وصدره: يا زِبْرِقان أخا بني خَلَفٍ. والمخبّل السعديّ هو ربيع بن ربيعة من بني أنف الناقة، شاعر مخضرم فحل، عمّر طويلاً. انظر: ديوانه ص ٢٩٣، والكتاب ١ / ٢٩٩، والخزانة ٦ / ٩١، واللسان (ويب). ومعنى ويب: ويل. والشاهد فيه قوله: الفخر، حيث لا يجوز نصبه على أنه مفعول معه لعدم وجود العامل لفظاً ومعنى.

(٣) عجز بيت لم ينسبه أحد لقائل معيّن. وصدره: وكنتَ هناك أنتَ كريمَ قيسٍ. انظر: الكتاب ١ / ٣٠٠، والتخمير ١ / ٤١٤، وابن يعيش ٢ / ٥٢. والشاهد فيه قوله: الفخّار. ووجه الاستشهاد كسابقه.

(٤) الكتاب ١ / ٣٠٣.

(٥) صدر بيت لأسامة الهذلي، وهو صحابي مخضرم، وعجزه: يُبرِّح بالذِّكرِ الضّابِطِ. انظر: شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٨٩، والكتاب ١ / ٣٠٣، ورصف المباني ٤٨٤. يبرّح: يشقّ عليه. =

وما أنا والسيرَ في مَتْلَفٍ

وهذا الباب قياسٌ عند بعضهم، وعند الآخرين[1] مقصورٌ على السماع.

المفعول له

هو علّةُ الإقدام على الفعل. وهو جوابُ: لِمَهْ؟ وذلك قولُك: فعلتُ كذا مخافةَ الشرّ وادّخارَ فلان، وضربته تأديباً له، وقعدتُ عن الحرب جبناً، وفعلتُ ذلك أجْلَ كذا، وفي التنزيل: ﴿حَذَرَ الموتِ﴾ [البقرة: ١٩].

فصل: وفيه ثلاثُ شرائط: أنْ يكون مصدراً، وفعلاً لفاعل الفعل المعلّل، ومقارِناً له في الوجود. فإنْ فقد شيء منها فاللامُ، كقولك: جئتك للسَّمن واللبن[2]، ولإكرامِك الزائر[3]، وخرجتَ اليوم لمخاصمتك زيداً أمس[4].

فصل: ويكون معرفة ونكرة، وقد جمعهما العجّاج في قوله[5]:

يركبُ كلَّ عاقرٍ جُمْهُورِ مخافةً وزَعَلَ المَحْبُورِ

والهَوْلَ من تهوُّلِ الهُبُورِ

= والضابط: الشديد. والشاهد فيه قوله: السير، حيث نصب على أنه مفعول معه على تأويل: وما كنتُ أنا والسيرَ.

(١) في ط: آخرين.

(٢) لأن السّمْن واللبن ليسا مصدرين.

(٣) لأنه فقد الشرط الثاني، وهو الاشتراك بالفاعليّة. ففاعل (جئتك) غير فاعل الإكرام.

(٤) لأنه فقد الشرط الثالث، وهو الاشتراك في الزمان، فزمن الفعل (خرجت) غير زمن المخاصمة.

(٥) هذا الرجز في: ديوانه ١ / ٣٥٥، والكتاب ١ / ٣٦٩، والخزانة ١ / ٣٦٩. العاقر: الرمل الذي لا نبت فيه. الجمهور: المرتفع من الرمال. الزعل: النشاط. المحبور: المسرور. والهول: المخافة. الهبور: وهو ما اطمأن من الأرض وحوله مرتفع. والشاهد فيه مجيء المفعول له نكرة في قوله: مخافة، ومعرفة في قوله: زعل، والهول. والرجز في صفة ثور وحشيّ شبّه به بعيره.

الحال

شَبَهُ الحالِ بالمفعول من حيث أنها فَضْلة مثله، جاءت بعد مضيّ الجملة. ولها بالظرف شَبَهٌ خاص من حيث أنها مفعول فيها. ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول، وذلك قولُك: ضربت زيداً قائماً، تجعله حالاً من أيّهما شئت[1]. وقد تكون منهما ضربةً على الجمع والتفريق، كقولك: لقيتُه راكبين، قال عنترة[2]:

متى ما تَلْقَني فردَيْنِ ترجُفْ ... روانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارا

ولقيتُه مُصْعِداً منحدراً[3].

فصل: والعامل فيها إمّا فعلٌ وشِبْهُهُ من الصفات، أوْ معنى فعل، كقولك: فيها زيدٌ مقيماً، وهذا عمرو منطلقاً، وما شأنُك قائماً؟ وما لك واقفاً[4]؟ وفي التنزيل: ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾ [هود: ٧٢] و ﴿فما لهم عن التذكرة مُعْرِضين﴾ [المدثر: ٤٩]. وليتَ ولعلّ وكأنّ يَنْصِبْنَها أيضاً؛ لما فيهنَّ من معنى الفعل[5]. فالأول[6] يعمل فيها متقدّماً ومتأخراً، ولا يعملُ فيها الثاني[7] إلا متقدّماً. وقد منعوا في: مررت راكباً بزيد،

---

(١) أيْ: من الفاعل أو من المفعول.

(٢) ديوانه ص ٤٣، والخزانة ٧ / ٥٠٧، والهمع ٤ / ٣٤٠، واللسان (طير). ترجف: تضطرب بشدّة. روانف: جمع رانفة، وهي أسفل الألية. تستطار: ترتعش من شدّة الخوف، والشاهد قوله: فردين، حيث جاء حالاً من الفاعل والمفعول به معاً في (تلقني)، ونظراً لاتحاد لفظ الحال ومعناه في الفاعل والمفعول فقد ثُنّي.

(٣) هذا المثال على التفريق دون حرف عطف، ونظراً لعدم اتّحاد لفظ الحال ومعناه في الفاعل والمفعول، فيُجعل الحال الأول للمفعول به، ويُجعل الثاني للفاعل.

(٤) فالعامل في الجملة الأولى الجار والمجرور وفيه معنى الفعل وهو الاستقرار، والعامل في الجملة الثانية اسم الإشارة، والعامل في الجملة الثالثة والرابعة ما الاستفهامية، وكلها فيها معنى الفعل.

(٥) فليت فيها معنى الفعل (أتمنى)، ولعلّ فيها معنى الفعل (أترجى)، وكأنّ فيها معنى الفعل (أشبّه).

(٦) وهو الفعل.

(٧) وهو شبه الفعل من الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

أن يُجعل الراكبُ حالاً من المجرور.

فصل: وقد يقع المصدر حالاً[١]، كما تقع الصفة مصدراً في قولهم: قمْ قائماً، وقوله[٢]:

ولا خارجاً من فِيَّ زُورُ كلامِ

وذلك قتلته صبراً[٣]، ولقيته فجاءةً وعِياناً وكِفاحاً، وكلّمتهُ مشافهةً، وأتيته رَكْضاً وعَدْواً ومَشْياً، وأخذت عنه سَمْعاً، أيْ: مصبوراً ومُفاجئاً ومُعايناً، وكذلك البواقي[٤]. وليس عند سيبويه بقياس[٥]، وأنكر: أتانا رُجْلَةً وسُرْعَةً[٦]، وأجازه المبرّد في كل ما دلّ عليه الفعل.

فصل: والاسم غيرُ الصفةِ والمصدرِ بمنزلتهما في هذا الباب[٧]، تقول: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً، وجاءَ البُرُّ قفيزَين وصاعين، وكلّمته فاهُ إلي فِيَّ، وبايعته يداً بيد، وبعت الشاءَ شاةً ودرهماً، وبيّنتُ له حسابَه باباً باباً[٨].

---

(١) وهو في المعارف قليل نحو: وأرسلها العراكَ، وفي النكرات كثير نحو: جاء ركضاً. انظر: أوضح المسالك ٢ / ٣٠٥.

(٢) عجز بيت للفرزدق، وصدره: على حَلْفةٍ لا أشتمُ الدهرَ مسلماً. وهو في: ديوانه ص ٥٣٩، والكتاب ١ / ٣٤٦، واللسان (خرج). والشاهد فيه قوله: خارجاً، حيث نصب لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله، أيْ: لا يخرج خروجاً من فيّ زورُ كلام.

(٣) القتل الصبر: هو أن يُحبس المراد قتله ثم يُرمى حتى يموت.

(٤) أيْ: ومكافحاً ومشافهاً وراكضاً وعارياً وماشياً وسامعاً.

(٥) الكتاب ١ / ٣٧٠.

(٦) قال: «ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سُرْعَةً ولا أتانا رُجلة». الكتاب ١ / ٣٧١.

(٧) أيْ: أن هناك أسماء غير صفات ولا مصادر وقعت أحوالاً.

(٨) ففي المثال الأول (بسراً) حال من الضمير المستتر في أطيب، و (رطباً) حال من الضمير في (منه). وفي المثال الثاني (قفيزين) حال من البرّ وكذلك (صاعين)، فالكلام جملة واحدة، كأنه قال: جاء البرّ مسعّراً. وفي الجملة الثالثة (فاه) حال، و (إلى فيّ): جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للحال، وعلى هذا يكون التقدير: مشافهاً. وقيل: إن الحال مجموع اللفظين، فيكون التقدير: متشافهين. وفي المثال الرابع (يداً) حال من الفاعل والمفعول في (بعته)، =

فصل: ومن حقها أن تكون نكرة، وذو الحال معرفة[1]، وأمّا: أرسلَها العراكَ[2]، ومررت به وحدَه، وجاؤوا قَضَّهم بقضيضهم، وفعلته جهدَك وطاقَتَك، فمصادر قد تُكلّم بها على نيّة وضعها في موضع ما لا تعريفَ فيه، كما وُضع: فاهُ إلى فيّ، موضع «شفاهاً»، وعُني: معتركةً ومنفرداً وقاطبةً وجاهداً. ومن الأسماء المحذوّ بها حذوَ هذه المصادر قولهم: مررتُ بهم الجمّاءَ الغَفيرَ[3].

وتنكيرُ ذي الحال قبيح، إلا إذا قُدّمت عليه[4]، كقوله[5]:

لِعَزَّةَ موحِشاً طللٌ قديمُ

فصل: والحالُ المؤكِّدة هي التي تجيء على إثْرِ جملة عقدُها من اسمين لا عمل لهما[6]، لتوكيد خبرها وتقرير مؤدّاه ونفي الشك عنه، وذلك قولك: زيدٌ أبوك عطوفاً، وهو زيدٌ معروفاً، وهو الحقُّ بيِّناً. ألا تراك كيف حقّقتَ بالمعطوف الأبوّةَ؟ وبالمعروف والبيِّن أن الرجل زيدٌ؟ وأن الأمر حقّ؟ وفي التنزيل: ﴿وهو الحقّ مصدّقاً لما بين يديه﴾

= والقول فيه كالذي سبقه. وفي المثال الخامس (شاة) حال من الشاة، وهو اسم جامد وقع موقع الصفة، أيْ: مسعّراً. وفي المثال الأخير (باباً) حال، والتقدير: مصنّفاً أو مرتّباً. و (باباً) الثاني قيل: إنه توكيد لفظي، أو صفة، أو معطوف بحرف عطف محذوف. وقيل: إن مجموع اللفظين هو الحال. انظر: ابن يعيش ٢ / ٦٠.

(١) لأن الحال في المعنى خبر ثان، وأصل الخبر أن يكون نكرة. ويلزم صاحبها أن يكون معرفة لأن الإخبار عن النكرة لا يجوز. ابن يعيش ٢ / ٦٢.

(٢) جزء من بيت للبيد، وهو بتمامه:

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدّخالِ

انظر: ديوانه ص ١٠٨، والكتاب ١ / ٣٧٢، والخزانة ٣ / ١٩٢.

(٣) الجماء اسم، والغفير صفة له، أيْ: الجمع الكثير. فكأن المعنى: مررت بهم جامين غافرين.

(٤) وهناك مسوّغات أخرى لوقوع صاحب الحال نكرة، منها: أن يكون مخصوصاً أوْ مسبوقاً بنفي أو نهي أو استفهام. انظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٣١، وأوضح المسالك ٢ / ٣٠٩.

(٥) وعجزه: عفاه كل أسحم مستديمُ. وهو لكثير عزّة، ولم يوجد في ديوانه. انظر: الخزانة ٣ / ٢١١، وابن يعيش ٢ / ٦٤.

(٦) أيْ: اسمان جامدان، والحال هنا مؤكدة لمضمون الجملة. ولم يذكر المؤلف الحال المؤكدة لعاملها أو لصاحبها. انظر: أوضح المسالك ٢ / ٣٤٢.

[فاطر: ٣١]، وكذلك: أنا عبدُالله آكلاً كما تأكل العبيد، فيه تقريرٌ للعبودية وتحقيقٌ لها، وتقول: أنا فلانٌ بطلاً شجاعاً، وكريماً جواداً، فتُحقِّق ما أنت متَّسمٌ به وما هو ثابت لك في نفسك، ولو قلتَ: زيدٌ أبوك منطلقاً، أوْ أخوك، أَحَلْتَ، إلا إذا أردت التَبنِّي والصداقة[١]. والعاملُ فيها أَحُقُّ أوْ أُثبتُ، مضمراً[٢].

فصل: والجملة تقع حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعليّة. فإنْ كانت اسميّة فالواو[٣]، إلا ما شذَّ من قولهم: كلّمته فوه إلى فيّ[٤]، وما عسى أن يُعثرَ عليه في النَّدْرَة. وأمّا: لقيته عليه جُبَّةُ وَشْي، فمعناه: مستقرةً عليه جُبَّةُ وَشْي[٥]. وإنْ كانت فعلية، لم تخلُ من أن يكون فعلُها مضارعاً أو ماضياً. فإنْ كان مضارعاً لم يخلُ من أن يكون مثبتاً أو منفيّاً. فالمثبت بغير واو[٦]، وقد جاء في المنفي الأمران[٧]؛ وكذلك في الماضي[٨]، ولا بدّ معه من «قد» ظاهرة أو مقدرة[٩].

---

(١) قال ابن يعيش: «يعني أنه لا يكون أخاه أو أباه في حال دون حال أو وقت دون وقت، فإنْ أردت أنه أخوه من حيث الصداقة أو أبوه من حيث أنه تبنيّ به جاز، لأن ذلك مما ينتقل، فيجوز أن يكون في وقت دون وقت». شرح المفصل ٢ / ٦٥.

(٢) ونحو ذلك مما دلَّت الحال عليه، فيكون فيها توكيد الخبر بهذا العامل. وما ذكره المؤلف هو مذهب سيبويه رحمه الله، وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن العامل هو الخبر، أما ابن خروف فالعامل عنده هو المبتدأ. انظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٥٨.

(٣) أو الضمير الذي يربطها بما قبلها.

(٤) قال ابن يعيش: «فإنْ أراد أنه شاذٌ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرناه من وجود الرابط في الجملة الحالية وهو الضمير في (فوه). وإنْ أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب؛ لأن استعمال الواو في هذا الكلام أكثر». شرح المفصل ٢ / ٦٦.

(٥) فيكون الجار والمجرور في موضع نصب على الحال ويتعلق بمحذوف تقديره: مستقرةً، كما ذكر المؤلف، ويكون ارتفاع (جبة) بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل، والذي دعا المؤلف إلى هذا التخريج هو أنه لا يجيز خلوّ الجملة الاسمية الواقعة حالاً من الواو.

(٦) ويكون مجرداً من قد، كقوله تعالى: ﴿ولا تمننْ تستكثر﴾ [المدثر: ٦]، فإن اقترن بقد لزمته الواو.

(٧) كقوله تعالى: ﴿فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً ولا تخشى﴾ [طه: ٧٧].

(٨) تقول: قدم بكر قد علاه الشيب، وقدم بكر وقد علاه الشيب.

(٩) لأنها تقرب الماضي من الحال. وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواءً أكان معه قد أوْ لم تكن. شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٧، والإنصاف ١ / ٢٥٢.

فصل: ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع إلى ذي الحال إجراءً لها مُجرى الظرف[١]، لانعقاد الشَبَهِ بين الحال وبينه[٢]، تقول: أتيتك وزيدٌ قائمٌ، ولقيتُه والجيش قادم، وقال[٣]:

وقد أغتدي والطير في وُكُناتها

فصل: ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم للمرتحل: راشداً مهْدِيّاً، ومصاحباً معاناً، بإضمار: اذهب. وللقادم: مأجوراً مبروراً، أيْ: رجعت. وإنْ أُنْشِدْتَ شعراً، أوْ حُدِّثْتَ حديثاً، قلت: صادقاً، بإضمار: قال. وإذا رأيت من يتعرض لأمر قلت: متعرّضاً لِعَنَنٍ[٤] لم يَعْنِه، أي: دنا منه متعرِّضاً. ومنه: أخذته بدرهم فصاعداً، أوْ بدرهم فزائداً، أيْ: فذهب الثمنُ صاعِداً أوْ زائداً[٥]. ومنه: أتميميّاً مرةً وقيْسِيّاً أخرى؟ كأنك قلت: أتتحوَّل؟ ومنه قوله تعالى: ﴿بلى قادرين﴾ [القيامة: ٤]، أيْ: نجمعها قادرين.

التمييز

ويُقـال له التبيينُ والتفسير. وهو رفـعُ الإبهـام في جملة أو مفـرد بالنص على أحد محتملاته. فمثاله في الجملة: طابَ زيدٌ نَفْساً، وتصبَّبَ الفرسُ عرقاً، وتفقّأ شحماً، وأبْرَحْتَ جاراً[٦]، وامتلأ الإناءُ ماء، وفي التنزيل: ﴿واشتعلَ الرأسُ شيباً﴾

---

(١) الظرف هو إذْ، فما بعد إذْ لا يكون إلا جملة وكذلك الواو.

(٢) فالجملة بعد الظرف (إذْ) لا تفتقر إلى ضمير يعود إلى ما قبلها، وكذلك الواو.

(٣) صدر بيت لامرىء القيس، وعجزه: بمنجرد قيد الأوابد هيكل. انظر: ديوانه ص ١١٨، والخزانة ٣ / ١٥٦، واللسان (قيد). الوكنات: جمع وكنة، وهي بيت الطير. المنجرد: الفرس القصير الشَّعر، الأوابد: الوحوش، واحدتها: آبدة. الهيكل: الضخم. والشاهد فيه خلوّ الجملة الحالية من ضمير يعود على ذي الحال.

(٤) العنن: العارض.

(٥) فيكون قد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال. ابن يعيش ٢ / ٦٨.

(٦) جزء من بيت للأعشى وهو:

[مريم: ٤]، ﴿وفجّرنا الأرضَ عيوناً﴾ [القمر: ١٢]، ﴿ومَنْ أحْسَنُ قولاً﴾ [فصلت: ٣٣]، ﴿ومَنْ أصدقُ من الله حديثاً﴾ [النساء: ٨٧]. ومثالُهُ في المفرد: عندي راقودٌ خَلًّا، ورطلٌ زيتاً، ومَنَوانِ عسلاً، وقفيزان بُرّاً، وعشرون درهماً، وثلاثون ثوباً، ومِلْءُ الإناء عسلاً، وعلى التمرة مثلُها زُبْداً، وما في السماء موضع كفّ سحاباً. وشَبَهُ المميِّز بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في: ضربَ زيدٌ عمراً، وفي: ضاربٌ زيداً، وضاربان زيداً، وضاربون زيداً، وضَرْبُ زيدٍ عمراً[(١)].

فصل: ولا ينتصبُ المميِّزُ عن مفرد إلا عن تمام[(٢)]. والذي يتمّ به أربعةُ أشياء: التنوينُ ونونُ التثنية ونونُ الجمع والإضافة. وذلك على ضربين: زائلٌ ولازم. فالزائلُ التمامُ بالتنوين ونون التثنية[(٣)]؛ لأنك تقول: عندي رطلُ زيتٍ ومَنَوا سمن، واللازمُ التمامُ بنون الجمع والإضافة[(٤)]؛ لأنك لا تقول: مِلْءُ عَسَلٍ ولا مثلُ زُبْدٍ ولا عشرو درهم.

فصل: وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقداراً، كيلاً كـ«قفيزان»، أوْ وزناً كـ«مَنَوان»، أوْ مساحةً كـ«موضع كفّ»، أوْ عدداً كـ«عشرون»، أوْ مقياساً كـ«مِلْؤهُ ومثلُها». وقد يقع فيما ليس إيّاها نحو قولهم: وَيْحَهُ رجلاً، ولله درُّه فارساً، وحسبُك

= تقول ابنتي حين جدّ الرحيل ... أبرحت ربّاً وأبرحت جارا

وهو في: ديوانه ص ٤٩، والكتاب ٢ / ١٧٥.

(١) قال ابن يعيش: «يعني أن التمييز يشبه المفعول من حيث إنّ موقعه آخراً، نحو: طاب زيد نفساً وهذا راقودٌ خلاًّ، كما أن المفعولَ كذلك، فإنه يأتي فضلة بعد تمام الكلام». شرح المفصل ٢ / ٧١. فعندي راقودٌ خلاًّ ورطلٌ زيتاً، بمنزلة: ضارب زيداً. ومنوان عسلاً وقفيزان بُرّاً، بمنزلة: ضاربان زيداً. وعشرون درهماً وثلاثون ثوباً، بمنزلة: ضاربون زيداً. وملء الإناء عسلاً وعلى التمرة مثلها زبداً وما في السماء موضع كفّ سحاباً، بمنزلة: ضرْبُ زيدٍ عمرا.

(٢) قال ابن يعيش: «يريد أنّ المميِّز إذا كان بعد مفرد فلا بدّ أن يستوفي ذلك المفرد جميع ما يتم به ويؤذن بانفصاله مما بعده بحيث لا يصح إضافته إلى ما بعده». شرح المفصل ٢ / ٧١.

(٣) إنْ شئت أثبتهما ونصبت ما بعدهما، وإن شئت حذفتهما وخفضت ما بعدهما.

(٤) فلا يجوز حذف نون الجمع في نحو عشرين وثلاثين وإضافته إلى المميّز، وكذلك التمييز بعد الإضافة يكون لازماً.

به ناصراً[١].

فصل: ولقد أبى سيبويه تقدُّمَ المميِّز على عامله[٢]. وفرّق أبو العباس بين النوعين، فأجاز: نفساً طابَ زيدٌ، ولم يُجزْ: لي سَمْناً منوانِ[٣]، وزعم أنه رأيُ المازني، وأنشد قولَ الشاعر[٤]:

وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

فصل: واعلم أنّ هذه المميّزات عن آخرها مزالةٌ عن أصلها؛ ألا تراها إذا رَجَعْتَ إلى المعنى متَّصفةً بما هي منتصبةٌ عنه[٥]، ومناديةً على أنَّ الأصل عندي[٦]: زيتٌ رطلٌ، وسَمْنٌ منوانِ، ودراهم عشرون، وعسلٌ ملءُ الإناءِ، وزُبْدٌ مثلُ التمرة، وسحابٌ موضعُ كفٍّ. وكذلك الأصلُ وصفُ النفسِ بالطّيب، والعرق بالتصبُّب، والشَّيْب بالاشتعال، وأنْ يُقال: طابت نفسُه، وتصبَّبَ عرقُه، واشتعل شيبُ رأسي؛ لأن الفعل في الحقيقة وصفٌ في الفاعل. والسببُ في هذه الإزالة قصدُهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد.

المنصوب على الاستثناء

المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب:

---

(١) قال ابن الحاجب: «ولم يُذكر له ضابطاً، وحقيقته أنه راجع إلى معنى الانتصاب عن الجملة». أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٠٧.

(٢) الكتاب ١ / ٢٠٥.

(٣) لأن العامل في الجملة الأولى فعل متصرف، وأمّا في الجملة الثانية فهو اسم.

(٤) عجز بيت للمخبّل السَّعدي. وهو في: ديوانه ص ٢٩٠، وقد اضطربت الروايات في بعض ألفاظه، وصدره: أتهجر سلمى بالفراق حبيبها. انظر: الخصائص ٢ / ٣٨٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٨، واللسان» (حبب). والشاهد تقدّم التمييز (نفساً) على عامله المتصرّف (تطيب).

(٥) قال ابن يعيش: «يريد أنها منتصبة بالمقادير التي قبلها لشبهها بأسماء الفاعلين على ما تقدّم، وهذه المقادير الناصبة لها أوصاف في الحقيقة». شرح المفصل ٢ / ٧٥.

(٦) أيْ: أنه مفهوم منها معنى الوصفية.

أحدُها: منصوبٌ أبداً، وهو على ثلاثة أوجه: ما استُثني بإلا من كلام موجب، وذلك: جاءني القومُ إلا زيداً، وبـ «عدا وخلا» بعد كلّ كلام، وبعضهم يجرّ بـ «خلا»، وقيل بهما، ولم يورد هذا القولَ سيبويه ولا المبرّد[1]، فأما «ما عدا وما خلا» فالنصبُ ليس إلا، وكذلك «ليس ولا يكون»، وذلك: جاءني القوم أوْ جاؤوني عدا زيداً، وخلا زيداً، وما عدا زيداً، وما خلا زيداً[2]، قال لبيد[3]:

ألا كلُّ شيء ما خلا اللهَ باطلُ

وليس زيداً، ولا يكون زيداً، وهذه أفعال مضمرٌ فاعلوها[4]. وما قُدّم من المستثنى[5]، كقولك: ما جاءني إلا أخاك أحدٌ، قال[6]:

وما لِيَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ ... وما لِيَ إلا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

وما كان استثناؤه منقطعاً[7]، كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا حماراً، وهي اللغة الحجازية، ومنه قوله عز وجل: ﴿لا عاصمَ اليومَ من أمر الله إلا مَنْ رحم﴾[8] [هود: ٤٣]،

---

(١) وهو الجرّ بعدا، أمّا الجر بخلا فقد قال سيبويه: «وبعض العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِالله». الكتاب ٢ / ٣٤٩. والذي يجرّ بهما هو الأخفش. انظر: ابن يعيش ٢ / ٧٨.

(٢) وما عدا زيداً وما خلا زيداً: سقط من أ.

(٣) وعجزه: وكل نعيم لا محالةَ زائل. وهو في: ديوانه ص ١٣٢، والهمع ١ / ٤، واللسان (رجز)، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨٩. والشاهد فيه واضح.

(٤) وهذا الضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو البعض المدلول عليه بكلّه السابق. انظر: أوضح المسالك ٢ / ٢٨٣.

(٥) هذا الضرب الثاني من المستثنى الواجب نصبه.

(٦) الكميت بن زيد. انظر: هاشمياته ص ٣٣، والخزانة ٤ / ٣١٤، والإنصاف ١ / ٢٧٥. الشيعة: الجماعة. والمشعب: الطريق والمذهب. والشاهد فيه واضح.

(٧) وهذا أيضاً مما يجب النصب فيه، ومذهب الحجازيين في هذا المسألة وجوب النصب سواءً أمكن تسليط العامل على المستثنى أو لم يمكن، وتميم ترجّح النصب إذا أمكن تسليط العامل على المستثنى كقوله تعالى: ﴿ما لهم به من علم إلا اتّباع الظنّ﴾ [النساء: ١٥٧]. والمستثنى المنقطع هو ما كان المستثنى فيه من غير نوع المستثنى منه.

(٨) مَنْ: في موضع نصب على الاستثناء، وهو من غير جنس المستثنى منه؛ لأن (عاصم) فاعل و (من رحم) معصوم.

وقولهم: ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضرّ[1].

والثاني: جائزٌ فيه النصبُ والبدل، وهو المستثنى من كلام تام غير موجب[2]، كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً وإلا زيدٌ، وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوباً أوْ مجروراً. والاختيارُ البدلُ[3]، قال الله تعالى: ﴿ما فعلوه إلا قليلٌ منهم﴾[4] [النساء: ٦٦]. وأمّا قولُه عز وجل: ﴿إلا امرأتكَ﴾ [هود: ٨١] فيمن قرأ بالنصب[5]، فمستثنى من قوله: ﴿فأسْرِ بأهلك﴾ [هود: ٨١].

والثالث: مجرور أبداً، وهو ما استُثني بغيرٍ وحاشا وسِوىً وسَواء. والمبرّد يجيز النصب بـ «حاشا»[6].

والرابع: جائزٌ فيه الجرُّ والرفع، وهو ما استُثني بِـ «لا سيّما»، وقول امرىء القيس[7]:

ولا سِيَّما يومٌ بدارةِ جُلْجُلِ

يُروى مجروراً ومرفوعاً، وقد رُوي فيه النصب[8].

---

(١) «ما» الأولى في المثالين نافية، والثانية مصدرية. وهذا لا يمكن تسليط العامل فيه على المستثنى، فلا يقال: زاد النقصُ، ونفع الضرُّ، والنصب هنا واجب عند الجميع.

(٢) ويشترط لذلك أن يكون الكلام متّصلاً.

(٣) بدل بعض، وذلك عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين؛ لأن «إلاّ» عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء، وهي بمنزلة «لا» العاطفة.

(٤) وقرأ عبدالله بن عامر وعيسى بن عمر بالنصب على الاستثناء. والرفع أجود عند جميع النحاة. انظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٦٨.

(٥) قراءة أبي عمرو وابن كثير بالرفع على البدلية، وباقي السبعة بالنصب على الاستثناء. انظر: البحر المحيط ٦ / ١٨٩.

(٦) من ذلك القول المشهور: اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ.

(٧) صدره: ألا ربّ يوم لك منهنّ صالح. انظر: ديوانه ص ١١٢، والخزانة ٣ / ٤٤٤، والهمع ٣ / ٢٩٣.

(٨) أمّا رواية الجرّ فعلى زيادة «ما»، وسيّ: اسم لا النافية للجنس، وهو مضاف و (يوم) مضاف إليه. وأمّا رواية الرفع فعلى أن «ما» اسم موصول أوْ موصوف، وهو في محل جرّ مضاف إليه، =

والخامس: جارٍ على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء[1]، وذلك: ما جاءني إلا زيدٌ، وما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيدٍ.

والمشبّهُ بالمفعول منها هو الأول، والثاني في أحد وجهيه، وشَبَهُهُ به لمجيئه فضلة. وله شبه خاص بالمفعول معه؛ لأن العامل فيهما بتوسّط حرفٍ.

فصل[2]: وحكمُ «غير» في الإعراب[3] حكمُ الاسمِ الواقع بعد إلا، تنصبُه في الموجب والمنقطع وعند التقديم، وتجيز فيه البدلَ والنصبَ في غير الموجب. وقالوا: إنما عمل فيه غيرُ المتعدّي لشبهه بالظرف لإبهامه[4].

فصل: واعلم أنّ إلا وغيراً يتقارضان ما لكلّ واحدٍ منهما[5]، فالذي لغير في أصله أنْ يكون وصفاً يمسُّه إعرابُ ما قبله[6]، ومعناه المغايرةُ وخلافُ المماثلة. ودلالتهُ عليها من جهتين: من جهة الذات، ومن جهة الصفة[7]؛ تقول: مررت برجل غيرِ زيد، قاصداً إلى أنَّ مرورك كان بإنسان آخر، أوْ بمَنْ ليست صفتُه صفتَه، وفي قوله عزّ وجل: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله﴾ [النساء: ٩٥]، الرفعُ صفة لِـ (القاعدون) والجرُّ صفة لِـ (المؤمنين) والنصبُ

= وسيّ: اسم لا. وخبرها محذوف على هذين الوجهين. والنصب على التمييز، و «ما» نكرة تامة في محل جرّ مضاف إليه. انظر: الخزانة ٣/ ٤٤٥.

(١) وهو ما يسمّى بالاستثناء المفرّغ.

(٢) هذا الفصل غير موجود في أ وب. وهو موجود في نسخة ط، وشرح ابن يعيش ٢/ ٨٧، وفي حاشية ب. والموجود في أ،ب ما يلي: وحكم غير في الإعراب حكم المستثنى بإلا، تقول: جاءوني غير زيد، وما جاءني غير أخيك أحدٌ، وما جاءني أحد غيرُ زيد، وما جاءني غير زيد. وأمّا سِوى وسَواء فلا يكونان إلا منصوبين لأنهما ظرفان ولا يليهما عامل.

(٣) في الإعراب: زيادة من ط.

(٤) والظرف الذي يشبهه (غير) لإبهامه هو سوى.

(٥) قال ابن يعيش: «يعني أن كل منهما يستعير من الآخر حكماً هو أخص به». شرح المفصّل ٢/ ٨٨.

(٦) أيْ: أنه يتبع ما قبله في إعرابه.

(٧) وهي المغايرة.

على الاستثناء[١]. ثم دخل على إلا في الاستثناء[٢]، وقد دخل عليه إلا في الوصفية[٣]، وفي التنزيل: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، أيْ: غيرُ الله، ومنه قوله[٤]:

وكــــلُّ أخٍ مفــــارقُـــــه أخـــــوهُ لعمـــــرُ أبيـــــك إلا الفــــرقـــدانِ

ولا يجوز إجراؤه مُجرى غير إلا تابعاً[٥]، لو قلت: لو كان فيهما إلا اللهُ، كما تقول: لو كان فيهما غيرُ الله، لم يجز. وشبّهه سيبويه بـ (أجمعون)[٦].

فصل: وتقول: ما جاءني من أحد إلا عبدُالله، وما رأيتُ من أحد إلا زيداً، ولا أحدَ فيها إلا عمرٌو، فتحملُ البدل على محلّ الجار والمجرور، لا على اللفظ، وتقول: ليس زيدٌ بشيء إلا شيئاً لا يُعبأ به[٧]، قال طرفةُ[٨]:

أبَنـــــي لُبَيْنـــــى لستُـــــمُ بيـــــدٍ إلا يـــــداً لَيْسَـــــتْ لهـــــا عَضُـــــدُ

وما زيدٌ بشيء إلا شيءٌ لا يُعبأ به، بالرفع لا غير[٩].

---

(١) قراءة الرفع هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة. وقراءة النصب هي قراءة نافع وابن عامر والكسائي. وقراءة الجرّ هي قراءة الأعمش وأبي حيوة. البحر المحيط ٤ / ٣٥.

(٢) أصل «غير» أن يكون صفة، ثم استُثني به كما استُثني بإلا.

(٣) فوُصف بها كما وُصف بغير.

(٤) لعمرو بن معديكرب. وهو في: ديوانه ص ١٧٨، والكتاب ٢ / ٣٣٤، والإنصاف ١ / ٢٦٨، والخزانة ٣ / ٤٢٦. والفرقدان: نجمان في الشمال، وقوله: إلا الفرقدان، يعني: غير الفرقدين.

(٥) المقصود بالتبعيّة هنا الوصفية، ويشترط أن يكون الموصوف مذكوراً، ولا يجوز حذفه. انظر: ابن يعيش ٢ / ٩٠.

(٦) الكتاب ٢ / ٣٣٤. فأجمعون لا يكون إلا بعد مذكور في التوكيد، وكذلك «إلا» في الصفة.

(٧) فـ (شيئاً) بدل من محل (بشيء)؛ ومحله النصب لأنه خبر ليس.

(٨) ديوانه ص ٤٥. ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢ / ٦٨ لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ٢١. ولم ينسب في الكتاب ٢ / ٣١٧، والمقتضب ٤ / ٤٢١. والشاهد قوله: يداً، حيث أبدلت من محل (بيد).

(٩) لأن محلّ الجار والمجرور الرفع عند بني تميم؛ لأنهم لا يعملون ما عمل ليس. وكذلك محلّه

فصل: وإنْ قدّمتَ المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان، أحدهما وهو اختيار سيبويه[1]: أنْ لا تكترث للصفة، وتحمله على البدل. والثاني: أن تنزِّلَ تقديمَه على الصفة منزلةَ تقديمه على الموصوف فتنصبَه[2]، وذلك قولك: ما أتاني أحد إلا أبوك خيرٌ من زيد، وما مررت بأحد إلا عمرٍو خيرٍ من زيد، أوْ تقول: إلا أباك، وإلا عمراً.

فصل: وتقول في تثنية المستثنى[3]: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً، أوْ[4] إلا زيداً إلا عمرو، ترفع الذي أسْندتَ إليه[5]، وتنصب الآخر، وليس لك أن ترفعه؛ لأنك لا تقول: تركوني إلا عمرو. وتقول: ما أتاني إلا عمراً إلا بشْراً أحدٌ، منصوبين؛ لأن التقدير: ما أتاني إلا عمراً أحدٌ إلا بشْرٌ، على إبدال بشرٍ من أحد، فلّما قدّمته نصبته.

فصل: وإذا قلت: ما مررت بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه، كان ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعةً صفةً لأحد، و «إلا» لغوٌ في اللفظ، معطيةٌ في المعنى فائدتها، جاعلةٌ زيداً خيراً من جميع من مررت بهم.

فصل: وقد أُوقع الفعلُ موقعَ الاسم المستثنى[6] في قولهم: نشدْتُك باللهِ إلا فَعَلْتَ، والمعنى: ما أطلب منك إلا فعلك. وكذلك: أقسمتُ عليكَ إلا فعلْتَ[7]. وعن ابن عباس: بالإيواء والنصر إلا جلستم[8]. وفي حديث عمر: عزمتُ عليك لمّا

= الرفع عند الحجازيين الذين يعملون ما عمل ليس، ولكن هنا لم تعمل لدخول إلا وانتقاض النفي.

(١) الكتاب ٢ / ٣٣٦.

(٢) أي: تنصبه على الاستثناء. وهو اختيار المازني. انظر: ابن يعيش ٢ / ٩.

(٣) أيْ: تكراره.

(٤) في ب: و.

(٥) في ط: اسندت إليه الفعل.

(٦) أيْ: موقع المصدر المستثنى.

(٧) فهذا كلام محمول على المعنى. انظر: سيبويه ٣ / ١٠٥.

(٨) ذكر ابن يعيش نقلاً عن التوحيدي في كتاب البصائر أنّ ابن عباس رضي الله عنهما دخل على بعض الأنصار في وليمة فقاموا له، فقال لهم هذا القول، وقد استعطفهم بما ورد فيهم وهو قوله تعالى: ﴿والذين آووا ونصروا﴾ [الأنفال: ٧٢]. انظر: ابن يعيش ٢ / ٩٥.

ضربتَ كاتبَك سوطاً[1]، بمعنى: إلا ضربت.

فصل: والمستثنى يحذف تخفيفاً، وذلك قولهم: ليس إلا، وليس غيرُ[2].

الخبر والاسم في بابي كان وإنّ

لمّا شُبِّه العاملُ في البابين بالفعل المتعدّي شُبّه ما عملَ فيه بالفاعل والمفعول.

فصل: ويُضمر العاملُ في خبر كان في مثل قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم، إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شرّاً فشرٌّ. والمرءُ مقتول بما قتَلَ به، إنْ خنجَراً فخنجَرٌ وإنْ سيفاً فسيفٌ. أيْ: إنْ كان عملُه خيراً فجزاؤهُ خير، وإنْ كان شرّاً فجزاؤه شرّ[3]. ومنهم من ينصبهما[4]، أيْ: إنْ كان عمله خيراً فهو يُجزى خيراً[5]. والرفعُ أحسنُ في الآخِر[6]. ومنهم من يرفعهما[7]، ويُضمرُ الرافعَ، أيْ: إنْ كان معه خنجر فالذي يُقتل به خنجرٌ[8]، قال النعمانُ بن المنذر[9]:

---

(١) قيل: إنّ هذا القول كان موجهاً لأبي موسى، فإنّ كاتباً له كتب لعمر رضي الله عنه: من أبو موسى.

(٢) أي: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك. ولا يجوز حذفه إلا مع ليس.

(٣) فيكون نصب الأول على أنه خبر كان المحذوفة هي واسمها، ورفع الثاني على أنه خبر لمبتدأ محذوف. ويجوز أيضاً رفع الأول على أنه اسم كان المحذوفة هي وخبرها، ونصب الثاني على أنه مفعول به لفعل محذوف، أيْ: إنْ كان في عملهم خيرٌ فيُجزون خيراً.

(٤) فيكون المحذوف في الأول كان واسمها، والمحذوف في الثاني الفعل الذي تقديره: يُجزى.

(٥) ومنهم مَنْ ينصبهما. . . خيراً. سقطت هذه العبارة من ط. وفي أ، ب: إن كان خيراً كان خيراً. وما أثبته من «شرح المفصل» لابن يعيش ٢ / ٩٧.

(٦) لأن فيه حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء، وهو كثير مطّرد. انظر: سيبويه ١ / ٢٥٨.

(٧) فيكون المحذوف في الأول كان وخبرها، والمحذوف في الثاني المبتدأ.

(٨) والتقدير في الجملة الأخرى: إن كان في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ.

(٩) وعجزه: وما اعتذارك من شيء إذا قيلا. وهو في: الكتاب ١ / ٢٦٠، والخزانة ٤ / ١٠. والشاهد فيه قوله: إنْ حقاً، وإنْ كذباً، حيث حُذفت كان واسمها.

قد قيلَ ذلك إنْ حَقّاً وإنْ كذبا

ومنه: ألا طعامَ ولو تمراً، وائتني بدابّة ولو حماراً[١]، وإنْ شئتَ رفعتَ بمعنى: ولو يكونُ تمرٌ وحمارٌ[٢]، وادفع الشرَّ ولو إصْبَعا[٣]. ومنه: أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ، والمعنى: لأنْ كنت منطلقاً، و «ما» مزيدة معوَّضة من الفعل المضمر[٤]، ومنه قول الهذليّ[٥]:

أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ

ورُوي قوله[٦]:

إمّـا أقمـتَ وأمّـا أنـتَ مـرتحِـلاً ... فـاللـهُ يكـلأُ مـا تـأتـي ومـا تـذرُ

بكسر الأول وفتح الثاني.

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

هي كما ذكرتُ محمولةٌ على «إنّ»[٧]؛ فلذلك نُصب بها الاسم ورُفع الخبر؛

---

(١) أيْ: ولو كان تمراً، ولو كان حماراً. فحذف كان واسمها.

(٢) أيْ: ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو يكون عندنا حمارٌ. فالمحذوف كان وخبرها، وقد جوّز سيبويه هذا الوجه. انظر: الكتاب ١ / ٢٦٩.

(٣) أيْ: ولو كان الدفع إصبعاً، على إضمار كان واسمها.

(٤) حذفت اللام و «كان» للتخفيف والاختصار، فانفصل الضمير الذي هو اسم كان، فصارت العبارة: أنْ أنت منطلقاً، ثم زيدت «ما» وأدغمت ميمها في نون أنْ.

(٥) هو أبو ذؤيب، ونسب في سيبويه ١ / ٢٩٣ للعباس بن مرداس، وكذلك في الخزانة ٤ / ١٣. وعجزه: فإن قومي لم تأكلهم الضبعُ. وأبو خراشة: هو الصحابي خفاف بن ندبة. والضبع: السنة المجدبة. والشاهد فيه حذف كان بعد أن المصدرية.

(٦) مجهول القائل، وهو في: المغني ٥٤، والخزانة ٤ / ١٩، واللسان (أما)، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤١١. والشاهد قوله: أمّا أنت مرتحلاً، حيث حذفت كان بعد أنْ المصدرية.

(٧) لأنها ضدّها. فَـ «إنّ» لإثبات الحكم وتوكيده، و«لا» لنفيه. والعرب تحمل الضدّ على الضدّ.

وذلك إذا كان المنفيُّ مضافاً، كقولك: لا غلامَ رجلٍ أفضلُ منه، ولا صاحبَ صدقٍ موجود، أوْ مضارعاً له[١]، كقولك: لا خيراً منه قائمٌ هنا، ولا حافظاً للقرآن عندك، ولا ضارباً زيداً في الدار، ولا عشرين درهماً لك. فإذا كان مفرداً[٢] فهو مفتوح[٣] وخبره مرفوع، كقولك: لا رجلَ أفضلُ منك، ولا أحَدَ خيرٌ منك. ويقول المستفتح[٤]: ولا إلهَ غيرُك. وأمّا قوله[٥]:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً

فعلى إضمار فعل[٦]، كأنه قال: ولا أرى خلّة، كما قال الخليل في قوله[٧]:

ألا رجلاً جزاه اللهُ خيراً

كأنه قال: ألا تُرونني رجلاً، وزعم يونس أنه نَوَّن مضطراً.

فصل: وحقُّه أن يكون نكرة[٨]، قال سيبويه[٩]: «واعلم أن كلَّ شيء حَسُن لك أن تُعمِل فيه رُبَّ حَسُن لك أنْ تُعمل فيه لا». وأما قول الشاعر[١٠]:

---

(١) وهو الشبيه بالمضاف، وسُمِّي بذلك لأنه يعمل فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده.

(٢) أيْ: ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

(٣) أي: مبنيّ على الفتح، ويكون في محل نصب.

(٤) إشارة إلى دعاء الاستفتاح، وهو: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدّك، ولا إلهَ غيرُك.

(٥) وعجزه: اتّسع الخرق على الراقع، وهو لأنس بن العباس بن مرداس. انظر: الكتاب ٢ / ٢٨٥، والمغني ٢٩٨، والهمع ٥ / ٢٨٨، وأوضح المسالك ٢ / ٢٠.

(٦) أو أنه معطوف على محل اسم (لا).

(٧) وصدره: يدلّ على محصّلة تبيتُ، ولم ينسبه أحد لقائل معيّن إلا صاحب الخزانة ٣ / ٥٢، فقد نسبه لعمرو بن قعاس المرادي. وهو في: الكتاب ٢ / ٣٠٨، والمغني ص ٩٧، ونوادر أبي زيد ص ٢٥٦، وارتشاف الضرب ٢ / ١٧٨.

(٨) أيْ: أن اسم «لا» لا يكون إلا نكرة؛ لأنه للنفي العام الاستغراقي، فلا يصلح أن يكون بعدها اسم معيّن.

(٩) الكتاب ٢ / ٢٨٦.

(١٠) لا يُعرف قائل هذا الرجز وبعده: ولا فتى مثل أبي عليّ. وهو في: الكتاب ٢ / ٢٩٦، =

لا هيثمَ الليلةَ للمَطِيِّ

وقول ابن الزَّبير الأسَدِيّ[١]:

أرى الحــاجــاتِ عنــد أبــي خُبَيْــبٍ نَكِــدْنَ ولا أُمَيَّــةَ بــالبــلادِ

وقولهم: لا بَصْرَةَ لكم، وقضيّةٌ ولا أبا حسنٍ[٢] لها، فعلى تقدير التنكير، وأمّا: لا سيَّما زيدٍ، فمثلُ: لا مثلَ زيدٍ.

فصل: وتقول: لا أبَ لك[٣]، قال نهارُ بنُ توسِعة اليَشكُرِي[٤]:

أبــي الإســلامُ لا أبَ لــي ســواهُ إذا افتخــروا بقَيْــسٍ أو تميــمِ

ولا غلامَين لك، ولا ناصرِينَ لك[٥]. وأمّا قولهم: لا أبالك ولا غلامَيْ لك ولا ناصرِي لك[٦]، فمشبَّه في الشذوذ بالملامِح والمذاكير، ولَدُنْ غُدْوَةً[٧]. وقصدُهم فيه إلى الإضافة، وإثبات الألف، وحذف النون لذلك؛ وإنما أُقحمت اللام المضيفة توكيداً للإضافة؛ ألا تراهم لا يقولون: لا أبا فيها، ولا رقيبَيْ عليها، ولا مجيرِي منها[٨]؟

= والمقتضب ٤ / ٣٦٢، والأصول ١ / ٣٨٢، والخزانة ١ / ٣٢٣. وهيثم: اسم رجل حسن الحداء للإبل.

(١) هو عبدالله بن الزَّبير من شعراء الدولة الأموية. والبيت في: ديوانه ص ١٤٧، والكتاب ٢ / ٢٩٧، والخزانة ٤ / ٦١، والمقتضب ٤ / ٦١. أبو خُبيب: هو عبدالله بن الزُّبير بن العوّام. والبيت من قصيدة في هجائه.

(٢) المراد علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) يجوز أن يكون اسم لا وهو (أب) مبنياً على الفتح، ويجوز أن تكون حركته حركة إعراب فيكون منصوباً لأنه مضاف للضمير في (لك) واللام مقحمة بينهما.

(٤) البيت في: الكتاب ٢ / ٢٨٢، والكامل ٣ / ١٧٩، والهمع ٢ / ١٩٧. ونهار بن توسعة: شاعر أموي توفي سنة ٨٣هـ. والشاهد فيه قوله: لا أبَ لي، حيث جُعل الجار والمجرور خبر لا.

(٥) اسم «لا» في هذين المثالين مبنيّ. هذا مذهب سيبويه ٢ / ٢٨٣. ومذهب المبرّد أنه معرب. ابن يعيش ٢ / ١٠٦.

(٦) أي: جعل اسم «لا» مضافاً واللام مقحمة.

(٧) مفرد ملامح: ملمحة، ومفرد مذاكير: مذكار. وهذان المفردان لا يستعملان، وأمّا الشذوذ في «لدن غدوة» فهو نصب غدوة بعد لدن، وهذا خاص بغدوة ولا ينصب غيرها.

(٨) لأنهم لا يقحمون غير اللام؛ لأنها لا تؤكد الإضافة مثل اللام. ابن يعيش ٢ / ١٠٧.

وقضاءً من حقّ المنفي في التنكير بما[1] يظهرُ بها من صورة الانفصال[2]. وقد شُبّهت في أنها مزيدةٌ ومؤكّدةٌ بتَيْمِ الثاني في:

يا تَيْمَ تَيْمَ عديٍّ[3]

والفرق بين المنفيِّ في هذه اللغة وبينه في الأولى أنه في هذه معرب وفي تلك مبنيّ، فإذا فَصَلْتَ فقلتَ: لا يَدَيْن بها لك ولا أبَ فيها لك، امتنع الحذفُ والإثباتُ عند سيبويه، وأجازهما يونس[4]. وإذا قلتَ: لا غلامَيْن ظريفَيْن لك، لم يكن بدٌّ من إثبات النون في الصفة والموصوف[5].

فصل: وفي صفة المفرد وجهان، أحدهما: أنْ تُبنى معه على الفتح، كقولك: لا رجلَ ظريفَ فيها. الثاني: أنْ تُعرَب محمولة على لفظه أو محلّه، كقولك: لا رجلَ ظريفاً فيها أوْ ظريفٌ[6]، فإنْ فَصَلْتَ بينهما أعْرَبْتَ[7]. وليس في الصفة الزائدة عليها إلا الإعراب[8]. فإن كرّرتَ المنفيَّ جاز في الثاني الإعرابُ

---

(١) في أ وط: مما. وقوله: قضاء، معطوف على قوله: توكيداً.

(٢) أيْ: أنّ زيادة اللام في «لا أبالك» أفادت تأكيد الإضافة ولفظ التنكير. ابن يعيش ٢ / ١٠٧.

(٣) جزء من بيت لجرير وهو:

يـا تيـم تيـم عـديّ لا أبـا لكـمُ ... لا يُلقينكـم فـي سـوأة عمـرُ

وهو في: ديوانه ص ٢٨٥، والكتاب ١ / ٥٣، وعمر: هو عمر بن لجأ التيمي، وعديّ: هو عديّ بن عبد مناة.

(٤) أي: امتنع حذف النون من التثنية وإثبات الألف في الأب، فلا تقول: لا يَدَيْ بها لك، ولا أبا فيها لك؛ لأن حذف النون في الأولى وإثبات الألف في الثانية يؤذنان بالإضافة، والفصل يبطل ذلك. وقد أجازهما يونس لأنه يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور دون أن يرى ذلك قبحاً. انظر: الكتاب ٢ / ٢٨٠، وابن يعيش ٢ / ١٠٨.

(٥) انظر: الكتاب ٢ / ٢٩٠.

(٦) الرفع صفة لِـ (لا) واسمها؛ لأن محلّهما الرفع بالابتداء. هذا هو مذهب سيبويه، قال: «واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء». الكتاب ٢ / ٢٧٥.

(٧) تقول: لا رجلَ اليوم ظريفاً. انظر: الكتاب ٢ / ٢٨٩.

(٨) كقولك: لا غلامَ ظريفاً عاقلاً لك. قال سيبويه: «فأنت في الوصف الأول بالخيار، ولا يكون الثاني إلا منوّناً». الكتاب ٢ / ٢٨٩، وقوله: «منوناً، أيْ: معرباً، وقوله: بالخيار، أيْ: إنْ شئت بنيته ومنعته التنوين، وإنْ شئت أعربته ونونته.

والبناء[1]، وذلك قولك: لا ماءَ ماءً بارداً، وإنْ شئتَ لم تُنوّن.

فصل: وحكمُ المعطوفِ حكمُ الصفةِ إلا في البناء[2]، قال[3]:

لا أبَ وابناً مثلُ مروانَ وابْنِهِ

وقال[4]:

لا أُمَّ لي إنْ كان ذاكَ ولا أبُ

وإنْ تَعَرَّفَ فالحملُ على المحلّ لا غيرُ[5]، كقولك: لا غلامَ لك ولا العباسُ.

فصل: ويجوز رفعه[6] إذا كُرِّر، قال الله تعالى: ﴿فلا رفثٌ ولا فسوقٌ﴾[7] [البقرة: ١٩٧]، وقال: ﴿لا بيعٌ فيه ولا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]. فإنْ جاء مفصولاً بينه وبين «لا» أو معرفةً وجب الرفع والتكرير، كقولك: لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا زيدٌ فيها ولا عمرٌو. وقولهم: لا نَوْلُك أنْ تفعل كذا[8]، كلام موضوع موضع: لا ينبغي لك أن تفعل كذا[9]. وقوله[10]:

---

(١) لأنه أصبح بمنزلة الوصف الأول.

(٢) فإنه لا يجوز بناء المعطوف لوجود حرف العطف بينهما، فمَنَعَ التركيب والبناء.

(٣) عجزه: إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا. ولا يعرف قائله. انظر: الكتاب ٢ / ٢٨٥، والهمع ٥ / ٢٨٧، وأوضح المسالك ٢ / ٢٢. ومروان: هو مروان بن الحكم، وابنه: عبدالملك.

(٤) عجز بيت منسوب لرجل من مَذْحِج كما في الكتاب ٢ / ٢٩١، وصدره: هذا لعمركُم الصَّغارُ بعينه. انظر: الخزانة ٢ / ٣٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٩، والشاهد فيه عطف (أب) بالرفع على محل (لا) واسمها؛ لأن محلهما الرفع على الابتداء.

(٥) لأن «لا» تعمل في النكرة ولا تعمل في المعرفة.

(٦) أيْ: رفع اسم «لا»، إمّا على الابتداء أوْ على إعمالها عمل ليس.

(٧) وقراءة حفص عن عاصم بالفتح فيهما.

(٨) حيث دخلت «لا» على معرفة ولم تُكرر.

(٩) فكأنها دخلت على فعل. والفعل بمعنى النكرة.

(١٠) وصدره: وأنتَ امرؤ منّا خُلقتَ لغيرنا. نسبه سيبويه ٢ / ٣٠٥ لرجل من سلول. ونسبه غيره للضحّاك بن هنّام الرقاشي. انظر: الخزانة ٤ / ٣٧، والمقتضب ٤ / ٣٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١٢.

حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجعُ

وقوله[1]:

أنْ لا إلينا رجوعُها

ضعيف[2]، لا يجيء إلا في الشعر. وقد أجازَ المبرّد في السَّعة أن يُقال: لا رجلٌ في الدار، ولا زيدٌ عندنا[3].

فصل: وفي «لا حول ولا قوة إلا بالله» ستةُ أوجه[4]: أنْ تفتحهما، وأنْ تنصبَ الثاني، وأنْ ترفعَه، وأنْ ترفعَهما، وأنْ ترفعَ الأولَ على أنّ «لا» بمعنى ليس أوْ على مذهبِ أبي العباس، وتَفتحَ الثاني، وأنْ تعكسَ هذا.

فصل: وقد حُذف المنفيّ في قولهم: لا عليك، أيْ: لا بأس عليك[5].

خبر ما ولا المشبهتين بليس

هذا التشبيه لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء، ويقرؤون ﴿ما هذا بشرٌ﴾ [يوسف: ٣١] إلا من دَرَى كيف هي في المصحف[6]. فإذا انتقض النفيُ بإلا أوْ تقدّم الخبرُ بطلَ العمل، فقيلَ: ما زيدٌ إلا منطلقٌ، ولا رجلٌ إلا

---

(١) البيت بتمامه:
بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت ركائبها أنْ لا إلينا رجوعها
وهو مجهول القائل. انظر: الكتاب ٢ / ٢٩٨، والخزانة ٤ / ٣٤، والمقتضب ٤ / ٣٦١.
استرجعت: طلبت الرجوع، وآذنت: أشعرت، والركائب: الرواحل.

(٢) لأنه في البيت الأول رفع ما بعد لا ولم يكررها، وفي البيت الثاني وقع بعدها معرفة ولم تُكرر.

(٣) في الجملة الأولى رُفع ما بعد لا دون تكرارها، وفي الجملة الثانية دخلت على معرفة ولم تُكرر.

(٤) انظر: ابن يعيش ٢ / ١١٣، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٢١.

(٥) حذفُ اسم «لا» في مثل هذا لكثرة استعمالهم إيّاه كما يقول سيبويه ٢ / ٢٩٥.

(٦) لغة بني تميم أقيس؛ لأن الأصل في الحرف المشترك أن لا يعمل، ولغة الحجازيين أفصح لأن القرآن الكريم نزل بها.

أفضلُ منك، وما منطلقٌ زيدٌ، ولا أفضلُ منك رجلٌ.

فصل: ودخول الباء في الخبر نحو قولك: ما زيدٌ بمنطلقٍ، إنما يصحّ على لغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيدٌ بمنطلق(١).

فصل: و «لا» التي يكسعونها(٢) بالتاء هي المشبّهة بليس بعينها(٣)، ولكنهم أبَوْا إلا أن يكون المنصوبُ بها حيناً، قال الله تعالى(٤): ﴿ولات حينَ مناصٍ﴾ [ص: ٣]، أيْ: ليس الحينُ حينَ مناص.

ذكر المجرورات

لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة، وهي المقتضية للجرّ، كما أن الفاعلية والمفعوليّة هما المقتضيان للرفع والنصب. والعامل هنا غير المقتضي كما كان ثمَّ، وهو حرف الجرّ أوْ معناه(٥) في نحو قولك: مررت بزيد، وزيد في الدار، وغلامُ زيدٍ، وخاتمُ فضةٍ(٦).

فصل: وإضافة الاسم إلى الاسم(٧) على ضربين: معنوية ولفظية(٨). فالمعنوية ما أفاد تعريفاً، كقولك: دارُ عمرٍو، أوْ تخصيصاً، كقولك: غلامُ

---

(١) لأنه لا يجوز دخول الباء في خبر المبتدأ.

(٢) أيْ: يتبعونها.

(٣) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها «لا» التي لنفي الجنس. انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٩٩، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٢٤.

(٤) في ب: قال الله عزّ وجل.

(٥) أيْ: أو تقديره.

(٦) في المثالين الأخيرين العامل حرف الجرّ المقدّر، أيْ: غلام لزيد وخاتم من فضة.

(٧) في ط: للاسم.

(٨) سمّيت معنوية لأنها أفادت أمراً معنوياً، وهو التعريف أو التخصيص. وسمِّيت الأخرى لفظية لأنها أفادت أمراً لفظياً وهو التخفيف ورفع القبح. انظر: أوضح المسالك ٣ / ٩٢.

رجلٍ[١]. ولا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام، كقولك: مالُ زيدٍ وأرضه وأبوه وابنُه وسيِّده وعبُده، أوْ بمعنى «مِنْ» كقولك: خاتمُ فضةٍ وسوارُ ذهبٍ وبابُ ساجٍ[٢]. واللفظية أن تُضاف الصفة[٣] إلى مفعولها في قولك: هو ضاربُ زيدٍ وراكبُ فرسٍ، بمعنى: ضاربٌ زيداً وراكبٌ فرساً، أوْ إلى فاعلها كقولك: زيدٌ حسنُ الوجهِ ومعمورِ الدارِ، وهندٌ جائلةُ الوشاحِ[٤]، بمعنى: حسنٌ وجههُ ومعمورةٌ دارُه وجائلٌ وشاحُها، ولا تُفيد إلا تخفيفاً في اللفظ[٥]، والمعنى كما هو قبل الإضافة[٦]، ولاستواء الحالتين وُصفَ النكرةُ بهذه الصفة مضافةً كما وُصف بها مفصولةً في قولك: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، وبرجلٍ ضاربِ أخيه.

فصل: وقضيةُ الإضافة المعنوية أن يُجرَّد لها المضافُ من التعريف[٧]. وما تقبَّله الكوفيون من قولهم: الثلاثةُ الأثوابِ والخمسةُ الدراهمِ[٨]، فبمعزل عند أصحابنا

---

(١) إذا أضيفت لمعرفة أفادت تعريفاً، وإن أضيفت لنكرة أفادت تخصيصاً.

(٢) وقد تكون بمعنى «في»، وضابطها أنْ يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف كقوله تعالى: ﴿مكرُ الليل﴾ [سبأ: ٣٣]، وكقوله تعالى: ﴿يا صاحبي السجن﴾ [يوسف: ٣٩]. أمّا التي بمعنى «من» فضابطها أن يكون المضاف بعض المضاف إليه وصالحاً للإخبار به عنه كالأمثلة التي أتى بها المؤلف. فإن انتفى هذان الشرطان أو أحدهما فالإضافة بمعنى اللام. انظر: أوضح المسالك ٣ / ٨٥.

(٣) هذه الصفة ثلاثة أنواع: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة. وقد أتى المؤلف بأمثلة لها.

(٤) جائلة الوشاح، أيْ: سلسته. والوشاح: الإزار.

(٥) وذلك بحذف التنوين أو نون التثنية أو الجمع. وقد تفيد رفع القبح في نحو قولك: مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ. فرفع الوجه على الفاعلية بالصفة المشبهة فيه قبح لخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف. ونصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز إنْ كان نكرة فيه قبح لأنّ وصفَ الفعل اللازم أجري مجرى وصف المتعدي. وفي الجرْ تخلّص من هذين القبحين.

(٦) والدليل أنها لا تفيد تعريفاً وصف النكرة بالمضاف كقوله تعالى: ﴿هدياً بالغ الكعبة﴾ [المائدة: ٩٥]. ووقوعه حالاً في نحو قوله تعالى: ﴿ثاني عطفه﴾ [الحج: ٩].

(٧) فلا يجوز دخول الألف واللام عليه.

(٨) حيث دخلت الألف واللام على المضاف في الإضافة المعنوية.

عن القياس واستعمال الفصحاء[1]، قال الفرزدق[2]:

فسما فأدْرَكَ خمسةَ الأشبارِ

وقال ذو الرمّة[3]:

ثلاثُ الأثافيّ والديارُ البلاقعُ

وتقول في اللفظية: مررت بزيدٍ الحسنِ الوجهِ، وبهندٍ الجائلةِ الوشاحِ، وهما الضاربا زيدٍ، وهم الضاربو زيدٍ[4]، قال الله تعالى: ﴿والمقيمي الصلاة﴾ [الحج: ٣٥]، ولا تقول: الضاربُ زيدٍ؛ لأنك لا تفيد فيه خفّة بالإضافة كما أفدتها في المثنّى والمجموع، وقد أجازه الفراء[5]. وأمّا: الضاربُ الرجل، فمشبَّهٌ بالحسنِ الوجهِ.

فصل: وإذا كان المضاف إليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوينٌ أوْ نونٌ وما عَدِمَ واحداً منهما شَرَعاً[6] في صحة الإضافة؛ لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوينُ أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تَبَعاً فقالوا: الضاربُك والضارباتُك والضاربِي والضارباتي، كما قالوا: ضاربُك والضارباك والضاربوك والضارِبَيّ والضارِبِيّ[7]، قال عبدُالرحمن بنُ

---

(١) أمّا القياس فلوجود التعريف المعنوي، فلا يُجمع بين تعريفين، وأمّا استعمال الفصحاء فإن ما تمسّك به الكوفيون لغة ضعيفة. انظر: أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٨٨.

(٢) وصدره: ما زال مذ عقدت يداه إزاره. وهو في: ديوانه ص ٢٦٧، والخزانة ١ / ٢١٢، والمقتضب ٢ / ١٧٦.

(٣) وصدره: وهل يرجع التسليمَ أو يكشف العمى. وهو في: ديوانه ٢ / ١٢٧٤، والخزانة ١ / ٢١٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٨. والشاهد فيه وفي الذي قبله تجرد المضاف في الإضافة المعنوية من الألف واللام.

(٤) لأن المضاف إليه في الجملة الأولى والثانية محلّى بأل، فجاز دخولها على المضاف. وأمّا في الجملة الثالثة والرابعة فلأن المضاف مثنى وجمع مذكر.

(٥) قد أجاز إضافة الوصف المحلّى بأل إلى المعارف كلها.

(٦) أيْ: سواء.

(٧) ضاربك: حُذف منه التنوين، والضارباك والضاربوك: حُذف منهما النون للإضافة، والضاربَيَّ =

حسان[1]:

أيّها الشاتِمي ليُحسَبَ مثلي   إنما أنتَ في الضلال تَهيمُ

وقوله[2]:

هُمُ الآمِرونَ الخيرَ والفاعِلونَهُ

مما لا يُعمل عليه[3].

فصل: وكلّ اسمٍ معرفةٍ يتعرّف به ما أضيف إليه إضافةً معنويّة إلا أسماءً توغّلت في إبهامها، فهي نكراتٌ وإنْ أُضيفت إلى المعارف، وهي نحوُ غيرٍ ومِثْلٍ وشِبْهٍ[4]؛ ولذلك وُصفت بها النكرات فقيل: مررت برجلٍ غيرِك ومثلِك وشبهِك، ودخل عليها «رُبّ»، قال[5]:

يا رُبّ مِثْلِكِ في النساءِ غريرَةٍ

اللهمّ إلا إذا شُهر المضافُ بمغايرة المضافِ إليه كقوله تعالى: ﴿غيرِ المغضوب عليهم﴾ [الفاتحة: ٧] أوْ بمماثلته[6].

= أصله: الضاربَين، حُذفت النون للإضافة ثم أُدغمت ياء التثنية في ياء الإضافة، والضارِبِيَّ أصلها: الضاربون، حذفت النون للإضافة ثم قلبت الواو ياء وأُدغمت في ياء الإضافة.

(١) ديوانه ص ٥١، والخزانة ١ / ١٥٨، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٤٥. والشاهد في قوله: الشاتمي، حيث أضاف الوصف المحلّى بأل إلى الضمير.

(٢) صدر بيت مجهول القائل، وعجزه: إذا ما خشوا من حادث الدهر مُعْظَماً. انظر: الكتاب ١ / ١٨٨، وقال سيبويه: «وزعموا أنه مصنوع»، والرواية فيه، هم القائلون الخير والآمرونه. وانظر: أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٩١، وخزانة الأدب ٢ / ١٨٧.

(٣) لأنه قد جمع بين النون والضمير في قوله: الفاعلونه.

(٤) لأنّ الغيريّة والمثليّة والشبهيّة تقدّر بين كل شيئين.

(٥) صدر بيت لأبي محجن الثقفي، وعجزه: بيضاءَ قد متّعتها بطلاق. وهو في: الكتاب ١ / ٤٢٧، والمقتضب ٤ / ٢٨٩، وسرّ الصناعة ٢ / ٤٥٧. والشاهد فيه قوله: مثلك، حيث لم تكتسب تعريفاً من إضافتها إلى معرفة، بدليل دخول رُبّ عليها. والغريرة: الشابة غير المجرّبة.

(٦) فيمكن اعتبار الخصوصية، فيحصل التعريف لذلك. أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٩٢.

فصل: والأسماءُ المضافة إضافةً معنوية على ضربين: لازمةٌ للإضافة وغيرُ لازمة لها. فاللازمةُ على ضربين: ظروفٌ وغيرُ ظروف. فالظروفُ نحوُ: فوقَ وتحتَ وأمامَ وقدّامَ وخلفَ ووراءَ وتلقاءَ وتُجاهَ وحِذاءَ وحِذَةَ وعندَ ولَدُنْ ولدى وبينَ ووسْطَ وسُوى ومَعَ ودونَ، وغيرُ الظروف نحوُ: مثلٍ وشبهٍ وغيرٍ وبَيْدٍ وقِيْدٍ وقِداً وقابٍ وقِيْس[1] وأيٍّ وبعضٍ وكلٍّ وكِلا، وذو ومؤنّثه ومثنّاه ومجموعه، وأولو وأولات، وقَدْ وقَطْ وحَسْب. وغيرُ اللازمة نحوُ: ثوبٍ ودار وفرس، وغيرها مما يُضاف في حال دون حال.

فصل: و «أيّ» إضافته إلى اثنين فصاعداً إذا أُضيف إلى المعرفة[2] كقولك: أيُّ الرجلين وأيُّ الرجال عندك؟ وأيُّهما وأيُّهم وأيُّ مَنْ رأيتَ أفْضَلُ؟ وأيُّ الذين لقيتَ أكْرَمُ؟ وأمّا قولهم: أيِّي وأيُّك كان شرّاً فأخْزاه الله، فكقولك: أخزى اللهُ الكاذبَ مني ومنك، وهو بيني وبينك، المعنى[3]: أيُّنا ومنّا وبيننا، قال العباس بن مرداس[4]:

فــأيِّــي مــا وأيُّــك كــانَ شــرّاً ... فقِيْــدَ إلــى المَقــامــةِ لا يَــراهــا

وإذا أُضيف إلى النكرة[5] أُضيف إلى الواحد والاثنين والجماعة، كقولك: أيُّ رجلٍ وأيُّ رجلين وأيُّ رجالٍ، ولا تقول: أيّاً ضربت؟ وبأيٍّ مررت؟ إلا حيث جرى ذكرُ ما هو بعضٌ منه كقوله عزّ وجل: ﴿أيّاً ما تدعو فله الأسماءُ الحسنى﴾ [النحل: ١١٠]. ولاسْتيجابِهِ الإضافة عوّضوا منها[6] توسيط المقحم بينه وبين صفته في النداء[7].

---

(١) البَيْد: الانقطاع والذهاب. والقِيْد: القدْر، تقول: هو مني قِيْد رمحٍ، أي: قَدْر رمح. والقدا: القدر أيضاً، وكذلك القِيْس والقاب.

(٢) وذلك إذا كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة.

(٣) في ط: والمعنى.

(٤) ديوانه ص ١٤٨، والكتاب ٢ / ٤٠٢، والخزانة ٤ / ٣٦٧. والمقامة: الجماعة من الناس. والشاهد: إضافة «أيّ» إلى مفرد معرفة، والمسوّغ لذلك أنه قد عطف عليها مثلها بالواو، والمعنى: أيّنا. ورواية الكتاب: فسيق إلى المقامة.

(٥) كل أنواع «أيّ» تضاف للنكرة إلا الموصولة، فإنها لا تضاف إلا لمعرفة.

(٦) في أ: عنها.

(٧) المراد: أنه لوجوب الإضافة لِـ (أيّ) عوّضوا عنها في النداء هاء التنبيه مقحمة بينه وبين صفته، فهي عوض من لفظ الإضافة، ولزوم الصفة عوض من معناها. انظر: ابن يعيش ٢ / ١٣٣.

فصل: وحقُّ ما يُضاف إليه «كلا» أن يكونَ معرفةً ومثنى أوْ ما هو في معنى المثنّى كقوله[(١)]:

فـــإنّ اللـــهَ يَعْلَمُنـــي وَوَهْبـــاً ... ويَعْلَـــمُ أنْ سنلقـــاه[(٢)] كـــلانـــا

وقوله[(٣)]:

إنّ للخيـــر وللشـــرّ مـــدًى ... وكـــلا ذلـــك وَجْـــهٌ وقَبَـــلْ

ونظيرهُ [قوله تعالى]: ﴿عوانٌ بين ذلك﴾ [البقرة: ٦٨]. ويجوز التفريق في الشعر كقولك: كلا زيدٍ وعمرٍو[(٤)]. وحكمُه إذا أُضيف إلى الظاهر أن يجريَ مجرى عصاً ورحىً[(٥)]، تقول: جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين. وإذا أضيف إلى المضمر أنْ يُجرى مجرى المثنّى[(٦)] على ما ذُكر. ومن العرب منْ يُقرّ آخره على الألف في الوجهين[(٧)].

فصل: وأفعلُ التفضيل يُضاف إلى نحو ما يضاف إليه أيّ، تقول: هو أفضلُ الرجلين وأفضلُ القومِ، وتقول: هو أفضلُ رجلٍ وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجالٍ، والمعنى في هذا إثباتُ الفضل على الرجال إذا فُضّلوا رجلاً رجلاً واثنين اثنين، وجماعةً جماعة. وله معنيان، أحدهما: أنْ يُراد أنه زائد على المضاف إليهم في

---

(١) للنَّمْرِ بن تَوْلب. وهو في: ديوانه ص ٣٩٥. وانظر: ابن يعيش ٣ / ٣، والتخمير ٢ / ٢٤. والشاهد فيه قوله: كلانا، حيث أضيف «كلا» إلى ما هو مثنى في المعنى أو الاشتراك.

(٢) في ط: سيلقاه.

(٣) لعبدالله بن الزِّبَعْرى. انظر: ديوانه ص ٤١، وأوضح المسالك ٣ / ١٣٩، ومغني اللبيب ص ٢٦٨. القبل: الجهة، والمدى: الغاية. والشاهد: إضافته كلا إلى «ذلك»، وهو مفرد، لكنه مثنى في المعنى؛ لعودته على مثنى.

(٤) وكقوله:

كـلا أخـي وخليلـي واجـدي عضـداً ... فـي النـائبـات وإلمـام الملمـات

قال ابن هشام: «فمن نوادر الضرورات». انظر: أوضح المسالك ٣ / ١٤٠.

(٥) أيْ: يُعرب بحركات مقدّرة على الألف.

(٦) أيْ: يُعرب إعرابه.

(٧) فيعرب بحركات مقدّرة على الألف سواء أضيف لاسم ظاهر أو مضمر.

الخصلة التي هو وهم فيها شركاء[1]. والثاني: أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يُضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم، لكنْ لمجرد التخصيص كما يُضاف ما لا تفضيلَ فيه، وذلك نحو قولك: الناقصُ والأشجّ أعْدلا بني مروان[2]، كأنك قلتَ: عادلا بني مروان[3]. فأنت على الأول يجوز لك توحيدُه في التثنية والجمع وأنْ لا تؤنّثه[4]، قال الله تعالى: ﴿ولتجدنّهم أحرصَ الناسِ على حياة﴾ [البقرة: ٩٦]، وعلى الثاني ليس لك إلا أنْ تُثَنِّيَه وتجمَعه وتؤنّثه، وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام[5]: «ألا أخبرُكم بأحبّكم إليّ وأقربكم مني مجالسَ يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقاً الموطَّؤون أكنافاً الذين يألفون ويُؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم إليَّ وأبعدِكم مني مجالسَ يوم القيامة؟ أساوِئكم أخلاقاً الثرثارون المتفيهقون». وعلى الوجه الأول لا يجوز أن تقول: يوسفُ أحسنُ إخوته؛ لأنك لمّا أضفتَ الإخوةَ إلى ضميره فقد أخرجته من جملتهم، من قِبَل أنّ المضاف حقُّه أنْ يكون غيرَ المضافِ إليه؛ ألا ترى أنك إذا قُلْتَ: هؤلاءِ إخوةُ زيدٍ، لم يكن زيدٌ في عِداد المضافِين إليه؟ وإذا خرجَ من جملتهم لم يجز إضافةُ (أفعل) الذي هو هو إليهم، لأنّ من شرطه إضافتَه إلى جملةٍ هو بعضُها. وعلى الوجه الثاني لا يمتنع[6]، ومنه قولُ مَنْ قال لِنُصيبٍ[7]: أنت أشعرُ أهلِ جلدتك، كأنه قال: أنت شاعرهم.

فصل: ويُضاف الشيءُ إلى غيره بأدنى ملابسة بينهما كقول أحد حاملي الخشبة

---

(١) فيكون مقصوداً به التفضيل.

(٢) هذا المثال لما لا تفضيل فيه، والناقص هو: يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان، لقّب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند. والأشجّ هو: عمر بن عبدالعزيز، لقب بذلك لشجّة كانت في رأسه من ضرب دابة.

(٣) كأنك قلت: عادلا بني مروان: سقطت هذه العبارة من أ.

(٤) أيْ: يلزم الإفراد والتذكير.

(٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢ / ١٨٥، وموارد الظمآن إلى زوائد ابن حبّان ١ / ٤٧٣.

(٦) وهو أن يكون (أفعل) من صفات الذات بمعنى فاعل.

(٧) هو نصيب بن رباح، من شعراء الدولة الأموية.

لصاحبه: خذ طَرَفَك، وقال[1]:

إذا كوكبُ الخرقاءِ لاحَ بسُحْرَةٍ

أضاف الكوكبَ إليها لجِدِّها في عملها إذا طلع، وقال[2]:

إذا قال قَدْني قال باللهِ حَلْفةً لِتُغْنيَ عني ذا إنائِكَ أجْمَعَا

لملابسته له في شُرْبه، وهو لساقي اللبن.

فصل: والذي أبَوْهُ من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذَ الاسمين المعلّقين على عَيْنٍ أو معنى واحد كالليث والأسد وزيد وأبي عبدالله والحبس والمنع ونظائرهنّ، فتضيفَ أحدَهما إلى الآخر، فذلك بمكان من الإحالة[3]. فأمّا نحوُ قولِكَ: جميعُ القومِ وكلُّ الدراهمِ و عينُ الشيءِ ونفسُه، فليس من ذلك[4].

فصل: ولا يجوز إضافةُ الموصوف إلى صفته، ولا الصفة إلى موصوفها، وقالوا: دارُ الآخرةِ وصلاةُ الأولى ومسجدُ الجامع وجانبُ الغربي وبَقْلةُ الحمقاءِ[5]، على تأويل: دارُ الحياةِ الآخرة وصلاةُ الساعةِ الأولى ومسجدُ الوقتِ الجامعِ وجانبُ المكانِ الغربي وبَقْلةُ الحبّةِ الحمقاء. وقالوا: عليه سَحْقُ عِمامةٍ وجَرْدُ قطيفةٍ وأخلاقُ

---

(١) صدر بيت مجهول القائل، وعجزه: سهيلٌ أذاعت غَزْلها في القرائب. انظر: الخزانة ٣ / ١١٢، وابن يعيش ٣ / ٨، واللسان (غرب). الخرقاء: المرأة الحمقاء التي في عقلها قلّة رفق. أذاعت: نشرت. غزلها: مغزولها، وهو القطن. القرائب: القريبات. والشاهد: إضافة كوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسة بينهما، وقد وضّح المؤلف ذلك.

(٢) لحُريث بن عنّاب الطائي. انظر: خزانة الأدب ١١ / ٤٣٤، ومغني اللبيب ٢٧٨، وابن يعيش ٣ / ٩. والشاهد فيه قول: إنائك، حيث أضاف الإناء إلى الضمير العائد على الضيف، مع أنه للمضيف أو لساقي اللبن كما قال المؤلف، لأدنى ملابسة بينهما وهي الشّرب منه، وقوله: لتغني، أيْ: لتشرب اللبن كلّه ولا تردّه عليّ.

(٣) هذه المسألة متعلقة بإضافة الشي لمرادفه، وقد منعه الجمهور، فإن سُمع ما يوهم ذلك تأوّلوه نحو قولهم: جاءني سعيدُ كُرزٍ. وتأويله عندهم: أنْ يراد بالأول المسمّى وبالثاني الاسم.

(٤) بل على تنزيل الأول من الثاني منزلة الأجنبي. ابن يعيش ٣ / ٩.

(٥) حيث أضيف في هذه الأمثلة الموصوف إلى صفته. وهذا أيضاً منعوه؛ لأن الصفة تابعة في الإعراب لموصوفها، وإذا أضيف إليها الموصوف لزمت الجرّ.

ثيابٍ، وهل عندك جائبةُ خبرٍ ومغرّبةُ خبر[1]؟ على الذهاب بهذه الأوصاف مذهبَ خاتمٍ وسوارٍ وبابٍ ومائةٍ لكونها محتملةً مثلَهَا؛ ليُلخَّص أمرُها بالإضافة، كفعل النابغة في إجراء الطير على العائذات بياناً وتلخيصاً، لا تقديماً للصفة على الموصوف، حيثُ قال[2]:

والمؤمنُ العائذاتِ الطيرَ يَمْسَحُها[3]

فصل: وقد أضيف المسمّى إلى اسمه في نحو قولهم: لَقِيتهُ ذاتَ مرةٍ، وذاتَ ليلةٍ، ومررت به ذاتَ يوم، وداره ذاتَ اليمين وذاتَ الشمال، وسرنا ذاتَ صباحٍ، قال أنسُ بنُ مُدركةَ الخثعَمي[4]:

عَـزَمْـتُ علـى إقـامـةِ ذي صبـاحٍ لأمـرٍ مـا يُسَـوَّدُ مَـنْ يسـودُ

وقال الكُمَيْتُ[5]:

إليكـمْ ذوي آلِ النبـيِّ تطلَّعَـتْ نـوازعُ مـن قلبـي ظِمـاءٌ وأَلْبُـبُ

---

(١) حيث أضيفت الصفة إلى موصوفها، وهذا أيضاً منعه الجمهور؛ لأن الصفة تابعة للموصوف ومتأخرة عنه، وهذا لا يتأتى بالإضافة. وقوله: سحق عمامة، أيْ: عمامة بالية. وجرد قطيفة، أي: قطيفة مجرودة، وجائبة خبر: خبر جائب الأرض. ومغرّبة خبر: خبر طارىء. والتاء فيهما للمبالغة.

(٢) وعجزه: ركبانُ مكةَ بين الغَيْلِ والسندِ. انظر: ديوانه ص ١٥، والخزانة ٥ / ٧١، وابن يعيش ٣ / ١١. العائذات: جمع عائذة، وهي الملتجئة إلى حرم الله تعالى. والغيل والسَّند اسما موضعين. والشاهد فيه أنه أجرى الطير على العائذات بياناً وتلخيصاً كما قال المؤلف، وليس هو من تقديم الصفة على الموصوف.

(٣) يمسحها: غير موجودة في ب.

(٤) شاعر جاهلي من قبيلة خثعم، وهو الذي قتل السُّليك بن السُّلكة. والبيت في: الكتاب ١ / ٢٢٧، والخصائص ٣ / ٣٢، والخزانة ٣ / ٨٧. والشاهد فيه إضافة (ذي) إلى (صباح) وهو اسمه.

(٥) انظر: الخصائص ٣ / ٢٧، والخزانة ٤ / ٣٠٧، واللسان (ظمأ). ألبب: جمع لبّ، والقياس ألُبّ، إلا أنه فك الإدغام للوزن. يُقال: بنات ألبب، وهي عروق متّصلة بالقلب. والشاهد في قوله: ذوي آل النبيّ، حيث أضيف المسمّى إلى الاسم.

فصل: وقالوا في نحو قولِ لبيد[1]:

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسمُ السلامِ عليكما

وفي قول ذي الرمّة[2]:

داعٍ يناديه باسم الماءِ مَبْغُومُ

وقوله[3]:

تداعين باسم الشِّيْبِ في مُتَثَلِّمِ

إن المضاف، يعنون: الاسم، مقحمٌ، خروجُه ودخولُه سواء. وحَكَوْا: هذا حيُّ زيدٍ، وأتيتك وحيُّ فلانٍ قائمٌ، وحيُّ فلانةَ شاهدٌ، وأنشدوا[4]:

يــا قُــرُّ إنّ أبــاك حــيَّ خُــوَيْلِــدٍ ... قــد كنــتُ خــائفَــهُ علــى الإحْمــاقِ

وعن الأخفش أنه سمع أعرابياً يقولُ في أبياتٍ قالهنّ حيُّ رباحٍ، بإقحام (حيّ)،

---

(١) وعجزه: ومَنْ يبك حولاً كاملاً فقد اعتذرْ. انظر: ديوانه ص ٧٩، والخزانة ٤ / ٣٤٠، واللسان (عذر)، وابن يعيش ٣ / ١٤. والشاهد قوله: اسمُ السلامِ، حيث أقحم المضاف، فكأنه قال: السلام عليكما، فخروجه ودخوله سواء كما قال المؤلف.

(٢) وصدره: لا يَنْعَشُ الطرفَ إلا ما تخوَّنه. انظر: ديوانه ١ / ٣٩٠، والخصائص ٣ / ٢٩، والخزانة ٤ / ٣٤٤، وابن يعيش ٣ / ١٤. لا ينعش: لا يرفع، والضمير يعود على ولد الظبية. تخوّنه: تعهّده. مبغوم: صفة لداعٍ، وهو بمعنى باغم، وبغام الظبية: صوتها. والبيت في وصف ظبية لها ولد تناديه وهو نائم ليستيقظ ويرفع طرفه وينقض نومه. والشاهد: إقحام المضاف وهو اسم، والمراد: يناديه بالماء.

(٣) قوله: زيادة من ط. والقائل أيضاً ذو الرمّة. والمذكور صدر بيت عجزه: جوانبه من بَصرةٍ وسِلامِ. انظر: ديوانه ٢ / ١٠٧٠، والخزانة ٤ / ٣٤٣، وإصلاح المنطق ص ٢٩، واللسان (شيب). الشّيب: صوت مشافر الإبل عند الشرب. المتثلّم: اسم موضع ،وقيل الذي فيه ثلمة، أيْ: فيه كسور وتهدّم. وبصرة: هي حجارة رخوة تميل إلى البياض. والسِّلام: هي حجارة رقيقة، مفردها سَلِمة، والشاهد: إقحام المضاف وهو: اسم، والمراد: تداعين بالشِّيب.

(٤) البيت لجبّار بن سُلمى. وهو في: نوادر أبي زيد ص ٤٥١، والخزانة ٤ / ٣٣٥، والخصائص ٣ / ٢٨، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٤٣. قرّ: ترخيم قرّة. والشاهد: فيه إقحام (حيّ)، والمراد: إنّ أباك خويلد.

والمعنى: هذا زيدٌ وإنّ أباك خويلداً وقالهنّ رباحٌ. ومنه قولُ الشمّاخ[1]:

ونَفَيْتُ عنه مقامَ الذئبِ

أيْ: الذئبَ.

فصل: وتُضاف أسماء الزمان إلى الفعل، قال الله تعالى: ﴿هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم﴾ [المائدة: ١١٩]، وتقولُ: جئتُكَ إذْ جاءَ زيدٌ، وآتيك إذا احمرَّ البُسْرُ، وما رأيتك منذُ دخلَ الشتاءُ ومُذْ قدِمَ الأميرُ، وقال[2]:

حَنَّتْ نوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ

وتُضاف إلى الجملة الابتدائية أيضاً كقولك: أتيتُك زمَنَ الحجاجُ أميرٌ، وإذ الخليفةُ عبدُالملك. وقد أُضيف المكانُ إليهما في قولهم: اجلسْ حيثُ جلسَ زيدٌ وحيثُ زيدٌ جالسٌ. ومما يُضاف إلى الفعل «آية» لقرب معناها من معنى الوقت، قال[3]:

بآيةِ تُقْدِمون الخيلَ شُعْثاً ... كأنَّ على سنابِكها مُداما

وقال[4]:

---

(١) البيت بتمامه:

ذعرتُ به القطا ونفيتُ عنه ... مقام الذئب كالرجل اللّعينِ

انظر: ديوان الشماخ بن ضرار ص ٣٢٠، والخزانة ٤ / ٣٤٧، ومجالس ثعلب ٢ / ٤٧٥، واللسان (لعن). الرجل اللعين: شيء ينصب وسط الزرع تُطرد به الوحوش (الصحاح: لعن). يقول الشاعر: ربّ ماء أفزعت به القطا وشرّدت عنه الذئب وغيره من الوحوش. والشاهد: إقحام (مقام)، يريد: نفيت عنه الذئب.

(٢) صدر بيت ينسب لشبيب بن جُعيل الثعلبي، كما نُسب أيضاً لحَجْل بن نَضْلة، وهما شاعران جاهليان. وعجزه: وبدا الذي كانت نوارُ أجنّتِ. انظر: المؤتلف والمختلف ص ٨٤، والخزانة ٤ / ١٩٥، ١٩٩. والشاهد إضافة اسم الزمان (هنا) إلى الفعل (حنّت).

(٣) البيت للأعشى وليس في ديوانه. وهو في: الكتاب ٣ / ١١٨، والخزانة ٦ / ٥١٢، واللسان (سلم). آية: علامة. الشعث: الغبر. والسنابك: مفردها سُنْبُك، وهو طرف مقدم الحافر. والمدام: الخمر، ولكن المقصود بها هنا الدم.

(٤) قائله يزيد بن عمرو الصعِق، شاعر جاهلي، وهو في: الكتاب ٣ / ١١٨، والخزانة ٦ / ٥١٨، والمغني ٥٤٩، و «ما» في الشطر الثاني زائدة.

ألا مَـــنْ مُبْلـــغٌ عنـــي تميمـــاً بـــآيـــةِ مـــا تحبّـــون الطعـــامـــا

و«ذو» في قولهم: اذهب بذي تسلمُ واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون؛ أيْ: بذي سلامتك، والمعنى: بالأمر الذي يُسَلِّمُك.

فصل: ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر، من ذلك قول عمرو بن قَميئة[1]:

للّهِ درُّ اليومَ مَنْ لامها

وقول دُرْنا[2]:

هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخا لَهُ

وأمّا قولُ الفرزدق[3]:

بين ذراعَيْ وجَبْهَةِ الأسدِ

وقولُ الأعشى[4]:

---

(١) وصدره: لمّا رأتْ ساتِيدَما استعبرتْ. انظر: الكتاب ١ / ١٧٨، والخزانة ٤ / ٤٠٦، وابن يعيش ٣ / ١٩. ساتِيدَما: اسم جبل، وهو مركب تركيباً مزجيّاً؛ لأن أصله: سآتي دماً. واستعبرت: دمعت.

(٢) هي دُرْنا بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة كما في الكتاب ١ / ١٨٠. وفي اللسان (أبي) لها أو لعمرة الخثيميّة. وفي الإنصاف ٢ / ٤٣٤ لدرنا الجحدرية أو لعمرة الجشمية. وعجزه: إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما. والشاهد: الفصل بين المضاف (أخوا) وبين المضاف إليه (مَنْ) بالجار والمجرور.

(٣) وصدره: يا مَنْ رأى عارضاً أُسرُّ به. وهو في: ديوانه ٢١٥ (تحقيق الصاوي)، والكتاب ١ / ١٨٠، والمقتضب ٤ / ٢٢٩، والخزانة ٢ / ٣١٩، والمغني ٤٩٨. العارض: السحاب يعترض الأفق. وذراعا الأسد وجبهة الأسد من أنواء العرب، إذا ناءا وسقطا في جهة المغرب أعقبهما مطر غزير بإذن الله. ومذهب سيبويه أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف، أيْ أن المراد: بين ذراعي الأسد وجبهته. وماذهب إليه المؤلف هو مذهب المبرّد.

(٤) البيت بتمامه:

إلا عـــلالـــةَ أو بـــداهـــةَ ســـابـــحِ نهْـــدِ الجُـــزارَهْ

وهو في: ديوانه ص ٧٨، والكتاب ١ / ١٧٩، والخصائص ٢ / ٤٠٧، والخزانة ١ / ١٧٣، =

إلا عُلالةَ أو بُداهَةَ سابحٍ

فعلى حذف المضاف إليه من الأول، استغناءً عنه بالثاني. وما يقع في بعض نُسخ الكتاب من قوله[1]:

فـــزَجَجْتُهـــا بِمِـــزَجَّـــةٍ زجَّ القَلُـــوصَ أبـــي مَـــزَادَهْ

فسيبويه بريء من عُهدته[2].

فصل: وإذا أمنُوا الإلباس حذفوا المضافَ وأقاموا المضافَ إليه مُقامه وأعربوه بإعرابه، والعَلَمُ فيه قوله عزّ وجل: ﴿واسأل القرية﴾ [يوسف: ٨٢]؛ لأنه لا يُلْبِسُ أن المسؤول أهْلُها، لا هي. ولا يقولون: رأيت هنداً، ويعنون غلامَ هندٍ. وقد جاء المُلْبِسُ في الشعر، قال[3]:

عشيّـــةَ فـــرَّ الحـــارثيّـــون بعـــدمـــا قضـى نَحْبَـهُ فـي ملتقـى القـوم هَـوْبَـرُ

وقال[4]:

= واللسان (جزر). العلالة: جري الفرس بعد جريه الأول. والبداهة: أول جري الفرس. والنهد: العظيم. والجزارة: حقّ الجزّار، وهي قوائم البعير ورأسه. والشاهد فيه كسابقه.

(١) لبعض المدنيين المولّدين. وهو في: الخصائص ٢ / ٤٠٦، والمقرب ١ / ٥٤، والخزانة ٤ / ٤١٥. المزجّة: الرمح القصير. القلوص: الشابة من النوق. والشاهد فيه: الفصل بين المتضايفين بغير الظرف، وذلك في قوله: زج القلوصَ أبي مزادهْ.

(٢) لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ليس من مذهبه، فكيف يورد بيتاً على خلاف مذهبه؟ والظاهر أنه من زيادات الأخفش، وقد ذكره الأعلم عنه ولم ينسبه لسيبويه. انظر: الخزانة ٤ / ٤١٦.

(٣) قائله ذو الرمّة. انظر: ديوانه ٢ / ٦٤٧، والخزانة ٤ / ٣٧١، واللسان (هبر). والشاهد فيه: حذف المضاف لأمن الإلباس، والتقدير كما ذكر المؤلف: ابن هوبر. وابن هوبر: هو يزيد بن هوبر، من الفرسان المشهورين، قتل يوم الكلاب في الجاهلية.

(٤) عجز بيت لأوس بن حجر، وصدره: فهل لكمُ فيها إليّ فإنني. انظر: ديوانه ص ١١١، والخصائص ٢ / ٤٥٣، والخزانة ٤ / ٣٧٠، واللسان (نطس). النطاسيّ: الطبيب. وحذيم: اسم رجل كان معروفاً بالحذق بالطب في زمانه. والشاهد فيه كسابقه. وقد بيّن المؤلف ذلك.

طبيبٌ[1] بما أعْيى النِّطاسيَّ حِذْيَمَا

أيْ: ابنُ هَوْبرٍ وابنُ حِذْيَمٍ. وكما أعطوا هذا الثابتَ حقَّ المحذوف في الإعراب فقد أعطوه حقَّه في غيره، قال حسّان[2]:

يَسْقــون مَــنْ ورَدَ البــريــصَ عليهــمُ ... بَــرَدَى يُصَفَّــقُ بــالــرحيــق السَّلْسَــلِ

فذكّر الضمير في (يصفق) حيث أراد ماءَ بردى. وقد جاء قوله عزّ وجلّ: ﴿وكمْ مِنْ قريةٍ أهلكناها فجاءها بأسُنا بياتاً أوْ هُمْ قائلون﴾[3] [الأعراف: ٤] على ما للثابت والمحذوف جميعاً.

فصل: وقد حُذف المضاف وتُرِك المضاف إليه على إعرابه في قولهم: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ[4] شحمةً. قال سيبويه[5]: «كأنك أظهرتَ (كل) فقلت: ولا كلّ بيضاء». وقال أبو دؤادٍ[6]:

أكُــلَّ امــرىءٍ تحسبيـــن امــرأً ... ونــارٍ تَــوَقَّــدُ بــالليـــل نــارا

ويقولون: ما مثلُ عبدِاللهِ يقولُ ذاك[7] ولا أخيه. ومثله: ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولان ذاك[8]. وهو في الشذوذ نظير إضمار الجار.

---

(١) طبيب: سقطت من أ، ط.

(٢) ديوانه ص ١٨٠، والخزانة ٤ / ٣٨١)، والرضي ١ / ٢٩٢، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٥١.
البريص: اسم نهر في دمشق. يصفق: يمزج. الرحيق: الخمر. السلسل: السهل.

(٣) أيْ: أهل قرية. وقد أنّث الضمير في قوله: فجاءها، وذكّره في قوله: أوْ هم قائلون، مراعاة للثابت والمحذوف.

(٤) بيضاء: مضاف إليه لمضاف محذوف، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.

(٥) الكتاب ١ / ٦٦.

(٦) انظر: الكتاب ١ / ٦٦، والمقرب ١ / ٢٣٧، وأمالي ابن الحاجب ١ / ١٣٤، وأبو دؤاد شاعر جاهلي من قبيلة إياد. والشاهد في قوله: ونارٍ، حيث حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه.

(٧) في ط: ذلك.

(٨) وشرط ترك المضاف إليه على إعرابه وهو الجرّ في هذه المسألة أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مضاف مثله، هذا هو الغالب. انظر: أوضح المسالك ٣ / ١٦٨.

فصل: وقد حُذف المضافُ إليه في قولهم: كان ذلك إذْ، وحينئذٍ، ومررت بكلٍّ قائماً، قال الله تعالى: ﴿وكلاًّ آتينا حُكماً وعلماً﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وقال: ﴿ورفعنا بعضَهم فوقَ بعضٍ درجات﴾ [الزخرف: ٣٢]، وقال: ﴿لله الأمرُ مِن قبلُ ومن بعدُ﴾[١] [الروم: ٤]، وفعلتُه أوّلُ. يريدون: إذْ كان كذا وكذا[٢]، وكلّهم وبعضهم، وقبلَ كلِّ شيءٍ وبعدَه، وأوَّل كلِّ شيء.

فصل: وقد جاءا محذوفين معاً في نحو قول أبي دؤاد يصف البرق[٣]:

أسالَ البِحارَ فانتَحى للعقيقِ

وقول الأسود[٤]:

وقد جَعَلَتْني مِنْ حَزِيمةَ إصْبَعَا

قال الفسويُّ[٥]: أيْ: أسال سُقْيا سحابِهِ، وذا مسافةِ إصْبَع.

فصل: وما أُضيف إلى ياء المتكلم فحكمُه الكسرُ نحو قولك في الصحيح والجاري مجراه: غلامي ودَلْوِي؛ إلا إذا كان آخرُه ألفاً أو ياء متحركاً ما قبلها أوْ واواً. أمّا الألفُ فلا يتغيّر إلا في لغة هُذيلٍ في نحو قوله[٦]:

---

(١) حُذف المضاف إليه لفظاً ونُوي معناه، لذا بُني قبل وبعد على الضم.

(٢) كذا الثانية سقطت من ط.

(٣) صدره: ألا مَنْ رأى لي رأي برقٍ شريق. انظر: التخمير ٢ / ٦٣، وابن يعيش ٣ / ٣٢، الشريق: المضيء. البحار: اسم موضع. العقيق: اسم مكان، والمواضع التي تسمّى عقيقاً كثيرة، أوصلها بعضهم إلى ثمانية. انظر: معجم البلدان ٤ / ١٣٨.

(٤) هو الأسود بن يعفر، ونُسب للكلحبة اليربوعي في المفضليات ص ٣٢، واللسان (حرم)، والخزانة ١ / ٣٨٨، ٤ / ٤٠١، ولم يُنسب في المغني ٨١٤. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: فأدرك إبقاءَ العرادةِ ظَلْعُها، العرادة: اسم فرس، وهي في الأصل الجرادة الأنثى. الظَّلْع: الغمز في المشي لوجع الرجل. والإبقاء: ما تبقيه الفرس من العدو إلى وقت الحاجة. وحزيمة: هو حزيمة بن طارق، من رؤساء بني تغلب.

(٥) الفسوي: هو أبو علي الفارسي. انظر قوله هذا في كتابه: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٩٤.

(٦) وعجزه: فتُخرِّموا ولكلّ جنبٍ مصرعُ. وقائله أبو ذؤيب الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين=

سبقوا هَوَيَّ وأعْنَقُوا لهواهُمُ

وفي حديث طلحة رضي الله عنه: فوضعوا اللُّجّ على قَفَيّ[1]. يجعلونها إذا لم تكن للتثنيةِ ياءً ويدغمونها. وقالوا جميعاً: لديَّ ولديهِ ولديك، كما قالوا: عليَّ وعليه وعليك. وياءُ الإضافة مفتوحةٌ إلا ما جاء عن نافعٍ ﴿محيايْ ومماتي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وهو غريب. وأمّا الياءُ فلا تخلو من أنْ ينفتح ما قبلها كياء التثنيةِ وياء الأشقَيْنَ والمصطَفَيْنَ والمرامَيْنَ والمُعَلَّيْنَ، أوْ ينكسرَ كياء الجمع. والواوُ لا تخلو من أن ينفتح ما قبلها كالأشقَوْن وأخواته، أوْ ينضمَّ كالمسلمُون والمصطفُون. فما انفتح ما قبله من ذلك فمدغم في ياء المتكلم ياءً ساكنة بين مفتوحين، وما انكسر ما قبله[2] أو انضم فمدغم فيها ياءً ساكنةً بين مكسور ومفتوح.

فصل: والأسماء الستة متى أُضيفت إلى ظاهر أو مضمر ما خلا الياء فحكمُها ما ذُكر[3]. فأمّا إذا أضيفت إلى الياء فحكمها حكمُها غيرُ مضافة، أيْ: بحذفِ[4] الأواخرِ إلا (ذو) فإنه لا يُضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة. وفي شعر كعب[5]:

صَبَحْنا الخزرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ ... أبارَ ذوي أرُومَتِها ذَوُوها

وهو شاذ. وللفم مجريان، أحدهما: مجرى أخواته، وهو أن يقالُ: فمي. والفصيح:

= ١ / ٧، وسرّ الصناعة ٢ / ٧٠٠، واللسان (هوا)، وأوضح المسالك ٣ / ١٩٩. تخرموا: اختطفهم الموت واحداً بعد الآخر. أعنقوا: أسرعوا. هواهم: مرادهم، وهو الموت هنا. والشاهد قوله: هويّ، وأصله: هوايَ، قُلبت الألف ياء وأُدغمت في ياء المتكلم.

(١) اللُّج: السيف. انظر قوله في: اللسان (لجج).

(٢) في ط: ما قبله من ذلك.

(٣) في ط: ما ذكرنا.

(٤) في ط: تحذف.

(٥) هو كعب بن زهير. انظر: شرح ديوانه ص ت٢١٢، والمقرب ١ / ٢١١، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٤٤. الخزرجية: القبائل الخزرجية. المرهفات: السيوف القواطع. أبار: أهلك. الأرومة: الأصل. وصبحنا: وضعنا مكان الصبوح، وهو الشرب بالغداة. والشاهد قوله: ذووها، حيث أُضيف (ذو) إلى الضمير، وهو لا يضاف إلا لاسم جنس ظاهر.

فيَّ، في الأحوال الثلاث. وقد أجاز المبرّد أبيَّ وأخيَّ[1] وأنشد[2]:

وأبيَّ ما لَكَ ذو المجازِ بدارِ

وصحةُ محمله على الجمع في قوله[3]:

وفَدَّيْنَنَا بالأبينا

تدفعُ ذلك[4].

ذكر التوابع

هي الأسماءُ التي لا يمسُّها الإعرابُ إلا على سبيل التَّبع لغيرها. وهي خمسةُ أضربٍ: تأكيدٌ وصفةٌ وبدلٌ وعطفُ بيانٍ وعطفٌ بحرف.

التأكيد

هو على وجهين: تكريرٌ صريح وغيرُ صريح[5]. فالصريحُ نحوُ قولك: رأيت

---

(١) أيْ: ردُّ اللام لهذين الاسمين مع إضافتهما إلى ياء المتكلم.

(٢) عجز بيت لمؤرج السّلميّ، وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وصدره: قدرٌ أحلّكَ ذا المجاز وقد أرى. وهو في: المغني ٦٠٩، والرضي ١ / ٢٩٦، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٦٠٢، وابن يعيش ٣ / ٣٦. ذو المجاز: سوق كانت في الجاهلية للعرب.

(٣) عجز بيت لزياد بن واصل السُّلمي، وهو شاعر جاهلي. وصدره: فلمّا تبيَّنَّ أصواتَنا. انظر: الكتاب ٣ / ٤٠٦، الخزانة ٤ / ٤٧٤، وابن يعيش ٣ / ٣٦، واللسان (أبي). والشاهد قوله: بالأبينا، حيث جمع الأب جمع مذكر سالماً، وهو لا يجمع هذا الجمع لأنه ليس علماً ولا صفة مشتقة.

(٤) أيْ: تردّ ما أنشده المبرّد، لأن (أبيّ) في البيت احتمال أن تكون (أبين)، وعندما أضيفت إلى ياء المتكلم حُذفت النون للإضافة وأدغمت الياءان فصارت: أبيّ.

(٥) الأول توكيد لفظي، والثاني توكيد معنوي.

زيداً زيداً، وقال أعشى همْدان[1]:

مُــرَّ إنــي قــد امْتَــدَحْتُــكَ مُــرّا   واثقـــــاً أنْ تُثيبَنــــي وتَسُــــرّا
مُــرَّ يــا مُــرَّ مُــرَّةَ بــنَ تُلَيْــدٍ   مــا وَجَـدْنـاك فـي الحـوادثِ غِـرّا

وغيرُ الصريح نحوُ قولك: فعلَ زيدٌ نفسُه وعينُه والقومُ أنفسُهم وأعْيانُهم، والرجلان كلاهما، ولقيتُ قومَك كلَّهم والرجالَ أجمعين والنساء جُمَعَ[2].

فصل: وجدوى التأكيد أنك إذا كرّرت فقد قرّرتَ المؤكَّدَ وما علق به في نفس السامع، ومكَّنته في قلبه، وأمطت شبهةً ربما خالجته، أوْ توهّمْتَ غفلةً و[3] ذهاباً عما أنت بصدده فأزلته. وكذلك إذا جئت بالنفس والعين فإنّ لظانٍّ أن يظنّ حين قلت: فعل زيد، أنّ إسناد الفعل إليه تجوّزٌ أوْ سهوٌ أوْ نسيان. وكلٌّ وأجمعون يُجْدِيان الشمولَ والإحاطة.

فصل: والتأكيدُ بصريح التكرير جارٍ في كل شيء، في الاسم والفعل والحرف والجملة، والمظهر والمضمر، تقول: ضربت زيداً زيداً، وضربت ضربت زيداً، وإنّ إنّ زيداً منطلق[4]، وجاءني زيد جاءني زيد[5]، وما أكرمني إلا أنت أنت.

فصل: ويُؤكَّد المظهر بمثله لا بالمضمر، والمضمر بمثله وبالمظهر جميعاً، ولا

---

(١) هو ميمون بن قيس. انظر: ابن يعيش ٣ / ٣٩، وقوله: مُرَّ، منادى مرخّم، أصله: مرة. و (مرّا) في البيت الأول توكيد لمرّ في أوله، والألف فيها للإطلاق، ومرَّ يامُرَّ: كل منهما توكيد لمرّ السابق. ومرّة بن تليد: توكيد آخر، أو عطف بيان. انظر: المنخّل ١ / ٥٣١.

(٢) التوكيد غير الصريح (المعنوي) له سبعة ألفاظ: النفس والعين، وكلا وكلتا، وكل وجميع وعامة. وكلّ له شروطه. وإذا أريد تقوية التوكيد يجوز أن تتبع كله بأجمع وكلها بجمعاء وكلهم بأجمعين وكلهنّ بجُمع، وقد يُؤكّد بهن وإنْ لم يتقدّم (كلّ). انظر: أوضح المسالك ٣ / ٣٣١.

(٣) في ط: أوْ.

(٤) اشترط ابن هشام في توكيد الحرف غير الجوابي الفصل بينهما، وأن يُعاد مع التوكيد ما اتصل بالموكَّد إن كان مضمراً، وأن يعاد هو أو ضميره إن كان ظاهراً. وحكَم على اتّصال الحرفين بالشذوذ. أوضح المسالك ٣ / ٣٣٨.

(٥) الأغلب في توكيد الجملة اقترانها بحرف العطف ثم.

يخلو المضمران من أن يكونا منفصلين كقولك: ما ضربني إلا هو هو، أوْ متّصلاً أحدهما والآخر منفصلاً كقولك: زيدٌ قام هو، وانطلقتَ أنتَ[١]، وكذلك: مررتُ بك أنتَ وبه هو وبنا نحن، ورأيتني أنا ورأيتنا نحن.

ولا[٢] يخلو المضمر إذا أُكد بالمظهر من أن يكون مرفوعاً أوْ منصوباً أوْ مجروراً. فالمرفوع لا يؤكد بالمظهر إلا بعد أن يُؤكد بالمضمر، وذلك قولك: زيد ذهب هو نفسُه وعينُه، والقومُ حضروا هم أنفسُهم وأعيانُهم[٣]، والنساء حضرنَ هن أنفسهُنَّ وأعيانهُنّ، سواء في ذلك المستكن والبارز. وأمّا المنصوب والمجرور فيؤكَّدان بغير شريطة، تقول: رأيتُه نفسَه ومررت به نفسه.

فصل: والنفسُ والعين مختصان بهذه التفصلة بين الضمير المرفوع وصاحبَيْه[٤]، وفيما سواهما[٥] لا فصلَ في الجواز بين ثلاثتها، تقول: الكتابُ قرىء كلُّه، وجاؤوني كلُّهم، وخرجوا أجمعون.

فصل: ومتى أكَّدْتَ بكلٍّ وأجمع غيرَ جَمْعٍ فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه كقولك: قرأتُ الكتابَ كلَّه، وسرتُ النهارَ كلَّه وأجمعَ، وتبحَّرتُ الأرضَ[٦]، وسرتُ الليلة كلها وجمعاءَ.

فصل: ولا يقع كلٌّ وأجمعون تأكيدين للنكرات[٧]، لا تقول: رأيت قوماً كلَّهم

---

(١) الضمير (هو) في الجملة الأولى توكيد للضمير المستتر في (قام)، والضمير (أنت) في الجملة الثانية توكيد للضمير المتّصل في (انطلقت)، وهو التاء.

(٢) قبلها في ط: فصل.

(٣) جَمَعَ المؤلف (عين) في هذا المثال على أعيان، والأرجح أعين.

(٤) أيْ: إذا أريد توكيد ضمير مرفوع متّصل بالنفس والعين وجب أوّلاً أن يؤكد بالضمير المنفصل، لوقوع اللبس أحياناً، نحو: هند خرجت نفسها. والظاهر أنه يجوز الفصل بغير الضمير كقولك: قوموا في البيت أنفسكم. ولكن الفصل بالضمير أحسن، والأمثلة التي أتى بها المؤلف كلّها الفاصل فيها الضمير.

(٥) أيْ: فيما سوى النفس والعين.

(٦) تبَحَّرْتُ الأرض: طلبتها.

(٧) لعدم الفائدة.

ولا أجمعين، وقد أجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدوداً[1]، كقوله[2]:

قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يوماً أجمعا

فصل: وأكْتعون وأبْتعون وأبْصعون إتباعات لِـ «أجمعون»، لا يجئن إلا على أثره. وعن ابن كَيْسان تبدأ بأيَّتِهِنَّ شئت بعدها. وسُمع أجمعُ أبصعُ، وجُمَعُ كُتَعُ، وجُمَعُ بُتَعُ. وعن بعضهم: جاءني القوم أكتعون[3].

الصفة

هي الاسمُ الدال على بعض أحوال الذات[4]، وذلك نحو: طويلٍ وقصير وعاقل وأحمقَ وقائمٍ وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغنيّ وشريف ووضيع ومُكرم ومُهان. والذي تُساق له الصفة هو التفرقةُ بين المشتركين في الاسم. ويُقال: إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف[5].

فصل: وقد تجيء مسوقةً لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه[6]، أوْ لما يضادّ ذلك من الذمّ والتحقير، كقولك: فعلَ فلانٌ الفاعلُ الصانعُ

---

(١) شريطة أن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة، وقد منع ذلك البصريون مطلقاً.

(٢) لا يعرف قائل هذا الرجز. وهو في: الإنصاف ٢ / ٤٥٥، والمقرب ١ / ٢٤٠، والخزانة ١ / ١٨١. صرّت: صوَّتَتْ. البكرة: هي ما يُستقى عليها من البئر. والشاهد فيه ظاهر. وقال البصريون: إنه شاذ، وادّعى بعضهم أنه مصنوع.

(٣) أكتع وأبصع وأبتع وفروعها يؤتى بها بعد «أجمع» وفروعه لتقوية التوكيد لأنها بمعناها.

(٤) والخبر دال على بعض أحوال الذات أيضاً، إلا أنه لا يتبع المخبر عنه في إعرابه. والصفة تتبع الموصوف في الإعراب. ابن يعيش ٣ / ٤٧.

(٥) المقصود بتخصيص النكرات تقليل الاشتراك المعنوي فيها، وتضييق العدد الذي تشمله هذه النكرة، كقولك: مررت برجلٍ خطيب. وأمّا توضيح المعرفة فالمقصود بها إزالة الاشتراك اللفظي فيها، كقولك: رجع عليٌّ التاجرُ.

(٦) كقولك: الحمدُ لله الحميد.

كذا[1]، وللتأكيد كقولهم: أمسِ الدابرُ، وقوله تعالى: ﴿نفخةٌ واحدةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

فصل: وهي في الأمر العام إمَّا أن تكون اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعول أو صفةً مشبّهة. وقولهم: تميميٌّ وبَصْريٌّ، على تأويلِ منسوبٍ ومَعْزُوٍّ. وذو مالٍ وذاتُ سِوارٍ متأوَّل بمتموّلٍ ومتسوّرةٍ، أوْ بصاحب مالٍ وصاحبة سِوار. وتقول: مررت برجلٍ أيّ رجلٍ وأيّما رجلٍ، على معنى كاملٍ في الرجوليّة. وكذلك أنتَ الرجلُ كلُّ الرجلِ، وهذا العالِمُ جِدُّ العالِمِ وحقُّ العالم، يُرادُ به البليغُ الكاملُ في شأنه. ومررت برجلٍ رجلِ صدْقٍ، ورجلٍ رجلِ سَوْءٍ، كأنك قلت: صالحٍ وفاسدٍ، والصدق ههنا بمعنى الصلاح والجودةِ، والسَّوْءُ بمعنى الفساد والرداءة، وقد استضعف سيبويه[2] أنْ يُقال: مررتُ برجلٍ أسدٍ، على تأويل جريء.

فصل: ويوصف بالمصادر[3] كقولهم: رجلٌ عَدْلٌ وصَوْمٌ وفِطْرٌ وزَوْرٌ ورضىً، وضَرْبٌ هَبْرٌ، وطَعْنٌ نثْرٌ، ورَمْيٌ سَعْرٌ[4]. ومررت برجلٍ حَسْبِكَ وشَرْعِك وهدِّكَ وهَمِّكَ وكَفْيِك ونحوِكَ، بمعنى مُحْسِبِك وكافيك ومهمّك ومثلك[5].

فصل: ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب[6]، وأمّا قوله[7]:

---

(١) ونحو: أعوذ بالله من إبليس اللعين.

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٤.

(٣) واشترطوا أن يكون المصدر منكّراً وصريحاً، وغير مبدوء بميم زائدة، وأن يلتزم صيغة وهي الإفراد والتذكير غالباً.

(٤) عند الكوفيين على التأويل بالمشتق. أيْ: رجل عادل وصائم ومفطر وزائر ومرضي، وضرب هابر (وهو الذي يقطع اللحم)، وطعن ناتر (أيْ: مبالغ فيه أو فيه اختلاس)، ورمي ساعر (أيْ: يلهب الموت). وعند البصريين على تقدير مضاف، أيْ: ذو كذا.

(٥) هذه المصادر كلها بمعنى واحد، والأصل فيها وفيما قبلها أن تلزم صيغة واحدة، وهي الإفراد والتذكير، فلا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث، وإنّ جرت على مثنى أو مجموع أو مؤنث. انظر: ابن يعيش ٣ / ٥٠.

(٦) وهي الجمل الخبرية.

(٧) يُنسب هذا الرجز للعجاج كما في التصريح ٢ / ١١٢، والخزانة ٢ / ١٠٩، وهو في ملحقات ديوانه ٢ / ٣٠٤. ولم يُنسب في الإنصاف ١ / ١١٥، وأوضح المسالك ٣ / ١٣٧. المذق: اللبن المخلوط بالماء.

جاءوا بِمَذْقٍ هلْ رأيتَ الذئبَ قطْ

فبمعنى: مقولٍ عنده هذا القول لِوُرقته لأنه سَمار[1]، ونظيره قولُ أبي الدرداء رضي الله عنه: وجدتُ الناسَ اخبُرْ تَقْلِهْ[2]، أيْ: وجدتهم مقولاً فيهم هذا المقال. ولا يوصف بالجمل إلا النكرات.

فصل: وقد نزّلوا نعتَ الشيء بحال ما هو من سببه منزلةَ نعته بحاله هو[3]، نحو قولك: مررت برجلٍ كثيرٍ عدُوُّه وقليلٍ مَنْ لا سبب بينه وبينه.

فصل: وكما كانت الصفة وَفْقَ الموصوف في إعرابه فهي وَفْقُهُ في الإفرادِ والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث، إلا إذا كانت فِعْلَ ما هو من سببه، فإنها توافقه في الإعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها، أوْ كانت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث نحو فَعُولٍ بمعنى فاعلٍ[4] وفعيلٍ بمعنى مفعول[5]، أوْ مؤنثةً تجري على المذكر نحو: علّامةٍ وهِلْباجةٍ ورَبْعَةٍ ويَفَعَةٍ[6].

فصل: والمضمرُ لا يقع موصوفاً ولا صفة، والعلمُ مثلُه في أنه لا يوصف به. ويوصف بثلاثة: بالمعرّف باللام وبالمضاف إلى المعرفة وبالمبهم، كقولك: مررت بزيدٍ الكريمِ وبزيدٍ صاحبِ عمرٍو وصديقِك وراكبِ الأدهم وبزيد هذا. والمضافُ إلى

---

(١) أيْ: أن جملة (هل رأيت الذئب) ليست صفة لمذق، وإنما هي مقول قول محذوف، وقول المؤلف: لورقته، أيْ: لزرقته.

(٢) قوله: اخبر تقله، مثل يضرب في ذم الناس وسوء معاشرتهم. مجمع الأمثال ٢ / ٣٦٣. وقوله: تقلهْ، من القلى، وهو البغض، والهاء للسكت، أيْ: جرّب الناس، فإنك إنْ جرّبتهم بغضتهم لما يظهر لك من بواطن سرائرهم. انظر: اللسان (قلا).

(٣) وهو ما يعرف بالنعت السببي.

(٤) بمعنى فاعل: سقطت من أ.

(٥) كقولك: رجل صبور وامرأة صبور، لأن صبوراً بمعنى صابر، وكقولك: رجل جريح وامرأة جريح، لأن جريحاً بمعنى مجروح.

(٦) الرجل العلّامة: الكثير العلم. وهلباجة: أحمق. ورَبْعَة: مربوع، لا بالطويل ولا بالقصير. ويفعة: شابّ.

المعرفة مثلُ العلم يوصف بما يوصف[1] به، والمعرّف باللام يوصف بمثله وبالمضاف إلى مثله، كقولك: مررت بالرجل الكريم وصاحب القوم. والمبهمُ يوصف بالمعرّف باللام اسماً أو صفة[2]. واتّصافُه باسم الجنس ما هو مُسْتَبدٌّ به عن سائر الأسماء[3]، وذلك قولك[4]: ابصرْ ذلك الرجلَ وأولئك القومَ، ويا أيُّها الرجلُ ويا هذا الرجلُ.

فصل: ومن حق الموصوف أن يكون أخصَّ من الصفة أوْ مساوياً لها؛ ولذلك امتنع وصفُ المعرَّف باللام بالمبهم وبالمضاف إلى ما ليس معرَّفاً باللام لكونهما أخصَّ منه، نحو: جاءني الرجل صاحبُ عمرو[5].

فصل: وحقُّ الصفة أن تصحب الموصوفَ إلا إذا ظهر أمرُه ظهوراً يُستغنى معه عن ذكره، فحينئذٍ يجوز تركُه وإقامةُ الصفة مقامه[6]، كقوله[7]:

وعليهما مَسْرودتان قضاهما ... داودُ أوْ صَنَعُ السوابغِ تُبَّعُ

وقوله[8]:

---

(١) في أ وب: وصف.

(٢) تقول: مررت بهذا الرجل وبهذا الكريم.

(٣) لأن الغرض من وصفه بيان نوعه.

(٤) في ط: مثل قولك.

(٥) نحو: جاءني الرجل صاحب عمرو. زيادة من ط.

(٦) بشرط أن تكون الصفة صالحةً لمباشرة العامل، أو أن يكون الموصوف بعض اسم مقدّم مخفوض بمِنْ أو في. انظر هذه المسألة في أوضح المسالك ٣ / ٣١٨.

(٧) لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: أشعار الهذليين ١ / ٣٩، وسرّ الصناعة ٢ / ٧٦٠، واللسان (تبع). والشاهد فيه: حذفُ الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أيْ: عليهما درعان مسرودتان. والسَّرد: هو إدخال حلق الدرع بعضها في بعض، وقضاهما: صنعهما. والصَنع: الحاذق الذي يحسن العمل بيده. والسوابغ: جمع سابغة، وهي الدرع الوافية. وتبّع: لقب لكلّ مَنْ مَلَك اليمن. وقوله: قضاهما داود، لأنه عليه السلام لان له الحديد.

(٨) القائل هوالمتنخّل الهذلي، واسمه مالك بن عمرو، وهو شاعر جاهلي من هذيل. والبيت في رثاء ابنه أُثيلة، وبه كان يُكنّى. انظر: شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٨٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٥، وابن يعيش ٣ / ٥٩، والخزانة ٥ / ٤. ربّاء: صيغة مبالغة من ربأ الجبل إذا علاه. وشمّاء: من الشمم، وهو الارتفاع، وهي مؤنث أشمّ. وقد أراد الشاعر: هضبة شمّاء، فحذف=

رَبَّـــاءُ شمَّـــاءَ لا يـــأوي لِقُلَّتِهـــا		إلا السحـــابُ وإلا الأوْبُ والسَّبَـــلُ

وقوله عزّ وجلّ: ﴿وعندهم قاصراتُ الطرفِ عِيْن﴾(١) [الصافات: ٤٨]، وهذا باب واسع، ومنه قول النابغة(٢):

كــأنــك مــن جمــالِ بنــي أُقَيْــشٍ		يُقَعْقِــعُ بيــن رِجْلَيْــهِ بِشَــنِّ

أيْ: جملٌ من جمالهم. وقال(٣):

لــو قلــتَ مــا فــي قــومهــا لــم تِيْثَــمِ		يَفْضُلُهــا فــي حَسَــبٍ ومِيْسَــمِ

أيْ: ما في قومها أحد. ومنه(٤):

أنا ابنُ جلا

أيْ: رجلٍ جلا. وقوله(٥):

= الموصوف، والقلّة: رأس الجبل. والأوب: النحل. والسَّبل: المطر. والمعنى: أنّ ابنه كان يعلو رؤوس الجبال التي لا يبلغ أعلاها إلا المطر والنحل لشدة ارتفاعها.

(١) والمراد: حورٌ قاصرات الطرف.

(٢) ديوانه ص ١٣٧، والكتاب ٢ / ٣٤٥، والخزانة ٥ / ٦٧، واللسان (وقش). أقيش: بطن من عكل، ويُضرب المثل بنفار إبلهم. وقيل: فخذ من أشجع، وقيل: هم حيّ من اليمن. يقعقع: يحرك. والشنّ: القربة البالية.

(٣) نسبه ابن يعيش ٣ / ٩١ للأسود الحماني. ونسبه صاحب الخزانة ٥ / ٦٢ لحكيم بن مُعَيَّة، وقال: إنه راجز إسلامي زمن العجاج. وورد في الكتاب دون نسبة ٢ / ٣٤٥، وكذلك في الخصائص ٢ / ٣٧. والأصل: لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم، فحذف الموصوف، وكسر حرف المضارعة من (تأثم)، وأبدل الهمزة ياء، وقدّم جواب (لو) فاصلاً بين الخبر المقدّم وهو الجار والمجرور، والمبتدأ المؤخر، وهو الموصوف المحذوف.

(٤) البيت بتمامه:

أنــا ابــن جــلا وطــلاّع الثنــايــا		متــى أضــع العمــامــة تعــرفــونــي

وهو لسُحيم بن وثيل الرياحي. وهو في الكتاب ٣ / ٢٠٧، والخزانة ١ / ٢٥٥، والمغني ٢١٢، والمقرب ١ / ٢٨٣، ومجالس ثعلب ١٧٦. جلا: كشف. الثنايا: جمع ثنية، وهي الطريق في الجبل.

(٥) الرجز بتمامه: جادَتْ بكفَّيْ كانَ مِنْ أرْمى البشرْ. ولا يعرف قائله. وهو في المقتضب ٢ / ١٣٩، والمقرب ١ / ٢٢٧، والخصائص ٢ / ٣٦٧، واللسان (كون).

بكفَّيْ كانَ مِنْ أرْمَى البشر

يعني بكفَّيْ رجل. وسمع سيبويه[1] بعضَ العرب الموثوق بهم يقول: ما منهما ماتَ حتى رأيته في حال كذا وكذا، يريدُ: ما منهما واحدٌ مات. وقد يبلغ من الظهور أنهم يطرحونه رأساً[2] كقولهم: الأجرعُ والأبطحُ والفارسُ والصاحبُ والراكبُ والأوْرقُ والأطلس[3].

البدل

هو على أربعة أضرب: بدلُ الكلّ من الكلّ كقوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين أنعمت عليهم﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]. وبدلُ البعض من الكل[4]، كقولك: رأيت قومَك أكثرَهم وثُلُثيهم وناساً منهم، وصَرَفْتُ وجوهَهَا أوَّلِها. وبدل الاشتمال[5]، كقولك: سُلب زيدٌ ثوبُه، وأعجبني عمروٌ حسنُه وأدبُه وعلمُه، ونحو ذلك مما هو منه أو بمنزلته في التَّلَبُّس به. وبدل الغلط، كقولك: مررت برجلٍ حمارٍ، أردتَ أن تقول: بحمارٍ، فسبقك لسانُك إلى رجل، ثم تداركته، وهذا لا يكون إلا في بديه[6] الكلام وما لا يصدر عن رويّة وفطانة.

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٤٥.

(٢) أي: يستغنون عن ذكره البتّة. وتصير الصفة كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف. ابن يعيش ٣ / ٦٣.

(٣) الأجرع: المكان الواسع الذي فيه خشونة. والأبطح: المسيل الواسع الذي فيه رقاق الحصى. والأورق: الذي يضرب لونه بلون الرمـاد. والأطلس: الأسود، أو الذي في لونه غبرة إلى سواد.

(٤) وهو بدل الجزء من كلّه، ولا بدّ من اتّصاله بضمير يعود على المبدل منه.

(٥) يسمّى بدل اشتمال إنْ باين المبدل منه، وصحّ الاستغناء به عنه، ولم يكن بعضه. ولا بدّ من اشتماله على ضمير يعود على المبدل منه. انظر شرح التسهيل ٣ / ٣٢٩.

(٦) في أ: بديهة.

فصل: وهو الذي يُعتمد بالحديث، وإنما يُذكر الأول لنحوٍ من التوطئة، وليُفاد بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ وتبيين لا يكون في الإفراد. قال سيبويه[(١)] عَقِيبَ ذكره أمثلة البدل: «أراد رأيت أكثرَ قومك وثلثَيْ قومك، وصرفتُ وجوهَ أوَّلِها، ولكنه ثنّى الاسم[(٢)] توكيداً». وقولهم: إنه في حكم تنحية الأول، إيذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقتِه التأكيدَ والصفة في كونهما تتمّتين لما يتبعانِه، لا أنْ يَعْنوا إهْدارَ الأول واطّراحه. ألا تراك تقول: زيد رأيت غلامَه رجلاً صالحاً؟ فلو ذهبت تُهدِرُ الأول لم يَسِدّ كلامُك.

فصل: والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل[(٣)]؛ بدليل مجيء ذلك صريحاً في قوله عزّ وجلّ: ﴿للذين استُضْعِفوا لمن آمن منهم﴾[(٤)] [الأعراف: ٧٥]، وقوله: ﴿لجعلنا لمن يكفرُ بالرحمن لبيوتهم سُقفاً من فضة﴾[(٥)] [الزخرف: ٣٣]، وهذا من بدل الاشتمال.

فصل: وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً، بلْ لك أن تبدل أيَّ النوعين شئت من الآخر، قال الله تعالى: ﴿إلى صراط مستقيمٍ . صراطِ الله﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]، وقال: ﴿بالناصية . ناصيةٍ كاذبة﴾ [العلق: ١٥، ١٦]، خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة كـ (ناصية)[(٦)].

فصل: ويُبدل المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب، تقول: رأيته زيداً، ومررت به زيدٍ، وصرفت وجوهَهَا أوّلِها[(٧)]، ولا تقول: بي المسكينِ كان

---

(١) الكتاب ١ / ١٥٠.

(٢) أيْ: ذكره مرة ثانية.

(٣) وهذا مذهب سيبويه. انظر الكتاب ١ / ١٥٠، ٢ / ٣٨٦.

(٤) (لمن) بدل من (للذين)، وقد أعاد العامل وهو اللام.

(٥) (لبيوتهم) بدل من (لمن)، وقد أعاد العامل وهو اللام.

(٦) واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتّحاد اللفظين. وذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ٣٣١ أن العرب لا تلتزم بذلك، وأورد شاهدين حجة على الكوفيين.

(٧) أولها: بدل من الضمير في (وجوهها)، وهو بدل بعض من كل.

الأمر، ولا: عليك الكريم المعوَّلُ، والمضمَر من المظهر نحو قولك: رأيت زيداً إيّاه، ومررت بزيد به، والمضمَر من المضمر كقولك: رأيتك إياك ومررت بك بك.

عطف البيان

هو اسم غيرُ صفة[1]، يكشف عن المراد كشفَها، ويَنْزِلُ من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا تُرْجِمَتْ بها، وذلك نحو قوله[2]:

أقسمَ بالله أبو حَفْصٍ عُمرْ

أراد عُمرَ بنَ الخطاب رضي الله عنه، فهو كما ترى جارٍ مَجْرى الترجمةِ حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها[3].

فصل: والذي يفصله لك من البدل شيئان، أحدُهما: قول المرّار[4]:

أنا ابنُ التاركِ البَكْريِّ بشْرٍ ... عليه الطيرُ ترقُبُهُ وُقُوعا

---

(١) ولكنه يجري مجراها من حيث إنه يؤتى به لإيضاح ما يجرى عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه، فهو من تمامه كما أن الصفة من تمام الموصوف. ولكن الصفة تكون مما هو مأخوذ من فعل كضارب ومضروب وطويل، وهو يكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل كالكنى والأعلام. انظر ابن يعيش ٣ / ٧١، حيث ذكر أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الصفة وعطف البيان.

(٢) وبعده:

ما إنْ بها من نقب ولا دبرْ ... اغفر له اللهمَّ إنْ كان فجرْ

وهذا الرجز لعبدالله بن كيسبة رضي الله عنه كما في الإصابة ٥ / ٩٥. ونسبه ابن يعيش لرؤبة ٣ / ٧١، وهذا خطأ، لأن رؤبة مات سنة ١٤٥هـ، وهو دون نسبة في أوضح المسالك ٣ / ٣٤٧، واللسان (نقب).

(٣) أيْ: لقيام العلم (وهو عمر في الرجز المذكور) بالشهرة دون الكنية وهي: أبو حفص.

(٤) هو المرّار الفقعسي الأسدي. شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. والبيت في الكتاب ١ / ١٨٢، والخزانة ٤ / ٢٨٤، وأوضح المسالك ٣ / ٣٥١، وشرح التسهيل ٣ / ٣٢٧. وبشر: هو بشر بن عمرو بن مرية أو ابن مرثد. ترقبه: تنتظر خروج روحه لتأكله.

لأن بشراً لو جُعل بدلاً من البكريّ، والبدلُ في حكم تكرير العامل، لكان التارك في التقدير داخلاً على بشرٍ[1]. والثاني: أن الأول هاهنا هو ما يعتمده الحديث، وورود الثاني مِن أجل أن يُوضِحَ أمره، والبدلُ على خلاف ذلك؛ إذْ هو كما ذكرت المعتَمَدُ بالحديث، والأول كالبساط لذكره[2].

العطف بالحرف

هو نحوُ قولك: جاءني زيدٌ وعمرو، وكذلك إذا نصبتَ أو جررتَ، يتوسط الحرف بين الاسمين فيُشركُهُما في إعرابٍ واحد. والحروف العاطفة تُذكر في مكانها إنْ شاء الله.

فصل: والمضمرُ منفصلُه بمنزلة المظهر، يُعطف ويُعطف عليه، تقول: جاءني زيدٌ وأنتَ، ودعوتُ عمراً وإيَّاك، وما جاءني إلا أنتَ وزيدٌ، وما رأيت إلا إياك وعمرا. وأمّا متّصلُه فلا يتأتّى أنْ يُعْطَفَ، ويُعطفَ عليه، خلا أنه يُشترط في مرفوعه أن يُؤكَّد بالمنفصل، تقول: ذهبتَ أنتَ وزيدٌ، وذهبوا هم وقومُك، وخرجنا نحن وبنو تميم. وقال الله عزّ وجلّ: ﴿فاذهبْ أنت وربُّك﴾ [المائدة: ٢٤]. وقولُ عمر بن أبي ربيعة[3]:

---

(١) وهو لا يدخل عليه؛ لأنه وصف محلّى بأل، وبشر غير محلّى بها، ولا هو مضاف لاسم محلّى بها.

(٢) انظر الفرق بين البدل وعطف البيان في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٦، وابن يعيش ٣ / ٧٣.

(٣) وعجزه: كنعاج المَلا تَعسَّفْنَ رَمْلا. والبيت في ديوانه ص ٣٢٠، والكتاب ٢ / ٣٧٩، والإنصاف ٢ / ٤٧٥. والشاهد فيه قوله: وزهر، حيث عطف على الضمير المستتر في (أقبلت) من غير توكيد لهذا الضمير ولا فصل بينهما، وهذا ضرورة كما قال المؤلف. زهر: جمع زهراء، وهي المرأة البيضاء. تهادى: تميل في مشيها يميناً وشمالاً. النعاج: جمع نعجة، وهي البقرة الوحشيّة. المَلا: الصحراء.

قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهْرٌ تهادى

من ضرورات الشعر. وتقول في المنصوب: ضربتك وزيدا. ولا يُقال: مررت به وزيدٍ، ولكنْ يُعاد الجارّ، وقراءةُ حمزة[(١)]: ﴿والأرحامِ﴾[(٢)] [النساء: ١] ليست بتلك القويّة[(٣)].

ومن أصناف الاسم
المبنيّ

وهو الذي سكونُ آخره وحركتُه لا بعامل. وسببُ بنائهِ مناسبةُ ما لا تمكّن له بوجه قريب أو بعيد[(٤)]. بتضمُّنِ معناه، نحوَ: أينَ وأمسِ[(٥)]، أوْ شبهه كالمبهمات[(٦)]، أوْ وقوعِهِ موقعَهُ كنزال[(٧)]، أوْ مشاكلتِهِ للواقع موقعه كفساقِ وفجارِ[(٨)] أوْ وقوعِهِ موقعَ ما

(١) هو حمزة بن حبيب، أحد أصحاب القراءات السبع. ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٥٦هـ. كان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش. انظر النشر في القراءات العشر ١ / ١٦٦.

(٢) قال تعالى: ﴿واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾.

(٣) لأنه عطف الاسم الظاهر على الضمير المتّصل المجرور دون إعادة حرف الجرّ، وقد ردّ المبرّد هذه القراءة مع أنه قد رواها إمام ثقة، وقرأتها جماعة من غير السبعة، كابن مسعود وابن عباس والنخعي والأعمش ومجاهد والحسن البصري. انظر ابن يعيش ٣ / ٧٨، والبحر المحيط ٣ / ٥٠٠. وقيل: إن الواو للقسم وليست للعطف، قال النحاس: «وهذا خطأ من المعنى والإعراب»، انظر إعراب القرآن ١ / ٤٣١. وذكر ابن يعيش هذا التوجيه، وتوجيهاً آخر وهو أنْ تكون (الأرحام) قد جُرّت بالباء، ثم حُذفت لتقدّم ذكرها. شرح المفصل ٣ / ٧٨.

(٤) المراد مناسبة الحرف أو فعل الأمر، فإنه لا تمكّن لهما بوجه. بخلاف الأسماء المبنية فإن لها تمكّناً في الأصل، يكون قريباً فيما بُني على حركة، وبعيداً فيما بُني على السكون.

(٥) أيْ: تضمّن معنى الحرف. فأين: متضمّنة معنى همزة الاستفهام، وأمس: متضمّنة معنى لام التعريف. أسرار العربية ٥١.

(٦) المراد المشابهة بينهما في خاصة من خواص الحرف. والمقصود بالحرف جنس الحروف لا حرف مخصوص بعينه.

(٧) فنزالِ: واقعة موقع فعل الأمر: انزلْ.

(٨) مشاكلته: مشابهته. ففساقِ وفجارِ يشبهان ما وقع موقع فعل الأمر كنزالِ وتراكِ، فبُنيا كبنائه.

أشبهه كالمنادى المضموم[1]، أوْ إضافتِهِ إليه كقوله عزّ وعلا: ﴿من عذاب يومَئذٍ﴾[2] [المعارج: ١١]، و ﴿هذا يومَ لا ينطقون﴾[3] [المرسلات: ٣٥] فيمن قرأهما بالفتح، وقولِ أبي قَيْس بنِ رِفاعة[4]:

لم يمنع الشّربَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ حمـامــةٌ فــي غُصُــونٍ ذاتِ أوْقــالِ

وقولِ النابغة[5]:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَا

فصل[6]: والبناءُ على السكون هو القياس[7]. والعدولُ عنه إلى الحركة لأحد ثلاثة أسباب: للهرب من التقاء الساكنين في نحو هؤلاء، ولئلا يبتدأ بساكن لفظاً أوْ حكماً[8]، كالكافين: التي بمعنى مثل والتي هي ضمير، ولعُروضِ البناء وذلك في

---

(١) فهو واقع موقع أنت، من حيث كان مخاطباً، وأنت يشبه الحرف.

(٢) وقراءة الفتح هي قراءة أبي حَيْوة، وهي فتحة بناء لأنه أضيف لغير متمكّن. البحر المحيط ١٠ / ٢٧٤.

(٣) وقراءة الفتح هي قراءة الأعمش والأعرج وزيد بن علي وأبو حَيْوَة وعيسى وعاصم. وهي فتحة بناء؛ لأن (يوم) أضيف لغير متمكّن. البحر المحيط ١٠ / ٣٧٨.

(٤) شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم. والبيت في الكتاب ٢ / ٣٢٩، والإنصاف ١ / ٢٨٧، واللسان (نطق). ونسبه صاحب الخزانة ٣ / ٤٠٨ لأبي قيس بن الأسلت. وأوْقال: جمع وَقْل، وهو ثمر المُقْل، والمقل هو شجز الدوم. أراد الشاعر أنه لم يمنع الراحلة من الشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة فنفرت. والشاهد بناء (غير) على الفتح لأنها أضيفت لغير متمكّن. وهو في محل رفع فاعل للفعل (يمنع).

(٥) وعجزه: فقلت ألمَّا تصحُ والشيبُ وازعُ. وهو في ديوانه ص ٥٣، والكتاب ٢ / ٣٣٠، والمغني ص ٦٧٢، والخزانة ٢ / ٤٥٦. والشاهد بناء (حين) لأنها أضيفت إلى غير متمكّن وهو (عاتبت)، فهو فعل مبنيّ، والإعراب جائز على الأصل، إلا أنّ البناء أرجح.

(٦) فصل: زيادة من ط.

(٧) لثقل الحركة.

(٨) أمّا لفظاً فنحو واو العطف وهمزة الاستفهام وكاف التشبيه، فهذه الحروف وما يشبهها لا تكون إلا مفتوحة لوقوعها أوّلاً لفظاً. وأمّا حكماً فنحو كاف ضمير المفعول في مثل: ضربك وأكرمك. فالكاف هنا منفصلة في الحكم يُبدأ بها في التقدير، والمفعول فضلة غير لازم للفعل. لذا لا يسكّن له الفعل إذا اتّصل بضميره كما هو الحال بالنسبة للفاعل. انظر ابن يعيش ٣ / ٨٢.

نحو: يا حكمُ، ولا رجلَ في الدار، ومِنْ قبلُ ومِنْ بعدُ، وخمسةَ عشرَ[1]. وسكونُ البناء يُسمّى وقفاً، وحركاتهُ ضمّاً وفتحاً وكسراً. وأنا أسوق إليك عامّةَ ما بنته العرب من الأسماء، إلا ما عسى يشذّ منها. وقد ذكرناه في هذه المقدمة في سبعة أبواب، وهي: المضمراتُ وأسماءُ الإشارة والموصولاتُ وأسماءُ الأفعالِ والأصواتِ والمركباتُ والكناياتُ وبعضُ الظروف.

المضمرات

وهي على ضربين: متّصل ومنفصل. فالمتّصل ما لا ينفكّ عن اتّصاله بكلمة كقولك: أخوك، وضربَكَ، ومرَّ بِكَ. وهو على ضربين: بارز ومستتر. فالبارز ما لُفِظ به كالكاف في (أخوك)، والمستتر ما نُوي كالذي في: زيدٌ ضَرَبَ. والمنفصلُ ما جرى مجرى المظهر في استبداده[2]، كقولك: هو وأنت.

فصل: ولكلٍّ من المتكلّم والمخاطب والغائب مذكّره ومؤنّثه ومفرده ومثنّاه ومجموعه ضميرٌ متّصل ومنفصل في أحوال الإعراب، ما خلا حالَ الجرّ فإنه لا منفصلَ لها. تقول في مرفوعِ المتّصل: ضربتُ ضربْنا، وضربتَ إلى ضربْتُنَّ، وزيد ضَرَبَ إلى ضربْنَ، وفي منصوبه: ضرَبَني ضَرَبَنا وضَرَبَكَ إلى ضَرَبَكُنَّ، وضرَبَه إلى ضَرَبَهُنَّ. وفي مجروره: غلامي وغلامُنا وغلامُك إلى غلامُكنَّ، وغلامُه إلى غلامُهنَّ. وتقول في مرفوع المنفصل: أنا نحن، وأنتَ إلى أنتُنَّ، وهو إلى هُنَّ. وفي منصوبه: إيّايَ إيّانا، وإيّاكَ إلى إيّاكُنَّ، وإيّاهُ إلى إيّاهُنَّ.

فصل: والحروفُ التي تتصل بإيّا من الكاف ونحوها لواحقُ للدلالة على أحوال المرجوع إليه[3]، وكذلك التاء في أنت ونحوُها في أخواته. ولا محلَّ لهذه اللواحق من

---

(١) خمسة عشر قبل التركيب كان معرباً، وقبل وبعد: بنيا لأن المضاف إليه حذف ونُوي معناه.

(٢) أيْ: في استقلاله بنفسه وعدم افتقاره إلى ما يتصل به.

(٣) فالياء للتكلّم، والكاف للخطاب، والهاء للغيبة. هذا مذهب سيبويه. انظر الكتاب ٢ / ٣٥٥. =

الإعراب، إنما هي علاماتٌ كالتنوين وتاءِ التأنيث وياءِ النَّسَب. وما حكاه الخليل عن بعض العرب: إذا بلغ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيّا الشَّوابِّ[1]، مما لا يُعمل عليه[2].

فصل: ولأنّ المتصل أخصرُ لم يُسوّغوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذّر الوصل[3]، فلا تقول: ضربَ أنت ولا هو، ولا ضربتُ إيّاك، إلا ما شذّ من قول حُمَيْدٍ الأرقطِ[4]:

إليكَ حتى بَلغتْ إيّاكا

وقولِ بعض اللصوص[5]:

كأنّا يومَ قُرَّى نقتلُ إيّانا

وتقول: هو ضرب، والكريمُ أنت، وإنّ الذاهبين نحنُ[6]، وَ:

= وذهب الخليل إلى أن اللواحق ضمائر، و «إيّا» ضمير مضاف إليها، واختاره الأخفش والمازني وابن مالك، وهذا رأي ضعيف لأنه لم تعهد إضافة الضمائر. انظر أوضح المسالك ١ / ٨٩، وشرح التسهيل ١ / ١٤٥، وابن يعيش ٣ / ١٠٠.

(١) حيث أضاف «إيّا» إلى الاسم الظاهر.

(٢) لأنه محمول على الشذوذ.

(٣) كأنْ يتقدّم الضمير على عامله نحو قوله تعالى: ﴿إيّاك نعبد﴾ [الفاتحة: ٤]. أوْ يلي «إلا» نحو قوله تعالى: ﴿أمر أنْ لا تعبدوا إلا إيّاه﴾ [يوسف: ٤٠].

(٤) هو حميد بن مالك الأرقط من شعراء الدولة الأموية. والشاهد من الرجز المشطور، وقبله: أتتك عِيرٌ تقطع الأراكا. انظر: خزانة الأدب ٥ / ٢٨٠، والإنصاف ٢ / ٦٩٩. والشذوذ فيه قوله: إياكا، حيث عدل إلى الضمير المنفصل للضرورة.

(٥) كذا في الكتاب ٢ / ٣٦٢، وكان قد ذكره سيبويه قبل ذلك ٢ / ١١١ ولم يُسمّ قائله. ونُسب لذي الإصبع العدواني في شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٠٢، والخزانة ٥ / ٢٨٢، وأمالي ابن الشجري ١ / ٥٦، واللسان (حسن). والشذوذ في قوله: إيّانا، حيث وضع الضمير المنفصل موضع المتّصل. وقُرّى: اسم مكان ببلاد بني الحارث بن كعب.

(٦) في هذه الأمثلة التي ذكرها المؤلف لا يمكن أن يكون فيها الضمير إلا منفصلاً؛ لأنه في الأولى مبتدأ، وفي الثانية خبر، وفي الثالثة خبر الناسخ. والمبتدأ والخبر يجب أن يكون ضميرهما منفصلاً؛ لأن العامل فيهما الابتداء، وهو عامل معنوي، فلا يمكن وصل معموله به. انظر ابن يعيش ٣ / ١٠٣.

ما قطَّرَ الفارسَ إلا أنا[1]

وجاء عبدُالله وأنت، وإيّاك أكرمتُ، إلا ما أنشده ثعلبُ[2]:

ومـا نُبـالـي إذا مـا كنـتِ جـارَتَنـا ألا يجـــاوِرَنـــا إلاّكِ دَيّـــارُ

فصل: فإذا التقى ضميران في نحو قولهم: الدرهمُ أعطيتُكَهُ والدرهمُ أعطيتكُمُوهُ والدرهمُ زيدٌ مُعطيكَه وعجبت من ضربكَهُ، جاز أن يتّصلا كما ترى وأنْ ينفصلَ الثاني كقولك: أعطيتك إيّاه، وكذلك البواقي. وينبغي إذا اتّصلا أن تقدِّم منهما ما للمتكلم على غيره وما للمخاطب على الغائب[3]، فتقول: أعطانيك وأعطانيه زيدٌ، والدرهمُ أعطاكه زيدٌ، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوها﴾ [هود: ٢٨]. وإذا انفصل الثاني لم تُراعِ هذا الترتيبَ فقلت: أعطاه إيّاك وأعطاك إيّايَ. وقد جاء في الغائبين: أعطاهُ وأعطاهوها[4]، ومنه قوله[5]:

وقـد جَعَلَـتْ نفسـي تطيـبُ لِضَغْمَـةٍ لِضغْمهمـاهـا يَقْـرعُ العظـمَ نـابُهـا

وهو قليل، والكثير: أعطاها إيّاه وأعطاه إيّاها[6]. والاختيار في ضمير خبر كان

---

(١) وصدره: قد علمتْ سلمى وجاراتها. وهو لعمرو بن معديكرب. انظر: ديوانه ص ١٦٧، والكتاب ٢ / ٣٥٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٤١١. والشاهد: مجيء الضمير منفصلاً لتعذّر الاتصال، لوقوعه بعد إلا.

(٢) لا يُعرف قائله. وهو في الخصائص ١ / ٣٠٧، والمغني ص ٥٧٧، وأوضح المسالك ١ / ٨٣، والخزانة ٥ / ٢٧٨. والشاهد: وقوع الضمير المتّصل بعد إلا للضرورة.

(٣) هذا الترتيب هو مذهب سيبويه. وسوّى المبرد بين الضمائر الثلاثة في التقديم والتأخير. ابن يعيش ٣ / ١٠٥.

(٤) حيث جاء بالضميرين الغائبين متّصلين.

(٥) القائل مُغَلِّس بن لقيط الأسدي، وهو شاعر جاهلي. انظر الشاهد في الكتاب ٢ / ٣٦٥، والخزانة ٥ / ٣٠١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٤، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٨١. والشاهد: مجيء الضميرين الغائبين متّصلين في قوله: لضغمهماها. الأوّل: هما، والثاني: ها. والضمير الأول في موضع جرّ بالإضافة، وهو فاعل في المعنى، والضمير الثاني في محل نصب على المفعولية. الضغمة: العضّة، والمقصود بها هنا الشدّة. وضمير المثنى عائد على اثنين قصداه بسوء. والضمير (ها) يعود على الضغمة.

(٦) قال سيبويه: «فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت: أعطاهوها وأعطاهاهُ، جاز، وهو =

وأخواتها الانفصال كقوله[1]:

لئن كان إيّاهُ لقد حالَ بَعْدَنا

وقوله[2]:

ليس إيّايَ وإيّاكِ ولا نخشى رقيبا

وعن بعض العرب: عليه رجلاً ليسني[3]. وقال[4]:

إذْ ذهبَ القومُ الكرامُ لَيْسي

فصل: والضميرُ المستتر[5] يكون لازماً وغيرَ لازم. فاللازم في أربعة أفعال: افْعَلْ وتفعَلُ للمخاطب، وأفْعَلُ ونفْعَلُ. وغيرُ اللازم في فعل الواحد الغائب وفي الصفات[6]. ومعنى اللزوم فيه أنّ إسنادَ هذه الأفعال إليه خاصة، لا تُسنَدُ البتَّةَ إلى مظهر، ولا إلى مضمر بارز[7]. ونحوُ: فَعَلَ ويَفْعَلُ، يُسند إلى المظهر والمضمر في نحو قولك: عمرٌو قام[8] وقام غلامُه وما قام إلا هو. ومن غير اللازم ما يستكنُّ في

= عربي». وقال أيضاً: «وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم، والأكثر في كلامهم: أعطاه إيّاه». الكتاب ٢ / ٣٦٥.

(١) وعجزه: عن العهد والإنسانُ قد يتغيّرُ. وهو لعمر بن أبي ربيعة. انظر: ديوانه ص ١٢٠، والخزانة ٥ / ٣١٢، وأوضح المسالك ١ / ١٠٢. والشاهد فيه: الإتيان بخبر كان ضميراً منفصلاً.

(٢) القائل عمر بن أبي ربيعة. وهو في ديوانه ص ٧١، والخزانة ٥ / ٣٢٢، والتخمير ٢ / ١٥٨. والشاهد فيه: الإتيان بخبر ليس ضميراً منفصلاً.

(٣) جاء خبر ليس ضميراً متّصلاً، ثم وصل بنون الوقاية تشبيهاً بالأفعال الحقيقيّة. والاختيار الانفصال.

(٤) وقبله: عددت قومي كعديد الطَّيْسِ. وهذا الرجز لرؤبة. انظر: ديوانه ص ١٧٥، والمغني ص ٢٢٧، والخزانة ٥ / ٣٢٤. والشاهد: مجيء خبر ليس ضميراً متصلاً، والاختيار الانفصال، فهو شاذ.

(٥) المستتر: سقطت من أ.

(٦) كاسم الفاعل واسم المفعول.

(٧) ولا إلى مضمر بارز: سقطت من أ.

(٨) عمرو قام: سقطت من أ.

الصفة نحو قولك: زيدٌ ضاربٌ؛ لأنك تسنده إلى المظهر أيضاً في قولك: زيدٌ ضاربٌ غلامه، وإلى المضمر البارز في قولك: هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي، والهندان الزيدان ضاربتهُما هُما، ونحوِ ذلك مما أجريتَها فيه على غير من هي له[1].

فصل: ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبلَ دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أوْ مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفْعَلَ من كذا أحدُ[2] الضمائرِ المنفصلة المرفوعة لِيُؤذِن من أول أمره بأنه خبر لا نعتٌ، وليفيد ضرباً من التوكيد. ويسمِّيه البصريون فصلاً والكوفيون عماداً، وذلك في قولك: زيدٌ هو المنطلقُ، وزيدٌ هو أفضلُ من عمرو، وقال الله تعالى: ﴿إنْ كان هذا هو الحقَّ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿كنت أنت الرقيبَ عليهم﴾ [المائدة: ١١٧]، وقال تعالى: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾ [آل عمران: ١٨٠]، وقال: ﴿إنْ ترنِ أنا أقلَّ منك مالاً وولداً﴾ [الكهف: ٣٩]. ويدخل عليه لام الابتداء، تقول: إنْ كان زيدٌ لهو الظريفَ، وإنْ كنا لنحن الصالحين. وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنيّاً عليه[3]، وعن رؤبة أنه كان يقول: أظن زيداً هو خيرٌ منك[4]، ويقرؤون: ﴿وما ظلمناهم ولكنْ كانواْ هُمُ الظالمون﴾[5] [الزخرف: ٧٦] و ﴿أنا أقلُّ﴾[6] [الكهف: ٣٩].

فصل: ويقدّمون قبل الجملة ضميراً يُسمّى ضميرَ الشأن والقصة، وهو المجهول عند الكوفيين، وذلك نحو قولك: هو زيدٌ منطلق، أيْ: الشأن والحديث زيد منطلق،

---

(١) ففي قوله: هند زيدٌ ضاربته هي، الوصف (ضاربته) لم يجر على (زيد) الذي هو خبر له، وإنما جرى على هند.
(٢) أحد: فاعل (يتوسط).
(٣) أيْ: يجعلون ما بعده خبراً له، ونقل أبو حيان في البحر المحيط ٩ / ٣٨٨ عن أبي عمرو الجرمي أنها لغة تميم.
(٤) نقل عنه ذلك سيبويه ٢ / ٣٩٢.
(٥) وهذه قراءة عبدالله وأبي زيد النحويَّيْن كما في البحر المحيط ٩ / ٣٨٨.
(٦) وقراءة الرفع هي قراءة عيسى بن عمر. البحر المحيط ٧ / ١٨٠.

ومنه قوله عزّ من قائل: ﴿قلْ هو اللهُ أحد﴾ [الإخلاص: ١]. ويتّصل بارزاً في قولك: ظننته زيدٌ قائمٌ، وحسبته قامَ أخوك، وإنه أمةُ اللهِ ذاهبةٌ، وإنه مَنْ يأتنا نأتِه، وفي التنزيلِ: ﴿وإنه لمّا قام عبدالله﴾ [الجن: ١٩]، ومستكنّاً في قولهم: ليس خلَقَ اللهُ مثلَه، وكان زيدٌ ذاهب، وكان أنت خيرٌ منه، وكادَ تزيغ قلوبُ فريقٍ منهم. ويجيء مؤنّثاً إذا كان في الكلام مؤنث نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾ [الحج: ٤٦]، وقوله: ﴿أوَلم تكُن لهم آيةٌ أنْ يعلمه علماءُ بني إسرائيل﴾[١] [الشعراء: ١٩٧]، وقال[٢]:

على أنها تعفو الكُلُومُ

فصل: والضمير في قولهم: ربّه رجلاً، نكرة مبهم[٣]، يُرمى به من غير قصد إلى مضمر له ثم يُفسَّر كما يُفسَّر العدد المبهم في قولك: عشرون درهماً. ونحوُه في الإبهام والتفسير الضميرُ في: نعم رجلاً.

فصل: وإذا كُنِيَ عن الاسم الواقعِ بعد لولا وعسى فالشائعُ الكثير أنْ يُقال: لولا أنت ولولا أنا، وعسيتَ وعسيتُ[٤]، قال الله تعالى: ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾ [سبأ: ٣١]، وقال تعالى: ﴿فهل عسيتم﴾ [محمد: ٢٢]. وقد رَوى الثقاتُ عن العرب:

---

(١) وهذه قراءة ابن عامر، وقراءة السبعة بنصب آية، و (يكنْ). البحر المحيط ٨ / ١٩٠.

(٢) البيت بتمامه:

علـى أنهـا تعفـو الكلـومُ وإنّمـا ... نُوكّلُ بالأدنى وإنْ جلّ ما يمضي

وقائله أبو خِراش، واسمه خويلد بن مرّة، من هذيل. انظر: ديوان الهذليين ٢ / ١٥٨، والخصائص ٢ / ١٧٠، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٥٣، والمغني ص ١٩٣، وديوان الحماسة لأبي تمام ١ / ٣٢٦. ويروى: على إنها، فحينئذٍ لا شاهد فيه. والكلوم: الجراح، تعفو: تدرس.

(٣) لأنه لم يتقدّمه ذكر. فكان مبهماً مجهولاً يحتاج إلى ما يفسّره، فأشبه النكرات، فساغ دخول رُبّ عليه. ابن يعيش ٣ / ١١٨.

(٤) بعد لولا يكون مرفوعاً بالابتداء كما لو كان اسماً ظاهراً، وبعد عسى يكون في محل رفع اسمها، كما لو كان اسماً ظاهراً أيضاً.

لولاكَ ولولايَ، وعساك وعساني(١)، قال يزيد بن أم الحكم(٢):

وكمْ موطنٍ لولايَ طِحْتَ كما هوى ... بأجرامه من قُلّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وقال(٣):

لولاكَ هذا العامَ لم أَحْجُجِ

وقال(٤):

يا أبتا علَّكَ أوْ عساكا

وقال(٥):

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما ... تُنازِعُني لَعلّي أوْ عساني

واختُلِفَ في ذلك، فمذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس أن الكاف والياء بعد لولا في موضع الجرّ(٦)، وأنّ للولا مع المكنيّ حالاً ليس له مع المظهر، كما أنّ لِلَدُنْ مع غُدوةٍ حالاً ليس له مع غيرها(٧). وهما بعد عسى في محل النصب، بمنزلتهما في

---

(١) فقد جيء بضمير غير الرفع بعدهما.

(٢) إنما هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي. والبيت من قصيدة يعاتب بها ابن عمه عبدالرحمن ابن عثمان بن أبي العاص. والشاهد في ديوانه ص ٢٧٤، والخزانة ٣ / ١٣١، والكتاب ٢ / ٣٧٣. الموطن: موقف من مواقف الحرب. طحت: هلكت. هوى: سقط. الأجرام: جمع جرم وهو الجسد. النّيق: أعلى الجبل. القلّة: ما استدار من قمة الجبل. والشاهد: مجيء الضمير المشترك بين النصب والجر بعد لولا.

(٣) لعمر بن أبي ربيعة. وصدره: أوْمتْ بكفَّيها من الهودجِ. انظر: ديوانه ص ٨٥، والخزانة ٥ / ٣٣٣، والإنصاف ٢ / ٦٩٣. والشاهد فيه كالذي قبله، ويروى: أومت بعينيها.

(٤) القائل رؤبة. وقبله: تقول بنتي قد أنا أناكا. انظر: ديوانه ص ١٨١، والكتاب ٢ / ٣٧٥، والخزانة ٥ / ٣٦٧. وقوله: أنا أناكا، أيْ: حان وقت رحيلك. والشاهد فيه قوله: عساكا، حيث وقع بعد عسى الضمير المشترك بين النصب والجر.

(٥) القائل هو عمران بن حطّان. انظر: الكتاب ٢ / ٣٧٥، والخزانة ٥ / ٣٤٩، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٠. والشاهد فيه قوله: عساني، على نحو ما مرّ.

(٦) قال سيبويه: «وذلك لولاكَ ولولايَ، إذا أضمرتَ الاسم فيه جرّ وإذا أظهرتَ رُفع». الكتاب ٢ / ٣٧٣.

(٧) لأنّ لدنْ لا تَنْصب من الكلمات إلا غدوة، إمّا على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به.

قولك: لعلّك ولعلّي[1]. ومذهب الأخفش أنهما في الموضعين في محل الرفع[2]، وأن الرفع في لولا محمولٌ على الجرّ، وفي عسى على النصب، كما حُمل الجرّ على الرفع في قولهم: ما أنا كأنت، والنصبُ على الجرّ في مواضع[3].

فصل: وتُعْمَدُ ياءُ المتكلم إذا اتصلت بالفعل بنون قبلها صوناً له من أخي الجرّ[4]، وتُحمل عليه الأحرف الخمسة لشبهها به، فيقال: إنني، وكذلك الباقية، كما قيل: ضربني ويضربني. وللتضعيف مع كثرة الاستعمال جاز حذفها من أربعة منها في كل كلام[5]. وجاء في الشعر: ليتني، لأنها منها، قال زيد الخيل[6]:

كمُنْيَـــةِ جـــابـــرٍ إذْ قـــال ليتـــي ... أصـــادِفُـــه وأفقِـــدَ بعـــضَ مـــالـــي

وقد فعلوا ذلك في مِنْ وعَنْ ولَدُنْ وقَطْ وقَدْ[7]، إبقاءً عليها من أنْ تُزيلَ الكسرةُ سكونَها[8]. وأمّا قولُه[9]:

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٧٤.

(٢) قال سيبويه: «وهذا وجه رديء». الكتاب ٢ / ٣٧٦. وانظر: شرح التسهيل ٣ / ١٨٦، والإنصاف ٢ / ٦٩٠.

(٣) كقولك: رأيت المسلماتِ.

(٤) أخو الجرّ: الكسر.

(٥) وهذه الأربعة هي: إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ. انظر: الكتاب ٢ / ٣٦٩.

(٦) هو زيد بن مُهلهِل الطائي. قدم على الرسول صلّى الله عليه وسلم فسمّاه زيد الخير وأسلم. وهذا الشاهد في ديوانه ص ١٣٧، والكتاب ٢ / ٣٧٠، والخزانة ٥ / ٣٧٥. وجابر: رجل من غطفان تمنّى أن يلقى زيداً ليقتله. ويروى: جلّ مالي. والشاهد فيه: حذفُ نون الوقاية من ليتي للضرورة، تشبيهاً بأخواتها.

(٧) قطْ وقَدْ: اسمان مبنيان على السكون بمعنى حَسْب، أيْ: كاف.

(٨) قال سيبويه: «وإنما حملهم على أنْ لا يحركوا الطاء والنونات كراهية أن تشبه الأسماء نحو يدٍ وهنٍ». ٢ / ٣٧١.

(٩) هو حميد بن مالك الأرقط. وعجزه: ليس الإمام بالشحيح المُلْحِدِ. وهذا الرجز في المغني ص ٢٢٦، والخزانة ٥ / ٣٨٢، واللسان (جنب). وقوله: الخبيْبَيْن، أيْ: عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب. والملحد: الذي استحلّ حرمة البيت وانتهكها. وقوله: ليس الإمام بالشحيح، تعريض بعبدالله بن الزبير، لأنه كان شحيحاً بخيلاً. والشاهد حذف نون الوقاية من (قدي).

قَدْنيَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

فقال سيبويه[1]: «لمّا اضْطرّ شبَّهَهُ بحسبي»، وعن بعض العرب: مِنِي وعَنِي[2]، وهو شاذ، ولم يفعلوه في عَليَّ وإليَّ لأمْنهم الكسرة فيها[3].

أسماء الإشارة

ذا للمذكر، ولمثنّاه ذان في الرفع وذَيْن في النصب والجرّ، ،ويجيء ذان فيهما في بعض اللغات[4]، منه قوله تعالى: ﴿إنّ هذان لساحران﴾[5] [طه: ٦٣]. وتَا وتِي وتِهْ وذِهِ بالوصل وبالسكون وذي للمؤنث، ولمثنّاه تانِ وتَيْنِ، ولم يُثَنَّ من لغاته إلا تا وحدها. ولجمعهما جميعاً أُولا بالقصر والمدّ، مستوياً في ذلك أولو العقل وغيرُهم، قال جرير[6]:

ذُمَّ المنازلَ بعد منزلةِ اللِّوَى ... والعيشَ بعدَ أولئك الأيامِ

فصل: ويلحق حرفُ الخطاب أواخِرَها فيقال: ذاك وذانك، بتخفيف النون وتشديدها، قال الله تعالى: ﴿فذانِكَ برهانان من ربّك﴾ [القصص: ٣٢]، وذَيْنِكَ وتاكَ وتِيْكَ وذِيْكَ وتانِكَ وتَيْنِكَ وأُلاكَ وأُولئكَ. ويتصرّف[7] مع المخاطب في أحواله من

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٧٢.

(٢) كقول الشاعر:

أيّها السائل عنهم وعَنِي ... لست من قيس ولا قيس مِنِي

(٣) قوله: ولم يفعلوه، أيْ: لم يدخلوا النون. قال سيبويه: «إذْ علموا أنّ الياء في ذا الموضع والألف ليستا من الحروف التي تحرَّكُ لياء الإضافة». الكتاب ٢ / ٣٧٢.

(٤) وهي لغة بني الحارث بن كعب، حيث يلزمون المثنى الألف في جميع الأحوال.

(٥) انظر تخريج هذه القراءة في معاني القرآن للفراء ٢ / ١٨٣، ومعاني القراءات لأبي منصور الأزهري ٢ / ١٤٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٣، وأمالي ابن الحاجب ١ / ١٥٧.

(٦) ديوانه ص ٥٥١، برواية: الأقوام. وانظر الخزانة ٥ / ٤٣٠، وأوضح المسالك ١ / ١٣٤، واللسان (أولى). اللّوى: اسم مكان. والشاهد فيه: الإشارة بأولاء إلى جمع غير العاقل.

(٧) في أ: ومتصرّف.

التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، قال الله تعالى: ﴿كذلكِ قال ربّكِ﴾ [مريم: ٢١]، وقال: ﴿ذلكما مما علّمني ربي﴾ [يوسف: ٣٧]، وقال: ﴿ذلكُمُ اللهُ ربُّكم﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وقال: ﴿فذلكُنّ الذي لمتُنني فيه﴾[1] [يوسف: ٣٢].

فصل: وقولُهم: ذلك، هو ذاك، زيدت فيه اللام. وفُرِّق بين ذا وذاك وذلك، فقيل: الأول للقريب والثاني للمتوسط والثالث للبعيد. وعن المبرّد أنّ ذانِّك مشددةً تثنيةُ ذلك[2]. ومثلُ ذلك في المؤنث تلك وتالك، وهذه قليلة.

فصل: وتدخل «ها» التي للتنبيه على أوائلها، تقول: هذا وهاذاك وهذان وهاتا وهاتِي وهاذِي وهاتِيك وهؤلاء وهؤلا.

فصل: ومن ذلك قولُهم إذا أشاروا إلى القريب من الأمكنة: هُنا، وإلى البعيد: هَنّا، وقد حُكي فيه الكسر[3]، وثَمّ[4]. وتلحق كاف الخطاب وحرفُ التنبيه بهُنا وهَنّا، فيقال: هنالك، كما يقال: ذلك.

الموصولات

الذي للمذكر، ومن العرب من يشدّد ياءَه. واللّذانِ[5] لمثنّاه، ومنهم مَنْ يشدّد نونه[6]. والذينَ، وفي بعض اللغات: اللذون، لجمعه[7]. والأُلى واللاؤون في الرفع

---

(١) هذه الآية غير موجودة في أ.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٠.

(٣) والضمّ أيضاً، قال ذو الرمّة:

هَنّـــا وهِنّـــا ومـــن هُنّـــا لهـــنّ بهـــا ... ذات الشمـــائـــل والإيمـــان هَيْنـــوم

الهينوم: الصوت الخفي. والبيت من قصيدة يصف بها صحراء مترامية.

(٤) قال تعالى: ﴿وأزلفنا ثَمَّ الآخرين﴾ [الشعراء: ٦٤].

(٥) في أ: واللذان واللذين.

(٦) هم تميم وقيس. أوضح المسالك ١ / ١٣٩.

(٧) قيل: هي لغة هُذيل أو عُقيل. أوضح المسالك ١ / ١٤٣.

واللائين في الجرّ والنصب. والتي: لمؤنثه[1]، واللتان: لمثناه، واللاتي واللاتِ واللائي واللاءِ واللايِ واللواتي: لجمعه. واللام بمعنى الذي في قولهم: الضارب أباه زيد، أيْ: الذي ضرب أباه. وما ومَنْ في قولك: عرفتُ ما عرفته ومَنْ عرفتَه. وأيُّهم في قولك: اضرب أيُّهم في الدار. وذو الطائية الكائنة بمعنى الذي في قول عارقٍ[2]:

لأَنْتَحِيَنْ للعظم ذو أنا عارِقُهْ

وذا في قولك: ماذا صنعتَ؟ بمعنى: أيُّ شيء الذي صنعتَهُ[3]؟

فصل: والموصولُ ما لا بدَّ له في تمامه اسماً من جملة تردَفُه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع إليه. تُسمّى هذه الجملة صلة، ويسمِّيها سيبويه الحشو[4]، وذلك قولك: الذي أبوه منطلق زيد، وجاءني مَنْ عَهِدَهُ عمرو. واسم الفاعل في «الضارب» في معنى الفعل، وهو مع المرفوع به جملَةٌ واقعةٌ صلة للام[5]. ويرجع الذكر منها إليه كما يرجع إلى الذي، وقد يُحذف الراجع كما ذكرنا. وسمع الخليلُ عربيّاً يقولُ: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً، وقُرِىء: ﴿تماماً على الذي أحسنُ﴾[6] [الأنعام: ١٥٤]، بحذف شطر الجملة[7]. وقد جاءت التي في قولهم: بعد اللَّتَيَّا

---

(١) في أ: للمؤنثة.

(٢) واسمه قيس بن جروة بن سيف بن مالك، وعارق لقبه، وهو شاعر جاهلي من طيء. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: لئن لم تُغيِّر بعض ما قد صنَعْتمُ. انظر: الخزانة (٧ / ٤٣٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤ / ١٧٤٦، واللسان (عرق). والشاهد فيه: مجيء ذو اسماً موصولاً بمعنى الذي.

(٣) ويُشترط لموصوليتها أن لا تكون للإشارة، وأن لا تكون ملغاة، وأن يتقدّمها استفهام بما أو مَنْ. انظر أوضح المسالك ١ / ١٥٧.

(٤) الكتاب ٢ / ١٠٥.

(٥) أيْ: الألفُ واللام التي في اسم الفاعل، وكذلك التي في اسم المفعول والصفة المشبهة موصولٌ، خلافاً للمازني حيث ذهب إلى أنها حرف، وهو ما ذهب إليه الشلوبين. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٦.

(٦) وهذه قراءة يحيى بن معمر وابن أبي إسحق. البحر المحيط ٤ / ٦٩٤.

(٧) أيْ: بحذف صدر الصلة، والتقدير في الآية: على الذي هو أحسن.

والتي[1]، محذوفة الصلة بأسرها، والمعنى: بعدَ الخُطّةِ التي من فظاعةِ شأنها كيتَ وكيتَ. وإنما حَذَفوا ليوهموا أنها بلغتْ من الشدّة مبلغاً تقاصرت العبارةُ عن كُنهه.

فصل: و «الذي» وُضع وصلةً إلى وصف المعارف بالجمل. وحقُّ الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومة للمخاطب كقولك: هذا الذي قدم من الحضرة، لمن بلغه ذلك. ولاستطالتهم إيّاه بصلته مع كثرة الاستعمال خفّفوهُ من غير وجه فقالوا: اللَّذِ[2]، بحذف الياء، ثم اللَّذْ[3]، بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً، واجتزؤوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف. وقد فعلوا مثلَ ذلك بمؤنّثه فقالوا: اللّتِ واللّتْ[4]. والضاربته هندٌ، بمعنى[5]: التي ضربته هند. وقد حذفوا النون من مثناه ومجموعه، قال الفرزدق[6]:

أبنـــي كُلَيْـــبٍ إنّ عمَّـــيَّ اللَّـــذا   قَتَـــلا الملـــوكَ وفكّكـــا الأغـــلالا

---

(١) اللَّتَيَّا: كناية عن الداهية الكبيرة، والتي: كناية عن الداهية الصغيرة. انظر مجمع الأمثال ١ / ٩٢.

(٢) قال الشاعر:

لا تعـــذل اللّـــذِ لا ينفـــكّ محتسبـــاً   حمـــداً وإنْ كـــان لا يبقـــي ولا يـــذر

شرح التسهيل ١ / ١٨٩.

(٣) قال الشاعر:

فلـــم أرَ بيتـــاً كـــان أحســـنَ بهجـــةً   مـــن اللَّـــذْ لـــه مـــن آل عـــزّة عـــامـــر

شرح التسهيل ١ / ١٨٩.

(٤) قال الشاعر في الأولى:

شُغفـــتْ بـــك اللّـــتِ تيَّمتْـــك فمثـــلُ مـــا   بـــك مـــا بهـــا مـــن لـــوعـــةٍ وغـــرامِ

وقال الآخر في الثانية:

فقـــلْ للَّـــتْ تلـــومـــك إن نفســـي   أراهـــا لا تُعَـــوَّذُ بـــالتميـــم

شرح التسهيل ١ / ١٩٠.

(٥) في (ط): أيْ، بدلاً من (بمعنى).

(٦) كذا نسبه المؤلف، وهذا وهم منه، وإنّما هو للأخطل. انظر ديوانه ص ٢٤٦، والكتاب ١ / ١٨٦، وسرّ الصناعة ٢ / ٥٣٦، والخزانة ٣ / ١٨٥. والشاهد فيه واضح.

وقال[1]:

وإنّ الذي حانت بفَلْجٍ دماؤُهُم

وقال عزّ وعلا: ﴿وخُضتم كالذي خاضوا﴾[2] [التوبة: ٦٩].

فصل: ومجالُ «الذي» في باب الإخبار أوسعُ من مجال اللام التي بمعناه، حيث دخل في الجملتين الاسمية والفعلية جميعاً، ولم يكن للام مدخلٌ إلا في الفعلية، وذلك قولك إذا أخبرتَ عن زيد في «قام زيد وزيد منطلق»: الذي قام زيدٌ والذي هو منطلق زيد والقائم زيد، ولا تقول: الهُوَ منطلق زيد. والإخبار عن كل اسم في جملةٍ سائغ إلا إذا منَعَ مانع. وطريقةُ الإخبار أن تُصَدِّر الجملةَ بالموصول وتُزَحْلِقَ الاسمَ إلى عَجُزِها واضعاً مكانه ضميراً عائداً إلى الموصول. بيانُه: أنك تقول في الإخبار عن زيد في «زيد منطلق»: الذي هو منطلقٌ زيد، وعن منطلق: الذي زيد[3] هو منطلق، وعن خالد في «قام غلامُ خالد»: الذي قام غلامُه خالد، أوْ: القائمُ غلامه خالد. وعن اسمك في «ضربتُ زيداً»: الذي ضرب زيداً أنا، أوْ: الضارب زيداً أنا. وعن الذباب في «يطير الذبابُ فيغضبُ زيد»: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، أوْ: الطائر فيغضب زيدٌ الذبابُ. وعن زيد: الذي يطير الذبابُ فيغضبُ زيدٌ، أوْ الطائرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ. ومما امتنع فيه الإخبار ضميرُ الشأنِ لاستحقاقه أول الكلام، والضميرُ في منطلق في «زيد منطلق»، والهاء في «زيد ضربته»، و «منه» في «السمن منوان منه بدرهم»؛ لأنها إذا عادت إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد، والمصدرُ والحالُ في نحو: ضربي زيداً قائماً؛ لأنك لو قلتَ: الذي هو زيداً قائماً ضربي، أعملتَ الضمير، ولو قلتَ: الذي ضربي زيداً إياه قائمٌ، أضمرتَ الحالَ[4]، والإضمارُ إنما يسوغ فيما يسوغ تعريفُه.

---

(١) وعجزه: هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالد. وقائله الأشهب بن زُميلة النهشلي. وزميلة أمه، وأبوه ثور بن أبي حارثة، وهو شاعر مخضرم. والبيت في الكتاب ١ / ١٨٧، والخزانة ٦ / ٢٥، وشرح التسهيل ١ / ١٩٢. وفلج: اسم نهر في البصرة. واعتبر ابن مالك حذفَ النونِ من الاسم الموصول في هذا البيت والذي قبله ضرورة.

(٢) أيْ: كالذين خاضوا.

(٣) في ط: الذي هو زيد.

(٤) بعدها في ط: والحال نكرة أبداً. وقوله: أضمرت الحال، أيْ: جعلته ضميراً.

فصل: و «ما» إذا كانت اسماً على أربعة أوجه. موصولةٌ كما ذُكر، وموصوفةٌ كقوله[(١)]:

ربّ ما تكرَهُ النفوسُ من الأمر لَهُ فَرْجَةٌ كحلّ العِقالِ

ونكرةٌ في معنى شيء من غير صلة ولا صفة كقوله تعالى: ﴿فنعمّا هي﴾[(٢)] [البقرة: ٢٧١]، وقولهم في التعجب: ما أحْسَنَ زيداً! ومُضَمَّنَةٌ معنى حرف الاستفهام أو الجزاء كقوله تعالى: ﴿وما تلك بيمينك﴾ [طه: ١٧]، وقوله: ﴿وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله﴾ [البقرة: ١١٠]. وهي في وجوهها مبهمةٌ تقع على كل شيء. تقول لشبحٍ رُفع لك من بعيد لا تشعر به: ما ذاك؟ فإذا شعرتَ أنه إنسان قلتَ: مَنْ هو؟. وقد جاء: سبحان ما سَخَّرَكُنَّ لنا، وسبحانَ ما سبَّحَ الرعدُ بحمده[(٣)].

فصل: ويُصيب ألفَها القلبُ والحذف، فالقلبُ في الاستفهاميّة، جاء في حديث أبي ذؤيب[(٤)]: «قدمتُ المدينةَ ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلُّوا بالإحرام، فقلت: مَهْ؟ فقيلَ: هلك رسول الله ﷺ»، والجزائيةِ وذلك عند إلحاق «ما» المزيدة بآخرها كقوله تعالى: ﴿مهما تأتِنا به من آية﴾ [الأعراف: ١٣٢]. والحذفُ في الاستفهامية عند إدخال حروف الجرّ عليها، وذلك قولك: فيمَ؟ وبمَ؟ وعمَّ؟ ولِمَ؟ وحتّامَ؟ وإلامَ؟ وعَلامَ؟.

فصل: و «مَنْ» كـ «ما» في أوجهها إلا في وقوعها غيرَ موصولة ولا موصوفة. وهي تختصّ بأولي العلم، وتُوقَعُ على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث.

---

(١) القائل أميّة بن أبي الصَّلْت. انظر ديوانه ص ٦٣، والكتاب ٢ / ١٠٩، والخزانة ٦ / ١٠٨، واللسان (فرج). والعقال: حبل يربط به البعير في ذراعه. والشاهد فيه: مجيء «ما» نكرة موصوفة.

(٢) وقيل: هي معرفة تامّة في هذه الآية، وعلى هذا الوجه يكون إعرابها فاعلاً. أيْ: فنعم الشيء هي. وأمّا على الوجه الذي ذكره المؤلف وهو النكرة التامّة، فيكون إعرابها تمييزاً.

(٣) حُكي ذلك عن أبي زيد. ابن يعيش ٤ / ٦، والخزانة ٦ / ٥٧.

(٤) انظر فتح الباري ٨ / ٥٨٠، والإصابة ٧ / ١٣٢. وأبو ذؤيب: هو أبو ذؤيب الهذلي الشاعر المعروف.

ولفظها مذكر مفرد، والحمل عليه كثير، وقد يُحمل على المعنى، وقُرِىء قوله تعالى: ﴿ومَنْ يَقْنُتْ منكنّ لله ورسولِهِ وتَعملْ صالحاً﴾ [الأحزاب: ٣١] بتذكير الأول وتأنيث الثاني[١]. وقال: ﴿ومنهم مَنْ يستمعون إليك﴾ [يونس: ٤٢]، وقال الفرزدق[٢]:

نكنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبان

فصل: وإذا استَفهمَ بها الواقفُ عن نكرة قابلَ حركَتَهُ في لفظ الذاكر من حروف المدّ بما يجانسها، تقول إذا قال: جاءني رجلٌ: منو؟ وإذا قال: رأيتُ رجلاً: مَنَا؟ وإذا قال: مررتُ برجل: مَنِي؟ وفي التثنية: مَنَانْ ومَنَيْنْ، وفي الجمع: مَنُونْ ومَنِينْ، وفي المؤنث: مَنَهْ ومَنْتانْ ومَنْتَيْنْ[٣] ومَنَاتْ، والنون والتاء ساكنتان. وأمّا الواصل فيقول في هذا كلّه: مَنْ يا فتى، بغير علامة. وقد ارتكب مَنْ قال[٤]:

أتَوْا ناري فقلتُ منونَ أنتمْ

شذوذين: إلحاقَ العلامةِ في الدَّرْجِ[٥]، وتحريكَ النون التي من حقها أن تكون ساكنة؛ لأن (مَنْ) مبنيّ على السكون[٦]. ومنهم مَنْ لا يزيد إذا وقف على الأحرف الثلاثة، وَحَّدَ أمْ ثَنَّى أم أنَّثَ أمْ جمع.

وأمّا المعرفةُ فمذهبُ أهل الحجاز فيه إذا كان علماً أنْ يحكيَه المستفهمُ كما نُطِقَ

---

(١) أيْ: تذكير (يقنت) حملاً على اللفظ، وتأنيث (تعمل) حملاً على المعنى. وهذه قراءة الجمهور. البحر المحيط ٨ / ٤٧٣.

(٢) ديوانه ص ٦٢٨، والكتاب ٢ / ٤١٦، والمغني ص ٥٢٩. وصدره: تعشَّ فإن عاهدتني لا تخونُني. والشاهد فيه: أنه راعى معنى «مَنْ» فقال: يصطحبان، بالتثنية. وإلا فلفظه مفرد.

(٣) في أ: منتان. وهو خطأ واضح.

(٤) هو سُمير بن الحارث الضبّي، شاعر جاهلي. وعجزه: فقالوا: الجنُّ قلت: عموا ظلاما. انظر الشاهد في النوادر ص ٣٨٠، والكتاب ٢ / ٤١١، والخزانة ٦ / ١٦٧، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٦٢. ونسبه ابن يعيش (٤ / ١٦) لشمر بن الحارث الطائي. والشاهد قوله: منون، حيث جمع (مَنْ) في الوصل ضرورة.

(٥) أيْ: في الوصل.

(٦) التي من حقّها. . . على السكون: سقط من أ.

به فيقول لمنْ قال: جاءني زيد: مَنْ زيدٌ؟ ولمنْ قال: رأيتُ زيداً: مَنْ زيداً؟ ولمنْ قال مررتُ بزيد: مَنْ زيدٍ؟. وإذا كان غيرَ علم رُفع لا غيرُ، تقول لمن قال: رأيتُ الرجلَ: مَن الرجلُ؟. ومذهبُ بني تميم أنْ يرفعوا في المعرفة البتّة. وإذا استُفهم عن صفة العلم قيل إذا قال: جاءني زيد: المَنِيُّ؟ أيْ: القرشيُّ، أمْ الثقفيّ؟ والمَنِيَّان والمَنِيُّون[1]؟.

فصل: و «أيّ» كَـ «مَنْ» في وجوهها، تقول مستفهماً: أيُّهم حضر؟ ومُجازِياً[2]: أيُّهم يأتِني أكْرِمْهُ، وواصلاً[3]: اضربْ أيُّهم أفضلُ، وواصفاً: يا أيّها الرجلُ[4]. وهي عند سيبويه[5] مبنيّةٌ على الضمّ إذا وقعت صلتها محذوفةَ الصدر كما وقعتْ في قوله عزّ وجلّ: ﴿ثم لننزِعَنَّ من كل شيعة أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتيّاً﴾ [مريم: ٦٩]. وأنشد أبو عمرو الشَّيْباني في كتاب الحروف[6]:

إذا ما أتيتَ بني مالكٍ فسلِّمْ على أيُّهم أفضلُ

فإذا كملَتْ[7] فالإعرابُ، كقولك: عرفتُ أيَّهُم هو في الدار، وقد قُرِىء ﴿أيَّهم أشدُّ﴾[8].

فصل: وإذا استُفهم بها عن نكرة في وصلٍ قيلَ لمن يقول: جاءني رجلٌ: أيٌّ، بالرفع. ولمن يقول: رأيت رجلاً: أيّاً. ولمن قال مررت برجل: أيٍّ. وفي التثنيةِ والجمع في الأحوال الثلاث: أيّانِ وأيّونَ وأيّيْنِ وأيّينَ. وفي المؤنث أيّة[9].

---

(١) وردت هذه الكلمات في أ بهمزة قبلها.
(٢) أيْ: إذا استعملتها اسم شرط وجزاء.
(٣) أيْ: إذا استعملتها اسمَ موصول.
(٤) الرجل: صفة لأيّ.
(٥) الكتاب ٢ / ٤٠٠. ونقل سيبويه عن الخليل أنها مرفوعة على الحكاية.
(٦) البيت لغسّان بن وعلة. انظر الإنصاف ٢ / ٧١٥، والخزانة ٦ / ٦١، والمغني ص ١٠٨. والشاهد: أيّهم، حيث بُني على الضم لإضافته وحذف صدر صلته.
(٧) أيْ: لم يحذف صدر الصلة.
(٨) وهي قراءة طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء. انظر الكشاف ٣ / ٣٤. ونقل سيبويه عن هارون القارىء أنها قراءة ناس من الكوفيين، وقال عنها إنها لغة جيدة. الكتاب ٢ / ٣٩٩.
(٩) وفي مثناه: أيّتانِ وأيّتَيْنِ. وفي جمعه: أيّات.

وأمّا في الوقف فإسقاطُ التنوين وتسكينُ النون، ومحلّه الرفعُ على الابتداء في هذه الأحوال كلّها. وما في لفظه من الرفع والنصب والجرّ حكايةٌ. وكذلك قولك: مَنْ زيدٌ؟ ومَنْ زيداً؟ ومَنْ زيدٍ؟ «مَنْ» والاسم بعده فيه مرفوعا المحلِّ مبتدأً وخبراً. ويجوز إفرادهُ على كل حال، وأن يُقال: أيّاً؟ لمن قال: رأيتُ رجلين أو امرأتين أو رجالاً أو نساء. ويقال في المعرفة إذا قال رأيتُ عبدَالله: أيٌّ عبدُاللهِ[١]؟ لا غيرُ.

فصل: لم يُثبت سيبويه ذا بمعنى الذي إلا في قولهم: ماذا[٢]؟ وقد أثبته الكوفيون وأنشدوا[٣]:

عــدسْ مــا لعبّــادٍ عليــكِ إمــارةٌ   أمنــتِ وهــذا تحمليــنَ طليــقُ

أيْ: والذي تحملينه طليق. وهذا شاذ عند البصريين[٤]. وذكر سيبويه[٥] في: ماذا صنعتَ؟ وجهين، أحدهما: أن يكون المعنى: أيُّ شيء الذي صنعْته[٦]؟ وجوابُه: حسنٌ، بالرفع. وأنشد للبيد[٧]:

---

(١) الكتاب ٢ / ٤٠٨.

(٢) قال: «وليس يكون كالذي إلا مع ما ومَنْ في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الذي ويكون ما حرفَ الاستفهام، وإجرائهم إيّاه مع ما بمنزلة اسم واحد. أمّا إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حَسَن». الكتاب ٢ / ٤١٧.

(٣) قائله يزيد بن مُفرِّغ الحِمْيريّ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. والبيت في ديوانه ص ١٧٠، والإنصاف ٢ / ٧١٧، والخزانة ٤ / ٣٣٣، والمغني ص ٦٠٢، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٦٣. عدسْ: زجر البغل. عبّاد: هو عباد بن زياد بن أبي سفيان والي سجستان، وإمارة: ولاية.

(٤) وقيل: إنّ ذا اسم إشارة، وجملة «تحملين» حال من ضمير الخبر «طليق»، أيْ: هذا طليق محمولاً. انظر الإنصاف ٢ / ٧٢١.

(٥) الكتاب ٢ / ٤١٧.

(٦) فتكون «ماذا» مكوّنة من كلمتين: ما الاستفهامية، وذا بمعنى الذي.

(٧) ديوانه ص ١٣١، والكتاب ٢ / ٤١٧، والأزهية ص ٢٠٦، والخزانة ٢ / ٢٥٢. والشاهد قوله: ماذا، حيث جاءت «ذا» بمعنى الذي، و «ما» التي قبلها استفهامية، فهما اسمان، مبتدأ وخبر. ولو كانت اسماً واحداً لكانت نصباً، ويروى: أنحباً. والنحب: هو النّذر.

ألا تســألان المــرءَ مــاذا يحــاولُ   أنَحْــبٌ فيُقْضَــى أمْ ضــلالٌ وبــاطــلُ

والثاني: أنْ يكون «ماذا» كما هو بمنزلة اسم واحد، كأنه قيل: أيَّ شيء صنعتَ؟ وجوابُه بالنصب. وقُرِىء قوله تعالى: ﴿ماذا ينفقون قل العفوَ﴾[1] [البقرة: ٢١٩] بالرفع والنصب.

أسماء الأفعال والأصوات

هي على ضربين، ضربٌ لتسمية الأوامر وضربٌ لتسمية الأخبار. والغلبةُ للأول، وهو ينقسم إلى متعدٍّ للمأمور وغير متعدٍّ له. فالمتعدّي نحوُ قولِك: رويدَ زيداً، أيْ: أرْوِدْهُ وأمهله، ويقال: تَيْدَ زيداً، بمعنى: رُوَيْدَ، وهُلَّمَ زيداً، أيْ: قرِّبْهُ وأحْضِرْهُ، وهاتِ الشيءَ، أيْ: أعْطِنيهِ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هاتوا برهانَكم﴾ [البقرة: ١١١]، وها زيداً، أيْ: خذه، وحيَّهَلَ الثريدَ، أيْ: إيتِهِ، وبَلْهَ زيداً، أيْ: دَعْهُ، وتراكِها ومناعِها[2]، بمعنى: اترُكْها وامْنَعها، وعليك زيداً، أيْ: الزمه، وعليَّ زيداً، أيْ: أوْلِنيهِ. وغيرُ المتعدِّي نحوُ قولك: صَهْ، أيْ: اسكتْ، ومَهْ، أيْ: اكفُفْ، وإيهِ، أيْ: حدِّثْ، وهَيْتَ وهلْ، أيْ: أسْرع، وهيَّكَ وهَيْكَ وهيَّا، أيْ: أسرعْ فيما أنت فيه، قال[3]:

فقد دجا الليلُ فهيّا هيّا

---

(١) النصب قراءة الجمهور، ونصبه بفعل مضمر، والتقدير: قل: ينفقون العفوَ. والرفع قراءة أبيّ، ورفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: قل: المُنْفَقُ العفوُ. انظر البحر المحيط ٢ / ٤٠٧. فالنصب على اعتبار «ماذا» كلمة واحدة، والرفع على اعتبارها كلمتين.

(٢) قال طفيل بن يزيد الحارثي: تَراكِها من إبلٍ تراكِها. وقال الآخر: مناعِها من إبل مناعِها. انظر الكتاب ١ / ٢٤١.

(٣) هذا الرجز لابن ميّادة، واسمه الرمّاح بن أبرد الذّبياني، أبو شراحيل. وميّادة أمه وهي فارسية. شاعر فصيح، أدرك الدولتين وتوفي سنة ١٤٩هـ. انظر ديوانه ص ٢٣٧، والكتاب ١ / ٥٦، والخزانة ٩ / ٢٧٣. والشاهد فيه واضح.

ونزالِ؛ أي: انزلْ، وقَدْكَ وقَطْكَ، أيْ: اكتَفِ وانْتَهِ، وإليكَ، أيْ: تَنَحَّ. وسمع أبو الخطاب مَنْ يقال له: إليكَ، فيقول: إليَّ؛ كأنه قيل: تنحَّ، فقال: أتنحّى[1]. ودَعْ، أيْ: انتعشْ، يقال: دعاً لك ودَعْدَعاً. وأمين وآمين، بمعنى: استَجِبْ.

وأسماءُ الأخبار نحوُ: هيهاتَ ذاك، أيْ: بَعُد. وشتّان زيدٌ وعمرو، أيْ: افترقا وتباينا. وسَرْعانَ ذا إهالةً[2]، أيْ: سَرُع. ووَشْكانَ ذا خروجاً، أيْ: وَشُك. وأفَّ، بمعنى: أتضجَّرُ، وأوَّهْ، بمعنى: أتوجعُ.

فصل: في رُويدَ أربعة أوجه. هو في أحدها مبنيّ، وهو إذا كان اسماً للفعل. وعن بعض العرب: واللهِ لو أردتَ الدراهمَ لأعطيتك رويدَ ما الشِّعْرَ[3]. وهو فيما عداه مُعْرب، وذلك أن يقعَ صفةً كقولك: ساروا سيراً رُويداً، وَضَعْهُ وضعاً رُويداً؛ وقولك للرجل يعالج شيئاً: رويداً، أيْ: علاجاً رُويداً[4]، وحالاً كقولك: ساروا رُويداً، ومصدراً في معنى إروادٍ مضافاً كقولك: رُويدَ زيدٍ. وسُمع من بعض العرب: رُويدَ نفسِه، جَعَلَهُ مصدراً كـ «ضَرْبَ الرقابِ»[5].

فصل: هَلُمَّ مركبةٌ من حرف التنبيه مع لُمَّ، محذوفةً مِنْ «ها» ألفُها عند أصحابنا[6]. وعند الكوفيين من هَلْ مع «أُمَّ» محذوفةً همزَتُها[7].

والحجازيون فيها على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث[8]. وبنو

---

(١) الكتاب ١ / ٢٤٩.

(٢) الإهالة: الشحم المذاب. ونُصبت على التمييز.

(٣) قال سيبويه: «يريد: أرْوِد الشعر، كقول القائل: لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر». الكتاب ١ / ٢٤٣.

(٤) انظر الكتاب ١ / ٢٤٤.

(٥) قال تعالى: ﴿فإذا لقيتُمُ الذين كفروا فضربَ الرّقاب﴾ [محمد: ٤].

(٦) الكتاب ٣ / ٣٣٢، ٥٢٩. وحذفُ الألف للتخفيف. ومعنى لُمَّ: اجمع، فيكون المراد: اجمع نفسك إلينا.

(٧) حُذفت الهمزة بعد أن أُلقيت حركتها على الساكن قبلها، وهو حرف اللام، ومعنى أُمَّ: اقصد، وهل: للزجر. انظر المساعد ٢ / ٦٤٥.

(٨) لأنها عندهم اسم فعل.

تميم يقولون: هَلُمَّا هَلُمُّوا هَلُمِّي هَلْمُمْنَ[1].

وهي على وجهين، متعديةٌ كهاتِ، وغيرُ متعدّيةٍ بمعنى: تعالَ وأقْبلْ، قال الله تعالى: ﴿قلْ هَلُمَّ شهداءَكم﴾[2] [الأنعام: ١٥٠]، وقال: ﴿هَلُمَّ إلينا﴾[3] [الأحزاب: ١٨]. وحكى الأصمعيُّ أنّ الرجلَ يُقال له: هَلُمَّ، فيقول: لا أهَلُمُّ[4].

فصل: ها بمعنى خُذْ، وتُلْحَقُ الكاف فيقال: هاكَ. وتُصَرَّفُ مع المخاطب في أحواله[5]. وتوضعُ الهمزةُ موضعَ الكافِ فيقال: هاءَ، وتُصرّفُ تصريفَها[6]. ويُجمع بينهما فيقال: هاءَك، بإقرار الهمزة على الفتح وتصريفِ الكاف[7]. ومنهم مَنْ يقول: هاءٍ، كَرامٍ[8]، ويصرِّفُه تصريفَه. ومنهم من يقول: هَأْ، بوزن هَبْ، ويصرِّفُه تصريفَه[9].

فصل: حيَّهَلَ مركبٌ من: حَيَّ وهَلْ[10]، مبنيّ على الفتح. ويقال: حَيَّهلاً، بالتنوين، وحيَّهلا بالألف، ذكر هذه اللغات سيبويه[11]. وزاد غيره: حَيَّهَلْ[12] وحيَّهْلَ

---

(١) فهي عندهم فعل، لاتّصالها بالضمائر.

(٢) أيْ: أحضروهم.

(٣) أيْ: أقبلوا.

(٤) أيْ: يقال له: أقْبل، فيقول: لا أُقبل.

(٥) فيقال: هاكَ وهاكِ وهاكُما وهاكُمْ وهاكنّ.

(٦) فيقال: هاءَ وهاءِ وهاؤما وهاؤم وهاؤنّ. وهذه أفصح اللغات، قال تعالى: ﴿هاؤم اقرأوا﴾ [الحاقة: ١٩]. انظر المساعد ٢ / ٦٤٤.

(٧) فيقال: هاءَكَ وهاءَكِ وهاءَكما وهاءَكُمْ وهاءَكُنّ. وقال الفراء: إلحاق الكاف لغة بني ذبيان. المساعد ٢ / ٦٤٣.

(٨) أيْ: يجعل أصله هائي، بالياء.

(٩) فيقول: هاءا، وهاؤوا، وهائي. وقوله: بوزن هَبْ، أيْ: مما فاؤه واو، وسقطت الواو على حدّ سقوطها في وهب يهب. ابن يعيش ٤ / ٤٤.

(١٠) حيَّ بمعنى: أقبل، وهَلْ بمعنى: عجِّلْ، وليست التي للاستفهام.

(١١) الكتاب ١ / ٢٤١، ٣ / ٣٠٠، ٤ / ١٦٣.

(١٢) وقد ذكرها سيبويه، قال: «وإنْ شئت قلت: حَيَّهَلْ». الكتاب ٤ / ١٦٣.

وحيَّهْلاً. وقد جاء معدًّى بنفسه وبالباء وبعلى وبإلى. وفي الحديث[1]: «إذا ذُكر الصالحون فحيَّهَلاً بعمرَ». وقال[2]:

بحيَّهَلاً يُزْجون كلَّ مطيةٍ أمامَ المطايا سَيْرُها المتقاذفُ

وقال[3]:

وهَيَّجَ الحيَّ من دارٍ فظلَّ لهم يومٌ كثيرٌ تَنادِيهِ وحَيَّهَلُهْ

ويُستعمل «حيَّ» وحده بمعنى: أقْبِلْ، ومنهُ قولُ المؤذنِ: حيَّ على الصلاة. و«هَلاَ» وحده، قال[4]:

ألا أبلغا لَيْلى وقولا لها هَلاَ

فصل: بَلْهَ على ضربين، اسمُ فعلٍ، ومصدرٌ بمعنى الترك. ويُضاف فيقال: بَلْهَ زيدٍ، كأنه قيل: تركَ زيدٍ. وأنشد أبو عبيد قوله[5]:

---

(١) يقال: إن هذا أثر مرويّ عن ابن مسعود. ومعناه: إذا ذُكر الصالحون فعجّلوا بذكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر ابن يعيش ٤ / ٥٤، والصبّان ٣ / ٢٠٥، والمساعد ٢ / ٦٤٥، والخزانة ٦ / ٢٣٨.

(٢) هو النابغة الجعديّ، صحابي رضي الله عنه. شاعر مخضرم. والبيت في ديوانه ص ٢٤٧، والكتاب ٣ / ٣٠١، والخزانة ٦ / ٢٦٨. والشاهد: حيَّهلاً، حيث تركه على لفظه محكيّاً. يزجون: يسوقون. المطيّة: الدّابة. المتقاذف: المترامي.

(٣) يُنسب لرجل من بني بكر بن كلاب، أوْ مِنْ بجيلة. وهو من شواهد سيبويه ٣ / ٣٠٠ المجهولة القائل. انظر الخزانة ٦ / ٢٦٦، وابن يعيش ٤ / ٤٦. هيَّج: فرَّق. ودار: واد قريب من هجر. والشاهد: حَيَّهلُهْ، فقد أعربه بالرفع لأنه جعله اسماً للصوت بمنزلة معديكرب في وقوعه اسماً للشخص، وإن كان مركّباً من شيئين.

(٤) وعجزه: فقد ركبتْ أمراً أغرَّ محجَّلا. وهو للنابغة الجعدي، من جملة أبيات يهجو بها ليلى الأخيليّة. والبيت في ديوانه ص ١٢٣، والخزانة ٦ / ٢٣٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١٩، واللسان (حجل). والشاهد فيه قوله: هلا، حيث استعمل اسم فعل أمر بمعنى: اسرعي، دون أن يؤتى معه بِحَيَّ. ويروى: ألا حيِّيا.

(٥) وصدره: تذرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتها. وهو لكعب بن مالك الأنصاري، أحد شعراء الرسول ﷺ. والبيت في ديوانه ص ٢٤٥، والخزانة ٦ / ٢١١، وأوضح المسالك ٢ / ٢١٧، واللسان (بله)، والمغني ١٥٦. وأبو عبيد: هو القاسم بن سلام.

بَلْهَ الأكفِّ كأنها لم تُخْلَقِ

منصوباً ومجروراً[١]. وقد رَوَى أبو زيد فيه القلبَ إذا كان مصدراً وهو قولهم: بَهْلَ زيدٍ[٢].

فصل: فعالِ على أربعة أضرب. التي في معنى الأمر، كنزالِ وتراكِ وبراكِ ودراكِ ونظارِ وبَدادِ، أيْ: ليأخذ كلٌّ منكم قِرْنَه[٣]، ويقال أيضاً: جاءت الخيل بَدادِ[٤]، أيْ: متبدّدة. ونعاءِ[٥] فلاناً، ودَبابِ للضَّبُعِ، أيْ: دِبّي، وخراجِ لعبةٌ للصبيان، أيْ: اخرجوا. وهي قياس عند سيبويه في جميعِ الأفعال الثلاثية[٦]. وقد قلَّتْ في الرباعية كقرقارِ في قوله[٧]:

قالت له ريحُ الصَّبَا قَرْقارِ

وقال[٨]:

---

(١) أمّا نصب ما بعده فعلى اعتبار أنه اسم فعل، وأمّا جرّه فعلى اعتباره مصدراً. ويأتي اسماً مرادفاً لكيف، فيرفع ما بعده على الابتداء، وهو خبره. وذكر ابن هشام في المغني (ص ١٥٦) أن البيت السابق رُوي بالأوجه الثلاثة. هذا ونقل عن الأخفش قوله: إنّ بَلْهَ حرف جرّ، إذا جاء ما بعده مجروراً، وليس مصدراً كما هو مذهب سيبويه. انظر المساعد ٢ / ٦٤٧، وابن يعيش ٤ / ٤٩.

(٢) الخزانة ٦ / ٢١٤.

(٣) البداد: البراز في الحرب. والقِرْن: الكفء في الشجاعة.

(٤) قال النابغة الجعدي:

وذَكَرْتَ من لبنِ المحلّق شُرْبةً ... والخيلُ تعدو بالصعيدِ بَدادِ

انظر ابن يعيش ٤ / ٥٤.

(٥) وأنشد سيبويه (٣/ ٢٧٢):

نعاءِ ابنَ ليلى للسماحة والنَّدى ... وأيدي شمالٍ باردات الأناملِ

أيْ: انعَ ابن ليلى.

(٦) الكتاب ٣/ ٢٨٠.

(٧) هذا الرجز لأبي النجم العجلي. انظر ديوانه ص ٩٨، والكتاب ٣ / ٢٧٦، والخزانة ٦ / ٣٠٧. والشاهد فيه: قَرْقارِ، حيث وقع اسم فعلٍ من الرباعي. فكأنّ ريح الصَّبا قالت له: قَرْقِرْ بالرعد.

(٨) هو النابغة الذبياني، وصدره: مُتَكنِّفي جَنْبَيْ عكاظَ كليهما. وهو في ديوانه ص ٨٧، والخزانة=

يدعو وليدُهُمْ بها عَرْعارِ

والتي في معنى المصدر المعرفة كفجارِ للفجْرَةِ، ويَسارِ للميْسَرَةِ، وجمادِ للجمود، وحمادِ للمحمدة. ويقولون للظباء إذا وردت الماء: فلا عَبابِ، وإذا لم ترد: فلا أَبابِ[1]. ورَكبَ فلانٌ هَجاجِ، أيْ: الباطل. ويُقال: دعني كفافِ، أيْ: تكفُّ عني وأكفّ عنك. ونزلَتْ بوارِ على الكفار، ونزلتْ بلاءِ على أهل الكتاب.

والمعدولةُ عن الصفة كقولهم في النداء: يا فَساقِ ويا خَباثِ ويا لَكَاع ويا رَطابِ ويا دَفارِ ويا خَضافِ ويا حَباقِ ويا خَزاقِ[2]. وفي غير النداء نحو: حَلاقِ وجَباذِ للمنيّة وصَرامِ للحرب، وكَلاحِ وجَداعِ وأزامِ للسَّنة، وبَراحِ وحناذِ للشمس، وسَباط للحُمَّى، وطَمارِ للمكان المرتفع، يُقال: هَوَى من طمارِ، وابنا طَمارِ: ثَنِيَّتان، ووقع في بنات طَمارِ وطَبارِ، أيْ: في دواهٍ، ورماه الله ببنت طَمارِ. وسَبَبْتُه سبَّةً تكون لَزامِ، أيْ: لازمة. ويقولون للرجل يطلع عليهم يكرهون طلعته: حَدادِ حُدِّيهِ[3]. وكَرارِ: خرزةٌ يؤخِّذْنَ[4] بها أزواجهن، يَقُلْنَ: يا هَصْرَةُ اهْصُريهِ، ويا كَرارِ كُرِّيهِ، إنْ أَدْبرَ فرُدّيهِ وإنْ أقبلَ فَسُرِّيهِ[5]. وفي مَثلٍ: فشاشِ فُشِّيهِ من اسْتِهِ إلى فيه[6]. وقَطاطِ في قوله[7]:

= ٦ / ٣١٢، واللسان (عرر). والشاهد فيه كالذي قبله. وعرعار: لُعبة، وهي من عَرْعَرْتُ كما يقول سيبويه (٣ / ٢٧٦). واسم الفعل من الرباعي لا يقاس عليه، بل يقتصر فيه على السماع.

(١) لا عَباب: لا عبّ، والعبّ: شرب الماء من غير مصّ، والأباب: الماء. فإذا وردت الظباء الماء قيل: لا عباب، وإذا لم ترد قيل: لا أباب. ابن يعيش ٤ / ٥٦.

(٢) فساق معدولة عن فاسقة، وخباث من خبيثة، ولكاع من لكعاء (لئيمة)، ورطاب من رطبة الفرْج، ودفار من دفرة (نتنة)، وخضاف من خاضفة (ضارطة)، وحباق من حابقة (ضارطة)، وخزاق من خازقة. ابن يعيش ٤ / ٥٧.

(٣) حداد: معدول عن حادة، أيْ: مانعة، وهو منادى محذوف أداة النداء. وينبغي أن يكون موضعه مع فساق ولكاع. وحديه: امنعيه. ابن يعيش ٤ / ٦١

(٤) يؤخّذن: يَسْحَرْن.

(٥) اهصريه: أرجعيه. وكرار: معدول عن كارة، من الكرّ، وهو الرجوع. والهصرةُ: خرزة زعموا أنه يسحر بها الرجال.

(٦) أيْ: افعلي به ما شئت فما به انتصار. مجمع الأمثال ٢ / ٧٨. وفشاش: الداهية.

(٧) هو عمرو بن معدي كرب. انظر ديوانه ص ١٣٦، والخزانة ٦ / ٣٥٢، واللسان (فرط). قوله: =

أطلتُ فِراطَهُمْ حتى إذا ما قتلتُ سَراتَهُمْ كانت قَطاطِ

أيْ: كانت تلك الفِعْلةُ كافية لي وقاطّةً لثأري، أيْ: قاطعة له[1]. ولا تَبُلُّ فلاناً عندي بَلالِ، أيْ: بالّة. ويُقال للداهية: صَمّي صَمام[2]. وكَوَيْتُهُ وقاع، وهي سِمَةٌ على الجاعرتين[3]، وقيل: في طول الرأس من مقدّمه إلى مؤخّره، قال[4]:

وكنتُ إذا مُنيتُ بخصمِ سَوْءٍ دَلَفْتُ له فأكْويهِ وَقاعِ

والمعدولةُ عن فاعلة في الأعلام كحذام وقَطام وغلابِ وبَهانِ لنسوة[5]، وسَجاحِ للمتنبّئة[6]، وكَسابِ وخَطافِ لِكَلْبتين، وقَثامِ وجَعارِ وفَشاحِ للضَبُعِ[7]، وخصافِ[8] وسَكابِ لِفرسَيْن، وعَرارِ لبقرة، يقال: باءت عَرارِ بكَحْلَ[9]، وظفارِ للبلد الذي يُنسب إليه الجَزْع، ومنها قولهم: من دخل ظفار حَمَّرَ[10]، وقَلاعِ ومَناعِ لهضبتين، ووَبارِ

= أطلت فراطهم، أيْ: أخّرت وطوّلت زمان إمهالي إيّاهم. والسَّراة: جمع سريّ وهو السيّد. والشاهد قوله: قطاط، حيث جاء معدولاً عن قاطّة بمعنى كافية.

(١) وكان حيّ من العرب قد قتل أم عمرو بن معدي كرب، فصبر على قصاص أمّه زماناً طويلاً، ثم حمل عليهم فقتل كثير من ساداتهم، وأنشد هذا البيت. انظر المنخّل ١ / ٧٠٧.

(٢) أيْ: ادهي يا داهية، وزيدي.

(٣) الجاعرتان: حرفا الوركين المشرفان على الفخذين. وقيل: هما رؤوس أعالي الفخذين.

(٤) قائله عَوْف بن الأحوص، شاعر جاهلي قديم. والبيت في نوادر أبي زيد ص ١٥١، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٦٣، واللسان (وقع). والشاهد فيه قوله: وقاع، حيث استعملها علماً على تلك الكيّة المخصوصة، وقد بناها على الكسر. مُنيت: ابتُليت. دلفت له: تقرّبت إليه.

(٥) حذام: من الحذم (القطع). وقطام: من القطم (العضّ). بهان: من قولهم: امرأة بهنانة (ضحّاكة).

(٦) سجاح: من قولهم: رجل أسجح (حسن الصورة).

(٧) قثام: يقال: امرأة قاثمة (معطية). فشاح: من قولهم: فشح فبال، أيْ: فرج ما بين رجليه.

(٨) وخصاف: من قولهم: ناقة مخصاف، أيْ: سريعة.

(٩) يقال: هما بقرتان انتطحتا فماتتا جميعاً. ويُضرب لكل مستويين يقع أحدهما بإزاء الآخر. انظر مجمع الأمثال ١ / ٩١.

(١٠) ظفار: بلد في جنوب الجزيرة العربية، وحمَّر: تكلّم بالحِمْيَرِية، وقيل: صبغ ثوبه بالحمرة. يُضرب للرجل يدخل في القوم فيأخذ بزيهم. انظر مجمع الأمثال ٢ / ٣٠٦.

وشَرافِ لأرْضَيْن، ولَصافِ لجبل[1].

فصل: والبناءُ في المعدولة لغةُ أهل الحجاز، وبنو تميمٍ يعربونها ويمنعونها الصرفَ إلا ما كان آخرُه راءً كقولهم: حَضارِ لأحد المُحْلِفَيْن[2]، وجَعارِ[3]، فإنهم يوافقون فيه الحجازيين إلا القليلَ منهم كقوله[4]:

ومــــرَّ دهــــرٌ علـــى وبـــارِ فهلكـــــتْ جهـــــرةً وبـــــارُ

بالرفع.

فصل: هيهاتَ بفتح التاء، لغةُ أهلِ الحجاز، وبكسرها لغةُ أسد وتميم، ومن العرب من يضمها، وقُرِىء بهنّ جميعاً[5]. وقد تُنوَّن على اللغات الثلاث، قال[6]:

تــذكــرتُ أيــامــاً مَضَيْــنَ مــن الصِّبــا فَهَيْهَــاتِ هيهــاتٍ إليــك رُجُــوعُهــا

وقد رُوي قوله[7]:

هيهاتُ من مُصْبَحِها هيهاتِ

بضم الأول وكسر الثاني. ومنهم من يحذفها، ومنهم من يُسكِّنها، ومنهم مَنْ يجعلها

---

(١) ربما يكون مشتقّاً من اللصف، وهو نبات أو نوع من التمر.

(٢) حضارِ: اسم كوكب. والمحلفان: نجمان يطلعان قبل سُهيل من مطلعه، فيظن الناس بكل واحد أنه سهيل فيحلف الواحد أنه سهيل ويحلف الآخر أنه ليس به. وحضارِ أحد هذين النجمين.

(٣) جعارِ: اسم للضبع، معدولة عن جاعرة. والجاعرة: الاست.

(٤) هو الأعشى. انظر ديوانه ص ٢٨١، والكتاب ٣ / ٢٧٩، والمقتضب ٣ / ٥٠، والمقرّب ١ / ٢٨٢. وبار: أرض يزعمون أن الجنّ كانت تسكنها. والشاهد فيه: وبار (الثانية)، حيث أعربت مع أن آخرها راء، ومُنعت من الصرف. وهذا مذهب القليل من بني تميم.

(٥) قال تعالى: ﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾ [المؤمنون: ٣٦]. قرئت بالفتح والكسر والضم. الكشاف ٣ / ١٨٦.

(٦) القائل هو الأحوص الأنصاري. ديوانه ص ١٩٢، واللسان (هيه)، وابن يعيش ٤ / ٦٦.

(٧) هذا الرجز لحميد الأرقط. وقبله: يُصْبحنَ بالقفر أتاوِيّاتِ. وهو في وصف إبل قطعت بلاداً حتى صارت في القفار، فلمّا أصبحن كنّ قد جاوزن مسافة بعيدة. انظر اللسان (أتى) وابن يعيش ٤ / ٦٦.

نوناً. وقد تُبدل هاؤها همزة، ومنهم مَنْ يقول: أيْهَاكَ وأيْهانَ وأيْهَا. وقالوا: إنّ المفتوحةَ مفردةٌ وتاؤها للتأنيث، مثلها في غرفة وظُلْمة، ولذلك يقلبها الواقف هاء فيقول: هَيْهاهْ. وألفُها عن ياء؛ لأن أصلها هَيْهَيَة، من المضاعف كزلزلة. وأمّا المكسورة فجمعُ المفتوحةِ، وأصلها هَيْهياتٌ، فحُذِفَ اللام. والوقفُ عليها بالتاء كمسلمات.

فصل: المعنى في «شَتَّانَ» تباينُ الشيئين في بعض المعاني والأحوال. والذي عليه الفصحاءُ: شتّانَ زيدٌ وعمرو، وشتّانَ ما زيدٌ وعمرٌو، قال[1]:

شتَّانَ ما يَوْمي على كورها ... ويومُ حيَّانَ أخي جابرِ

وقال[2]:

شتّانَ هذا والعناقُ والنومْ ... والمشربُ الباردُ في ظِلِّ الدَّوْمْ

وأما قوله[3]:

لَشتّانَ ما بين اليزيدين في النَّدى ... يزيدِ سُلَيْمٍ والأغرِّ بن حاتمِ

فقد أباه الأصمعي، ولم يستبعده بعضُ العلماء عن القياس.

فصل: أفّ، يُفتح ويُضمُّ ويُكسر، ويُنوَّن في أحواله، وتُلحق به التاءُ

---

(١) القائل هو الأعشى. انظر ديوانه ص ٩٦، والخزانة ٦ / ٢٧٦، وأصلاح المنطق ص ٢٨٢. حيّان: رجل من حنيفة له أخ يقال له: جابر. وكان الأعشى نديماً لحيّان يشرب معه. والكور: الرحل. والمعنى: أن يومي على رحل هذه الناقة ويومي مع حيّان لا يتقاربان؛ لأن الأول يوم سفر، والثاني يوم شرب ولهو ولعب. والشاهد فيه: استعمال «شتان» بدون زيادة لفظ بين.

(٢) القائل لقيط بن زرارة. انظر المقتضب ٤ / ٣٠٥، والخزانة ٦ / ٢٨٤، واللسان (دوم). العناق: المعانقة. والدَّوم: شجر معروف. والشاهد فيه كسابقه.

(٣) في (ط): وأمّا نحو قوله. والقائل هو ربيعة بين ثابت الرَّقّي. والرَّقّي نسبة إلى الرّقَّة، وهي مدينة على نهر الفرات. توفي أواخر القرن الثاني الهجري. واليزيدان هما: يزيد بن حاتم المهلبيّ الأزديّ وهو الممدوح، ويزيد بن سُليم القيسيّ وهو المفضول. والشاهد زيادة لفظ «ما» بعد شتّان. ووجه إنكار الأصمعي له أن «شتان» يقتضي اسمين. انظر الخزانة ٦ / ٢٧٥، وابن يعيش ٤ / ٦٩.

منوّناً[١].

فصل: وهذه الأسماءُ على ثلاثة أضرب. ما يُستعمل معرفةً ونكرة، وعلامةُ التنكير لحاقُ التنوين، كقولك: إيهِ وإيهٍ، وصَهِ وصَهٍ، ومَهِ ومَهٍ، وغاقِ وغاقٍ، وأفَّ وأفٍّ. وما لا يُستعمل إلا معرفة نحو: بَلْهَ وآمينَ. وما التُزم فيه التنكير، كإيهاً في الكفّ، ووَيْهاً في الإغراء، وواهاً في التعجب، يُقال: واهاً له ما أطْيَبَه، ومنه: فِداءٍ لك فلانٌ، بالكسر والتنوين، أيْ: لِيَفْدِكَ، قال[٢]:

مَهْلاً فداءٍ لك الأقوامُ كُلُّهُمُ

فصل: ومن أسماء الفعل: دونَك زيداً، أيْ: خُذْهُ، وعندَك عمراً، أيْ: الزَمْهُ، وحَذَرَك بكراً، وحِذارَك ومكانَك وبُعْدَك، إذا قلت: تأخّرْ، أوْ حذّرته شيئاً خلفه، وفرَطَكَ وأمامَك، إذا حذّرته مِنْ بين يديه شيئاً، أوْ أمرته أنْ يتقدّم، ووراءَك، أيْ: انظر إلى خلفك، إذا بَصّرته شيئاً.

فصل: ومن الأصوات قولُ المتندِّم والمتعجِّب: وَيْ، تقول: وَيْ ما أغفله، ويقال: وَيْ لُمِّهِ[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿ويْكأنه لا يُفلح الكافرون﴾[٤] [القصص: ٨٢]. وضرَبَهُ فما قال: حَسِّ ولا بَسِّ[٥]. ومِضِّ[٦]، أنْ يتمطَّقَ بشفتيه عند ردّ المحتاج، قال[٧]:

---

(١) بعدها في ط: في الأحوال. وبعدها في ابن يعيش (٤ / ٦٩) وحاشية ب: فيقال أفّة.

(٢) قائله النابغة الذبياني، والمذكور صدر الشاهد، وعجزه: وما أُثَمِّر من مالٍ ومن ولدِ. انظر ديوانه ص ١٦، والخزانة ٦ / ١٨١، واللسان (فدي). الشاهد: فداءٍ، وهو مما التزم فيه التنكير من أسماء الأفعال.

(٣) أيْ: ويْ لأمّه، وقد حذفت الهمزة للتخفيف.

(٤) ويكأنه: هي ويْ دخلت على كأنّ.

(٥) الأول مأخوذ من الحَسّ، والحسّ من الإحساس، والثاني مأخوذ من البسّ، وهو التفريق. وفي مجمع الأمثال (١ / ١٧١): جئني به من حَسِّك وبَسِّك، يضرب في استفراغ الوسع في الطلب حتى يعذر.

(٦) مِضّ: كلمة تستعمل بمعنى لا.

(٧) لا يُعرف قائل هذا الرجز، وبعده: وحَرَّكَتْ لي رأسَها بالنَّغْضِ. وهو في الهمع ٥ / ١٣٠، =

سألتها الوَصْلَ فقالتْ مِضِّ

وفي أمثالهم: إنّ في مِضٍّ لمطمعاً[1]. وبَخ عند الإعجاب. وأخَّ[2] عند التكرُّهِ، قال العجاج[3]:

وصارَ وصلُ الغانيات أخّا

ورُوي: كِخّا. وهَلاَ: زجرٌ للخيل، وعَدَسْ للبغل، وبه سُمِّي[4]. وهِيْدَ بفتح الهاء وكسرها للإبل، وهادَ مثلُه[5]. ويُقال: أتاهم فما قالوا له: هَيْدَ مالك[6]، إذا لم يسألوه عن حاله، وجَهْ ودَهْ مثلُه. ومنه: إلاّ دَهٍ فلا دَهٍ[7]. وحَوْب وحاي وعاي مثلُه. وسَعْ: حثٌّ للإبل، وجَوْتَ دعاءٌ لها إلى الشرب، وأُنشد قوله[8]:

دعاهنّ رِدْفي فارْعَوَيْنَ لصوته ... كما رُعْتَ بالجَوْتَ الظماءَ الصواديا

بالفتح محكياً مع الألف واللام، وجِيءْ: مثلُه. وحَلْ: زَجْرٌ للناقة، وحَبْ: من قولهم

= واللسان (مضض)، والارتشاف ٣ / ٢١٨، ومجمع الأمثال ١ / ٥١. والنغض: تحريك الرأس إلى الأعلى وإلى الأسفل.

(١) يضرب عند الشك في نيل شيء. مجمع الأمثال ١ / ٥١.

(٢) في أ وب: إخٍّ.

(٣) وقبله: وانثنت الرِّجلُ فصارت فخّا. انظر الخزانة ٦ / ٤٢٦، ومجالس ثعلب ٢ / ٣٨٣، وابن يعيش ٤ / ٧٩، والشاهد فيه: أنه جعل اسم الفعل (أخّا) كالمصدر فأعربه.

(٤) انظر المساعد ٢ / ٦٥٩، وابن يعيش ٤ / ٧٩.

(٥) وكذلك: هادِ.

(٦) وكان حقّه أن يُبنى على السكون، لكنهم فتحوا الدال لأن الياء قبلها ساكنة.

(٧) أيْ: إنْ لم يكن منك فعل لهذا الأمر فلا يكون بعد الآن. والتنوين فيه للتنكير. وهو كلمة فارسية، وأصله أن الموْتورَ كان يَلقى واتره فلا يتعرض له فيقال له ذلك. يُضرب لكل مَنْ لا يقدم على الأمر وقد حان حينه. انظر ابن يعيش ٤ / ٨١. والموتور: مَنْ قُتل له قتيل ولم يدرك بدمه.

(٨) قائله عويف القوافي الفزاري. وهو في الخزانة ٦ / ٣٨١، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣١٧، واللسان (جوت). ارعوين: رجعن عن الغيّ، والجوت: صوت تُدعى به الإبل للماء. الصواديا: العطاش. وقيل في معناه: إن ردفه وهو حبيبته الراكبة خلفه دعت النساء فرجعن نحوه، وكفَفْنَ عما كنّ عليه، كما أن الإبل العطاشى ينضم بعضها إلى بعض وتتوجّه إلى الماء إذا قيل لها: جَوْتَ.

للجمل: حَبْ لا مشيتَ، وهِدَعْ[1]: تسكينٌ لصغار الإبل، ودَوْهِ: دعاءٌ للرُّبَع[2]، ونخَّ مشددةً ومخففةً: صوتٌ عند إناخة البعير، وهِيخْ وإيخْ مثلهُ. وهِسَّ وهَجْ وفاعِ: زجرٌ للغنم[3]، وبُسْ دعاء لها. وهَجْ وهَجا: خَسْءٌ للكلب[4]، قال[5]:

سَفَـرَتْ فقلـت لهـا هـجٍ فتبـرقعـتْ فـذكـرتُ حيـنَ تبـرقَعَـتْ ضَبّـارا

وهِيخْ: يُصَوِّت به الحادي. وحَجْ وعَهْ وعِيْزْ: زجرٌ للضأن[6]. وتِيْءْ: دعاءٌ للتَّيْس عند السِّفاد. ودَجْ: صياحٌ بالدجاج. وسَأْ وتُشُؤْ: دعاءٌ للحمار إلى الشرب، وفي المَثَل: إذا وقف الحمارُ على الرَّدْهة فلا تقل: سَأْ[7]. وجاهِ: زجرٌ للسَّبُع. وقُوسْ: دعاءٌ للكلب. وطِيخَ: حكايةُ صوتِ الضاحك. وعِيطِ: صوتٌ للفتيان إذا تصايحوا في اللعب. وشِيبِ: صوتُ مشافرِ الإبل عند الشرب. وماءِ: حكايةُ بُغام الظَّبْيَة. وغاقِ: حكايةُ صوتِ الغراب. وطاقِ: حكايةُ صوتِ الضرب. وطَقْ: حكايةُ صوتِ وقع الحجارةِ بعضها ببعض[8]. وقَبْ: حكايةُ وقع السيف.

الظروف

منها الغايات، وهي: قبلُ وبعدُ وفوقُ وتحتُ وأمامُ وقدامُ ووراءُ وخلفُ وأسفلُ

---

(١) وفيه لغة أخرى وهي: هِدْعْ.

(٢) الرُّبَع: الفصيل الذي ينتج في الربيع، وهو أول النِّتاج.

(٣) ويقال أيضاً: هِسْ وهُسَّ، وهِجِّ، وقاعِ. انظر المساعد ٢ / ٦٦٠.

(٤) وقيل أيضاً هَجِ وهجاً. المساعد ٢ / ٦٦٠.

(٥) هو الحارث بن الخزرج الخفاجي. انظر ابن يعيش ٤ / ٨٤، واللسان (هجج)، وتذكرة النحاة ص ٦٥٨. سفرت: كشفت عن وجهها. ضبّار: اسم كلب. والشاهد مجيء (هجٍ) منوّناً للتنكير.

(٦) للضأن: سقطت من أ.

(٧) الردهة: النقرة في الجبل أو في صخرة يستنقع فيها الماء.

(٨) في نسخة ب: على بعض.

ودونُ ومِنْ عَلُ[1]. ومن الغايات: وابْدأْ بهذا أوّلُ. وقد جاء ما ليس بظرف غايةً نحو: حَسْبُ[2] ولا غَيْرُ وليس غَيْرُ[3]. والذي هو حدُّ الكلام وأصلُه أن يُنطق بهنّ مضافات، فلما اقتُطع عنهنّ ما يُضَفْنَ إليه وسُكِتَ عليهنّ صرْنَ حدوداً يُنتهى عندها؛ فلذلك سُمِّين غايات. وإنما يُبْنَيْنَ إذا نُوِي فيهنّ المضاف إليه[4]، فإنْ لم يُنْوَ[5] فالإعراب كقوله[6]:

فســاغَ لــيَ الشــرابُ وكنــتُ قبــلاً أكــادُ أغــصُّ بــالمــاءِ الفــراتِ

وقد قُرِىء: ﴿لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ﴾[7] [الروم: ٤]. ويُقال: ابدأْ به أوّلاً، ويقال: جئته من علٍ[8]. وفي معناه: مِنْ عالٍ ومِنْ مُعالٍ ومِنْ عَلا[9]. ويُقال: جئته من عَلْوَ وعَلْوُ وعَلْوِ[10]. وفي معنى حسبُ: بَجَلْ، قال[11]:

---

(١) ذُكر قبلها «مِنْ» لأنها لا تستعمل إلا مجرورة بها.

(٢) حسبُ هنا بمعنى: لا غير. وتقطع عن الإضافة لفظاً فتُبنى على الضم، وحينئذٍ تلزم في الإعراب الوصفية نحو: رأيت رجلاً حسبُ، أو الحاليّة نحو: رأيت زيداً حسبُ، أو الابتدائية نحو: قبضتُ عشرة فحسبُ. أوضح المسالك ٣ / ١٦٣.

(٣) قيل في ضمتها: إنها ضمة إعراب، وهي اسم «ليس» والخبر محذوف، وهذا مذهب الأخفش. وقيل: إنها ضمة بناء، وهي في محل رفع اسم «ليس» والخبر محذوف، أو هي في محل نصب خبر «ليس» واسمها محذوف.

(٤) أيْ: حُذف المضاف إليه لفظاً ونُوي معناه.

(٥) أيْ: فإنْ لم يُنوَ لفظاً ولا معنى.

(٦) قائله يزيد بن الصَّعق، وقيل: عبدالله بن يعرب. والرواية المشهورة: أكاد أغصّ بالماء الحميم. انظر الخزانة ١ / ٤٢٦، واللسان (حمم)، وأوضح المسالك ٣ / ١٥٦. والشاهد فيه قوله: قبلاً، حيث قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى، فأعربت ونُوِّنت.

(٧) وهذه القراءة هي قراءة أبي السماك والجحدري وعون العقيلي. انظر البحر المحيط ٨ / ٣٧٥. ووجه هذه القراءة أن (قبل وبعد) قُطعا عن الإضافة لفظاً ومعنى، فأعربا ونُوّنا.

(٨) أُعربت لأنها نكرة. ونوِّنت لأنها قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى.

(٩) كقوله: فهي تنوش الحوض نوشاً من عَلا: نوشاً به تقطع أجواز الفلا. انظر ابن يعيش ٤ / ٨٩.

(١٠) انظر اللسان (علا).

(١١) هذا الرجز للأعرج المعنّى، واسمه عمرو بن عدّي بن سويد الطائي، وهو شاعر مخضرم. انظر الخزانة ٩ / ٥٢٢، واللسان (بجل)، وابن يعيش ٤ / ٩٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٢٩١. وقبله: نحن بنو ضبّة أصحاب الجمل.

رُدُّوا علينا شَيْخَنا ثُمَّ بَجَلْ

فصل: وشُبِّه «حيثُ» بالغايات من حيثُ ملازمتُها الإضافة. ويُقال: حَيْث وحَوْث، بالفتح والضم فيهما(١). وقد حكى الكسائي حيثِ، بالكسر(٢). ولا يُضاف إلى غير الجملة إلا ما رُوي من قوله(٣):

أمَا ترى حيثُ سُهَيْلٍ طالعا

أيْ: مكان سُهَيْلٍ. وقد روى ابن الأعرابي بيتاً عجزه(٤):

حيثُ ليِّ العمائمِ

وتتصل به «ما» فيصير للمجازاة(٥).

فصل: ومنها «منذُ»، وهي إذا كانت اسماً على معنيين، أحدُهما: أوّلُ المدة كقولك: ما رأيته منذُ يومُ الجمعةِ، أيْ: أوّل المدة التي انتفت فيها الرؤية، ومبدؤها ذلك اليوم. والثاني: جميعُ المدة كقولك: ما رأيته منذُ يومان، أيْ: مدةُ انتفاءِ الرؤية اليومان جميعاً. ومُذْ محذوفةٌ منها، وقالوا: هي لذلك أدخلُ في الاسمية(٦). وإذا لقيها ساكنٌ بعدها نحو: مُذُ اليوم، ضُمّت ردّاً إلى أصلها.

---

(١) الضم تشبيهاً بقبل، والفتح للتخفيف. وحَوْث: لغة طيء. المساعد ١ / ٥٢٩.

(٢) على أصل التقاء الساكنين.

(٣) لا يُعرف قائل هذا الرجز. وتمامه: نجماً يضيء كالشهاب لامعا. انظر الخزانة ٣ / ٧، والمغني ص ١٧٨، وابن يعيش ٤ / ٩١. وينشده بعضهم: حيث سهيلٌ، بالرفع على أنه مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: موجود.

(٤) البيت بتمامه:
ونطعنُهم تحت الحُبَى بعد ضربهم ببيض المواضي حيثُ ليِّ العمائمِ
ولم ينسبه أحد لقائل. انظر الخزانة ٦ / ٥٥٣، وأوضح المسالك ٣ / ١٢٥، والمغني ص١٧٧، وابن يعيش ٤ / ٩٢. وقوله: تحت الحُبى، أيْ: في أوساطهم، وهو جمع حُبْوة. ويروى: ونطعنهم حيث الكلى.

(٥) قال الشاعر: حيثما تستقمْ يقدّرْ لك الله نجاحاً في غابر الأزمان.

(٦) للحذف الذي لحقها. والحذف بابه الأسماء.

فصل: ومنها «إذْ» لما مضى من الدهر، و «إذا» لما يُستقبل منه. وهما مضافتان أبداً. إلا أنّ «إذْ» تضاف إلى كلتا الجملتين، وأختها لا تضاف إلا إلى الفعلية، تقول: جئت إذْ زيد قائم، وإذْ قام زيد، وإذْ يقوم زيد، وإذ زيد يقوم. وقد استقبحوا: إذْ زيد قام[1]. وتقول: إذا قام زيد، وإذا يقوم زيد، قال الله تعالى: ﴿والليل إذا يغشى. والنهار إذا تجلى﴾ [الليل: ١، ٢]، ونحو قوله[2]:

إذا الرجالُ بالرجال التفَّتِ

ارتفاع الاسم فيه بمضمر يفسّره الظاهر. وفي «إذا» معنى المجازاة دون إذْ، إلا إذا كُفّت بـ«ما» كقول العبّاس بن مِرْداس[3]:

إذْ ما دَخَلْتَ على الرسول فقلْ لَهُ ‏ ‏ ‏ ‏ حقّاً عليك إذا اطمأنَّ المجلسُ

وقد تقعان للمفاجأة كقولك: بينا زيد قائمٌ إذْ رأى عمراً[4]، وبينما نحن بمكان كذا إذا فلان قد طلع علينا، وخرجتُ فإذا زيدٌ بالباب، قال[5]:

وكنت أُرى زيداً كما قيل سيّداً ‏ ‏ ‏ ‏ إذا أنّه عبدُ القفَا واللهازِمِ

---

(١) لأنه ظرف زمان للماضي، فاستحبوا أن يدخل على الفعل الماضي ولا يفصل بينهما لتشاكل معناهما.

(٢) هذا الرجز لجَحْدَر بن ضبيعة، وهو شاعر جاهلي. وقبله: ردّوا عليّ الخيلَ إنْ ألَمَّتِ. انظر ابن يعيش ٤ / ٩٦، والتخمير ٢ / ٢٧٦. والشاهد فيه: مجيء «إذا» وبعدها اسم مرفوع بفعل محذوف.

(٣) ديوانه ص ٧٢، والكتاب ٣ / ٥٧، والخزانة ٩ / ٢٩، واللسان (أذذ). والشاهد فيه المجازاة بإذْما، بدليل وقوع الفاء في الجواب.

(٤) إذْ التي تكون للمفاجأة هي الواقعة بعد بينا أو بينما، قال الشاعر:

استقدر اللهَ خيراً وارضَيَنَّ به ‏ ‏ ‏ ‏ فبينما العسرُ إذْ دارت مياسيرُ

انظر الكتاب ٣ / ٥٢٨. هذا وقد اختلف العلماء فيها في هذه الحالة، فقال بعضهم: هي ظرف، وقال آخرون: هي حرف. انظر المغني ص ١١٥.

(٥) هذا البيت من أبيات سيبويه التي لا يُعرف قائلوها. انظر الكتاب ٣ / ١٤٤، والخزانة ١٠ / ٢٦٥، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٨. ونُسب في المنخّل (١ / ٧٥٤) للفرزدق، وليس في ديوانه. عبد القفا: الدنيء. واللهازم: جمع لِهْزِمَة، وهي عظم ناتىء تحت الأذنين.

وكان الأصمعي لا يستفصح إلا طرحهما في جواب بينا وبينما، وأنشد[1]:

بينــا نحـــن نَـــرْقُبُـــه أتـــانـــا　　مُعَلِّـــقَ وَفْضَـــةٍ وزنـــادِ راعـــي

وأمثالاً له. ويُجاب الشرط بإذا كما يجاب بالفاء، قال الله تعالى: ﴿وإنْ تُصِبْهُمْ سيئةٌ بما قدّمتْ أيديهم إذا هم يَقْنَطون﴾ [الروم: ٣٦].

فصل: ومنها لدى، والذي يفصل بينها وبين «عند» أنك تقول: عندي كذا، لِمَا كان في ملكك، حضرَك أو غاب عنك. ولديّ كذا، لِمَا لا يتجاوز حضرتك. وفيها ثماني لغات: لَدَى ولَدَنْ ولدُنْ ولَدُ بحذف نونها، ولَدْنِ ولُدْنِ بالكسر لالتقاء الساكنين، ولَدْ ولُدْ بحذف نونهما. وحكمُها أن يُجرَّ بها على الإضافة[2] كقوله تعالى: ﴿مِنْ لَدُنْ حكيمٍ عليم﴾ [النمل: ٦]. وقد نصبت العرب بها غُدْوَة خاصة، قال[3]:

لَـــدُنْ غُـــدْوَةً حتـــى أَلاذَ بخُفّهـــا　　بقيّـــةُ منقـــوصٍ مـــن الظـــلِّ قـــالِـصِ

تشبيهاً لنونها بالتنوين[4]، لمّا رأوها تُنزعُ عنها وتُثبَت[5].

فصل: ومنها الآن، وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم. وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، وهي علّة بنائها[6]. ومتى وأين، وهما يتضمنان معنى

---

(١) نسبه سيبويه (١ / ١٧١) لرجل من قيس عيلان. وهو من شواهد المحتسب ٢ / ٧٨، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٤٦، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٤٢. والوفضة: جعبة السهام، ومعناها في هذا البيت: خريطة تكون مع الرعاة يجعلون فيها أزوادهم.

(٢) كسائر الظروف، نحو: أمام ووراء وفوق وتحت.

(٣) لم ينسبه أحد لقائل. وهو في وصف سير الناقة من الغداة إلى أنْ قامت الشمس في وسط السماء. وقالص: ناقص وقصير. والظل يكون قصيراً في شدة الحر من نصف النهار. ابن يعيش ٤ / ١٠١.

(٤) وذلك في نحو: هذا ضاربٌ زيداً. فنونها تشبه التنوين في اسم الفاعل.

(٥) أيْ: أن النون فيها تحذف تارة وتثبت أخرى، وذلك كالتنوين. ومن حذف نونها قول العرب: من لد شولاً فإلى إتلائها. والشول: مصدر شالت الناقة بذنبها، أيْ: رفعته للضراب. والإتلاء: مصدر أتلت الناقة، إذا تبعها ولدها بعد الوضع. انظر الكتاب ١ / ٢٦٤.

(٦) هذا مذهب المبرّد. ومذهب الفراء أن أصله آن، وهو فعل ماضٍ، معناه: أتى وقته، ومضارعه: يئين. فلما دخل عليه الألف واللام تُرك ما كان عليه من الفتح. وقيل: إنّ علّة بنائه تضمّنه لام=

الاستفهام ومعنى الشرط، تقول: متى كان ذاك؟ ومتى يكون؟ ومتى تأتني أكرمْك، وأين كنت؟ وأين تجلسْ أجلسْ. وتتصل بهما «ما» المزيدة فتزيدهما إبهاماً. والفصل بين «متى» و«إذا» أنّ متى للوقت المبهم وإذا للمعيَّن. وأيّان بمعنى «متى» إذا استُفهم بها[1]. و«لمّا» في قولك: لمّا جئتَ جئتُ، بمعنى حين. وأمسِ، وهي متضمِّنةٌ معنى لام التعريف، مبنيةٌ على الكسر عند الحجازيين. وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف[2]، فيقولون: ذهب أمسُ بما فيه، وما رأيته مُذْ أمسَ، قال[3]:

لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أمسا عجائزاً مثلَ السَّعالي خمسا

و«قَطُّ وعَوْضَ» لزماني المضيّ والاستقبال على سبيل الاستغراق، تقول: ما رأيته قطُّ، ولا أفعله عَوْضَ. ولا يُستعملان إلا في موضع النفي، قال[4]:

رَضِيعَي لِبَانٍ ثَدْيَ أمٍّ تقاسما بأسْحَمَ داجٍ عَوْضَ لا نتفرّقُ

وقد حُكي: قُطُّ بضم القاف، وقَطْ خفيفة الطاء، وعَوْضُ مضمومة.

فصل: و «كيفَ» جارٍ مجرى الظروف، ومعناه السؤال عن الحال، تقول: كيف زيدٌ؟ أيْ: على أيّ حال هو؟ وفي معناه: أنّى، قال الله تعالى: ﴿فأتوا حرثَكُمْ أنّى شئتم﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وقال الكميت[5]:

= التعريف. وقيل: إنه بُني لإبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة، وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش. انظر شرح المفصل ٤ / ١٠٣.

(١) ولكنْ أيّان لا تستعمل إلا فيما يُراد تفخيم أمره وتعظيمه نحو قوله تعالى: ﴿أيّان مرساها﴾ [الأعراف: ١٨٧].

(٢) وعلّة منعه من الصرف التعريف والعدل عن اللام.

(٣) قائل هذا الرجز العجاج، وهو في ملحقات ديوانه ٢ / ٢٩٦، والكتاب ٣ / ٢٨٤، والخزانة ٧ / ١٦٧، واللسان (أمس). والشاهد فيه: إعراب أمس ومنعه من الصرف على لغة بني تميم.

(٤) القائل هو الأعشى، وهو في ديوانه ص ١٢٠، والخصائص ١ / ٢٦٥، والخزانة ٧ / ١٣٨، والحلل ص ١٠٤. الرضيعان: الممدوح والكرم، والأسحم: الرّحم. يقول: حين كان الممدوح في الرّحم حالفه الكرم ألا يفارقه مدى الدهر. والشاهد فيه: أن «عوض» لا يستعمل إلا في موضع النفي.

(٥) وعجزه: من حيثُ لا صَبْوَةٌ ولا رِيَبُ. انظر هاشمياته ص ٧٤، والصاحبي ص ٢٠٠، وشرح الشافية للرضي ٣ / ٢٧.

أنّى ومِنْ أينَ آبَكَ الطَّرَبُ

إلا أنهم يجازون بأنّى[١] دون كيف، قال لبيد[٢]:

فأصْبَحْتَ أنّى تأتِها تَلْتَبِسْ بِها

وحكى قُطْرُبٌ عن بعض العرب: انظرْ إلى كيفَ يَصْنَعُ[٣].

المركبات

هي على ضربين، ضربٌ يقتضي تركيبُه أنْ يُبنى الاسمان معاً، وضربٌ لا يقتضي تركيبُهُ إلا بناءَ الأول منهما. فمن الضرب الأول نحوُ العَشَرة مع ما نُيِّف عليها إلا اثني عشر. وقولُهم: وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ، ولقيتُه كفّة كفّةَ، وصَحْرةَ بَحْرَةَ، وهو جاري بيتَ بيتَ، ووقع بينَ بينَ، وآتيك صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ، وتفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ، وشَذَرَ مَذَرَ، وخِذَعَ مِذَعَ، وتركوا البلاد حَيْثَ بَيْثَ وحاثِ باثِ، ومنه: الخازِ بازِ. والضربُ الثاني[٤] نحوُ قولهم: أفعل هذا بادي بَدِي، وذهبوا أيدي سبا، ونحو: معديكَرِبَ وبَعْلَبَكّ وقالي قَلا[٥].

فصل: والذي يفصل بين الضربين أنّ ما تضمّن ثانيهِ معنى حرفٍ بُني شطراه لوجود علّتي البناء فيهما معاً. أمّا الأول فلأنه تَنَزَّل منزلةَ صدرِ الكلمةِ من عجزها. وأمّا

---

(١) يجازى بها إذا استعملت استعمال أين.

(٢) وعجزه: كلا مَرْكِبَيْها تحت رجليكَ شاجرُ. انظر ديوانه ص ٦٥، والكتاب ٣ / ٥٨، وابن يعيش ٤ / ١١٠. تلتبس: تختلط بها، والشاجر: المائل. والبيت في وصف داهية شنيعة، مَنْ أتاها وأراد ركوبها التبس بها وهوت به.

(٣) وذلك شاذ، شبّهوها بأين، كما يقول ابن يعيش ٤ / ١١٠.

(٤) وهو الذي لا يقتضي تركيبه إلا بناء الأول منهما، وأمّا الثاني فيكون معرباً؛ لأنه لم يتضمن معنى الحرف.

(٥) ذكر ابن يعيش أن بادي بدِي وأيدي سبا، ليسا من هذا الضرب، وإنما هما من الضرب الأول؛ لأنهما ليسا علمين. شرح المفصل ٤ / ١١٢.

الثاني فلأنه تضمَّن معنى الحرف[1]. وما خلا ثانيه من التضمّن أُعرب وبُني صدرُه.

فصل: والأصل في العدد المُنَيِّف على العشرة أن يُعطف الثاني على الأول فيقال: ثلاثة وعشرة، فمُزِج الاسمان وصُيِّرا واحداً وبُنيا لوجود العلّتين[2]. ومن العرب مَنْ يُسكِّن العين فيقول: أَحَدَ عْشَرَ، احتراساً من توالي الحركات[3] في كلمة. وحرف التعريف والإضافة لا يُخلاّن بالبناء، تقول: الأَحَدَ عشرَ والحاديَ عَشَرَ إلى التسعةَ عشرَ والتاسعَ عشرَ[4]، وهذا[5] أحدَ عَشَرَك وتسعةَ عَشَرَك. وكان الأخفش يرى[6] فيه الإعراب إذا أضافه[7]، وقد استرذله سيبويه[8]. وإنْ سُمّي رجل بخمسةَ عشرَ كان فيه الإعراب[9]، والإبقاء على الفتح[10].

فصل: وكذلك الأصل: وقعوا في حَيْصٍ وبَيْصٍ[11]، أيْ: في فتنة تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين. ولقيته كفَّةً وكفَّةً، أيْ: ذوَيْ كفّتين، كفّةٍ من اللاقي وكفةٍ من الملقي؛ لأنّ كلَّ واحد منهما في وهلة التلاقي كافٌّ لصاحبه أنْ يتجاوزه. وصحرةً وبحرةً، أيْ: ذوي صحرةٍ وبحرة[12]، أيْ: انكشاف اتساع لا سُتْرة بيننا. ويقال:

---

(١) وهو الواو.

(٢) وهما: تضمّن معنى الحرف والتركيب.

(٣) في ب: المتحركات.

(٤) وقع سقط في هذه العبارة في نسخة أ، فقد جاءت على النحو التالي: تقول: الأحد عشر والتسعة عشر.

(٥) في ب: وهذه.

(٦) في أ، ب: وكان يرى الأخفش. وكذلك في ابن يعيش ٤ / ١١٣.

(٧) فيقول: هذا خمسةَ عَشَرُك.

(٨) قال: «وهي لغة رديئة». الكتاب ٣ / ٢٩٩.

(٩) تضمّ الراء في الرفع وتفتحها في النصب والجرّ، وتجريه مجرى الاسم الممنوع من الصرف كبعلبك.

(١٠) أيْ: يبقى مبنيّاً على الفتح. ووجهه كما يقول ابن يعيش أن التركيب والبناء وقعا قبل التسمية، فلمّا سمّيت بهما حكيت حالهما قبل التسمية. شرح المفصل ٤ / ١١٤.

(١١) الأول مأخوذ من قولهم: حاص يحيص، إذا فرّ. والثاني مأخوذ من باص، أيْ: تقدّم وسبق. ومضارعه: يبوص. وفيهما عدة لغات. انظر ابن يعيش ٤ / ١١٥.

(١٢) الأول مأخوذ من الصحراء، والثاني مأخوذ من البحر.

أخبرته بالخبر صَحْرةَ بَحْرَةَ[1]، ويقولون: صَحْرَةً بَحْرةً نَحْرةً[2]، فلا يبنون لئلا يمزجوا ثلاثة أشياء. وهو جاري بيتٌ إلى بيتٍ، أوْ بيتٌ لبيتٍ، أيْ: هو جاري ملاصقا. ووقع بينَ هذا وبينَ هذا، قال عبيد[3]:

وبعضُ القوم يسقطُ بَيْنَ بَيْنَا

وأتيته صباحاً ومساءً، ويوماً ويوماً، أيْ: كل صباح ومساء، وكل يوم. وتفرقوا شغَراً وبغَراً، أيْ: منتشرين في البلاد هائجين، من: اشغرَّتْ عليه ضيعتُه، إذا فشَتْ وانتشرتْ. وبَغَرَ النجمُ: هاج بالمطر، قال العجاج[4]:

بَغْرَةَ نجمٍ هاجَ ليلاً فانكدرْ

وشذراً ومذراً، من التشذّر، وهو التفرّق والتبذير، والميم في مذر بدلٌ من الباء، وخِذَعاً ومِذَعاً، أيْ: منقطعين منتشرين، من الخَذْعِ وهو القَطْعُ، ومن قولهم: فلانٌ مَذّاع، أيْ: كذّاب، يُفشي الأسرار وينشرها. وحَيْثاً وبَيْثاً، من قولهم: فلان يَسْتَحِيثُ ويَسْتَبيثُ[5]، أيْ: يَسْتَبْحِثُ ويَسْتَثِيرُ.

فصل: وفي خازِ بازِ سبعُ لغات، وله خمسة معان. فاللغاتُ: خازِ بازِ وخازَ بازَ وخازِ بازُ وخازَ بازُ وخازُ بازِ وخازِبَاء كقاصعاء[6]، وخِزْبازٌ كقرطاس. والمعاني:

---

(١) مركب مبنيّ على الفتح كخمسة عشر. وهما في موضع الحال.

(٢) نحرة: مأخوذ من «نَحْرِ الشهر»، وهو أوله. تقول لقيته نحْرَةً، أيْ مكشوفاً نهاراً.

(٣) البيت بتمامه: نحمي حقيقتنا وبعضُ القوم يسقط بينَ بينا. وهو في ديوانه ص ١٤١، وسرّ الصناعة ١ / ٤٩، والخزانة ٢ / ٢١٣. والشاهد في قوله: بينَ بينَ، حيث رُكّبا معاً وجُعلا بمنزلة اسم واحد، أيْ: وسطا. وهو في موضع الحال. والحقيقة: ما يجب على المرء أن يحميه ويدافع عنه.

(٤) انظر ديوانه ١ / ٢٨، واللسان (بغر)، وابن يعيش ٤ / ١١٨. قوله: انكدر، أيْ: أسرع وانقضّ. ويقال: انكدرت النجوم، أيْ: تناثرتْ.

(٥) أيْ: يبحث ويطلب.

(٦) القاصعاء: أحدُ بابي جحر اليربوع.

ضربٌ من العشب، قال[1]:

والخازِبازِ السَّنِمَ المَجُودا

وذبابٌ يكون في العشب، قال[2]:

وجُنَّ الخازِبازِ به جُنُونا

وصوتُ الذباب، وداءٌ في اللَّهازِم[3]، قال[4]:

يا خازِبازِ أرْسِلِ اللَّهازِما

والسِّنَّوْرُ.

فصل: افْعَلْ هذا بادِيَ بَدا وبادي بَدِي، أصله: بادِىءَ بَدْىءٍ وباديَ بداءٍ، فخفّف بطرح الهمزة والإسكان[5]، وانتصابُه على الحال. ومعناه: مبتدئاً به قبل كل شيء. وقد يُستعمل مهموزاً، وفي حديث زيد بن ثابت: أمّا بادِىءَ بَدْءٍ فإني أحمد الله.

فصل: يقال: ذهبوا أيْدي سَبَا وأيادي سبا، أيْ: مثلَ أيدي سبأ بن يشجُب، في تفرقهم وتبدّدهم في البلاد حين أُرسل عليهم سيلُ العَرِم. والأيْدي كنايةٌ عن الأبناء والأسرة؛ لأنهم في التقوّي والبطش بهم بمنزلة الأيدي.

فصل: في معديكَرِبَ لغتان، إحداهما: التركيبُ ومنعُ الصرف[6]. والثاني:

---

(١) وبعده: بحيث يدعو عامرٌ مسعوداً. ولا يُعرف قائل هذا الرجز. وهو في الإنصاف ١ / ٣١٤، واللسان (خوز)، والتخمير ٢ / ٢٩٨. عامر ومسعود: راعيان من رعاة الإبل.

(٢) وصدره: تفقّأ فوقه القَلَعُ السَّواري. والقائل عمرو بن أحمر الباهلي، وهو شاعر مخضرم، أسلم، وتوفي في عهد عثمان. انظر البيت في الإنصاف ١ / ٣١٣، والخزانة ٦ / ٤٤٢، وإصلاح المنطق ص ٤٤. تفقّأ: تشقّق. القلع: السُحب العظيمة، مفردها قلعة. السّواري: السحب التي تسري ليلاً.

(٣) اللهازم: جمع لِهْزِمة، وهي طرف الحلق، أوْ عظم ناتيء تحت الأذن.

(٤) وبعده: إنّي أخاف أن تكون لازماً. ولا يُعرف قائل هذا الرجز. وهو في إصلاح المنطق ص ٤٤، والإنصاف ١ / ٣١٥، والصحاح (خوز).

(٥) أيْ: طرح الهمزة من بداء، والإسكان في بادي.

(٦) فالتعريف والتركيب هما علّتا منع صرفه، ومعنى معديكرب: عَدَاه الكَرْبُ. قال ابن يعيش: =

الإضافة. فإذا أُضيف جاز في المضاف إليه الصرفُ وتركُه، تقول: هذا معديكرِبُ ومعديكرِبٍ ومعديكرِبَ. وكذلك قالي قلا[1]، وحَضْرَمَوْتُ وبَعْلَبَكُّ ونظائرُها.

الكنايات

وهي: كَمْ وكذا وكَيْتَ وذَيْتَ. فكَمْ وكذا كنايتان عن العدد على سبيل الإبهام[2]. وكَيْتَ وذَيْتَ كنايتان عن الحديث والخبر[3]، كما كُني بفلانٍ وهَنٍ عن الأعلام والأجناس، تقول: كم مالك؟ وكم رجلٍ عندي، وله كذا وكذا درهماً، وكان من القصة كَيْتَ وكَيْتَ، وذَيْتَ وذَيْتَ.

فصل: وكَمْ على وجهين: استفهامية وخبرية. فالاستفهامية تنصب مميِّزها مفرداً[4] كمميِّز أحدَ عشرَ، تقول: كم رجلاً عندك؟ كما تقول: أحدَ عشرَ رجلاً. والخبرية تجرّه مفرداً أوْ مجموعاً كمميِّز الثلاثة والمئة، تقول: كم رجلٍ عندي، وكم رجالٍ[5]، كما تقول: ثلاثة أثوابٍ ومئة ثوب.

فصل: وتقع في وَجْهَيْها مبتدأةً ومفعولةً ومضافاً إليها، تقول: كم درهماً عندك؟ وكم غلامٍ لك، على تقدير: أيُّ عدد من الدراهم حاصل عندك؟ وكثير من الغلمان كائن لك. وتقول: كم منهم شاهدٌ على فلان[6]، وكم غلاماً لك ذاهب؟ تجعل «لك» صفة للغلام، وذاهباً خبراً لِـ«كَمْ». وتقول في المفعولية[7]: كم رجلاً رأيت؟ وكم غلامٍ

= «وفي معديكرب شذوذان، أحدهما: إسكان الياء في موضع الفتح، والآخر: قولهم: معدي، والقياس معدا، بالفتح». شرح المفصل ٤ / ١٢٥.

(١) بلدة في أرمينية.

(٢) فيكون هذا العدد مجهول الجنس والمقدار.

(٣) أيْ: الحديث عن شيء وقع أو خبر حدث. ولا بدّ من تكرارهما مع العطف بالواو.

(٤) ويجوز جرّه بـ «مِنْ» مضمرة جوازاً إذا جُرّت بحرف جرّ ظاهر، نحو: بكم دينارٍ اشتريت كتابك؟

(٥) الإفراد أكثر وأبلغ، كما يقول ابن هشام. أوضح المسالك ٤ / ٢٧٠.

(٦) كمْ: في محل رفع مبتدأ، وشاهد: خبر. والتمييز محذوف.

(٧) تكون في محل نصب مفعولاً به إذا وقع بعدها فعل متعدّ لم يذكر مفعوله.

ملكت[١]. وفي الإضافة[٢]: رِزْقَ كم رجلاً أطْلَقْتَ؟ وعلى كم جذعاً بُني بيتي؟ وأنْفُسَ كم رجلٍ أنقذتَ، وبكم رجلٍ مررتَ.

فصل: وقد يُحذف المميِّز فيقال: كم مالُك؟ أيْ: كم درهماً أوْ ديناراً مالُك؟ وكم غلمانُك؟ أيْ: كم نفساً غلمانُك؟ وكمْ درهمُكَ؟ أيْ: كم دانقاً درهمُك؟ وكم عبدُاللهِ ماكثٌ؟ أيْ كمْ يوماً أو شهراً؟ وكذلك: كم سرتَ؟ وكم جاءك فلانٌ؟ أيْ: كم فرسخاً؟ وكمْ مرةً؟ أوْ: كم فرسَخٍ، وكم مرةٍ[٣].

فصل: ومميِّز الاستفهامية مفردٌ لا غيرُ[٤]. وقولُهم: كم لك غلماناً؟ المميِّز فيه محذوف، والغلمانُ منصوبةٌ على الحال بما في الظرف من معنى الفعل، والمعنى: كم نفساً لك غلماناً؟

فصل: وإذا فُصل بين الخبرية ومميِّزها نُصب[٥]، كقولك: كم في الدار رجلاً، قال[٦]:

كَمْ نالَني منهم فَضْلاً على عَدَمٍ

---

(١) وقد تقع ظرفاً كقولك: كم شهراً صمت؟ وكذلك قد تقع مصدراً كقولك: كم ضربة ضربتَ؟

(٢) أيْ: أنها تقع في محل جرّ بالإضافة أو بحرف جرّ، بدليل ما مثّل به المؤلف. وفي نسخة ط وقع في هذه العبارة وما تلاها اضطراب في التقديم والتأخير.

(٣) لقد قدّر المؤلف التمييز المحذوف بالنصب والجرّ، كما هو واضح من التقدير. فالنصب على الاستفهام، والجرّ على الخبر. وتقديره منصوباً أحسن كما يقول ابن يعيش، لأن حذف المضاف إليه وتبقية المضاف قبيح. انظر شرح المفصل ٤ / ١٢٩.

(٤) وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إنْ كان السؤال عن الجماعات، كقولك: كم غلماناً لك؟ إذا أردت أصنافاً من الغلمان. انظر شرح التصريح ٢ / ٢٧٩.

(٥) لأنه لو بقي على جرّه كان قبيحاً، حيث يُفصل بين المضاف والمضاف إليه.

(٦) قائله القطامي، وهو عُمير بن شُييم. وعجزه: إذْ لا أكاد من الإقتار احتملُ. انظر ديوانه ص ٦، والكتاب ٢ / ١٦٥، والمقتضب ٣ / ٦٠، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٨٣. والشاهد فيه: نصب تمييز كم الخبرية لمّا فصل بينهما. والنصب مذهب البصريين، أمّا الكوفيون فمذهبهم جرّه. انظر الإنصاف ١ / ٣٠٣.

وقال[1]:

تـؤُمُّ سِنـانـاً وكَـمْ دونَـه ... مـن الأرض مُحْـدَوْدِبـاً غـارُهـا

وقد جاء الجرّ في الشعر مع الفصل، قال[2]:

كَـمْ فـي بنـي سعـدِ بـن بكـرٍ سيّـدٍ ... ضخـمِ الـدَّسيعـةِ مـاجـدٍ نفّـاعِ

فصل: ويرجع الضميرُ إليه على اللفظ والمعنى. تقول: كم رجلٍ رأيته ورأيتهم[3]، وكم امرأةٍ لقيتها ولقيتُهُنَّ[4]، قال الله تعالى: ﴿وكَمْ من مَلَكٍ في السماوات لا تُغني شفاعتُهم شيئاً﴾[5] [النجم: ٢٦].

فصل: وتقول: كم غيرَه لك؟ وكم مثلَه لك[6]؟ وكم خيراً منه لك؟ وكم غيرَه مثلَه لك؟ تجعلُ مثله صفةً لغيره، فتنصبُه نصبَه.

فصل: وقد يُنشد بيتُ الفرزدق[7]:

---

(١) القائل زهير بن أبي سلمى كما في الكتاب ٢ / ١٦٥، وابن يعيش ٤ / ١٣١، وليس في ديوانه. ونُسب في المحتسب (١ / ١٣٨) للأعشى، وليس في ديوانه. وتردّد ابن برّي في شرح شواهد الإيضاح ص ١٩٧ في نسبته، فقال: هو لزهير أو لكعب ابنه أوْ للأعشى. وسنان، هو سنان بن حارثة المرّي. والضمير المستتر في «تؤمّ» يعود على ناقته. والغار: ما انخفض من الأرض. والشاهد فيه كسابقه.

(٢) قائله الفرزدق كما في ابن يعيش ٤ / ١٣٢، وخزانة الأدب ٦ / ٤٧٦، وليس في ديوانه. وورد في كتاب سيبويه دون نسبة ٢ / ١٦٨. الدسيعة: العطية. والشاهد فيه: جرّ تمييز كم الخبرية (سيّد) مع الفصل بينهما.

(٣) قوله: رأيته، مراعاة للفظ كم، ورأيتهم: مراعاة لمعناها.

(٤) قوله: لقيتها ولقيتهن، أنّث الضمير فيهما على المعنى.

(٥) وقد جمع الضمير في (شفاعتهم) نظراً إلى المعنى.

(٦) فتكون «كم» في محل رفع مبتدأ، و «لك» الخبر. و «غيره» تمييز، وكذلك «مثله»، وهما نكرتان وإنْ أضيفا إلى الضمير.

(٧) ديوانه ص ٣١٢، والكتاب ٢ / ٧٢، والخزانة ٦ / ٤٨٥، وأوضح المسالك ٤ / ١٢٥. فدعاء: مؤنث أفدع، وهو المعوّج الرُّسغ من اليد والرجل. وعشار: جمع عُشَراء، وهي الناقة التي أتى عليها من حملها عشرة أشهر. وهذا البيت يهجو به جريراً، ويصف نساءه بأنهنّ راعيات له يحلبن عليه عشاره.

كم عمّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ ... فدعاءَ قد حَلَبَتْ عليّ عِشاري

على ثلاثة أوجه، النصبُ على الاستفهام[1]، والجرُّ على الخبر[2]، والرفعُ على معنى: كم مرة حَلَبَتْ عليّ عمّاتُك[3].

فصل: والخبريةُ مضافةٌ إلى مميِّزها عاملةٌ فيه عملَ كلِّ مضاف في المضاف إليه. فإذا وقعت بعدها مِنْ، وذلك كثيرٌ في استعمالهم، منه قوله تعالى: ﴿وكم مِنْ قريةٍ﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿وكم من مَلَكٍ﴾ [النجم: ٢٦]، كانت منوَّنةً في التقدير، كقولك: كثيرٌ من القرى، ومن الملائكة. وهي عند بعضهم منوّنةٌ أبداً، والمجرور بعدها بإضمار مِنْ[4].

فصل: وفي معنى كم الخبرية كأيٍّ، وهي مركبةٌ من كاف التشبيه وأيٍّ. والأكثرُ أن تُستعمل مع «مِنْ»[5]، قال الله تعالى: ﴿وكأيِّنْ مِنْ قرية﴾ [الحج: ٤٨]. وفيها خمسُ لغات: كأيٍّ، وكاءٍ بوزن كاعٍ، وكيْءٍ بوزن كَيْعٍ، وكَأْيٍ بوزن كَعْيٍ، وكَإٍ بوزن كعٍ[6].

فصل: وكَيْتَ وذَيْتَ مخففتان من كيَّة وذيَّة. وكثيرُ من العرب يستعملونهما على الأصل، ولا تُستعملان إلا مكررتين. وقد جاء فيهما الفتحُ والكسر والضم[7]. والوقف

---

(١) إمّا على الاستفهام التهكّمي، وإمّا على لغة بني تميم الذين يجوّزون نصب مميِّز كم الخبرية مفرداً.

(٢) وعلى هذين الوجهين تكون «كم» في محل رفع مبتدأ، وجملة «قد حلبت» خبر.

(٣) الرفع على الابتداء، وجملة «قد حلبت» خبر للعمّة أو الخالة، وخبر الأخرى محذوف، وإلا لقيل: قد حلبتا. وكم: في محل نصب على المفعولية المطلقة أوْ الظرفية. انظر أوضح المسالك ٤ / ٢٧٣.

(٤) وهذا مذهب الكوفيين. ابن يعيش ٤ / ١٣٤.

(٥) قال سيبويه: «فإنما ألزموها مِنْ لأنها توكيد، فجعلت كأنها شيء يتمّ به الكلام وصار كالمثل». الكتاب ٢ / ١٧١.

(٦) أصل هذه اللغات وأفصحها كأيٍّ، وبعدها في الفصاحة والكثرة كاءٍ. وأمّا كيْءٍ فلغة حكاها أبو العباس. وكأْيٍ وكإٍ لغتان حكاهما ابن كيسان. انظر ابن يعيش ٤ / ١٣٦.

(٧) الأصل فيهما السكون، على أصل البناء. فمن فتح فطلباً للخفة لثقل الكسرة بعد الياء. ومَنْ كسر فعلى أصل التقاء الساكنين، ومَنْ ضمّ فتشبيهاً بقبل وبعد. انظر ابن يعيش ٤ / ١٣٧.

عليهما كالوقف على بنت وأخت[1].

ومن أصناف الاسم
المثنّى

وهو ما لحقتْ آخره زيادتان: ألفٌ أوْ ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها، ونونٌ مكسورة؛ لتكون الأولى عَلَماً لضمّ واحدٍ إلى واحد[2]، والأخرى عوضاً مما مُنع[3] من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد. ومن شأنه إذا لم يكن مُثنّى منقوصٍ[4] أن تبقى صيغة المفرد فيه محفوظة. ولا تسقط تاءُ التأنيث إلا في كلمتين: خُصْيانِ وأَلْيان[5]، قال[6]:

كأنّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ

وقال[7]:

---

(١) لأن التاء فيهما ليست للتأنيث، فما قبلها ساكن، وتاء التأنيث لا يكون قبلها إلا مفتوحاً. وإنما هي بدل من ياء.

(٢) وهي عوض من الاسم المحذوف ودالة على التثنية، لذا كانت حرف الإعراب. فالأصل في قولك: الزيدان، زيد وزيد. وكون الألف والياء في المثنّى حرفي إعراب مذهب سيبويه، وهو قول أبي إسحق وابن كيسان وابن السراج. وذهب الأخفش والمبرّد إلى أنهما ليسا حرفي إعراب ولا إعراباً ولكنهما دليل الإعراب. ابن يعيش ٤ / ١٣٩.

(٣) مما مُنع: سقطت من أ.

(٤) مثنى المنقوص هو مثنّى المنتقص منه في حال الإفراد نحو أخ وأب. فهذا يُغيّر بردّه إلى أصله، فيظهر ما حُذف منه، فتقول: أخوان وأبوان.

(٥) وسقوطهما من هاتين الكلمتين شاذ. والقياس خصيتان وأليتان، لأن الواحدة خصْية وألْية.

(٦) نُسب هذا الرجز في شرح التصريح ٢ / ٢٧٠ لجندل بن المثنى. وفي خزانة الأدب ٧ / ٤٠٠ نسب لخطام المجاشعي. وهو في سيبويه ٣ / ٥٦٩ دون نسبة. وبعده: ظرف عجوز في ثنتا حنظل، والشاهد فيه: حذف التاء من «خصْيَيْه» للضرورة. التدلدل: الاسترخاء. والحنظل: نبات معروف.

(٧) لا يُعرف قائل هذا الرجز. وهو في المقتضب ٣ / ٤١، والخزانة ٧ / ٥٢٥، ونوادر أبي زيد ص ٣٩٣. الوطب: سقاء اللبن. والشاهد فيه: حذف التاء من «ألياه» للضرورة.

تَرْتَجُّ أَلْياهُ ارتجاجَ الوَطْبِ

وتسقط نونُه بالإضافة كقولك: غلاما زيدٍ وثوبَيْ عمرو، وألفه بملاقاة ساكن، كقولك: التقَتْ حَلْقَتَا البِطانِ[١].

فصل: ولا يخلو المقصور[٢] من أن تكون ألفُه ثالثةً أو فوق ذلك. فإنْ كانت ثالثة وعُرف لها أصلٌ في الواو أو الياء رُدّت إليه في التثنية، كقولك: قَفَوان وعَصَوَان وفتيَان ورحَيان[٣]. وإنْ جُهِلَ أصلُها نُظر، فإنْ أميلت قُلبت ياءً، كقولك: مَتَيان وبَلَيان، في مسمَّيَيْنِ بمتى وبَلى، وإلا قُلبت واواً، كقولك: لَدَوان وإلَوَان، في مسمَّيَيْن بلدى وإلى. وإن كانت فوق الثلاثة لم تُقلب إلا ياء، كقولك: أعْشَيان ومَلْهَيَان وحُبْلَيان وحُبارَيان[٤]. وأمّا مِذْرَوان[٥] فلأن التثنية فيه لازمة[٦] كالتأنيث في شَقَاوَة[٧].

فصل: وما آخرُه همزة، لا تخلو همزتهُ من أن يسبقها ألفٌ أوْ لا. فالتي تسبقها ألف على أربعة أضرب: أصليةٌ كقُرّاء ووُضّاء[٨]، ومنقلبةٌ عن حرف أصل كرداء وكِساء[٩]، وزائدةٌ في حكم الأصلية كعِلْباء وحِرْباء[١٠]، ومنقلبةٌ عن ألفِ تأنيثٍ

---

(١) حذفت النون من «حلقتا» للإضافة، وحذفت الألف بسكونها وسكون ما بعدها وهو اللام في البطان، لأن الهمزة زائلة في الوصل. والبطان: الحزام الذي تحت البعير. وتقال هذه العبارة إذا اشتدَّ الأمر.

(٢) في أ وفي ط وفي ابن يعيش: المنقوص. وهو خطأ واضح.

(٣) تقول: قفوتُ الرجل، إذا تبعته. وتقول: عصوته بالعصا، إذا ضربته بها. وتقول: رحيت بالرحى، إذا طحنت بها. وتقول في جمع فتى: فتيان. انظر ابن يعيش ٤ / ١٤٦.

(٤) مفردها: حبارى، وهو نوع من الطيور.

(٥) المذروان: أطراف الأليتين.

(٦) لأنه لا مفرد له.

(٧) لأنه لا مذكر لها.

(٨) والدليل على أنها أصلية ثبوتها في تصرّفها من الفعل، تقول: قرأت وتوضأت.

(٩) فهي في رداء منقلبة عن ياء، وفي كساء منقلبة عن واو.

(١٠) الزائدة التي في حكم الأصلية هي التي للإلحاق. وعلباء: عصب العنق، وهما علباوان يميناً وشمالاً.

كحمراء وصحراء[١]، فهذه الأخيرة تُقلب واواً لا غير كقولك: حمراوان وصحراوان. والباب في البواقي أن لا يُقْلَبْنَ، وقد أجيز القلب أيضاً. والتي لا ألفَ قبلها فبابُها التصحيح كرَشَأ وحِدأ[٢].

فصل: والمحذوف العَجُزِ يُردّ إلى الأصل ولا يُردّ[٣]، فيقال: أَخَوان وأَبَوان ويَدَيان ودَمان. وقد جاء: يَدَيان ودَمَيان، وقال[٤]:

يَدَيان بَيْضاوانِ عِنْدَ مُحَلِّمِ

وقال[٥]:

لَــوْ أنّــا علــى حجــر ذُبحنــا ... جــرى الــدَمَيــان بــالخبــر اليقيــنِ

فصل: وقد يُثنّى الجمعُ على تأويل الجماعتين والفرقتين. أنشد أبو زيد[٦]:

---

(١) الأصل فيهما: حمراى وصحراى.

(٢) الرشأ: شجرة تسمو فوق القامة، وقيل: عشبة خضراء مُرّة جداً. وحِدأ: جمع حِدَأة، وهي الطائر المعروف.

(٣) يُردّ إذا رُدّ في الإضافة، ولا يُردّ إذا لم يردّ في الإضافة.

(٤) لا يُعرف قائله، وعجزه: قد تمنعانك أن تُضام وتُضْهدا. وهو في المنصف ١ / ٦٤، والمقرب ٢ / ٤٢، والخزانة ٧ / ٤٧٦. ومحلّم: ملك من ملوك اليمن. وفي رواية: عند محرّق. والشاهد فيه قوله: يديان، حيث رُد إليه الساقط، والقياس: يدان. وحمله بعضهم على القلّة والشذوذ، وجعله من باب الضرورة.

(٥) اختلف في قائله. فقيل: هو للمثقّب العبدي كما في الأزهيّة ص ١٤١، وقيل: هو لعلي بن بدّال كما في أمالي الزجاجي ص ١٥، ونسبه ابن يعيش ٤ / ١٥٣ لمرداس بن عمرو. وزعم بعضهم أنه للفرزدق، ونسبه آخرون للأخطل. والشاهد فيه قوله: الدميان، حيث ردّ المحذوف شذوذاً. والقياس: الدمان. يصف الشاعر ما بينهما من عداوة وبغضاء، حتى أنهما لو ذبحا على حجر واحد لم تختلط دماؤهما.

(٦) قائله شعبة بن قمير كما في نوادر أبي زيد ص ٤١٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٦١، والخزانة ٧ / ٥٦٤. ولم يُنسب في اللسان (نكب). وشعبة شاعر مخضرم، أسلم زمن النبيّ ﷺ. وعجزه: فَعَنْ أيِّها ماشئتمُ فتنكّبوا. وقوله: تنكّبوا، أيْ: ميلوا. والشاهد فيه قوله: إبلان، حيث ثنّى الجمع على معنى قطيعين.

لنا إبلانِ فيهما ما علمتُمُ

وفي الحديث[1]: «مثلُ المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين». وأنشد أبو عُبيد[2]:

لأصْبَحَ الحـيُّ أوْبـاداً ولـم يجـدوا عنـد التفـرّق فـي الهيجـا جِمـاليـنِ

وقالوا: لقاحان سوداوان[3]. وقال أبو النجم[4]:

بين رِماحَيْ مالكٍ ونَهْشَلِ

فصل: ويُجعل الاثنان على لفظ الجمع إذا كانا متصلين كقولك: ما أحسن رؤوسَهُما[5]، وفي التنزيل: ﴿فاقطعوا أيْديَهما﴾[6] [المائدة: ٣٨]، وفي قراءة عبدالله: ﴿أيْمانَهما﴾. وفيه: ﴿فقد صَغَتْ قُلوبُكما﴾ [التحريم: ٤]، وقال[7]:

ظهراهُما مثلُ ظهور التُرسَيْنِ

---

(١) مسند الإمام أحمد ٢ / ٤٧، والمجتبى من السنن للنسائي ٨ / ١٢٤. والعائرة: المتردّدة.

(٢) قائله عمرو بن العَدّاء، وهو شاعر إسلامي. انظر شرح شواهد الإيضاح ص ٥٦٠، والخزانة ٧ / ٥٧٩، ومجالس ثعلب ١ / ١٤٢. والشاهد فيه قوله: جمالين، حيث ثنّى الجمع على معنى قطيعين. أوباد: جمع وَبَدٍ، وهو الرجل السيّء.

(٣) حكى ذلك سيبويه ٣ / ٦٢٣. ولقاح: جمع لِقْحة، وهي من الإبل ذات اللبن.

(٤) وقبله: تبقَّلَتْ من أوّل التبقّلِ. انظر ديوانه ص ١٧٦، والخزانة ٢ / ٣٩٤، واللسان (بقل). والشاهد فيه قوله: رماحيْ، حيث ثنّى الجمع على معنى الجماعتين. وأراد مالك بن ضبيعة ونهشل بن دارم.

(٥) جُعل الاثنان على لفظ الجمع لأنهما متّصلان، فالرأس متّصل بالجسد لا ينفصل، ومنه في الجسد شيء واحد. انظر ابن يعيش ٤ / ١٥٥.

(٦) قال ابن يعيش: «فإن كان مما في الجسد منه أكثر من واحد نحو اليد والرجل فإنك إذا ضممته إلى مثله لم يكن فيه إلا التثنية نحو: ما أبسط يديهما وأخفّ رجليهما، لا يجوز غير ذلك، فأمّا قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾، فإنما جُمع لأن المراد الأيمان، وقد جاء في قراءة عبدالله بن مسعود ﴿فاقطعوا أيمانهما﴾». شرح المفصل ٤ / ١٥٧.

(٧) قائل هذا الرجز خطام المجاشعي. انظر الكتاب ٢ / ٤٨، والخزانة ٢ / ٣١٤، واللسان (مرت). والشاهد فيه: تثنية ظهراهما على الأصل. والكثير الجمع، وقد جمع بين اللغتين بقوله: ظهراهما، وظهور.

فاستعمل هذا والأصلَ معاً. ولم يقولوا في المنفصلين: أفراسُهُما، ولا غِلْمانُهما[١]. وقد جاء: وضَعا رِحالَهُما[٢].

ومن أصناف الاسم

المجموع

وهو على ضربين: ما صحّ فيه واحدُه[٣]، وما كُسِّر فيه. فالأولُ ما آخرُه واوٌ أوْ ياء مكسورٌ ما قبلها بعدها نونٌ مفتوحة، أوْ ألفٌ وتاء. فالذي بالواو والنون لمنْ يَعلم[٤] في صفاته وأعلامه كالمسلمين والزيْدِين، إلا ما جاء من نحو: ثُبون وقُلون وأرَضُون وحَرّون وإوَزُّون[٥]. والذي بالألف والتاء للمؤنث في أسمائه وصفاته كالهندات والتمرات[٦] والمسلمات. والثاني[٧] يعمّ من يَعلمُ وغيرَهم في أسمائهم وصفاتهم كرجالٍ وأفراس وجعافرَ وظِرافٍ وجِياد. وحكمُ الزيادتين[٨] في «مسلمون» نظيرُ حكمهما في «مسلمان». الأولى[٩] عَلَمُ ضمّ الاثنين فصاعداً إلى الواحد[١٠]،

---

(١) لأن الفرس ليس بعضاً لشيء كالرأس واليد، وكذلك الغلام.

(٢) حكى ذلك سيبويه، وقال: يريد رَحْلَيْ راحلتين. الكتاب ٢ / ٤٩.

(٣) وهو جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم.

(٤) قال ابن يعيش: «ولم يقل لمن يعقل لأن هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه». ثم قال: «فلذلك عدل عن اشتراط العقل إلى العلم لأن الباريء يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل». شرح المفصل ٥ / ٣.

(٥) جمع ثُبة وقُلة وأرض وحرَّة وإوزَّة. وكلّها ليست من ذوي العلم أو العقل. وكلها أسماء معتلَّة محذوفة اللام، فجعل جمعها بالواو والنون كالعوض من الذاهب. ابن يعيش ٥ / ٤. الثُبة: الجماعة، والقُلة: الخشبة الصغيرة التي تنصب.

(٦) في أ: الثمرات.

(٧) وهو جمع التكسير.

(٨) وهما الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجرّ والنصب.

(٩) الواو والياء.

(١٠) وهو معنى الجمع.

والثانية[١] عوض عن الشيئين[٢]، وتسقط عند الإضافة. وقد أُجري المؤنث على المذكر في التسوية بين لفظي الجرّ والنصب[٣]، فقيل: رأيت المسلماتِ ومررت بالمسلماتِ، كما قيل: رأيت المسلمين ومررت بالمسلمين.

فصل: وينقسم إلى جمعِ قلّة وجمعِ كثرة. فجمعُ القلّة العشرة فما دونها، وأمثلتُه: أفْعُلٌ أفْعَالٌ أفْعِلةٌ فِعْلَة، كأفلُسٍ وأثواب وأجْرِبَة وغِلْمة[٤]. ومنه ما جُمع بالواو والنون، والألف والتاء. وما عدا ذلك جموعُ كثرة.

فصل: وقد يُجعل إعرابُ ما يُجمع بالواو والنون في النون[٥]، وأكثرُ ما يجيء ذلك في الشعر، ويلزم الياء[٦] إذْ ذاك. قالوا: أتت عليه سِنينٌ، وقال[٧]:

دعانِيَ من نجدٍ فإنّ سنينَه ... لَعِبْنَ بنا شِيباً وشيَّبْنَنَا مُرْدا

وقال سُحيم[٨]:

وماذا يَدَّري الشعراءُ مني ... وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ

---

(١) وهي النون.

(٢) وهما: الحركة والتنوين.

(٣) أيْ: حُمل جمع المؤنث على جمع المذكر بأنْ جُعل للنصب والجرّ فيه علامة واحدة وهي الكسرة، كالياء في جمع المذكر.

(٤) والدليل على أنها جمع قلّة أنك تصغّرها على لفظها، وأنك تفسّر بها العدد القليل. ابن يعيش ٥ / ١٠.

(٥) قال ابن يعيش: «وذلك إنما يكون فيما يجمع بالواو والنون عوضاً من نقص لحقه، نحو قولك: سنون وقلون وثبون». شرح المفصل ٥ / ١١. وجُعل الإعراب على النون لأنها قامت مقام الحرف المحذوف وصارت كلام الكلمة

(٦) لزم الياء ليصبح نظير غسلين، وأجاز المبرّد التزام الواو ليصبح نظير زيتون.

(٧) قائله الصِّمَّة القُشيري. وهو في مجالس ثعلب ١ / ١٤٧، والخزانة ٨ / ٥٨، واللسان (نجد)، وأوضح المسالك ١ / ٥٧. والشاهد قوله: سنينه، حيث أجراه مجرى غسلين في إعرابه بالحركات.

(٨) انظر سرّ الصناعة ٢ / ٦٢٧، والخزانة ٨ / ٦٥، وإصلاح المنطق ص ١٥٦. والشاهد فيه قوله: الأربعين، حيث جُعل إعرابه بالحركات على النون. وسحيم: هو سُحيم بن وثيل الرياحي.

فصل: وللثلاثي المجرّد إذا كُسّر عشرةُ أمثلة: أفْعالٌ فُعُولٌ فِعالٌ فِعْلانٌ أفْعُلٌ فُعْلانٌ فِعَلةٌ فِعْلَةٌ فُعْلٌ فُعُلٌ. فأفْعالٌ أعمُّها، تقول: أفراخٌ وأحْمالٌ وأرْكانٌ وأجْمالٌ وأعجازٌ وأعْناقٌ وأفخاذٌ وأعْنابٌ وأرطابٌ وآبالٌ. ثم فِعالٌ، تقول: زِنادٌ وقِداحٌ وخِفافٌ وجِمالٌ ورِباعٌ[(١)] وسِباعٌ. ثم فُعولٌ وفِعْلانٌ، وهما متساويان، تقول: فُلوسٌ وعُروقٌ وجُروحٌ وأُسودٌ[(٢)] ونمورٌ، ورِئْلانٌ[(٣)] وصِنْوانٌ[(٤)] وعِيدانٌ وخِربانٌ وصِرْدانٌ[(٥)]. ثم أفْعُلٌ، تقول: أفْلُسٌ وأرْجُلٌ وأزْمُنٌ وأضْلُعٌ. ثم فُعْلانٌ وفِعَلةٌ، وهما متساويان، تقول: بُطنانٌ وذُؤْبانٌ وحُمْلانٌ وغِرَدةٌ[(٦)] وقِرَدة وقِرَطةٌ[(٧)]. ثم فُعْلٌ، تقول: سُقْفٌ وفُلْكٌ. ثم فِعْلَةٌ وفُعُلٌ، تقول: جِيرةٌ ونُمُرٌ. وقد جاء حِجْلى في جمع حَجَل، قال[(٨)]:

حِجْلى تدرَّجُ في الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ[(٩)]

فصل: وما لحقته من ذلك تاءُ التأنيث فأمثلةُ تكسيره: فِعالٌ فُعُولٌ أفْعُلٌ وفِعَلٌ فُعَلٌ فُعْلٌ نحو: قِصَاعٍ ولِقاحٍ وبِرامٍ ورقابٍ وبُدورٍ وجُحورٍ وأنْعُمٍ وأيْنُقٍ وبِدَرٍ ولِقَحٍ وتِيَرٍ ومِعَدٍ ونُوَبٍ وبُرَقٍ وتُخَمٍ وبُدْنٍ[(١٠)].

---

(١) رِباع: جمع رَبْع، وهو المنزل والدار والوطن.

(٢) في أ: وذكور.

(٣) رِئلان: مفردها رَأْل، وهو ولد النعام.

(٤) جمع صِنْو، وهو المِثْل. وأصله أن تطلع نخلتان من عرق واحد. والصّنو أيضاً الأخ الشقيق والعم والابن.

(٥) جمع صُرَد، وهو طائر فوق العصفور. وأمّا خِرْبان فمفردها خَرَب، وهو ذكر الحُبارى.

(٦) غِردة: مفردها غِرْدَة وغَرَدَة، وهو ضرب من الكمأة.

(٧) قِرطة: جمع قُرْط، وهو نوع من حليّ الأذن.

(٨) وصدره: ارحمْ أُصَيْبِيَتي الذين كأنهم. وهو لعبدالله بن الحجاج التغلبي. انظر شرح شواهد الإيضاح ص ٣٦٤، وابن يعيش ٥ / ٢١، واللسان (حجل). والشاهد فيه قوله: حِجْلى، حيث أنه جمع (فَعَل) على (فِعْلى). والحَجَل: نوع من الطيور. أُصَيبية: تصغير أصْبِيَة، وهو جمع صبيّ، وقد صُغِّر على لفظه ولم يُردّ إلى المفرد لأنه جمع قلّة. والشَّرَبَّة: موضع. وهي أيضاً: أرض ليّنة تنبت العشب، وليس بها شجر.

(٩) وقد جاء. . . وقع: سقط من أ.

(١٠) قِصاع: جمع قَصْعة، وهي معروفة. ولِقاح: جمع لِقْحة، وهي من الإبل ذات اللبن. وبرام: =

فصل: وأمثلةُ صفاته كأمثلة أسمائه[١]. وبعضُها أعمُّ من بعض، وذلك قولك: أَشْياخٌ وأَجْلافٌ وأَحْرارٌ وأبطالٌ وأَجْنابٌ وأَيْقاظٌ وأنكادٌ وأَعْبُدٌ وأَجْلُفٌ وصِعابٌ وحِسانٌ ووِجاعٌ، وقد جاء وَجَاعى، ونحوُه: حَبَاطى وحَذَارى[٢]. وضِيفانٌ وإخْوانٌ ووُغْدانٌ وذُكرانٌ وكُهُولٌ ورِطْلةٌ وشِيخَةٌ ووُرْدٌ وسُحُلٌ ونُصُفٌ وخُشُنٌ[٣]. وقالوا[٤]: سُمَحاءُ في جمع سَمْح.

والجمعُ بالواو والنون فيما كان من هذه الصفات للعقلاء الذكور غيرُ ممتنع، كقولك: صَعْبُون وصِنْعُون وحَسَنُون وجُنُبُون وحَذِرون ونَدُسُون[٥]. وأما جمعُ المؤنث منها بالألف والتاء فلم يجيء فيه غيرُه، وذلك نحو: عَبْلاتٍ وحُلْوَاتٍ وحَذِرات ويَقُظات[٦]، إلا مثالَ فَعْلةٍ، فإنهم كسَّروه على فِعَالٍ كجِعَادٍ وكِمَاشٍ وعِبَال[٧]. وقالوا:

= جمع بُرْمة، وهي قِدْر من حجارة. وبُدور: جمع بَدْرة، وهي: جلد السَّخْلة إذا فُطمت، وتجمع على بِدَر أيضاً. وأينُق: جمع ناقة. ولِقح: جمع لِقْحة. وتِيَر: جمع تارة. وبُرق: جمع بُرْقة، وهي الأرض الغليظة المختلطة بحجارة ورمل. والبُدْن: جمع بَدَنة، وهي ناقة أو بقرة تُنحر بمكة.

(١) أيْ: أن أبنية جمع تكسير الصفة كأبنية جمع تكسير الاسم في الاسم الثلاثي.

(٢) وقد جاء وجاعى، ونحوه: حباطى وحذارى: سقط من أ. وحَباطى: جمع حَبِط، والحَبَطُ وجع يأخذ البعير في بطنه. ووِجاع: جمع وَجَع، ويجمع على وَجاعى كما ذكر المؤلف. وأجْلاف وأجْلف: جمع جِلْف، وهو جسم شاة مسلوخة بلا رأس ولا بطن ولا قوائم. والجِلْف: الأعرابي الجافي.

(٣) رِطْلة: جمع رَطْل، والرَّطل: الأحمق، والكبير الضعيف. وُرْدٌ: جمع وَرْد، يُقال: فرسٌ وَرْدٌ، أيْ: لونه أحمر يضرب إلى الصفرة. وسُحُل: جمع سَحْل، وهو ثوب أبيض. ونُصُف: جمع نَصَف، وهي من النساء التي ذهب نصف عمرها. وخُشُن: جمع خَشِن، وفي لسان العرب (خشن): خُشْنٌ. قال: ويجوز تحريكه في الشعر.

(٤) قالوا: سقطت من أ.

(٥) صِنْعون: جمع صِنْعَ، وهو الحاذق. ونَدُسُون: جمع نَدُس، وهو الذي يخالط الناس.

(٦) عَبْلات: مفردها عَبْلة، وهي الجارية الضخمة.

(٧) جعاد: جمع جَعْدة، يُقال: امرأة جَعْدَة الشَّعْر. وكماش: جمع كَمْشة، وهي الناقة الصغيرة الضرع. وعبال: جمع عبلة، وقد ذُكر معناها.

عِلَجٌ في جمع عِلْجَة[1].

فصل: والمؤنث الساكنُ الحشوِ لا يخلو من أن يكون اسماً أوْ صفة. فإذا كان اسماً تحركت عينه في الجمع إذا صحّت، بالفتح في المفتوح الفاء كجَمَراتٍ، وبه وبالكسر في المكسورها كسِدَراتٍ، وبه وبالضم في المضمومها كغُرُفاتٍ. وقد تسكّنُ في الضرورة في الأول[2]، وفي السعة في الباقِيَيْن في لغة تميم. فإذا اعتلّت فالإسكانُ كبيْضاتٍ وجَوْزاتٍ ودِيْماتٍ ودُولات[3]، إلا في لغة هُذيل، قال قائلهم[4]:

أخو بَيَضَاتٍ رائحٌ متأوِّبُ

وتُسكّن في الصفة لا غير. وإنما حرّكوا في جمع لَجْبَة ورَبْعَة[5]، لأنهما كأنهما في الأصل اسمان وُصف بهما، كما قالوا: امرأةٌ كلْبةٌ، وليلةٌ غَمٌّ[6].

فصل: وحكمُ المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه التاء. وقالوا: أرَضَاتٌ وأهَلاَتٌ[7] في جمع أرض وأهْل، قال[8]:

فهم أهَلاَتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصمِ

---

(١) العِلْج: الرجل القوي من الكفار، ومؤنثه عِلْجة.

(٢) في أ: وقد تسكن في الأول في الضرورة.

(٣) دُولات: جمع دُولة، وهو اسم للشيء الذي يُتداول به بعينه.

(٤) لم يذكر أحد اسمه. وعجزه: رفيق بمسح المنكبين سَبوحُ. وهو في الخصائص ٣ / ١٨٤، والخزانة ٨ / ١٠٢، وأوضح المسالك ٤ / ٣٠٦. والبيت في وصف ذكر النعام. وقوله: رفيق بمسح المنكبين، أيْ: يتحرك يميناً وشمالاً.

(٥) اللجبة: الشاة التي خفّ لبنها. والربعة: ليس بالقصير ولا بالطويل.

(٦) امرأة كلبة: دنيئة. وليلة غمّ: مظلمة.

(٧) وقالوا: أهْلات، تشبيهاً بصَعبات كما يقول سيبويه ٣ / ٦٠٠.

(٨) هو المخبّل السعدي، وعجزه: إذا أدْلجوا بالليل يدعون كَوْثرا. انظر الكتاب ٣ / ٦٠٠، والخزانة ٨ / ٩٦، وابن يعيش ٥ / ٣٣. الإدلاج: سير الليل كله. والكوثر: الكثير العطاء. والشاهد فيه: جمع أهْل على أهَلات، مع تحريك الحرف الثاني. وزعم ابن يعيش (٥ / ٣١) أنه جمع أهْلة، وكذلك صاحب الخزانة (٨ / ٩٧)، واعتبر هذا البيت ردّاً على سيبويه الذي حكى أنه جمع أهْل. وقيس بن عاصم صحابي، وفد على الرسول ﷺ، فقال: هذا سيّد أهل الوبر.

وقالوا: عُرُساتٌ وعِيَراتٌ، في جمع عُرْسٍ وعِير، قال الكُميت[١]:

عِيَـــرَاتُ الفَعَـــالِ والسُّـــؤْدَدِ العِـدِّ إليهـم محطـوطـةُ الأعكـامِ

فصل: وامتنعوا فيما اعتلّت عينُه من أفْعُلٍ[٢]، وقد شذَّ نحوُ أقْوُسٍ وأثْوُبٍ وأعْيُنٍ وأنْيُبٍ. وامتنعوا في الواو دون الياء من فُعولٍ، كما امتنعوا في الياء دون الواو من فِعال، وقد شذّ نحوُ فُوُوج وسُوُوق.

فصل: ويُقال في أفْعُل وفُعُول[٣] من المعتلّ اللام: أَدْلٍ وأَيْدٍ[٤]، ودُلِيٌّ ودُمِيٌّ[٥]. وقالوا: نُحُوٌّ وفُتُوٌّ[٦]، والقلب أكثر[٧]. وقد يُكسرُ الصدرُ فيقال: دِلِيٌّ ونِحِيٌّ، وقولهم: قِسِيٌّ[٨]، كأنه جمع قِسْوٍ في التقدير.

فصل: وذو التاء من المحذوف العَجُز[٩] يُجمع بالواو والنون مُغيَّراً أوّلُه كَـ «سِنُون وقِلُون» وغيرَ مغيَّر كَـ «ثُبُون وقُلُون»، وبالألف والتاء مردوداً إلى الأصل

---

(١) البيت ليس في ديوانه. انظر ابن يعيش ٥ / ٣١، والإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٥٤٠، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٤٦. العِير: القافلة. والسؤدد: السّيادة. والعدّ: الكثير. والأعكام: الأحمال. والفَعال: الكرم والفعل الحسن. والشاهد فيه: عِيَرات، حيث إنّ المؤنث الذي لا تاء فيه مما هو معتل العين قياس جمعه تحريك عينه.

(٢) لأن الضمة في الواو والياء ثقيلة، فعدلوا إلى أفعال نحو: ثوب وأثواب وبيت وأبيات.

(٣) أفعل: لجمع القلّة، وفُعول: لجمع الكثرة.

(٤) أدلٍ: أصلها أدْلُوٌ، وقعت الواو طرفاً وقبلها ضمة، ثم أبدلوا من الضمة كسرة ثم قلبوا الواو ياء فصار من قبيل المنقوص كقاضٍ. وأيدٍ: أصلها أيْدُيٌ، ثم أبدلوا من الضمة التي على الدال كسرة فصارت كقاضٍ وغازٍ.

(٥) دُلِيٌّ، أصلها: دُلُوٌّ، على وزن فُعُول. أعلّت الواو الثانية بقلبها ياء فصارت دُلويٌ، فاجتمعت الواو وهي ساكنة، مع الياء فأعلّت بقلبها ياء، وأُدغمت في الياء الثانية وكُسر ما قبلها. ودُمِيٌّ أصلها: دُمُويٌ، ثم فُعل بها كالتي قبلها.

(٦) نحوٌّ: جمع نَحْو، وهو الجهة. وفُتُوٌّ: جمع فتى، ووزنها: فُعولٌ. وأصلهما: نُحووٌ وفُتووٌ.

(٧) أيْ: قلب الواوين ياءين، فيقال: نُحِيٌّ وفُتِيٌّ، وهو القياس.

(٨) جمع قوس. وأصله: قُووس، على وزن فُعُول، ثم حدث فيه قلب فصار (قُسُوٌّ)، على وزن فُلوع، ثم قلبت الواو ياء وكُسر ما قبلها، ثم فُعل به ما فُعل بعِصِيّ من كسر أوله فصار (قِسِيّ).

(٩) أيْ: محذوف الحرف الأخير، وهو اللام.

كسَنَوَاتٍ وعِضَوات وغيرَ مردودٍ كثُبات وهَنَاتٍ[١]. وعلى أفْعُلٍ كآمٍ، وهو نظيرُ آكُمٍ[٢].

فصل: ويُجمع الرباعي اسماً كان أوْ صفة، مجرداً من تاء التأنيث أوْ غيرَ مجرَّد على مثال واحد، وهو فَعالِلُ، كقولك: ثعالبُ وسلاهِبُ ودراهمُ وهجارِعُ وبراثنُ وجراشِعُ وقماطرُ وسَباطرُ وضفادعُ وخضارمُ[٣]. وأمّا الخماسيّ فلا يُكسَّر إلا على استكراه، ولا يُتجاوَز به إن كُسِّر هذا المثالُ بعد حذف خامسه كقولهم في فرزدقٍ: فرازدُ، وفي جَحْمَرِشٍ[٤]: جَحامِرُ. ويُقال: دَهْثَمونَ وهِجْرَعُونَ وصَهْصَلِقُونَ[٥]، وحَنْظَلاتٌ وبُهْصُلاتٌ وسَفَرْجَلاتٌ وجَحْمَرِشاتٌ[٦].

فصل: وما كانت زيادتُه ثالثةً مَدّةً فلأسْمائه في الجمع أحدَ عشر مثالاً: أفْعِلةٌ فُعُلٌ فِعْلانٌ فعائلُ فُعْلانٌ فِعْلَةٌ أفْعالٌ فِعالٌ فُعُولٌ أُفْعِلاءُ أفْعُلٌ. وذلك نحوُ أزمنةٍ وأحْمِرَةٍ وأغْرِبَةٍ وأرْغِفَةٍ وأعْمِدَةٍ، وقُذُلٍ وَخُمُرٍ وقُرُدٍ وكُتُبٍ وزُبُرٍ، وغِزْلانٍ وصِيرانٍ[٧] وغِرْبانٍ وظِلْمانٍ وقِعْدانٍ، وأفائِلَ[٨] وذنائبَ[٩] وشمائلَ[١٠]، وزُقّانٍ[١١] وقُضْبانٍ، وغِلْمَةٍ

---

(١) عضوات: جمع عِضَة، وهي: الفرقة. وثبات: جمع ثُبة، وهي الجماعة. وهَنَات: جمع هَنَة، وقيل: جمع هَنْت، وهي خصلة الشر، أو الأمر العظيم.

(٢) آم: جمع أمَة. وآكُم: جمع أكمة. وأصل آم: آمُوٌ، ثم فعلوا بها كما فعلوا في أدلٍ.

(٣) سلاهب: جمع سَلْهب، وهو الطويل. وهجارع جمع هَجْرع، وهو الطويل أوْ الأحمق. والبراثن: جمع بُرْثن، وهو مخلب الأسد. وجراشع: جمع جُرْشُع، وهو العظيم أوْ الطويل. وقَماطر: جمع قِمَطْرٌ، وهو ما تُصان فيه الكتب. وسَباطر: جمع سِبَطْر، وهو الطويل. وخضارم: جمع خِضْرِم، وهو الكثير.

(٤) جَحْمَرِش: العجوز الكبيرة.

(٥) دهثمون: مفردها دَهْثم، وهو الحسن الخلق أوْ المكان السهل. وصهصلقون: مفردها صَهْصَلق، وهي العجوز الصخَّابة.

(٦) بُهْصلات: مفردها بُهْصُلة، وهي من النساء الشديدة البياض.

(٧) صيران: مفردها صُوار، وهو القطيع من البقر.

(٨) أفائل: جمع أفيل، وهو ابن المخاض فما فوقه.

(٩) ذنائب: مفردها ذَنوب، وهو الدلو.

(١٠) شمائل: مفردها شِمال، وهو الخُلُق والطبع.

(١١) زقّان: جمع زِقّ، وهو السّقاء.

وصِبْيَةٍ، وأيْمانٍ وأفْلاءٍ[١]، وفِصَالٍ[٢]، وعُنُوقٍ[٣]، وأنْصِباءَ[٤]، وألْسُنٍ. ولا يُجمع على أفْعُلٍ إلا المؤنث خاصة نحو: عَناقٍ وأعْنُقٍ، وعِقابٍ وأعْقُبٍ، وذِراعٍ وأذْرُعٍ. وأمْكُنٌ من الشواذ.

ولم يجىء فُعُلٌ من المضاعف ولا المعتلّ اللام، وقد شذّ نحوُ ذُبٌّ في جمع ذُباب. ولِمَا لحقته التاء من ذلك مثالان: فعائلُ وفُعُلٌ، وذلك نحوُ: صحائفَ ورسائلَ وحمائمَ وذوائبَ وحمائلَ وسُفُن. ولصفاته[٥] تسعة أمثلة: فُعلاءُ فُعُلٌ فِعالٌ فُعْلانٌ فِعْلانٌ أفعالٌ أفْعِلاءُ أفْعِلةٌ فُعُولٌ، وذلك نحوُ: كُرَماءَ وجُبَناءَ وشُجَعاءَ ووُدَدَاءَ، ونُذُرٍ وصُبُرٍ وصُنُعٍ وكُنُزٍ[٦]، وكِرامٍ وجِيادٍ وهِجانٍ، وثُنْيانٍ[٧] وشُجْعانٍ، وخِصْيانٍ وشِجْعانٍ، وأشرافٍ وأعداءٍ وأنبياء، وأشِحَّةٍ، وظُروفٍ[٨]. ويُجمع جمع التصحيح نحو: كريمون وكريمات.

وأمّا فعيلٌ بمعنى مفعولٍ فبابُه أنْ يكسَّر على فَعْلى كجَرْحَى وقَتْلى. وقد شذّ قُتَلاءُ وأُسراءُ، ولا يُجمع جمع التصحيح، فلا يقال: جريحون ولا جريحات. ولمؤنثها[٩] ثلاثةُ أمثلةٍ: فِعالٌ فعائلُ فُعَلاء، وذلك نحوُ صِباحٍ وصَبائحَ[١٠] وعجائزَ وخُلفاء.

فصل: وما كان على فاعل اسماً فله إذا جُمع ثلاثةُ أمثلة: فواعلُ فُعْلانٌ فِعْلانٌ،

---

(١) جمع فَلُوّ، وهو المهر الصغير.

(٢) فصال: جمع فصيل، وهو ولد الناقة إذا فُصل عن أمه.

(٣) عُنُوق: جمع عَنَاق، وهي الأنثى من أولاد المعزى.

(٤) أنصباء: جمع نصيب.

(٥) الهاء في صفاته تعود على «ما»، وذلك من قوله: وما كانت زيادته ثالثة، في أول هذا الفصل.

(٦) صُنُع: جمع صنيع. يقال: سيف صنيع، أيْ: مجرّب. وكُنز: جمع كِناز، وهي الجارية الكثيرة اللحم.

(٧) ثُنيان: جمع ثَنِيّ، وهو البعير الذي استكمل الخامسة ودخل في السادسة، ومن ذكور الغنم والبقر ما دخل في السنة الثالثة، والأنثى ثَنيّة.

(٨) جمع ظريف.

(٩) أيْ: مؤنث صيغة فعيل، إذا لم يكن بمعنى مفعول.

(١٠) صِباح: جمع صبيحة، وهي الجميلة. وكذلك صَبائح.

نحو: كواهلَ وحُجْرانٍ وجِنّان[1]. ولمؤنّثه مثالٌ واحد: فواعلُ، نحو كواثبَ[2]. وقد نزّلوا ألفَ التأنيث منزلةَ تائه فقالوا في فاعلاء: فواعلُ، نحو: نَوافقَ وقواصعَ ودوامَّ وسَوابٍ[3]. وللصفة تسعةٌ[4]: فُعَّلٌ فُعّالٌ فَعَلةٌ فُعَلةٌ فُعْلٌ فُعَلاءُ فُعْلانٌ فِعالٌ فُعولٌ، نحو: شُهَّدٍ وجُهَّالٍ وفَسَقَةٍ وقُضاةٍ، ويختص بالمعتل اللام، وبُزْلٍ[5] وشُعَراءَ وصُحْبانٍ وتِجارٍ وقُعود، وقد شذّ نحوُ فوارسَ[6]. ولمؤنثه مثالان: فواعِلُ فُعَّلٌ، نحو: ضواربَ ونُوَّمٍ. ويستوي في ذلك ما فيه التاءُ وما لا تاء فيه كحائضٍ وحاسِرٍ[7].

فصل: وللاسم مما في آخره ألفُ تأنيثٍ رابعة مقصورة أوْ ممدودة مثالان: فَعالى فِعالٌ، نحو: صَحارى وإناثٍ. وللصفة أربعةُ أمثلة: فِعالٌ فُعْلٌ فُعَلٌ فَعالى، نحو: عِطاشٍ وبِطاحٍ وعِشارٍ[8] وحُمْرٍ والصُّغَرِ وحَرامَى[9]. ويُقال: ذِفْرياتٌ وحُبْلَياتٌ والصُّغْرياتُ وصحراواتٌ، إذا أُريد أدنى العدد، ولا يقال: حمراوات[10]. وأمّا قوله ﷺ[11]: «ليس في الخَضْراواتِ صدقة» فلجريه مجرى الاسم[12]. وإذا كانت الألف

---

(١) حُجران: جمع حاجر، وهو مكان مستدير يمسك الماء من شقة الوادي. وجنّان: جمع جانّ.
(٢) كواثب: جمع كاثبة. والكاثبة من الفرس مجتمع كتفيه قُدّام السرج.
(٣) نوافق: جمع نافقاء، وقواصع: جمع قاصِعاء، وكلّ منهما أحد بابي جحر اليربوع. ودوامّ: جمع داماء، وهي البَرَكة. وسواب: جمع سابياء، وهي النتاج.
(٤) في (ط): تسعة أمثلة.
(٥) بُزْل: جمع بازل، وهو البعير الذي استكمل السنة الثامنة.
(٦) لأنهم جمعوا «فاعلاً» صفة على «فواعل»، وقد كرهوا ذلك لأنهم قد جمعوا المؤنث عليه. ابن يعيش ٥ / ٥٥.
(٧) يقال: رجل حاسر، وهو الذي لا درع عليه ولا بيضة على رأسه. ويقال: امرأة حاسر، وهي المكشوفة الرأس والذراعين.
(٨) عِشار: جمع عُشراء، وهي الناقة التي مضى لحملها عشرة أشهر.
(٩) حرامى: جمع حَرْمى، يُقال: شاة حَرْمى، إذا اشتهت الفحل. ويُقال ذلك لكل أنثى من ذوات الظّلف.
(١٠) لأن حمراء وبابه كصفراء وخضراء غير جارٍ على الفعل؛ بخلاف ضارب وضاربة. ابن يعيش ٥ / ٦٠.
(١١) المعجم الأوسط للطبراني ٦ / ١٠٠، والبحر الزخار لأبي بكر البزار ٣ / ١٥٦.
(١٢) لأن المراد البقولات.

خامسة جُمع بالتاء كقولهم: حُبارَياتٌ وسُمانَيَاتٌ[1].

فصل: ولأفْعَلَ إذا كان اسماً مثالٌ واحد: أفاعِلُ، نحو أجادلَ. وللصفة ثلاثةُ أمثلة: فُعْلٌ فُعْلانٌ أفاعِلُ، نحو حُمْرٍ وحُمْرانٍ والأصاغر. وإنما يُجمع بأفاعِلَ أفْعُلُ الذي مؤنثه فُعْلى، ويُجمع أيضاً بالواو والنون، قال الله تعالى: ﴿بالأخسرينَ أعمالاً﴾ [الكهف: ١٠٣]، وأمّا قوله[2]:

أتـانـي وعيـدُ الحُـوصِ مـن آل جعفرٍ ... فيا عبدَ عمرٍو لو نهيتَ الأحاوِصا

فمنظورٌ فيه إلى جانبي الوصفية والاسمية.

فصل: وقد جُمع فَعْلانٌ اسماً على فَعالين نحو شَياطينَ، وكذلك فُعْلانٌ وفِعْلانٌ[3] نحو سَلاطينَ وسَراحين[4]، وقد جاء[5] سِراح. وصفة على فِعالٍ وفَعَالى، نحو غِضابٍ وسَكارى. ويقول بعض العرب: كُسالى وسُكارى وعُجالى وغُيارى، بالضم.

فصل: وفَيْعَلٌ يُكسَّر على أفْعالٍ وفِعالٍ وأفْعِلاء، نحو: أمواتٍ وجِيادٍ وأنْبياءَ. ويُقال: هيِّنون وبَيِّعاتٌ.

فصل: وفَعَّالٌ وفُعَّالٌ وفِعِّيلٌ ومَفْعُولٌ ومُفْعِلٌ ومُفْعَلٌ يُستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير، فيقال: شَرَّابون وحُسَّانون[6] وفِسِّيقون ومضْروبون ومُكْرِمون ومُكْرَمون. وقد

---

(١) حباريات: جمع حُبارى، وهو من الطيور. وسُمانيات: جمع سُمانى، وهو طائر.

(٢) القائل هو الأعشى. وهو في ديوانه ص ٩٩، وإصلاح المنطق ص ٤٠١، والخزانة ١ / ١٨٣. والشاهد فيه: أنه جمع الأحوص على (فُعْل) ثم على (أفاعل). الأول: نظر فيه إلى جانب الوصفية، والثاني: نظر فيه إلى جانب الاسمية. والحَوَص: ضيق في مؤخر العين. وعبد عمرو: هو عبد عمرو بن شريح بن الأحوص، وأراد بالحوص والأحاوص أولاد الأحوص بن جعفر، واسمه ربيعة.

(٣) كذلك فعلان وفعلان: سقطت من أ.

(٤) سراحين: سقطت من أ.

(٥) وقد جاء: سقطت من أ.

(٦) حُسّانون: جمع حُسّان، وهو أحسنُ من الحسن.

قيل: عواويرُ وملاعينُ ومشائيمُ وميامينُ ومياسيرُ ومفاطيرُ ومناكيرُ ومطافِلُ ومشادِنُ[١].

فصل: كلُّ ثلاثي فيه زيادة للإلحاق بالرباعي كجدولِ وكوكبٍ وعِثْيَرٍ[٢]، أوْ لغير الإلحاق وليست بمدّة كأجدلٍ وتَنْضُبٍ ومِدْعَسٍ[٣] فجمعه على مثال جمع الرباعي، تقول: جداولُ وأجادلُ وتناضِبُ ومَداعِسُ. ويُلحق بآخره التاء إذا كان أعجميّاً أو منسوباً كجواربةٍ وأشاعثةٍ وسيابجة[٤]. والرباعي إذا لحقه حرفُ لين رابعٌ جُمع على فعاليلَ كقناديلَ وسراديحَ[٥]، وكذلك ما كان من الثلاثي ملحقاً به كقِرْواحٍ وقِرْطاط[٦]، تقول: قراويحُ وقراطيطُ، وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة هي غير مدّة كمصابيحَ وأناعيمَ ويرابيعَ وكلاليب[٧].

فصل: ويقع الاسم المفرد على الجنس ثم يُميَّز منه واحدُهُ بالتاء، وذلك نحوُ تمرٍ وتمرة، وحنظلٍ وحنظلة، وبِطّيخٍ وبطِّيخة، وسفرجَلٍ وسفرجَلَة. وإنما يكثر هذا في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة. ونحو سفينٍ وسفينةٍ ولَبنٍ ولَبنةٍ وقَلَنْسٍ وقَلَنْسُوَةٍ ليس بقياس[٨]. وعكسُ تمرٍ وتمرةٍ كَمْأَةٌ وكَمْءٌ وجَبْأَةٌ وجَبْء[٩].

---

(١) عواوير: جمع عُوّار، وهو الجبان. ومفاطير: جمع مُفطر. ومناكير: جمع مُنكر. ومياسير: جمع موسر. ومطافل: جمع مُطْفِل، وهي الناقة التي معها أولادها. ومشادن: جمع مَشْدِن، وهي الظبية التي قوي ولدها فمشى معها. وهذه الجموع جاءت شاذة، لأنها جاءت مكسّرة، ولم تأت جموع تصحيح. فهي تحفظ ولا يقاس عليها.

(٢) عِثْيَر: صعيد لا نبات فيه.

(٣) تَنضُب: شجر ينبت في الحجاز، واحدة تنضُبه، ومِدْعَس: رمح.

(٤) سيابجة: غير موجودة في أ، وهي جمع: سَيْبَجيّ، فارسيّ معرّب، وهم قوم من السّند بالبصرة. أمّا أشاعثة فمفردها أشعثيّ، نسبة إلى أشعث. وأمّا جواربة فهي جمع جورب، فارسيّ معرب.

(٥) سراديح: جمع سِرْداح، وهي الناقة الطويلة.

(٦) القرواح: الناقة الطويلة القوائم. والقرطاط: البرذعة أو الحلس.

(٧) أناعيم: جمع أنعام، وأنعام جمع نعَم، وهي الإبل. ويرابيع: جمع يربوع، وهو دويبّة تشبه الجرذ تأكله العرب. وكلاليب: جمع كَلُّوب وكُلاّب، وهي حديدة معوجّة الرأس.

(٨) لأن هذه الأشياء مصنوعة وليست مخلوقة، والقياس التكسير.

(٩) كمأة: جمع، وكَمْءٌ مفرد، والقياس العكس، ومثل ذلك جبأة وجبْء. والجبأة: نوع من الكمأة.

فصل: وقد يجيء الجمع مبنيّاً على غير واحدِهِ المستعمل، وذلك نحوُ: أراهِطَ وأباطيلَ وأحاديثَ وأعارِيضَ وأقاطِيعَ وأهالٍ وليالٍ وحميرٍ وأمْكُن[١].

فصل: ويُجمع الجمع[٢] فيقال في كل أفْعُلٍ وأفْعِلَةٍ: أفاعِلُ، وفي كل أفْعالٍ: أفاعيلُ، نحو: أكالبَ وأساورَ وأناعيمَ[٣]. وقالوا: جمائلُ وجِمالاتٌ ورجالاتٌ وكِلاباتٌ وبُيوتاتٌ وحُمُراتٌ وجُزُراتٌ وطُرُقاتٌ ومُعُناتٌ وعُوْذاتٌ ودُوْراتٌ ومصارينُ وحشاشينُ[٤].

فصل: ويقع الاسم على الجميع لم يُكسَّر عليه واحدُه[٥]، وذلك نحو: رَكْبٍ وسَفْرٍ وأدَمٍ وعَمَدٍ وحَلَقٍ وخَدَمٍ وجاملٍ وباقرٍ وسَرَاةٍ وفُرْهَةٍ وضأنٍ وغُزِيّ وتُؤامٍ ورُخالٍ[٦].

---

(١) أراهط: جمع رهط، وليس القياس أن يجمع على أراهط، لأن هذا البناء من جموع الرباعي. وأباطيل: جمع باطل، والقياس أن يجمع على بواطل ولم يُستعمل. وأحاديث: جمع حديث، والقياس: حدائث، ولم يُستعمل. وكذلك أعاريض: جمع عروض، والقياس عرائض، مثل قلوص وقلائص وسفينة وسفائن. ومثل ذلك أقاطيع: جمع قطيع، والقياس قطائع. وأهالٍ: جمع أهل، والقياس إهال، على وزن فِعال، نحو كعب وكعاب. وليالٍ: جمع ليلة، وقد جاء على غير واحده؛ لأن ليلة ثلاثي وليال جمع رباعي. وحمير: جمع حمار، فجمعوا ما هو على أربعة أحرف جمع الثلاثي. وأمكُن: جمع مكان، وما كان على هذا الوزن لا يجمع على أفعُل إلا إذا كان مؤنثاً نحو عقاب وأعقب. انظر ابن يعيش ٥ / ٧٣.

(٢) وليس بقياس، فليس كل جمع يجمع، وإنما يقتصر فيه على السماع. الكتاب ٣ / ٦١٩.

(٣) أكالب: جمع أكلب، وأساور: جمع أسورة، وأناعيم: جمع أنعام.

(٤) معُنات: جمع مُعُن، ومُعُن جمع معين، وهو الماء الجاري. وعوذات: جمع عُوذ، وعُوذ جمع عائذ، والعائذ هي الناقة القريبة العهد بالنتاج. ودُورات: جمع دُور، ودُور جمع دار. ومصارين: جمع مُصران، ومُصران جمع مصير مثل كثيب وكُثبان. ومثلها قراطين جمع قُرطان. وأما حَشاشين فهي جمع حُشّان، وحُشّان جمع حُشّ، وهو البستان.

(٥) أيْ: أنه ليس جمع تكسير، وإنما هو اسم مفرد واقع على الجمع كقوم ونفر.

(٦) السَّفْر: المسافرون، مفرده: سافِر، مثل صاحب وصَحْب. والأدَم: الجلد المدبوغ، مفرده الأديم. ويُقال: عمود وعَمَد، وحَلْقة وحَلَق، وخادم وخَدَم. والجامل: القطيع من الإبل مع رعاتها وأصحابها. والباقر: جماعة البقر. وسراة: مفردها سَرِيّ، وهو الشريف النبيل. ويُقال: فارِهٌ وفُرْهة، والفاره: الحادّ في المشي. وغُزيّ: مفردها غازٍ. وتُؤام: مفردها توْأم. ورُخال: =

فصل: ويقع الاسم الذي فيه علامة التأنيث على الواحد والجميع بلفظ واحد، وذلك نحو: حَنْوَةٍ وبُهْمَى وطَرْفاءَ وحَلْفاء[1].

فصل: ويُحمل الشيء على غيره في المعنى فيجمع جمعه نحو قولهم: مَرْضى وهَلْكى ومَوْتى وجَرْبى وحَمْقى. حُملتْ على قَتْلى وجَرْحى وعَقْرى ولَدْغى، ونحوها مما هو فعيل بمعنى مفعول. وكذلك أيامَى ويتامَى محمولان على وَجاعى وحَباطى[2].

فصل: والمحذوف يُردُّ عند التكسير وذلك قولهم في جمع شفةٍ واسْت وشاة ويد[3]: شفاهٌ واسْتاهٌ وشِياهٌ وأيْدٍ ويُدِيّ.

فصل: والمذكر الذي لم يُكسَّر يُجمع بالألف والتاء نحو قولهم: السُّرادِقاتُ وجِمالٌ سِبَحْلاتٌ وسِبَطْراتٌ[4]، ولم يقولوا: جُوالقاتٌ، حين قالوا: جواليقُ[5]. وقد قالوا: بُواناتٌ، مع قولهم: بُون[6].

ومن أصناف الاسم
المعرفة والنكرة

فالمعرفة ما دلّ على شيء بعينه، وهو على خمسة أضرب: العلم الخاص،

= مفردها رَخْل، وهي الأنثى من ولد الضأن. والدليل على أن هذه ليست جموعاً عدم اطّرادها وتصغيرها على لفظها. انظر ابن يعيش ٥ / ٧٩.

(١) الحَنْوة: نبات طيّب الرائحة، والبهمى: نبات، يقال: إنه من البقول. والطرفاء: شجر. والحلفاء: نبات في الماء.

(٢) قال ابن يعيش: «لأنهما مصائب ابتلوا بها كالأوجاع لعدم القيم بأمورهما». شرح المفصل ٥ / ٨٣. وقد مرّ معنى وجاعى وحباطى.

(٣) أصل شفة: شَفَهَةٌ، وأصل شاة: شَوْهَةٌ. واست أصلها: سَتَهٌ. وأمّا يَدٌ فأصلها: يَدَيٌ.

(٤) سبحلات: مفردها سِبَحْلٌ، وهو العظيم من الإبل. وسبطرات: جمع سِبَطْر، وهو الطويل، وقيل: هو السريع من الإبل.

(٥) جواليق: جمع جُوالق، وهو وعاء من الأوعية، معرّب.

(٦) وهذا قليل، وما كان من هذا القبيل يحفظ ولا يُقاس عليه. ومفرد بُوانات: بِوان، وهو عمود من أعمدة الخيمة. ابن يعيش ٥ / ٨٥.

والمضمر، والمبهم[1]، وهو شيئان: أسماء الإشارة والموصولات، والداخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقيّة.

وأعرفُها المضمر[2] ثم العلم ثم المبهم ثم الداخل عليه حرف التعريف. وأمّا المضاف فيُعتبر أمره بما يضاف إليه. وأعرف أنواع المضمر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب.

والنكرة ما شاع في أُمَّتِهِ كقولك: جاءني رجل، وركبت فرساً.

ومن أصناف الاسم
المذكر والمؤنث

المذكّر ما خلا عن العلامات الثلاث: التاء والألف والياء، في نحو غرفةٍ وأرض وحبلى وحمراء وهذي. والمؤنّث ما وُجدت فيه إحداهنّ[3]. والتأنيث على ضربين: حقيقيّ كتأنيث المرأة والناقة ونحوهما مما بإزائه ذَكَرٌ في الحيوان، وغير حقيقيّ كتأنيث الظلمة والنعل ونحوهما مما يتعلّق بالوضع والاصطلاح. والحقيقيّ أقوى، ولذلك امتنع في حال السَّعة: جاء هند، وجاز: طلع الشمس، وإنْ كان المختارُ: طَلَعَتْ. فإنْ وقع فصلٌ استُجيز نحوَ قولهم: حضرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ، وقولِ جرير[4]:

لقد وَلَدَ الأُخَيْطلَ أمُّ سَوْءٍ

وليس بالواسع، وقد ردّه المبرد. واستُحسن نحوُ قولهِ تعالى[5]: ﴿فمنْ جاءَهُ موعظةٌ

---

(١) معنى المبهم هنا هو الذي يقع على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما.

(٢) وذهب الكوفيون إلى أن أعرفها العلم. وذهب ابن السراج إلى أنّ أعرفها المبهم. وما نقله المؤلف من أنّ أعرفها المضمر هو مذهب سيبويه، وعليه الأكثر. ابن يعيش ٥ / ٨٧.

(٣) وزاد الكوفيون التاء في أخت وبنت، والألف والتاء في مسلمات، والنون الثانية في هنّ، والكسرة في أنتِ. المساعد ٣ / ٢٩٠.

(٤) ديوانه ص ٥١٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٨، وأوضح المسالك ٢ / ١١٢، واللسان (صلب). وما ذُكر صدر الشاهد، وعجزه: على باب استها صُلُب وشام. والشاهد فيه واضح.

(٥) في أ: عزّ وجلّ. وفي (ب): عزّ وعلا.

من ربّه﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿ولو كان بهم خصاصة﴾[١] [الحشر: ٩]. هذا إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهر الاسم، فإذا أسند إلى ضميره فإلحاق العلامة[٢]. وقولُه[٣]:

ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَها

متأوَّلٌ[٤].

فصل: والتاءُ تَثبت في اللفظ وتُقدَّر. ولا تخلو من أن تُقدَّر في اسم ثلاثيّ كعَيْنٍ وأُذُن، أو في رباعيّ كعَناقٍ وعقرب. ففي الثلاثيّ يظهر أمرها بشيئين: بالإسناد وبالتصغير، وفي الرباعيّ بالإسناد فقط[٥].

فصل: ودخولُها على وجوه: للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة كضاربةٍ ومضروبة وجميلة، وهو الكثير الشائع. وللفرق بينهما في الاسم[٦] كامرأةٍ وشَيْخَةٍ وإنسانة وغلامة ورَجُلة وحمارة وأسَدَة وبِرْذَوْنة، وهو قليل. وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه كتمرةٍ وشَعِيرَةٍ وضَرْبَةٍ وقَتْلَةٍ. وللمبالغة في الوصف كعلّامةٍ ونسّابةٍ وراويةٍ وفَروقةٍ ومَلولةٍ[٧]. ولتأكيد التأنيث كناقةٍ ونعجة[٨]. ولتأكيد معنى

---

(١) واستُحسن إسقاط علامة التأنيث هنا وفي الآية التي قبلها لأن تأنيث خصاصة وموعظة غير حقيقيّ.

(٢) سواء أكان الضمير راجعاً لمؤنث حقيقيّ أوْ غير حقيقيّ.

(٣) هو عامر بن جوين الطائي. وما ذُكر عجز الشاهد، وصدره: فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ ودْقها. انظر الكتاب ٢/ ٤٦، والخصائص ٢/ ٤١١، والخزانة ١/ ٢١، والرضي ١/ ١٤. والمزنة: السحابة. والودق: المطر. والشاهد فيه قوله: أبقل، حيث حُذفت التاء مع أنّه مسند إلى ضمير راجع لمؤنث.

(٤) أيْ: أن المقصود بالأرض المكان، والمكان مذكر. وقال بعضهم: أسقطت التاء للضرورة.

(٥) أمّا الإسناد في الثلاثيّ فكقولك: طلعت الشمسُ، وأما التصغير فنحو قولك: شميسة وهُنيدة، في تصغير شمس وهند. وفي إسناد الرباعيّ نحو قولك: أقبلت سعاد، ورضعت العَناق، وهي الأنثى من المعز.

(٦) أيْ: في الأسماء الجامدة.

(٧) الفروقة: الكثير الفَرَق، وهو الخوف. والملولة: الكثير الملل.

(٨) فهما مؤنثان من جهة المعنى، وللمذكر لفظ يخصه في كليهما، فالجمل في مقابل الناقة، والكبش في مقابل النعجة.

الجمع[1] كحجارةٍ وذِكارة وصُقُورة وخُؤولة وصياقلةٍ وقَشاعِمَة[2]. وللدلالة على النّسب كالمهالبة والأشاعثة. وللدلالة على التعريب كموازجةٍ وجواربة[3]. وللتعويض كفرازنةٍ وجحاجحة[4]. ويَجمعُ هذه الأوجه أنها تدخل التأنيث وشبه التأنيث[5].

فصل: والكثيرُ فيها أن تجيء منفصلة، وقلّ أن تُبنى عليها الكلمة[6]، ومن ذلك: عَبايةٌ وعَظَاية[7] وعِلاوة وشَقَاوة.

فصل: وقولهم: جمّالةٌ، في جمع جَمَّالٍ، بمعنى جماعةٍ جمّالةٍ، وكذلك بَغّالةٌ وحَمّارة وشاربة وواردة وسابلة[8]. ومن ذلك: البصريَّةُ والكوفيّة والمروانيَّة والزُّبيريَّة[9]. ومنه: الحَلُوبَةُ والقَتُوبَةُ[10] والرَّكُوبة، قال الله تعالى: ﴿فمنها رَكُوبُهم﴾

---

(١) أيْ: لتأكيد معنى الجمع من التأنيث. تقول: هي الحجار، فتكون الحجار مؤنثاً، وإنْ لم تدخل التاء. فدخلت التاء لتأكيد هذا المعنى الذي في الجمع من التأنيث. انظر المساعد ٣ / ٢٩٥.

(٢) الذكارة: جمع الذكر، والخؤولة جمع الخال. وصياقلة: جمع صَيْقل، وهو شحّاذ السيوف. وقشاعمة: جمع قَشْعَم، وهو المسنّ.

(٣) جواربة: جمع جَوْرب، فارسيّ معرّب. وموازِجة: جمع مَوْزَج، وهو الخفّ، وقيل: الجَوْرب، وهو أيضاً فارسيّ معرب.

(٤) فالتاء عوض عن الياء، فأصلهما: فرازين وجحاجيح. والمفرد: فِرْزان وجَحْجاح، والفِرزان: هو من لُعَب الشطرنج، أعجمي معرب، وأمّا الجحجاح فهو السيّد الكريم.

(٥) إذا فُرّق بها بين المذكر والمؤنث الحقيقي فهي للتأنيث، وهذا هو الأصل، وما عدا ذلك فهي لشبه التأنيث.

(٦) أيْ: تكون لازمة في الاسم، فهي كحرف من حروفه صيغ عليه، وكأنّ الكلمة بُنيت على التأنيث.

(٧) العظاية: دُويْبّة على خلقة سامّ أبرص.

(٨) هذه الصفات فيها ضرب من النّسب. وقد أنّثوا ألفاظها على إرادة الجماعة؛ لأن الجماعة مؤنثة. فكأن المقصود: جماعة جمّالة وبغّالة وحمّارة، وجماعة شاربة وواردة وسابلة. والسابلة: هم أبناء السبيل.

(٩) هذه أسماء منسوبة أُنّثت على إرادة الجماعة. فالمروانّية: المنسوبون إلى مروان بن الحكم. والزبيريّة: المنسوبون إلى الزبير.

(١٠) القتوبة: الإبل التي يوضع على ظهورها القَتَب، وهو الرحل الصغير.

[يس: ٧٢]، وقُرِىء[1]: رَكُوبَتُهُم. وأمّا حلوبةٌ للواحد وحَلوبٌ للجمع فكتمرة وتمر.

فصل: وللبصريين في نحو حائضٍ وطامث وطالق مذهبان. فعند الخليل أنّه على معنى النَّسَب كلابنٍ وتامر، كأنه قيل: ذاتُ حَيْضٍ وذاتُ طَمْث[2]. وعند سيبويه أنه متأوَّل بإنسان أو شيء حائض[3]، كقولهم: غُلامٌ رَبْعَةٌ ويَفَعَةٌ[4]، على تأويل نفسٍ وسِلعة. وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة. فأما الحادثةُ فلا بد لها من علامة التأنيث، تقول: حائضةٌ وطالقةٌ الآن أو غداً. ومذهب الكوفيين[5] يُبطله جريُ الضامرِ على الناقةِ والجمل، والعاشق على المرأة والرجل.

فصل: ويستوي المذكّر والمؤنث[6] في فَعُولٍ ومِفْعالٍ ومِفْعِيلٍ وفَعِيلٍ بمعنى مَفْعُولٍ، ما جرى على الاسم، تقول: هذه المرأة قتيلُ بني فلانٍ، ومررت بقتيلتهم[7]. وقد يُشبَّه به ما هو بمعنى فاعل[8]، قال الله تعالى: ﴿إنّ رحمةَ اللهِ قريبٌ من المحسنين﴾ [الأعراف: ٥٦]. وقالوا: مِلْحَفَةٌ جديدٌ[9].

فصل: وتأنيثُ الجمع ليس بحقيقي، ولذلك اتُّسع فيما أسند إليه، في إلحاق

---

(١) وهي قراءة أبيّ وعائشة. البحر المحيط ٩ / ٨٢.

(٢) وحجة الخليل أنه قد جاء فيما لا يختصّ بالمؤنث نحو: جمل بازل وناقة بازل، وأنهم قد وصفوا بأشياء لا فعل لها نحو دارع ونابل، ولا وجه لذلك إلا النّسب. انظر ابن يعيش ٥ / ١٠١.

(٣) قال سيبويه: «كأنك قلت: هذا شيء حائض، ثم وصفت به المؤنث». الكتاب ٣ / ٢٣٧.

(٤) رَبْعة: مربوع الخَلْق، لا بالطويل ولا بالقصير. ويفعة: شاب.

(٥) مذهبهم أن سقوط التاء من هذه الأشياء لكونها معاني مخصوصاً بها المؤنث، فاستغني عن علامة التأنيث. ويلاحظ أن المؤلف أبطل مذهبهم دون أن يذكره كما ذكر مذهب البصريين. انظر ابن يعيش ٥ / ١٠١.

(٦) أيْ: في سقوط التاء.

(٧) أيْ: أن هذه الصفات إذا ذُكرت موصوفاتها لم يأتوا بالتاء، وإذا لم تذكر أتوا بها.

(٨) أيْ: أنهم شبهوا فعيلاً التي بمعنى فاعل بالتي بمعنى مفعول.

(٩) عند الكوفيين فعيل هنا بمعنى مفعول، أيْ: مجدودة، والمجدودة المقطوعة عن المنوال عند الفراغ من نسجها. وعند البصريين هي بمعنى فاعلة، وقد سقطت التاء منها شذوذاً. ابن يعيش ٥ / ١٠٢.

العلامة وتركها، تقول: فَعَلَ الرجالُ والمسلمات والأيام، وفعَلت[1]. وأمّا ضميرهُ فتقول في الإسناد إليه: الرجالُ فعلتْ وفعلوا، والمسلماتُ فعلتْ وفعَلْنَ[2]، وكذلك الأيام، قال[3]:

وإذا العَــذَارى بــالــدُّخــانِ تقنَّعَــتْ   واستعجلــتْ نصــبَ القُــدور فَمَلَّــتِ

وعن أبي عثمان: العربُ تقول: الأجذاعُ انكسَرْنَ، لأدنى العدد، والجُذوعُ انكسرتْ، ويُقال: لخمسٍ خَلَوْنَ، ولخمسَ عَشْرةَ خلتْ. وما ذاك بضربةِ لازبٍ[4].

فصل: ونحوُ النخلِ والتمرِ مما بينه وبين واحده التاءُ يَذكَّر ويؤنَّث، قال الله تعالى: ﴿كأنهم أعجازُ نخلٍ خاوية﴾ [الحاقة: ٧]، وقال: ﴿منقعر﴾ [القمر: ٢٠]. ومؤنَّثُ هذا الباب لا يكون له مذكَّر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع. وقال يونس: فإذا أرادوا ذلك قالوا: هذه شاةٌ ذَكَرٌ، وحمامةٌ ذَكَرٌ.

فصل: والأبنيةُ التي تَلْحقُها ألفُ التأنيث المقصورةُ على ضربين: مختصةٌ بها، ومُشْتَرَكة. فمن المختصة فُعْلى[5]، وهي تجيء على ضربين: اسماً وصفة. فالاسم على ضربين: غيرُ مصدر كالبُهْمى والحُمَّى والرُّؤيا وحُزْوى[6]، ومصدرٌ كالبُشرى

---

(١) إلحاقها على إرادة الجماعة، وتركها على إرادة الجمع. وفي ط: ومضى الأيام وفعلت ومضت.

(٢) قوله: فعلت، في العبارتين، على إرادة الجماعة. وقوله: فعلوا، وفعلْنَ؛ لأن الضمير في الأول عائد على اللفظ وهو جمع مذكر عاقل، وفي الثاني عائد على اللفظ أيضاً، وهو جمع مؤنث عاقل.

(٣) قائله سَلْمى بن ربيعة الضبّي كما في نوادر أبي زيد ص ٣٧٥، وابن يعيش ٥ / ١٠٥، والخزانة ٨ / ٣٦. وهو شاعر جاهلي. ونُسب في الأصمعيات (ص ١٥٧) لعلباء بن أرقم. والشاهد فيه قوله: تقنّعت، واستعجلت، حيث أعاد الضمير مفرداً مؤنثاً على جماعة الإناث. والبيت في إكرام الضيوف.

(٤) أيْ: يؤنثون الكثير بالتاء والقليل بالنون، ولكنْ هذا ليس أمراً لازماً، إن أتيت به فحسن، وإن تركته فعربي جيد.

(٥) فهذا البناء لا يكون إلا مؤنثاً.

(٦) البهمى: نبت. وحُزوى: موضع في نجد. وقيل: جبل من جبال الدهناء.

والرُّجعى[١]. والصفةُ نحوُ حُبْلى وخُنْثى ورُبّى[٢]. ومِنها فَعَلى، وهي على ضربين: اسْمٌ كأجَلَى ودَقَرَى وبرَدَى[٣]، وصفةٌ كجَمَزَى وبَشَكى ومَرَطى[٤]. ومنها فُعَلى كشُعَبَى وأُرَبى[٥].

ومن المشتركة[٦] فَعْلى. فالتي ألفُها للتأنيث أربعةُ أضرب: اسمُ عَيْنٍ كسَلْمَى ورَضْوَى وعَوَّى[٧]، واسمُ معنى[٨] كالدَّعْوَى والرَّعْوَى والنَّجْوَى واللَّوْمى[٩]، ووصفٌ مفردٌ كالظمْأى والعَطْشى والسَّكْرى[١٠]، وجمعٌ كالجرحى والأسْرى[١١]. والتي ألفُها للإلحاق نحو أرْطىً وعَلْقىً لقولهم: أرطاةٌ وعَلقاة[١٢].

ومنها فِعْلى. فالتي ألفها للتأنيث ضربان: اسمُ عينٍ مفرد كالشِّيزَى[١٣]، والدِّفْلى والذِّفْرى فيمن لم يَصْرف[١٤]. وجمعٌ كالحِجْلى والظِّرْبى في جمع الحَجَلِ

---

(١) الأول بمعنى البشارة والثاني بمعنى الرجوع.

(٢) ربّى: الشاة التي وضعت حديثاً.

(٣) أجلى: اسم جبل، وقيل: هضبة بنجد، وقيل: موضع في طريق البصرة إلى مكة. ودقرى: اسم روضة. وبردى: نهر بدمشق.

(٤) جمزى: يقال: حمار جمزى، أيْ: سريع. وبشكى: يقال: ناقة بشكى، أيْ: سريعة، ومرطى: يقال: فرس مرطى، أيْ: سريع.

(٥) شعبى: اسم مكان. وأُربى: داهية.

(٦) أيْ: مشتركة بين كون ألفها للتأنيث أو للإلحاق.

(٧) رضوى: اسم جبل بالمدينة. وعوّى: من منازل القمر.

(٨) وهو المصدر.

(٩) الدعوى: بمعنى الادّعاء. والرعوى: بمعنى الارعواء، وهو الرجوع، يقال: ارعوى عن الباطل، أيْ: رجع عنه. والنجوى: بمعنى المناجاة. واللّومى: بمعنى اللوم.

(١٠) الوصف المفرد ما كان مؤنث فعلان، فظمأى مؤنث ظمآن، وكذا البقية.

(١١) الوصف الجمع ما كان جمع فعيل بمعنى مفعول. فجرحى: جمع جريح، وهو بمعنى مجروح.

(١٢) دخول تاء التأنيث على هاتين الكلمتين يدل على أن الألف فيهما ليست للتأنيث وإنما هي للإلحاق. وكذلك تنوينهما يدل على أن الألف ليست للتأنيث.

(١٣) الشّيزى: خشب أسود.

(١٤) الدّفلى: نبت. والذّفرى: الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن. وفي هاتين الكلمتين =

والظِّرْبان[1]، ومصدرٌ كالذِّكرى. والتي للإلحاق ضربان: اسم كمِعْزًى وذِفْرًى فيمن صَرَف، وصفة كقولهم: رجل كيصى، وهو الذي يأكل وحده، وعِزْهى عن ثعلب، وسيبويه لم يثبته صفةً إلا مع التاء نحو عِزْهاة[2].

فصل: والأبنيةُ التي تلحقها ممدودةً فَعْلاءُ، وهي على ضربين: اسمٌ وصفة. فالاسمُ على ثلاثة أضرب: اسمُ عينٍ مفردٌ كالصحراء والبيداء، وجمعٌ كالقَصْباء والطَّرْفاء والحَلْفاء والأشياء[3]، ومصدرٌ كالسَّراء والضَّراء والنَّعْماء والبأساء[4]. والصفةُ على ضربين: ما هو تأنيثُ أفْعلَ، وما ليس كذلك. فالأولُ نحوُ سوداءَ وبيضاءَ، والثاني نحوُ امرأةٍ حسناءَ وديمةٍ هطلاءَ وحُلَّةٍ شَوْكاءَ والعربِ العَرْباء[5]. ونحوُ رُحَضاءَ ونُفَساءَ وسِيَرَاءَ وسابِيَاءَ وكِبْرِياءَ وعاشوراءَ وبَرَاكاء وبَرُوكاءَ وعَقْرَباءَ وخُنفُساءَ وأصدقاءَ وكُرماءَ وزمِكّاء[6]. وأمّا فِعْلاءٌ وفُعْلاءٌ كعِلْباءٍ وحِرْباءٍ وسِيساءٍ وحُوّاءٍ ومُزّاءٍ وقُوباءٍ[7] فألفها للإلحاق[8].

= لغتان: الصرف وتركه. فمن لم يصرف جعل الألف فيهما للتأنيث، ومن صرف جعلها للإلحاق.

(١) الحجل: طير. والظربان: دابة قصيرة القوائم.

(٢) يقال: رجل عزهىً وعزهاة، أيْ: لئيم.

(٣) هذه الأسماء مفردة واقعة على الجمع، فلفظها لفظ الإفراد ومعناها الجمع. هذا مذهب سيبويه كما يقول ابن يعيش ٥ / ١١٠. القصباء: جماعة القَصَب، وهو كل نبات ذي أنابيب. والطرفاء: جماعة الطَرَفة، وهي شجرة. والحلفاء: جماعة الحَلَفة، وهو نبات.

(٤) بمعنى: المسرّة والمضرّة والنعمة والبؤس. وهي عند ابن يعيش أسماء مصادر ٥ / ١١٠.

(٥) حلّة شوكاء: جديدة. والعَرْباء: الخالصة.

(٦) الرحضاء: الحمّى بعرق، وقيل: عرق الحمّى. سيراء: نوع من البرود. والسابياء: الماء الكثير الذي يخرج على رأس الولد، وقيل: المشيمة التي تخرج مع الولد. والبراكاء: الثبات في الحرب. والبروكاء: هي أن يجثو القوم على الركب ويقتتلوا. وزمِكّاء: أصل ذنب الطائر.

(٧) علباء: عصب العنق. وسيساء: ظهر الحمار أو البغل. وحُوّاء: نبت. ومزاء: خمرة لذيذة الطعم، وقيل: من أسماء الخمر. وقوباء: داء معروف، يتقشر ويتّسع، ويعالج بالريق.

(٨) علباء وحرباء وسيساء: ملحقة بسرداح. وحواء ومزاء وقوباء: ملحقة بقُرطاس.

ومن أصناف الاسم

المصغّر

الاسم المتمكّن[١]: إذا صُغّر ضُمَّ صدرُه وفُتح ثانيه وأُلحق ياءً ساكنة ثالثةً. ولم يتجاوز ثلاثة أمثلة: فُعيلٌ وفُعَيْعِلٌ وفعَيْعيلٌ، كفُلَيسٍ ودُريهم ودُنَيْنيرٍ. وما خالفهنَّ فلعلّةٍ، وذلك ثلاثة أشياء: محقرُ «أفْعال» كأُجَيْمال[٢]، وما في آخره ألفُ تأنيثٍ كحُبَيْلى وحُميراء، أو ألفٌ ونونٌ مضارِعتان كسُكَيْران[٣].

ولا يُصغّر إلا الثلاثيّ والرباعيّ، وأما الخماسيّ فتصغيره مستكره كتكسيره؛ لسقوط خامسه[٤]. فإنْ صُغّر قيل في فرزدقٍ: فُرَيْزدٌ. وفي جَحْمَرِشٍ[٥]: جُحَيْمرٌ. ومنهم من قال: فُرَيْزِقٌ[٦]، وجُحَيْرِشٌ، بحذف الميم لأنها من الزوائد[٧]، والدال لشبَهِها بما هو منها وهو التاء[٨]. والأول الوجه؛ قال سيبويه[٩]: «لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامسَ ثم يرتدع، فإنما حَذَف الذي ارتدع عنده». وقال الأخفش: سمعت من يقول: سُفَيْرِجلٌ، متحركاً، والتصغير و التكسير من وادٍ واحد[١٠].

---

(١) أيْ: المتمكّن في باب الاسمية.

(٢) لأنه جمع، والجمع يدل على الكثرة، والتصغير تقليل، والذي سوّغه هنا أنه من أبنية القلّة.

(٣) لأن الزيادة في آخر هذه الكلمة كتاء التأنيث.

(٤) لأن الثقل حصل به.

(٥) الجحمرش: العجوز الكبيرة، والجمع جحامر.

(٦) أيْ: بحذف الدال، لأنها مجاورة للآخر.

(٧) قال ابن يعيش: «وليس بصحيح، وأظنه سهواً لأن الميم وإنْ كانت من حروف الزيادة فهي بعيدة من الطرف غير مجاورة له، فلم يحسن إلا حذف الشين». شرح المفصل ٥ / ١١٧.

(٨) الدال ليست من حروف الزيادة، لكنها شبيهة بالتاء التي هي من حروف الزيادة.

(٩) قال سيبويه: «فهو لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامسَ ثم يرتدع، فإنما حذف الذي ارتدع عنده حيث أشبه حروف الزوائد، لأنه منتهى التحقير، وهو الذي يمنع المجاوزة». ٢ / ٤٤٨.

(١٠) أيْ: أن العمل فيهما واحد، يُغيَّر الحرف الأول في كل منهما، ويُزاد فيهما حرف من حروف المدّ ثالثاً، ألف في التكسير وياء في التصغير.

فصل: وكلّ اسم على حرفين فإنّ التحقير يردُّه إلى أصله حتى يصير إلى مثال فُعَيْل. وهو على ثلاثـة أضرب: ما حُذف فاؤه أو عينه أو لامه. تقـول في عِدةٍ وشِيَةٍ[1]، وكلْ وخذْ اسمين: وُعَيْدةٌ ووُشَيَّةٌ وأُكَيْلٌ وأُخَيْذٌ. وفي مُذْ وسَلْ اسمين وسَهٍ[2]: مُنَيْذٌ وسُؤَيْلٌ وسُتَيْهَةٌ. وفي دمٍ وشفةٍ وحَرٍ وفُلٍ وفمٍ[3]: دُميٌّ وشُفَيْهةٌ وحُرَيْحٌ وفُلَيْنٌ وفُوَيْه.

فصل: وما بقي منه بعد الحذف ما يكون به على مثال المحقّر لم يُردّ إلى أصله كقولهم في ميْت وهار وناس[4]: مُيَيْتٌ وهُوَيْرٌ ونُوَيْسٌ، ولو رُدَّ لقيل: مُيَيِّتٌ وهُوَيْئِرٌ وأنَيِّس.

فصل: وتقول في اسم وابن: سُمَيٌّ وبُنَيٌّ، فتَردُّ اللامَ الذاهبةَ وتَستغني بتحريك الفاء عن الهمزة[5]. وفي أختٍ وبنت وهَنْت[6]: أُخَيَّةٌ وبُنَيَّةٌ وهُنَيَّةٌ، تَردُّ اللامَ وتُؤَنِّثُ وتَذْهَبُ بالتاء اللاحقة.

فصل: والبدلُ غيرُ اللازم[7] يُرَدُّ إلى أصله، كما يُرَدُّ في التكسير، تقول في ميزان: مُوَيْزِين، وفي مُتَّعِدٍ ومُتَّسِرٍ: مُوَيْعِدٌ ومُيَيْسِرٌ، وفي قيلٍ وبابٍ وناب: قُويلٌ وبُوَيْبٌ ونُيَيْب. وأما البدل اللازم[8] فلا يُردُّ إلى أصله، تقول في قائل: قُوَيْئِلٌ، وفي

---

(١) أصلهما: وعدة ووشية، لأنهما من وعد ووشى. ويجوز: أُعيدة وأُشيّة، بقلب الواو المضمومة همزة. انظر الكتاب ٣ / ٤٥٠.

(٢) هذا مما حُذفت عينه، وأصلُ سهٍ: سَتَهٌ، وهي لغة في الاست.

(٣) هذا مما سقطت لامه. فالذي سقط من دم واو أو ياء. والذي سقط من شفة هاء. والذي سقط من حرٍ حاء. والذي سقط من فل نونه. والذي سقط من فم هاء، حُذفت الهاء لشبهها بحروف المدّ، وأبدلت الواو ميماً، فلمّا صُغّر رجع إلى أصله.

(٤) لأن الأصل ميّت وهائر وأناس. هار: متصدّع، مشرف على السقوط، قال تعالى: ﴿على جرف هارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩].

(٥) أيْ: همزة الوصل التي في أوله. وأصل اسم: سَمَوٌ، وأصل ابن: بَنَوٌ.

(٦) التاء في هذه الكلمات ليست للتأنيث، وإنما هي مبدلة من لام الكلمة، وهي الواو.

(٧) هو البدل لعلّة.

(٨) هو البدل الذي للتخفيف.

تُخْمةٍ: تُخَيْمَةٌ، وكذلك تاءُ تراثٍ وهمزةُ أُدَدٍ[١]. وتقول في عيد: عُيَيْدٌ؛ لقولك: أعياد.

فصل: والواوُ إذا وقعت ثالثةً وسَطاً كواو أسْوَدَ وجدولٍ[٢] فأجودُ الوجهين أُسَيِّدٌ وجُدَيِّلٌ[٣]. ومنهم من يُظهر فيقول: أُسَيْوِدٌ وجُدَيْوِل[٤].

فصل: وكلُّ واو وقعتْ لاماً صَحَّت أوْ أُعِلتْ فإنها تنقلب ياءً، كقولك: عُرَيَّةٌ ورُضيًا وعُشَيًّا وعُصَيَّةٌ[٥]، في عُروةٍ ورَضوى وعَشواء وعَصا.

فصل: وإذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حُذفت الأخيرة، وصار المصغَّر على مثال فُعيل كقولك في عطاء وإداوة وغاوية ومعاوية وأحوى: عُطَيٌّ وأُدَيَّةٌ وغُوَيَّةٌ ومُعَيَّةٌ وأُحَيُّ غير منصرف، وكان عيسى بن عمر يصرفه، وكان أبو عمرو يقول: أُحَيٍّ[٦]. ومن قال: أُسَيْوِدٌ، قال: أُحَيْوٍ.

فصل: وتاءُ التأنيث لا تخلو من أن تكون ظاهرة أو مقدّرة. فالظاهرة ثابتة أبداً[٧]، والمقدّرة تثبت في كلّ ثلاثي[٨] إلا ما شذّ من نحو عُريس وعُرَيْبٍ، ولا تثبت في الرباعي إلا ما شذَّ من نحو قُدَيْدِيمَةٍ ووُرَيِّئَةٍ[٩]. وأمّا الألفُ فهي إذا كانت مقصورةً

---

(١) قائل: أصلها قاول. وتخمة: أصلها وخمة. وتراث: أصلها وراث، وأُدد: أصلها ودد، وهو أبو قبيلة من اليمن.

(٢) ويشترط أن تكون متحركة. أمّا إذا كانت ساكنة كواو عجوز فإنها تُقلب ياء وتدغم بياء التصغير.

(٣) وذلك بقلب الواو ياء ثم إدغامها بياء التصغير.

(٤) الذين قالوا بهذا الوجه حملوا التصغير على التكسير؛ لأنهم قالوا: أساود وجداول. انظر الكتاب ٣ / ٤٦٩، وابن يعيش ٥ / ١٢٤.

(٥) الأصل: عُرَيْوة ورُضَيْوى وعُشَيْواء وعُصَيْوة. اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة والأولى منهما ساكنة، فأعلّت الواو بقلبها ياء، ثم أُدغمت بياء التصغير.

(٦) قال سيبويه: «وأمّا يونس فقوله: هذا أُحيُّ، كما ترى، وهو القياس والصواب». الكتاب ٣ / ٤٧٢.

(٧) تقول في تصغير تمرة: تُميرة.

(٨) كقولك: نُويرة في تصغير نار.

(٩) الأولى تصغير قدّام، والثانية تصغير وراء.

رابعةً تثبت نحو حُبَيْلى، وسقطت خامسةً فصاعداً، كقولك: جُحَيْجِبٌ وقُرَيْقِرٌ وحُوَيْلٍ، في جَحْجَبَى وقَرْقَرى وحَوْلايا[١].

فصل: وكل زائدة كانت مَدَّةً في موضع ياءِ فُعَيْعيلٍ وجب تقريرُها وإبدالُها ياءً إنْ لم تكنها، وذلك نحو مُصَيْبيح وكُرَيْدِيسٍ وقُنَيْدِيلٍ، في مصباحٍ وكُرْدُوس[٢] وقِنْديل. وإنْ كانت في اسم ثلاثي زيادتان ليست إحداهما إيّاها[٣] أبْقَيْتَ أذْهَبَهُما في الفائدة وحَذَفْتَ أختها، فتقول في مُنْطلِقٍ ومُغْتَلم ومُضارِبٍ ومُقدّمٍ ومُهَوِّمٍ ومُحْمَرٍّ: مُطَيْلقٌ ومُغَيْلِمٌ ومُضَيْرِبٌ ومُقَيْدمٌ ومُهَيِّمٌ ومُحَيْمِرٌ[٤]. وإنْ تساوتا كنت مخيّراً، فتقول في قَلَنْسوةٍ وحَبَنْطى: قُلَيْنِسَةٌ أوْ قُلَيْسِيَةٌ، وحُبَيْنِطٌ أو حُبَيْطٍ[٥]. وإنْ كنَّ ثلاثاً والفضلُ لإحداهنّ حُذِفتْ أختاها، فتقول في مُقْعَنْسِسٍ: مُقَيْعِسٌ[٦]. وأما الرباعيّ فتُحذف منه كلُّ زائدة ما خلا المَدَّةَ الموصوفة[٧]. تقولُ في عَنكبوت: عُنَيْكِبٌ، وفي مُقْشَعِرّ: قُشَيْعِرٌ، وفي احرنجام: حُرَيْجِيمٌ[٨].

فصل: ويجوز التعويض وتركُه فيما يُحذف من هذه الزوائد. والتعويض أنْ يكون على مثال فُعَيْعل، فيُصار بزيادة الياء إلى فُعَيْعِيل. وذلك قولك في مغيلم: مُغَيْلِيمٌ، وفي

---

(١) جحجبى: حي من الأنصار. وقرقرى: اسم موضع باليمامة، وحولايا: قرية من نواحي النهروان. وتصغير حولايا ليس كما ذكر المؤلف، وإنما هو حُويليّ. انظر الكتاب ٣ / ٤٤٣، وابن يعيش ٥ / ١٢٩.

(٢) الكردوس: الخيل العظيمة، وجمعها كراديس.

(٣) أيْ: ليست إحدى الزيادتين المدة التي تقع رابعة، فتلك لا تحذف. ابن يعيش ٥ / ١٣٠.

(٤) أبقيت الميم لأنها تدل على الفاعل.

(٥) وذلك أن النون والواو في قلنسوة زائدتان. وكذلك النون والألف في حبنطى زائدتان للإلحاق، فلا مزية لإحداهما على الأخرى. ابن يعيش ٥ / ١٣٠. والحبنطى: الممتلىء غضباً.

(٦) حُذفت النون وإحدى السينين، وأُبقيت الميم لأنها تدل على الفاعل. والمقْعَنْسِس: الشديد.

(٧) المَدّة الموصوفة: هي المَدّة الزائدة الواقعة رابعة، فإنها تبقى ولا تحذف، كقولك في تصغير قنديل: قُنيديل.

(٨) حُذف من عنكبوت الواو والتاء، وحُذف من مقشعر الميم وإحدى الراءين، وحُذف من احرنجام همزة الوصل والنون.

مُقيْدِم: مُقيْديمٌ، وفي عُنَيْكب: عُنَيْكِيبٌ، وكذلك البواقي. فإنْ كان المثال في نفسه على فُعَيْعيل لم يكن التعويض[1].

فصل: وجمعُ القلّة يُحقّر على بنائه، كقولك في أكْلُبٍ وأجْرِبةٍ وأجْمال ووِلْدَة: أُكَيْلِبٌ وأُجَيْرِبَةٌ وأُجَيْمالٌ ووُلَيْدَةٌ. وأمّا جمعُ الكثرة فله مذهبان، أحدهما: أنْ يُرَدَّ إلى واحده فيُصغَّر عليه ثم يُجمع على ما يستوجبه من الواو والنون أوْ الألف والتاء، أوْ[2] إلى بناء جمع قلّته إنْ وُجد له، وذلك قولك في فتيان: فُتَيُّون أوْ فُتَيَّةٌ[3]، وفي أذلاّء: ذُلَيِّلُون أو أُذَيْلَةٌ[4]، وفي غلمان: غُلَيِّمون أوْ غُلَيْمَةٌ[5]، وفي دُور: دُوَيْراتٌ أوْ أُدَيِّرٌ[6]. وتقول في شعراء: شُوَيْعرون، وفي شسوع: شُسَيْعاتٌ[7]. وحكمُ أسماء الجموع حكمُ الآحادِ، تقول: قُوَيْمٌ ورُهَيْطٌ ونُفَيْر وأُبَيْلة وغُنَيْمَة[8].

فصل: ومن المصغرات ما جاء على غير واحده كأُنَيْسيانٍ ورُوَيْجِلٍ. وآتيك مُغَيربانَ الشمسِ وعُشَيَّاناً وعُشَيْشِيَةً[9]. ومنه قولهم: أُغَيْلِمَةٌ وأُصَيْبِيَة، في غِلمة وصِبْيَة[10].

فصل: وقد يُحقّر الشيء لِدُنوّه من الشيء وليس مثله، كقولك: هو أُصَيْغِرُ منك، إنما أردتَ أن تُقلّل الذي بينهما، وهو دُوَيْنَ ذلك وفُوَيقَ هذا، ومنه أُسَيِّد، أيْ: لم يبلغ

---

(١) وذلك نحو قولك في تصغير عَيْطموس: عُطيميس. والعيطموس: الجميلة.

(٢) هذا هو المذهب الثاني من تصغير جمع الكثرة، وهو ردّه إلى جمع قلّته إنْ وجد له.

(٣) فُتَيّة: تصغير فِتية، وهو جمع قلّة على وزن فِعلة.

(٤) أُذَيْلة: تصغير أذلّة، وهو جمع قلّة على وزن أفعلة.

(٥) غُلَيْمة: تصغير غِلْمة، وهو جمع قلّة على وزن فِعْلة.

(٦) أُدَيِّر: تصغير أدْوُر، وهو جمع قلّة على وزن أفعُل.

(٧) لأن مفرده شِسْع، يُصغر ثم يُجمع بالألف والتاء لأنه لا يعقل. والشّسْع أحد سيور النعل.

(٨) قُويم: تصغير قوم. ورُهيط: تصغير رهط، ونُفير: تصغير نفر، وأُبيلة: تصغير إبل، وغُنيمة: تصغير غنم. وقد لحقت هذين الأخيرين تاء التأنيث لأنهما مؤنثان.

(٩) الكتاب ٣ / ٤٨٤.

(١٠) القياس في تصغيرها: صُبيّة وغُليمة. فكأنهم صغروا أغْلمة وأصْبية. انظر سيبويه ٣ / ٤٨٤.

السواد[١]، وتقول العرب: أخذتُ منه مُتَيْلَ هاتيّا ومُتَيْلَ هاذيّا[٢].

فصل: وتصغيرُ الفعل ليس بقياس. وقولهم: ما أُمَيْلحهُ، قال الخليل: إنما يعنون الذي تصفه بالمِلَح، كأنك قلت: زيدٌ مليحٌ، شبّهوه بالشيء الذي تَلْفِظ به وأنت تعني به شيئاً آخر، كقولك: بنو فلانٍ يطأهم الطريقُ، وصيدَ عليه يومان[٣].

فصل: ومن الأسماء ما جرى من الكلام مصغَّراً وتُرِك تكبيرُه لأنه عندهم مستصغر، وذلك نحوُ: جُمَيْلٍ وكُعَيْتٍ وكُمَيْتٍ[٤]. وقالوا: جِمْلانٌ وكِعْتانٌ وكُمْتٌ، فجاءوا بالجمع على المكبَّر، كأنها جمعُ جُمَلٍ وكُعَتٍ وأكْمَتَ[٥].

فصل: والأسماءُ المركبة يُحقّر الصدرُ منها، فيقال: بُعَيْلَبَكّ وحُضَيْرَمَوْتَ وخُمَيْسَةَ عشرَ وثُنَيّا عَشَر.

فصل: وتحقيرُ الترخيم أن تحذف كلَّ شيء زيد في بنات الثلاثة والأربعة حتى تصير الكلمةُ على حروفها الأصول، ثم تُصغّرها، كقولك في حارث: حُرَيْثٌ، وفي أسودَ: سُوَيْدٌ، وفي خُفَيْدَدٍ[٦]: خُفَيْدٌ، وفي مُقْعَنْسِسٍ: قُعَيْسٌ[٧]، وفي قرطاس: قُرَيْطِسٌ.

فصل: ومن الأسماء ما لا يُصغَّر كالضمائر وأينَ ومتى وحيثُ وعندَ ومعَ وغيرٍ وحسبكِ ومَنْ وما وأمسِ وغداً وأوّلَ مِنْ أمسِ والبارحةِ وأيامِ الأسبوعِ[٨]، والاسمِ الذي

---

(١) سيبويه ٣ / ٤٧٧.

(٢) تيّا: تصغير تا، وذيّا: تصغير ذا، والهاء فيهما للتنبيه.

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٤٧٩. وقد زاد المؤلف بعض الكلمات على نص سيبويه. وقولهم: بنو فلان يطأهم الطريق، أيْ: يطأهم أهل الطريق، ومعناه: أنّ بيوتهم على الطريق. وقولهم: صيد عليه يومان، أيْ: صيد عليه الصيد يومين، حُذف من العبارة الأولى أهل وأقيم الطريق مقامه. وحُذف من العبارة الثانية الصيد وأقيم (يومين) مقامه. انظر ابن يعيش ٥ / ١٣٦.

(٤) جُميل: طائر صغير. وكعيت: هو البلبل. وكميت: حمرة يخالطها سواد لم يخلص.

(٥) الجُمل: الحبل الغليظ. والكُعت: القصير.

(٦) الخفيدد: السريع.

(٧) حُذف منه النون وإحدى السينين.

(٨) أمّا الضمائر فلأنها تجري مجرى الحروف، ولأن أكثرها على حرف أو حرفين. وأين ومتى: =

بمنزلة الفعل، لا تقولُ: هو ضُوَيْرِبٌ زيداً[١].

فصل: والأسماءُ المبهمةُ خولف بتحقيرها تحقيرُ ما سواها[٢] بأنْ تُركت أوائلها غيرَ مضمومة وأُلحقت بأواخرها ألفات، فقالوا في ذا وتا: ذَيَّا وتَيَّا، وفي أولى وأولاء: أُلَيَّا وأُلَيَّاء، وفي الذي والتي: اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا، وفي الذين واللاتي: اللَّذَيُّون واللَّتَيَّات[٣].

ومن أصناف الاسم
المنسوب

هو الاسم الملحق بآخره ياءٌ مشدّدة[٤] مكسورٌ ما قبلها علامةً للنسبة إليه كما أُلحقت التاءُ علامةً للتأنيث، وذلك نحوُ قولك: هاشميٌّ وبَصْريّ.

= لبعدهما من التمكّن وتنزّلهما منزلة الحروف. وحيث: لعدم تمكنها وافتقارها إلى موضّح. وعند: لأن الغرض من تصغير الظرف التقريب، وهي في غاية القرب. ومع: لبعدها من التمكن وكونها على حرفين. وغير: لأن المغايرة لا تقلّ ولا تكثر. وحسب: لأن فيها معنى الفعل. ومَنْ وما: لأنهما غير متمكّنين، ولأنهما على حرفين. وأمس وغد: لأنهما بمنزلة المضمرات، وكذلك أول من أمس والبارحة. وأيام الأسبوع: لأنها أعلام على هذه الأيام، ولم تتمكّن تمكن زيد وعمرو ونحوهما من الأعلام، ومذهب الكوفيين والمازني والجرميّ جواز ذلك. انظر الكتاب ٣ / ٤٧٩، وابن يعيش ٥ / ١٣٨.

(١) ضويرب: تصغير اسم الفاعل ضارب. لا يجوز تصغير اسم الفاعل العامل، أيْ: الدال على الحال أو الاستقبال. أمّا الدال على الماضي فإنه يُصغر، لأنه لا يعمل، فهو ليس بمنزلة الفعل. قال سيبويه: «وإنْ كان ضاربُ زيدٍ لما مضى فتصغيره جيد». الكتاب ٣ / ٤٨٠.

(٢) لأنها مخالفة للأسماء المتمكّنة. والقياس يقتضي أنْ لا تُصغّر من حيث كانت مبنية على حرفين. ولكن لمّا كان لها شبه بالاسم الظاهر من حيث إنها تُثنى و تجمع وتوصف ويوصف بها دخلها التصغير. انظر ابن يعيش ٥ / ١٣٩.

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٤٨٨.

(٤) إنما كانت ياء تشبيهاً بياء الإضافة، لأن النّسب في معنى الإضافة. وكانت مشددة لأن النّسب أبلغ من الإضافة، فشدّدوا الياء ليدلوا على هذا المعنى. انظر أسرار العربية ص ٣١٩.

وكما انقسم التأنيث إلى حقيقيّ وغيرِ حقيقيّ فكذلك النَّسَب. فالحقيقيّ ما كان مؤثِّراً في المعنى[١]، وغيرُ الحقيقيّ ما تعلّق باللفظ فحسبُ[٢]، نحو: كرسيّ وبُرْدِيّ. وكما جاءت التاءُ فارقةً بين الجنس وواحده فكذلك الياءُ، نحوَ: روميّ وروم، ومجوسِيّ ومجوس.

والنسبة مما طرّق على الاسم لتغييرات[٣] شتى؛ لانتقاله بها عن معنى إلى معنى[٤]، وحال إلى حال[٥]. والتغييراتُ على ضربين: جاريةٌ على القياس المطّرد في كلامهم، ومعدولةٌ عن ذلك.

فصل: فمن الجارية على قياس كلامهم حذفُهم التاءَ ونوني التثنية والجمع كقولهم: بَصْريٌّ وهنديٌّ وزَيْديٌّ، في: البصرة وهندان وزيدون اسمين. ومن ذلك قِنَّسْرِيٌّ ونَصِيبيٌّ ويَبْرِيٌّ[٦]، فيمن جعل الإعرابَ قبل النون، ومَنْ جعله مُعْتَقَبَ الإعراب قال: قِنَّسْرينيٌّ. وقد جاء مثلُ ذلك في التثنية، قالوا: خليلانيٌّ، وجاءني خليلانُ، اسمُ رجلٍ، وعلى هذا قوله[٧]:

ألا يا ديارَ الحيّ بالسَّبُعانِ

فصل: وتقول في نَمِرٍ وشَقِرَةَ والدُّئِل ونحَوها مما كُسِرت عينُه: نَمَرِيٌّ وشَقَرِيٌّ

---

(١) كالنّسب إلى البلدة والمذهب نحو: بصريّ وشافعيّ.

(٢) فيكون لفظه كلفظ المنسوب، وذلك بأن يكون في آخره زيادة النّسب.

(٣) في أ: تغييرات.

(٤) لأنه يصبح نكرة، ويخرج إلى الوصفية. ابن يعيش ٥ / ١٤٣.

(٥) أيْ: تغيير اللفظ، وذلك بزيادة ياء النّسب في آخره وكسر ما قبلها وجعل الياءين منتهى الاسم وحرف الإعراب. ابن يعيش ٥ / ١٤٣.

(٦) نسبة إلى قنّسرين ونصيبين ويبرين. الأولى مدينة بالشام، والثانية مدينة بالجزيرة، والثالثة موضع بالشام.

(٧) قائله تميم بن مقبل، وعجزه: أملّ عليها بالبِلَى الملوانِ. انظر ديوان ابن مقبل ص ٣٣٥، والكتاب ٤ / ٢٥٩، والخزانة ٧ / ٣٠٢، وإصلاح المنطق ص ٣٩٤. السّبعان: اسم مكان، والملوان: الليل والنهار. والشاهد فيه قوله: السّبعان، حيث أعربه بالحركات وألزمه الألف، فعلى هذا تكون النسبة إليه: سَبُعانيّ.

ودُؤَليٌّ، بالفتح قياسٌ مُتْلَئِبٌ[1]. ومنهم من يقول: يَثْرَبِيّ وتَغْلَبيّ، فيَفْتح، والشائع الكسر.

فصل: وتُحذفُ الياءُ والواوُ من كل فَعيلة وفَعُولة، فيقال فيهما: فَعَليٌّ نحو قولك: حَنَفيٌّ وشَنَئِيٌّ[2]، إلا ما كان مضاعفاً أو معتلّ العين نحو: شديدةٍ وطويلة، فإنك تقول فيهما: شديديٌّ وطويليّ. ومن كل فُعَيْلة فيقال فيها: فُعَليٌّ، نحو: جُهَنيٍّ وغُفَليٍّ.

فصل: وتُحذف الياءُ المتحركة من كل مثال قبل آخره ياءان مدغمة إحداهما في الأخرى، نحو قوْلك في أسيِّدٍ وحُميِّر وسيِّد وميِّت: أُسَيْديٌّ وحُميْريٌّ وسَيْدِيٌّ ومَيْتيٌّ. قال سيبويه[3]: «ولا أظنهم قالوا: طائيٌّ، إلا فراراً من طَيْئيّ، وكان القياس: طيئيٌّ، ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء[4]». وأما مُهَيِّمٌ تصغير مُهَوِّم فلا يقال فيه إلا مُهَيِّميٌّ، على التعويض[5]. والقياس في مُهيِّم، مِن هَيَّمَهُ: مُهَيْمِيٌّ، بالحذفَ.

فصل: وتقول في فَعِيلٍ وفَعِيلة وفُعَيْلٍ وفُعَيْلة من المعتلّ اللام: فَعَليٌّ وفُعَليٌّ، كقولك: غَنَويٌّ وضَرَويٌّ وقُصَوِيٌّ وأُمَوِيٌّ[6]، وقال بعضهم[7]: أُمَيِّيٌّ، وقالوا في تحيّة:

---

(١) أيْ: قياس مستقيم، وقوله: بالفتح، وذلك خوفاً من توالي كسرتين وياء النّسب. نَمِر والدُّئِل: قبيلتان. وشقرة: نبتة حمراء.

(٢) شَنَئي: نسبة إلى شنوءة، وهي قبيلة. هذا مذهب سيبويه، لأن حكم فعولة عنده كحكم فعيلة، فتسقط الواو كما سقطت الياء. وخالفه المبرّد، وحمل شَنَئِيّاً على الشذوذ وقال: إن الياء في فعيلة تخالف الواو في فعولة. قال ابن يعيش: «وقول أبي العباس متين من جهة القياس وقول سيبويه أشدّ من جهة السماع». شرح المفصل ٥ / ١٤٧.

(٣) الكتاب ٣ / ٣٧١. وعبارة سيبويه: ولا أراهم.

(٤) فراراً من اجتماع الياء والكسرة وياء النّسب. وقبل «ولكنهم» في الكتاب: وتقديرها طيعيّ.

(٥) أصل مُهيِّم: مُهوّم. وعندما صُغرت حُذفت إحدى الواوين، وأُضيفت ياء التصغير فصارت (مُهَيْوم)، ثم أُعلّت الواو بقلبها ياء، وأدغمت بياء التصغير. فإذا نسبت له قلت: مُهَيِّميٌّ، وذلك بالإتيان بياء ساكنة عوضاً عن الواو التي حُذفت وفاصلة بين الياءين الثقيلتين.

(٦) الأول نسبة إلى غنيّ، والثاني نسبة إلى ضريّة، وهي قرية لبني كلاب. والثالث نسبة إلى قُصيّ. والرابع نسبة إلى أميّة.

(٧) قال سيبويه: «وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: أُمَيِّيٌّ، فلا يغيّرون لمّا صار إعرابها كإعراب ما لا يعتلّ». الكتاب ٣ / ٣٤٤.

تَحوِيٌّ[١]، وفي فَعُولٍ: فَعُوليٌّ، كقولك في عَدُوّ: عَدُوِّيٌّ. وفرّق سيبويه بينه وبين فَعُولة فقال في عَدُوّة: عَدَوِيٌّ، كما قال في شَنُوءَة: شَنَئِيٌّ[٢]. ولم يفرّق المبرّد، وقال فيهما: فَعُوليٌّ.

فصل: والألف في الآخر لا تخلو من أن تقع ثالثةً أو رابعة منقلبة أو زائدة، أو خامسة فصاعداً. فالثالثة والرابعة المنقلبة تُقلبان واواً، كقولك: عَصَوِيٌّ ورَحَوِيٌّ ومَلْهَوِيٌّ ومَرْمويٌّ وأعْشَوِيٌّ. وفي الزائدة ثلاثةُ أوجه[٣]: الحذفُ وهو أحسنها كقولك: حُبْلِيٌّ ودُنْيِيّ، والقلبُ نحو حُبْلَوِيّ ودُنْيَوِيّ[٤]، وأن تفصلَ بين الواو والياء بألف كقولك: حُبلاوِيّ ودُنياوِيّ. وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف[٥] كقولك: مُرامِيٌّ وحُبارِيٌّ وقَبَعْثَرِيّ[٦]. وجَمَزِيٌّ في حكم حُبارِيّ[٧].

فصل: والياء المكسورُ ما قبلها في الآخر لا تخلو من أن تكون ثالثةً أو رابعة أو خامسة فصاعداً. فالثالثة تُقلب واواً كقولك: عَمَوِيٌّ وشَجَوِيّ[٨]. وفي الرابعة وجهان: الحذفُ وهو أحسنهما، والقلب، كقولك: قاضِيٌّ وحانيٌّ[٩]، وقاضَوِيٌّ وحانَوِيٌّ،

---

(١) قال سيبويه: «وسألته عن الإضافة إلى تحيّة فقال: تحويّ، وتَحذف أشبهَ ما فيها بالمحذوف من عديّ». الكتاب ٣ / ٣٤٦. والمحذوف من عديّ هو الياء الأولى.

(٢) قال سيبويه: «فإن أضفت إلى عدُوّة قلت: عَدَوِيّ من أجل الهاء، كما قلت في شنوءة: شنَئِيّ». الكتاب ٣ / ٣٤٥.

(٣) هذا إذا كانت للتأنيث.

(٤) حبلويّ ودنيويّ: سقطت من أ.

(٥) أيْ: حذف الألف، وذلك إذا كانت خامسة فصاعداً.

(٦) مُراميّ: نسبة إلى مرامى. وحباريّ: نسبة إلى حُبارى، وهو طير. وقبعثريّ: نسبة إلى قبعثرى، وهو العظيم الشديد، والألف فيه لتكثير الكلمة وليست للتأنيث و لا للإلحاق. انظر اللسان (قبعثر)، وابن يعيش ٥ / ١٥٠.

(٧) جمزيّ: نسبة إلى جَمَزى، وهو الوثّاب السريع، وألفه في حكم الخامسة؛ لأن الحركة في الثاني بمنزلة الحرف. ابن يعيش ٥ / ١٥٠.

(٨) نسبة إلى عَمٍ وشَجٍ.

(٩) حانيّ: نسبة إلى حانة، وهو المكان الذي يباع فيه الخمر. وقيل: أصله حانية، لأنه من الحنوّ.

قال[1]:

وكيف لنا بالشُّرْبِ إنْ لم تكن لنا دراهمُ عند الحانَويّ ولا نقدُ

وليس فيما وراء ذلك إلا الحذفُ، كقولك: مُشْتريٌّ ومُسْتَسْقيٌّ. وقالوا في مُحَيّ: مُحَوِيٌّ ومُحَيِّيٌّ، كقولك: أُمَوِيٌّ وأُمَيِّيٌّ.

فصل: وتقول في غَزْوٍ وظَبْيٍ[2]: غَزْوِيٌّ وظَبْيِيٌّ. واختلفوا فيما لحقته التاء من ذلك؛ فعند الخليل وسيبويه لا فصل[3]. وقال يونس في ظَبْيَةٍ ودُمْيَةٍ وقِنْيَة: ظَبَوِيٌّ ودُمَوِيٌّ وقِنَوِيٌّ، وكذلك بنات الواو كغَزْوَةٍ وعُرْوَةٍ ورِشْوَةٍ[4]. وكان الخليل يعذره في بنات الياء دون بنات الواو[5]. وعلى مذهب يونس جاء قولهم: قَرَوِيٌّ وزِنَويّ، في قريةٍ وبني زِنْية. وتقول في طيٍّ ولَيَّةٍ: طَوَوِيٌّ ولَوَوِيّ[6]. وفي حيّة: حَيَوِيٌّ، وفي دَوٍّ وكَوَّةٍ: دَوِّيٌّ وكَوِّيّ[7].

فصل: وتقول في مَرْميٍّ: مَرْمِيٌّ[8]، تشبيهاً بقولهم في تميميّ وهَجَريّ وشافِعيّ: تميميٌّ وهَجَريٌّ وشافعيّ. ومنهم من قال: مَرْمَوِيٌّ[9]. وفي (بخاتيّ) اسم رجل:

(١) الفرزدق أو ذو الرمة (ملحقات ديوانه ٣ / ١٨٦٢)، أو ابن مقبل كما في أساس البلاغة ص ٤٤٣. والبيت في الكتاب ٣ / ٣٤١ دون نسبة. والشاهد قوله: الحانويّ، نسبة إلى الحانة، على غير القياس، والقياس الحانيّ.

(٢) أيْ: في كل اسم على وزن فَعْلٍ معتلّ اللام بالواو أو الياء وليس في آخره تاء تأنيث.

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٧.

(٤) فالنّسب إليها عند يونس: غَزَويٌّ وعُرَوِيٌّ ورِشَويٌّ. الكتاب ٣ / ٣٤٨.

(٥) الكتاب ٣ / ٣٤٨.

(٦) لأن أصلهما: طَوْي ولَوْيَة، أعلّت الواو في كل منهما بقلبها ياء، فصارتا: (طيّ وليّة). فلمّا نسبوا إليهما استثقلوا اجتماع أربع ياءات، وأرادوا التخلّص منها فبنوا الكلمة على (فَعَل) فانفك الإدغام، وعادت العين إلى أصلها وهو الواو، ثم انقلبت الياء التي هي لام الكلمة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم نسبوا إليها وقلبوها واواً على القاعدة. انظر ابن يعيش ٥ / ١٥٤.

(٧) تنسبهما على لفظيهما لعدم اجتماع أربع ياءات كما هو في طيّ. الدوّ: المفازة. والكوّة: ثقب في البيت أو الحائط.

(٨) تحذف الياءين من آخره ثم تثبت ياء النّسب.

(٩) لأن أصله مَرْمُويٌّ على وزن مفعول، قُلبت الواو ياء، ثم أُدغمت الياء الأولى في الثانية فصار =

بَخاتيٌّ.

فصل: وما في آخره ألفٌ ممدودة إنْ كان منصرفاً ككساءٍ ورداءٍ وعِلْباءٍ[١] وحِرْباءٍ قيل: كسائيٌّ وعلبائيٌّ. والقلب جائز كقولك: كساويٌّ، وإنْ لم ينصرف[٢] فالقلبُ كحمراويٍّ وخُنْفَسَاوِيٍّ ومَعْيُوراوِيٍّ وزكرِيّاوِيٍّ[٣].

فصل: وتقول في سِقاية وعَظاية: سِقائيٌّ وعَظائيٌّ، وفي شَقاوة: شَقاويٌّ[٤]. وفي راية: رائيٌّ وراويٌّ، وكذلك في آية وثاية ونحوهما[٥].

فصل: وما كان على حرفين على ثلاثة أضرب: ما يُرَدّ ساقطه وما لا يُردّ وما يسوغ فيه الأمران. فالأول نحوُ أبَويٍّ وأخَويٍّ وضَعَويٍّ[٦]. ومنه سَتَهيٌّ في اسْت[٧]. والثاني نحوُ عِديٍّ وزِنيّ[٨]، وكذا الباب[٩]، إلا ما اعتلّ لامه نحوَ شِيَةٍ، فإنك تقول فيه:

= (مرميّ)، بعد كسر الميم، فلمّا أرادوا النّسب إليه استثقلوا اجتماع أربع ياءات فحذفوا الياء الأولى المبدلة من واو مفعول فصار اللفظ (مرمِي)، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء واواً وأضافوا ياء النّسب فصار (مَرْمَوِيّ).

(١) العلباء: عصب العنق. وهمزته منقلبة عن ياء زائدة. أمّا كساء فهمزته منقلبة عن حرف أصلي وهو الواو.

(٢) وتكون همزته منقلبة عن ألف التأنيث.

(٣) نسبة إلى حمراء وخنفساء ومعيوراء وزكرياء. والمعيوراء: الحمير، وهو اسم جمع، يقصر ويمدّ.

(٤) وفي كل اسم آخره تاء تأنيث ولامه واو أوْ ياء قبلها ألف زائدة. فإذا نسبت إلى شيء من هذا أسقطت التاء ثم قلبت اللام همزة إن كانت ياء كما في سقاية. وأمّا إذا كانت اللام واواً كما في شقاوة فإنك لا تغيّرها وتقرّها على حالها. انظر ابن يعيش ٥ / ١٥٧.

(٥) الألف في راية وآية وثاية أصلية غير زائدة. وهناك وجه ثالث في مثل هذه الأسماء وهو ترك الياء على حالها. واختار الخليل الهمز. انظر الكتاب ٣ / ٣٥١، وابن يعيش ٥ / ١٥٧. والثاية: المأوى.

(٦) ضعوي: نسبة إلى ضَعَة، وهو ضرب من الشجر.

(٧) حُذف الزائد منه وهو الهمزة، ورُدّ إليه ما سقط منه وهو الهاء، وإن شئت قلت: استيّ، ومثله: ابن واسم. انظر الكتاب ٣ / ٣٦١.

(٨) نسبة إلى عدة وزنة. تُحذف تاء التأنيث، ولا يُعاد المحذوف منه وهو الواو. والأصل: وَعْدة وَوزْنة.

(٩) أيْ: ما كان الساقط منه الفاء أو العين.

وِشَوِيّ[١]، وقال أبو الحسن: وِشْيِيٌّ، على الأصل، وعن ناس من العرب: عِدَوِيّ[٢]. ومنه[٣] سَهِيٌّ في سَهٍ[٤]. والثالث[٥] نحوُ غَدِيٍّ وغَدَوِيّ، ودَميّ ودَمَوِيّ، ويَدِيّ ويَدَوِيّ، وحِرِيّ وحِرَحيّ[٦]. وأبو الحسن يُسَكِّن ما أصلُه السكون، فيقول: غَدْوِيّ ويَدْيِيٌّ. ومنه: ابْنِيٌّ وبَنَوِيٌّ، واسميٌّ وسَمَوِيٌّ، بتحريك الميم. وقياسُ قولِ الأخفش إسكانها.

فصل: وتقول في بنت وأخت: بَنَوِيٌّ وأخويّ، عند الخليل وسيبويه[٧]، وعند يونس: بِنتيٌّ وأُختيّ[٨]. وتقول في كلتا: كِلتيٌّ وكِلْتويّ، على المذهبين[٩].

فصل: ويُنسب إلى الصدر من المركّبة، فيقال: مَعْدِيٌّ وحَضْرِيّ، وخمسيٌّ في «خمسة عشر» اسماً، وكذلك اثنيٌّ أو ثَنَوِيّ، في[١٠] «اثنا عشر» اسماً. ولا يُنسب إليه وهو عدد. ومنه نحوُ: تأبط شراً، وبرقَ نحره، تقول: تأبطيٌّ وبَرَقيٌّ.

فصل: والمضاف على ضربين: مضاف إلى اسم معروف[١١] يتناول مسمًّى على حياله كابن الزبير وابن كُراع، ومنه الكُنى كأبي مُسلمٍ وأبي بكر. ومضاف إلى ما لا ينفصل في المعنى عن الأول كامرىء القيس وعبد القيس. فالنَّسبُ إلى الضرب الأول:

---

(١) بإعادة المحذوف، فأصله: وِشْية. ومعناها: سواد في بياض أو بياض في سواد.

(٢) يردّون المحذوف وإنْ كان فاء ويؤخرونه إلى موضع اللام، فكأنه ينقلب ألفاً ثم يقلبونها واواً. ابن يعيش ٦ / ٤.

(٣) أيْ: ومما لا يردّ ساقطه.

(٤) سه: لغة في است، وأصلها سته، فالساقط العين.

(٥) وهو ما حذفت لامه.

(٦) حِريّ وحِرَحيّ: نسبة إلى حِرٍ، وهو الفرج. وأصله: حِرَحٌ.

(٧) الكتاب ٣ / ٣٦٢. التاء في أخت وبنت ليست للتأنيث وإنما هي مشبهة بها، فحذفوها وأعادوا اللام المحذوفة.

(٨) فإنه يجري التاء مجرى الأصل لأنها لغير التأنيث.

(٩) أي: مذهب سيبويه ويونس. قال ابن يعيش: «وليس بصحيح لأن سيبويه يقول: كلويّ». شرح المفصل ٦ / ٤. وانظر الكتاب ٣ / ٣٦٣.

(١٠) في أ، ب: من، وما أثبته من ط. وقوله: معديّ وحضريّ، نسبة إلى معديكرب وحضرموت.

(١١) معروف: سقطت من أ.

زُبَيْريٌّ وكُراعيٌّ ومُسْلميٌّ وبَكْريٌّ، وإلى الثاني: عَبْديٌّ ومَرَئيٌّ، قال ذو الرمّة[١]:

ويذهبُ بينها المَرَئيُّ لَغْوا

وقد يُصاغُ منهما اسم فيُنسب إليه كعَبْدَريٍّ وعَبْقَسِيٍّ وعَبْشَمِيٍّ[٢].

فصل: وإذا نُسب إلى الجمع رُدّ إلى الواحد كقولك: مِسْمَعيٌّ ومُهَلَّبيٌّ وفَرَضيّ وصَحفيّ[٣]. وأما الأنصاريُّ والأنباريُّ والأعرابيّ فلجريها مجرى القبائل[٤]، كأنماريّ وضِبابيّ وكِلابيّ[٥]، ومنه المعافريُّ والمدائنيّ[٦].

فصل: ومن المعدولة عن القياس قولهم: بَدَوِيٌّ وبِصْرِيٌّ وعُلْويٌّ وطائيٌّ وسُهْليٌّ ودُهْرِيٌّ وأَمَوَيٌّ وثقفيٌّ وبحرانيٌّ وصنعانيٌّ وقُرشيٌّ وهُذَليّ[٧]، قال[٨]:

---

(١) وعجزه: كما ألغَيْتَ بالدّية الحُوارا. انظر ديوانه (١٣٧٩) والأشموني ٤ / ١٩٢، وابن يعيش ٦ / ٨. والشاهد فيه قوله: المرَئيّ، حيث نسب إلى الجزء الأول من المركب الإضافي وهو امرؤ القيس. الحوار: ولد الناقة.

(٢) نسبة إلى عبد الدار وعبد القيس وعبد شمس. قال ابن يعيش: «كأنهم أضافوا إلى عبشم وعبدر وعبقس، وذلك ليس بقياس، وإنما يسمع ما قالوه، ولا يقاس عليه لقلّته». شرح المفصل ٦/ ٩.

(٣) نسبة إلى المسامعة والمهالبة والفرائض والصحف. والمسامعة قوم نزلوا البصرة، والمهالبة أبناء المهلب بن أبي صفرة.

(٤) فالنسبة إليها على ألفاظها.

(٥) نسبة إلى أنمار والضباب وكلاب. وهي أسماء قبائل.

(٦) نسبة إلى مَعافِر، وهو مَعافِر بن مُرّ. وإلى مدائن، وهي بلدة في العراق.

(٧) بدويّ: نسبة إلى البادية، والقياس: باديّ أو بادويّ. وبصريّ: نسبة إلى البصرة، والقياس فتح الباء. وعُلويّ: نسبة إلى العالية، والقياس عاليّ. وطائيّ: نسبة إلى طيّء، والقياس طيْئيّ. وسُهليّ ودُهريّ: نسبة إلى السهل والدهر، والقياس الفتح. وأَمويّ: نسبة إلى أُميّة، والقياس ضم الهمزة. وثقفي: نسبة إلى ثقيف، والقياس: ثقيفيّ. وبحرانيّ: نسبة إلى البحرين، والقياس بحريّ. وصنعانيّ: نسبة إلى صنعاء، والقياس صنعاويّ. وقرشيّ: نسبة إلى قريش، والقياس قريشيّ. وهذليّ: نسبة إلى هذيل، والقياس هذيليّ.

(٨) لا يعرف قائله. انظر الإنصاف ١ / ٣٥١، وابن يعيش ٦ / ١١. غطارفة: جمع غطريف، وهو=

هُـذَيْلِيّـةٌ تـدعـو إذا هـي فـاخـرتْ أبـاً هُـذَلِيّـاً مـن غطـارفـةٍ نُجْـدِ

وفُقَميٌّ ومُلَحِيٌّ وزَبانيٌّ وعُبَديٌّ وجُذَميٌّ، في فُقَيْم كِنانة ومُليح خُزاعة وزَبينة وبني عَبيدةَ وجَذيمةَ[١]. وخُراسِيٌّ وخُرْسيٌّ[٢]، ونِتاجٌ خَرَفيّ[٣]، وجَلُوليٌّ وحَرُوريٌّ في جلولاء وحَروراء[٤]، وبَهْرانيٌّ ورَوْحانيٌّ، في بهراء ورَوْحاء[٥]. وخُرَيْبيٌّ في خُرِيْبَة[٦]، وسَليميٌّ وعَميريٌّ في سليمةَ من الأزد وعَميرةَ كلبٍ، وسَليقيٌّ لرجل يكون من أهل السَّليقة[٧].

فصل: وقد يُبنى على فَعَّالٍ وفاعل ما فيه معنى النّسب من غير إلحاق الياءين كقولهم: بَتّاتٌ وعَوّاجٌ وثَوّابٌ وجَمّالٌ[٨]، ولابنٌ وتامرٌ ودارعٌ ونابل. والفرق بينهما أن فعّالاً لذي صنعة يزاولها ويُديمها، وعليه أسماء المحترفين، وفاعلٌ لمن يلابس الشيء في الجملة. وقال الخليل[٩]: إنما قالوا: عيشةٌ راضية، أيْ: ذاتُ رضى[١٠]. ورجلٌ طاعمٌ كاسٍ على ذا[١١].

= السيّد. ونُجد: جمع نَجِد، وهو الشجاع. والشاهد قوله: هُذيليّة، حيث نسب إلى هذيل على القياس.

(١) بنو عبيدة: حيّ من عديّ. وجذيمة: حيّ من عبد القيس. وقياس النّسب إليهما: عَبَديّ وجَذَميّ.

(٢) نسبة إلى خراسان. والقياس: خراسانيّ.

(٣) نتاج خرفيّ: ما ينتج زمن الخريف. وقياسه: نتاج خريفيّ.

(٤) والقياس فيهما: جلولاويّ وحروراويّ. جلولاء: بلدة في فارس. وحروراء: موضع قرب الكوفة.

(٥) والقياس: روحاويّ وبهراويّ. روحاء: قرية من قرى بغداد. وبهراء: حيّ من اليمن.

(٦) خُريبة: اسم قبيلة.

(٧) والقياس فيها حذف الياء.

(٨) الأول: نسبة إلى صاحب البُتوت، وهي الأكسية. وعوّاج: نسبة لصاحب العاج. وجمّال: نسبة لصاحب الجمال التي يُنقل عليها.

(٩) انظر الكتاب ٣ / ٣٨٢.

(١٠) أيْ: من قبيل النّسب.

(١١) أيْ: ذو طعم وذو كسوة، فهو من قبيل النّسب. وفي ط: على قياس ذا.

ومن أصناف الاسم

أسماء العدد

هذه الأسماء أصولُها اثنتا عشرة كلمة، وهي: الواحد[1] إلى العَشَرة، والمائة إلى الألف. وما عداها من أسامي العدد فمتشعبٌ منها، وعامَّتها تُشفع بأسماء المعدودات لتدلّ على الأجناس ومقاديرها، كقولك: ثلاثةُ أثوابٍ وعشرةُ دراهمَ وأحدَ عشرَ ديناراً وعشرون رجلاً ومائةُ درهمٍ وألفُ ثوب، ما خلا الواحِدَ والاثنين فإنك لا تقول فيهما: واحدُ رجالٍ ولا اثنا دراهمَ، بل تَلْفِظُ باسم الجنس مفرداً وبه مثنى، كقولك: رجلٌ ورجلان، فتحصل لك الدلالتان معاً بلفظة واحدة. وقد عمل على القياس المرفوض من قال[2]:

ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

فصل: وقد سُلك سبيلُ قياس التذكير والتأنيث في الواحد والاثنين فقيل: واحدةٌ واثنتان أوْ ثنتان. وخولِف عنه في الثلاثة إلى العَشَرة، فأُلحقت التاءُ بالمذكّر وطُرِحت عن المؤنث فقيل: ثمانيةُ رجالٍ وثماني نسوةٍ، وعَشَرةُ رجالٍ وعَشْرُ نسوة.

فصل: والمميِّز على ضربين: مجرورٍ ومنصوب. فالمجرورُ على ضربين: مفردٍ ومجموع. فالمفردُ مميِّزُ المائة والألف، والمجموعُ مميِّزُ الثلاثة إلى العشرة[3]. والمنصوبُ مميِّزُ أحدَ عَشَر إلى تسعةٍ وتسعين، ولا يكون إلا مفرداً.

فصل: ومما شذّ عن ذلك قولُهم: ثلاثُ مائةٍ إلى تسعِ مائةٍ[4]، اجتزؤوا بلفظ

---

(١) في ب: الواحد والاثنان.

(٢) هو خطام المجاشعي، الراجز المشهور. وبعده: كأنّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُل. انظر الخزانة ٧ / ٤٠٠، والكتاب ٣ / ٥٦٩، والمقتضب ٢ / ١٥٣، والمقرب ١ / ٣٠٥، وابن يعيش ٤ / ١٤٤. والشاهد فيه قوله: ثنتا حنظل، والقياس: حنظلتان.

(٣) إن كان اسم جنس أو اسم جمع جُرّ بمن. وإن كان جمعاً جُرّ بإضافة العدد إليه. تقول: ثلاثة من التمر وعشرة من القوم وثلاثة رجال.

(٤) وجه الشذوذ إضافة العدد (ثلاثة) إلى مفرد، وكذلك العدد (سبعة)، وهما لا يضافان إلا لجمع.

الواحد عن الجمع، كقوله[1]:

كُلُــوا فــي بعــض بَطْنِكُــمُ تعِفُّــوا فــإنّ زمــانَكُــمْ زمَــنٌ خميــصُ

وقد رجع إلى القياس من قال[2]:

ثــلاثُ مئيــنَ للملــوك وَفَــى بهــا ردائي وجَلَّـتْ عـن وجـوه الأهـاتـمِ

وقد قالوا: ثلاثةٌ أثواباً[3]، وأنشد صاحب الكتاب[4]:

إذا عــاش الفتــى مــائتيــن عــامــاً فقــد ذهــب اللــذاذةُ والفَتــاءُ

وقوله عزّ من قائل: ﴿ثلاثَمائةٍ سنينَ﴾ [الكهف: ٢٥]، على البدل[5]، وكذلك قوله: ﴿اثنتيْ عَشْرة أسباطاً﴾[6] [الأعراف: ١٦٠]. قال أبو إسحاق[7]: ولو انتصب سنين على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعَمائةٍ سنة[8].

فصل: وحقُّ مميِّز العَشرة فما دونها أن يكون جمعَ قلّة ليطابق عددَ القلّة، تقول:

---

(١) لا يعرف قائله، وهو في الكتاب ١ / ٢٠١، والخزانة ٧ / ٥٥٩، وأسرار العربية ص ٢٠٣، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٢. الخميص: الجائع. والشاهد فيه قوله: بطنكم، حيث استعمل المفرد وقصد به الجمع، أيْ: بطونكم.

(٢) الفرزدق. انظر ديوانه ص ٣١٦، والخزانة ٧ / ٣٧٢، والمقتضب ٢ / ١٧٠، وأوضح المسالك ٤ / ٢٥٣، واللسان (ردي). والصدر في الديوان واللسان: فدًى لسيوف من تميم وفى بها. الشاهد قوله: ثلاث مئين، حيث أضاف (ثلاث) إلى جمع المئة، وهذا هو القياس، ولكنه شاذ في الاستعمال. والأهاتم: بنو الأهتم بن سنان.

(٣) ووجهه: قُطع العدد (ثلاثة) عن الإضافة فَنُوِّن، ونُصب المعدود على التمييز.

(٤) البيت للرُّبيع بن ضبع الفزاري. انظر الكتاب ١ / ٢٠٨، والمقرّب ١ / ٣٠٦، ومجالس ثعلب ١ / ٢٧٥، والأصول ١ / ٣١٢. والشاهد فيه قوله: مائتين، حيث جاء تمييزها مفرداً منصوباً، وهذا شاذ. والقياس أن يكون مفرداً مجروراً.

(٥) أيْ: أن (سنين) بدل من ثلاثمائة، وليس تمييزاً.

(٦) (أسباطا) بدل من اثنتي عشرة. أمّا التمييز فمحذوف، تقديره: فرقة.

(٧) هو أبو إسحاق الزجاج.

(٨) لأن التمييز يكون لكل واحد من العدد، وكل واحد سنون، وهو جمع، والجمع أقلّ ما يكون ثلاثة. انظر ابن يعيش ٦ / ٢٤.

ثلاثةُ أفْلُسٍ وخمسةُ أثوابٍ وثمانيةُ أجْرِبةٍ وعَشَرةُ غِلْمةٍ، إلا عند إعواز جمعِ القلّة كقولهم: ثلاثةُ شسوعٍ[(١)]، لفقد السماع في أشْسُعٍ وأشْساعٍ. وقد رُوي عن الأخفش أنه أثبت أشْسُعاً. وقد يُستعار جمعُ الكثرة في موضع جمع القِلّة كقوله عزَّ وعلا: ﴿ثلاثةَ قُروء﴾[(٢)] [البقرة: ٢٢٨].

فصل: وأحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عشرَ مبنيٌّ إلا اثني عَشَرَ. وحكمُ آخرِ شطريه حكمُ نون التثنية؛ ولذلك لا يُضاف إضافة أخواته، فلا يقال: هذه اثنا عَشَرَكَ، كما قيل: هذه أحدَ عَشَرَكَ.

فصل: وتقول في تأنيث هذه المركبات: إحْدى عَشْرةَ واثْنتا عَشْرةَ أوْ ثِنْتا عَشْرةَ وثلاثَ عَشْرَة وثماني عَشْرَة؛ تثبت علامة التأنيث في أحد الشطرين لتنزّلهما منزلة شيء واحد، وتعرب الثنتين كما أعربت الاثنين. وشينُ العشرة يُسكِّنها أهلُ الحجاز ويكسرها بنو تميم. وأكثرُ العربِ على فتح الياء في ثمانيَ عشرة. ومنهم مَنْ يُسكِّنها[(٣)].

فصل: وما لحق بآخره الواو والنون نحو العشرين والثلاثين يستوي فيه المذكر والمؤنث، وذلك على سبيل التغليب[(٤)]، كقوله[(٥)]:

دَعَتْني أخاها بعدما كان بيننا ... من الأمر ما لا يفعلُ الأخوانِ

فصل: والعدد موضوع على الوقف، تقول: واحدْ اثنانْ ثلاثهْ؛ لأن المعاني الموجبة للإعراب مفقودة. وكذلك أسماء حروف التهجي وما شاكل ذلك إذا عُدّدت

---

(١) شسوع: جمع شِسْع، أحد سيور النعل، وهو جمع كثرة.

(٢) قروء: جمع قُرْء، وهو جمع كثرة، وقد استعير لجمع القلّة الذي هو (أقراء)، وهو قليل الاستعمال. والقُرء: الحيض والطهر، فهو من الأضداد. انظر أوضح المسالك ٤ / ٢٥٤، وابن يعيش ٦ / ٢٥، واللسان (قرأ).

(٣) ونُقل حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها. أوضح المسالك ٤ / ٢٥٦.

(٤) أيْ: تغليب المذكر على المؤنث، فقد جمعوها بالواو والنون.

(٥) لا يعرف قائله. انظر المقرب ١ / ١٢١، وابن يعيش ٦ / ٢٦. وشرح شذور الذهب ص ٣٧٥، ونُسب في حاشيته لعبدالرحمن بن الحكم. والشاهد قوله: الأخوان، حيث غلّب المذكر على المؤنث.

تعديداً، فإذا قلت: هذا واحدٌ ورأيت ثلاثةً، فالإعراب، كما تقول: هذه كافٌ وكتبت جيماً[1].

فصل: والهمزةُ في أحد وإحدى منقلبةٌ عن واو، ولا يُستعمل أحد وإحدى في الأعداد إلا في المُنيِّفة[2].

فصل: وتقول في تعريف الأعداد: ثلاثةُ الأثوابِ وعَشَرةُ الغلمةِ وأربعُ الأدْوُرِ وعشرُ الجواري والأحدَ عَشَرَ درهماً والتسعةَ عشَرَ ديناراً والإحدى عشْرةَ والأحدُ والعشرون ومائةُ الدرهمِ ومائتا الدينارِ وثلاثُمائةِ الدراهمِ وألفُ الرجلِ. وروى الكسائي: الخمسةُ الأثوابِ[3]. وعن أبي زيد أن قوماً من العرب يقولونه غيرَ فصحاء.

فصل: وتقول[4]: الأوّلُ والثاني والثالثُ، والأولى والثانيةُ والثالثةُ إلى العاشر والعاشرة، والحاديَ عَشَرَ والثانيَ عَشَرَ، بفتح الياء وسكونها والحاديَةَ عَشْرَةَ والثانيةَ عَشْرَةَ. والحادي قلب الواحد. والثالثَ عَشَرَ إلى التاسعَ عشرَ، تبني الاسمين على الفتح كما بنيتهما في أحدَ عشرَ.

فصل: وإذا أضفتَ اسم الفاعل المشتق من العدد لم يخلُ من أن تضيفه إلى ما هو منه[5]، كقوله تعالى: ﴿ثانيَ اثنين﴾ [التوبة: ٤٠] وثالثُ ثلاثةٍ، أو إلى ما هو

---

(١) لأنها وقعت موقع الأسماء.

(٢) أيْ: لا يستعمل أحد وإحدى في الأعداد مفردين، بل مركّبين أو معطوفاً عليهما، أو مضافين نحو قوله تعالى: ﴿إنها لإحدى الكبر﴾ [المدّثر: ٣٥].

(٣) قال ابن الحاجب: «وأمّا من قال: الثلاثة الأثواب، فقد تقدّم ردّه. ووجهه أن الثلاثة هي المرادة بالذات المقصودة بالتعريف، فصحّ تعريفها لذلك، وجاز إضافتها إلى المعرفة لإفادة غرض آخر وهو تبيين هذه الذات المبهمة، فصار في الإضافة معنى غير التعريف، فجاز الجمع بينهما». الإيضاح ١ / ٦١٧.

(٤) قال ابن يعيش: «اعلم أنّ هذا الفصل يشتمل على اسم الفاعل المشتق من أسماء العدد. و (الأوّل) ليس من ذلك؛ وإنما ذكره لأنه يكون صفة كما يكون ثانٍ وثالث ونحوهما صفات». ثم قال: «والذي يدل على أنه «أفْعَل» أنه قد جاء مؤنثه على «الفُعْلى» كالأكبر والكُبْرى». شرح المفصل ٦ / ٣٤.

(٥) أيْ: أن تضيفه إلى أصله لتفيد أن الموصوف به بعض تلك العدّة المعيّنة. فإذا قلت: ثالث ثلاثةٍ، فقد أردت جماعة منحصرة في ثلاثة.

دونه[1] كقوله تعالى: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثةٍ إلا هو رابعهم﴾ [المجادلة: ٧] وقوله[2]: ﴿سادسُهم﴾ [الكهف: ٢٢] و ﴿ثامنهم﴾ [الكهف: ٢٢]. فهو في الأول بمعنى واحدٍ من الجماعة المضافِ هو إليها، وفي الثاني بمعنى جاعِلِها على العدد الذي هو منه، وهو من قولهم: رَبَعْتُهُم وخَمَسْتُهُم[3]. فإذا جاوزتَ العشرةَ لم يكن إلا الوجهُ الأولُ[4]، تقول: هو حاديْ أحدَ عشَرَ وثاني اثنيْ عشَرَ وثالثُ ثلاثةَ عشَرَ إلى تاسع تسعةَ عشرَ[5]. ومنهم من يقول: حاديَ عشَرَ أحدَ عشرَ، وثالثَ عشَرَ ثلاثةَ عشرَ[6].

ومن أصناف الاسم
المقصور والممدود

المقصورُ ما في آخره ألفٌ نحو العصا والرَّحى. والممدودُ ما في آخره همزةٌ قبلها ألفٌ كالرِّداء والكساء. وكلاهما منه ما طريقُ معرفته القياسُ، ومنه ما لا يُعرف إلا بالسماع. فالقياسيّ طريقُ معرفته أن يُنظر إلى نظيره من الصحيح، فإنْ انفتح ما قبل

---

(١) أيْ: العدد الأقلّ منه مباشرة ليفيد معنى التصيير.

(٢) بعدها في أ: وخامسهم وسادسهم. وفي ب: وخامسهم وسادسهم وثامنهم. وما أثبته من ط، لأنه لا يوجد في القرآن خامسهم.

(٣) أيْ: جعلتهم أربعة وجعلتهم خمسة.

(٤) وهو إضافته إلى ما هو منه، أيْ: إلى ما هو أصله على نحو: ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة. وهذا مذهب الأخفش والمازني والمبرّد. وأجاز سيبويه والمتقدمون من النحاة إضافته إلى ما هو دونه، فيقولون: هذا خامسُ أربعة عشر، وهذه خامسةُ أَرْبعَ عشرةَ. انظر الكتاب ٣ / ٥٦١، وابن يعيش ٦ / ٣٦.

(٥) فيعرب الأول لزوال التركيب، وتضيفه إلى التركيب الثاني الذي يكون مبنيّاً على فتح الجزءين في محل جرّ.

(٦) ويكون كلّ من التركيبين مبنيّاً على فتح الجزءين، ما عدا اثني واثنتي. يعرب الأول بحسب العوامل، والثاني يكون دائماً في محلّ جرّ بالإضافة.

آخره فهو مقصور[1]، وإنْ وقعت قبل آخره ألفٌ فهو ممدود[2].

فصل: فأسماءُ المفاعيل مما اعتَلَّ آخرهُ من الثلاثيّ المزيد فيه والرباعيّ نحو مُعطًى ومُشترًى ومُسَلْقًى[3]، مقصوراتٌ لكون نظائرهنّ مفتوحات ما قبل الأواخر كمُخْرجٍ ومُشْتَركٍ ومُدَحْرج. ومن ذلك نحوُ مَغْزًى ومَلْهًى، كقولك: مَخْرجٌ ومَدْخل، ونحوُ العَشا والصَّدى والطَّوى[4]؛ لأن نظائرها: الحَوَلُ والفَرَقُ والعَطَش. والغَراءُ في مصدر غرِيَ فهو غرٍ شاذٌ، هكذا أثبته سيبويه[5]. وعن الفراء مثلُه، والأصمعي يقصره. ومن ذلك جمع فُعْلة وفِعْلة نحو عُرًى وجزًى في عُرْوةٍ وجِزْية[6].

فصل: والإعطاءُ والرِّماء[7] والاشتراء والاحْبِنْطاء[8] وما شاكلهنّ من المصادر ممدوداتٌ لوقوع الألف قبل الأواخر في نظائرهنّ الصحاح، كقولك: الإكرامُ والطِّلابُ والافتتاحُ والاحْرِنْجام[9]. وكذلك العُواءُ والثُّغاء والدُّعاء وما كان صوتاً، كقولك: النُّباحُ والصُّراخ والضُّباح[10]. وقال الخليل[11]: مَدّوا البُكاء على ذا[12]، والذين قصروه جعلوه كالحَزَن. والعلاجُ كالصوت نحو النُّزاء، ونظيرُه القُماصُ[13]. ومن ذلك ما جُمع على أفْعِلة نحو: قِباءٍ وأقْبيةٍ وكِساءٍ وأكْسِيةٍ، كقولك: قَذالٌ[14] وأقْذِلَةٌ وحمارٌ

---

(١) نحو قولك: مُعْطى. ونظيره من الصحيح مُحْسَنٌ إليه.

(٢) نحو قولك: إعطاء. ونظيره من الصحيح إحْسان.

(٣) في ط: مستلقى. مُسَلْقى من (سَلْقَيْتُه)، ومعناه: ألقيته على ظهره.

(٤) الصدى: العطش. والطوى: الجوع.

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٥٣٨. قال سيبويه: «والغراء شاذ ممدود، كما قالوا: الظَّماء».

(٦) نظير الأول من الصحيح ظُلْمة وظُلَم، ونظير الثاني كِسْرة وكِسَر.

(٧) الرِّماء: المراماة بالنّبل.

(٨) الاحبنطاء: استبطاء الشيء.

(٩) الاحرنجام: الاجتماع.

(١٠) في أ: الصّياح، وهو تصحيف. والضّباح: صوت الثعلب.

(١١) الكتاب ٣ / ٥٤٠.

(١٢) أيْ: على الصوت.

(١٣) النّزاء: الوثب. والقماص: الوثب أيضاً.

(١٤) القذال: جماع مؤخر الرأس من الإنسان.

وأحْمِرة، وقولُه[1]:

في ليلةٍ من جُمادى ذاتِ أنْدِيَةٍ

في الشذوذ، كأنجدةٍ في جمع نجْدٍ[2].

فصل: وأمّا السماعيّ فنحوُ الرَّجا[3] والرَّحا والخفاءِ والإباءِ، وما أشبه ذلك مما ليس فيه إلى القياس سبيل.

ومن أصناف الاسم
الأسماء المتّصلة بالأفعال[4]

هي ثمانية أسماء[5]: المصدر اسم الفاعل اسم المفعول الصفة المشبّهة اسم التفضيل اسما الزمان والمكان اسم الآلة.

المصدر

أبنيتهُ في الثلاثي المجرد كثيرةٌ مختلفة، يرتقي ما ذكره سيبويه[6] منها إلى اثنين

---

(١) هو مرّة بن مَحْكان التميميّ، من شعراء الحماسة. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: لا يبصر الكلبُ من ظَلْمائها الطُّنُبا. انظر المقتضب ٣ / ٨١، وسرّ الصناعة ٢ / ٦٢٠، والخصائص ٣ / ٥٢، والشاهد قوله: أندية، فإنه جمع ندى، والندى يجمع على أنداء، وجمعه على أندية شاذ.

(٢) نجد: يجمع على نجود. وجمعه على أنجدة شاذ.

(٣) الرّجا: ناحية كل شيء، وقيل: ناحية البئر.

(٤) أيْ: المتّصلة والمتعلّقة بالأفعال من جهة اللفظ، حيث إنها تنزع إلى أصل واحد، وليس المراد أنها مشتقة من الأفعال. انظر ابن يعيش ٦ / ٤٣.

(٥) أسماء: غير موجودة في أ.

(٦) الكتاب ٤ / ٥ ـ ٤٥.

وثلاثين بناء. وهي: فَعْلٌ فِعْلٌ فُعْلٌ فَعْلةٌ فِعْلةٌ فُعْلَةٌ فَعْلى فِعْلى فُعْلى فَعْلان فِعْلان فُعْلان فَعَلان فَعَلٌ فَعِلٌ فِعَلٌ فُعَلٌ فَعَلَةٌ فَعِلَةٌ فَعَالٌ فِعالٌ فُعالٌ فَعالةٌ فِعالةٌ فُعُولٌ فَعولٌ فَعيلٌ فُعُولةُ مَفْعَلٌ مَفْعِلٌ مَفْعَلَةٌ مَفْعِلَةٌ، وذلك نحوُ: قَتْلٍ وفِسْقٍ وشُغْلٍ ورَحْمةٍ ونِشْدةٍ وكُدْرَةٍ ودَعْوى وذِكْرى وبُشْرى ولِيَّانٍ وحِرْمانٍ وغُفْرانٍ ونَزَوانٍ وطَلَبٍ وخَنِقٍ وصِغَرٍ وهُدًى ولَبَبَةٍ وسَرِقَةٍ وذَهابٍ وصِرافٍ وسؤالٍ وزَهادةٍ ودِرايةٍ ودُخولٍ وقَبولٍ ووَجيفٍ وصُهُوبةٍ[1]، ومَدْخَلٍ ومَرْجِعٍ ومَسْعاةٍ ومَحْمِدَة.

فصل: وتجري في أكثرِ الثلاثيّ المزيد فيه والرباعيّ على سَنَنٍ واحد، وذلك قولك في أَفْعَلَ: إفْعالٌ، وفي افْتَعَلَ: افْتِعالٌ، وفي انْفَعَلَ: انفِعالٌ، وفي استَفْعَلَ: اسْتِفْعالٌ، وفي افْعَلَّ وافْعالَّ[2]: افْعِلالٌ وافْعيلالٌ، وفي افْعَوَّل[3]: افْعِوَّالٌ، وفي افْعَوْعَلَ[4]: افْعِيعالٌ، وفي افْعَنْلل[5]: افْعِنْلالٌ، وفي تفاعَلَ: تفاعُلٌ، وفي افْعَلَلَّ[6]: افْعِلاّلٌ. وقالوا في فَعَّلَ: تفعيلٌ وتَفْعِلَةٌ، وعن ناس من العرب: فِعّالٌ. قالوا: كلّمته كِلاّما، وفي التنزيل: ﴿وكذّبوا بآياتنا كِذّاباً﴾ [النبأ: ٢٨]. وفي فاعَلَ: مفاعَلَةٌ وفِعالٌ. ومَنْ قال: كِلاّمٌ، قال: قيتالٌ. وقال سيبويه[7] في فِعال: «كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قيتال ونحوها». وقد قالوا: مارَيْتُهُ مِرّاءً وقاتلته قِتّالاً. وفي تَفَعَّلَ: تَفعُّلٌ، وتِفِعّالٌ فيمن قال: كِلاّمٌ. وقالوا: تحمَّلْتُهُ تِحِمَّالاً، وقال[8]:

ثلاثةُ أحبابٍ فحُبٌّ علاقةٍ وحُبٌّ تِمِلاّقٍ وحُبٌّ هو القتلُ

---

(١) الوجيف: السريع. وقيل: ضرب من سير الإبل. والصُّهوبة: الشقرة في شعر الرأس. ولَبَبَة: رخيّة.

(٢) نحو: احمرّ، والمصدر: احمرار. ونحو: احمارّ، والمصدر: احميرار.

(٣) نحو: اجْلَوَّذ. تقول: اجلوَّذ في سيره، أيْ: أسرع. والمصدر: اجلوَّاذ.

(٤) نحو: اعشَوْشب واحدودب، ومصدرهما: اعشيشاب واحديداب.

(٥) نحو: احرنجم، والمصدر: احرنجام.

(٦) نحو: اشْمَأزّ، ومصدرها: اشمِئزاز.

(٧) الكتاب ٤ / ٨١.

(٨) قائله مجهول. انظر مجالس ثعلب ١ / ٢٣، وابن يعيش ٦ / ٤٨، والتخمير ٣ / ٧٧، واللسان (ملق). والشاهد قوله: تِمِلاّق، حيث جاء مصدراً لـ (تملّق).

وفي فَعْلَلَ: فَعْلَلَةٌ وفِعْلالٌ، قال رؤبة[1]:

أيّما سِرْهافِ

وقالوا في المضاعف: قِلْقالٌ وزِلْزالٌ، بالكسر والفتح. وفي تَفَعْلَلَ: تَفَعْلُلٌ.

فصل: وقد يرد المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول كقولك: قمتُ قائماً، وقوله[2]:

ولا خارجاً من فيَّ زورُ كلامِ

وقوله[3]:

كفى بالنأي من أسماءَ كافٍ

ومنه الفاضلةُ والعافيةُ والكافيةُ والدّالةُ[4]، والمَيْسورُ والمعسورُ والمرفوعُ والموضوعُ والمعقولُ والمجلودُ والمفتونُ[5] في قوله تعالى: ﴿بأيّكم المفتون﴾ [القلم: ٦].

---

(١) البيت بتمامه:

قنازعاً من زَغَب خوافِ سَرْهَفْتُه ما شئت من سِرْهافِ

هكذا نسبه المؤلف لرؤبة، وليس في ديوانه. ونُسب في شرح المفصل لابن يعيش (٦ / ٤٩) للعجاج، وهو في ديوانه (١ / ١٦٩) برواية: سَرْعفته. قنازع: جمع قنزع، وهو أن يذهب من الشعر موضع ويبقى مواضع. والزغب: ما يعلو ريش الفرخ. وسرهفته: أحسنت غذاءه. والشاهد قوله: سِرْهاف، حيث جاء مصدر سرهف على فِعلال.

(٢) هو الفرزدق. وماذكره عجز الشاهد، وصدره: على حلفة لا أشتم الدهرَ مسلما. وهو في ديوانه ص ٥٣٩، والكتاب ١ / ٣٤٦، وتذكرة النحاة ص ٨٥. والشاهد قوله: خارجاً، حيث وضع اسم الفاعل موضع المصدر، أيْ: خروجاً.

(٣) القائل بشر بن أبي خازم، وما ذُكر صدر الشاهد، وعجزه: وليس لحبها إذ طال شافِ. وهو في ديوانه ص ١٠٣، والخزانة ٤ / ٤٣٩، وابن يعيش ٦ / ٥١. والشاهد قوله: كافٍ، حيث وضع اسم الفاعل موضع المصدر، أيْ: كفاية.

(٤) الفاضلة بمعنى الفضل، والعافية بمعنى المعافاة، والكافية بمعنى الكفاية، والدالة بمعنى الدلال.

(٥) الميسور بمعنى اليسر، والمعسور بمعنى العسر، والمرفوع بمعنى الرفع، والموضوع بمعنى الوضع، والمعقول بمعنى العَقْل، والمجلود بمعنى الجَلْد، والمفتون بمعنى الفتنة.

ومنه: المكروهةُ والمصدوقةُ والمأويّة[١]. ولم يثبت سيبويه الواردَ على وزن مفعول. والمُصْبَحُ والمُمْسَى والمجرَّبُ والمقاتَلُ والمتَحامَلُ والمدُحْرَجُ[٢]، قال[٣]:

الحمدُ للهِ مُمْسانا ومُصْبَحَنا ... بالخيرِ صبَّحَنا ربي ومَسَّانا

وقال[٤]:

وعلمُ بيانِ المرء عندَ المجرَّبِ

وقال[٥]:

فإنّ المُندَّى رِحْلَةٌ فَرُكُوبُ

وقال[٦]:

إنّ المُوَقَّى مثلُ ما وُقِّيْتُ

وقال[٧]:

أقاتِلُ حتى لا أرى لي مُقاتَلاً

---

(١) أيْ: الكراهية والصدق والإيواء.

(٢) كلها مصادر ميميّة، وهي بمعنى: الإصباح والإمساء والتجريب والقتال والتحامل والتّدحرُج.

(٣) أميّة بن أبي الصَّلت. ديوانه ص ٧٩، والكتاب ٤ / ٩٥، والخزانة ١ / ٢٤٨، واللسان (مسا).

(٤) رجل من بني مازن. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: وقد ذقتمونا مرة بعد مرة. انظر ابن يعيش ٦ / ٦٣، والتخمير ٣ / ٨٢، والأشموني ٢ / ٣١٠. والشاهد قوله: المجرَّب، حيث وضع اسم المفعول موضع المصدر، وأراد التجربة.

(٥) القائل علقمة بن عبدة الفحل، وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: تُرادى على دِمْن الحياض فإنْ تَعَفْ. انظر ديوانه ص ٢٨، والكتاب ٣ / ١٩، واللسان (ركب). والشاهد فيه قوله: المندّى، حيث وضع اسم المفعول موضع المصدر، أيْ: التندية.

(٦) قائل هذا الرجز رؤبة. انظر ديوانه ص ٢٥، والكتاب ٤ / ٩٧، والتخمير ٣ / ٨٤، وابن يعيش ٥ / ٥٤. والشاهد: مجيء (الموقّى) بمعنى التوقية.

(٧) قائله زيد الخيل الطائي، وما ذكره المؤلف هو صدر الشاهد، وعجزه: وانجو إذا لم ينج إلاّ المكيَّس. انظر ديوانه ص ١٣٢، والكتاب ٤ / ٩٦، واللسان (قتل)، وقيل: قائله مالك بن أبي كعب، وعجزه: وأنجو إذا حُمَّ الجبان من الكرب. والشاهد: أنه استعمل (مقاتلا) بمعنى القتال.

وما فيه مُتَحامَلٌ، وقال[١]:

كأنّ صوتَ الصَّنْجِ في مُصَلْصَلِهْ

فصل: والتَّفعَالُ كالتَّهدارَ والتَّلْعاب والتَّرْداد والتَّجوال والتَّقتال والتَّسْيار، بمعنى: الهَدْرِ واللَّعِبِ والردِّ والجَوَلانِ والقتلِ والسيرِ، مما بُني لتكثير الفعل والمبالغة فيه.

فصل: والفِعِّيلى كذلك، تقول: كان بينهم رِمِّيًا، وهي الترامي الكثير، والحجِّيزى والحِثِّيثى كثرة الحجز والحثّ، والدِّلِّيلى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها، والقِتِّيتَى كثرةُ النميمة.

فصل: وبناءُ المرّة من المجرد على فَعْلَة، تقول: قمت قَوْمةً وشربْتُ شَرْبَةً. وقد جاء على المصدر المستعمل في قولهم: أتيتُهُ إتْيانَةً ولقيتُهُ لِقاءة[٢]. وهو مما عداه على المصدر المستعمل[٣] كالإعْطاءةِ والانطلاقة والابتسامة والتَّرويحة والتَقلُّبَة والتَّغافُلَة. وأمّا ما في آخره تاءٌ فلا يُتجاوز به المستعمل بعينه، تقول: قاتلته مُقاتلةً واحدة[٤]، وكذلك الاستعانةُ والدَّحْرَجَة.

فصل: وتقول في الضرب من الفعل[٥]: هو حسنُ الطِّعْمةِ والرِّكبَة والجِلْسَةِ والقِعْدَة، وقتلته قِتْلَةَ سَوْءٍ، وبِئْسَت المِيْتَة. والعِذْرَةُ الضربُ من الاعتذار.

فصل: وقالوا فيما اعتلّت عينه من «أفْعَلَ» واعتلّت لامُه من «فَعَّل»: إجازةٌ

---

(١) لا يعرف قائل هذا الرجز. وهو في الخصائص ١ / ٣٦٨، والمنصف ٣ / ٢٧. والشاهد: أنه استعمل المُصَلْصَل بدلاً من الصلصلة، التي هي صوت اللجام.

(٢) بزيادة تاء على المصدر الأصلي.

(٣) قوله: مما عداه، أيْ: مما عدا المجرد. فما كان من الفعل زائداً على الثلاثة فإن اسم المرة يكون بزيادة تاء على مصدره المستعمل، كالأمثلة التي أتى بها المؤلف.

(٤) ولا يقال: قتالة؛ لأن أصل المصدر في (فاعل): المفاعلة لا الفِعال. وتُضاف كلمة «واحدة» للتمييز بين اسم المرة والمصدر الأصلي.

(٥) قوله: في الضرب، أيْ: في النوع. والمقصود اسم الهيئة. وهو من الثلاثي على وزن فِعْلة، ولا يأتي من غير الثلاثي.

وإطاقةٌ وتَسْليةٌ وتعزِيةٌ[1]، معوِّضين التاء من العين[2] واللام[3] الساقطتين. ويجوز تركُ التعويض في أفْعلَ دون فَعَّل، قال الله تعالى: ﴿وإقام الصلاة﴾ [الأنبياء: ٧٣]. وتقول: أريته إراءً، ولا تقول: تَسَلِّياً ولا تَعَزِّياً، وقد جاء التفعيلُ فيه في الشعر، قال[4]:

فَهْـيَ تُنَـزّي دَلْـوهـا تنْـزِيّـا كمـا تُنَـزِّي شَهْلَـةٌ صَبِيّـا

فصل: ويعمل المصدر إعمال الفعل[5] مفرداً، كقولك: عجبتَ من ضربٍ زيدٌ عمرا، ومن ضربٍ عمراً زيدٌ، ومضافاً إلى الفاعل أوْ إلى المفعول، كقولك: أعجبني ضربُ الأميرِ اللصَّ، ودقُّ القَصَّارِ الثوبَ، وضربُ اللصِّ الأميرُ ودقُّ الثوبِ القصّارُ. ويجوز تركُ ذكر الفاعل والمفعول في الإفراد والإضافة، كقولك: عجبت من ضربٍ زيداً، ونحوُه قوله عزَّ اسمه: ﴿أوْ إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ. يتيماً﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، ومن ضربِ عمرٍو، ومن ضربِ زيدٍ، أيْ: من أنْ ضَرَبَ زيدٌ أوْ ضُرِبَ، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وهم من بعد غَلَبِهِم سيَغْلِبُون﴾ [الروم: ٣]، ومعرَّفاً باللام كقوله[6]:

---

(١) مصادر: أجاز وأطاق وسلّى وعزّى.

(٢) وذلك في إجازة وإطاقة. فأصل ألف (أجاز) ياء وكذلك (أطاق). أعلّتا بقلبهما ألفين ثم زيدت ألف المصدر فصارتا: أجاز وأطااق، ثم حُذفت إحداهما وعُوّض عنها بالتاء فصارتا إجازة وإطاقة. وعند المؤلف المحذوفة ألف الفعل وليس ألف المصدر، وهذا مذهب الأخفش والفراء. ومذهب سيبويه المحذوف ألف (إفعال) الذي هو المصدر. انظر ابن يعيش ٦ / ٥٨.

(٣) وذلك في تسلية وتعزية، أصلهما: تعزيٌّ وتسليٌّ، حذفت ياء من الياء المشدّدة، وعُوِّض عنها بالتاء. قيل: المحذوف ياء (تفعيل)، أيْ: ياء المصدر. وقيل: المحذوف ياء الفعل.

(٤) لا يعرف قائل هذا الرجز. وهو في الخصائص ٢ / ٣٠٢، والمنصف ٢ / ١٥٩، والمقرب ٢ / ١٣٤. والشاهد في قوله: (تنزيّا)، حيث جاء مصدر (فعّل) من الناقص على «التفعيل» للضرورة. والقياس: تفعلة، أيْ: تنزية. والرجز في وصف امرأة تستقي ماء، فهي ترفع الدلو كما ترفع المرأة الصبيّ عند ترقيصه. والشهلة هي المرأة النَّصَف، وقيل: العجوز الكبيرة.

(٥) وشرط عمله أن يصحّ إحلال الفعل محلّه مع «أنْ» إذا كان الزمان ماضياً أو مستقبلاً، أوْ مع «ما» إذا كان الزمان حاضراً. انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٠٣.

(٦) لا يعرف القائل. وهو في الكتاب ١ / ١٩٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٥، وأوضح المسالك ٣ / ٢٠٨. والشاهد قوله: النكاية، حيث عمل المصدر المقترن بال عمل فعله فنصب (أعداءه)، وهو قليل.

ضعيـــفُ النكـــايـــةِ أعـــداءَه   يخـــالُ الفِـــرارَ يُـــراخـــي الأجـــلْ

وقوله[1]:

كررتُ فلم أنكُلْ عن الضرب مِسْمَعَا

فصل: وبيت الكتاب[2]:

قـــد كنـــتُ داينـــتُ بهـــا حسَّـــانـــا   مخـــافـــةَ الإفـــلاسِ واللَّيَّـــانـــا

إنما نَصَبَ فيه المعطوفَ محمولاً على محلّ المعطوف عليه؛ لأنه مفعول، كما حَمَل لبيدٌ الصفةَ على محلّ الموصوف في قوله[3]:

طلبَ المعقِّب حَقَّهُ المظلومُ

أيْ: كما يطلُبُ المعقِّبُ المظلومُ حَقَّه.

فصل: ويعملُ ماضياً كان أو مستقبلاً، تقول: أعجبني ضربٌ زيداً أمسِ، وأريد إكرامَ عمرٍو أخاه غداً.

فصل: ولا يتقدم عليه معمولُه[4]، فلا يقال: زيداً ضربُك خيرٌ له، كما لا يُقال: زيداً أنْ تضربَ خيرٌ له.

---

(١) قائله مالك بن زغبة الباهلي، وهو شاعر جاهلي. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: لقد علمت أولَى المغيرة أنني. ونسبه سيبويه (١ / ١٩٣) للمرار الأسدي. انظر الخزانة ٨ / ١٢٩، وابن يعيش ٦ / ٦٤، والتخمير ٣ / ٩٣. والشاهد قوله: الضرب، حيث عمل المصدر المقترن بأل عمل فعله فنصب (مسمعا)، وإعمال المصدر المقترن بأل ضعيف. المغيرة: المغيرون. أنكُل: أرجع. ومسمع: اسم رجل.

(٢) نسبه سيبويه (١ / ١٩١) لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٧. وفي ابن يعيش (٦ / ٦٥) وشرح شواهد الإيضاح (١٣١) نُسب لزيادة العنبري. والشاهد فيه: نصب (الليانا) بالعطف على محل (الإفلاس)، لأن محلّه النصب على المفعولية للمصدر (مخافة).

(٣) ديوانه ص ١٥٥، والإنصاف ١ / ٢٣٢، والخزانة ٢ / ٢٤٠، وأوضح المسالك ٣ / ٢١٤. وماذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: حتى تهجّر بالرواح وهاجها. والشاهد: رفع (المظلوم) وهي صفة للمعقب على المحلّ، لأن محلّه الرفع على الفاعلية للمصدر (طلب).

(٤) لأن المصدر موصول، ومعموله من صلته، من حيث كان المصدر مقدّراً بأنْ والفعل، و«أنْ» موصولة كالذي؛ لذا لا يتقدم عليه ما كان من صلته لأنه من تمامه. انظر ابن يعيش ٦ / ٦٧.

اسم الفاعل

هو ما يجري على «يَفْعَلُ» من فعله كضاربٍ ومُكْرِمٍ ومنطلِقٍ ومستخرِجٍ ومُدحْرِجٍ[١]. ويعمل عملَ الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار كقولك: زيد ضاربٌ غلامُهُ عمراً، وهو عمراً مكرمٌ، وهو ضاربُ زيدٍ وعمراً، أيْ: وضاربٌ عمراً. قال سيبويه[٢]: «وأجروا اسمَ الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناءِ فاعلٍ». يريد نحوَ: شرّابٍ وضروبٍ ومِنْحار، وأنشد للقُلاخِ[٣]:

أخـا الحـربِ لبّـاسـاً إليهـا جِـلالَهـا   وليـس بـولاّج الخـوالـفِ أعقـلا

ولأبي طالب[٤]:

ضَرُوبٌ بنصل السيف سُوقَ سِمانها

وحَكَى[٥] عن بعض العرب: إنه لمنحارٌ بوائِكَها[٦]، وأمّا العسلَ فأنا شرّابٌ، وأنشد[٧]:

---

(١) يجرى اسم الفاعل مجرى فعله المضارع في اللفظ والمعنى. أمّا اللفظ فلأنه جارٍ عليه في حركاته وسكناته. أمّا من جهة المعنى فيجري مجراه في الدلالة على الحال أو الاستقبال.

(٢) الكتاب ١ / ١١٠.

(٣) انظر الكتاب ١ / ١١١، وأوضح المسالك ٣ / ٢٢٠، واللسان (ثعل). والقائل هو القلاخ بن حَزْن المنقري، من رجّاز بني تميم. والشاهد فيه واضح. الجلال: ما يلبسه المحارب كالدرع ونحوها. والخوالف: الأعمدة في مؤخر البيت، والمفرد خالفة. والأعقل: الذي تصطك ركبتاه في المشي.

(٤) الكتاب ١ / ١١١، والخزانة ٤ / ٢٤٢، وأوضح المسالك ٣ / ٢٢١. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: إذا عدموا زاداً فإنّك عاقر. والبيت من قصيدة قالها في رثاء أميّة بن المغيرة.

(٥) وحكى: أي سيبويه. وفي نسخة أ: وحُكي.

(٦) بوائكها: جمع بائكة، وهي السمينة.

(٧) لأبي طالب. في ديوانه ص ٢١، وشرح المفصل ٦ / ٧١، ولم ينسبه سيبويه ١ / ١١١. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: بكيت أخا اللأْواء يُحمد يومُه. والشاهد: إعمال صيغة المبالغة (ضروب) عمل اسم الفاعل فنصب بها (رؤوس) المقدّم عليها، وهذا جائز. اللأْواء: الشدة، والدارع: لابس الدرع.

كريمٌ، رؤوسَ الدارعينَ ضَرُوبُ

وجوَّز[1]: هذا ضَروبُ رؤوسِ الرجالِ وسُوقَ الإبلِ.

فصل: وما ثُنّي من ذلك وجُمع مصححّاً أو مكسّراً يعمَلُ عمل المفرد، كقولك: هما ضاربان زيداً وهم ضاربون عمراً وهم قُطّانٌ مكةَ وهنّ حواجُّ بيتَ اللهِ، وعواقِدٌ حُبُكَ النِّطاقِ[2]، وقال العجاجُ[3]:

أوالفاً مكةَ من وُرْقِ الحَمِيْ

وقال طرفة[4]:

ثــم زادوا أنهــم فــي قــومهــم غُفُــرٌ ذنْبَهُــمُ غيــرُ فُخُــرْ

وقال الكميت[5]:

---

(١) الكتاب ١ / ١١٠. فقد نُصب (سوق) عطفاً على محلّ (رؤوس).

(٢) جزء من بيت لأبي كبير الهذلي وهو:

ممَّــنْ حَمَلْــنَ بــه وهــنّ عــواقــدٌ حُبُـكَ النطـاقِ فشـبّ غيـرَ مُهَبَّـلِ

أيْ: حملت به أمّه مكرهة فجاء نجيباً. والشاهد في: الكتاب ١ / ١٠٩، والخزانة ٨ / ١٩٢، والإنصاف ٢ / ٤٨٩. وحبك النطاق: مشدّ الإزار. والشاهد فيه: نصب (حبك) بـ (عواقد) وهو جمع عاقدة، وقد نُوّن للضرورة.

(٣) ديوانه ١ / ٤٥٣، والكتاب ١ / ١١٠، والخصائص ٢ / ٤٧٣، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٠٠. الحمي: الحمام، رخّمه على غير القياس ثم قلبت ألفه ياء. والورق: جمع ورقاء، وهي الحمامة الغبراء. والشاهد فيه: نصب (مكة) بـ (أوالفاً) وهو جمع آلفة.

(٤) ديوانه ص ٥٥، والكتاب ١ / ١١٣، والخزانة ٨ / ١٨٨، وأوضح المسالك ٣ / ٢٢٧. والشاهد قوله: غفر، وهي صيغة مبالغة، جمع غفور. وقد عملت عمل اسم الفاعل فنصبت مفعولاً به وهو (ذنبهم).

(٥) ديوانه ٢ / ١٠٤، والكتاب ١ / ١١٤، والخزانة ٨ / ١٥٠، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٩٦. والشاهد قوله: مهاوين، وهو جمع صيغة المبالغة (مهوان)، وقد عملت عمل اسم الفاعل فنصبت (أبدان). الشّمم: ارتفاع في قصبة الأنف، وهذا كناية عن ارتفاعهم في النسب أو القدر. ومهاوين أبدان الجزور: نحّارون الإبل. ومخاميص العشيات: ضامرو البطون، أيْ: لا يبادرون إلى العشاء بل ينتظرون من يأكل معهم. والخور: الضعف. والقزم: الدناءة.

شُـمٌّ مهـاويـنُ أبـدانِ الجَـزُورِ مخـا ... ميـصُ العشِّيـاتِ لاخُـورٌ ولا قَـزَمُ

فصل: ويُشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال[1]، فلا يُقال: زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس، ولا وحشيٌ قاتلٌ حمزةَ يومَ أُحُدٍ، بل يُستعمل ذلك على الإضافة إلا إذا أريدتْ حكاية الحال الماضية كقوله عزّ اسمه: ﴿وكلبُهم باسطٌ ذراعيه﴾ [الكهف: ١٨]، أو أُدخلتْ عليه الألف واللام، كقولك: الضاربُ زيداً أمسِ.

فصل: ويُشترط اعتماده على مبتدأ أو موصوف أو ذي حال أو حرف استفهام أو حرف نفي، كقولك: زيدٌ منطلقٌ غلامُه، وهذا رجلٌ بارعٌ أدبُه، وجاءني زيدٌ راكباً حماراً، وأقائمٌ أخواك؟ وما ذاهبٌ غلاماك. فإنْ قلت: بارعٌ أدبُه، من غير أن تعمَدَهُ بشيء وزعمتَ أنك رفعتَ به الظاهر، كُذِّبْتَ بامتناع: قائم أخواك[2].

اسم المفعول

هو الجاري على «يُفعَلُ» من فعله[3]، نحو مضروبٍ، لأن أصله «مُفعَلٌ»[4]، ومُكْرَمٍ ومُنطلَقٍ به ومُستخرَجٍ ومُدَحْرَجٍ. ويعمل عمل الفعل، تقول: زيدٌ مضروبٌ

---

(١) وذهب الكسائي إلى إعماله إذا كان بمعنى الماضي.

(٢) قال ابن يعيش: «يعني أنّ قولهم: قائم زيد، جائز عند سيبويه على تقديم الخبر لا على رفعه الظاهر، ومن ظنّ ذلك بطل عليه بامتناع سيبويه من جواز: قائم أخواك، لأنه لا يرفع الأخوين بقائمٍ؛ لأنه لا يعمله من غير اعتماد، ولا يكون خبراً مقدّماً لأنه مفرد، والمفرد لا يكون خبراً على المثنى». شرح المفصل ٦ / ٧٩.

(٣) وذلك في حركاته وسكناته وعدد حروفه.

(٤) ليكون جارياً على فعله. قال ابن الحاجب: «وإنّما غُيّر إلى لفظ مفعول لأنه لو بقي على مُفعل لم يُعلم أهو اسم مفعول لـِ (أفْعل) أو لِـ (فَعَل)، فغيّروا مفعول (فَعَل) ليتبيّن. وكان أوْلى بالتغيير بهذه الزيادة لقلّة حروفة في التقدير، بخلاف الرباعي فإنه أكثر منه تقديراً، إذْ أصل قولك: (مكرم): موكرم، باتفاق. ولمّا زادوه واواً فتحوا الميم تخفيفاً». الإيضاح ١ / ٦٤٤.

غلامُه ومُكْرَمٌ جارُه ومُستَخرجٌ متاعُه ومُدَحْرَجٌ بيده الحجر. وأمرُه على نحوٍ من أمر اسم الفاعل في إعمال مثنّاه ومجموعه. واشتراط الزمانين[1]، والاعتماد.

الصفة المشبهة

هي التي ليست من الصفات الجارية، وإنما هي مشبهةٌ بها في أنها تُذكَّر وتُؤنَّث وتُثنّى وتُجمع، نحوَ: كريمٍ وحَسَنٍ وصَعْبٍ. وهي لذلك تعمل عمل فعلها، فيقال: زيدٌ كريمٌ حسَبُه وحَسَنٌ وجهُهُ وصَعْبٌ جانبُه.

فصل: وهي تدل على معنى ثابت، فإنْ قُصد الحدوثُ قيل: هو حاسِنٌ الآنَ أو غداً، وكارمٌ وطائل، ومنه قوله عزّ وجل: ﴿وضائقٌ به صدرُك﴾[2] [هود: ١٢]. وتُضاف إلى فاعلها كقولك: كريمُ الحسبِ وحسنُ الوجهِ. وأسماء الفاعل[3] والمفعول يجريان مُجراها في ذلك[4]، فيقال: ضامرُ البطنِ وجائلةُ الوشاحِ ومعمورُ الدارِ ومؤدَّبُ الخُدَّامِ[5].

فصل: وفي مسألة «حسن وجهه» سبعةُ أوجه: حسنٌ وجهُهُ، وحسنُ الوجهِ، وحسنٌ وجهاً[6]، قال أبو زُبيد[7]:

---

(١) المقصود بالزمانين: الحال أو الاستقبال.

(٢) قال ابن يعيش: «وعدل عن ضيّق إلى ضائق ليدل على أنه ضيّق عارض في الحال غير ثابت». شرح المفصل ٦ / ٨٣.

(٣) تشبيهاً باسم الفاعل المضاف إلى مفعوله. ولمّا لم يكن لها مفعول أُضيفت إلى فاعلها.

(٤) أيْ: في الإضافة إلى الفاعل. والمقصود اسم الفاعل غير المتعدّي واسم المفعول المتعدّي فعله إلى واحد.

(٥) المثال الأول والثاني لاسم الفاعل، والثالث والرابع لاسم المفعول. يقال: امرأة جائلة الوشاح، أيْ: جائل وشاحها، أيْ: سلسٌ وشاحها.

(٦) في المثال الأول رُفع معمولها على الفاعلية، وفي الثاني جرّ بالإضافة، وفي الثالث نُصب على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به.

(٧) هو أبو زبيد الطائي. أدرك الإسلام ولم يسلم، وقيل: أسلم. واسمه المنذر بن حرملة. انظر =

هَيْفـــاءُ مقبلـــةً عجـــزاءُ مـــدبـــرةً مَحْطــوطــةٌ جُـدِلَـتْ شنبـاءُ أنْيـابـا

وحسنٌ الوجهَ، قال النابغة[1]:

ونَـــأْخُـــذُ بعـــدَه بـــذنـــابِ عَيْـشٍ أجَـــبَّ الظَّهْـــرَ ليـــس لـــهُ سَنَـــامُ

وحسنُ وجهٍ، قال حُمَيْدٌ[2]:

لاحقُ بطنٍ بِقَرًى سمينِ

وحسنُ وجهِهِ، قال الشماخ[3]:

أقـامـتْ علـى رَبْعَيْهمـا جـارتـا صفًـا كُمْيتـا الأعـالـي جَـوْنَتَـا مُصْطـلاهُمـا

وحسنٌ وَجْهَهُ، قال[4]:

كُوْمَ الذُّرى وادقةً سُرَّاتِها

= البيت في الكتاب ١ / ١٩٨، وابن يعيش ٦ / ٨٤، واللسان (هلب). والشاهد: نصب (أنيابا) بالصفة المشبّهة (شنباء) على نيّة التنوين. ومعنى هيفاء: ضامرة البطن. جدلت: طويت. شنباء: حادة الأسنان. محطوطة: ملساء الظهر. عجزاء: عظيمة العجز.

(١) ديوانه ص ١٥٧، والكتاب ١ / ١٩٦، والخزانة ٧ / ٥١١. والشاهد: نصبه (الظهر) المقترن بالألف واللام بأجبّ، لأنه في نيّة التنوين. والبيت من جملة أبيات مدح بها النعمان بن المنذر. ومعناه: نبقى بعده في ضيق من العيش، فكأننا نمسك بمثل ذنب بعير مقطوع الظهر، لا سنام له من الهزال.

(٢) هو حُميد الأرقط، وقبله: لا خَطِلِ الرَّجْعِ ولا قَرونِ. انظر الكتاب ١ / ١٩٧، وابن يعيش ٦ / ٨٥، واللسان (رزن). والشاهد: إضافة (لاحق) إلى (بطن) مع حذف الألف واللام من المضاف إليه، فهو بمنزلة: حسن وجهٍ. اللاحق: الضامر، وهو اسم فاعل أُجريَ مجرى الصفة المشبهة. القرى: الظهر. والخطِل: المضطرب. والقرون: الذي لا يجمع بين الخطوتين.

(٣) هو الشمّاخ بن ضرار. البيت في الكتاب ١/١٩٩، والخزانة ٤/٢٩٣، والصاحبي ص ٣٤٦. والشاهد فيه: إضافة الصفة المشبهة وهي (جونتا) إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف وهو مصطلاهما. جونتا: هما الأثفيّتان من أثافي القدر. والصفا: الجبل، وهو ثالثة الأثافي. والكميت: لون بين الحمرة والسواد. والجون: الأسود. والمصطلى: موضع إيقاد النار.

(٤) قائل هذا الرجز عمر بن لجأ التيمي. انظر ديوانه ص ١٥٥، والخزانة ٨ / ٢٢١، وابن يعيش ٦ / ٨٣. والشاهد: سرّاتها، حيث نصبها بالصفة المشبهة (وادقة) على التشبيه بالمفعول به. وادقة: سمينة. كوم: جمع كوماء وهي الناقة العظيمة السنام. سُرّات: جمع سُرّة.

أفعل التفضيل

قياسه أن يُصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه مما ليس بلون ولا عيب. لا يقال في «أجابَ وانطلقَ»، ولا في «سَحُرَ وعَوِرَ»: هو أجْوَبُ منه وأطْلَقُ [١]، ولا أسمرُ منه وأعورُ، ولكن يُتوصل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال بأنْ يصاغ أفعلُ مما يصاغ منه، ثم يُميَّز بمصادرها، كقولك: هو أجْوَدُ منه جواباً، وأسرعُ انطلاقاً، وأشدُّ سُمْرَةً، وأقْبَحُ عَوَراً.

فصل: ومما شذّ من ذلك: هو أعطاهم للدينار والدرهم، وأولاهم للمعروف، وأنت أكرمُ لي من زيد، أيْ: أشدُّ إكراماً، وهذا المكان أقفرُ من غيره، أيْ: أشدُّ إقْفاراً، وهذا الكلام أخصرُ [٢]. وفي أمثالهم: أفلسُ من ابن المُذَلَّق [٣]، وأحمقُ من هَبَنَّقَة [٤].

فصل: وقد جاء «أفْعَلُ منه» ولا فعل له، قالوا: أحْنكُ الشاتين، وأحْنَكُ البعيرين [٥]. وفي أمثالهم: آبلُ من حُنَيْفِ الحَناتم [٦].

فصل: والقياس أن يُفضَّل على الفاعل دون المفعول [٧]. وقد شذّ نحوُ قولهم:

---

(١) في أ: وأطلق منه.

(٢) أعطاهم وأولاهم وأكرم وأقفر: أسماء تفضيل بُنيت من أفعال رباعية على وزن (أفْعَلَ). وأما أخصر فهو من (اختُصر).

(٣) مجمع الأمثال ٢ / ٨٣.

(٤) مجمع الأمثال ١ / ٢١٧.

(٥) بنوه من الحنَك، وهو ما تحت الذقن. قال ابن يعيش: «والذي سوّغه أن المراد بقولهم: أحنك الشاتين، أكثرهما أكلاً، فكأنهم قالوا: آكل الشاتين». شرح المفصل ٦ / ٩٤. وعبارة ابن يعيش الأخيرة هي عبارة سيبويه ٤ / ١٠٠.

(٦) الآبل: الحاذق بمصلحة الإبل. وحنيف: رجل من بني تيم اللات بن ثعلبة. والحناتم: السحائب السود، وأيضاً الجرار المملوءة. ولا أدري سبب إضافة اسم هذا الرجل إليها. انظر معجم الأمثال ١ / ٨٦.

(٧) أيْ: القياس أن يُصاغ اسم التفضيل من الفعل المبني للمعلوم (المبني للفاعل) وليس من الفعل المبني للمجهول (المبني للمفعول).

أشْغلُ من ذات النِّحْيَيْنِ[1]، وأزهى من ديك، وهو أعذرُ منه وألومُ وأشهرُ وأعْرَفُ وأنكرُ وأرجى وأخوفُ وأهيبُ وأحمدُ، وأنا أَسَرُّ بهذا منك[2]. وقال سيبويه: وهم ببيانه أعْنَى[3].

فصل: وتَعْتَوِره حالتان متضادتان: لزومُ التنكير عند مصاحبة «مِنْ»، ولزومُ التعريف عند مفارقتها، فلا يقال: زيدٌ الأفضلُ من عمرو، ولا زيدٌ أفضلُ. وكذلك مؤنثه وتثنيتُهما وجمعُهما، لا يقال: فُضْلى ولا أفضلان ولا فُضْليان، ولا أفاضلُ ولا فُضْلياتٌ ولا فُضَلُ، بل الواجبُ تعريفُ ذلك[4] باللام أو بالإضافة، كقولك: الأفضلُ والفُضلى وأفضلُ الرجالِ وفُضلى النساءِ.

فصل: وما دام مصحوباً بـ «مِنْ» استوى فيه الذكر والأنثى، والاثنان والجميع. فإذا عُرّف باللام أُنّث وثُنّي وجُمع. وإذا أُضيف ساغ فيه الأمران[5]، قال الله تعالى: ﴿أكابر مجرميها﴾[6] [الأنعام: ١٢٣]، وقال: ﴿ولتجدَنَّهم أحرصَ الناسِ على حياة﴾[7] [البقرة: ٩٦]، وقال ذو الرُّمة[8]:

---

(١) ذات النحيين: امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة، ولها قصة مشهورة مع خوّات بن جبير الأنصاري. انظر مجمع الأمثال ١ / ٣٧٦. النِّحْيان: تثنية نِحْي، وهو وعاء يوضع فيه السَّمن.

(٢) أسماء التفضيل هذه مبنيّة من أفعال مبنيّة للمجهول.

(٣) فقد بُني اسم التفضيل (أعنى) من الفعل المبني للمجهول وهو: عُنِي. وربما المقصود بعبارة سيبويه أن العرب أعنى ببيان الفاعل من المفعول، فلا يذكرون فعلاً إلا ويذكرون له فاعلاً أو مايقوم مقامه حرصاً منهم على بيان الفاعل. هذا ما ذكره ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ٦٥٤. ويؤيد قول ابن الحاجب قول سيبويه في باب الفاعل (١ / ٣٤): «كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى».

(٤) في أ: تعريفه.

(٥) أي: المطابقة وعدمها.

(٦) أضاف (أكابر) وهو جمع اسم التفضيل (أكبر) إلى (مجرميها) وقد طابق موصوفه المقدّر، أيْ: قوماً أكابر.

(٧) أضاف اسم التفضيل (أحرص) إلى الناس، ولم يطابق موصوفه الذي هو الضمير المتّصل في (لتجدنهم).

(٨) ديوانه ص ٥٢٢، والخصائص ٢ / ٤١٩، والخزانة ٩ / ٣٩٣. والشاهد فيه: إضافة اسم =

وميَّـــةُ أحســـنُ الثَّقَلَيـــنِ جيـــداً وســـالفـــةً وأحسنُـــه قَـــذالا

فصل: ومما حُذفَتْ منه «مِنْ» وهي مقدّرةٌ قولُه عزّ وجل: ﴿يعلم السرَّ وأخفى﴾ [طه: ٧]، أيْ: أخفى من السرّ، وقولُ الشاعر[١]:

يـا ليتهـا كـانـت لأهلـي إبـلا أو هُـزلَـتْ فـي جَـدْبِ عـامٍ أوّلا

أيْ: أوّل من هذا العام. وأوّلُ من «أفْعَلَ» الذي لا فعل له كآبل. ومما يدلّ على أنه «أفْعَلُ» قولُهُم[٢]: الأولى والأوّلُ. ومما حُذفتْ منه «مِنْ»[٣] قولك: اللهُ أكبرُ، وقولُ الفرزدق[٤]:

إنّ الـذي سَمَـكَ السمـاءَ بنـى لنـا بيتـاً دعـائمُـهُ أعـزُّ وأطـوَلُ

فصل: ولآخرَ شأنٌ ليس لأخواته، وهو أنه التُزم فيه حذفُ «مِنْ» في حال التنكير، تقول: جاءني زيدٌ ورجلٌ آخرُ، ومررت به وبآخرَ. ولم يستوِ فيه ما استوى في أخواته حيث قالوا: مررت بآخَرَيْن وآخرِينَ وأُخرى وأُخْرَيَيْن وأُخَرَ وأُخرياتٍ[٥].

فصل: وقد استُعملت «دنيا» بغير ألف ولام، قال العجاج[٦]:

في سعي دُنيا طالما قد مُدَّتِ

= التفضيل (أحسن) إلى معرفة، ولم يطابق موصوفه (ميّة)؛ لأنه قد ذُكّر مع أنه جرى على مؤنث. السالفة: صفحة العنق. والقذال: مؤخّر الرأس.

(١) لم أجدْ أحداً نسب هذا الرجز لقائل معيّن. وهو في الكتاب ٣ / ٢٨٩، والخزانة ١٠ / ٢٣٤، وابن يعيش ٦ / ٩٨. والشاهد فيه: حذف «من» من أفعل التفضيل (أوّل).

(٢) قولهم: غير موجودة في ب.

(٣) من: غير موجودة في أ.

(٤) ديوانه ص ٤٨٩، والصاحبي ص ٤٣٤، والخزانة ٨ / ٢٤٢. والتقدير: أعزّ من دعائم كل البيوت.

(٥) أيْ: إذا حذفت (مِنْ) من آخر وهي غير مرادة أجري مجرى الأسماء في التثنية والجمع.

(٦) ديوانه ١ / ٤١٠، والخزانة ٨ / ٢٩٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٠. والشاهد: استعمال (دنيا) بغير ألف ولام.

لأنها غَلبتْ[١] فاختلطتْ بالأسماء[٢]، ونحوُها «جُلَّى» في قوله[٣]:

وإنْ دعوتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ

وأما «حُسْنَى» فيمن قرأ: ﴿وقولوا للناس حُسْنى﴾[٤] [البقرة: ٨٣]، و«سُوءى» فيمنْ أنشد[٥]:

ولا يَجْزُون من حَسَنٍ بسُوءى

فليستا بتأنيث أحسن وأسوأ، بل هما مصدران كالرُّجْعَى والبُشْرى. وقد خُطّىء ابن هانىء[٦] في قوله[٧]:

كأنَّ صُغرى وكُبرى من فواقعها

---

(١) في ط: قد غلبت.

(٢) القياس أن تلزمها الألف واللام، لأنها صفة. ولكنهم أجروها مجرى الأسماء، فلم تلزمها الألف واللام.

(٣) القائل هو بشامة بن حَزْن النهشلي، وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: سَراة كرامِ الحيّ فادعينا. انظر الخزانة ٨ / ٣٠١، وابن يعيش ٦ / ١٠١، واللسان (جلل). والشاهد فيه كسابقه.

(٤) وهذه قراءة أبيّ وطلحة بن مصرّف. البحر المحيط ١ / ٤٥٩.

(٥) هو أبو الغول الطُّهويّ، من بني طُهيّة، واسمه علباء بن جوشن. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: ولا يجزون من غِلَظٍ بلِينِ. وهو في الخزانة ٨ / ٣١٤، وشرح الحماسة للرزوقي ١ / ٤٠، واللسان (سوأ). ويروى: بسيْء، مخفّف سيّء، وحينئذٍ لا شاهد فيه فيما يتعلّق بأفعل التفضيل. والشاهد فيه: مجيء سوءى مصدراً، وليست مؤنث اسم التفضيل أسوأ.

(٦) هو أبو نواس الحسن بن هانىء.

(٧) ديوانه ص ٤٠، والخزانة ٨ / ٢٧٧، وشرح قطر الندى ص ٣١٦. وعجز الشاهد: حصباء درّ على أرض من الذهب. والبيت في وصف خمر وما عليهامن فقاقيع. وقد شبّه هذه الفقاقيع بالدرّ والخمر تحتها بأرض من ذهب. ووجه الخطأ أن الشاعر أنّث اسم التفضيل (صغرى وكبرى) مع أنه مجرد من ال والإضافة، فيلزم الإفراد والتذكير. وخرّجه بعضهم على أن الشاعر لم يرد التفضيل، وإنما أراد الوصف، أيْ: كأنّ صغيرة وكبيرة. وقيل: إن وجه الخطأ هو استعمال اسم التفضيل نكرة، وهذا الضرب مِن الصفات لا يستعمل إلا معرّفاً. ويروى من فقاقعها.

فصل[١]: وقول الأعشى[٢]:

ولستَ بالأكثرِ منهم حصى

ليست «مِنْ» فيه بالتي نحن بصدَدها[٣]، بل[٤] هي نحوُ «مِنْ» في قولك: أنت منهم الفارسُ الشجاعُ، أي: من بينهم[٥].

فصل: ولا يعمل عملَ الفعل[٦]. لم يجيزوا: مررت برجل أفضلَ منه أبوه ولا خيرَ منه أبوه[٧]، بل رفعوا أفضلَ وخيراً بالابتداء[٨]. وقوله[٩]:

وأضربَ منا بالسيوفِ القوانِسا

العامل فيه[١٠] مضمرٌ، وهو: يضربُ، المدلولُ عليه بأضْربَ.

---

(١) فصل: غير موجودة في ب.

(٢) ديوانه ص ٩٤، والخصائص ١ / ١٨٥، والخزانة ٨ / ٢٥٠، وأوضح المسالك ٣ / ٢٩٥. وعجزه: وإنّما العزّة للكاثر.

(٣) أيْ: (من) الجارة للاسم المفضول، فليس (منهم) متعلق بالأكثر.

(٤) بل: زيادة من أ.

(٥) فهي ومجرورها في موضع الحال. وهناك أقوال أخرى. انظر ابن يعيش ٦ / ١٠٤.

(٦) لأنه ليس جارياً عليه ولا مشبهاً به. فهو لم يجر مجرى اسم الفاعل في التثنية والجمع والتذكير و التأنيث. انظر ابن يعيش ٦ / ١٠٦، وأوضح المسالك ٣ / ٢٩٨، والإيضاح ١ / ٦٦٤.

(٧) أيْ: لم يجيزوا رفع (أبوه) في الجملتين على الفاعلية باسم التفضيل؛ لأن اسم التفضيل لا يعمل عمل الفعل فيرفع الظاهر، وأجاز العلماء ذلك في مسألة الكحل.

(٨) الوجه الصحيح أن يرُفعا على الخبرية.

(٩) القائل هو العباس بن مرداس. وهو في الخزانة ٨ / ٣١٩، ونوادر أبي زيد ص ٢٦٠، والأصمعيات ص ٢٠٥. القوانس: جمع قونس، وهو أعلى بيضة الحديد، والبيضة: الخوذة من السلاح على شكل بيضة النعام، توضع على الرأس في الحرب. وماذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: أكرّ وأحمى للحقيقة منهمُ.

(١٠) أيْ: العامل في القوانس.

اسما الزمان والمكان

ما بُني منهما من الثلاثيّ المجرد على ضربين: مفتوحُ العين ومكسورُها. فالأول بناؤه من كل فعل كانتْ عينُ مضارعه مفتوحةً كالمَشْرَبِ والمَلْبَس والمذْهَب، أوْ مضمومة كالمَصْدَر والمَقْتَل والمَقَام، إلا أحد عَشَرَ اسماً، وهي: المَنْسِكُ والمَجْزِرُ والمَنْبِتُ والمَطْلِعُ والمَشْرِقُ والمَغْرِبُ والمفرِقُ والمَسْقِطُ والمَسْكِنُ والمَرْفِقُ والمسْجِدُ. والثاني بناؤه من كل فعل كانت عينُ مضارعه مكسورة كالمحبِس والمجلِس والمبِيت والمصيف ومَضْرِب الناقة ومَنْتِجها[١]، إلا ما كان منه معتلّ الفاء أو اللام، فإنّ المعتلّ الفاء مكسور أبداً كالموْعِدِ والموْرِدِ والموْضِعِ والموْجِل والموحِل، والمعتلُّ اللام مفتوح أبداً كالمأتى والمرْمَى والمأوَى والمثْوَى. وذكر الفراء أنه قد جاء مأوِي الإبل، بالكسر.

فصل: وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث كالمَزِلَّة[٢] والمَظِنَّة والمقْبَرَة والمَشْرَقَة[٣] ومَوْقَعَة الطائر[٤]. وأما ما جاء على مَفْعُلَة بالضم كالمقْبُرةِ والمَشْرُقَةِ والمَشْرُبَةِ[٥]، فأسماء غيرُ مذهوب بها مذهب الفعل[٦].

فصل: وما بُني من الثلاثيّ المزيد فيه والرباعيّ فعلى لفظ اسم المفعول كالمُدْخَلِ والمُخْرَجِ والمُغار في قوله[٧]:

---

(١) مضرب الناقة: زمان ضِرابها. ومنتجها: زمان نتاجها. والنتاج: الولادة.

(٢) المَزِلّة: موضع الزلل.

(٣) المشرقة: موضع شروق الشمس، وهو موضع القعود منها.

(٤) وهو الموقع الذي يقع عليه.

(٥) المقبرة: اسم لموضع القبور. والمشرقة: اسم للموضع الذي يقع فيه التشريق. والمشربة: الغرفة.

(٦) أيْ: أنها أسماء وليست أمكنة للفعل.

(٧) القائل حُميد بن ثور كما في الكتاب ١ / ٢٣٥. وهو في استدراكات ديوانه ص ١٧٣. وانظر المقتضب ٢ / ١٢١، والخصائص ٢ / ٢٠٨، والكامل ١ / ١١٨. وماذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: وماهي إلا في إزار وعِلْقةٍ. وابن همّام: هو عمرو بن همام بن مطرف. =

مُغارَ ابنِ همّامٍ على حيّ خَثْعَما

وقولهم: فلانٌ كريمُ المُرَكَّب[1] والمُقاتَلِ والمُضطَرَبِ والمُنْقَلَبِ والمُتَحامَلِ والمُدَحْرَجِ والمُحْرَنْجَم، قال العجاج[2]:

مُحرَنْجَمُ الجامِلِ والنُّئِيُّ

فصل: وإذا كثر الشيء بالمكان قيل فيه: مَفْعَلَةٌ، بالفتح، يقال: أرضٌ مَسْبَعَةٌ ومأسَدَةٌ ومَذْأَبَةٌ ومَحْيَاةٌ ومَفْعاةٌ ومَقْثأةٌ ومَبْطَخَةٌ[3]. قال سيبويه[4]: «ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو: الضَّفْدَعِ والثَّعْلَبِ، كراهةَ أن يثقُل عليهم؛ لأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرةُ الثعالب».

فصل: ولا يعمل شيء منها. والمجرُّ في قول النابغة[5]:

كأنّ مَجَرَّ الرَّامِساتِ ذُيولَها ... عليه قَضِيمٌ نمَّقَتْهُ الصَّوانعُ

مصدرٌ بمعنى الجرّ، وقبله مضافٌ محذوفٌ تقديرهُ: كأنّ أثرَ جرَ الرامسات.

= وخثعم: حيّ من اليمن. والعلقة: الثوب القصير. والشاهد فيه قوله: مغار، حيث جاء اسم زمان. قال ابن الحاجب: «فهو بالمصدر أجدر، فتقديره اسم زمان أو مكان ناءٍ لذلك عن الصواب». أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٥١.

(١) المركّب: الأصل والمنبت.

(٢) ديوانه ١ / ٤٨٤، والخزانة ١١ / ٢٧٥، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٥٩. وبعده: وصالياتٌ للصَّلَى صُلِّيُّ، محرنجم الجامل: مكان اجتماع الإبل. والنُئيُّ: حفرة حول الخيمة تمنع المطر. والصاليات: الأثافي. والصّلى: الوقود. والشاهد: محرنجم، فهو اسم مكان على زنة اسم المفعول.

(٣) مسبعة: كثيرة السباع. ومأسدة: كثيرة الأسود. ومذأبة: كثيرة الذئاب. ومحياة: كثيرة الحيّات. ومفعاة: كثيرة الأفاعي، ومقثأة: كثيرة القثّاء. ومبطخة: كثيرة البطيخ.

(٤) الكتاب ٤ / ٩٤.

(٥) ديوانه ٥٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٧٤، والخزانة ٢ / ٤٥٣، واللسان (نمق). الرامسات: الرياح التي تثير التراب. القضيم: الجلد الأبيض، يكتب فيه. نمّقته: زيّنته. الصوانع: النساء الماهرات.

اسم الآلة

هو اسمُ ما يُعالج به. ويُنقَل ويجيء على مِفْعَلٍ ومِفْعَلَة ومِفْعالٍ، كالمِقْبَضِ والمِحْلَبِ والمِكْسَحَةِ والمِصْفاةِ والمِقْراضِ والمِفْتاحِ.

فصل: وما جاء مضمومَ الميم والعين من نحو: المُسْعُطِ[١] والمُنْخُلِ والمُدُقِّ والمُدْهُنِ والمُكْحُلَةِ والمُحْرُضَةِ[٢]، فقد قال سيبويه[٣]: لم يذهبوا بهامذهب الفعل ولكنها جُعلت أسماءً لهذه الأوعية.

ومن أصناف الاسم

الثلاثيّ

للمجرد منه عشرةُ أبنية[٤]، أمثلتُها: صَقْرٌ وعِلْمٌ وبُرْدٌ وجَمَلٌ وإِبِلٌ وطُنُبٌ وكَتِفٌ ورَجُلٌ وضِلَعٌ وصُرَدٌ[٥]. وللمزيد فيه أبنيةٌ كثيرة، ولعلَّ الأمثلة التي أنا ذاكرها تحيط بها أو بأكثرها.

فصل: والزيادة إمّا أن تكون من جنس حروف الكلمة كالدّال الثانية من قُعْدُدٍ أو مَهْدَد[٦]، أو من غير جنسها كهمزة أفْكَلٍ[٧] وأحمرَ. وللإلحاق كواو جَوْهرٍ وجَدْولٍ، أو لغير الإلحاق كألف كاهلٍ وغلام.

فصل: والزيادةُ المجانسةُ لا تخلو من أن تكون تكريراً للعين كخَفَيْفَدٍ وقِنَّبٍ[٨]،

---

(١) المسعط: ما يجعل فيه السعوط.

(٢) المحرُضَة: وعاء الحرُض، وهو الجصّ.

(٣) الكتاب ٤ / ٩١.

(٤) هي: فَعْلٌ وفِعْلٌ وفُعْلٌ وفَعَلٌ وفِعِلٌ وفُعُلٌ وفَعِلٌ وفَعُلٌ وفِعَلٌ وفُعَلٌ.

(٥) الضِّلَع: لغة في الضِّلْع. والصُّرَد: طائر فوق العصفور، والجمع: صِرْدان.

(٦) القعدد: الجبان القاعد عن الحرب. ومهدد: اسم امرأة، والميم أصلية.

(٧) أفكل: رَعْدة تعلو اللسان، ولا فعل له.

(٨) خفيفد: سريع، وهي لغة في خفيدد. وقنّب: نبات.

أو للام كخَفَيْدَدٍ وخِدَبٍّ[١]، أو للفاء والعين كمَرْمَرِيسٍ ومَرْمَرِيتٍ[٢]، أو للعين واللام كصَمَحْمَحٍ وبَرَهْرَهَةٍ[٣]. وما عداها من الزوائد حروف «سألتمونيها».

فصل: والزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثاً وأربعاً. ومواقعُها أربعة: ما قبل الفاء، وما بين الفاء والعين، وما بين العين واللام، وما بعد اللام. ولا تخلو من أن تقع مفترقة أو مجتمعة.

فصل: فالزيادة الواحدة قبل الفاء في نحو: أَجْدَلٍ وإثْمِدٍ[٤] وإصْبَعٍ وأُصْبَعٍ وأُبْلُمٍ[٥] وأَكْلُبٍ وتَنْضُبٍ[٦] وتُدْرَإٍ[٧] وتُتْفُلٍ[٨] وتِحْلِىءٍ[٩] ويَرْمَعٍ[١٠] ومَقْتَلٍ ومِنْبَرٍ ومَجْلِسٍ ومُنْخُلٍ ومُصْحَفٍ ومِنْحَرٍ وهِبْلَعٍ[١١] عند الأخفش.

فصل: وما بين الفاء والعين في نحو: كاهلٍ وخاتمٍ وشاملٍ وضيْغمٍ وقُنْبَرٍ وجِنْدَبٍ وعَنْسَلٍ وعَوْسَجٍ[١٢].

فصل: وما بين العين واللام في نحو شَمْأَلٍ وغَزالٍ وحمارٍ وغلامٍ وبَعيرٍ وعِثْيَرٍ وعُلْيَبٍ وعُرُنْدٍ وقَعُودٍ وجَدْوَلٍ وخِرْوَعٍ وسَدُوسٍ وسُلَّمٍ وقِنَّبٍ[١٣].

---

(١) خِدبّ: شيخ، أو عظيم.

(٢) مرمريس: أملس. ومرمريت: داهية.

(٣) صمحمح: شديد، وقيل: قصير. وبرهرهة: بيضاء.

(٤) الإثمد: الكحل.

(٥) أبلم: خوصة.

(٦) تنضُب: شجر ينبت في الحجاز، واحدته تنضبة.

(٧) تُدرإ: قوة.

(٨) التتفل: الثعلب، أوْ ولده.

(٩) تحلىء: قشر على وجه الأديم مما يلي الشعر.

(١٠) يرمع: حصى بيض تلمع، واحدته: يرمعة.

(١١) هبلع: واسع الحنجور أكول.

(١٢) القُنبر: من الطير. والعنسل: الناقة السريعة. والعوسج: شجر له شوك.

(١٣) عثير: غبار، والياء زائدة. عُليب: وادٍ على طريق اليمن. عرند: شديد. سدوس: طيلسان أخضر.

فصل: وما بعد اللام في نحو عَلْقًى ومِعْزًى وبُهْمَى وسَلْمَى وذِكْرى وحُبْلى ودَقَرى وشُعَبَى ورَعْشَنٍ وفِرْسَنٍ وبِلَغْنٍ وقَرْدَدٍ وشُرْبُبٍ وعُنْدَدٍ ورِمْدِدٍ ومَعَدٍّ وخِدَبٍّ وجُبُنٍ وفِلِزٍّ(١).

فصل: والزيادتان المفترقتان بينهما الفاء في نحو: أُدابِرٍ وأَجادِلَ، وأَلَنْجَجٍ وأَلَنْدَدٍ(٢)، وزنهما أَفَنْعَلٌ، ومُقاتِلٍ ومُقاتَلٍ ومساجدَ وتَناضِبَ ويَرامعَ(٣).

فصل: وبينهما العين في نحو: عاقُولٍ وساباطٍ وطومارٍ وخَيْتامٍ ودِيماسٍ وتَوْرابٍ وقَيْصُوم(٤).

فصل: وبينهما اللام في نحو: قُصَيْرَى وقَرَنْبَى والجُلَنْدَى وبَلَنْصَى وحُبَارَى وخفَيْدَدٍ وجَرَنْبَةٍ(٥).

فصل: وبينهما الفاء والعين في نحو: إعصارٍ وإخْرِيطٍ وأُسلوبٍ وإدْرَوْنٍ ومِفتاحٍ ومضروبٍ ومِنْديلٍ ومُغرودٍ وتِمثالٍ وتَرْدادٍ ويَرْبوعٍ ويَعْضِيدٍ وتَنْبيتٍ وتَذنُوبٍ وتَنَوُّطٍ وتُبُشِّرٍ وتِهِبِّطٍ(٦).

---

(١) علقى: شجر تدوم خضرته في القيظ، واحدته علقاة. دقرى: خضراء ناعمة، ودقرى: اسم روضة. وبُهمى: نبت. وشعبى: مكان. ورَعْشَن: الذي يرتعش، ونونه زائدة. وفرسن: خُفّ البعير، ونونه زائدة. وبِلَغْن: بليغ، وقيل: نمّام. وقردد: أرض مرتفعة. وشُربب: وادٍ أو موضع. وعُندد: سبيل أو محيص. ومعدّ: قبيلة. ورِمْدد: دقيق جداً. وخدبّ: ضخم. وفلزّ: نحاس أبيض تُصنع منه قدور كبيرة.

(٢) ألنجج: عود الطيب. وألندد: شديد الخصومة. وأُدابر: الذي يقطع رحمه.

(٣) تناضب: جمع تنضُب، وهو ضرب من الشجر. ويراميع: جمع يَرْمع، وقد ذكرنا معناه.

(٤) عاقول: يقال: أرض عاقول، أيْ: لا يُهتدى بها. وعاقول الوادي والنهر والرمل: ما اعوجّ منه. ساباط: سقيفة بين حائطين. طومار: مكان مرتفع. خيتام: من الحَلْي. ديماس: حمّام. توراب: تراب. قيصوم: نبات طيّب الرائحة.

(٥) قصيرى: أسفل الأضلاع. قرنبى: دويْبّة شبه الخنفساء. الجلندى: اسم ملك عُمان. بلنصى: جمع بَلَصوص، على غير قياس، وهو طائر صغير. حُبارى: طائر. خفيْدد: سريع. جرنبة: كثير.

(٦) إخريط: نبات له قرون كقرون اللوبياء، وقيل: هو ضرب من الحمض. إدْرون: معلف الدابة. =

فصل: وبينهما العين واللام في نحو: خَيْزَلى وخَيْزَرَى وحِنْظَأْوٍ[١].

فصل: وبينهما الفاء والعين واللام نحو: أَجْفَلَى وأُتْرُجٍّ وإِرْزَبٍّ[٢].

فصل: والمجتمعتان[٣] قبل الفاء في نحو: مُنْطَلَقٍ ومُسْطِيعٍ ومُهْراقٍ وإِنْقَحْلٍ وإِنْقَحْرٍ[٤].

فصل: وبين الفاء والعين في نحو: حَواجرَ وغيالمَ وجنادبَ ودُواسرٍ وصَيْهَمٍ[٥].

فصل: وبين العين واللام في نحو: كلاّءٍ وخُطّافٍ وحِنّاءٍ وجِلْواخٍ وجِرْيالٍ وعِصْوادٍ وهَبَيَّخٍ وكِدْيَوْنٍ وبِطِّيخٍ وقُبَّيْطٍ وقَيّامٍ وصُوَّامٍ وعَقَنْقَلٍ وعَثَوْثَلٍ وعِجَّوْلٍ وسُبّوحٍ ومُرَّيْقٍ وحُطائطٍ ودُلامِصٍ[٦].

فصل: وبعد اللام في نحو: ضَهْيَاءَ وطَرْفاء وقُوباءَ وعِلباءَ ورُحَضَاءَ وسِيَراءَ وجُنَفَاءَ وسَعْدانَ وكَرَوانٍ وعثمانَ وسِرحانٍ وظَرِبانٍ والسَّبُعان والسُّلْطان وعِرَضْنى

= مُغرود: ضرب من الكمأة. يعضيد: من بقول الربيع. تنوّط: طائر أسود. تُبُشّر: طائر يقال له: الصُّفاريّة. تهِبِّط: بلد، وقيل: طائر. تذنوب: بُسرٌ بدأ به إرطابٌ من قِبَل ذنبه. والتنبيت: أول خروج النبات.

(١) خيزلى: مشية فيها تبختر، وكذلك خيزرى، وحنظأو: قصير.

(٢) أجفلى: جماعة من كل شيء، وقيل: هي دعوة الناس عامة إلى الطعام. إرزبّ: قصير أو غليظ أو كبير.

(٣) في أ: والمجتمعان.

(٤) إنقحل: كبير وهرم. إنقحر: مسنّ وفيه بقيّة وجَلَد. مُهْراق: اسم مفعول من أهْراق.

(٥) حواجر: نواحٍ، مفردها حَجْرة. غيالم: جمع غيلم، والغيلم: المرأة الحسناء، والغيلم: الضفدع، وقيل: هو ذكر السلحفاة. دُواسر: ماضٍ شديد. صيْهم: شديد.

(٦) كلاّء: مرفأ السفن. خطّاف: طائر صغير. الجلواخ: الواسع الضخم من الأودية. جريال: خمر شديدة الحمرة. عصواد: جلبة واختلاط في حرب أو خصومة. هبيّخ: أحمق، أو لا خير فيه. كديون: عكر الزيت، وقيل: تراب دقيق على وجه الأرض. القبّيط: الناطف، أيْ: الذي يقطر. القيّام: المدبّر. عقنقل: كثيب عظيم أو رمل متراكب، وجمعها عقاقل. عثوثل: كثير اللحم. عجّول: تمر يخلط بسويق فيتعجل أكله. المُرّيق: حب العصفر. حطائط: صغير. دُلامص: برّاق.

ودِفَقّى وهِبْرَيْةٍ وسَنْبَتَةٍ وقَرْنُوَةٍ وعُنْصُوَةٍ وجَبَروتٍ وفُسْطاطٍ وجِلبابٍ وحِلْتيتٍ وصَمَحْمَحٍ وذُرَحْرَحٍ[1].

فصل: والثلاث المتفرقة في نحو: إهجيرى ومخاريقَ وتماثيلَ ويرابيع[2].

فصل: والمجتمعة قبل الفاء في مستفعَل.

فصل: وبين العين واللام في سلاليمَ وقراويح[3].

فصل: وبعد اللام في صِلِيّانٍ وعُنْفُوانٍ وعِرِفّانٍ وتِئِفّانٍ وكِبْرياءَ وسِيْمياءَ ومَرْحَيّا[4].

فصل: وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحدة في نحو: أُفْعُوانٍ وإِضْحِيانٍ وأرْوَنانٍ وأَرْبعَاءَ وأَرْبَعاءَ وقاصعاءَ وفساطيطَ وسَراحِينَ وثلاثاءَ وسلامان وقُراسِيَةٍ وقَلَنْسوَةٍ وخُنْفَساءَ وتَيِّحَانٍ وعُمَّدانٍ ومُلْكَعان[5].

---

(١) ضهياء: هي التي لا تحيض، أو التي ليس لها ثدي. طرفاء: شجر ليس له خشب. قوباء: داء يظهر في الجسد، جمعها قُوَب. علباء: عصب العنق. رحضاء: عَرَق. سيراء: ضرب من البرود، وقيل: جريدة من النخل. جنفاء: موضع في بلاد بني فزارة. سعدان: نبت له شوك، وهو أحسن مراعي الإبل. كروان: طائر. سرحان: ذئب. ظربان: دويبّة منتنة الريح. السَّبعان: موضع. عرضنى: مشية فيها اعتراض. دفقّى: مؤنث دِفَقّ، وهو الجمل السريع. هِبرَيْة: ما طار من الريش أو القطن. سنبتة: برهة. قرنوة: نبات عريض الورق. عنصوة: قطعة من الكلأ. حلتيت: نبات أو صمغ يؤخذ منه دواء معروف. صمحمح: شديد أو قصير. ذُرحرح: دويبّة أكبر من الذباب لها جناحان تطير بهما.

(٢) إهجيري: هذيان، وقيل: دأب وعادة. مخاريق: جمع مخراق، وهو منديل يُلفّ ليضرب به. يرابيع: جمع يربوع، وهي دويبّة تشبه الجرذ، يأكله بعض العرب.

(٣) قراويح: جمع قِرواح. يقال: ناقة قِرواح، أيْ: طويلة القوائم. ونخلة قِرواح، أيْ: ملساء جرداء طويلة. وأرض قِرواح: لا نبت فيها ولا شجر.

(٤) صليّان: نبت. عِرِفّان: دويبّة صغيرة تكون في الرمل. تئفان: أول الشيء. سيمياء: علامة. مرحيّا: كلمة للزجر.

(٥) أفعوان: ذكر الأفعى. إضحيان: يقال: ليلة إضحيان، أيْ: مقمرة، مضيئة لا غيم فيها. أرونان: يقال: يوم أرونان، أيْ: شديد. أربعاء: جمع ربيع، وهو النهر الصغير. وأَربَعاء: موضع. قاصعاء: جحر اليربوع. فساطيط: جمع فسطاط، وهو ضرب من الأبنية. سراحين: =

فصل: والأربعة في نحو: اشْهِيبابٍ واحْميرار[١].

ومن أصناف الاسم

الرباعيّ

للمجرد منه خمسة أبنية[٢]، أمثلتُها: جَعْفَرٌ ودِرهَمٌ وبُرْثُنٌ وزِبْرِجٌ وفِطْحَلٌ[٣]. وتحيط بأبنية[٤] المزيد فيه الأمثلة التي أذكرها. والزيادة فيه ترتقي إلى الثلاث.

فصل: فالزيادةُ الواحدة قبل الفاء لا تكون إلا في نحوِ: مُدَحْرَجٍ.

فصل: وهي بعد الفاء في نحو: قِنْفَخْرٍ وكُنْتَأْلٍ وكَنَهْبُلٍ[٥]

فصل: وبعد العين في نحو: عُذافِرٍ وسَمَيْدَعٍ وفَدَوْكَسٍ وحَبارِجٍ وخزَنْبَلٍ وقَرَنْفُلٍ وعِلَّكْدٍ وهُمَّقْعٍ وشُمَّخْرٍ[٦].

فصل: وبعد اللام الأولى في نحو: قِنْديلٍ وزُنْبورٍ وغُرْنَيْقٍ وفِرْدَوسٍ وقَرَبُوسٍ

= جمع سرحان. سلامان: شجر. قراسية: فحل عظيم. تيّحان: طويل، ويقال: فرس تيّحان، أيْ: شديد الجري. عمّدان: طويل. ملكعان: لئيم دنيء.

(١) اشهيباب: مصدر اشهابّ، واحميرار: مصدر احمارّ.

(٢) هي: فَعْلَلٌ وفِعْلَلٌ وفُعْلُلٌ وفِعْلِلٌ وفِعْلَلٌ.

(٣) الفِطْحل: الدهر الذي لم يُخلق فيه الناس بعد. الزبرج: السحاب الرقيق، وهو أيضاً زينة السلاح.

(٤) في أ: بأمثلة.

(٥) قنفخر: فائق في نوعه. كنتأل: قصير. كنهبل: شجر عظام، واحدته كنهبلة. والنون في هذه الكلمات زائدة.

(٦) عذافر: صلب شديد، وعذافر أيضاً اسم رجل. سميدع: سيّد كريم، ويقال للذئب: سميدع. فدوْكس: شديد، وفدوكس: حيّ من تغلب. حبارج: طير من طيور الماء. خزنبل: نبت. القرنفل: هذا الطيّب الرائحة، وهو شجر هندي ليس من نبات العرب. علّكد: عجوز صخّابة. همَّقع: من ثمر العضاه. شُمَّخر: جسيم.

وكَنَهْوَرٍ وصَلْصالٍ وسِرْداحٍ وشَفَلَّحٍ وصُفُرُّق[1].

فصل: وبعد اللام الأخيرة في نحو: حَبَرْكى وجَحْجَبى وهِرْبِذى وهِنْدَبى وسِبَطْرى وسَبَهْلَلٍ وقِرْشَبٍّ وطُرْطُبٍّ[2].

فصل: والزيادتان المفترقتان في نحو: حَبَوْكَرَى وخَيْتَعُورٍ ومَنْجَنُونٍ وكُنَابِيلٍ وجِحْنِبار[3].

فصل: والمجتمعتان في نحو: قَنْدَويلٍ وقَمَحْدُوَةٍ وسُلَحْفِيَةٍ وعَنْكَبوتٍ وعَرْطَليلٍ وطِرِمَّاحٍ وعَقْرَباءَ وهِنْدَباءَ وشَعْشَعانٍ وعُقْرُبانٍ وحِنْدِمَان[4].

فصل: والثلاث في نحو: عَبَوْثُرانٍ وعُرَيْقِصانٍ وجُخادِباءَ وبَرْناساءَ وعُقْرُبَّانٍ[5].

---

(١) غرنيق: من طيور الماء. قربوس: عود مفتوح من عيدان السرج. كنهور: سحاب متراكم، واحدته كنهورة. سرداح: ناقة طويلة، جمعها سرادح. شفلّح: نبت يشبه القثاء. صفرّق: نبات.

(٢) حبركى: طويل الظهر قصير الرجلين. جحجبى: حيّ من الأنصار. هربذى: مشية فيها اختيال، كمشية الهرابذة، وهم حكام المجوس. هندبى: من البقول، يقصر ويمدّ. سبطرى: مشية التبختر. سبهلل: فارغ بلا شيء، وأيضاً نشيط. قرشبّ: ضخم طويل. طرطب: ثدي ضخم طويل.

(٣) حبوكرى: داهية. خيتعور: داهية أو غادر أو سراب. منجنون: دولاب يستقى عليها. كنابيل: موضع. جحنبار: رجل ضخم.

(٤) قندويل: عظيم الرأس. قمحدوة: أعلى القذال، وقيل: مؤخر القذال. عرطليل: طويل، وقيل: غليظ. طرماح: عالي الذكر والنّسب. شعشعان: طويل العنق من كل شيء. عقربان: ذكر العقرب. حندمان: اسم قبيلة.

(٥) عبوثران: نبت طيب الرائحة. عريقصان: نبات، واحدته عريقصانة. جُخادباء: ضرب من الجنادب. برناساء: ناس. عقرّبان: لغة في عقربَان (بتحفيف الباء)، وقيل: دويبّة تدخل الأذن.

ومن أصناف الاسم
الخماسيّ

للمجرد منه أربعةُ أبنية[1]، أمثلتُها: سَفَرْجَلٌ وجَحْمَرِشٌ وقُذَعْمِلٌ وجِرْدَحْلٌ[2]. وللمزيد فيه خمسة، لا تتجاوز الزيادة فيه واحدة. وأمثلتُها: خَنْدَرِيسٌ وخَزَعْبيلٌ وعَضْرَفُوط[3]. ومنه: يَسْتَعُورٌ وقِرْطَبُوسٌ وقَبَعْثَرَى[4].

* * * * *

---

(١) هي: فَعَلْلٌ وفَعْلَلِلٌ وفُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌ.

(٢) سفرجل: نوع من الفاكهة. جحمرش: عجوز مسنّة. قذعمل: شيء تافه، وقيل: القصير الضخم من الإبل، ومؤنثه: قذعملة. جردحل: ضخم شديد.

(٣) خندريس: من أسماء الخمرة، وقيل: خمر قديمة، وتمر خندريس: قديم، والياء زائدة. خزعبيل: كلام باطل، والياء زائدة. عضرفوط: دويبّة بيضاء ناعمة، والواو زائدة.

(٤) اليستعور: موضع قبل حرّة المدينة فيه عضاه وطلح. وقيل: هو شجر تؤخذ منه المساويك. قرطبوس: داهية. والقبعثرى: الجمل الضخم، والألف في آخره زائدة. والواو زائدة في كل من الكلمتين الأخريين. وفي نسخة أ بعد كلمة قبعثرى: تمَّ القسم الأول من كتاب المفصّل في صنعة الإعراب. وفي ط: تمّت الأسماء.

بسم الله الرحمن الرحيم
القسم الثاني من الكتاب
وهو قسم الأفعال

الفعل ما دلّ على اقتران حَدَثٍ بزمان[1]. ومن خصائصه[2]: صحة دخول «قد» وحرفي الاستقبال والجوازم، ولحوق المتّصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث ساكنة، نحو قولك: قد فعلَ وقد يفعلُ، وسيفعل وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلتُ ويفعَلْنَ وافْعَلي، وفَعَلَتْ[3].

ومن أصناف الفعل
الماضي

وهو الدال على اقتران حدثٍ بزمانٍ قبل زمانك. وهو مبنيٌّ على الفتح[4]، إلا أنْ

---

(١) اعترض ابن يعيش (٧ / ٣) على حدّ الزمخشري للفعل فقال: «الجيد أن يقال: كلمة أو لفظة أو نحوهما، لأنهما أقرب إلى الفعل من ما». وقال ابن الأنباري: «حدُّ الفعل كلُّ لفظة دلّت على معنى تحتها مقترن بزمان محصّل». أسرار العربية ص ٣٥.

(٢) خصائصه: علاماته.

(٣) ومن علاماته: أنْ المصدرية، وحروف المضارعة الأربعة، ولو، وهلاّ، ونونا التوكيد.

(٤) أمّا كونه مبنيّاً فلأنه لا تتعاقب عليه معانٍ تحتاج للتفريق بينها إلى إعراب. وأمّا كون بنائه على حركة فلمشابهته الفعل المضارع في الجملة؛ لوقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً. وإنما بُني على الفتح لخفته. انظر شرح التصريح ١ / ٥٤.

يعترضه ما يوجب سكونَه أو ضمَّه. فالسكونُ عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر[1]، والضمُّ مع واو الضمير[2].

ومن أصناف الفعل
المضارع

وهو ما تعتقِبُ[3] في صدره الهمزةُ والنون والتاء والياء، وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة: تفعلُ، وللغائب: يفعلُ، وللمتكلم: أفعلُ، وله إذا كان معه غيره واحداً أو جماعة: نفعلُ، وتسمَّى الزوائدَ الأربعَ. ويشترك فيه الحاضرُ والمستقبل. واللامُ في قولك: إنّ زيداً لَيَفْعَلُ، مخلّصة للحال، كالسين أوْ سوف للاستقبال، وبدخولهما عليه قد ضارع الاسمَ[4]، فأُعرب بالرفع والنصب، والجزم مكان الجر.

فصل: وهو[5] إذا كان فاعله ضمير اثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنّث لحقته معه في حال الرفع نونٌ مكسورة بعد الألف مفتوحة بعد أختيها[6]، كقولك: هما يفعلان

---

(١) أمّا عند الإعلال فنحو قولك: غزا ورمى وما يشبههما. فالأصل: غَزَوَ ورَمَيَ. أعلّت الواو والياء فقلبت كلّ منهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، والألف لا تكون إلا ساكنة. وأمّا لحوق بعض الضمائر فالمقصود بذلك ضمير الفاعل البارز نحو: ضربتُ وضربْنا وضربتما وضربتم وضربْن؛ وذلك خوفاً من توالي أربع حركات في كلمة واحدة.

(٢) كقولك: ضربُوا. وأمّا نحو: رمَوْا وغَزَوْا، فالأصل فيهما: رَمَيُوا وغزَوُوا. تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين، فوقعت الواو التي هي ضمير الفاعل بعد الألف في كل منهما، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها تدل عليها.

(٣) في ب: يعتقب.

(٤) وبالإضافة إلى ما ذكره المؤلف من مشابهة الفعل المضارع للأسماء فإنه كذلك يقع مواقعها ويؤدي معانيها. فكما تقول: هذا رجل يضرب، تقول: هذا رجل ضارب، فقد وقع المضارع موقع الاسم. ابن يعيش ٧ / ٦.

(٥) في إ: وهذا.

(٦) أيْ: واو الجماعة وياء المخاطبة.

وأنتما تفعلان، وهم يفعلون وأنتم تفعلون، وأنتِ تفعلين[1]. وجُعل في حال النصب كغير المتحرك[2]، فقيل: لن يفعلا ولن يفعلوا، كما قيل: لم يفعلا ولم يفعلوا.

فصل: وإذا اتصلت به نونُ جماعة المؤنث رجع مبنيّاً[3]، فلم تعمل فيه العوامل لفظاً[4]، ولم تسقط كما لا تسقط الألف والواو والياء التي هي ضمائر، لأنها منها، وذلك قولك: لم يضربْنَ ولن يضربْنَ. ويُبنى أيضاً مع النون الموكِّدة[5]، كقولك: لا تضرِبَنَّ ولا تضربَنْ.

ذكر وجوه إعراب المضارع

هي الرفع والنصب والجزم. وليست هذه الوجوه بأعلام على معانٍ كوجوه إعراب الاسم[6]؛ لأن الفعل في الإعراب غير أصيل، بل هو فيه مِن الاسم بمنزلة الألف والنون من الألفينِ في منع الصرف[7]. وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الإعراب[8]، وهذا بيان ذلك.

---

(١) ويعبّر عنها بالأمثلة الخمسة أو الأفعال الخمسة. وهي: كل مضارع اتّصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

(٢) أيْ: في حال كونه من الأفعال الخمسة جُعل نصبه كجزمه، وهو حذف النون.

(٣) رجع مبنيّاً على حاله الأول، وهو البناء على السكون، نحو: الهنداتُ يعملْنَ.

(٤) أيْ: لا تعمل فيه عوامل النصب والجزم لفظاً، بل يكون في محل نصب ومحل جزم.

(٥) ويشترط أن تتّصل به مباشرة. أمّا غير المباشرة فيكون معها معرباً تقديراً، نحو قوله تعالى: ﴿لَتبلَوُنّ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

(٦) لأن كل واحد من وجوه الإعراب في الأسماء عَلَمٌ على معنى. فالرفع علم الفاعليّة، والنصب علم المفعولية، والجرّ علم الإضافة.

(٧) يعني: أن منزلة دخول الإعراب في الفعل المضارع بمنزلة الألف والنون في نحو: سكران وعطشان؛ لأن الألف والنون إنما منعتا الصرف لشبههما بألفي التأنيث. إذن منع الصرف في نحو: سكران وعطشان، بالحمل على ألفي التأنيث. وكذلك دخول الإعراب في الفعل بالحمل على الأسماء، وليس للفصل بين المعاني. ابن يعيش ٧ / ١١.

(٨) لأن الرفع بعامل، وكذلك الجزم والنصب. وأمّا ما استوجب به الإعراب فهو مشابهته للاسم.

المرفوع

هو في الارتفاع بعامل معنوي نظيرُ المبتدأ وخبره، وذلك المعنى وقوعُه بحيث يصحّ وقوعُ الاسم[1]، كقولك: زيد يضربُ[2]، رفعته لأن ما بعد المبتدأ من مظانّ صحة وقوع الأسماء[3]، وكذلك إذا قلت: يضرب الزيدان؛ لأن مَنْ ابتدأ كلاماً منتقلاً إلى النطق عن الصمت لم يلزمه أن يكونَ أوّلُ كلمةٍ يفُوه بها اسماً أو فعلاً، بل مبدأ كلامه موضعُ خِيَرَةٍ في أيّ قبيل شاء.

فصل: وقولهم: كاد زيدٌ يقومُ وجعل يضربُ وطفق يأكلُ[4]، الأصلُ فيه أنْ يقال: قائماً وضارباً وآكلاً، ولكنْ عُدل عن الاسم إلى الفعل لغرض[5]. وقد استُعمل الأصلُ فيمن روى بيت الحماسة[6]:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كدت آيبا

---

(١) هذا مذهب سيبويه. وقيل: التعرية من العوامل اللفظيّة. ومذهب الفراء: تجرّده من الناصب والجازم. ومذهب الكسائي: ما في أوله من الزوائد الأربع. الإنصاف ٢ / ٥٥٠، وابن يعيش ٧ / ١٣.

(٢) بعدها في ط: كما تقول: زيد ضارب.

(٣) لأن الذي يقع بعد المبتدأ الخبر، والأصل فيه أن يكون اسماً.

(٤) الأفعال المضارعة في مثل هذه الجمل مرتفعة، ولا يستعمل الاسم فيها، لأن خبر هذه الأفعال لا يقع اسماً.

(٥) وهو إرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه.

(٦) قائله تأبط شراً. وهو في الخصائص ١ / ٣٩١، والخزانة ٨ / ٣٧٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: وكمْ مثْلِها فارقتُها وهي تَصْفِرُ. والشاهد قوله: آيباً، حيث جاء خبر كاد مفرداً على الأصل المرفوض. ويروى: ولم أكُ آيباً، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه. وفهم: اسم قبيلة، وهي قبيلة الشاعر.

المنصوب

انتصابُه بأنْ[1] وأخواتِه، كقولك: أرجو أنْ يغفرَ الله لي، ولنْ[2] أبرحَ الأرض، وجئت كيْ[3] تعطيَني، وإذن[4] أُكرمَك.

فصل: وينتصب بأنْ مضمرة[5] بعد خمسة أحرف، وهي: حتى واللام[6] وأوْ بمعنى إلى[7]، وواو الجمع والفاء[8] في جواب الأشياء الستة: الأمرِ والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، وذلك قولك: سرت حتى أدخلَها، وجئتك لتكرمَني، ولألزمنّك أوْ تعطيَني حقي، ولا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن، وائتني فأكرمَك، و ﴿لا تطغوْا فيه فيحلَّ عليكم غضبي﴾ [طه: ٨١]، وما تأتينا فتحدّثَنا، وأتأتينا فتحدّثنا؟ و ﴿فهلْ لنا من شفعاءَ فيشفعوا لنا﴾ [الأعراف: ٥٣] و ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، وألا تنزلُ فتصيبَ خيراً.

فصل: ولقولك: ما تأتينا فتحدِّثنا[9]، معنيان، أحدهما[10]: ما تأتينا فكيف

---

(١) وهي الأصل، وأخواتها محمولة عليها.

(٢) وهي للنفي في المستقبل. ولا تقتضي تأبيد النفي ولا تأكيده خلافاً للمؤلف. ولا تقع دعائية خلافاً لابن السراج. وليس أصلها «لا» فأبدلت الألف نوناً، خلافاً للفراء. ولا أصلها «لا أنْ»، وحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكن، خلافاً للخليل. انظر مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ص ٤٤.

(٣) الناصبة هي كي المصدرية. أمّا كي التعليليّة فجارّة، والمضارع منصوب بعدها بأنْ مضمرة.

(٤) ويشترط أن تكون متصدّرة، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، وأن لا يفصل بينهما بغير القسم.

(٥) الإضمار هنا واجب.

(٦) وذلك إذا سبقت بكون ناقص ماضٍ منفيّ، نحو قوله تعالى: ﴿وما كان الله ليظلمهم﴾ [العنكبوت: ٤].

(٧) أوْ بمعنى «إلاّ» نحو: لأقتلنّه أو يسلم.

(٨) أيْ: واو المعية وفاء السببيّة.

(٩) بنصب الفعل الثاني. ويجوز الرفع، وذلك في حالة كون الثاني شريكاً للأول في النفي.

(١٠) وهو أن يكون الأول سبباً للثاني.

تحدّثنا؟ أيْ: لو أتيتنا لحدّثتنا، والآخر: ما تأتينا أبداً إلا لم تحدّثنا، أيْ: منك إتيانٌ كثير ولا حديثَ منك، وهذا تفسير سيبويه[١].

فصل: ويمتنع إظهار «أنْ» مع هذه الأحرف إلا اللام إذا كانتت لام كي، فإنّ الإظهار جائز معها، وواجب إذا كان الفعل الذي تدخل عليه داخلةً عليه لا[٢]، كقولك: لئلا تعطيَني. وأمّا الموكِّدة[٣] فليس معها إلا التزام الإضمار.

فصل: وليس بحتمٍ أن يُنصبَ الفعل في هذه المواضع، بل للعدول به إلى غير ذلك من معنى وجِهَةٍ من الإعراب مساغ. فله بعد «حتى» حالتان، هو في إحداهما مستقبلٌ أو في حكم المستقبل فينصب، وفي الأخرى حالٌ أو في حكم الحال فيرفع، وذلك قولك: سرتُ حتى أدخلَهاَ وحتى أدخلُها. تنصب إذا كان دخولك مترقّباً لمّا يوجد، كأنك قلت: سرت كي أدخلها، ومنه قولهم: أسلمت حتى أدخلَ الجنة، وكلّمته حتى يأمر لي بشيء، أو كان مُتَقَضِّياً[٤] إلا أنه في حكم المستقبل، من حيث إنه في وقت وجود السير المفعول من أجله كان مترقباً. وترفعُ إذا كان الدخولُ يوجد في الحال، كأنك قلت: حتى أنا أدخلها. ومنه قولهم: مرض حتى لا يرجونه، وشربتِ الإبلُ حتى يجيءُ البعيرُ يجرُّ بطنه. أو تقضّى إلا أنك تحكي الحال الماضية، وقرىء قوله عزّ وجلّ: ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] منصوباً ومرفوعاً[٥]، وتقول: كان سيرى حتى أدخلَها، بالنصب ليس إلا[٦]. فإنْ زدت أمسِ وعلّقته

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٠.

(٢) أيْ: لا النافية، لأنهم كرهوا أنْ يباشروا باللام لفظ لا، فيتوالى لامان وذلك مستثقل، فأظهروا «أنْ» ليزول ذلك الثقل. ابن يعيش ٦ / ٢٨.

(٣) وهي لام الجحود، كقوله تعالى: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾ [الأنفال: ٣٣].

(٤) في ب: منقضياً.

(٥) النصب على وجهين، الأول: أن يكون القول غاية للزلزال، والمعنى: وزلزلوا فإذا الرسول في حال قول. والثاني: أن تكون «حتى» بمعنى كي، فتكون الزلزلة علّة للقول. والرفع أيضاً على وجهين، الأول: أن يكون الزلزال اتّصل بالقول بلا مهلة بينهما. والثاني: أن يكون الزلزال قد مضى والقول واقع الآن، وقد انقطع الزلزال. انظر ابن يعيش ٧ / ٣٢.

(٦) وذلك إذا جعلت كان ناقصة، فحينئذٍ تحتاج إلى خبر، وليس معها مايصلح خبراً إلا «حتى =

بكان[1]، أوْ قلت: سيراً متعباً[2]، أو أردت كان التامة[3]، جاز فيه الوجهان. وتقول: أسِرْتَ حتى تدخلَها؟ بالنصب[4]، وأيُّهم سار حتى يدخُلها؟ بالنصب والرفع[5].

فصل: وقرىء قوله تعالى: ﴿تقاتلونهم أو يسلمون﴾ [الفتح: ١٦] بالنصب على إضمار أنْ[6]، والرفع على الإشراك[7] بين يسلمون وتقاتلونهم، أو على الابتداء، كأنه قيل: أوهم يسلمون[8]. وتقول: هو قاتلي أو أفتديَ منه، وإن شئت ابتدأته على: أو أنا أفتدي[9]. وقال سيبويه[10] في قول امرىء القيس[11]:

فَقلــت لــه لا تبــك عينُــكَ إنمــا نحــاولُ ملكــاً أو نمــوتَ فنعــذرا

«ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أنْ تشرِك بين الأول والآخِر»، كأنكَ

= أدخلها»، ولا يصلح أن يكون خبراً إلا أن يكون في تقدير الجار والمجرور. ولو رفعت لم يكن لكان خبر؛ لأن «حتى أدخلها» حينئذٍ جملة مستقلة لا تصلح أن تكون خبراً لكان لفقدان الضمير العائد. انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٢.

(١) أيْ: جعلته خبراً لها. وإنْ علّقته بالمصدر الذي هو السير وجب النصب.

(٢) أيْ: جئت لكان بخبر وهو (سيرا).

(٣) فهي غير محتاجة إلى خبر.

(٤) قال ابن يعيش: «إن الرفع بعد حتى يوجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها وموجباً له، فلا بدّ أن يكون واجباً، وأنت إذا استفهمت كنت غير موجب فلا يصلح أن يكون سبباً، فبطل الرفع وتعيّن النصب». شرح المفصل ٧ / ٣٢.

(٥) لأن السير هنا متحقّق، والسؤال وقع عن فاعل السير وتعيينه، فجاز أن يكون سبباً وموجباً، فحينئذٍ يجوز الرفع. وأما النصب فجاز على الغاية أو معنى كي. انظر الإيضاح ٢ / ٢٣، وابن يعيش ٧ / ٣٢.

(٦) النصب قراءة أبيّ وزيد بن علي. البحر المحيط ٨ / ٩٤.

(٧) أيْ: على العطف.

(٨) الكتاب ٣ / ٤٧.

(٩) الكتاب ٣ / ٤٩.

(١٠) الكتاب ٣ / ٤٧.

(١١) ديوانه ٦٤، والكتاب ٣ / ٤٧، والخزانة ٨ / ٥٤٤، والخصائص ١ / ٢٦٣، والمقتضب ٢ / ٢٨.

قلت: إنما نحاول ملكاً أوْ إنما نموت، «وعلى أن يكون مبتدأً مقطوعاً من الأول، يعني: أو نحن ممن يموت».

فصل: ويجوز في قوله عزّ وجل: ﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق﴾ [البقرة: ٤٢] أنْ يكون (تكتموا) منصوباً ومجزوماً[(١)]، كقوله[(٢)]:

ولا تشتمِ المولى وتبلغْ أذاتَه

وتقول: زُرني وأزورُك، بالنصب، تعني: لتجتمع الزيارتان، كقول ربيعة بن جُشَم[(٣)]:

فقلتُ ادعي وأدعُوَ إنّ أنْدى ... لِصَوْتٍ أنْ ينادِيَ داعيانِ

وبالرفع، تعني: زيارتك عليّ على كل حال فلتكُنْ منك زيارة، كقولهم: دعني ولا أعود. وإنْ أردْتَ الأمرَ أدخلْتَ اللام فقلتَ: ولأزُرْك، وإلا فلا محملَ لأن تقول: زُرْني وأزرْك؛ لأن الأول موقوف[(٤)]. وذكر سيبويه في قول كعب الغنوي[(٥)]:

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ... ويغضبَ منه صاحبي بقؤول

النصبَ والرفع[(٦)]. وقال تعالى: ﴿لنبيّن لكم ونقرُّ في الأرحام ما نشاء﴾ [الحج: ٥]،

---

(١) النصب بأنْ مضمرة، والواو للمعيّة. والجزم على أنّ الواو عاطفة.

(٢) لجرير كما في الكتاب (٣ / ٤٢)، وليس في ديوانه. ونسب في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢ / ١٣٤) لجحدر العكلي. وماذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: فإنك إن تفعل تُسفَّهْ وتجهَلِ. والشاهد فيه: جواز نصب وجزم (تبلغ) على رأي المؤلف. ومنع بعضهم النصب، لأنه لو نصب لكان منهيّاً عنهما على سبيل الجمعيّة.

(٣) ونسبه سيبويه (٣ / ٤٥) للأعشى وليس في ديوانه. ولم ينسب في سرّ الصناعة ١ / ٣٩٤، والإنصاف ٢ / ٥٣١. ونسبه صاحب اللسان (ندى) لمدثار بن شيبان. والشاهد فيه: نصب (أدعو) بأنْ مضمرة وجوباً بعد واو المعية. ولا يجوز رفعه عطفاً على (ادعي).

(٤) قال ابن يعيش: «ولا يجوز الجزم لأنه لم يتقدم ما تحمله عليه، لأن الذي تقدم فعل أمر مبنيّ على السكون، فلا يصح عطف المضارع المعرب عليه». شرح المفصل ٧ / ٣٤.

(٥) البيت في الكتاب ٣ / ٤٦، والخزانة ٨ / ٥٦٩، واللسان (قول). والشاهد فيه: جواز رفع ونصب (يغضب).

(٦) الرفع عطفاً على صلة الذي، والنصب بإضمار أنْ. الكتاب ٣ / ٤٦.

أيْ: ونحن نقرّ[1].

فصل: ويجوز في «ما تأتينا فتحدّثنا» الرفعُ على الاشتراك[2]، كأنك قلت: ما تأتينا فما تحدّثنا. ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ [المرسلات: ٣٦]. وعلى الابتداء، كأنك قلت: ما تأتينا فأنت تجهل أمرنا، ومثله قول العنبريّ[3]:

غيرَ أنّا لم تأتنا بيقينٍ ... فنرجّي ونكثر التأميلا

أيْ: نحن نرجّي. وقال[4]:

ألم تسألِ الرَّبْعَ القَواء فينطقُ ... وهل تُخْبِرَنْك اليوم بيداءُ سَمْلَقُ

قال سيبويه[5]: لم يجعل الأول سبب الآخِر، ولكنه جعله ينطق على كل حال؛ كأنه قال: فهو مما ينطق، كما تقول: ايتني فأحدِّثُك، أيْ: فأنا ممن يحدّثك على كل حال.

وتقول: ودَّ لَوْ تأتيه فتحدّثَه، والرفع جيد، كقوله تعالى: ﴿ودُّوا لَوْ تُدْهِنُ فيُدْهِنون﴾ [القلم: ٩]، وفي بعض المصاحف: فيدهنوا[6]. وقال ابن أحمر[7]:

يعالجُ عاقِراً أعْيَتْ عليه ... لِيُلْقِحَها فيَنْتِجُهَا حُوَارا

---

(١) فالواو استئنافية أو ابتدائية.

(٢) أيْ: رفع الفعل الثاني عطفاً على الفعل الأول.

(٣) العنبريّ: نسبة إلى بلعنبر بن عمرو بن تميم، أو بلعنبر بن يربوع بن حنظلة. ونسبه سيبويه (٣ / ٣١) وابن يعيش (٧ / ٣٧) لبعض الحارثيين. والشاهد فيه قوله: فنرجّي، حيث قطعه عن الفعل (تأتنا)، ولو عطفه عليه لحذف منه حرف العلّة.

(٤) القائل جميل بن معمر العذري. وهو في ديوانه ص ٣٣، والخزانة ٨ / ٥٢٤، والكتاب ٣ / ٣٧، واللسان (سملق). القواء: القفر. سملق: أرض جرداء لا شجر فيها. والشاهد فيه: رفع (ينطق) على الاستئناف والقطع.

(٥) الكتاب ٣ / ٣٧.

(٦) أيْ: منصوب، لوقوعه في جواب التمني. ولم تعيّن المصادر المختلفة المصحف ولا القارىء.

(٧) هو عمرو بن أحمر. والبيت في ديوانه ص ٧٣، والكتاب ٣ / ٥٤، والمعاني الكبير ٢ / ٨٤٦. الحوار: ولد الناقة من الوضع إلى الفطام. يصف الشاعر رجلاً حاول أن يضرّه، فجعله في عجزه عن ذلك كمن يحاول أن يلقح عاقراً من النوق فتأتي له بحوار.

كأنه قال: يعالج فينتجها[١]، وإن شئت على الابتداء.

فصل: وتقول: أريد أنْ تأتِيَني ثم تحدِّثَني، ويجوز الرفع[٢]. وخَيَّرَ الخليلُ في قول عروة العذري[٣]:

وما هو إلا أن أراها فَجاءةً فأُبْهَتُ حتى ما أكاد أُجيبُ

بين الرفع والنصب في «أبهت»[٤]. ومما جاء منقطعاً قول أبي اللحّام التغلبيّ[٥]:

على الحكَمِ المأْتِيِّ يوماً إذا قَضَى قضيَّتَهُ أنْ لا يجورَ ويَقْصِدُ

أيْ: عليه غير الجوْر، وهو يقصد، كما يقول: عليه أن لا يجور وينبغي له كذا. قال سيبويه[٦]: «ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تُشَرِّكُ على هذا المثال».

المجزوم

تعمل فيه حروف وأسماء[٧]، نحو قولك: لم يخرجْ، ولمّا يحضرْ، وليضرِبْ،

---

(١) فيكون من باب العطف.

(٢) النصب على العطف، والرفع على الاستئناف، أيْ: ثم أنت تحدثني.

(٣) هو عروة بن حزام، من قبيلة عذرة. والبيت في الخزانة ٨ / ٥٦٠، والشعر والشعراء ٢ / ٦٢٢. ونسبه سيبويه (٣ / ٥٤) لبعض الحجازيين. ونُسب للأحوص، وهو في ملحقات ديوانه ص ٢٦٥.

(٤) النصب بالعطف على (أراها). والرفع على الاستئناف. قال سيبويه: «كأنك قلت: ما هو إلا الرأي فأبهتُ». الكتاب ٣ / ٥٤.

(٥) شاعر جاهلي من تغلب. وفي الكتاب ٣ / ٥٦ نسب سيبويه هذا الشاهد لعبدالرحمن بن أم الحكم، وكذا فعل ابن يعيش ٧ / ٤٠، إلا أنه قال: وقيل: هو لأبي اللحّام التغلبي. ونسب لأبي اللحام في الخزانة ٨ / ٥٥٩، واللسان (قصد)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٨٢. والشاهد فيه: رفع «يقصد» على الاستئناف والقطع، ولا يجوز نصبه بالعطف عما قبله، لأن المعنى يفسد.

(٦) الكتاب ٣ / ٥٢.

(٧) أمّا الحروف فهي: إنْ، لم، لمّا، لام الأمر، لا الناهية، وإذْما (على الأرجح). وأما الأسماء =

ولا تفعلْ، وإنْ تُكرِمْني أُكرمْك، وما تصنعْ أصنعْ بك، وأيّاً تضربْ أضربْ، وبمن تمرزْ أمرزْ به.

فصل: ويُجزم بإنْ مضمرةً إذا وقع جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عَرْض[1]، نحو قولك: أكرِمْني أُكرمْك، ولا تفعلْ يكنْ خيراً لك، وألا تأتيني أحدّثْك، وأين بيتُكَ أزرْكَ؟ وألا ماءَ أشربْه، وليته عندنا يحدِّثْنا، وألا تنزلُ تصبْ خيراً. وجواز إضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها، قال الخليل[2]: «إنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ، فلذلك انجزم الجواب».

فصل: وما فيه معنى الأمر والنهي بمنزلتهما في ذلك، تقول: اتّقى اللهَ امرؤٌ وفَعلَ خيراً يُثبْ عليه، معناه: ليتّقِ اللهَ وليفعلْ خيراً. وحسبُك[3] يَنَم الناسُ.

فصل: وحقُّ المضمر أن يكون من جنس المظهر، فلا يجوز أنْ تقولَ: لا تدْنُ من الأسد يَأْكُلْك[4]، بالجزم؛ لأن النفيَ لا يدل على الإثبات. ولذلك امتنع الإضمارُ في النفي، فلم تَقُلْ: ما تأتينا تُحدِّثْنا، ولكنك ترفع على القطع، كأنك قلت: لا تدنُ منه فإنه يأكُلُك. وإنْ أدخلتَ الفاء ونصبتَ[5] فحسنٌ.

فصل: وإنْ لم تقصد الجزاءَ فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجهٍ: إمّا صفة

= فهي: مَنْ، وما، ومهما، وأيّ، وأنّى، وأين، ومتى، وحيثما، وإذا ما (في لغة ضعيفة)، وكيفما (عند بعضهم)، وأيّ حين. انظر الكتاب ٣ / ٥٦، والإيضاح ٢ / ٣٥.

(١) لأنه قد قصد معنى الجزاء، فيقدّر الفعل المضارع مسبَّباً عن الطلب الذي تمثّله هذه الأشياء. كما أن جزاء الشرط وجوابه متسبّب عن فعل الشرط. وجزمه بإنْ مقدّرة مذهب الجمهور، وفعل الشرط يتصيّد مما سبق. ففي نحو: أكرمني أكرمْك، يعني: أكرمني، إنْ تكرمني أكرمْك. وقيل: إنّ الجازم هو نفس الطلب المتقدم، لأنه يتضمن معنى أداة الشرط، وهذا مذهب الخليل وسيبويه. وقيل: الجازم هو نفس الطلب المتقدم، لأنه ناب عن أداة الشرط، وهذا مذهب السيرافي والفارسي. انظر شرح التصريح ٢ / ٢٤١.

(٢) الكتاب ٣ / ٩٤. وفيه: وزعم الخليل أن هذه...

(٣) أيْ: اكتفِ.

(٤) لأنك لو قلتَ: إن لا تدن من الأسد يأكلك، كان فاسداً.

(٥) النصب بأن مضمرة.

كقوله تعالى: ﴿فهب لي من لدنك وليّاً . يرثُني﴾ [مريم: ٥، ٦]، أو حالاً كقوله تعالى: ﴿ثم ذَرْهُم في خوضهم يلعبون﴾[1] [الأنعام: ٩١]، أو قطعاً أو استئنافاً، كقولك: لا تذهبْ به تُغلبُ عليه، وقمْ يدعوك[2]، ومنه بيتُ الكتابِ[3]:

وقال رائدُهُم أرْسُوا نُزاوِلُها

ومما يحتمل الأمرين: الحالَ والقطعَ قولهم: ذَرْهُ يقولُ ذاك، ومُرْهُ يحفرها، وقول الأخطل[4]:

كُرُّوا إلى حَرَّ تَيْكُمْ تَعْمُرونهما

وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فاضربْ لهم طريقاً في البحر يَبَساً لا تخافُ دَرَكاً ولا تخشى﴾ [طه: ٧٧].

فصل: وتقول: إنّ تأتني تسْألُني أُعْطِك، وإنْ تأتني تمشي أمْشِ معك، ترفع المتوسط[5]، ومنه قول الحطيئة[6]:

متى تأتِهِ تعشو إلى ضوء نارِهِ تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ

---

(١) في أ، ط: فذرهم في طغيانهم يعمهون.

(٢) ولا يصحّ الجزم لفساد المعنى.

(٣) نسبه سيبويه (٣ / ٩٦) للأخطل، وليس في ديوانه. وهو في الخزانة ٩ / ٨٧، ومعاهد التنصيص ١ / ٢٧١. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: فكلّ حتفِ امرىء بمقدار. أرسوا: أقيموا. نزاولها: نعالجها، أيْ: الحرب، وقيل: الضمير للخمر، والمعنى الأول أرجح. والشاهد فيه: رفع (نزاولها) على القطع والاستئناف.

(٤) ديوانه ص ١٠٨، والكتاب ٣ / ٩٩، والمقرب ١ / ٢٧٣، واللسان (وطن). الشاهد فيه: رفع (تعمرونها) إمّا على الاستئناف وقطعه عما قبله، وإمّا على الحال، أيْ: عامرين. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: كما تكرّ إلى أوطانها البقر. كرّوا: ارجعوا. وقوله: حرّيتكم، أيْ: حرّة بني سليم وأخرى تجاورها.

(٥) لأنه في موضع الحال، أيْ: إن تأتني سائلاً أعطك، وإن تأتني ماشياً أمش معك.

(٦) ديوانه ص ٧٠، والكتاب ٣ / ٨٦، والخزانة ٩ / ٩٠، واللسان (عشا). والشاهد فيه: رفع (تعشو) المتوسط بين الشرط والجواب على أنه حال، أيْ: متى تأته عاشياً.

وقد قال عُبيدالله بن الحرّ[١]:

متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا تجدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تأجَّجا

فجزمه على البدل.

فصل: وتقول: إنْ تأتني آتِك فأحدِّثْك، بالجزم[٢]، ويجوز الرفع على الابتداء. وكذلك الواو وثُمّ، قال الله تعالى: ﴿مَنْ يُضلِلِ اللهُ فلا هاديَ له ويَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وقرِىء: ﴿ويَذَرْهُمْ﴾ بالجزم[٣]. وقال تعالى: ﴿وإنْ تتولَّوا يستبدلْ قوماً غيرَكم ثم لا يكونوا أمثالكم﴾[٤] [محمد: ٣٨]، وقال: ﴿وإنْ يقاتلوكم يولُّوكمُ الأدبارَ ثم لا يُنصرون﴾[٥] [آل عمران: ١١١].

فصل: وسأل سيبويه الخليلَ عن قوله عزّ وجلّ: ﴿ربّ لولا أخّرتني إلى أجلٍ قريب فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحين﴾[٦] [المنافقون: ١٠] فقال: هذا كقول عمرو بن معديكرب[٧]:

---

(١) شاعر إسلامي من بني سعد، شهد صفين مع معاوية، وحارب عبدالله بن الزبير. انظر الشاهد في الإنصاف ٢ / ٥٨٣، وسر الصناعة ٢ / ٦٧٨، والخزانة ٩ / ٩٠. الحطب الجزل: الغليظ. تأجج: توقد.

(٢) أيْ جزم (أحدثك) عطفاً على جواب الشرط.

(٣) عطفاً على موضع جواب الشرط وهو (فلا هادي له). وهي قراءة الكسائي وحمزة. وقرأها أبو عمرو وعاصم ويعقوب بالرفع، على القطع والاستئناف، أيْ: وهو يذرهم. انظر معاني القراءات ١ / ٤٣١.

(٤) جزم الفعل (لا يكونوا) عطفاً على جواب الشرط (يستبدل).

(٥) رفع الفعل (ينصرون) على القطع والاستئناف، أيْ: ثم هم لا ينصرون.

(٦) نصب الفعل (أصدّق) بأنْ مضمرة وجوباً بعد فاء السببيّة الواقعة في جواب الطلب المدلول عليه بلولا، وأمّا جزم الفعل (أكن) فبالعطف على (أصدق)، على توهم سقوط فاء السببيّة. وقرىء (وأكونَ) بالنصب، وهي قراءة أبي عمرو، وذلك عطفاً على (أصدّق). انظر الكتاب ٣ / ١٠٠، ومعاني القراءات ٣ / ٧٢.

(٧) شعره ص ١٨٥، والخزانة ٩ / ١٠٠، والرضي ٢ / ٢٦٧. والشاهد فيه: عطف (أكفك) على جواب الأمر المنصوب وهو (فأذهب)، على توهم سقوط فاء السببيّة. والبيت غير موجود في الكتاب، وكلام الزمخشري يوهم أنه موجود فيه.

دَعْنـــي فـــأذهـــبَ جـــانبـــاً يـــومـــاً وأكْفِـــك جـــانبـــا

وكقوله[1]:

بـدا لـي أنـي لسـتُ مـدركَ مـا مضـى ولا سـابـقٍ شيئـاً إذا كـان جـائيـا

أيْ: كما جرّوا الثاني[2]؛ لأن الأول[3] قد تدخله الباء فكأنها ثابتة فيه، فكذلك جزموا الثاني[4]؛ لأن الأول[5] يكون مجزوماً ولا فاء فيه، فكأنه مجزوم.

فصل: وتقول: والله إنْ أتيتني لا أفعلُ، بالرفع[6]، وأنا واللهِ إنْ تأتني لا آتِك، بالجزم[7]؛ لأن الأول لليمين والثاني للشرط.

ومن أصناف الفعل

مثال الأمر

وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل[8] المخاطب، لا يخالف بصيغته صيغتَه إلا أنْ تنزعَ الزائدة[9]، فتقول في يضع: ضَعْ، وفي يضاربُ: ضاربْ، وفي يُدحرجُ: دَحْرجْ، ونحوها مما أوّلهُ متحرك. فإن سكنَ زدْتَ ـ لئلا تبتدىء بالساكن ـ همزةَ وصل، فتقول في يضربُ: اضربْ، وفي ينطلقُ ويستخرجُ: انطلقْ واستخرجْ. والأصلُ

---

(١) قائله زهير. وهو في ديوانه ص ١٣٦. وفي الكتاب (١ / ١٦٥) لزهير، وفيه (١ / ٣٦) لصِرْمة الأنصاريّ. والشاهد فيه: جرّ (سابق) بالعطف على (مدرك) على توهم دخول الباء عليه.

(٢) وهو (سابق) في البيت المذكور.

(٣) وهو: مدرك.

(٤) وهو (أكفك) في بيت عمرو بن معديكرب، و (أكن) في الآية الكريمة.

(٥) وهو (أذهب) في البيت و (أصدّق) في الآية.

(٦) لأنه جواب القسم.

(٧) لأنه جواب الشرط، ولا يجوز أن يكون جواباً للقسم، مع أنه السابق، لأنه قد تقدمهما ذو خبر وهو (أنا). انظر أوضح المسالك ٤ / ٢١٩.

(٨) قوله: المضارع للفاعل، أيْ: المضارع المبنيّ للمعلوم.

(٩) في أ: تُنزع الزيادةُ.

في تكرمُ: تُؤكرمُ، كَـ «تُدحرجُ»، فعلى ذلك خرج «أكْرِمْ»[(١)].

فصل: وأما ما ليس للفاعل[(٢)] فإنه يُؤمر بالحرف[(٣)] داخلاً على المضارع دخول لا ولم، كقولك: لِتُضْرَبْ أنت، ولِيُضْرَبْ زيد، ولأُضْرَبْ أنا. وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطب، كقولك: لِيَضْرِبْ زيد ولأَضْرِبْ أنا.

فصل: وقد جاء قليلاً أن يُؤمرَ الفاعل المخاطبُ بالحرف، ومنه قراءة النبيّ ﷺ: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾[(٤)] [يونس: ٥٨].

فصل: وهو مبنيّ على الوقف[(٥)] عند أصحابنا البصريين. وقال الكوفيون: هو مجزومٌ باللام مضمرة[(٦)]، وهذا خَلْفٌ من القول.

ومن أصناف الفعل
المتعدّي وغير المتعدّي

فالمتعدّي على ثلاثة أضرب: متعدٍّ إلى مفعول به، وإلى اثنين، وإلى ثلاثة. فالأول نحو قولك: ضربت زيداً، والثاني[(٧)] نحو: كسوت زيداً جبّةً، وعلمت زيداً فاضلاً، والثالث[(٨)] نحو: أعلمت زيداً عمراً فاضلاً. وغيرُ المتعدّي ضربٌ واحد، وهو

---

(١) رجعت الهمزة في الأمر؛ لأن الموجب لحذفها وهو حرف المضارعة قد زال.
(٢) أيْ: المبني للمجهول.
(٣) وهو اللام.
(٤) وذُكر أنها قراءة زيد بن ثابت. معاني القرآن ١ / ٤٦٩.
(٥) أي: على السكون. وهو الأصل في البناء.
(٦) أي: أنه معرب، مجزوم بلام الأمر محذوفة. فأصل (اذهبْ): لتذهبْ. ونظراً لكثرة الاستعمال حذفت هذه اللام مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف. انظر الإنصاف ٢ / ٥٢٤.
(٧) هذا النوع قسمان: أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، ومثّل لها المؤلف بِـ «كسا»، ومنها: أعطى، ومنح، وسأل. وأفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، ومثّل لها المؤلف بِـ «علم»، ومنها: ظنّ، وحسب، وزعم، ورأى، ووجد.
(٨) الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل هي: أعْلم وأرى وأخبر وخبّر وأنبأ ونبّأ وحدّث.

ما تخصّص بالفاعل كـ «ذهبَ زيد»، ومكث وخرج، ونحو ذلك.

فصل: وللتعدية أسباب ثلاثة، وهي: الهمزةُ وتثقيلُ الحشو[١] وحرف الجرّ. تتّصل ثلاثتها بغير المتعدّي فتصيّره متعدّياً، وبالمتعدي إلى مفعول واحد فتصيّره ذا مفعولين نحو قولك: أذْهَبْتُه وفرَّحته وخرجت به وأحْفَرْته بئراً وعلّمته القرآن وغصبت عليه الضيعةَ. وتتصل الهمزة بالمتعدّي إلى اثنين فتنقله إلى ثلاثةٍ نحوَ: أعلمتُ.

فصل: والأفعال المتعدّية إلى ثلاثةٍ على ثلاثةِ أضرب. ضربٌ منقولٌ بالهمزة عن المتعدّي إلى مفعولين، وهو فعلان: أعْلَمْتُ وأريْتُ، وقد أجاز[٢] الأخفش: أَظْنَنْتُ وأحْسَبْتُ وأخَلْتُ وأزْعَمْتُ. وضربٌ متعدٍّ إلى مفعول واحد قد أُجري مجرى «أعلمت» لموافقته له في معناه، فعُدّي تعديته، وهو خمسة أفعال: أنْبأْتُ ونَبَّأْتُ وأخْبَرْتُ وخبَّرْتُ وحدَّثْتُ، قال الحارثُ بن حِلّزة[٣]:

فمنْ حُدِّثتُموه له علينا العَلاءُ

وضربٌ متعدٍّ إلى مفعولين وإلى الظرف المتَّسَع فيه[٤]، كقولك: أعطيت عبدالله ثوباً اليوم، وسرَق زيدٌ عبدَالله الثوبَ الليلة. ومن النحويين من أبى الاتساع في الظرف في الأفعال ذات المفعولين.

فصل: والمتعدّي وغيرُ المتعدّي سِيَّان في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعة[٥] وما يُنصب بالفعل من الملحقات بِهنّ[٦]. كما تَنْصِبُ ذلك بنحو: ضربَ

---

(١) وهو التضعيف.

(٢) في أ: زاد.

(٣) البيت بتمامه:

مَنَعْتُم ما تُسألون فمنْ حُدِّثتموهُ له علينا العَلاءُ

وهو في ديوانه ص ١٢، وابن يعيش ٧ / ٦٦، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٦٥٥.

(٤) أيْ: أنْ يُجعل الظرف مفعولاً ثالثاً على سعة الكلام.

(٥) وهي: المفعول المطلق، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال.

(٦) أيْ: الملحق بالمفاعيل الأربعة، وهما: المفعول معه والمفعول لأجله. ومن النحاة من لا يفصلهما عن المفاعيل الأربعة. انظر ابن يعيش ٧ / ٦٩.

وكسا وأعلم، تنصبُه بنحو: ذهبَ وقَرُبَ.

ومن أصناف الفعل

المبنيُّ للمفعول

هو ما استُغْنِيَ عن فاعله[1] فأُقيمَ المفعولُ مقامه، وأُسند إليه معدولاً عن صيغة «فَعَلَ» إلى «فُعِلَ»، ويُسمَّى: فعلُ ما لم يُسمَّ فاعله. والمفاعيلُ سواءٌ في صحة بنائه[2] لها إلا المفعولَ الثاني في باب «علمتُ»[3] والثالثَ في باب «أعلمت»[4] والمفعولَ له والمفعولَ معه[5]، تقول: ضُرب زيدٌ، وسيرَ سيرٌ شديدٌ، وسيرَ يومُ الجمعة، وسير فرسخان.

فصل: وإذا كان للفعل غيرُ مفعول فبُني لواحد بقي ما بقي على انْتصابه، كقولك: أُعطي زيدٌ درهماً، وعُلم أخوك منطلقاً، وأُعلم زيدٌ عمراً خيرَ الناس.

فصل: وللمفعول به المتعدَّى إليه بغير حرف جرّ[6] من الفضل على سائر ما بُني له أنه متى ظُفر به في الكلام فممتنعٌ أن يُسند إلى غيره[7]، تقول: دُفع المالُ إلى زيد،

---

(١) يحذف الفاعل إمّا للجهل به، أو لغرض لفظيّ كتصحيح النظم، أو لغرض معنويّ كالعلم به أو الخوف منه أو عليه.

(٢) أيْ: بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله.

(٣) أيْ: باب الأفعال التن تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. لأن المفعول الثاني في هذه الأفعال قد يكون جملة، ولأنه قد يقع لبس بين الأول والثاني في نحو: ظننت زيداً عليّاً. وأجازه بعضهم إنْ لم يقع لبس ولم يكن الثاني جملة، وهذا مذهب ابن عصفور وابن مالك. انظر أوضح المسالك ١ / ١٥٢.

(٤) أيْ: الأفعال التن تنصب ثلاثة مفاعيل؛ لأن الثالث في هذه الأفعال هو الثاني في باب «علمت».

(٥) فلا يقع الواحد منهما نائب فاعل، لذا لا يبنى الفعل معهما لما لم يُسمَّ فاعله.

(٦) جر: سقطت من أ ومن ط.

(٧) قصد المؤلف بكلامه هذا أنه لا يجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده. وأجازه الكوفيون مطلقاً=

وبُلغ بعطائك خمسُمائة، ترفع المال وخمس المائة. ولو ذهبت تنصبهما مسنداً إلى زيد وبعطائك قائلاً: دُفع إلى زيد المالَ وبُلغ بعطائك خمسَمائة، كما تقول: مُنح زيدٌ المالَ وبُلغ عطاؤُك خمسَمائة، خرجت عن كلام العرب. ولكنْ إذا قصدت الاقتصارَ على ذكْرِ المدفوع إليه والمبلوغ به قلت: دُفع إلى زيد وبُلغ بعطائك. وكذلك لا تقول: ضُرب زيداً ضربٌ شديدٌ، ولا يومُ الجمعة، ولا أمامُ الأمير، بل ترفعه وتنصبهما. وأمّا سائر المفاعيل[1] فمستوية الأقدام[2]، لا تفاضل بينها إذا اجتمعت في الكلام، في أنّ البناء لأيّها شئت صحيحٌ غيرُ ممتنع، تقول: استُخفّ بزيد استخفافاً شديداً يومَ الجمعة أمامَ الأمير، إنْ أسندت إلى الجار مع المجرور. ولك أن تسند إلى يوم الجمعة أو إلى غيره وتترك ما عداه منصوباً.

فصل: ولك في المفعولين المتغايرين[3] أن تُسند إلى أيّهما شئت، تقول: أُعطي زيدٌ درهماً وكُسي عمرٌو جبّةً، وأُعطي درهمٌ زيداً وكُسيتْ جبّةٌ عمراً، إلا أن الإسناد إلى ما هو في المعنى فاعل أحسن، وهو زيد لأنه عاطٍ، وعمرو لأنه مُكْتَسٍ.

ومن أصناف الفعل
أفعال القلوب

وهي سبعةٌ: ظننتُ وحسبتُ وخِلتُ وزعمتُ وعلمتُ ورأيتُ ووجدتُ، إذا كنّ[4] بمعنى معرفة الشيء على صفةٍ، كقولك: علمت أخاك كريماً، ووجدت زيداً ذا

= لقراءة أبي جعفر: ﴿ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون﴾ [الجاثية: ١٤]. وأجازه الأخفش بشرط تقدّم النائب. انظر أوضح المسالك ٢ / ١٤٩، وابن يعيش ٧ / ٧٥.

(١) وهي: المفعول المطلق، والمفعول فيه (الظرف)، والجار والمجرور.

(٢) أيْ: متساوية في جواز إقامة أيها شئت مقام الفاعل.

(٣) أيْ: اللذان ليس أصلهما مبتدأ وخبر.

(٤) الضمير يعود إلى الأفعال الثلاثة الأخيرة.

الحفاظ، ورأيته جواداً. تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر إذا قُصد إمضاؤها على الشك أوْ اليقين[١]، فتنصب الجزءين[٢] على المفعوليّة، وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما.

فصل: ويُستعمل «أُرِيت» استعمال ظننتُ، فيقال: أُريتُ زيداً منطلقاً، وأُرَى عمراً ذاهباً، وأين تُرى بشراً جالساً؟. ويقولون في الاستفهام خاصة: متى تقول زيداً منطلقاً؟ وأتقولُ عمراً ذاهباً؟ وأكلَّ يوم تقول عمراً منطلقاً؟ بمعنى: أتظنّ[٣]، وقال[٤]:

أجهّالاً تقول بني لُؤيٍّ لعمرُ أبيك أم متجاهِلينا

وقال عمر بن أبي ربيعة[٥]:

أما الرحيلُ فدونَ بعد غدٍ فمتى تقولُ الدارَ تجمعُنا

وبنو سُليم يجعلون باب «قلت» أجمعَ مثلَ «ظننتُ»[٦].

فصل: ولها ما خلا «حسبتُ وخلتُ وزعمتُ» معانٍ أُخرُ لا تتجاوز عليها مفعولاً واحداً، وذلك قولك: ظننته، من الظِنَّة، وهي التهمة[٧]، ومنه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وما

---

(١) احتراز مما إذا قصد إلغاؤها، فإنها لا تعمل شيئاً.

(٢) أيْ: المبتدأ والخبر.

(٣) غير بني سليم من العرب يشترطون لذلك شروطاً، وهي: كون الفعل مضارعاً، ومسنداً للمخاطب، ودالاً على الزمن الحاضر، وواقعاً بعد استفهام غير مفصول عن الفعل. وأجازوا الفصل بينهما بظرف أو جار ومجرور أو معمول القول. انظر أوضح المسالك ٢ / ٧٤.

(٤) قائله الكميت بن زيد، وليس في ديوانه. وهو في الكتاب ١ / ١٢٣، والخزانة ٩ / ١٨٣. والمقصود ببني لؤيّ: قريش. والشاهد فيه: إعمال (تقول) عمل (تظن) ونصبه لمفعولين، وقد فصل بين الاستفهام والفعل بمعموله، وهو (جهّالا)، فهو مفعول ثانٍ له، و (بني لؤيّ) المفعول الأول.

(٥) ديوانه ص ٤١٣، والكتاب ١ / ١٢٤، والخزانة ٩ / ١٨٥، واللسان (قول). والشاهد فيه: إعمال (تقول) عمل (تظنّ) ونصبه مفعولين.

(٦) أيْ: لا يشترطون لذلك شروطاً.

(٧) كقولك: سُرِقَ المتاع فظننتُ الخادمَ، أيْ: اتّهمتُ الخادم.

هو على الغيب بظنين﴾[1] [التكوير: ٢٤]. وعلمته بمعنى: عرفته[2]، ورأيته بمعنى: أبصرته، ووجدت الضالة إذا أصبتها. وكذلك: أُريتُ الشيء، بمعنى: بُصِّرْتُه أو عُرِّفته. ومنه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وأرنا مناسِكنا﴾ [البقرة: ١٢٨]. وأتقول أنّ زيداً منطلقٌ؟ أيْ: أتفُوه بذلك؟.

فصل: ومن خصائصها أنّ الاقتصارَ على أحد المفعولين في نحو: كسوت وأعطيتُ، مما تغايرَ مفعولاه[3]، غيرُ ممتنع، تقول: أَعطيتُ درهماً، ولا تذكر مَنْ أعطيته، وأَعطيتُ زيداً، ولا تذكر ما أعطيته. وليس لك أن تقول: حسبت زيداً، ولا منطلقاً، وتسكت، لفقد ما عقدتَ عليه حديثَك[4]. فأمّا المفعولان معاً فلا عليك أن تسكت عنهما في البابين[5]، قال الله تعالى: ﴿وظننتم ظنّ السَّوْء﴾[6] [الفتح: ١٢]، وفي أمثالهم: مَنْ يسمعْ يخلْ[7]. وأمّا قولُ العرب: ظننتُ ذاك، فذاك إشارةٌ إلى الظن؛ كأنهم قالوا: ظننتُ، فاقتصروا. وتقول: ظننتُ به، إذا جعلتَه موضعَ ظنّك، كما تقول: ظننتُ في الدار. فإنْ جعلتَ الباءَ زائدةً بمنزلتها في «ألقى بيده» لم يجز السكوت عليه[8].

فصل: ومنها أنها إذا تقدّمت أُعملت[9]. ويجوز فيها الإعمال

---

(١) وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. معاني القراءات ٣ / ١٢٤.

(٢) قال تعالى: ﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً﴾ [النحل: ١٧٨]، أيْ: لا تعرفون شيئاً.

(٣) أيْ: الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، نحو: أعطيت زيداً ديناراً. فالمفعول الأول مغاير للمفعول الثاني، فهو فاعل في المعنى.

(٤) هذا فيما يتعلق بالأفعال التي تنصب مفعولين أصلهمامبتدأ وخبر، فلا يجوز حذف أحدهما؛ لأن الفائدة تتمّ بهما معاً. وأجاز الجمهور حذف أحدهما اقتصاراً، أيْ: بدون دليل.

(٥) حذفهما اختصاراً، أيْ: بدليل، جائز بالإجماع، أمّا حذفهما اقتصاراً فمنعه سيبويه والأخفش. وأجازه الأكثرون. أوضح المسالك ٢ / ٧٠.

(٦) والتقدير: ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهليهم منتفياً.

(٧) أيْ: يخل مسموعه حقّاً. مجمع الأمثال ٢ / ٣٠٠.

(٨) لأنه لا بدّ من ذكر المفعول الثاني؛ لأنك ذكرت المفعول الأول وهو الضمير في (به).

(٩) وأجاز الكوفيون والأخفش إلغاءها إذا تقدّمت. أوضح المسالك ٢ / ٦٥.

والإلغاء[1] متوسطةً ومتأخرة، قال[2]:

أبالأراجيز يا ابنَ اللُّؤمِ توعِدني وفي الأراجيز خلتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ

ويُلغى المصدر إلغاء الفعل، فيقال: متى زيدٌ ظنّك ذاهب، وزيدٌ ظني مقيم، وزيد أخوك ظني. وليس ذلك في سائر الأفعال[3].

فصل: ومنها أنها تُعلّق[4]، وذلك عند حرف الابتداء والاستفهام والنفي، كقولك: ظننتُ لَزيد منطلق، وعلمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو؟ وأيُّهم في الدار؟ وعلمتُ ما زيدٌ بمنطلق. ولا يكون التعليق في غيرها[5].

فصل: ومنها أنك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول، فتقول: علمتُني منطلقاً، ووجدتَكَ فعلتَ كذا، ورآه عظيماً. وقد أجرت العرب «عدمتُ وفقدتُ» مجراها فقالوا: عدمتُني وفقدتُني، قال جِرانُ العَوْدِ[6]:

لقد كان لي عن ضَرَّتَيْن عَدِمْتُني وعمّا أُلاقي منهما مُتَزَحْزَحُ

ولا يجوز ذلك في غيرها، فلا تقول: شتمتُني، ولا ضربْتَكَ، ولكنْ: شتمتُ نفسي وضربتَ نفسَك.

---

(١) الإلغاء هو: إبطال عمل العامل لفظاً ومحلاً لتوسطه أو تأخره.

(٢) القائل هو اللّعين المنقري. وهو في الكتاب ١ / ١٢٠، والخزانة ١ / ٢٥٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٠. ونُسب في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١ / ٤٠٧) لجرير، وليس في ديوانه. والشاهد فيه: إلغاء الفعل «خلت» لتوسطه بين المفعولين، فرجعا إلى الابتداء والخبر.

(٣) بل هو خاص بظنّ، وذلك لكثرة استعمالها.

(٤) التعليق هو إبطال عمل العامل لفظاً لا محلاً لمجيء ماله صدر الكلام بعده.

(٥) ويأتي التعليق بلام القسم نحو: ولقد علمتُ لتأتينَّ منيّتي.

(٦) ديوانه ص ٤، وتذكرة النحاة ص ٤٢١، والتخمير ٣ / ٢٨٢. والشاهد: أنه جعل (عدمتُني) كأفعال القلوب، فجمع بين ضمير الفاعل والمفعول، وجران العَوْد: لقب الشاعر، واسمه المستورد، وقيل: عامر بن الحارث. والجران: باطن عنق البعير الذي يضعه على الأرض. والعَوْد: المسنّ من الإبل. ولُقّب بذلك لأنه كان يتّخذ من جلد البعير سوطاً يضرب به زوجتيه.

ومن أصناف الفعل
الأفعال الناقصة

وهي: كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات وما زال وما برح وما انفكّ وما فتىء وما دام وليس. يدخلنَ دخول أفعال القلوب على المبتدأ والخبر، إلا أنهنّ يرفعنَ المبتدأ وينصبْنَ الخبر. ويُسمّى المرفوع اسماً والمنصوب خبراً. ونُقْصانُهنّ من حيث إنّ نحوَ: ضرب وقتل، كلامٌ متى أخَذَ مرفوعَه، وهؤلاء ما لم يأخذْنَ المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً[1].

فصل: ولم يذكر سيبويه منها إلا كان وصار وما دام وليس. ثم قال[2]: «وما كان نحوَهُنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر». وممّا يجوز أن يُلحق بها: آضَ وعادَ وغدا وراح. وقد جاءَ «جاءَ» بمعنى صار في قول العرب: ما جاءت حاجتَك[3]. ونظيره «قعدَ» في قول الأعرابي: أرْهَفَ شفرَتَه حتى قعدتْ[4] كأنها حربة.

فصل: وحالُ الاسم والخبر مثلها في باب الابتداء، من أنّ كونَ المعرفة اسماً والنكرة خبراً حدُّ الكلامِ، ونحو قول القُطامي[5]:

---

(١) كذلك الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، وهذه تدل على ز مان فقط. فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة. ابن يعيش ٧ / ٨٩.

(٢) الكتاب ١ / ٤٥.

(٣) قال سيبويه: «ومثل قولهم: من كان أخاك، قول العرب: ما جاءت حاجتَك، كأنه قال: ما صارت حاجتَك، ولكنه أدخل التأنيث على ما، حيث كانت الحاجة، كما قال بعض العرب: من كانت أُمَّك، حيث أوقع مَن على مؤنّث. وإنّما صُيّر جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثَل». الكتاب ١ / ٥٠. ويقال: أول من تكلم به الخوارج حين أتاهم ابن عباس يدعوهم إلى الحق من قبل علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ابن يعيش ٧ / ٩١.

(٤) أيْ: حتى صارت.

(٥) القطامي: هو عمرو بن شُييم، وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: قفي قبل التفرّق يا ضُباعا. وهو في الكتاب ٢ / ٢٤٣، والخزانة ٢ / ٣٦٧، واللسان (ضبع). والشاهد فيه: جعل (موقف) اسم يك، وهو نكرة، و (الوداعا) خبرها، وهو معرفة.

ولا يكُ موقفٌ مِنكِ الوَدَاعا

وقول حسّان[1]:

يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

وبيت الكتاب[2]:

أظَبْيٌ كانَ أمَّكَ أمْ حمارُ

من القلب الذي يُشجِّعُ عليه أمن الإلباس. ويجيئان معرفتين معاً ونكرتين، والخبر مفرداً وجملةً بتقاسيمها.

فصل: و «كان» على أربعة أوجه: ناقصةٌ كما ذُكر. وتامةٌ بمعنى: وقع ووُجِدَ، كقولهم: كانت الكائنةُ، والمقدورُ كائن، وقوله تعالى: ﴿كنْ فيكون﴾ [البقرة: ١١٧]. وزائدةٌ[3] في قولهم: إنّ من أفضلهم كان زيداً، وقال[4]:

جيادُ بني أبي بكر تسامى على كان المسوَّمةِ العِرابِ

ومن كلام العرب: وَلَدَتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِ الكَمَلَةَ من بني

---

(١) ديوانه ص ٨، والكتاب ١ / ٤٩، والخزانة ٩ / ٢٢٤، واللسان (سبأ). وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: كأن سُلافةً من بيتِ رأس. والشاهد فيه: جعل (مزاجها) وهو معرفة خبر يكون، و (عسل) وهو نكرة اسمها. وبيت رأس: قرية في الأردن.

(٢) نسب في الخزانة (٧ / ١٩٢) والفرحة ص ٥٣ وشرح أبيات سيبويه (١ / ٢٢٧) لثَروان بن فزارة، وهو صحابي. ونُسب في الكتاب (١ / ٤٨) والمقتضب (٤ / ٩٤) وابن يعيش (٧ / ٩٤) لخِداش بن زهير. وما ذكره المؤلف هو عجز الشاهد، وصدره: فإنك لا تبالي بعد حول. والشاهد فيه: جعل النكرة اسم كان والمعرفة خبرها.

(٣) الزائدة: التي دخولها كخروجها، لا عمل لها، وتفيد معنى التوكيد. ولا تزاد إلا بلفظ الماضي. انظر أوضح المسالك ١ / ٢٥٥، وابن يعيش ٧ / ٩٩.

(٤) لا يعرف قائله. وهو في سرّ الصناعة ١ / ٢٩٨، واللمع ص ٨٩، وضرائر الشعر ص ٧٨، وأسرار العربية ص ١٣٣. والشاهد: زيادة كان بين الجار والمجرور. وذكر ابن هشام في أوضح المسالك (١ / ٢٥٧) أنّ هذا شاذ؛ لأن من شروط زيادتها أن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جارّاً ومجروراً.

عبسٍ[1]، لم يوجد كان مثلُهم. والتي فيها ضميرُ الشأن[2]. وقوله عزّ وعلا: ﴿لمن كان له قلب﴾ [ق: ٣٧] يتوجّه على الأربعة. وقيل في قوله[3]:

بتيهـــاءَ قَفْـــرٍ والمَطِـــيُّ كـــأنهـــا ... قطا الحَزْنِ قد كانت فِراخاً بيوضُها

إنّ «كان» فيه بمعنى صار[4].

فصل: ومعنى «صار» الانتقال[5]، وهو في ذلك على استعمالين، أحدهما: كقولك: صار الفقير غنيّاً والطين خزفاً. والثاني: صار زيدٌ إلى عمرو، ومنه: كلُّ حيّ صائرٌ إلى الزوال.

فصل: وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معانٍ، أحدها: أن تَقْرِنَ مضمونَ الجملة بالأوقات الخاصة التي هي: الصباح والمساء والضحى، على طريقة كان. والثاني: أن تفيد معنى الدخول في هذه الأوقات، كأظهَرَ وأعْتَمَ، وهي في هذا الوجه تامة، يُسكت على مرفوعها[6]، قال عبدالواسع بن أسامة[7]:

---

(١) هم بنو زياد العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية. فقد ولدت: ربيعاً وعمارة وأنساً، وكل واحد أبو قبيلة.

(٢) كقولك: كان زيدٌ قائم.

(٣) لابن أحمر، واسمه عمرو بن أحمر الباهلي، وهو شاعر مخضرم. انظر شعره ص ١١٩، وأسرار العربية ص ١٣٤، والخزانة ٩ / ٢٠١، والمعاني الكبير ص ٣١٣. التيهاء: الصحراء. القفر: الخالية. الحزن: الأرض الصلبة.

(٤) ومن مجيء كان بمعنى صار قوله تعالى: ﴿وكان من الكافرين﴾ [البقرة: ٣٤]. وقوله تعالى: ﴿فكان من المغْرقين﴾ [هود: ٤٣]. وحمل بعضهم على ذلك قوله تعالى: ﴿كيف نكلم من كان في المهد صبيّاً﴾ [مريم: ٢٩]، وحملُها على الزيادة أقوى. انظر أسرار العربية ص ١٣٤، وابن يعيش ٧ / ١٠٠، والبحر المحيط ٧ / ٢٥٨.

(٥) وتستعمل بمعنى جاء، كما استعملوا جاء بمعنى صار في قولهم: ما جاءت حاجتك، ومثل جاء قعد. ولكن هذا نادر كما يقول ابن مالك. انظر شرح التسهيل ١ / ٣٤٧.

(٦) نحو قوله تعالى: ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾ [الروم: ٧١].

(٧) انظر همع الهوامع ١ / ١٦٦، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٢٩٥، وشرح الأشموني ١ / ٢٣٦. والشاهد: مجيء أضحى تامة. الفعلات: الأفعال الكريمة. الشهباء: الكثيرة البرد.

ومِـنْ فَعَـلاتـي أننـي حَسَـنُ القِـرَى   إذا الليلـة الشهبـاءُ أضحـى جَليـدُهـا

والثالث: أنْ تكون بمعنى «صار» كقولك: أصبح زيد غنيّاً وأمسى أميراً، وقال عديّ[(١)]:

ثـم أضْحَـوْا كـأنَّهـم وَرَقٌ جـفَّ   فـألـوتْ بـه الصَّبـا والـدَّبـورُ

فصل: وظل وبات على معنيين، أحدهما: اقترانُ مضمون الجملة بالوقتين الخاصّين على طريقة كان. والثاني: كينونتهما بمعنى صار، ومنه قوله عزّ اسمه: ﴿وإذا بُشِّر أحدهم بالأنثى ظلَّ وجهُهُ مسودّاً﴾ [النحل: ٥٨].

فصل: والتي في أوائلها الحرف النافي في معنى واحد[(٢)]، وهو استمرارُ الفعل بفاعله في زمانه. ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى كان في كونها للإيجاب، ومِنْ ثَمَّ لم يجز: ما زال زيد إلا مقيماً[(٣)]، وخُطّىء ذو الرمّة في قوله[(٤)]:

حَراجيجُ ما تنفَكُّ إلا مُناخةً

وتجيء محذوفاً منها حرف النفي، قالت امرأة سالم بن قُحفانَ[(٥)]:

---

(١) هو عديّ بن زيد العبادي، والبيت في الشعر والشعراء ١ / ٢٢٦، وشرح التسهيل ١ / ٣٤٥، وشعراء النصرانية في الجاهلية ٤ / ٤٤٣. ألوت: ذهبت. الصّبا: ريح تهبّ من موضع مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار. والدّبور: ريح تهبّ من المغرب، وهي تقابل الصّبا.

(٢) وهي: ما زال، ما برح، ما انفك، ما فتىء.

(٣) لأن معنى (ما زال): ثبتَ.

(٤) ديوانه ص ٢٤٠، والكتاب ٣/ ٤٨، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ٢٨١، وأسرار العربية ص ١٣٨. وما ذكره المؤلف هو صدر الشاهد، وعجزه: على الخسف أو نرمي به بلداً قفرا. حراجيج: جمع حُرجوج، وهي الناقة الطويلة الضامرة. الخسف: الجوع، أو القهر والإذلال. ووجه الخطأ دخول إلا على خبر (ما تنفك)، وهذا لا يجوز؛ لأن الكلام معناه الإثبات. وخُرّج على زيادة إلا، أو أن الخبر ليس مناخة، وإنما هو: على الخسف، ومناخة: حال. وقيل: «تنفك» تامة لا خبر بها. انظر الإنصاف ١ / ١٥٩، وأسرار العربية ص ١١٨، وابن يعيش ٧ / ١٠٧.

(٥) واسمها ليلى، ولم أقف لها على خبر، ولا لزوجها سالم. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: لها ما مشى يوماً على خفّه جملْ. انظر الخزانة ٩ / ٢٤٥، وحماسة أبي تمام ٢ / ٢٦٢، وابن يعيش ٧ / ١٠٩. والشاهد حذف حرف النفي، أيْ: لا تزال.

تزال حبالٌ مُبْرَماتٌ أُعِدُّها

وقال امرؤ القيس[1]:

فقلتُ لها: واللهِ أَبْرَحُ قاعدا

وقال[2]:

تنفَكُّ تسمعُ ما حَيِيتَ بهالِكٍ حتى تكونَهْ

وفي التنزيل: ﴿تاللهِ تفتؤُ تذكرُ يوسفَ﴾[3] [يوسف: ٨٥].

فصل: و «ما دام» توقيتٌ للفعل في قولك: أَجلسُ ما دمتَ جالساً، كأنك قلت: أَجلسُ دوام جلوسك، نحو قولهم: آتيك خُفُوقَ النجم ومَقْدَمَ الحاج؛ ولذلك كان مفتقراً إلى أنْ يُشفع بكلام؛ لأنه ظرف لا بدَّ له مما يقع فيه.

فصل: و «ليس» معناه: نفيُ مضمونِ الجملة في الحال، تقول: ليس زيدٌ قائماً الآن، ولا تقول: ليس زيدٌ قائماً غداً[4]. والذي يُصدِّق أنه فعلٌ لحوقُ الضمائر وتاءِ التأنيث ساكنةً به، وأصلُه: لَيِسَ، كَـ «صَيِدَ البعيرُ»[5].

فصل: وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين: فالتي في أوائلها «ما» يتقدّمُ خبرها على اسمها لا عليها[6]، وما عداها يتقدّم خبرها على اسمها وعليها. وقد خولف

(١) ديوانه ص ١٢٥، والكتاب ٣ / ٥٤، والخزانة ٩ / ٢٣٨. ويُروى: فقلت: يمين الله أبرح قاعداً. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: ولو قطّعي رأسي لديك وأوصالي. والشاهد فيه: حذف حرف النفي، أيْ: لا أبرح.

(٢) قائله خليفة بن بَرَاز، وهو شاعر جاهلي. انظر الخزانة ٩ / ٢٤٢، وابن يعيش ٧ / ١١٠، والمنخّل ص ١٠٩٢. والشاهد فيه: حذف حرف النفي، أيْ: لا تنفك.

(٣) والتقدير: لا تفتأ.

(٤) لأنه لا يُنفى بها في المستقبل، وأجاز ذلك المبرد. ابن يعيش ٧ / ١١٢.

(٥) صيد البعير: رفع رأسه من داء. والعلّة في تصحيح يائه وعدم قلبها ألفاً أنه في معنى أصْيد كَـ «عَوِرَ وحَوِلَ»، لأنهما بمعنى: أعْور وأحْول.

(٦) لأن ما في أوله «ما» عدا «ما دام» للنفي، والنفي له صدر الكلام، لا يعمل ما بعده فيما قبله. =

في «ليس»، فجُعِل من الضرب الأول[1]. والأول هو الصحيح[2].

فصل: وفصَّل سيبويه[3] في تقديم الظرف وتأخيره بين اللغو منه والمستقرّ[4]. فاستحسن تقديمَه إذا كان مستقرّاً نحو قولك: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك[5]، وتأخيرَه إذا كان لغواً، نحو قولك: ما كان أحدٌ خيراً منك فيها[6]، ثم قال[7]: وأهل الجفاء يقرأون: ﴿ولم يكن كفُواً له أحد﴾ [الإخلاص: ٤].

ومنْ أصناف الفعل

أفعال المقاربة

منها: عسى[8]، ولها مذهبان، أحدهما: أن تكون بمنزلة قارَبَ، فيكون لها

= وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز تقديم خبر ما زال عليها، ونسب ابن الأنباري ذلك للكوفيين. انظر أسرار العربية ص ١٣٦، وشرح التسهيل ١ / ٣٥١، والإنصاف ١ / ١٥٥.

(١) أيْ: جواز تقديم خبرها على اسمها لا عليها.

(٢) أيْ: جواز تقديم خبرها عليها هو الصحيح. وقد اختلف النحاة في هذه المسألة. فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وذهب أكثر البصريين إلى جوازه. انظر الإنصاف ١ / ١٦٠، وأسرار العربية ص ١٣٧، وشرح التسهيل ١ / ٣٥١.

(٣) انظر الكتاب ١ / ٥٥، ٥٦.

(٤) الظرف المستقرّ هو الواقع خبراً، والظرف اللغو هو الذي ليس خبراً. ويشمل ذلك الجار والمجرور.

(٥) استحسن سيبويه تقديم الجار والمجرور «فيها» الذي يسمّيه ظرفاً؛ لأنه واقع خبراً لـ «كان».

(٦) واستحسن تأخير الجار والمجرور «فيها» لأنه غير واقع خبراً.

(٧) الكتاب ١ / ٥٦. والعبارة فيه: «وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفواً له أحد». والمقصود بأهل الجفاء الأعراب الذين يجهلون خط المصحف.

(٨) حُكي عن ابن السراج أنها حرف، وهذا مذهب ثعلب، وقيل: إنها حرف إذا اتصلت بالضمير المنصوب كقول رؤبة: يا أبتا علك أو عساكا. وهذا مذهب سيبويه. وفي هذه الحالة تكون عاملة عمل إنّ، ويكون الضمير المتصل بها في محل نصب اسمها. وهي محمولة على «لعلّ» في ذلك. انظر الكتاب ٢ / ٣٧٥، والمغني ص ٢٠١، وأسرار العربية ص ١٢٥.

مرفوع ومنصوب[1]، إلا أن منصوبها مشروط فيه أن يكون «أنْ» مع الفعل متأوَّلاً بالمصدر، كقولك: عسى زيد أن يخرج، في معنى: قارب زيد الخروج، قال الله تعالى: ﴿فعسى اللهُ أن يأتيَ بالفتح﴾ [المائدة: ٥٢]. والثاني: أن تكون بمنزلة قَرُبَ، فلا يكون لها إلا مرفوع[2]، إلا أنّ مرفوعها «أنْ» مع الفعل في تأويل المصدر، كقولك: عسى أن يخرج زيد، في معنى: قرُبَ خروجُه، قال الله تعالى: ﴿وعسى أنْ تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم﴾ [البقرة: ٢١٦].

فصل: ومنها: كاد، ولها اسم وخبر. وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً متأوّلاً باسم الفاعل، كقولك: كاد زيد يخرج. وقد جاء على الأصل:

وما كدت آيبا[3]

كما جاء: عسى الغويرُ أبؤُسا[4]

فصل: وقد شَبَّه عسى بـ «كاد»[5] من قال[6]:

عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه ... يكون وراءَهُ فرجٌ قريبُ

---

(١) فتكون في العمل بمنزلة كان الناقصة.

(٢) فتكون في العمل بمنزلة كان التامة، أيْ: تكتفي بالفاعل.

(٣) جزء من بيت لتأبط شراً. والبيت بتمامه:

فأُبتُ إلى فهْمٍ وما كدت آيبا ... وكم مثلِها فارقتُها وهي تَصفِرُ

وقد مرّ في إعراب المضارع ص ٢٤٦.

(٤) الغوير: تصغير غار، والأبؤس: جمع بؤس وهو الشدّة. يُضرب لكل من يتوقع أن يأتي الشرّ من قبله. مجمع الأمثال ٢ / ١٧. وكان القياس أنْ يقال: عسى الغوير أنْ يبأس. قال ابن الأنباري: «إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك فقالوا: عسى الغوير أبؤسا، فنصبوه بعسى لأنهم أجروه مجرى قارب، فكأنه قيل: قارب الغوير أبؤسا». أسرار العربية ص ١٢٦.

(٥) من ناحية عدم اقتران خبرها بأنْ.

(٦) هو هُدبة بن خَشْرم بن كرز، من بني عامر بن عذرة. شاعر راوية، فقد كان يروي للحطيئة. قُتل صبراً في المدينة زمن معاوية؛ لأنه كان قد قتل ابن عمه زيادة بن زيد. والبيت في ديوانه ص ٥٩، والكتاب ٣ / ١٥٩، والمغني ص ٢٠٣، ٧٥٤. والشاهد فيه: حذف «أنْ» من خبر عسى، وهو قليل.

وكاد بـ «عسى»[1] من قال[2]:

قد كاد من طول البِلَى أنْ يَمْصَحَا

فصل: وللعرب في عسى ثلاثةُ مذاهب، أحدها: أن يقولوا: عسيتَ أن تفعلَ وعسيتما إلى عَسَيْتُنّ، وعسى زيد أن يفعلَ وعَسَيا إلى عَسَيْنَ، وعسيتُ وعسينا. والثاني: أن لا يتجاوزوا: عسى أنْ يفعل وعسى أن يفعلا وعسى أن يفعلوا. والثالث: أن يقولوا: عساك أنْ تفعل، إلى عساكنّ؛ وعساه أن يفعل، إلى عساهنّ؛ وعساني أن أفعل، وعسانا[3].

فصل: وتقول: كاد يفعل، إلى كِدْنَ، وكِدتَ تفعلُ، إلى كِدتُنّ، وكدتُ أفعلُ وكدْنا[4]. وبعض العرب يقولون: كُدتُ، بالضم.

فصل: والفصل بين مَعْنَيَيْ عسى وكاد أنّ «عسى» لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع، تقول: عسى الله أن يشفيَ مريضك[5]، تريد أنّ قُرْبَ شفائه مَرْجُوٌّ من عند الله، مطموعٌ فيه. و «كاد» لمقاربته على سبيل الوجود والحصول، تقول: كادت الشمسُ تغربُ، تريد أنّ قربها من الغروب قد حصل[6].

فصل: وقولُه عزَّ وعلا: ﴿إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾ [النور: ٤٠] على نفي مقاربة الرؤية[7]، وهو أبلغ من نفي نفس[8] الرؤية. ونظيره قول ذي

---

(١) من ناحية اقتران خبرها بأنْ.

(٢) قائل هذا الرجز رؤبة. وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢، والكتاب ٣ / ١٦٠، والإنصاف ٢ / ٥٦٦، وأسرار العربية ص ١٢٧. يمصح: يذهب. يصف منزلاً بلي حتى كاد لا يتبيّن أثره. والشاهد فيه: دخول «أنْ» على خبر كاد، وهو قليل.

(٣) في ط: وعسانا أن نفعل.

(٤) في أ وط: إلى كدنا.

(٥) في ط: مريضي.

(٦) قال ابن الأنباري: «هما وإنْ اشتركا في الدلالة على المقاربة إلا أنّ كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال، وعسى أذهب في الاستقبال». أسرار العربية ص ١٢٧.

(٧) في أ: نفي مقاربته للرؤية.

(٨) نفس: غير موجودة في ط.

الرمّة[1]:

إذا غيّـر الهجـرُ المحبّيـن لـم يكـدْ رسيسُ الهـوى مِـنْ حـبّ ميَّـةَ يبـرحُ

فصل: ومنها: أوشك، يُستعمل استعمال عسى في مذهبيها[2]، واستعمال كاد. تقول: يوشك زيد أن يجيء، ويوشك أن يجيء زيد، ويوشك زيد يجيء، قال[3]:

يـوشِـكُ مَـنْ فـرَّ مِـنْ مَنِيَّتِـهِ فـي بعـض غِـرَّاتـهِ يـوافقُهـا

فصل: ومنها: كَرَبَ وأخَذَ وجَعَلَ وطَفِقَ. يُستعملْنَ استعمال كاد[4]، تقول: كَرَبَ يفعل، وجَعَل يقول ذاك، وأخذ يقول، قال الله عز وجلَّ: ﴿وطفقا يخصفان﴾ [الأعراف: ٢٢].

ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذم

هما: نعم وبئس. وُضعا للمدح العام والذمّ العام. وفيهما أربعُ لغات: فَعِلَ

---

(١) ديوانه ص ١١٩٢، والخزانة ٩ / ٣٠٩، والكشاف ٣ / ٢٤٤، واللسان (رسس). الرسيس: ابتداء الشيء، وقيل: اللازم الثابت، وقيل: بقية الشي وأثره. وقد تحدث العلماء في هذا البيت. فمنهم من خطّأه، ومنهم من قال: إنّ «يكد» زائدة، ومنهم من قال: إنّ البيت صحيح. والإشكال حاصل من النفي الداخل على «يكد»، هل يفيد الإثبات في الماضي والمستقبل أم هو باقٍ على وضعه، وهو نفي المقاربة؟ والظاهر أن البيت صحيح. ومعناه: حبّها لم يقارب أن يزول فضلاً عن أن يزول، وهو مبالغة في نفي الزوال. وهذا هو رأي المؤلف. انظر ابن يعيش ٧ / ١٢٥.

(٢) أيْ: تكون بمنزلة: قارب، وتكون بمنزلة: قرب. فالأول يكون لها مرفوع ومنصوب. والثاني يكون لها مرفوع.

(٣) هو أميّة بن أبي الصّلت. ديوانه ص ٥٣، والكتاب ٣ / ١٦١، وأوضح المسالك ١ / ٣١٣. والشاهد فيه: مجيء خبر يوشك غير مقترن بأنْ، تشبيهاً لها بكاد، وهذا قليل.

(٤) وهو مقاربة الشيء والدخول فيه، ولا يحسن دخول أنْ على خبر هذه الأفعال؛ لأنهم أخرجوا الفعل مخرج اسم الفاعل، ولم يذهبوا به مذهب المصدر. ابن يعيش ٧ / ١٢٧.

بوزن حَمِدَ، وهو أصلهما، قال[1]:

نَعِمَ الساعون في الأمر المُبِرّْ

وفَعْلَ وفِعْلَ بفتح الفاء وكسرها وسكون العين. وفِعِلَ بكسرهما. وكذلك[2] كلّ فعلٍ أو اسمٍ على فَعِلَ ثانيه حرف حلق كـ «شَهِدَ وفَخِذٍ». ويُستعمل «ساءَ» استعمال بئس[3]، قال الله تعالى: ﴿ساءَ مثلاً القومُ الذين كذّبوا بآياتنا﴾ [الأعراف: ١٧٧].

فصل: وفاعلهما إمّا مظهر معرّف باللام أو مضاف إلى المعرّف به، وإمّا مضمر مميّز بنكرة منصوبة. وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذمّ، وذلك قولك: نعم الصاحبُ أوْ نعم صاحبُ القومِ زيدٌ، وبئس الغلامُ أو بئس غلامُ الرجلِ بِشْرٌ، ونعم صاحباً زيدٌ، وبئس غلاماً بِشرٌ.

فصل: وقد يُجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميِّز تأكيداً[4]، فيُقال: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ، قال جرير[5]:

تزوّدْ مثلَ زادِ إبيك فينا ... فنعم الزادُ زادُ أبيك زادا

فصل: وقوله تعالى: ﴿فنِعِمَّا هي﴾ [البقرة: ٢٧١]، نعم فيه مسندٌ إلى الفاعل

---

(١) طرفة بن العبد. وهو في ديوانه (ص ٥٨) برواية مختلفة، وهي:
خالتي والنفسُ قِدْماً أنهم ... نَعِمَ الساعون في القوم الشُّطُرْ
وهو في الخزانة ٩ / ٣٧، والكتاب ٤ / ٤٤٠، والمقتضب ٢ / ١٤٠.

(٢) أيْ: ومثل نعم وبئس في مجيئهما على أربع لغات.

(٣) وهو الذم. وأصله: أسوأ، ثم حوّل إلى «فَعُل» فصار لازماً. ثم ضُمّن معنى بئس، فصار جامداً، قاصراً، محكوماً له ولفاعله، كبئس في أحكامه. انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٨١.

(٤) وقد أجاز ذلك المبرد وابن السراج والفارسي، ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً. أوضح المسالك ٣ / ٢٧٧، وابن يعيش ٧ / ١٣٢.

(٥) ديوانه ص ١٣٥، والخصائص ١ / ٨٣، والمغني ص ٦٠٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩. والشاهد فيه: أنه جمع بين فاعل «نعم» الظاهر والتمييز (زادا) للتوكيد. قال ابن هشام في المغني (ص ٦٠٤): «فالصحيح أن «زاداً» معمول لتزوّد، إمّا مفعول مطلق إنْ أريد به التزوّد، أو مفعول به إنْ أريد به الشيء الذي يتزوّده من أفعال البر، وعليهما فـ«مثل» نعت له تقدم فصار حالاً».

المضمر، ومميِّزه: ما، وهي نكرةٌ لا موصوفةٌ ولا موصولة(١)، والتقدير: فنعم شيئاً هي.

فصل: وفي ارتفاع المخصوص مذهبان، أحدهما: أن يكون مبتدأ خبره ما تقدّمه من الجملة، كأنّ الأصل: زيدٌ نعم الرجل. والثاني: أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف، تقديره(٢): نعم الرجل هو زيد. فالأول على كلام والثاني على كلامين(٣).

فصل: وقد يُحذف المخصوص إذا كان معلوماً للمخاطب كقوله عزّ وجلّ: ﴿نعم العبدُ﴾ [ص: ٣٠]، أيْ: نعم العبد أيوب، وقوله: ﴿فنعم الماهدون﴾ [الذاريات: ٤٨]، أيْ: فنعم الماهدون نحن.

فصل: وُيؤنَّث الفعلُ ويُثنّى الاسمان ويجمعان نحو قولك: نِعمت المرأةُ هندٌ، وإنّ شئت قلت: نعم المرأةُ. وقالوا: هذه الدار نِعمت البلدُ، لّما كان البلدُ الدارَ، كقولهم: مَنْ كانت أمَّك(٤). وقال ذو الرّمة(٥):

أوْ حُـــرَّةٌ عَيْطَـــلٌ ثَبْجـــاءُ مُجْفَـــرَةٌ   دعـــائِـمَ الـزَّوْرِ نعْمَـــتْ زَوْرَقُ البلـــدِ

وتقول: نعم الرجلان أخواك، ونعم الرجالُ إخوتك، ونعمت المرأتان هندٌ ودعدٌ،

---

(١) أيْ: نكرة تامة. وقيل: إنها في هذه الآية معرفة تامة، أيْ: نعم الشيء هي.

(٢) في ط: والتقدير.

(٣) أي: على المذهب الأول يكون الكلام جملة واحدة، مكّونة من مبتدأ وخبر. وعلى المذهب الثاني يكون الكلام جملتين، الأولى: فعلية لا موضع لها من الإعراب، والثانية: اسمية كالمفسّرة للجملة الأولى. ابن يعيش (٧/ ١٣٥).

(٤) انظر الكتاب ٢/ ١٧٩. وقد نقل المؤلف عبارة سيبويه وتصرّف فيها كعادته. قال سيبويه: «وأمّا قولهم: هذه الدار نعمت الدارُ فإنه لمّا كان البلدُ الدارَ أقحموا التاء فصار كقولك: مَنْ كانت أُمَّك، وما جاءت حاجَتَك».

(٥) ديوانه ص ١٧٤، والخزانة ٩/ ٤٢٠، والمقرب ١/ ٦٨، واللسان (زرق). الشاهد فيه قوله: نعمت زورق البلد، حيث أنّث الفعل مع أنه مسند إلى مذكر، وهو زورق البلد؛ لأنه يريد به الناقة، فأنّث على المعنى كما أنّث مع البلد في قوله: نعمت البلد، حين أراد به الدار. عيطل: طويلة العنق. ثبجاء: عظيمة السّنام. مجفرة: عظيمة الجنب، واسعة الجوف. الزّور: القوائم. دعائم الزور: عظيمة القوائم. الزورق: السفينة، والمقصود هنا الناقة.

ونعمت النساءُ بناتُ عمّك.

فصل: ومن حقّ المخصوص أنْ يجانس الفاعلَ، وقوله عزّ وجلّ: ﴿ساء مثلاً القومُ الذين كذّبوا بآياتنا﴾ [الأعراف: ١٧٧] على حذف المضاف، أيْ: ساء مثلاً مَثَلُ القوم. ونحوه قولُه تعالى: ﴿بئس مَثَلُ القوم الذين كذّبوا﴾ [الجمعة: ٥]، أيْ: مَثَلُ الذين كذّبوا. ورُئيَ أن يكون محلّ «الذين» مجروراً صفة للقوم، ويكون المخصوص بالذم محذوفاً، أيْ: بئس مَثَلُ القوم المكذّبين مثلُهم[١].

فصل: وحبّذا مما يناسب هذا الباب. ومعنى «حبّ»: صار محبوباً جداً، وفيه لغتان: فتحُ الحاء وضمّها[٢]، وعليهما رُوي قوله[٣]:

وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقتلُ

وأصله: حَبُبَ، وهو مسند إلى اسم الإشارة، إلا أنهما جَرَيا بعد التركيب مجرى الأمثال التي لا تُغيَّر، فلم يُضمّ أوّل الفعل، ولا وُضع موضع «ذا» غيرُه من أسماء الإشارة، بل التُزمتُ فيهما طريقةٌ واحدة. وهذا الاسم في مثل إبهام الضمير في نِعْمَ، ومِنْ ثَمَّ فُسّر بما فُسّر به، فقيل: حبذا رجلاً زيدٌ، كما يُقال: نعم رجلاً زيدٌ، غير أنّ الظاهر فُضّل على المضمر بأن استغنوا معه عن المفسِّر فقيل: حبّذا زيدٌ، ولم يقولوا: نعم زيدٌ[٤]، ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم وينفصل في حبذا.

---

(١) وهناك وجه آخر ذكره العكبري إلى جانب ما ذكره المؤلف، وهو أن يكون في موضع رفع، قال: «تقديره: بئس مثلُ القوم مثلُ الذين، فـ«مثلُ» المحذوف هو المخصوص بالذم، وقد حذف وأقيم المضاف إليه مقامه». التبيان ٢ / ١٢٢٢.

(٢) وإن ركّبتها مع «ذا» وجعلتهما كالكلمة الواحدة، فقلت: حبّذا، ففتح الحاء واجب.

(٣) هو الأخطل. ديوانه ص ٢٢٤، وسرّ الصناعة ١ / ١٤٣، والخزانة ٩ / ٤٢٧، واللسان (قتل). وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها. والبيت في وصف الخمر. وقتلها: مزجها بالماء. والشاهد فيه: جواز ضمّ وفتح حاء حبّ.

(٤) لأنه قد يظنّ أنه فاعل نعم. أمّا في قولهم: حبذا زيدٌ، فإنه لا يظنّ أنه فاعل نعم؛ لأن فاعلها ذا، والفعل لا يكون له فاعلان.

ومن أصناف الفعل فعلا

التعجب

هما نحو قولك: ما أكْرَمَ زيداً! وأكْرِمْ بزيد[1]! ولا يُبنيان إلا مما يُبنى منه أفْعَلُ التفضيل[2]. ويُتوصّل إلى التعجب مما لا يجوز بناؤهما منه بمثل ما تُوصّل به إلى التفضيل[3]، إلا ما شذّ من نحو: ما أعطاه! وما أولاه للمعروف[4]! ومن نحو: ما أشهاها! وما أمْقَتَه[5]! . وذكر سيبويه[6] أنهم لا يقولون: ما أقْيَلَه، استغناء عنه بـ «ما أكثر قايلته!»، كما استغنوا بـ «تركتْ» عن «وذرتُ».

فصل: ومعنى «ما أكرمَ زيداً!»: شيءٌ جَعَلَه كريماً، كقولك: أمْرٌ أقْعَدَهُ عن الخروج، ومُهِمٌّ أشْخَصَه عن مكانه، تريد أن قعودَه وشخوصَه لم يكونا إلا لأمر. إلا أنّ

---

(١) أيْ: صيغة ما أفْعَلَه وأفْعِلْ به. وهما صيغتان قياسيّتان.

(٢) وهو أن يكون فعلاً ثلاثياً متصرّفاً تامّاً مثبتاً مبنيّاً للمعلوم قابلاً للتفاوت، ليس الوصف منه على وزن أفْعل فعلاء.

(٣) وذلك بالإتيان بصيغة تعجب من فعل مناسب، يصحّ أنْ يتعجب منه، ثم الإتيان بمصدر ما لا يجوز التعجب منه، ونصبه على المفعولية، نحو: ما أشدّ دحرجتَه، وما أعظم ما ضُرِبَ. في الجملة الأولى أتي بالمصدر الصريح للفعل «دحرج» وهو رباعيّ. وفي الجملة الثانية أتي بالمصدر المؤول للفعل «ضرب» المبنيّ للمجهول.

(٤) لأن كلاًّ من الفعلين «أعطى» و «أولى» ليس ثلاثياً.

(٥) ما أشهاها! أيْ: هي شهية عندي. وما أمقته! أيْ: أنه مقيت. قال سيبويه: «فكأن ما أمقته وما أشهاها على فَعُلَ وإنْ لم يستعمل، كما تقول: ما أبغضه إليّ وقد بَغُضَ». الكتاب ٤ / ١٠٠. ووجه الشذوذ عند المؤلف في الأول أنه بُني من اشتهى، وهو زائد على ثلاثة أحرف. وفي الثاني أنه بُني من مُقِتَ، وهو مبني للمجهول. وقد ردّ ابن مالك على ذلك بقوله في شرح التسهيل (٣ / ٤٦): «وكذلك استعمل مَقُتَ الرجل مقاتة إذا صار مقيتاً، أيْ: بغيضاً، فليس قولهم: ما أفقره! من افتقر، بل هو من فَقُرَ وفَقِرَ، ولا ما أشهاه من اشتهى بل من شهى، وما أحياه من استحيا، بل من حيى، ولا أمقته! من مُقِتَ، بل من مَقُتَ».

(٦) الكتاب ٤ / ٩٩.

هذا النقل من كل فعل خلا ما استُثني منه مختصٌّ بباب التعجب. وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأناً ليس لغيره لمعنى. وأمّا: أَكْرِمْ بزيدٍ! فقيل: أصلُه: أَكْرَمَ زيدٌ، أيْ: صار ذا كرم، كـ «أغدَّ البعير»، أيْ: صار ذا غدّة، إلا أنه أُخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر، كما أُخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم: رحمه الله. والباءُ مثلها في «كفى بالله»[1]، وفي هذا ضربٌ من التعسّف. وعندي أنّ أسهلَ منه مأخذاً أن يُقال: إنه أمرٌ لكل أحد بأن يَجْعَلَ زيداً كريماً، أيْ: بأنْ يصفه بالكرم، والباءُ مزيدة، مثلها في قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ [البقرة: ١٩٥]، للتأكيد والاختصاص، أوْ بأنْ يُصَيِّرَه ذا كرم، والباءُ للتعدية[2]. هذا أصلُه، ثم جرى مجرى المثل، فلم يُغيَّر عن لفظ الواحد في قولك: يا رجلان أَكْرِمْ بزيد، ويا رجال أَكْرِمْ بزيد.

فصل: واختلفوا في «ما»، فهي عند سيبويه غيرُ موصولة ولا موصوفة[3]، وهي مبتدأ، ما بعده خبر. وعند الأخفش موصولة[4]، صلتها ما بعدها، وهي مبتدأ محذوف الخبر[5]. وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام، كأنه قيل: أيُّ شيء أَكْرَمَهُ؟

فصل: ولا يُتصرّف في الجملة التعجبيّة بتقديم ولا تأخير ولا فصل[6]، فلا

---

(١) أيْ: زائدة.

(٢) إذن هو عند المؤلف لفظه ومعناه الأمر، ولكن يجوز أن تكون الباء زائدة، ويجوز أن تكون للتعدية. وكونه أمراً لفظاً ومعنى والباء للتعدية هو مذهب الفراء والزجاج وابن كيسان وابن خروف، وقالوا: فيه ضمير مستتر، تقديره: أنت، وهو الفاعل. وهذا الضمير عائد على المخاطب المراد منه أن يتعجب، أو على المصدر المفهوم من فعل التعجب. انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٥٥.

(٣) هي عنده نكرة تامة بمعنى: شيء.

(٤) بمعنى: الذي، فهي عنده معرفة ناقصة.

(٥) تقديره: شيء عظيم، وهو محذوف وجوباً. ونقل عن الأخفش قول آخر، وهو: أن تكون نكرة ناقصة، أيْ: بمعنى شيء، فتكون الجملة بعدها في محل رفع صفة، والخبر كالوجه الأول. أوضح المسالك ٣ / ٢٥١.

(٦) وذلك لضعف فعل التعجب، ولغلبة شبه الاسم عليه؛ لجواز تصغيره وتصحيح المعتل منه، نحو: ما أميلحه! وما أقومه! ابن يعيش ٧ / ١٤٩.

يقال: عبدَاللهِ ما أحسنَ! ولا ما عبدَ الله أحْسَنَ! ولا بزيدٍ أكْرِمْ! ولا ما أحسنَ في الدار زيداً! ولا أكْرِمْ اليومَ بزيد! . وقد أجاز الجرميّ الفصلَ وغيرُه من أصحابنا[1]، وينصرهم قول القائل: ما أحسنَ بالرجل أنْ يَصْدُقَ[2].

فصل: ويقال: ما كان أحْسَنَ زيداً[3]! للدلالة على المضيّ[4]. وقد حُكي: ما أصبح أبْرَدَها! وما أمسى أدْفأها[5]! والضمير للغداة.

ومن أصناف الفعل

الثلاثيّ

للمجرّد منه ثلاثةُ أبنية: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ. فكلّ واحد من الأوَّلَيْنِ على وجهين: متعدٍّ وغير متعدٍّ. ومضارعه على بناءين: مضارعُ فَعَلَ على يَفْعِلُ ويَفْعُلُ، ومضارعُ فَعِلَ على يَفْعَلُ ويَفْعِلُ. والثالث على وجه واحد غيرُ متعدٍّ، ومضارعه على بناء واحد[6] وهو يَفْعُلُ. فمثالُ فَعَلَ: ضربَه يضرِبُه، وجَلَس يجلِسُ، وقتَله يقتُلُه، وقَعَد يَقْعُد. ومثالُ فَعِلَ: شَرِبَه يَشْرَبُه، وفرِحَ يَفْرَح، ووَمِقَهُ يَمِقُهُ[7]، ووَثِقَ يَثِق. ومثالُ فَعُلَ: كَرُم يكرُم. وأمّا فَعَل يَفْعَل فليس بأصل، ومن ثَمَّ لم يجيء إلا مشروطاً فيه أن تكون عينُه أوْ لامُه أحدَ حروف الحلق: الهمزة والهاء والحاء و العين والخاء والغين، إلا ما شذّ من نحو: أبى يأبى ورَكَن يركَن. وأمّا فَعِل يفعُل، نحو: فَضِل يفضُل ومِتَّ تموتُ، فمن

---

(١) أيْ: الفصل بالظرف أو المجرور متعلّقين بفعل التعجب.

(٢) قال ابن هشام: «واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلّقين بالفعل، والصحيح الجواز». أوضح المسالك ٣ / ٢٦٣.

(٣) حيث زيدت «كان» بين ما وفعل التعجب.

(٤) انظر سيبويه ١ / ٧٣.

(٥) حيث زيدت كلّ من «أصبح وأمسى» بين ما وفعل التعجب.

(٦) غير متعدّ. . . واحد: سقط من أ.

(٧) ومق: أحبّ، والمقة: المحبّة.

تداخل اللغتين(١)، وكذلك فعُل يفعَل(٢) نحو: كُدتَّ تكادُ.

وللمزيد فيه خمسةٌ وعشرون بناء، تمرّ في أثناء التقاسيم بعون الله. والزيادة لا تخلو، إمّا أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها كما ذُكر في أبنية الأسماء.

فصل: وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب: موازنٌ للرباعيّ على سبيل الإلحاق، وموازنٌ له على غير سبيل الإلحاق، وغيرُ موازن له. فالأول على ثلاثة أوجه: ملحقٌ بدحرج نحو: شمْلَلَ وحَوْقَلَ وبَيْطَرَ وجَهْوَرَ وقَلْنَسَ وقَلْسَى(٣). وملحقٌ بتدحرج نحو: تَجَلْبَبَ وتَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ وتَمَسْكَنَ وتَغَافَلَ وتَكَلَّمَ(٤). وملحقٌ باحْرَنْجَمَ نحو: اقْعَنْسَسَ واسْلَنْقَى(٥). ومصداقُ الإلحاق اتحاد المصدرين(٦). والثاني نحو: أخْرَجَ وجَرَّبَ وقاتلَ، يوازن دحرج، غير أن مصدره مخالف لمصدره. والثالث نحو: انْطلق واقْتَدَر واستخرج واشهابَّ واشهبَّ واغدَوْدَنَ واعْلَوَّط(٧).

---

(١) أيْ: أنّ هناك قوماً يقولون فَضَلَ يفضُل، وأنّ آخرين يقولون: فَضِلَ يفضَل. ثم كثر ذلك حتى استعمل مضارع اللغة الأولى مع ماضي اللغة الثانية. فليس ذلك أصل في اللغة. ومثلها: مِتَّ تموتُ. والأصل فيه مَوِتَ يموتُ (فَعِلَ يفعُل). فالمضارع من اللغة الأولى، والماضي من الثانية. انظر ابن يعيش ٧ / ١٥٤، واللسان (موت).

(٢) مضارع فَعُل: يفعُل. فإنْ فتحت عين مضارعه فهو من باب تداخل اللغات، كالمثال الذي أتى به المؤلف.

(٣) شملل: أسرع. حوقل: كبر وفتر عن الجماع، وحوقل الرجل: أدبر، وكذلك عجز عن امرأته عند العرس. بيطر: عالج الدواب. جهور: أظهر وأعلن. قَلْنَسَ: غطّى وستر. قَلْسى: ألْبسه القلنسوة.

(٤) تجلبب: لبس الجلباب. تجورب: لبس الجَوْرب. ترهوك: مشى كأنه يموج في مشيته.

(٥) احرنجم: اجتمع. اقْعَنْسَسَ: امتنع، أو تأخر. اسلنقى: نام على ظهره.

(٦) مصدر دحرج: دحرجة، ومصدر بيطر الملحق به: بيطرة. ومصدر تدحرج: تدحرجٌ، ومصدر تمسكن الملحق به: تمسكنٌ، ومصدر احرنجم: احرنجامٌ، ومصدر اقعنسَسَ الملحق به: اقعنساس. فالمصدران متّحدان.

(٧) اغدودن: يقال: اغدودن الشعر: طال، ويقال: اغدودن النبت: اخضرّ. اعلوّط: تقَحّم الأمور بغير روّية، واعلوّط البعيرَ: تعلّق بعنقه وعلاه.

فصل: فما كان على فَعَلَ فهو على معانٍ لا تُضبَط كثرةً وسَعَة(١). وبابُ المغالبة مختصٌّ بفَعَلَ يَفْعُل منه، كقولك: كارمني فكرمْتُهُ أكْرُمُه، وكاثرني فكَثَرْتُه أكْثُره. وكذلك عازَّني فعزَزْتُه، وخاصمني فخصمتُه وهاجاني فهجوتُه؛ إلا ما كان معتلَّ الفاء كوَعدتُ أو معتلَّ العين أو اللام من بنات الياء كبِعتُ ورمَيْتُ، فإنك تقول فيه: أفْعِلُهُ، بالكسر، كقولك: خايرتُه فخِرْتُه أخْيرُهُ. وعن الكسائي أنه استثنى أيضاً ما فيه أحد حروف الحلق، وأنه يُقال فيه: أَفْعَلُهُ، بالفتح. وحكى أبو زيد: شاعرتهُ أَشْعُرُهُ وفاخرْتُهُ أفْخُرُهُ، بالضم. قال سيبويه(٢): «وليس في كل شيء يكون هذا، ألا ترى أنك لا تقول: نازعني فنزَعْتُه، استُغني عنه بغلبْتُه». وفَعِلَ يكثر فيه الأعراض من العلل والأحزان وأضْدادها كسَقِمَ ومرِضَ وحزِنَ وفرِحَ وجذِلَ وأشِرَ(٣)، والألوان كأدِمَ(٤) وشَهِبَ وسَوِدَ. وفعُلَ للخصال التي تكون في الأشياء كحسُنَ وقبُحَ وصَغُرَ وكَبُرَ.

فصل: وتَفَعْلل يجيء مطاوعَ فَعْللَ كجَوْرَبَه فتَجَوْرَبَ، وجَلْبَبَهُ فتَجَلْبَبَ، وبناءً مقتضباً كتَسَهْوَكَ وتَرَهْوَكَ(٥).

فصل: وتَفعَّلَ يجيء مطاوعَ فَعَّلَ نحو: كسَّرته فتكسَّر وقطَّعته فتقطَّع. وبمعنى التكلّف نحو: تشجَّع وتصبَّر وتحلَّم وتمرَّأ(٦)، قال حاتم(٧):

---

(١) نظراً لخفة البناء واللفظ.

(٢) الكتاب ٤ / ٦٨. وفيه: عنها، بدلاً من: عنه.

(٣) أشر: فرح، بطر.

(٤) أدم: بيض.

(٥) تسهوك: أدبر وهلك. ترهوك: مشى مشياً كأنه يموج فيه. وقوله: بناءً مقتضباً، أيْ: غير جارٍ على مطاوع له. ونقل ابن الحاجب في الإيضاح (٢ / ١٢١): سهوكته فتسهوك. فهو جارٍ على المطاوعة.

(٦) تمرأ: تكلّف المروءة.

(٧) ديوانه ص ٨١، والكتاب ٤ / ٧١، وأدب الكاتب ص ٣٥٩، ونوادر أبي زيد ص ٣٥٥. الأدنين: أصله الأدنيين، قلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت لاجتماع الساكنين، ومعناها: الأقربون. والشاهد فيه: مجيء «تحلّم» بمعنى التكلّف، لا بمعنى المطاوعة. ومعناه: احملْ نفسك على الحلم حتى تتخلّق به وتصير من أهله.

تحلَّـمْ علـى الأدْنيـنَ واستَبْـقِ ودَّهُـمْ   فلـن تستطيـع الحِلْـمَ حتـى تحلَّمـا

قال سيبويه[١]: «وليس هذا مثلَ تجاهل؛ لأن هذا يطلب أن يصير حليما»، ومنه تقيَّسَ وتنزَّرَ[٢]. وبمعنى استفعل[٣] كتكبَّرَ وتعظَّمَ وتعجَّلَ الشيءَ وتيقَّنهُ وتقصّاهُ وتثبَّتهُ وتبيَّنهُ. وللعملِ بعد العمل في مهلة، كقولك: تجرَّعهُ[٤] وتحسّاهُ وتعرَّفهُ وتفوَّقهُ[٥]، ومنه: تفهَّمَ وتبصَّرَ وتسَمَّعَ. وبمعنى اتّخاذ الشيء، نحو: تديَّرتُ المكانَ وتوسَّدْتُ الترابَ[٦]، ومنه: تبنَّاهُ. وبمعنى التجنُّب، كقولك: تحَوَّبَ وتأثَّمَ وتهَجَّدَ وتحرَّجَ، أيْ: تجنَّبَ الحُوبَ[٧] والإثمَ والهجودَ والحرجَ.

فصل: وتفاعَل لِمَا يكون من اثنين فصاعداً، نحو: تضاربا وتضاربوا. ولا يخلو من أن يكون من فاعَلَ المتعدّي إلى مفعول أو المتعدّي إلى مفعولين. فإن كان من المتعدي إلى مفعول كضارَبَ لم يتعدَّ، وإن كان من المتعدّي إلى مفعولين نحو: نازعته الحديثَ وجاذبته الثوبَ وناسيته البغضاء، تعدّى إلى مفعول واحد، كقولك: تنازعنا الحديث وتجاذبنا الثوب وتناسينا البغضاءَ. ويجيء ليُريكَ الفاعلَ أنه في حالٍ ليس فيها[٨]، نحو: تغافلتُ وتعاميتُ وتجاهلتُ[٩]، قال[١٠]:

---

(١) الكتاب ٤ / ٧١. وفيه: بمنزلة، بدلاً من: مثل.

(٢) تقيّس: انتسب إلى قيس، وهي قبيلة. تنزّر: انتسب إلى نزار بن معدّ بن عدنان.

(٣) أيْ: بمعنى الطلب.

(٤) أيْ: شربه جرعة بعد أخرى.

(٥) تفوّقه: شربه شيئاً بعد شيء.

(٦) أيْ: اتّخذت المكان مداراً، واتّخذت التراب وسادة.

(٧) الحُوب: الغم والحزن. وأيضاً الهلاك والشدّة.

(٨) الكتاب ٤ / ٦٩. قال سيبويه: «وقد يجيء تفاعلت ليريكَ أنه في حالٍ ليس فيها». والمقصود: التظاهر بالفعل دون حقيقته.

(٩) أيْ: أظهر الغفلة والعمى و الجهل، وهي منتفية عنه.

(١٠) قائل هذا الرجز عمرو بن العاص كما في اللسان (مرر)، وبعده: ثم كسرت الطَّرْفَ من غير عَوَرْ. ويقال: إنه لأرطأة بن سهيّة كما في الاقتضاب ص ٤٠٩. ولم يُنسب في الكتاب ٤ / ٦٩، والمقتضب ١ / ٧٩، والمحتسب ١ / ١٢٧. والشاهد فيه: تخازرت، حيث جاء للتكلّف، أيْ:=

إذاتخازَرْتُ وما بي مِنْ خَزَرْ

وبمنزلة فَعَلْتُ، كقولك: توانيتُ في الأمر، وتقاضيتُهُ، وتجاوَزَ الغاية[١]. ومطاوعَ فاعَلْتُ، نحو: باعدته فتباعَدَ.

فصل: وأفْعَلَ للتعدية[٢] في الأكثر، نحو: أجْلَسْتُهُ وأمكنتُهُ. وللتعريض للشيء وأن يُجعلَ بسبب منه، نحو: أقْتَلْتُه وأبَعْتُهُ، إذا عرَّضتُه للقتل والبيع، ومنه: أقْبرتهُ وأشْفيتُه وأسْقَيتُه، إذا جعلت له قبراً وشِفاءً وسِقْياً، وجعلته بسبب منه من قبل الهبة أو نحوها. أو لصيرورة الشيء ذا كذا، نحو: أغدَّ البعيرُ، إذا صار ذا غدّة[٣]، وأجْرَبَ الرجلُ وأنْحَز وأحالَ، أيْ: صار ذا جَرَبٍ ونُحازٍ وحِيالٍ في ماله[٤]، ومنه: ألامَ وأراب وأصْرَمَ النخلُ وأحْصَدَ الزرعُ وأجدَّ[٥]، ومنه: أبْشَرَ وأفْطَرَ وأكبَّ وأقْشَعَ الغيمُ[٦]. ولوجود الشيء على صفة، نحو: أحْمدتُه، أيْ: وجدته محموداً، وأحْيَيْتُ الأرض، أيْ: وجدتها حيّةَ النباتِ. وفي كلام عمرو بن معديكرب لمُجاشِعٍ السُّلَمِيِّ: لله درُّكم يا بني سُلَيْمٍ، قاتلناكم فما أجْبنّاكم وسألناكم فما أبْخَلْناكم وهاجيناكم فما أفْحَمْناكم[٧].

= تكلّفت الخزر، وهوالنظر بمؤخر العين. وقوله: ما بي من خزر، يدلك على ذلك كما قال سيبويه رحمه الله.

(١) أيْ: ونيت في الأمر، وقضيته، وجزت الغاية. ولكن لا بدّ في «توانيت وتقاضيت وتجاوز» من المبالغة. انظر شرح الشافية للرّضي ١ / ٩٩.

(٢) وهي تصيير الفاعل بالهمزة مفعولاً. فإن كان الفعل متعدّياً لواحد صار بالهمزة متعدّياً لاثنين، وإنْ كان متعدّياً لاثنين تعدّى بالهمزة لثلاثة.

(٣) الغدّة: طاعون الإبل.

(٤) النحاز: داء يأخذ الدوابّ والإبل فتسعل سعالاً شديداً. والحِيال: الشاء والإبل غير الحوامل.

(٥) ألام: صار صاحب قوم يلومونه. أراب: صار ذا ريبة. أصرم النخل: صار ذا صريم، أيْ: أن يُصرم. وأحصد الزرع: صار ذا حصاد. وأجدّ النخلُ: حان أن يقطع ثمره، أيْ: صار ذا جداد.

(٦) أفطر: صار ذا فطر، أيْ: حان له أن يفطر. وأبشر: صار ذا بشر، وهو الفرح. وأكبَّ: صار ذا كبّ، أيْ: صار يُكَبُّ، أيْ: يُصرع، وفي أ، ب: ألَبَّ. وما أثبته من ط، وهو الصواب. وأقشع الغيم: صار ذا قِشَع، أيْ: دخل في القِشَع.

(٧) أيْ: ما وجدنا كم جبناء وبخلاء ومُفحمين.

وللسَّلْب نحو: أشْكيْتُه وأَعْجمتُ الكتاب، إذا أزلت الشكاية[١] والعجمة. ويجيء بمعنى فَعَلْتُ، تقول: قِلْتُ البيعَ وأَقَلْتُه، وشَغَلْتُه وأشْغَلْتُه، وبَكَرَ وأبْكَرَ.

فصل: وفعَّلَ يواخي أفْعَلَ في التعدية نحو: فرَّحتُه وغرَّمته، ومنه خطَّأتُه وفسَّقْتُه وزيَّنْتُه وجدَّعْتُه وعقَّرْتُه[٢]. وفي السَّلْب نحو: قرَّعتُه وقذَّيتُ عينَه، وجلَّدْتُ البعير وقرَّدته، أيْ: أزلت القَرَعَ[٣] والقذى والجلد والقُراد. وفي كونه بمعنى فَعَلَ، كقولك: زِلْتُه وزَيَّلْتُه[٤]، وعُضْتُه وعَوَّضتُه، ومِزْتُه وميَّزتُه. ومجيئُه للتكثير هو الغالب عليه، نحو قولك: قطّعْتُ الثيابَ وغلَّقتُ الأبوابَ، وهو يجوِّلُ ويطوِّفُ، أيْ: يُكْثِر الجَولانَ والطواف، وبرَّكَ النَّعَمُ وربَّضَ الشاءُ وموَّتَ المالُ، ولا يُقال للواحد[٥].

فصل: وفاعَلَ لأن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه، كقولك: ضاربته وقاتلته[٦]. فإذا كنتَ الغالبَ قلتَ: فاعَلني ففعَلْته[٧]. ويجيء مجيء فَعَلْتُ كقولك: سافرت. وبمعنى أفْعَلْتُ نحو: عافاك الله، وطارَقْتُ النعلَ[٨]. وبمعنى فعَّلْتُ نحو: ضاعفتُ وناعمتُ[٩].

---

(١) الشكاية: أصلها الشكاوة، قلبت واوه ياء، لأن أكثر مصادر فِعالة من المعتلّ إنما هو من قسم الياء نحو: الوِلاية والوِصاية. انظر اللسان (شكا).

(٢) أيْ: قلت له: جدعك الله، وعقرك الله.

(٣) القرع: بثر أبيض يخرج في أجسام الإبل، فيسقط وبرها.

(٤) زيّلته: فرّقته، وهو أجوف يائي، ومثله: قِلْته وأقلته. شرح الشافية ١ / ٩٤.

(٥) والتكثير يكون في الفعل أوْ في الفاعل أوْ في المفعول. فمثال الأول: طَوَّفَ. ومثال الثاني: موَّتَ المالُ. ومثال الثالث: غلَّقْتُ الأبوابَ.

(٦) وهو ما يعبّر عنه بالمشاركة. قال سيبويه: «اعلم أنك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثلُ ما كان منك إليه حين قلت: فاعلته». الكتاب ٤ / ٦٨. ويلاحظ أن المؤلف نقل عبارة سيبويه وقد غيّر فيها على عادته.

(٧) نحو: غالبني فغلبته.

(٨) عافاك الله: جعلك ذا عافية. وطارقت النعل: جعلتها ذاتَ طِراق، وهو ما أطبقتَ عليه فخرزت به.

(٩) ناعمت: نعَّمتُ، أيْ: كثّرتُ نعمتَه.

فصل: وانْفَعَلَ لا يكون إلا مطاوعَ فَعَلَ، كقولك: كَسَرْتُه فانكسر، وحطَمْتُه فانحطم، إلا ما شذَّ من قولهم: أقحمتُه فانقحم، وأغلقته فانغلق، وأسفقتُه فانسفق، وأزعجته فانزعج[١]. ولا يقع إلا حيث يكون علاجٌ وتأثير؛ ولهذا كان قولهم: انعدم، خطأ. وقالوا: قُلته فانقال؛ لأن القائل يعمل في تحريك لسانه.

فصل: وافْتَعَل يشارك انْفَعَل في المطاوعة، كقولك: غمَمْتُه فاغتمَّ وشَوَيْتُه فاشتوى، ويُقال: انغمَّ وانشوى. ويكون بمعنى تفاعل، نحو: اجتوروا واختصموا والتقوا. وبمعنى الاتّخاذ، نحو: اذَّبَحَ واطَّبَخَ[٢] واشتوى، إذا اتَّخَذَ ذبيحةً وطبيخاً وشواءً لنفسه، ومنه: اكتال واتّزن[٣]. وبمنزلة فَعَلَ، نحو: قرأتُ واقترأتُ وخَطَفَ واختطف. وللزيادة على معناه كقولك: اكتسب في كَسَبَ، واعتمل في عمل، قال سيبويه[٤]: أمّا كسبتُ فإنه يقول: أصبتُ، وأمّا اكتسبتُ فهو التصرّف والطلب، والاعتمال بمنزلة الاضطراب.

فصل: واستفعل لطلب الفعل، تقول: استخفَّهُ واستعمَلهُ واستعجله، إذا طلب خفَّته وعملَه وعَجَلَته. ومرَّ مستعجلاً، أيْ: مَرَّ طالباً ذلك من نفسه مُكلِّفها إياه، ومنه: استخرجته، أيْ: لم أزل أتلطَّف به وأطلب حتى خرج. وللتحوّل، نحو: اسْتَتْيَسَتِ الشاةُ، واستنوق الجملُ، واستحجر الطين[٥]، وإن البغاث بأرضنا يَستنسر[٦]. وللإصابة على صفة، نحو: استعظمتُه واستسمنتُه واسْتَجَدْتُه، أيْ: أَصَبْتُه عظيماً

---

(١) وجه الشذوذ أن انفعل جاء مطاوعَ أفْعَل. وقوله: أسفقته، معناه: أغلقته. وفي أ: وأصفقته فانصفق، والمعنى واحد. .

(٢) اذّبح: أبدلت تاء افتعل ذالاً، ثم أدغمت بدال الفعل. واطّبَخَ: أبدلت تاء افتعل طاء ثم أدغمت في طاء الفعل.

(٣) أصله: أوْتزن، أبدلت الواو تاء، ثم ادغمت في تاء افتعل.

(٤) قال سيبويه: «وأمّا كسب فإنه يقول أصابَ، وأما اكتسب فهو التصرّف والطلب. والاجتهاد بمنزلة الاضطراب». الكتاب ٤ / ٧٤.

(٥) أيْ: تحوَّلت الشاة إلى تيس والجمل إلى ناقة والطين إلى حجر.

(٦) أي: صارت ضعاف الطير نسوراً. وهذا المثلُ يُضرب للضعيف يصير قويّاً، وللذليل يعزّ بعد الذلّ. مجمع الأمثال ١ / ١٠.

وسميناً وجيّداً. وبمنزلة فَعَلَ، نحو: قَرَّ واستقرَّ، وعلا قِرْنَه[١] واستعلاه.

فصل: وافْعَوْعَلَ بناءُ مبالغةٍ وتوكيد. فاخْشَوْشَنَ واعْشَوْشَبتِ الأرض واحْلَوْلى الشيء: مبالغاتٌ في خَشُنَ وأعْشَبَتْ[٢] وحلا. قال الخليل في اعْشَوْشَبَتْ: إنما يريد أن يجعل ذلك عامّاً قد بالغ[٣].

ومن أصناف الفعل

الرباعيّ

للمجرّد منه بناءٌ واحدٌ: فَعْلَلَ. ويكون متعدّياً، نحو: دحْرَجَ الحجرَ وسَرْهَفَ الصبيَّ[٤]، وغيرَ متعدٍّ، نحو: دَرْبَخَ وبَرْهَمَ[٥]. وللمزيد فيه بناءان: افْعَنْلَلَ، نحو: احْرَنْجَمَ، وافْعَلَلَّ، نحو: اقْشَعَرَّ[٦].

فصل: وكلا بنائي المزيد فيه غير متعدّ. وهما في الرباعيّ نظيرُ انْفَعَل وافعَلَّ وافعالَّ في الثلاثيّ[٧]. قال سيبويه[٨]: «وليس في الكلام احرنجمته؛ لأنه نظير انْفَعَلْتُ في بنات الثلاثة، زادوا نوناً وألفَ وصلٍ كما زادوهما في هذا». وقال[٩]: «ليس في

---

(١) قِرْنُه: كفؤه في الشجاعة.

(٢) في أ، ب: وأعشب، وما أثبتّه من ط.

(٣) قال سيبويه: «وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذا قال: اعشوشبت الأرض فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عامّاً، قد بالغ، وكذلك احلوْلى». الكتاب ٤ / ٧٥.

(٤) سرهف الصبيّ: أصلح غذاءه.

(٥) دربخ: خضع. برهم: أدام النظر وأسكن طرفه.

(٦) وهناك بناء ثالث وهو تَفَعْلَلَ، نحو: تَدَحْرَجَ.

(٧) فهذه الأوزان الثلاثة غير متعدّية، نحو: انكسرَ واحمرَّ واشهابَّ.

(٨) الكتاب ٤ / ٧٧. وقوله: ليس في الكلام احرنجمته، أيْ: لا يأتي هذا الفعل متعدّياً.

(٩) الكتاب ٤ / ٧٧. وهناك صيغتان ذكرهماسيبويه، ولم يذكرهما المؤلف وهما: افْعَنْلَلْتُه =

الكلام افْعَلَلْتُهُ ولا افعالَلْتُه، وذلك نحو: احْمَرِرْتُ واشهابَبْتُ. ونظيرُ ذلك من بنات الأربعة اطْمأننْتُ واشْمَأزَزْتُ»[1].

* * * * *

= وافْعَنْلَيْتُه، وذلك نحو: اقعَنْسَسْتُه واحرنْبَيْتُه. فهذه الصيغ من الأفعال تقع لازمة ولا تتعدّى، يقال: اقعَنْسَسَ البعير، أيْ: أبى أن ينقاد. ويقال: حرنبى الديك، أيْ: انتفش للقتال.

(١) بعدها في أ: تمّ القسم الثاني من كتاب المفصّل للشيخ العالم فخر خوارزم الزمخشري. يتلوه القسم الثالث، وهو قسم الحروف من كتاب المفصّل. بحمد الله تعالى وحسن عونه ومنّه. وصلواته على سيدنا محمد نبيّه وآله وصحبه، وسلامه. وبدلاً من ذلك في ط: والله أعلم.

بسم الله الرحمن الرحيم
القسم الثالث من الكتاب[1] وهو قسم الحروف

الحرف ما دلّ على معنى في غيره[2]. ومن ثَمّ لم ينفكّ من اسم أو فعل يصحبه إلا في مواضع مخصوصة حُذف فيها الفعل واقتُصر على الحرف، فجرى مجرى النائب، نحو قولهم: نعمْ وبلى وإيْ[3]، وإنّهْ[4]، ويا زيدُ، وقَدْ في قوله[5]:

وكـأنْ قَـدِ

---

(١) من الكتاب: غير موجودة في ب.

(٢) أمّا الاسم والفعل فمعناهما في أنفسهما.

(٣) إيْ: حرف جواب بمعنى نعم، ولا تقع إلا قبل القسم. وبلى: حرف جواب تختصّ بالنفي وتفيد إبطاله. ونعم: حرف تصديق ووعد وإعلام، تأتي بعد النفي والإيجاب. انظر المغني ص ١٠٦، ١٥٣، ٤٥١.

(٤) إنّهْ: حرف جواب بمعنى نعم، نحو قول عبيدالله بن قيس الرقيات:

ويقلـــن: شيـــبٌ قـــد عـــلا ... كَ، وقـــد كبـــرتَ، فقلـــتُ: إنّـــهْ

(٥) جزء من بيت للنابغة الذبياني، وهو:

أفـد التـرحّـل غيـر أنّ ركـابنـا ... لمّـا تَـزُلْ بـرحـالنـا وكـأنْ قـدِ

ويروى: أزف. انظر ديوانه ص ت٣٨، والأزهية ص ٢١١، والخصائص ٢ / ٣٦١، والرضيّ ٢ / ١٣١. والشاهد فيه: حذف الفعل بعد قد، أيْ: وكأن قد زالت ركابنا.

ومن أصناف الحرف حروف
الإضافة[١]

سُمِّيت بذلك لأن وضعها على أنْ تُفضي[٢] بمعاني الأفعال إلى الأسماء. وهي فوضى[٣] في ذلك وإنْ اختلفت بها وجوه الإفضاء. وهي على ثلاثة أضرب: ضربٌ لازم للحرفية، وضربٌ كائنٌ اسماً وحرفاً، وضربٌ كائنٌ حرفاً وفعلاً. فالأول تسعة أحرف: مِنْ وإلى وحتى وفي والباء واللام ورُبّ وواو القسم وتاؤه. والثاني خمسة أحرف: على وعن والكاف ومُذْ ومُنْذُ. والثالث ثلاثة أحرف: حاشا وخلا وعدا.

فصل: فـ «مِنْ» معناها: ابتداء الغاية[٤]، كقولك: سرت من البصرة إلى الكوفة. وكونها مُبَعِّضةً[٥] في نحو: أخذتُ من الدراهم، ومُبيِّنة[٦] في نحو: ﴿فاجتنبوا الرجسَ من الأوثان﴾ [الحج: ٣٠]، ومزيدة[٧] في نحو: ما جاءني من أحد، راجعٌ إلى هذا[٨]. ولا تُزاد عند سيبويه إلا في النفي[٩]. والأخفش يجوِّز الزيادة في الإيجاب[١٠]،

---

(١) وهي حروف الجرّ، وقد يسمّيها الكوفيون حروف الصفات.

(٢) تفضي: توصل.

(٣) وهي فوضى، أيْ: سواء.

(٤) الغاية المكانية والزمانية. أمّا ابتداء الغاية المكانية فلا خلاف فيه بين النحاة. وأمّا ابتداء الغاية الزمانية فمنعه أكثر البصريين، وأثبته الكوفيون مستدلّين بعدة شواهد. انظر الإنصاف ١ / ٣٧٠، وأوضح المسالك ٣ / ٢١.

(٥) وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض.

(٦) أي: لبيان الجنس.

(٧) لا تزاد إلا في النفي والنهي والاستفهام. ويشترط أن يكون مجرورها نكرة، ويقع إمّا فاعلاً أوْ مفعولاً به أو مبتدأ.

(٨) قوله: راجع إلى هذا، أيْ: إلى ابتداء الغاية. قال ابن هشام: «ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادّعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه». المغني ص ٤١٩.

(٩) الكتاب ٢ / ٣١٥.

(١٠) ونُقل عن الكوفيين أنهم يجوّزون زيادتها في الواجب وغيره بشرط تنكير المجرور. أمّا الأخفش والكسائي وهشام فإنهم يجوّزون زيادتها في الواجب بلا شروط. انظر المساعد ٢ / ٢٥١.

ويستشهد بقوله عزّ وجلّ: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾ [الأحقاف: ٣١].

فصل: و «إلى» معارِضَةٌ لـ «مِنْ» دالةٌ على انتهاء الغاية[١]، كقولك: سرت من البصرة إلى بغداد. وكونُها بمعنى المصاحبة في نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿ولا تأكلوا أموالَهم إلى أموالكم﴾ [النساء: ٢] راجعٌ إلى معنى الانتهاء.

فصل: و «حتى» في معناها[٢]، إلا أنها تفارقها في أنّ مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزءٍ منه؛ لأن الفعل المعدَّى بها الغرضُ فيه أن يتقضَّى ما تعلّق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه، وذلك قولك: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها ونمتُ البارحةَ حتى الصباحِ، ولا تقول: حتى نصفِها أو ثلثِها كما تقول: إلى نصفها وإلى ثلثِها. ومن حقّها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها؛ ففي مسألتيْ السمكة والبارحة قد أُكِل الرأسُ ونيمَ الصباحُ. ولا تدخل على مضمر فتقول: حتّاه، كما تقول: إليه. وتكون عاطفة[٣] ومبتدأ ما بعدها في نحو قول امرىء القيس[٤]:

وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرْسانِ

ويجوز في مسألة السمكة الوجوهُ الثلاثة[٥].

فصل: و «في» معناها الظرفية[٦]، كقولك: زيدٌ في أرضه، والركضُ في

---

(١) المكانية والزمانية. وقد مثّل المؤلف للمكانية، وأما الزمانية فنحو: سرت من طلوع الشمس إلى غروبها.

(٢) أيْ: في معنى إلى.

(٣) حملاً على الواو. والعطف بها قليل. والكوفيون ينكرونه ويجعلونها ابتدائية، وما بعدها معمول لعامل مضمر. مغني اللبيب ص ١٧٣.

(٤) ديوانه ص ٩٣، والكتاب ٣ / ٢٧، والجمل ص ٦٧، وأسرار العربية ص ٢٤٢. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: مطوت بهم حتى تكلّ غزاتهم. والشاهد فيه قوله: حتى الجياد، حيث جاءت حتى حرف ابتداء.

(٥) أيْ: حتى رأسُها. الرفع على اعتبارها حرف ابتداء، والنصب على اعتبارها حرف عطف، والجرّ على اعتبارها حرف جرّ.

(٦) الظرفية الحقيقيّة والمجازيّة. وقد مثل لهما المؤلف.

الميدان، ومنه: نَظَرَ في الكتاب وسعى في الحاجة. وقولهم في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ولأصلبنّكم في جذوع النخل﴾ [طه: ٧١]: إنها بمعنى «على» عملٌ على الظاهرِ، والحقيقةُ أنها على أصلها لتمكُّنِ المصلوب في الجذع تمكّنَ الكائن في الظرف فيه[١].

فصل: والباء معناها الإلصاق[٢]، كقولك: به داءٌ، أيْ: التصق به وخامره. و «مررت به» واردٌ على الاتساع، والمعنى: التصق مروري بموضعٍ يقرب منه. ويدخلها معنى الاستعانة في نحو: كتبت بالقلم، ونَجَرْتُ بالقَدُوم، وبتوفيق الله حَجَجْتُ، وبفلان أصَبْتُ الغرض. ومعنى المصاحبة[٣] في نحو: خرج بعشيرته، ودخل عليه بثياب السفر، واشترى الفرس بسرجه ولجامه. وتكون مزيدة في المنصوب، كقوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقوله: ﴿بأيّكم المفتون﴾[٤] [القلم: ٦]، وقوله[٥]:

سودُ المحاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

وفي المرفوع كقوله تعالى: ﴿كَفَى بالله شهيداً﴾ [الرعد: ٤٣]، وبحسبك زيد، وقول

---

(١) وهناك معانٍ أخرى لِـ «في»، منها: السببيّة والمصاحبة والمقايسة والاستعلاء. انظر المغني ص ٢٢٣.

(٢) وهو أصل معانيها.

(٣) وعلامتها: أن يصلح في موضعها «مع».

(٤) فتكون الباء زائدة، و (أيّكم) في محل نصب مفعول به لما قبله. وقيل: إن الباء زائدة وأيّكم في محل رفع مبتدأ، كقولك: بحسبك درهم. والمفتون: المجنون. ونقل عن الأخفش أنها ليست زائدة وأن المفتون بمعنى الفتنة. وحُكي عن الفراء قوله: إنها ظرفية بمعنى «في». البحر المحيط ١٠ / ٢٣٧.

(٥) للراعي النميري. وهو في ديوانه ص ١٢٢، وأدب الكاتب ص ٥٢١، والمعاني الكبير ٢ / ١١٣٨. وفي الخزانة (٩ / ١٠٨) للراعي أوّ للقتّال الكلابي، وهو في ديوانه ص ٥٣. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد. وصدره: هنّ الحرائرُ لا ربّاتُ أخمرةٍ. المحاجر: جمع مَحْجِر، وهو ما يبدو من النّقاب من العين. والشاهد فيه: دخول الباء الزائدة على المفعول به. ورواية الخزانة: أحْمرة (جمع حمار). أمّا أخمرة (جمع خمار) فهو تصحيف عند البغدادي.

امرىء القيس[1]:

ألا هَــلْ أتــاهــا والحــوادثُ جَمَّــةٌ ... بــأنّ امــرأ القيــسِ بــنَ تَمْلِــكَ بَيْقَــرا

فصل: واللام للاختصاص، كقولك: المالُ لزيد، والسرجُ للدابة، وجاءني أخٌ له وابنٌ له[2]. وقد تقع مزيدة، قال الله تعالى: ﴿رَدِفَ لكم﴾[3] [النمل: ٧٢].

فصل: و «رُبَّ» للتقليل[4]. ومن خصائصها: أن لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة. فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة[5] بمفرد أو جملة، كقولك: رُبّ رجلٍ جواد، ورُبّ رجلٍ جاءني، ورُبّ رجلٍ أبوه كريم. والمضمرة حقّها أنْ تُفسَّرَ بمنصوب، كقولك: ربّه رجلا. ومنها: أن الفعل الذي تُسلِّطُهُ على الاسم يجب تأخيرُه عنها، وأنه يجيء محذوفاً في الأكثر كما حُذف مع الباء في بسم اللهِ، قال الأعشى[6]:

---

(١) ديوانه ص ٦٢، والخصائص ١ / ٣٣٥، والخزانة ٩ / ٥٢٤، واللسان (بقر). تملك: لقب أبيه، وقيل: علم لأمه. بيقَر: هَلَك، أو هاجر من أرض إلى أرض. والشاهد فيه: زيادة الباء في المرفوع (الفاعل)، وهو المصدر المؤول من أنّ ومعموليها.

(٢) وقيل: إنها في نحو المثال الأول للملك؛ لأنها وقعت بين ذاتين، تملك الأولى منهما الثانية حقيقة. وأمّا نحو: الحمد لله، فهي للاستحقاق. وقد عبّر المؤلف عن هذين المعنيين بالاختصاص، كالأمثلة الأخرى التي أتى بها. والظاهر أن المسوّغ لذلك تقليل الاشتراك. انظر مغني اللبيب ص ٢٧٥.

(٣) ورفض بعضهم أن تكون اللام زائدة هنا، واعتبر الفعل «ردف» قد ضُمِّن معنى اقترب فتعدّى باللام. انظر أوضح المسالك ٣ / ٣١.

(٤) هذا هوالمنسوب عند الكثيرين لسيبويه وغيره من النحاة كالخليل والكسائي والفراء. وذكر ابن مالك أنها حرف تكثير وفاقاً لسيبويه، وجعل التقليل بها نادراً. انظر شرح التسهيل ٣ / ١٧٦. ومن ورودها للتكثير قوله عليه الصلاة والسلام: «يا ربّ كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة». ومن ورودها للتقليل قوله:

ألا ربّ مــولــود وليــس لــه أب ... وذي ولــد لــم يَلْــدَهُ أبــوانِ

(٥) هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي. قال ابن مالك: «وقلّدهم في ذلك أكثر المتأخرين مع أنه خلاف مذهب سيبويه». شرح التسهيل ٣ / ١٨١.

(٦) ديوانه ص ١٦٩، والمغني ص ٧٦٤، والخزانة ٩ / ٥٥٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٥. الرِّفد: القدَحُ العظيم. ويروى بكسر الراء، ومعناه: العطيّة. وقيل: معناه كالأول. أقتال: جمع =

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلكَ اليو مَ وأسْرى مِنْ مَعْشَرٍ أقتالِ

فهرقته ومن معشر: صفتان لرفد وأسْرَى، والفعل محذوف[1]. ومنها: أنّ فعلها يجب أن يكون ماضياً، تقول: رُبّ رجلٍ كريمٍ قد لقيتُ. ولا يجوز: سألقى أوْ لألقيَنّ. وتُكفُّ بِـ «ما»، فتدخل حينئذٍ على الاسم والفعل، كقولك: ربّما قام زيد، وربّما زيدٌ في الدار، قال أبو دؤاد[2]:

ربّما الجامِلُ المؤبَّلُ فيهمْ وعناجيجُ بينهنّ المهارُ

وفيها لغات، ربُّ: الراءُ مضمومةٌ والباءُ مخففةٌ مفتوحة أوْ مضمومةٌ أوْ مُسكَّنةٌ. ورَبَّ: الراءُ مفتوحةٌ والباءُ مشددةٌ أوْ مخففّةٌ. ورُبَّت: بالتاء، والباءُ مشدّدةٌ أو مخفّفة.

فصل: وواوُ القسم مبدلةٌ عن الباء الإلصاقية في: أقسمتُ بالله، أُبدلتْ عنها عند حذف الفعل. ثُمَّ التاءُ مبدلةٌ عن الواو في «تاللهِ» خاصة، وقد روَى الأخفشُ: تَرَبّ الكعبةِ. فالباء لأصالتها تدخل على المظهر والمضمر، فتقول: بالله وبك لأفعلنّ. والواو لا تدخل إلا على المظهر لنقصانها عن الباء، والتاء لا تدخل مِن المظهر إلا على واحد[3] لنقصانها عن الواو. وقولهم: مِ اللهِ، قيل: أصله مِنَ الله، لقولهم: مِنْ ربّي إنّك لأشِرٌ، فحذِفت النونُ لكثرة الاستعمال. وقيل: أصله أيْمنٌ، ومِنْ ثَمَّ قالوا: مُنْ ربي، بالضم. ورأى بعضهم أن تكون الميمُ بدلاً من الواو لقرب المخرج.

= قِتْل، وهو العدو. ويروى: أقيال، جمع قَيْل، وهو ملك من ملوك حمير. وقوله: رب رفد هرقته، كناية عن القتل، فكنّى بالرفد عن دم القتلى المهراق. والشاهد فيه: لزوم الصفة لمجرور ربّ النكرة الظاهرة.

(١) تقديره: سبيته أو ملكته. وهو جواب ربّ. انظر ابن يعيش ٨ / ٢٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٦.

(٢) هو أبو دؤاد الإيادي، شاعر جاهلي قديم. والشاهد في مغني اللبيب ص ١٨٣، والخزانة ٩ / ٥٨٦، وأوضح المسالك ٣ / ٧١. الجامل: القطيع من الإبل. المهار: جمع مهر، وهو ولد الفرس. المؤبّل: المعدّ للقنية. عناجيج: جمع عُنجوج، وهو الجيّد من الخيل. والشاهد فيه: كفّ ربّ بما، ودخولها على الجملة الاسمية.

(٣) وهو لفظ الجلالة الله.

فصل: و «على» للاستعلاء[١]، تقول: عليه دَيْنٌ، ووفلانٌ علينا أمير[٢]. وقال الله عزّ وجلّ: ﴿فإذا استويتَ أنت ومَنْ معك على الفُلك﴾ [المؤمنون: ٢٨]. وتقول على الاتّساعِ: مررتُ عليه[٣]، إذا جُزْتَه. وهو اسم في نحو قوله[٤]:

غَدَتْ مِنْ عليه بعدما تَمَّ ظِمْؤها

أيْ: من فوقه.

فصل: و «عَنْ» للبُعْد والمجاوزة[٥]، كقولك: رمى عن القوس؛ لأنه يَقْذِفُ عنها بالسهم ويُبَعِّدُه، وأطعمه عن الجوع وكساه عن العُرْي؛ لأنّه يجعل الجوعَ والعُرْيَ متباعدَيْن عنه، وجلس عن يمينه، أيْ: متراخياً عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه، وقال الله تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾ [النور: ٦٣]. وهو اسم في نحو قولهم: جلست من عَنْ يمينه، أيْ: من جانبها[٦].

فصل: والكاف للتشبيه[٧] كقولك: الذي كزيد أخوك. وهو اسم في نحو

---

(١) الحقيقيّ والمجازيّ.

(٢) هذان المثالان للاستعلاء المجازيّ. أمّا الحقيقي فقد مثّل له المؤلف بالآية الكريمة.

(٣) فتكون موافقة للباء، أيْ: مررت به. وقالوا: اركب على اسم الله، أيْ: اركب باسم الله. انظر مغني اللبيب ص ١٩٢.

(٤) قائله مزاحم العقيلي، شاعر إسلامي، يصف قطاة وفرخها. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: تصلّ وعَنْ قَيْضٍ بزيْزاء مَجْهلِ. وهو في أسرار العربية ص ٢٣١، والكتاب ٤ / ٢٣١، والمسائل العضديات ص ٨٢، وأوضح المسالك ٣ / ٥٨. غدت: صارت. ظمؤها: مدّة ما بين الشرب والشرب. تصلّ: تصوّت. القيض: القشر الأعلى للبيض. زيزاء: بيداء. والشاهد فيه: مجيء «على» اسماً، بدليل دخول حرف الجرّ عليه.

(٥) هذا أظهر معانيها، وأكثرها استعمالاً. والمجاوزة إمّا حقيقية، وإمّا مجازية. الأولى تدل على بُعد جسم عن جسم. والثانية تكون في المعاني. وقد ذُكر لها في كتب النحو معانٍ أخرى، كالبَعْديّة (بمعنى بعد)، والاستعلاء، والتعليل. انظر أوضح المسالك ٣ / ٤٣، ومغني اللبيب ص ١٩٦.

(٦) وفي هذه الحالة الغالب دخول حرف الجر «مِنْ» عليها. قال قطري بن فجاءة:

فلقد أراني للرماح دريئة ... مِنْ عَنْ يميني مرة وأمامي

(٧) وهو الأصل. وقد ترد للتعليل، والاستعلاء، والتوكيد وهي الزائدة. انظر أوضح المسالك ٣ / ٤٦.

قوله[1]:

يَضْحَكْنَ عنْ كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

ولا تدخل على الضمير استغناء عنها بمثْلٍ. وقد شذّ نحوُ قولِ العجّاج[2]:

وأمُّ أوعالٍ كها أو أقْرَبا

فصل: و«مُنْذُ ومُذْ» لابتداء الغاية في الزمان، كقولك: ما رأيته مُنْذُ يومِ الجمعةِ ومُذْ يومِ السبتِ. وكونُهما اسمين ذُكر في الأسماء المبنيّة.

فصل: و«حاشا» معناها التنزيه، قال[3]:

حاشا أبي ثوبانَ إنّ به ضِنّاً عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ

وهو عند المبرد يكون فعلاً في نحو قولك: هجم القومُ حاشا زيداً، بمعنى: جانبَ

---

(١) قائل هذا الرجز العجاج. وقبله: بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمِّ. وهو في الخزانة ١٠ / ١٦٦، وأوضح المسالك ٣ / ٥٤، ومغني اللبيب ص ٢٣٩. نعاج: جمع نعجة، وهي كناية عن المرأة. جمّ: جمع جماء، وهي التي لا قرن لها. المنهمّ: الذائب. يعني: أنّ أولئك النسوة يضحكن عن أسنان كالبَرد الذائب، لطافة وجلاء. والشاهد فيه: مجيء الكاف اسماً بمعنى مثل، بدليل دخول حرف الجرّ «عن» عليها. قال ابن هشام: «والأصحّ أن اسميّتها مخصوصة بالشعر». أوضح المسالك ٣ / ٥٣. وقال في المغني (ص ٢٣٨): «وأما الكاف الاسمية الجارّة فمرادفة لمثل، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة».

(٢) وقبله: خلّى الذناباتِ شَمالاً كثبا. انظر الكتاب ٢ / ٣٨٤، والخزانة ١٠ / ١٩٥، وأوضح المسالك ٣ / ١٧. وهو في ملحقات ديوانه ص ٧٤. والرجز في وصف حمار وحشي، وذلك أنه أراد أن يرد الماء فرأى صياداً ففرّ منه. الذنابات وأم أوعال: موضعان. الكثب: القريب. والشاهد فيه: إدخال الكاف على الضمير.

(٣) قائله الجميح الأسدي، وهو منقذ بن طماح، شاعر جاهلي قديم. وفيه تخليط من جهة الرواية، وذلك أنه رُكّب صدره على عجز غيره، وصواب إنشاده:

حاشا أبي ثوبان إنّ أبا ثوبان بُكْمةٍ فَدْمِ
عمرو بن عبدالله إنّ به ضِنّاً عن المَلْحاةِ والشّتمِ

انظر الأصمعيات ص ٢١٨، والمغني ص ١٦٦، والخزانة ٤ / ١٨٢، وابن يعيش ٨ / ٤٨.
الفدْم: الثقيل اللسان البليد. الضّن: البخل. الملحاة: المنازعة.

بعضُهم زيداً، أيْ: «فاعَلَ»، من الحَشَى، وهو الجانب. وحكى أبو عمرو الشيباني عن بعض العرب: اللهمَّ اغفر لي ولمنْ سمعَ حاشا الشيطانَ وابنَ الأصبَغ، بالنصب[(١)].

وقوله تعالى: ﴿حاشا لله﴾[(٢)] [يوسف: ٣١] بمعنى: براة لله من السُّوء.

فصل: و«عدا وخلا» مرَّ الكلام فيهما في الاستثناء.

فصل: و«كي» في قولهم: كَيْمَهْ، من حروف الجرّ[(٣)]، بمعنى: لِمَهْ؟

فصل: وتُحذف حروف الجرّ، فيتعدّى الفعل بنفسه، كقوله تعالى: ﴿واختار موسى قومَه سبعين رجلاً﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وقوله[(٤)]:

منّا الذي اختيرَ الرجالَ سماحةً

وقوله[(٥)]:

أمرتُك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ بهِ

وتقول: أستغفرُ الله ذنبي. ومنه: دخلت الدار. وتُحذف مع «أنْ وأنّ» كثيراً مستمراً[(٦)].

---

(١) فتكون قد استعملتْ فعلاً متعدّياً جامداً لتضمّنه معنى إلا، وهذا قليل. والكثير استعمالها حرف جرّ. وإلى ذلك ذهب كثير من النحاة، منهم: المازني والمبرد والأخفش والفراء. مغني اللبيب ص ١٦٥، وفيه: أبا الأصبغ، وكذلك في أوضح المسالك ٢ / ٢٩٣. وأبو الأصبغ: رجل خسيس دنيء.

(٢) وهذه قراءة أبي عمرو. أمّا قراءة الجمهور فبدون ألف. البحر المحيط ٦ / ٢٦٩.

(٣) ولا تجرّ إلا «ما» الاستفهامية، و«ما» المصدرية وصلتها، و«أنْ» المصدرية وصلتها. أوضح المسالك ٣ / ٩.

(٤) القائل الفرزدق. ديوانه ٣٦٠، والكتاب ١ / ٣٩، والخزانة ٩ / ١٢٣، واللسان (خير). وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: وجوداً إذا هبّ الرياحُ الزّعازعُ. أيْ: اختير من الرجال.

(٥) قائله عمرو بن معديكرب. ديوانه ص ٦٣، والكتاب ١ / ٣٧، والمغني ص ٤١٥، والخزانة ٩ / ١٢٤. وماذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشبِ. أي: أمرتك بالخير.

(٦) كقوله تعالى: ﴿شهد الله أن لا إله إلا هو﴾ [آل عمران: ١٨]، أيْ: بأنه، وقوله تعالى: ﴿أوَعجبتم أن جاءكم﴾ [الأعراف: ٦٣]، أيْ: مِنْ أنْ جاءكم. انظر أوضح المسالك ٢ / ١٨٢.

فصل: وتُضمر قليلاً. ومما جاء من ذلك إضمار رُبّ[١] والباء في القسم[٢]، وفي قول رؤبة: خيرٍ[٣]، إذا قيل له: كيف أصبحت؟ واللام في: لاهِ أبوك، بمعنى: للهِ أبوك.

ومن أصناف الحرف الحروف المشبهة بالفعل

وهي: إنّ وأنّ ولكنّ وليتَ ولعلّ. وتلحقها «ما» الكافة فتعزلها عن العمل ويُبتدأ بعدها الكلام، قال الله عزّ وجلّ: ﴿إنَّما إلهُكم إلهٌ و احد﴾ [الكهف: ١١٠]. وقال: ﴿إنما ينهاكم اللهُ﴾ [الممتحنة: ٩]، وقال ابن كُراع[٤]:

تحلَّلْ وعالجْ ذاتَ نفسِكَ وانْظُرَنْ ... أبا جُعَلٍ لعلّما أنت حالمُ

وقال[٥]:

---

(١) كقول جران العود (عامر بن الحارث):

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ ... إلا اليعافير وإلا العيسُ

وقول جميل بن معمر العذري:

رسمِ دارٍ وقفت في طللهْ ... كدت أقضي الحياة من جللهْ

أيْ: ربّ بلدةٍ، وربّ رسم.

(٢) نحو قولك: اللهِ لأقومَنَّ. أيْ: باللهِ.

(٣) أيْ: بخير.

(٤) هو سُوَيْد بن كُراع العُكْليّ، شاعر مخضرم، عمّر طويلاً. انظر الشاهد في الكتاب ٢ / ١٣٨، والأزهية ص ٨٨، والتخمير ٤ / ٣٩. ونسب لدجاجة بن عبد القيس في فرحة الأديب ص ١٢٥، وفي شرح أبيات سيبويه ١ / ٥٧٠. يخاطب الشاعر رجلاً يهدّده، فيقول له: استثن من يمينك التي حلفت بها لتضرّني، وعالج نفسك، فلعلك كالحالم في يمينك وتهديدك في مضرّتي. انظر ابن يعيش ٨ / ٥٩.

(٥) قائله الفرزدق. وهو في ديوانه ص ١٦١، والأزهية ص ٨٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٦، والمغني ص ٣٨٧. ورواية الديوان: فربما أضاءت، وعلى ذلك فلا شاهد فيه. والمعنى: أنهم=

أعـدْ نظـراً يـا عبـدَ قيـسٍ لعلّمـا أضـاءت لـك النـارُ الحمـارَ المقيَّـدا

ومنهم مَنْ يجعل «ما» مزيدة ويُعملها، إلا أن الإعمالَ في كأنّما ولعلّما وليتما أكثرُ منه في إنَّما وأنّما ولكنَّما، ورُوي بيت النابغة[١]:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا

على الوجهين[٢].

فصل: إنّ وأنّ هما يؤكدان مضمون الجملة ويُحقّقانه، إلا أن المكسورة الجملةُ معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تَقْلبُها إلى حكم المفرد، تقول: إنّ زيداً منطلق، وتسكتُ كما سكتَّ على: زيدٌ منطلق، وتقول: بلغني أنّ زيداً منطلق، وحقٌّ أنّ زيداً منطلق[٣]، فلا تجد بُدّاً من هذا الضميم، كما لا تجده مع الانطلاقِ ونحوِه. وتعاملها معاملة المصدر حيث توقِعُها[٤] فاعلةً ومفعولةً ومضافاً إليها[٥] في قولك: بلغني أنّ زيداً منطلق، وسمعت أن عمراً خارجٌ، وعجبت من أنّ بكراً واقف. ولا تُصدَّر بها الجملة كما تُصدّر بأختها، بلْ إذا وقعت في موقع المبتدأ التُزم تقديم الخبر عليها، فلا يُقال: أنّ زيداً قائمٌ حقٌّ، ولكن: حقٌّ أنّ زيداً قائمٌ[٦].

فصل: والذي يميّز بين موقعيهما أنّ ما كان مَظِنَّةً للجملة وقعت فيه المكسورة،

= أهل ذلّة وضعف لا يأمنون من يطرقهم ليلاً، فلذلك قيّدوا حمارهم، وأطفأوا نارهم. ومنهم من حمله على معنى آخر. انظر المنخّل ٢ / ١١٨٤.

(١) ديوانه ص ١٤، والكتاب ٢ / ١٣٧، والخصائص ٢ / ٤٦٠، والإنصاف ٢ / ٤٧٩، وتذكرة النحاة ص ٣٥٣. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: إلى حمامتنا ونصفه فقدِ. والشاهد فيه: إهمال ليت وإعمالها لمّا كُفت بما.

(٢) أيْ: الرفع والنصب في كلمه «الحمام». أمّا الرفع فعلى إهمال ليت، فيكون اسم الإشارة في محل رفع مبتدأ، والحمام بدل منه. وأمّا النصب فعلى إعمالها، فيكون اسم الإشارة في محل نصب اسمها، والحمام بدل منه.

(٣) وحقّ أنّ زيداً منطلق: سقطت من أ.

(٤) أيْ: توقع المصدر المؤول منها ومما دخلت عليه.

(٥) أيْ: مجرورة بالحرف، وليس بالإضافة.

(٦) ولكن حقّ أنّ زيداً قائم: سقطت من أ.

كقولك مفتتحاً: إنّ زيداً منطلق. وبعد «قال»؛ لأن الجمل تُحكى بعده. وبعد الموصول؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة. وما كان مَظِنَّةً للمفرد وقعت فيه المفتوحةُ نحوَ: مكانِ الفاعل والمجرور وما بعد لولا؛ لأن المفرد ملتَزَمٌ فيه في الاستعمال. وما بعد «لو»؛ لأن تقدير «لو أنك منطلق لانطلقت»: لو وقع أنك منطلق، أيْ: لو وقع انطلاقك. وكذلك: ظننتُ أنك ذاهب، على حذف ثاني المفعولين. والأصل: ظننت ذهابَك حاصلاً.

فصل: ومن المواضع ما يحتمل المفردَ والجملة، فيجوزُ فيه إيقاعُ أيّتهما شئت نحو قولك: أوّلُ ما أقول أني أحمد الله[1]. إنْ جعلتها خبراً للمبتدأ فَتَحْتَ، كأنك قلت: أوّلُ مقولي حمدُ الله. وإنْ قدّرْتَ الخَبَرَ محذوفاً كَسَرْتَ حاكياً، ومنه قوله[2]:

وكنتُ أُرى زيداً كما قيل سيّداً ... إذا إنه عبدُ القفا واللهازمِ

تكسرُ لِتُوفِّرَ على ما بعد «إذا» ما يقتضيه من الجملة، وتفتح على تأويل حذف الخبر، أيْ: فإذا العبودية حاصلة[3]، وحاصلةٌ محذوفة.

فصل: وتكسرها بعد «حتى» التي يُبتدأ بعدها الكلامُ، فتقول: قد قال القوم ذلك حتى إنّ زيداً يقوله. وإنْ كانت العاطفةَ أو الجارّة فتَحْتَ، فقلتَ: قد عرفتُ أمورَك حتى أنك صالح، وعجبتُ من أحوالك حتى أنك تفاخرني.

فصل: ولكون المكسورة للابتداء لم تجامع لامُه إلا إيّاها، وقوله[4]:

---

(١) تحقيق هذه المسألة: أنه يجوز كسر وفتح همزة انّ إذا وقعت خبراً عن قول ومخبراً عنه بقول، والقائل و احد. انظر أوضح المسالك ١ / ٣٤٣.

(٢) مرّ في باب الظروف ص ١٥٩. وقد بيّن المؤلف الشاهد فيه.

(٣) حاصلة: سقطت من أ. وفيها: وتفتحه، بدلاً من: وتفتح.

(٤) مجهول القائل، وهو في سرّ الصناعة ١ / ٣٨٠، والخزانة ١٠ / ٣٦١، والمغني ص ٣٠٧. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: يلومونني في حبّ ليلى عواذلي. والشاهد فيه: دخول اللام في خبر لكنّ، وقد منعه المؤلف، وهو مذهب البصريين، وأجاز ذلك الكوفيون. وقد خرّجه المؤلف. وقيل: إن اللام زائدة. انظر ابن يعيش ٨ / ٦٤، ومغني اللبيب ص ٣٨٥. العميد: كسير القلب من الحبّ.

ولكنني من حبها لعميدُ

على أن الأصل: ولكنْ إنني[1]، كما أن أصل قوله تعالى: ﴿لكنّا هو الله ربي﴾ [الكهف: ٣٨]: لكن أنا[2]. ولها إذا جامعتها ثلاثة مداخل، تدخل على الاسم إنْ فُصل بينه وبين إنّ كقولك: إنّ في الدار لزيداً، وقوله تعالى: ﴿إنّ في ذلك لعبرةً﴾ [النور: ٤٤]، وعلى الخبر، كقولك: إنّ زيداً لقائمٌ، وقوله تعالى[3]: ﴿إنّ الله لغفور﴾ [النحل: ١٨]، وعلى ما يتعلّق بالخبر إذا تقدّمه، كقولك: إنّ زيداً لطعامَك آكل، وإنّ عمراً لفي الدار جالسٌ، وقوله تعالى: ﴿إنهم لفي سكرتهم يعمهون﴾ [الحجر: ٧٢]، وقول الشاعر[4]:

إنّ امــرأً خَصَّنــي عمــداً مَــودَّتَــهُ ... علـى التنـائـي لَعِنـدي غيـرُ مَكْفـورِ

ولو أخّرتَ فقلت: آكلٌ لَطعامك أوْ غير مكفور لَعندي، لم يجز؛ لأن اللام لا تتأخر عن الاسم والخبر.

فصل: وتقول: علمتُ أنّ زيداً قائم، فإذا جئت باللام كسرتَ وعلّقتَ الفعلَ، قال الله تعالى: ﴿والله يعلم إنّك لرسوله والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون﴾ [المنافقون: ١]. ومما يحكى من جرأة[5] الحَجّاج على الله أنّ لسانه سبق به[6] في مقطع ﴿والعاديات﴾ [العاديات: ١] إلى فتحه[7] «إنّ»، فأسقط اللام[8].

---

(١) حذفت الهمزة تخفيفاً، ثم حذفت نون لكنْ للساكنين.

(٢) حيث حذفت الهمزة للتخفيف.

(٣) تعالى: غير موجودة في ب.

(٤) هو أبو زُبيد الطائي. واسمه حَرْملة بن المنذر بن معديكرب من قبيلة طيّء. شاعر جاهلي قديم. أدرك الإسلام، ولكن اختلف في إسلامه. والشاهد في ديوانه ص ٦٢٢، والكتاب ٢ / ١٤٣، وسرّ الصناعة ١ / ٣٧٥، واللسان (خصص). المكفور: المجحود النعمة. والشاهد فيه: دخول اللام على الظرف (عندي) المتعلّق بمكفور. وحسُنَ ذلك لأن الظرف متقدّم عليه.

(٥) في ط: جراءة.

(٦) به: سقطت من ط.

(٧) في ط: فتح.

(٨) قول المؤلف هذا إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إنّ ربهم بهم يومئذٍ لخبير﴾ [العاديات: ١١]. وفتح=

فصل: ولأنّ محلّ المكسورة وما عملت فيه الرفع[1] جاز في قولك: إنّ زيداً ظريفٌ وعمراً، وإنّ بشراً راكب لاسعيداً أوْ بل سعيداً، أنْ ترفع المعطوفَ حملاً على المحلّ[2]، قال جرير[3]:

إنّ الخلافةَ والنبوّةَ فيهمُ والمَكْرُماتُ وسادةٌ أطهارُ

وفيه وجه آخر ضعيف، وهو عطفه على ما في الخبر[4] من الضمير. و «لكنّ» تشايُع إنّ في ذلك دون سائر أخواتها. وقد أجرى الزجّاجُ الصفةَ مجرى المعطوف، وحمل عليه قولَه تعالى: ﴿قلْ إنّ ربي يقذفُ بالحق علامُ الغيوب﴾ [سبأ: ٤٨]، وأباه غيرُه[5]. وإنما يصح الحملُ على المحلّ بعد مضي الجملة، فإنْ لم تمضِ لزمك أن تقول: إنّ زيداً وعمراً قائمان، بنصب عمرو، لا غير. وزعَم سيبويه[6] «أن ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان؛ وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال[7]:

= الهمزة وإسقاط اللام قراءة أبي السمال والحجّاج. قال أبو حيّان: «ويظهر في هذه القراءة تسلّط يعلم على إن». البحر المحيط ١٠ / ٥٣١. فإذا كانت هذه قراءة فكيف اعتبرها المؤلف جرأة على الله؟

(١) على الابتداء.

(٢) بعدها في ط: قال الله تعالى: ﴿إنّ الله بريء من المشركين ورسوله﴾.

(٣) ليس في ديوانه. انظر الكتاب ٢ / ١٤٥، وابن يعيش ٨ / ٦٧. والشاهد فيه: أنه رفع المكرمات عطفاً على محل إنّ واسمها وخبرها. وقيل: على محلّ إنّ واسمها، وقيل: على محلّ إنّ وحده، وقيل: على محل اسم إنّ. انظر جمل الزجاجي ص ٥٥، والمنخّل ٢ / ١٢٠٥، وابن يعيش ٨ / ٦٧.

(٤) الخبر: فيهم وفيه ضمير مستكن. ووجه الضعف أنّ هذه الضمير لم يؤكّد، فلم يقل: فيهم هما والمكرمات.

(٥) الظاهر أن قول المؤلف فيما نسبه للزجاج فيه نظر. قال أبو حيّان: «فالظاهر أنه خبر ثانٍ، وهو ظاهر قول الزجاج». البحر المحيط ٨ / ٥٦٣.

(٦) الكتاب ٢ / ١٥٥. وأول عبارة سيبويه: واعلم أنّ....

(٧) مرّ في باب إعراب الفعل المضارع المجزوم ص ٢٥٦.

ولا سابقٍ شيئاً».

قال[1]: «وأمّا قوله[2]: ﴿والصابئون﴾ [المائدة: ٦٩]، فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ: ﴿والصابئون﴾، بعد ما مضى الخبر». وأنشدوا[3]:

وإلا فاعلموا أنا وأنتُمْ   بغاةٌ ما بقينا في شِقاقِ

فصل: ولا يجوز إدخال «إنّ» على «أنّ»، فيقال: إنّ أنّ زيداً في الدار، إلا إذا فُصل بينهما، كقولك: إنّ عندنا أنّ زيداً في الدار.

فصل: وتُخفّفان فيبطل عملهما، ومن العرب من يُعملهما، والمكسورةُ أكثر إعمالاً[4]. ويقع بعدهما الاسم والفعل. والفعل الواقع بعد المكسورة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وجوَّز الكوفيون غيرَه[5]. وتلزم المكسورة اللامُ في خبرها. والمفتوحةُ تُعوَّض عمّا ذهب منها أحدَ الأحرف الأربعة: حرف النفي وقد وسوف والسين. تقول: إنْ زيدٌ[6] لمنطلقٌ، وقال الله تعالى: ﴿وإنْ كلٌّ لَمَا جميعٌ لدينا محضرون﴾[7] [يس: ٣٢]. وقرىء: ﴿وإنْ كلاًّ لَمَا ليوفيَنَّهم﴾ [هود: ١١١] على

---

(١) الكتاب ٢ / ١٥٥.

(٢) في الكتاب: وأمّا قوله عزّ وجل.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم. وهو في ديوانه ص ١١٦، والكتاب ٢ / ١٥٦، والإنصاف ١ / ١٩٠. والشاهد فيه: العطف على محل اسم أنّ بعد مضي الخبر تقديراً. ويجوز أن يكون الخبر على نيّة التقديم، وخبر «أنتم» محذوف.

(٤) لا أدري إنْ كان هذا خطأ من النسّاخ، أو هو قول المؤلف؛ لأن المفتوحة أكثر إعمالاً، بل لا بدّ من إعمالها، والصواب أن يقول: والمكسورة أكثر إهمالاً. وقوله: فيبطل عملهما، غير صحيح؛ لأن المكسورة هي التي يبطل عملها.

(٥) ويكثر كون هذا الفعل مضارعاً ناسخاً، نحو: ﴿وإنْ نظنك لمن الكاذبين﴾ [الشعراء: ١٨٦]. وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿وإنْ كانت لكبيرة﴾ [البقرة: ١٤٣]. وندر كونه ماضياً غير ناسخ. وأندر منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً، وأجاز ذلك الكوفيون. انظر أوضح المسالك ١ / ٣٦٨.

(٦) في أ: زيداً. وهذا خطأ. لأن المثال على إهمالها.

(٧) وتخفيف اللام قراءة أهل المدينة. انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٧٦.

الإعمال[1]، وأنشدوا[2]:

فلَوْ أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سألتِني   فراقَكِ لم أبْخَلْ وأنتِ صديقُ

وقال تعالى: ﴿وإنْ كنتَ من قبله لمن الغافلين﴾ [يوسف: ٣]، وقال: ﴿وإنْ نظنّكَ لَمِنَ الكاذبين﴾ [الشعراء: ١٨٦]، وقال: ﴿وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وأنشد الكوفيون[3]:

باللهِ ربِّكَ إنْ قتلتَ لمسلماً   وَجَبَتْ عليك عقوبةُ المتَعَمِّدِ

وَرَوَوْا: إنْ تزينُكَ لنفسُكَ وإنْ تشينُكَ لَهِيَهْ[4]. وتقول في المفتوحة: علمتُ أنْ زيدٌ منطلقٌ، والتقدير: أنه زيدٌ منطلق. وقال الله تعالى: ﴿وآخرُ دعواهُم أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين﴾ [يونس: ١٠]، وقال[5]:

في فتيةٍ كسيوف الهند قد علموا   أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

وعلمتُ أنْ لا يخرجُ زيدٌ، وأنْ قد خرجَ، وأنْ سوف يخرجُ وأنْ سيخرجُ، قال الله تعالى: ﴿أيحسبُ أنْ لم يره أحد﴾ [البلد: ٧]، وقال: ﴿علم أن سيكونُ منكم مرضى﴾ [المزمل: ٢٠].

فصل: والفعلُ الذي يدخل على المفتوحة مشددةً أو مخفّفةً يجب أن يشاكلها في

---

(١) وهي قراءة نافع. إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٠٥.

(٢) لم يُنسب لأحد. وهو في الإنصاف ١ / ٢٠٥، ومعاني القرآن ٢ / ٩٠، والخزانة ٥ / ٤٢٦، والمغني ص ٤٧. والشاهد فيه: تخفيف (أن) وإبراز اسمها، والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن المحذوف. وقيل: البيت ضرورة.

(٣) البيت لعاتكة بنت زيد ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه. انظر المغني ص ٣٧، والخزانة ١٠ / ٣٧٣، وابن يعيش ٨ / ٧٢، وأوضح المسالك ١ / ٣٦٨، والشاهد فيه على مذهب أهل الكوفة: إدخال «إنْ» المخفّفة على فعل ماضٍ غير ناسخ. ومنع البصريون ذلك.

(٤) جاء بعد «إنْ» المخفّفة مضارع غير ناسخ. قال ابن هشام: «ولا يُقاس عليه إجماعاً». مغني اللبيب ص ٣٧.

(٥) قائله الأعشى. ديوانه ص ١٤٧، والكتاب ٢ / ١٣٧، والإنصاف ١ / ١٩٩، والخزانة ٥ / ٤٢٦، والأزهية ص ٦٤. والشاهد فيه: مجيء «أن» مخفّفة وخبرها جملة.

التحقيق، كقوله تعالى: ﴿ويعلمون أنّ اللهَ هو الحقّ المبين﴾ [النور: ٢٥]، وقوله: ﴿أفلا يَرَوْنَ أنْ لا يرجعُ إليهم قولاً﴾ [طه: ٨٩]، فإنْ لم يكن كذلك نحو: أطمع وأرجو وأخاف، فليدخلْ على «أنْ» الناصبة للفعل، كقوله تعالى: ﴿والذي أطمعُ أنْ يغفرَ لي﴾ [الشعراء: ٨٢]، وقولك: أرجو أنْ تُحسنَ إليّ، وأخاف أنْ تسيءَ إليّ. وما فيه وجهان كظننتُ وحسبتُ وخِلْتُ فهو داخلٌ عليهما جميعاً، تقول: ظننتُ أنْ تخرجَ، وأنّك تخرجُ، وأنْ ستخرجُ. وقُرِىء قوله تعالى: ﴿وحسبوا أنْ لا تكونُ فتنة﴾ [المائدة: ٧١] بالرفع والنصب[1].

فصل: وتخرج «إنّ» المكسورة إلى معنى أجَلْ، قال[2]:

ويقُلْنَ شيْبٌ قد علا ك وقد كَبِرْتَ فقلتُ: إنَّهْ

وفي حديث عبدالله بن الزبير: إنّ وراكِبَها[3]. وتخرج المفتوحة إلى معنى «لعلّ» كقولهم: ائتِ السوقَ أنّك تشتري لحماً. وتبدل قيسٌ وتميم همزتها عيناً، فتقول: أشهد عَنَّ محمداً رسولُ الله.

لكنّ

هي للاستدراك. تُوَسِّطها بين كلامين متغايرين نفياً وإيجاباً، فتستدرك بها النفيَ بالإيجاب والإيجابَ بالنفي، وذلك قولك: ما جاءني زيدٌ لكنّ عمراً جاءني، وجاءني

---

(١) أيْ: رفع الفعل «تكون» ونصبه. أما الرفع وهي قراءة حمزة، فعلى اعتبار «أنْ» مخفّفة من أنّ، واسمها ضمير الشأن المحذوف، والجملة المنفيّة في موضع الخبر. وأما النصب، وهي قراءة عاصم وابن عامر، فعلى اعتبار «أنْ» الناصبة للمضارع. البحر المحيط ٤ / ٤٢٧.

(٢) القائل عبيدالله بن قيس الرقيّات. ديوانه ص ٦٦، والكتاب ٣ / ١٥١، والخزانة ١١ / ٢١٣، واللسان (أنن). والشاهد فيه: إنّهْ، حيث استعملت «إنّ» حرف جواب بمعنى: أجل، والهاء للسكت. وردّه بعضهم، وقالوا: إنّا لا نسلم أن الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بإنّ، وخبرها محذوف. مغني اللبيب ص ٥٧.

(٣) هذا جواب لمن قال له: «لعن الله ناقةً حملتني إليك». والمعنى: نعم، ولعن راكبها. انظر مغني اللبيب ص ٥٧.

زيدٌ لكنّ عمراً لم يجيء.

فصل: والتغايُر في المعنى بمنزلته في اللفظ، كقولك: فارقني زيدٌ لكنّ عمراً حاضر، وجاءني زيد لكنّ عمراً غائب، وقوله عزّ وجلَّ: ﴿ولو أراكهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم في الأمر ولكنّ الله سلّم﴾ [الأنفال: ٤٣]، على معنى النفي وتضمّن: ما أراكهم كثيراً.

فصل: وتُخَفَّفُ فيبطلُ عملها كما يبطل عمل إنّ وأنَّ(١). وتقع في حروف العطف على ما سيجيء بيانها(٢) إن شاء الله.

كأنّ

هي للتشبيه. رُكِّبت الكافُ مع أنّ كما رُكِّبتْ مع ذا وأيٍّ في: كذا وكأيٍّ. وأصل قولك: كأنّ زيداً الأسدُ، إنّ زيداً كالأسد، فلما قُدِّمت الكافُ فُتحتْ لها الهمزةُ لفظاً، والمعنى على الكسر. والفصل بينه وبين الأصل أنك ههنا بانٍ كلامَك على التشبيه من أول الأمر، وثَمَّ بعد مضيّ(٣) صدره على الإثبات.

فصل: وتخُفّف فيبطل عملها(٤)، قال(٥):

---

(١) أنّ إذا خفّفت لا يبطل عملها، بل يجب إعمالها، ويكون اسمها ضمير الشأن المحذوف. وأجاز يونس والأخفش إعمال «لكن» المخفّفة. انظر أوضح المسالك ١ / ٣٨١.

(٢) في أ: بيانه.

(٣) في أ: بعد ما مضى.

(٤) ليس كما ذكر المؤلف، وإنما يبقى عملها إذا خفّفت وتعمل عمل أن المخفّفة. ولكن يجوز إثبات اسمها وإفراد خبرها. انظر شرح التسهيل ٢ / ٤٥، والمساعد ١ / ٣٣٢، وأوضح المسالك ١ / ٣٧٥.

(٥) لا يعرف قائله. وهو في الكتاب ٢ / ١٣٥، والإنصاف ١ / ١٩٧، والمساعد ١ / ٣٣٢، وشرح التسهيل ٢ / ٤٥. واستشهد به المؤلف على إبطال عمل كأنّ إذا خفّفت. واستشهد به الآخرون على إعمالها، واسمها ضمير الشأن المحذوف، وجملة «ثدياه حقان» خبرها. حقّان: تثنية =

ونحـــــرٍ مشـــــرق اللَّـــــونِ كـــــأنْ ثـــــديـــــاه حُقّـــــانِ

ومنهم من يُعملها، قال[1]:

كأنْ وريديهِ رِشاءَا خُلْبِ

وفي قوله[2]:

كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السَّلَمْ

ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والجرّ على زيادة أنْ[3].

ليت

هي للتمنّي كقوله تعالى: ﴿ يا ليتنا نُردّ﴾ [الأنعام: ٢٧]. ويجوز عند الفراء أن تُجرى مجرى أتمنّى، فيقال: ليت زيداً قائماً، كما يُقال: أتمنّى زيداً قائماً. والكسائي يجيز ذلك على إضمار كان[4]. والذي غرّهما منها قول الشاعر[5]:

= حقّة، ومثل ذلك: خصيان، تثنية خصية. وقيل: تثنية حقّ، والحقّة والحقّ: وعاء منحوت من الخشب والعاج.

(١) هذا الرجز لرؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٦٩. وبلا نسبة في الكتاب ٣ / ١٦٤، والإنصاف ١ / ١٩٨، والتخمير ٤ / ٧٠، والخزانة ١٠ / ٣٩١. الرشاء: حبل البئر. والخلب: اللّيف.

(٢) القائل علباء بن أرقم اليشكريّ، شاعر جاهلي. ونسبه سيبويه (٢ / ١٣٤) لابن صريم اليشكريّ، وتبعه في ذلك ابن عقيل في المساعد (١ / ٣٣٣). وانظر المغني ص ٥١، وشرح التسهيل ٢ / ٤٦، وأوضح المسالك ١ / ٣٧٧. والذي ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: ويوماً توافينا بوجه مُقَسَّمٍ. توافينا: تأتي إلينا. مقّسم: جميل. تعطو: تتناول. وارق: مورق. السّلم: نوع من الشجر.

(٣) أمّا الرفع فعلى حذف اسمها، وظبية: خبرها، أيْ: كأنها ظبية. وأمّا النصب فعلى أنّ ظبية اسم كأن، والخبر محذوف، والتقدير: كأنْ ظبيةً مكانها، أوْ: كانْ ظبيةً هذه المرأة. والجر على أن الكاف من «كأن» حرف جرّ، و «أنْ» زائدة كما ذكر المؤلف، وظبية: اسم مجرور بالكاف.

(٤) ويقوّي مذهبه كثرة أظهار «كان» بعد ليت وإنّ، نحو قوله تعالى: ﴿يا ليتني كنت معهم﴾ [النساء: ٧٣]. وقوله تعالى: ﴿إنه كان بي حفّياً﴾ [مريم: ٤٧]. انظر شرح التسهيل ٢ / ١٠.

(٥) مرّ في خبر إنّ وأخواتها ص ٥٣.

يا ليتَ أيامَ الصِّبا رواجِعا

وقد ذكرتُ ما هو عليه عند البصريين.

فصل: وتقول: ليتَ أنّ زيداً خارج، وتسكت كما تسكتُ على: ظننتُ أنّ زيداً خارج[1].

لعلّ

هي لتوقّعِ مرجوٍّ أو مَخُوفٍ، وقوله عزّ وجلّ: ﴿لعلَّ الساعة قريب﴾ [الشورى: ١٧] و ﴿لعلكم تفلحون﴾ [البقرة: ١٨٩] ترجٍّ للعباد، وكذلك قوله: ﴿لعلّه يتذكر أوْ يخشى﴾ [طه: ٤٤]، معناه: اذهبا أنتما على رجائكما[2]، ذلك من فرعون. وقد لَمَحَ فيها معنى التمنّي من قرأ: ﴿فأطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٧] بالنصب[3]، وهي في حرف عاصم.

فصل: وقد أجاز الأخفش: لعلّ أنّ زيداً قائمٌ، قاسها على ليت[4]. وقد جاء في الشعر[5]:

---

(١) أيْ: تكتفي بأنّ مع صلتها عن أنْ تأتي بخبر ليت؛ لأنها تدل على معنى الاسم والخبر كظن وأخواتها، حيث لا تحتاج إلى ذكر المفعول الثاني؛ لأنك قد أتيت به في الصلة. والمعنى في الجملة الأولى: ليت خروجاً من زيد. وفي الجملة الثانية: ظننت خروجاً من زيد. ابن يعيش ٨ / ٨٥.

(٢) وحمله جماعة منهم الأخفش والكسائي على التعليل. مغني اللبيب ص ٣٧٩.

(٣) فيكون منصوباً بأنْ مضمرة وجوباً بعد فاء السّببيّة لوقوعها في جواب لعلّ التي معناها التمني. وجعله بعضهم جواباً للأمر، وهو قوله: ﴿ابن لي صرحاً﴾، في الآية التي قبلها. وقرأها الجمهور بالرفع عطفاً على «أبلغ». انظر البحر المحيط ٩ / ٢٥٨. وإلحاق الترجي بالتمنّي في هذه المسألة هو مذهب الفراء. انظر معاني القرآن ٣ / ٩، وأوضح المسالك ٤ / ١٩١.

(٤) أيْ: أجاز الأخفش وقوع أنّ بعد لعلّ، مع أن الأولى للتحقيق واليقين، والثانية للطمع والإشفاق، وهو أمر مشكوك في وقوعه. والذي سوّغ له ذلك تشبيه لعلّ بليت؛ لأن الترجي والتمنّي متقاربان. ابن يعيش ٨ / ٨٥.

(٥) هذا البيت لمتمّم بن نويرة، من قصيدة يرثي فيها أخاه مالكاً. وهو في الخزانة ٥ / ٣٤٥، والمقتضب ٣ / ٧٤، ومغني اللبيب ص ٣٧٩، واللسان (علل). والشاهد فيه: مجيء خبر لعلّ=

لعلــــك يــــومـــــاً أنْ تُلِــــمَّ مُلِمَّــــةٌ   عليـك مـن اللائـي يَدَعْنَكَ أجْدَعـا

قياساً على عسى[1].

فصل: وفيها لغات: لَعَلَّ وعَلَّ وعَنَّ وأنَّ ولأنَّ ولَعَنَّ ولَغَنَّ[2]. وعن أبي العباس أنّ أصلها: على، زيدت عليها لامُ الابتداء.

ومن أصناف الحرف حروف العطف

العطف على ضربين: عطفُ مفردٍ على مفرد، وعطفُ جملةٍ على جملة. وله عشرةُ أحرف. فالواوُ والفاءُ وثم وحتى أربعتُها على جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم، تقول: جاءني زيدٌ وعمرو، وزيدٌ يقوم ويقعد، وبكرٌ قاعدٌ وأخوه قائم، وأقام بشرٌ وسافر خالد. فتجمع بين الرجلين في المجيء، وبين الفعلين في إسنادهما إلى زيد، وبين مضموني الجملتين في الحصول. وكذلك: ضربت زيداً فعمراً، وذهب عبدُالله ثم أخوه، ورأيت القومَ حتى زيداً. ثم إنها تفترق بعد ذلك.

فصل: فالواو للجمع المطلق[3] من غير أن يكون المبدوء به داخلاً في الحكم قبل

= فعلاً مضارعاً مقروناً بأنْ حملاً لها على عسى. الملمّة: النازلة. والأجدع: المقطوع الأنف. يخاطب الشامت بقتل أخيه، فيقول له: لا تفرح بقتل أخي، فعسى أن تنزل عليك مصيبة من المصائب اللائي يدعنك ذليلاً.

(١) وقوع خبرها مضارعاً مقروناً بأنْ ليس قياساً؛ لأنه يخبر بالمعنى عن العين. ويلاحظ أن المؤلف قال: وقد جاء في الشعر. مع أن ابن عقيل في المساعد (١ / ٣٣٥) ذكر أنها لغة مشهورة كثيرة الوقوع، وأورد عليها شاهداً.

(٢) علّ: حكاها سيبويه، وقال الكسائي: هي لغة بني تيم الله من ربيعة. وعنّ: حكاها الكسائي. وأنّ: حكاها الخليل، ولأنّ: وردت في شعر لامرىء القيس. ولعنّ: حكاها الفراء. ولغنّ: قيل: إنّ الغين بدل من العين. ومن لغاتها: رعَنّ ورغنَّ ولعلَّت. انظر المساعد ١ / ٣٣٥.

(٣) قال ابن هشام: «وقول بعضهم: إنّ معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد». المغني ص ٤٦٤.

الآخر، ولا أن يجتمعا في وقت واحد، بل الأمران جائزان، وجائز عكسهما، نحو قولك: جاءني زيدٌ اليومَ وعمرو أمس، واختصم بكرٌ وخالد، وسِيّان قعودُك وقيامُك، وقال الله تعالى: ﴿وادخلوا البابَ سُجَّداً وقولوا حِطّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، وقال: ﴿وقولوا حِطّةٌ وادخلوا البابَ سُجّداً﴾ [الأعراف: ١٦١]، والقصةُ واحدة. وقال سيبويه[١]: «ولم تجعلْ للرجل منزلةً بتقديمك إيّاه يكون أولى بها من الحمار، كأنك قلت: مررت بهما».

فصل: والفاء وثُمّ وحتى تقتضي الترتيب، إلا أنّ الفاء توجب وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة، وثُمّ توجبه بمهلة؛ ولذلك قال سيبويه[٢]: «مررت برجل ثم امرأة، فالمرور ههنا مروران». ونحوُ قوله تعالى: ﴿وكم من قريةٍ أهلكناها فجاءها بأسنا﴾ [الأعراف: ٤] وقوله: ﴿وإني لغفّارٌ لمنْ تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى﴾ [طه: ٨٢] محمولٌ على أنه لمّا أهلكها حُكم بأن البأس جاءها، وعلى دوام الاهتداء وثباته. و «حتى» الواجب فيها أن يكون ما يُعطف بها جزءاً من المعطوف عليه، إمّا أفضلَهُ كقولك: مات الناسُ حتى الأنبياءُ، أوْ أدْوَنه[٣] كقولك: قدم الحاجُ حتى المشاةُ[٤].

[فصل]: وأوْ وإمّا وأمْ ثلاثتها لتعليق[٥] الحكم بأحد المذكورَين، إلا أنّ «أوْ وإمّا» تقعان[٦] في الخبر والأمر والاستفهام، نحو قولك: جاءني زيدٌ أوْ عمرو،

---

(١) قال سيبويه: «وذلك قولك: مررت برجل وحمار قبلُ. فالواو أشركتْ بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إيّاه يكون بها أولى من الحمار، كأنك قلت: مررت بهما». الكتاب ١ / ٤٣٧.

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٨.

(٣) في ط: أوْ دونه.

(٤) ويتحقق العطف بها في حالة النصب لا غير، نحو قولك: رأيت الناس حتى بكراً. أمّا إذا قلت: قدم الناس حتى بكرٌ، فإنه لا يتحقق العطف هنا، لاحتمال أن تكون حرف ابتداء. وكذلك إذا قلت: نظرتُ إلى القوم حتى بكرٍ، فإن العطف لا يتحقق أيضاً، لاحتمال أنْ تكون حرف جرّ. انظر ابن يعيش ٧ / ٩٦.

(٥) في أ: لتعلّق.

(٦) في أ وط: يقعان.

وجاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، واضربْ رأسَه أوْ ظهره، واضربْ إمّا رأسَه وإمَّا ظهره، وألَقِيتَ عبدَاللهِ أوْ أخاه؟. و «أمْ» لا تقع إلا في الاستفهام إذا كانت متصلة، والمنقطعة تقع في الخبر أيضاً. تقول في الاستفهام: أزيدٌ عندك أمْ عمرو[١]؟ وفي الخبر: إنها لأبل أم شاء[٢].

فصل: والفصل بينَ أوْ وأمْ في قولك: أزيدٌ عندك أو عمرو؟ وأزيدٌ عندك أم عمرو؟ أنك في الأول لا تعلم كونَ أحدهما عنده، فأنت تسأل عنه. وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده إلا أنك لا تعلمه بعينه، فأنت تطالبه بالتعيين.

فصل: ويُقال في أوْ وإمّا في الخبر: إنهما للشك[٣]، وفي الأمر: إنهما للتخيير والإباحة[٤]. فالتخيير كقولك: اضرب زيداً أوْ عمراً، وخذ إمّا هذا وإمّا ذاك. والإباحة كقولك: جالِسْ الحسنَ أو ابنَ سيرين، وتعلّمْ إمّا الفقهَ وإمّا النحو[٥].

فصل: وبين أوْ وإمّا من الفصل أنك مع «أوْ» يمضي أوّلُ كلامِك على اليقين ثم يعترضه الشك، ومع «إمّا» كلامُك من أوّله مبنيٌّ على الشك. ولم يعدّ الشيخ أبو عليّ الفارسي «إمّا» في حروف العطف[٦]؛ لدخول العاطف عليها، ووقوعها قبل المعطوف عليه.

---

(١) في أ، ب: أزيد عندك أم عندك عمرو، بتكرار عندك. وما أثبتناه من ط، ومن شرح المفصّل لابن يعيش (٧ / ٩٧). وفي سيبويه (٣ / ١٦٩): «هذا باب أمْ إذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما وأيّهم وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمرو، وأزيداً لقيتَ أم بشراً؟».

(٢) أمْ المتّصلة هي التي تتقدّم عليها همزة التسوية، أو أنْ يتقدّم عليها همزة يطلب بها وبأمْ التعيين. وسمِّيت متّصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر. والمنقطعة خلاف ذلك. وإنّما سمّيت منقطعة لوقوعهابين جملتين مستقلّتين. لذا يُعرب «شاء» في المثال الذي أورده المؤلف خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هي. وعلى ذلك تكون قد وقعت بين جملتين مستقلّتين. انظر المغني ص ٦١، وأوضح المسالك ٣ / ٣٦٨.

(٣) قال تعالى: ﴿لبثنايوماً أو بعض يوم﴾ [الكهف: ١٩]. وتقول: جاءني إمّا زيدٌ وإمّا بكر.

(٤) الفرق بين التخيير والإباحة أنه يمتنع الجمع بين المتعاطفين في التخيير، ويجوز ذلك في الإباحة.

(٥) إمّا الثانية هي العاطفة.

(٦) وكذلك يونس وابن كيسان وابن مالك. المغني ص ٨٤.

[فصل]: ولا وبلْ ولكنْ أخواتٌ في أنّ المعطوف بها مخالفٌ للمعطوف عليه. فَـ «لا» تنفي ما وجب للأول، كقولك: جاءني زيدٌ لا عمرو[١]. و «بلْ» للإضراب عن الأول منفيّاً أو موجباً[٢]، كقولك: جاءني زيد بل عمرو، وما جاءني بكرٌ بل خالد. و «لكنْ» إذا عُطف بها مفرد على مثله كانت للاستدراك بعد النفي[٣] خاصة، كقولك: ما رأيت زيداً لكنْ عمراً. وأمّا في عطف الجملتين[٤] فنظيرةُ «بل» في مجيئها بعد النفي والإيجاب، تقول: جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ لم يجىء، وما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ قد جاء.

ومن أصناف الحرف حروف النفي

وهي: ما ولا ولَمْ ولمّا ولَنْ وإنْ. فَـ «ما» لنفي الحال في قولك: ما يفعلُ، وما زيدٌ منطلقٌ أو منطلقاً على اللغتين[٥]، ولنفي الماضي المقرَّب من الحال في قولك: ما فعل. قال سيبويه[٦]: أمّا «ما» فهي نفيٌ لقول القائل: هو يفعل، إذا كان في فِعْلِ حالٍ. وإذا قال: لقد فَعَل، فإن نفيه: ما فَعَل، فكأنه قيل[٧]: والله ما فعل.

---

(١) ويشترط إفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أوْ أمرٍ اتفاقا، أو نداء خلافاً لابن سعدان. وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، نصَّ عليه السهيلي، فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد. انظر أوضح المسالك ٣ / ٣٨٨.

(٢) ولا بدّ أن يكون معطوفها مفرداً. فإذا وقع بعدهاجملة لم تكن عاطفة، بل تكون حرف ابتداء.

(٣) وكذلك بعد النهي نحو: لا يقمْ زيدٌ لكنْ بكر.

(٤) الصحيح أنه إذا تلتها جملة لا تكون حرف عطف، وإنماتكون حرف ابتداء كبلْ. أوضح المسالك ٣ / ٣٨٥.

(٥) اللغة الحجازية، التي تكون فيها «ما» عاملة عمل ليس، واللغة التميميّة التي تكون فيها «ما» مهملة.

(٦) عبارة سيبويه: «وأمّا ما فهي نفيٌ لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعل». الكتاب ٤ / ٢٢١.

(٧) العبارة في ب: فكأنه قيل: والله لقد فعل، فقيل: والله ما فعل.

فصل: و «لا» لنفي المستقبل في قولك: لا يفعل، قال سيبويه[1]: وأمّا «لا» فتكون نفياً لقول القائل: هو يفعل، ولم يقع الفعل. وقد[2] نُفي بها الماضي في قوله تعالى: ﴿فلا صدّق ولا صلّى﴾ [القيامة: ٣١]، وقول الشاعر[3]:

فأيُّ أمرٍ سيِّءٍ لا فَعَلَهْ

ويُنفى بها نفياً عامّاً في قولك: لا رجلَ في الدار، وغيرَ عامٍّ في قولك: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ، ولا زيدٌ في الدار ولا عمرو. ولنفي الأمر في قولك: لا تفعلْ، ويُسمّى النهيَ، والدعاء في قولك: لا رعاك[4] اللهُ.

فصل: «ولمْ ولمّا» لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه، إلا أنّ بينهما فرقاً، وهو أنّ «لم يفعلْ» نفيُ «فَعَلَ»، و «لمّا يَفْعلْ» نفيُ «قد فَعَلَ». وهي «لمْ» ضُمّت إليها «ما»، فازدادت في معناها أن تضمّنت معنى التوقع والانتظار، واستطال زمانُ فعْلِها؛ ألا ترى أنك تقول: ندم ولم ينفعه الندمُ؟ أيْ: عَقِيبَ ندمِه، وإذا قلته بلمّا كان على معنى أنْ لم ينفعه إلى وقته. ويُسكت عليها دون أختها في قولك: خرجتُ ولمّا، أيْ: ولمّا يخرج[5]، كما يُسكتُ على «قدْ» في: وكأنْ قدْ[6].

---

(١) عبارة سيبويه: «وتكون لا نفياً لقوله: يفعل، ولم يقع الفعل، فتقول: لا يفعل». الكتاب ٤/ ٢٢٢.

(٢) من هنا إلى قوله: لافَعَلَهْ، سقط من أ.

(٣) هو شهاب ابن العيّف العبدي، شاعر جاهلي. وقيل: إن القائل عبدالمسيح بن عسَلة، وهو شاعر جاهلي. وقال بعضهم: لابن العفيف العبدي. وبعده: زنّا على أبيه ثم قتله. انظر الخزانة ١٠ / ٨٩، واللسان (نأ)، وإصلاح المنطق ص ١٥٣، وابن يعيش ٨ / ١٠٨، والمغني ص ٣٢٠، وفيه:

وكان في جاراته لا عهدَ لَهْ ... وأيّ أمرٍ سيِّءٍ لا فَعَلَهْ

وقوله: زنّا، أيْ: ضيّق. والشاهد فيه: نفي الماضي بلا. والأصل فيها نفي المستقبل.

(٤) في أ: لا رعاه.

(٥) في ب: تخرج.

(٦) قال النابغة الذبياني:

أفِدَ الترحّلُ غيرَ أنّ ركابنا ... لما تزُلْ برحالنا وكأنْ قدِ

أيْ: وكأنْ قد زالت. وقد مر في قسم الحروف ص ٢٨٧.

فصل: و «لَنْ» لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفي المستقبل، تقول: لا أبرحُ اليوم مكاني، فإذا وكّدتَ وشدّدتَ قلتَ: لَنْ أبرحَ اليومَ مكاني، قال الله تعالى: ﴿لا أبرحُ حتى أبلغَ مجمعَ البحرين﴾ [الكهف: ٦٠]، وقال: ﴿فلَنْ أبرحَ الأرض حتى يأذنَ لي أبي﴾ [يوسف: ٨٠]. وقال الخليل: أصلها: لا أنْ، فخفِّفتْ بالحذف[١]. وقال الفراء: نونها مبدلة من ألف «لا»[٢]. وهي عند سيبويه حرفٌ برأسه[٣]، وهو الصحيح.

فصل: و «إنْ» بمنزلة «ما» في نفي الحال. وتدخل على جملتين: الفعلية والاسمية، كقولك: إنْ قام زيد، وإنْ يقوم زيد، وإنْ زيدٌ قائم، قال الله تعالى: ﴿إنْ كانت إلا صيحةً واحدةً﴾ [يس: ٢٩]، وقال: ﴿إنْ يتّبعون إلا الظنّ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقال: ﴿إن الحكمُ إلا لله﴾ [الأنعام: ٥٧]. ولا يجوز إعمالها عمل ليس عند سيبويه[٤]، وأجازه المبرّد[٥].

ومن أصناف الحرف حروف التنبيه[٦]

وهي: ها وألاَ[٧] وأمَا[٨]. تقول: ها إنّ زيداً منطلق، وها افعلْ كذا، وألاَ إنّ

---

(١) قال سيبويه: «فأمّا الخليل فزعم أنها «لا أنْ»، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم». الكتاب ٣ / ٥.

(٢) انظر رصف المباني ص ٣٥٦، والمغني ص ٣٧٣، وابن يعيش ٨ / ١١٢، ومسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ص ٤٤.

(٣) قال سيبويه: «ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيداً فلن أضرب، لأن هذا الاسم والفعل صلة، فكأنه قال: أمّا زيداً فلا الضرب له». الكتاب ٣ / ٥.

(٤) وهو مذهب الفراء أيضاً. المغني ص ٣٥.

(٥) المقتضب ٢ / ٣٥٩، وأجاز ذلك الكسائي أيضاً. المغني ص ٣٥.

(٦) سمّيت بذلك لأن معناها تنبيه المخاطب على ما تحدّثه به. ابن يعيش ٨ / ١١٤.

(٧) ألا: مركبة من الهمزة ولا النافية. وقد تغير معناهما بعد التركيب إلى التنبيه.

(٨) الفرق بين ألا وأما أنّ الأولى للاستقبال والثانية للحال. ابن يعيش ٨ / ١١٥.

عمراً بالباب، وأمَا إنك خارج، وألا لا تفعلْ كذا، وأمَا واللهِ لأفعلنَّ، قال النابغة[1]:

هـا إنْ تـا عِـذْرةٌ إنْ لـم تكـن قُبلـتْ فـإنّ صـاحبهـا قـد تـاه فـي البلـدِ

وقال[2]:

نحـن اقْتسمْنـا المـالَ نِصْفيـنِ بيننـا فقلـتُ لهـم: هـذا لهـا هـا وذا لِيـا

وقال[3]:

ألا يا اصْبَحاني قبلَ غارةِ سِنْجالِ

وقال[4]:

أمـا والـذي أبْكـى وأضْحَـكَ والـذي أمـاتَ وأحْيـا والـذي أمـرُهُ الأمـرُ

فصل: وأكثر ما تدخل «ها» على أسماء الإشارة والضمائر، كقولك: هذا، وهذه، وها أنا ذا، وها هو ذا، وها أنت ذا، وها هي ذِهْ، وما أشبه ذلك.

فصل: ويحذفون الألف من[5] أمَا فيقولون: أمَ واللهِ[6]. وفي كلام هِجْرَسِ بن

---

(١) ديوانه ص ١٧، والخزانة ٥ / ٤٥٩، والرضي ٢ / ٤٨٣، واللسان (عذر). العذرة: الاعتذار. والبيت من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر من قول الوشاة. والشاهد فيه إدخال (ها) التنبيه على إنّ.

(٢) قائله لبيد بن ربيعة. ملحقات ديوانه ص ٢٣٠، والكتاب ٢ / ٣٥٤، والمقتضب ٢ / ٣٢٣، وسرّ الصناعة ١ / ٣٤٤، والخزانة ٥ / ٤٦١. ولم يُنسب في هذه المصادر كلها. ونسبه ابن يعيش (٨ / ١١٤) للبيد. والشاهد فيه: أنه فصل بين (ها) التنبيه و (ذا) بالواو.

(٣) البيت للشماخ. وهو في ملحقات ديوانه ص ٤٥٦، والكتاب ٤ / ٢٢٤، والمغني ص ٤٨٨. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: وقبل منايا قد حضرْنَ وآجال. ويروى: ألا يا اسقياني. والشاهد فيه: مجيء «ألا» للتنبيه. ويا: حرف نداء، والمنادى محذوف. ويجوز أن تكون حرف تنبيه أيضاً. اصبحاني: اسقياني الصبوح، وهو الشرب أول النهار. سنجال: موضع في أذربيجان، وقيل: اسم رجل أصيب بأذربيجان مع سعيد بن العاص أوْ مع الأشعث بن قيس الكندي.

(٤) البيت لأبي صخر الهذليّ. انظر شرح أشعار الهذليين ٢ / ٩٥٧، والشعر والشعراء ٢ / ٥٦٣، والمغني ص ٧٨. والشاهد فيه: مجيء ألا للتنبيه قبل القسم، وهو كثير.

(٥) في ب: عن.

(٦) وهذا الحذف شاذ قياساً واستعمالاً. أمّا في الاستعمال فهو قليل. وأمّا في القياس فالألف خفيفة غير ثقيلة، والحذف في الحروف بعيد جداً. ابن يعيش ٨ / ١١٦.

كُليب[١]: «أمَ وسيفي وزِرَّيْهِ ورمحي ونَصْلَيْهِ وفرسي وأذنيْهِ لا يدع الرجلُ قاتلَ أبيه وهو ينظر إليهِ». ويُبدل بعضُهم عن[٢] همزته هاء، فيقول: هَمَا واللهِ، وهَمَ واللهِ. وبعضُهم عيناً فيقول: عَمَا واللهِ، وعَمَ واللهِ[٣].

ومن أصناف الحرف حروف النداء

وهي: يا وأيَا وهَيَا وأيْ والهمزة ووا. فالثلاثةُ الأوَلُ لنداء البعيد أوْ مَنْ هو بمنزلته من نائم أو ساهٍ، فإذا نودي بها مَنْ عداهم فلحرص المنادِي على إقبال المدعُوّ عليه ومفاطنته لما يدعوه له. وأيْ والهمزة للقريب. ووا للندبة خاصة.

فصل: وقولُ الداعي: يا ربّ ويا ألله، استقصارٌ منه لنفسه وهضمٌ لها، واستبعادٌ عن مظانّ القبول والاستماع، وإظهارٌ للرغبة[٤] في الاستجابة بالجؤار[٥].

ومن أصناف الحرف حروف التصديق والإيجاب

وهي: نعمْ وبلى وأجَلْ وجَيْرِ وإيْ وإنّ. فأمّا «نعمْ» فمصدِّقَةٌ لما سبقها من كلام منفيّ أو مثبت، تقول إذا قال: قام زيدٌ أوْ لم يقمْ زيد[٦]: نعم، تصديقاً لقوله. وكذلك

---

(١) انظر أيام العرب في الجاهلية ١٥٩.

(٢) في ط: من.

(٣) والظاهر من أمثلة المؤلف أن هذا الإبدال يقع قبل القسم خاصة.

(٤) في أ: وإظهار الرغبة.

(٥) الجؤار: رفع الصوت مع تضرّع واستغاثة.

(٦) في أ وط: أوْ لم يقم.

إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام إذا قال: أقام زيد؟ أوْ ألم يقم[1]؟ فقلت: نعمْ، فقد حقَّقْتَ ما بعد الهمزة. و«بلى» إيجاب لما بعد النفي، تقول لمن قال: ألَمْ يقمْ زيدٌ[2]؟ بلى، أيْ: قد قام. وقال الله تعالى: ﴿بلى قادرين﴾ [القيامة: ٤]، أيْ: نجمعها. و«أجَلْ» لا يُصدَّق بها إلا في الخبر خاصة، يقول القائل: قد أتاك زيدٌ، فتقول: أجلْ، ولا تستعمل في جواب الاستفهام. و«جَيْرِ» نحوُها، بكسر الراء، وقد تُفتح، قال[3]:

وقُلْـنَ علـى الفِـرْدَوْسِ أوّلُ مشْـرَبٍ ... أجلْ جَيْرِ إن كانت أُبيحت دعاثِرُهْ

ويُقال: جَيْرِ لأفعلنّ، بمعنى: حقّاً. و «إنّ» كذلك[4]، قال[5]:

ويَقُلْـنَ شَيْـبٌ قـد عـلا ... كَ وقـد كَبِـرْتَ فقلـتُ: إنّـهْ

و«إيْ» لا تستعمل إلا مع القسم[6]، إذا قال لك المستخبرُ: هل كان كذا؟ قلت: إيْ واللهِ، وإيَ اللهَ، وإيْ لعمري، وإيْ ها[7] اللهِ ذا.

فصل: وكنانة تكسر العينَ من نعمْ. وفي قراءة عمر بن الخطاب وابن مسعود

---

(١) في ب: وألمْ يقم زيدٌ.

(٢) في ط: جاءت العبارة على النحو التالي: لم يقم زيد، أوْ ألَمْ يقم؟

(٣) هذا البيت لمضرّس بن ربعيّ. انظر المغني ص ١٦٢، والخزانة ١٠ / ١٠٣، وابن يعيش ٨ / ١٢٤. الفردوس: ماء لبني تميم. والدعاثر: جمع دُعْثور، وهو الحوض المتهدّم. والشاهد فيه: مجيء «جيرِ» حرف تصديق بمعنى نعم.

(٤) في ط: كذلك أيضاً.

(٥) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيّات، وقد مرّ في باب الحروف المشبّهة بالفعل ص ٣٠٣. والشاهد فيه: مجيء «إنّ» بمعنى نعم. وذكر المالقيّ أنه يحتمل أن تكون حرف توكيد، والهاء ضمير اسمها، والخبر محذوف. رصف المباني ص ٢٠٤. والصحيح أن الهاء هاء السكت، لحقتها في الوقف. ولو كانت هاء الضمير لثبتت في الوصل كما تثبت في الوقف، وليس الأمر كذلك. انظر ابن يعيش ٨ / ١٢٤.

(٦) ومعناها: الإثبات والتوكيد.

(٧) ها: للتنبيه.

رضي الله عنهما: ﴿قالوا نَعِمْ﴾[1] [الأعراف: ٤٤]. وحُكي أن عمر سأل قوماً عن شيء فقالوا: نَعَمْ، بالفتح، فقال عمر: إنما النَّعَمُ الإبلُ، فقولوا: نَعِمْ. وعن النضر بن شُميل[2] أنّ نَحَمْ، بالحاء، لغة ناس من العرب[3].

فصل: وفي «إيْ اللهَ» ثلاثةُ أوجه: فتحُ الياءِ، وتسكينُها والجمعُ بين ساكنين، هي ولام التعريف المدغمة، وحذفُها.

ومن أصناف الحرف حروف الاستثناء

وهي: إلاّ وحاشا وعدا، وخلا في بعض اللغات[4].

ومن أصناف الحرف حروف الخطاب

وهما الكاف والتاء اللاحقتان علامةً للخطاب في نحو: ذاك وذلك وأولئك وهناك وهاك وحيَّهلك والنجاءَك ورويدَك وأرأيْتَكَ[5] وإيّاك، وفي أنتَ وأنتِ.

---

(١) انظر هذه القراءة في البحر المحيط ٥ / ٥٦، ولم تنسب لأحد. وكذلك في التبيان للعكبري ١ / ٥٧٠. أمّا النحاس في إعراب القرآن (٢ / ١٢٧) فقد نسبها للأعمش والكسائي. قال ابن هشام: «بفتح العين، وكنانة تكسرها، وبها قرأ الكسائي. وبعضهم يبدلها حاء، وبها قرأ ابن مسعود». المغني ص ٤٥١. وانظر ابن يعيش ٨ / ١٢٥.

(٢) النضر بن شميل: من علماء اللغة، ورواة الحديث وأيام العرب. عاش بالبصرة، وتوفي سنة ٢٠٢هـ.

(٣) وعن النضر... من العرب: سقط من أ.

(٤) سبق الحديث عن هذه الحروف في المنصوب على الاستثناء ص ٨٦.

(٥) في ط: ورأيتك. وفي أ: وأريتك.

فصل: وتلحقهما التثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تلحق الضمائر، قال الله تعالى: ﴿ذلكما مما علمني ربي﴾ [يوسف: ٣٧]، وقال: ﴿ذلكم خير لكم﴾ [البقرة: ٥٤]، وقال: ﴿فذلكنّ الذي لمتُنَّني فيه﴾ [يوسف: ٣٢]، وقال: ﴿أنْ تلكُمُ الجنةُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقال: ﴿وأولئكم جعلنا لكم﴾ [النساء: ٩١]، وقال: ﴿كذلكِ قال ربُّكِ﴾ [مريم: ٢١]. وتقول: أنتما وأنتم وأنتنّ.

فصل: ونظيرُ الكافِ الهاءُ والياءُ وتثنيتهما وجمعهما في إيّاه وإيّايَ على مذهب أبي الحسن[١].

ومن أصناف الحرف حروف الصلة[٢]

وهي: إنْ وأنْ وما ولا ومِنْ والباء في نحو قولك: ما إنْ رأيت زيداً، الأصل: ما رأيت زيداً. ودخول «إنْ» صلة أكّدت معنى النفي، قال دُرَيْد[٣]:

---

(١) قوله: ونظير الكاف الهاءُ والياء، أيْ: أن الهاء في إيّاه والياء في إيّاي وتثنيتهما وجمعهما، لا موضع لهما من الإعراب؛ لأنهما حرفان، كالكاف في إياك. فهي حروف تبيّن أحوال الضمير «إيّا» من تكلّم وخطاب وغيبة، وهذا مذهب سيبويه. واختاره الفارسي، وابن جني، ونسبه للأخفش كما فعل المؤلف. ومذهب الخليل أن «إيّا» اسم مضمر ولواحقه ضمائر، وهو مضاف إليها. واختاره ابن مالك، ونسبه إلى المازني والأخفش. انظر الكتاب ١ / ٢٧٩، ٢ / ٢٦٢، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٢. وسر الصناعة ١ / ٣١٤، والإنصاف ٢ / ٦٩٥، والجنى الداني ص ٥٣٦، والمساعد ١ / ١٠٢، ومسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ص ٤٧.

(٢) أيْ: الحروف الزائدة. الصلة مصطلح كوفيّ، والزيادة مصطلح بصريّ.

(٣) هو دريد بن الصمّة. أدرك الإسلام ولم يُسلم، وقد قُتل يوم حُنين كافراً. والبيت في ديوانه ص ٣٤، وإصلاح المنطق ص ١٢٧، والمغني ص ٨٩٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٨. والشاهد فيه: زيادة «إنْ» بعد «ما» النافية، لتأكيد النفي. والأنيق: جمع ناقة، وأصله أنوق، استثقلوا الضمة على الواو فقدّموها ساكنة، فصارَ أوْنقا. ثم قلبوها ياء للتخفيف فصار أيْنقا. والهانيء: اسم فاعل من هنأ، تقول: هنأت البعير الأجرب، إذا طليته بالهِناء، وهو القطران.

مـــا إنْ رأيـــتُ ولا سمعـــتُ بـــه كـــاليـــوم هـــانِـــىءَ أيْنُـــقٍ جُـــرْبِ

وعند الفراء أنهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في «إنّ زيداً لقائم»[1]. وقد يُقال: انتظِرْني ما إنْ جلس القاضي، أيْ: ما جلس، بمعنى: مدة جلوسه[2].

فصل: وتقول في زيادة «أنْ»: لمّا أنْ جاء أكرمته، وأمَا واللهِ أنْ لو قمتَ لقمتُ[3].

فصل: وتقول في زيادة «ما»[4]: غضبتَ من غير ما جرمٍ، وجئت لأمر ما، وإنما زيدٌ منطلقٌ، وأينما تجلسْ أجلسْ، وبعينٍ ما أرَيَنَّك[5]، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿فبما نقضهم ميثاقَهم﴾ [النساء: ١٥٥]، وقال: ﴿فبما رحمة من الله لنتَ لهم﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقال: ﴿عمّا قليلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقال: ﴿أيَّما الأجلين قضيتُ﴾ [القصص: ٢٨]، وقال: ﴿وإذا ما أُنزلتْ سورةٌ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقال: ﴿مثْلَ ما أنكم تنطقون﴾ [الذاريات: ٢٣].

فصل: وقال الله تعالى: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ [الحديد: ٢٩]، أيْ: لأن يعلم[6] أهل الكتاب. وقال: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾ [الواقعة: ٧٥]. وقال العجاج[7]:

---

(١) قول الفراء ضعيف، لأن النفي إذا دخل على النفي صار الكلام إيجاباً.

(٢) فتكون «ما» مصدريّة ظرفية، و «إنْ» زائدة.

(٣) أنْ: تزاد باطّراد بعد «لمّا» الحينيّة، وبين لو وفعل القسم. ونادراً ما تزاد في غير هذين الموضعين. انظر المغني ص ٥٠، ورصف المباني ص ١٩٧.

(٤) وتقول في زيادة ما: زيادة من ب.

(٥) بعين ما أرَيَنَّك: اعمل كأني انظر إليك. ويضرب هذا المثل في الحث على ترك البطء. مجمع الأمثال ١ / ١٠٠. وقوله: وجئت لأمر ما، «ما» ليست حرفاً زائداً، وإنما هي اسم نكرة، صفة لأمر.

(٦) ويروي عن ابن عباس أنه قرأ (لأن يعلم). إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٣٦٩.

(٧) ديوانه ١ / ٢٠، والخزانة ٤ / ٥١، والخصائص ٢ / ٤٧٧، واللسان (حور). الشاهد فيه: زيادة «لا». الحور: الهلكة. سرى: سار ليلاً. أيْ: أن هذا الرجل سرى في بئر هلكة، وما علم بأنه صائر إلى الهلاك.

في بئرِ لا حُوْرٍ سَرَى وما شَعَرْ

ومنه: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو. وقال الله تعالى: ﴿لم يكن الله ليغفرَ لهم ولا ليهديَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، وقال: ﴿ولا تستوي الحسنة ولا السيّئة﴾ [فصلت: ٣٤].

فصل: وتُزاد «مِنْ» عند سيبويه في النفي خاصة لتأكيده وعمومه[١]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ما جاءنا من بشير ولا نذير﴾ [المائدة: ١٩]. والاستفهام كالنفي[٢]، قال الله تعالى: ﴿هل مِنْ مزيد﴾ [ق: ٣٠]، وقال: ﴿هل من خالقٍ غيرُ الله﴾ [فاطر: ٣]. وعن الأخفش زيادته في الإيجاب[٣].

فصل: وزيادة الباء لتأكيد النفي والإيجاب في نحو: ما زيدٌ بقائم، وبحسبك زيدٌ، وكفى بالله[٤].

ومن أصناف الحرف حرفا

التفسير

وهما: أيْ[٥] وأنْ. تقول في نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿واختار موسى قومه﴾

---

(١) الكتاب ٢ / ٣١٥، ٤ / ٢٢٥. وما ذكره المؤلف ظاهر من الأمثلة التي أوردها سيبويه.

(٢) وكذلك النهي، نحو: لا يقمْ من أحد. وقيّد ابن هشام الاستفهام بهل. المغني ص ٤٢٥.

(٣) واستدلّ بنحو قوله تعالى: ﴿يكفّر عنكم من سيئاتكم﴾ البقرة: ٢٧٠. انظر المغني ص ٤٢٨. هذا ولا بدَّ أن يكون مجرورها نكرة، وأن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ. انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٧.

(٤) زيدت في الجملة الأولى في خبر «ما» المشبّهة بليس، وزيادتها في خبر «ليس وما» كثير. وزيدت في الجملة الثانية في المبتدأ، ولا تزاد مع المبتدأ إلا في هذا الموضع. وزيدت في الجملة الثالثة في فاعل «كفى». وهناك مواضع أخرى تزاد فيها، للعلماء فيها آراء مختلفة. انظر المغني ص ١٤٤، ورصف المباني ص ٢٢٥.

(٥) شرط «أيْ» أن يكون ما قبلها جملة تامة، يقع بعدها جملة أخرى تامة، تكون هي الأولى في المعنى، مفسّرة لها.

[الأعراف: ١٥٥]، أيْ: من قومه، كأنك قلت: تفسيره: من قومه، أوْ معناه: من قومه، قال الشاعر[١]:

وتَـرْمِينَنِي بـالطَّـرف أيْ أنـتَ مـذنِـبٌ   وتَقْلِيْنَنِـــي لكـــنَّ إيّـــاكِ لا أقْلـــي

فصل: وأمّا «أنْ» المفسِّرة فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول[٢]، كقولك: ناديتُه أنْ قمْ، وأمرتُه أنِ اقعدْ، وكتبتُ إليه أنِ ارجعْ. وبذلك فُسِّر قوله عزّ وجل: ﴿وانطلقَ الملأُ منهم أنِ امشوا﴾[٣] [ص: ٦]، وقوله: ﴿وناديناه أنْ يا إبراهيمُ﴾[٤] [الصافات: ١٠٤].

ومن أصناف الحرف الحرفان المصدريان

وهما: ما وأنْ، في قولك: أعجبني ما صنعتَ وما تصنعُ، أيْ: صنيعك. وقال الله تعالى: ﴿وضاقت عليكمُ الأرضُ بما رَحُبَتْ﴾[٥] [التوبة: ٢٥]، أيْ: برحبها. وقد

---

(١) لم ينسب أحد هذا البيت لقائل. وهو في المغني ص ١٠٦، والخزانة ١١ / ٢٢٥، وتذكرة النحاة ص ٢٣. والشاهد فيه: مجيء «أيْ» لتفسير الجملة التي قبلها. ترمينني بالطرف: تنظر إليّ بطرف عينها نظرة غضب. تقلينني: تبغضني وتكرهني.

(٢) وليس قولا. ويشترط أيضاً أن لا يتّصل بها شيء من صلة الفعل الذي تفسّره؛ لأنه إذا اتصل بها شيء من ذلك صارت من جملته، ولم تكن تفسيراً له، وذلك نحو قولك: كتبت إليه بأنْ ارجع، فالباء متعلقة بالفعل «كتبت»، إذن صارت من جملته، والتفسير يكون بجملة غير الأولى. وكذلك يشترط أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً. انظر ابن يعيش ٨ / ١٤٢.

(٣) والانطلاق فيه معنى القول؛ لأن المنطلقين عن مجلس لا بدّ لهم من أنْ يتكلموا فيما جرى لهم. واحتمال أن يكون ثَمَّ محذوف تقديره: يتحاورون، أيْ: وانطلق الملأ منهم يتحاورون، والتحاور فيه معنى القول. انظر الكشاف ٤ / ٧٣، والبحر المحيط ٩ / ١٣٨.

(٤) والنداء فيه معنى القول.

(٥) وفي كل النسخ: وضاقت عليهم، وهذا غير صحيح؛ لأنها من آية أخرى، وهي: ﴿حتى إذا ضاقت عليهمُ الأرض بما رحبت﴾ التوبة: ١١٨.

فُسِّر به قوله عزّ وجل: ﴿والسماءِ وما بناها﴾[1] [الشمس: ٥]، وقال الشاعر[2]:

يســرُّ المــرءَ مــا ذهــبَ الليــالــي   وكــانَ ذهــابُهُــنَّ لــه ذَهــابــا

وتقول: بلغني أنْ جاء عمرو، وأريد أن تفعلَ، وإنه أهلٌ أن يفعلَ، أيْ: أهل الفعل. وقال الله تعالى: ﴿فما كان جوابَ قومه إلا أنْ قالوا﴾[3] [النمل: ٥٦].

فصل: وبعض العرب يرفع الفعل بعد «أنْ» تشبيهاً بـ «ما»، قال[4]:

أنْ تقــرآنِ علــى أسمــاءَ ويحَكُمــا   منــي الســلامَ وأنْ لا تُشعِــرا أحــدا

وعن مجاهد: ﴿أن يُتمُّ الرضاعة﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع[5].

ومن أصناف الحرف حروف التحضيض

وهي: لولا ولوما وهلاّ وألاّ[6]. تقول: لولا فعلتَ كذا، ولوما ضربتَ زيداً،

---

(١) قيل: إنّ «ما» في هذه الآية بمعنى مَنْ، أيْ: والسماء ومَنْ بناها. وقيل: إنها مصدرية، أيْ: والسماء وبنائها؛ أقسم الله بالسماء وبنائها تفخيماً لأمرهما، وعلى ذلك أكثر المفسّرين. ولم يرض الزمخشري هذا الوجه، بل جعلها موصولة. انظر الكشاف ٤ / ٧٥٩، والبحر المحيط ١٠ / ٤٨٦، وابن يعيش ٨ / ١٤٣.

(٢) لا يعرف قائله. وهو في الهمع ١ / ٢٨١، وشرح قطر الندى ص ٤١، والتصريح ١ / ٢٦٨، والتخمير ٤ / ١٢٦. والشاهد فيه: مجيء «ما» مصدرية، والمصدر المؤول من «ما» وصلتها في محل رفع فاعل، والتقدير: يسرّ المرءَ ذهابُ الليالي.

(٣) أيْ: فما كان جواب قومه إلا قولهم. فالمصدر المؤول من «أنْ» وصلتها في محل رفع اسم كان، و «جواب» خبرها، مقدّم على اسمها.

(٤) في ط: قال الشاعر. والبيت مجهول القائل. وهو في الخصائص ١ / ٣٩٠، وسرّ الصناعة ٢ / ٥٤٩، والإنصاف ٢ / ٥٦، والخزانة ٨ / ٤٢٠. والشاهد فيه: قوله: أنْ تقرآن، حيث إنّ «أنْ» المصدرية لم تنصب الفعل المضارع، حملاً على أختها «ما» المصدرية، كما يقول المؤلف. وقيل: إنها مخفّفة من الثقيلة، ووليها الفعل من غير عوض للضرورة، حكى ذلك ابن جني عن الفارسي. انظر المنصف ١ / ٢٧٨. وحكاه أبو حيّان عن الكوفيين. البحر المحيط ٢ / ٤٩٩.

(٥) البحر المحيط ٢ / ٤٩٩. ونسبها ابن هشام في المغني (ص ٤٦) لابن محيصن.

(٦) قال سيبويه: «ومثل ذلك هلاّ ولولا وألاّ، ألزموهنّ لا، وجعلوا كل واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض». الكتاب ٣ / ١١٥.

وهلاّ مررتَ به، وألاّ قمتَ، تريد استبطاءَه وحثَّه على الفعل. ولا تدخل إلاّ على فعل ماضٍ أو مستقبل[1]. قال الله تعالى: ﴿لولا أخّرتني إلى أجلٍ قريب﴾ [المنافقون: ١٠]، وقال: ﴿لوما تأتينا بالملائكة﴾ [الحجر: ٧]، وقال: ﴿فلولا إنْ كنتم غيرَ مَدينين تَرْجِعونَها﴾ [الواقعة: ٨٦، ٨٧]. وإنْ وقع بعدها اسم منصوب أو مرفوع كان بإضمار رافع أو ناصب، كقولك لمن ضرب قوماً: لولا زيداً، أيْ: لولا ضربته. قال سيبويه[2]: وتقول: لولا خيراً من ذلك، وهلاّ خيراً من ذلك، أيْ: هلاّ تفعل خيراً من ذلك. قال[3]: ويجوز رفعه على معنى: هلاّ كان منك خيرٌ من ذلك. وقال جرير[4]:

تعُدُّونَ عَقْرَ النِّيب أفضلَ مجدكُم ... بني ضَوْطَرَى لولا الكميَّ المقنَّعا

فصل: وللولا ولوما معنى آخر، وهو: امتناع الشيء لوجود غيره. وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدأ[5]، كقولك: لولا علي لهلك عمر[6].

---

(١) فلا يقع بعدها مبتدأ أو غيره من الأسماء؛ لأنها جرت مجرى حروف الشرط، من حيث إنّ معناها التحضيض، وهو الحث على إيجاد الفعل وطلبه. انظر ابن يعيش ٨/ ١٤٤.

(٢) وعبارته: «قولك: هلاّ خيراً من ذلك، وألاّ خيراً من ذلك، أوْ غير ذلك. كأنك قلت: ألاّ تفعل، خيراً من ذلك، أوْ ألاّ تفعلُ غير ذلك، وهلاّ تأتي خيراً من ذلك». الكتاب ١/ ٢٦٨.

(٣) وعبارته: «وإنْ شئت رفعته، فقد سمعنا رفعَ بعضه من العرب، وممّن سمعه من العرب. فجاز إضمار ما يَرفعُ كما جاز إضمارُ ما يَنصبُ». الكتاب ١/ ٢٦٨.

(٤) ديوانه ص ٣٣٨، والمغني ص ٣٦١، والخصائص ٢/ ٤٥، والخزانة ٣/ ٥٥. والشاهد فيه: قوله: لولا الكميّ، حيث نصب الاسم الواقع بعد لولا بفعل مضمر، والتقدير: لولا عددتم، أوْ لولا تعدّون. النّيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنّة. الضّوْطرى: الحمقاء. والكميّ: الشجاع. يوبّخهم لأنهم يفتخرون في عقر النوق المسنة. وليس ذلك فخراً، وإنما الفخر بقتل الشجعان.

(٥) هذا مذهب البصريين. والخبر محذوف عندهم وجوباً؛ لأن جوابها قد ناب منابه. وتقديره: موجود، أوْ نحوه. ومذهب الكوفيين أنّ الاسم الذي بعدها مرتفع بفعل مقدّر نابت «لا» منابه. وذهب الفراء إلى أنّ الاسم الواقع بعدهامرفوع بها، كارتفاع الفاعل بالفعل. وهناك أقوال أخرى في هذه المسألة. انظر الإنصاف ١/ ٧٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٠٤، والمغني ص ٣٥٩، وابن يعيش ٨/ ١٤٥.

(٦) والتقدير على مذهب البصريين لولا علي موجود لهلك عمر، وعلى مذهب الكوفيون: لو انعدم علي لهلك عمر. انظر رصف المباني ص ٣٦٢.

ومن أصناف الحرف حرف

التقريب

وهو: قَدْ. يُقرِّب الماضي من الحال، إذا قلت: قد فعل. ومنه قول المؤذّن: قدْ قامت الصلاة. ولا بدَّ فيه من معنى التوقع، قال سيبويه(١): وأمّا قدْ فجواب: هل فعلَ؟ وقال أيضاً(٢): فجوابُ: لمّا يفعلْ. وقال الخليل(٣): «هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر».

فصل: ويكون للتقليل بمنزلة ربّما(٤) إذا دخل على المضارع كقولهم: إنّ الكذوبَ قد يصدق(٥).

فصل: ويجوز الفصل بينه وبين الفعل(٦) بالقسم، كقولك: قدْ والله أحسنتَ، وقدْ لعمري بتُّ ساهراً. ويجوز طرح الفعل بعدها إذا فُهم، كقوله(٧):

أفِدَ الترحُّلُ غيرَ أنّ رِكابنا لمّا تَزُلْ برحالنا وكأنْ قَدِ

---

(١) وعبارته: «هو جوابٌ لقوله: أفَعَلَ؟». وفي الحاشية نقلاً عن نسخة أخرى: هَلْ فعل؟ الكتاب ٣ / ١١٤.

(٢) وعبارته: «وأمّا قد فجواب لقوله: لمّا يفعل». الكتاب ٤ / ٢٢٣.

(٣) قال سيبويه: «وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر». الكتاب ٤ / ٢٢٣.

(٤) الكتاب ٤ / ٢٢٤. قال سيبويه: «وتكون قد بمنزلة ربّما».

(٥) وهي مختصة بالدخول عليه. ويلزم أن يكون متصّرفاً مثبتاً خبريّاً مجرداً من ناصب وجازم وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء. ولا يفصل بينهما إلا بالقسم؛ لأن القسم لا يفيد معنى زائداً، وإنما هو لتأكيد معنى الجملة، فكان كأحد حروفها. انظر المغني ص ٢٢٧، وابن يعيش ٨ / ١٤٨.

(٦) نفس الحاشية السابقة.

(٧) البيت للنابغة الذبياني. وهو في ديوانه ص ١٠٥، والمغني ص ٢٢٧، والأزهية ص ٢١١، ورصف المباني ص ١٥٩، والخزانة ٧ / ١٩٧. والشاهد فيه: طرح الفعل بعد «قد» للعلم به، والتقدير: وكأنْ قد زالت. أفد: قرب. تزل: تنتقل. والمقصود بالركاب الإبل. ويروى: أزِفَ، بدلاً من: أفد، ومعناهما واحد. وقد مر في قسم الحروف ص ٢٨٧.

ومن أصناف الحرف حروف

الاستقبال

وهي: سوف والسين وأنْ ولا ولنْ. قال الخليل[1]: أنْ سيفعل، جوابُ: لن يفعلَ. كما أنّ «ليفعلنّ»[2] جوابُ: لا يفعلُ، لِمَا في «لا يفعلُ» من اقتضاء القسم. وفي سوف دلالة على زيادة تنفيس[3]، ومنه: سوَّفته[4]، كما قيل من آمين: أمَّن[5]. ويقال: سَفْ أفعلُ[6]. و «أنْ» تدخل على المضارع والماضي فيكونان معه في تأويل المصدر. وإذا دخل على المضارع لم يكن إلاّ مستقبلاً، كقولك: أريد أنْ تخرجَ، ومِنْ ثمَّ لم يكن منها بدٌّ في خبر عسى. ولمّا انحرف الشاعر في قوله[7]:

عسى طَيِّءٌ من طَيِّءٍ بعد هذه ... ستُطفِىءُ غُلاَّتِ الكُلَى والجوانحِ

عما عليه الاستعمال جاء بالسين التي هي نظيرة أنْ.

فصل: وهي مع فعلها ماضياً أوْ مضارعاً بمنزلة أنَّ مع ما في حيّزها.

---

(١) قال سيبويه: «وزعم الخليل أنها جوابُ لن يفعل». الكتاب ٤ / ٢١٧.

(٢) في ط: يفعل.

(٣) وهي أشدّ تراخياً في الاستقبال من السين.

(٤) أي: أطلت ميعاده.

(٥) أيْ: كما اشتقّ من لفظ آمين فعلٌ اشتقّ أيضاً من لفظ سوف فعل.

(٦) حكاها الكوفيون. ومذهبهم أن السين أصلها: سوف، حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال. فهما كلمة واحدة، ومذهب البصريين أنهما كلمتان، وهذا هو الصحيح. انظر ابن يعيش ٨ / ١٤٩.

(٧) البيت لِقَسَام بن رَوَاحة، وهو شاعر جاهلي. وهو في الخزانة ٩ / ٣٤١، والمغني ص ٢٠٣، والمؤتلف والمختلف ص ١٢٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٩٦٠. والشاهد فيه: مجيء السين في خبر عسى بدلاً من أنْ، وهما مشتركان في إفادة الاستقبال. ومعناه: عسى أن ينتصر بعض قبيلة طيّء على بعضها، فينطفىء ما في القلوب من حقد وغيظ. وقيل: اسم الشاعر قَسَامة بن رَواحة.

فصل: وتميمٌ وأسدٌ يحوّلون همزتها عيناً، فينشدون بيتَ ذي الرُّمَة[1]:

أأنْ ترسَّمْتَ من خرقاءَ منزلةً

أعَنْ ترسَّمْتَ، وهي عَنْعَنةُ بني تميم. وقد مرّ الكلام في «لا ولن»[2].

ومن أصناف الحرف حرفا الاستفهام

وهما الهمزة وهل في نحو قولك: أزيد قائم؟ وأقام زيدٌ؟ وهل عمرو خارج؟ وهل خرج عمرو[3]؟. والهمزة أعمُّ تصرّفاً في بابها من أختها، تقول: أزيد عندك أم عمرو[4]؟ وأزيداً ضربت[5]؟ وأتضرب زيداً وهو أخوك[6]؟. وتقول لمن قال لك: مررتُ بزيد: أبزيد[7]؟ وتوقعها قبل الواو والفاء وثم[8]، قال الله تعالى: ﴿أوَكُلَّما عاهدوا عهداً﴾ [البقرة: ١٠٠]، وقال: ﴿أفَمنْ كان على بيّنة من ربّه﴾ [هود: ١٧]، وقال: ﴿أثُمّ إذا ما وقَعَ﴾ [يونس: ٥١]. ولا تقع «هَلْ» في هذه المواضع[9].

---

(١) ديوانه ١ / ٣٧١، ومجالس ثعلب ١ / ٨١، والخصائص ٢ / ١١، وسرّ الصناعة ٢ / ٧٢٢. والشاهد فيه: إبدال الهمزة عيناً في لغة تميم وأسد. وما أنشده المؤلف هو صدر الشاهد، وعجزه: ماءُ الصبابة من عينيكَ مسجومُ. ترسَّمْتَ: تأمّلت أو طلبت. وخرقاء: صاحبة ذي الرمّة. وجملة: فينشدون بيت ذي الرمّة: سقطت من أ.

(٢) وذلك في حروف النفي ص ٣١١ ـ ٣١٢.

(٣) يتّضح من هذه الأمثلة أنهما يدخلان على الأسماء والأفعال. لذا لم يعملا لعدم اختصاصهما.

(٤) فأمْ هنا في هذا المثال معادلة لهمزة الاستفهام، ولا تعادل في هذا الموضع بغير الهمزة. فلا يقال: هل زيد عندك أمْ عمرو؟

(٥) تقدّم المفعول وفصل به بين الاستفهام والفعل، وهذا لا يجوز في غير الهمزة.

(٦) وهذا تقرير على سبيل الإنكار، ولا يستعمل فيه إلا الهمزة.

(٧) وهذا من باب الحكاية، ولا يجوز مثل ذلك بهلْ.

(٨) العاطفات.

(٩) في ب: المواقع.

فصل: وعند سيبويه[١] أنّ هلْ بمعنى قد، إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله[٢]:

سَائِلْ فوارسَ يربوعٍ بشدَّتنا أهَلْ رأوْنا بسفح القاع ذي الأكَمِ

فصل: وتُحذف الهمزة إذا دلّ عليها الدليل، قال عمر بن أبي ربيعة[٣]:

لَعَمْرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ دارياً بسبعٍ رمَيْنَ الجمرَ أمْ بثمانِ

فصل: وللاستفهام صدر الكلام، لا يجوز تقدّم شيء مما في حيّزه عليه[٤]، لا تقول: ضربتَ أزيداً؟ وما أشبه ذلك.

ومن أصناف الحرف حرفا
الشرط

وهما: إنْ ولو[٥]. يدخلان على جملتين، فيجعلان الأولى شرطاً والثانية جزاء،

---

(١) قال سيبويه: «وكذلك هَلْ إنما تكون بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف إذْ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام». الكتاب ٣ / ١٨٩.

(٢) البيت لزيد الخيل. وهو في ديوانه ص ١٠٠، والمغني ص ٤٦٠، والخصائص ٢ / ٤٦٣، وأسرار العربية ص ٣٣٢، واللمع ص ٢٩٩. والشاهد فيه: اجتماع همزة الاستفهام وهل التي بمعنى قد. قال ابن الأنباري: «ولا يجوز أن تجعل هل استفهاماً؛ لأن الهمزة للاستفهام، وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام». أسرار العربية ص ٣٣٢. وزعم قوم أنّ «هل» لا تأتي بمعنى قد. قال ابن هشام: «وهذا هو الصواب عندي». المغني ص ٤٦١.

(٣) ديوانه ص٣٨٠، والكتاب ٣ / ١٧٥، والمغني ص ٢٠، والخزانة ١١ / ١٢٢. والشاهد فيه قوله: بسبع، حيث حذف همزة الاستفهام، والمراد: أبسبع؟ دلّ عليه قوله: أم بثمان. وأمْ معادلة لهمزة الاستفهام.

(٤) أيْ: لا يجوز أن يتقدّم على الاستفهام شيء متعلّق به ومن تمام الجملة، نحو ما ذكر المؤلف.

(٥) ذكر سيبويه إنْ وإذْما، ولم يذكر لو؛ لأنّ معناها المضيّ، والشرط إنما يكون بالمستقبل. انظر الكتاب ٣ / ٥٦، وابن يعيش ٨ / ١٥٥، وزعم المبرد وابن السراج والفارسي أنّ «إذما» ظرف، وعملها الجزم قليل. انظر المغني ص ١٢٠.

كقولك: إنْ تضربْني أضربْك، ولو جئتني لأكرمتك؛ خلا أنّ «إنْ» تجعل الفعل للاستقبال وإنْ كان ماضياً، و «لو» تجعله للمضيّ وإن كان مستقبلاً، كقوله تعالى: ﴿لو يطيعُكم في كثير من الأمر لعنتُّم﴾ [الحجرات: ٧]. وزعم الفراء أنّ «لو» تستعمل في الاستقبال كإنْ[١].

فصل: ولا يخلو الفعلان في باب «إنْ» من أنْ يكونا مضارعين أوْ ماضيين، أو أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً. فإذا كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطاً. فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرفع، قال زهير[٢]:

وإنْ أتــاه خليــلٌ يــوم مســألــةٍ   يقـولُ لا غـائـبٌ مـالـي ولا حَـرِمُ

فصل: وإنْ كان الجزاء أمراً أوْ نهياً أوْ ماضياً صريحاً[٣] أوْ مبتدأ وخبراً فلا بدَّ من الفاء[٤]، كقولك: إنْ أتاك زيد فأكرْمه، وإنْ ضربَك فلا تضربْه، وإنْ أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس، وإنّ جئتني فأنت مُكرَم[٥]. وقد تجيء الفاء محذوفة في الشذوذ كقوله[٦]:

---

(١) كقوله تعالى: ﴿وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين﴾ [يوسف: ١٧]. انظر المغني ص ٣٤٨.

(٢) ديوانه ص ١١٤، والكتاب ٣ / ٦٦، والإنصاف ٢ / ٦٢٥، والخزانة ٩ / ٤٨، وأوضح المسالك ٤ / ٢٠٧. والشاهد فيه: رفع المضارع الواقع جواباً للشرط، وهو: يقول. وهو متأول على إرادة التقديم، وهذا ماذهب إليه سيبويه، أوْ على حذف الفاء، أيْ: فيقول. وقوّى ابن هشام رفع الجواب المسبوق بماضٍ أو مضارع منفي بـ «لم»، واستشهد بالبيت المذكور، وجعل الرفع في غير ذلك ضعيفاً. انظر أوضح المسالك ٤ / ٢٠٦.

(٣) الماضي الصريح: هو الماضي لفظاً ومعنى.

(٤) لأنها تفيد الإتباع، وتؤذن بأنّ ما بعدها مسبّب عما قبلها. ابن يعيش ٩ / ٢.

(٥) وتجب الفاء أيضاً إضافة إلى ما ذكره المؤلف في الجملة الفعلية المقرون فعلها بتنفيس أوْ لَنْ أوْ ما. انظر أوضح المسالك ٤ / ٢١٠.

(٦) اختلف في قائله، فقد نسبه سيبويه (٣ / ٦٥) لحسّان، وليس في ديوانه. ونسبه المبرد في المقتضب (٢ / ٧٢) لعبدالرحمن بن حسّان. ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه (٢ / ١١٤) لكعب بن مالك، وهو موجود في ديوانه ص ٢٨٨. وانظر أمالي ابن الحاجب ٢ / ٨٦٦، والمقرّب ١ / ٢٧٦. والشاهد فيه: حذف الفاء من جواب الشرط ضرورة، والتقدير: فالله يشكرها. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: والشرّ بالشرّ عند الله مِثلان.

مَن يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها

وتُقام «إذا» مقام الفاء[1]، قال الله تعالى: ﴿إذا هم يقنطون﴾ [الروم: ٣٦].

فصل: ولا تستعمل «إنْ» إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها؛ ولذلك قبح «إن احمرَّ البُسْرُ كان كذا»، و «إنْ طلعت الشمسُ آتك فيه إلا في اليوم المغيّم»[2]. وتقول: إنْ مات فلان كان كذا، وإنْ كان موته لا شبهة فيه، إلا أنّ وقتَه غيرُ معلوم، فهو الذي حَسَّنَ منه.

فصل: وتجيء مع زيادة «ما» في آخرها للتأكيد، قال الله تعالى: ﴿فإمّا يأتينَّكم مني هدى﴾ [البقرة: ٣٨]، وقال[3]:

فإمّا تَرَيْني اليومَ أُزْجي ظَعينتَي

فصل: والشرط كالاستفهام في أنّ شيئاً مما في حيّزه لا يتقدمه. ونحوُ قولك: آتيك إنْ تأتني وقد سألتك لو أعطيتني، ليس ما تقدّم فيه جزاءً مقدّماً، ولكنْ كلاماً وارداً على سبيل الإخبار، والجزاء محذوف[4]، وحذفُ جواب «لو» كثير في القرآن والشعر[5].

فصل: ولا بدّ من أنْ يليَهما الفعل. ونحوُ قوله تعالى: ﴿لو أنتم تملكون﴾

---

(١) ولكنها لا تدخل إلا على جملة اسمية غير طلبية. رصف المباني ص ١٥٠.

(٢) لأن طلوع الشمس كائن، وله وقت معلوم، وكذلك احمرار البسر.

(٣) البيت لعبدالله بن هَمَّام السلوليّ. وهو في الكتاب (٣ / ٥٧) برواية: إذْما تريْني اليوم مُزْجًى ظعينتي. وانظر الأزهية ص ٩٨، وابن يعيش ٩ / ٦، واللسان (صعد). والشاهد فيه المجازاة بـ «إمّا»، وقد حذفت نون التوكيد من شرطها. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: أُصعِّر سيراً في البلاد وأُفْرِعُ. الظعينة: المرأة في الهودج. أفرع: أنحدر.

(٤) لأنه قد تقدّم ما يدلّ عليه. والحذف في مثل ذلك واجب. واشترط الجمهور في هذه المسألة أن يكون الشرط ماضياً أوْ مضارعاً مسبوقاً بلم. والمثال الأول الذي أتى به المؤلف يخالف ذلك. أوضح المسالك ٤ / ٢٢١.

(٥) قال تعالى: ﴿ولو كنتم في بروج مشيّدة﴾ [النساء: ٧٨]. أيْ: لأدرككم. وقال الأخطل:

قومٌ إذا حاربوا شدّوا مآزرهم ... دون النساء ولو باتت بأطهار

[الإسراء: ١٠٠] و ﴿إنْ امرؤٌ هلك﴾ [النساء: ١٧٦] على إضمار فعل يفسّره هذا الظاهر[(١)]؛ ولذلك لم يجز: لو زيدٌ ذاهبٌ، ولا: إنْ عمروٌ خارجٌ[(٢)]، ولطلبهما الفعل وجب في «أنَّ» الواقعة بعد «لو» أنْ يكون خبرها فعلاً، كقولك: لو أنّ زيداً جاءني لأكرمته، وقال الله تعالى: ﴿ولو أنهم فعلوا ما يوعَظون به﴾ [النساء: ٦٦]. ولو قلت: لو أنّ زيداً حاضري لأكرمته، لم يجزْ.

فصل: وقد تجيء «لو» بمعنى التمنّي، كقولك: لو تأتيني فتحدثني، كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني. ويجوز في «فتحدثني» النصب والرفع[(٣)]. وقال الله تعالى: ﴿ودّوا لو تدهنُ فيدهنون﴾ [القلم: ٩]، وفي بعض المصاحف: فيدهنوا[(٤)].

فصل: و «أمّا» فيها معنى الشرط. قال سيبويه[(٥)]: إذا قلت: أمّا زيدٌ فمنطلق، فكأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها؟

فصل: و «إذن» جواب وجزاء. يقول الرجل: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمَك. فهذا الكلام قد أجبته به وصيَّرْتَ إكرامك جزاء له على إتيانه. وقال الزجاج: تأويلها: إنْ كان الأمر كما ذكرت فإني أُكرمك. وإنما تعمل «إذن» في فعل مستقبل غير معتمد على شيء قبلها، كقولك لمن قال لك: أنا أكرمك: إذنْ أجيئَك. فإنْ حدث فقلت: إذن إخالُكَ كاذباً، ألغيتها لأن الفعل للحال. وكذلك إنْ اعتمدتَ بها على مبتدأ أوْ شرط أوْ قسم، فقلت: أنا إذنْ أكرمُك، وإنْ تأتني إذنْ آتك، وواللهِ إذنْ لا أفعلُ[(٦)].

---

(١) التقدير في الآية الأولى: لو تملكون، والتقدير في الثانية: إنْ هلك امرؤ. والله أعلم.

(٢) لأن الاسم الذي ولي «لو» و «إنْ» لم يله فعل يفسّر الفعل المحذوف بعدهما.

(٣) النصب بأنْ مضمرة وجوباً بعد الفاء، لوقوعها في جواب ما معناه التمني وهو «لو». والرفع على الاستئناف، أو العطف.

(٤) أي: بنصب الفعل «يدهنون» بأنْ مضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب «لو» التي معناها التمنّي. ولم يعيّن أحد من أصحاب التفاسير أوْ أعاريب القرآن المصحف أو القراءة. قال سيبويه: «وزعم هارون أنها في بعض المصاحف: ودّوا لو تُدهن فيدهنوا». الكتاب ٣ / ٣٦.

(٥) قال سيبويه: «وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء. كأنه يقول: عبدالله مهما يكن من أمره منطلق. ألا ترى أنّ الفاء لازمة لها أبدا؟». الكتاب ٤ / ٢٣٥.

(٦) في هذه الأمثلة التي أوردها المؤلف لم تعمل «إذن» لأنها لم تتصدر. وهناك شرط آخر لعملها=

قال كثيّر[1]:

لئــنْ عــاد لــي عبـدُالعـزيـز بمثلهـا وأمكننـــي منهـــا إذنْ لا أُقيلُهـــا

وإذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل ففيها الوجهان[2]، قال الله تعالى: ﴿وإذنْ لا يلبثون﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقرىء: لا يلبثوا[3]. وفي قولك: إنْ تأتني آتك وإذنْ أكرمك، ثلاثة أوجه: الجزم والرفع والنصب[4].

ومن أصناف الحرف حرف

التعليل

وهو: كي. يقول القائل: قصدت فلاناً، فتقول له: كَيْمَهْ؟ فيقول: كي يحسنَ إليّ. و«كَيْمَهْ» مثلُ: فيمَهْ وعَمَّهْ ولِمَهْ؟ دخل حرف الجرّ على «ما» الاستفهامية محذوفاً ألفها[5]، ولحقتْ بها[6] هاء السكت. واختلف في إعرابها[7]، فهي عند البصريين مجرورة وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر، كأنك قلت: كي تفعل ماذا؟ وما أرى هذا

= وهو أنْ تتصل بالفعل أو يفصل بينهما بقسم. وأجاز ابن هشام الفصل بلا النافية، وابن عصفور الفصل بالظرف، وابن بابشاذ الفصل بالنداء وبالدعاء، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل. انظر المغني ص ٣٢.

(١) ديوانه ص ١٧١، والكتاب ٣ / ١٥، والمغني ص ٣٠، وأوضح المسالك ٤ / ١٦٥. والشاهد فيه: إلغاء عمل «إذن» لعدم تصدّرها.

(٢) أيْ: رفع المضارع بعدها؛ ونصبه على اعتبار أنها عاملة، وكل من الفاء والواو حرف استئناف. أمّا في حالة الرفع فهما حرفا عطف.

(٣) وهي قراءة أبيّ. انظر الكشاف ٢ / ٦٨٦.

(٤) هذه الأوجه الثلاثة خاصة بالفعل الواقع بعد «إذن» في العبارة التي أوردها المؤلف. فالجزم عطفاً على جواب الشرط. والنصب على أنّ ما بعد «إذن» كلام مستأنف، فهي عاملة. والرفع على أنّ ما بعدها معطوف على جملتي الشرط والجواب. انظر المغني ص ٣٢.

(٥) للتفريق بينها وبين «ما» الموصولة.

(٦) بها: زيادة من ب.

(٧) أيْ: في إعراب «ما».

القول بعيداً عن الصواب[١].

فصل: وانتصاب الفعل بعد «كي» إمّا أن يكون بها نفسها أو بإضمار أنْ[٢]. وإذا دخلت اللام فقلت: لكي تفعلَ، فهي العاملة[٣]، كأنك قلت: لأنْ تفعلَ.

فصل: وقد جاءت «كي» مظهرة بعدها «أنْ» في قول جميل[٤]:

فقالت أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحاً ... لسانَك كيما أنْ تَغُرَّ وتخدَعا

ومن أصناف الحرف حرف
الردع

وهو: كلاّ. قال سيبويه[٥]: هو ردع وزجر. وقال الزجاج: كلاّ ردع

---

(١) وهو عند ابن يعيش بعيد عن الصواب. قال: «لأن ما لو كانت منصوبة لكانت موصولة، ولو كانت موصولة لم تحذف ألفها، لأن ألف الموصولة لا تحذف إلاّ في موضع واحد وهو قولهم: أدع بمَ شئت، أيْ: بالذي شئت. فحذف الألف يدل أنها ليست موصولة». شرح المفصل ٩ / ١٥.

(٢) إذا انتصب الفعل بها تكون مصدرية، وإذا انتصب بأنْ مضمرة تكون تعليلية جارّة.

(٣) أيْ: المصدريّة، وليست التعليلية الجارة؛ لأن حرف التعليل لا يدخل على حرف تعليل مثله إلا على سبيل التوكيد. وكون كل من الحرفين يدل على غير ما يدلّ عليه الآخر أوْلى من التوكيد. وإنْ تأخرت عنها اللام أو «أنْ» فهي تعليليّة. وإذا لم تسبقها اللام ولم تتأخر عنها هي أوْ «أنْ» يجوز أن تكون مصدرية أوْ تعليليّة. مذهب الأخفش أن «كي» جارة دائماً، والنصب بعدها بأنْ ظاهرة أوْ مضمرة. ومذهب الكوفيين أنها ناصبة دائماً. انظر أوضح المسالك ٤ / ١٥٠، والمغني ص ٢٤٢.

(٤) ديوانه ص ٧٤، والمغني ص ٢٤٢، وأوضح المسالك ٤ / ١٥٢، والخزانة ٨ / ٤٨١. ونسبه بعضهم لحسّان، وليس صحيحاً. والشاهد فيه: ظهور «أنْ» بعد «كي» للضرورة. ويُفهم من كلام ابن هشام في أوضح المسالك أنْ لا ضرورة في البيت بعكس كلامه في المغني. وعلى هذا تكون «كي» تعليليّة وجارّة، و «ما» زائدة، و «أنْ» مصدريّة ناصبة، والمصدر المؤول من «أنْ» وما دخلت عليه في محل جرّ بكي. وأمّا الضرورة التي ذكرت في البيت فهي اعتبار «كي» مصدرية ناصبة لعدم اقترانها باللام، وقد جمع بينها وبين «أنْ» المصدرية الناصبة.

(٥) الكتاب ٤ / ٢٣٥. قال: «وأمّا كلاّ فردع وزجر».

وتنبيه[1]، وذلك قولك: كلّا، لمن قال لك شيئاً تنكره، نحو: فلان يبغضك، وشبهه، أيْ: ارتَدِعْ عن هذا وتنبّهْ على الخطأ فيه، قال الله عزَّ وجلَّ بعد قوله: ﴿ربّ أهانن﴾ [الفجر: ١٦]: ﴿كلَّا﴾ [الفجر: ١٧]، أيْ: ليس الأمر كذلك؛ لأنه قد يوسِّعُ في الدنيا على مَنْ لا يكرمُهُ من الكفار، وقد يُضَيِّقُ على الأنبياء والصالحين للاستصلاح.

ومن أصناف الحرف

اللامات

وهي: لام التعريف، ولام جواب القسم، واللام الموطئة، ولام جواب لو ولولا، ولام الابتداء، واللام الفارقة بين أنْ المخففة والنافية[2].

فأمّا لام التعريف فهي اللام الساكنة التي تدخل على الاسم المنكور، فتعرّفه تعريف جنس، كقولك: أهْلَكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ، والرجلُ خيرٌ من المرأة، أيْ: هذان الحجران المعروفامن بين سائر الأحجار، وهذا الجنس من الحيوان من بين سائر أجناسه[3]. أو تعريفَ عهدٍ، كقولك: ما فعلَ الرجل، وأنفقتُ الدرهمَ، لرجلٍ ودرهم معهودين بينك وبين مخاطبك. وهذه اللام وحدها هي حرف التعريف عند سيبويه[4]، والهمزة قبلها همزةُ وصل مجلوبةٌ للابتداء بها كهمزة ابن واسم. وعند

---

(١) ونقل عن الكسائي قوله: إنها تكون بمعنى حقاً. ونقل عن أبي حاتم أنها تكون بمعنى ألا الاستفتاحية. وعن الفراء والنضر بن شميل أنها تكون حرف جواب بمنزلة نعم. انظر المغني ص ٢٥٠. وقال ابن يعيش (٩ / ١٦): «والحق فيها أن تكون ردّ الكلام قبلها بمعنى لا، وتكون تنبيهاً كألا، وحقّاً وعليه الأكثر».

(٢) عدّدها بعضهم ثلاثين لاماً، وعدّدها بعضهم ثماني، وعدّدها بعضهم أربعاً. وألّف فيها الزجاجي كتاباً سمّاه «كتاب اللامات». انظر رصف المباني ٢٩٣، والمغني ٢٧٤.

(٣) الحجران المعروفان: الدينار والدرهم. والجنس من الحيوان: الرجال والنساء.

(٤) ليس ما نسبه المؤلف لسيبويه من أنّ حرف التعريف اللام وحدها صحيحاً. بدليل أن سيبويه عدّه في الثنائية الوضع في باب (عدة ما يكون عليه الكلام)، فقد قال: «وأل تعرّف الاسم في قولك: =

الخليل أنّ حرف التعريف ألْ كهَلْ وبلْ، وإنما استمرَّ بها التخفيف للكثرة[1]. وأهلُ اليمن يجعلون مكانها الميم، ومنه: ليس مِنْ امْبرِّ امْصيامٌ في امْسَفرِ[2]، وقال[3]:

يرمي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

فصل: ولامُ جواب القسم نحو قولك: واللهِ لأفعلنّ. وتدخل على الماضي كقولك: والله لكَذَبَ، وقال امرؤ القيس[4]:

حلفتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فاجرٍ ... لنامُوا فما إنْ مِنْ حديثٍ ولا صالي

والأكثرُ أنْ تدخل عليه مع «قدْ»[5]، كقولك: واللهِ لقد خرجَ.

فصل: والمَوطِّئةُ للقسم[6] هي التي في قولك: والله لئن أكرمتني لأكرمنَّك.

= القوم والرجل». الكتاب ٤ / ٢٢٦. وقال في موضع آخر: «وتكون موصولة في الحرف الذي تعرّف به الأسماء. والحرف الذي تعرّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس، وإنما هما حرف بمنزلة قولك: قد وسوف». الكتاب ٤ / ١٤٧.

(١) قال سيبويه: «وزعم الخليل أن الألف واللام اللّتين يعرّفون بهما حرف واحد كقدْ، وأنْ ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أأريد؟». الكتاب ٣ / ٣٢٤. والظاهر أن الخليل وسيبويه متفقان على أن حرف التعريف «الـ» برمتها، وإنما وقع الخلاف بينهما في الهمزة، أزائدة هي أمْ أصلية؟ فالخليل يرى أنها أصلية وهي همزة قطع، وسيبويه يرى أنها زائدة وهي همزة وصل. انظر مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ص ٣٩.

(٢) أيْ: ليس من البرّ الصيام في السفر. يروى عن النمر بن تولب أنه رواه عن رسول الله ﷺ، ويقال: إنه لم يروِ إلا هذا الحديث. انظر نصب الراية لأحاديث الهداية ٢ / ٤٦١، وابن يعيش ٩ / ٢٠، ورصف المباني ص ٣٧٦.

(٣) البيت لبجير بن غنمة كما في المؤتلف والمختلف ٥٩، واللسان (سلم). ولم يُنسب في المغني ٧١، وابن يعيش ٩ / ٢٠. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: ذاك خليلي وذو يعاتبني. وقيل: إن صدره: ينصرني منك غير معتذر. والشاهد فيه: إبدال الميم من اللام في قوله: بامسهم وامسلمة، على لغة حمير. والسّلِمة: واحدة السِّلام، وهي الحجارة.

(٤) ديوانه ١٢٥، وسرّ الصناعة ١ / ٣٧٤، والمغني ٢٢٩، والخزانة ١٠ / ٧١. والشاهد فيه قوله: لناموا، حيث دخلت لام جواب القسم على ماضٍ غير مسبوق بقدْ، وهذا قليل. الصالي: المستدفىء.

(٥) لأن «قدْ» تقرّبه من الحال.

(٦) سمّيت بهذا الاسم لأنها وطّأت الجواب للقَسَم، أيْ: مهّدته له.

فصل: ولامُ جوابِ «لو ولولا» نحو قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقوله: ﴿ولولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمتُه لاتّبعتم الشيطانَ﴾ [النساء: ٨٣]. ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى. ويجوز حذفها كقوله تعالى: ﴿لو نشاء جعلناه أجاجاً﴾ [الواقعة: ٧٠]. ويجوز حذف الجواب أصلاً، كقولك: لو كان لي مال، وتسكت، أيْ: لأنفقتُ وفَعلْتُ، ومنه قوله تعالى: ﴿ولو أنّ قرآناً سُيِّرت به الجبالُ﴾[1] [الرعد: ٣١]، وقوله: ﴿لو أنّ لي بكم قوة﴾[2] [هود: ٨٠].

فصل: ولامُ الأمر نحو قولك: ليفعلْ زيد. وهي مكسورة، ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه كقوله تعالى: ﴿فَلْيَستجيبوا لي ولْيؤمنوا بي﴾ [البقرة: ١٨٦]. وقد جاء حذفها في ضرورة الشعر، قال[3]:

محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالا

فصل: ولامُ الابتداء هي اللام المفتوحة في قولك: لزيدٌ منطلق. ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع[4]، كقوله تعالى: ﴿لأنتم أشدّ رهبة﴾ [الحشر: ١٣]، ﴿وإنّ ربّك ليحكم بينهم﴾ [النحل: ١٢٤]. وفائدتها توكيد مضمون الجملة. ويجوز عندنا: إنّ زيداً لسوف يقوم، ولا يُجيزه[5] الكوفيون[6].

---

(١) أيْ: لما آمنوا. الكشاف ٢ / ٥٢٩.

(٢) أيْ: لفعلت بكم. البحر المحيط ٦ / ١٨٨.

(٣) البيت لأبي طالب يخاطب به النبي ﷺ. وهو في ديوانه ٦١، وشرح شذور الذهب ٢١١. وقيل: لحسّان بن ثابت، وقيل: للأعشى، وليس في ديوانيهما. وهو بلا نسبة في الكتاب ٣ / ٨، والمقتضب ٢ / ١٣٢، والخزانة ٩ / ١١، وسرّ الصناعة ١ / ٣٩١. والشاهد فيه قوله: تفدِ، حيث حذفت لام الأمر للضرورة، أيْ: لِتَفْدِ. والتبال: الهلاك.

(٤) انظر تفصيل ذلك في: المغني ٣٠٠، ورصف المباني ٣٠٦، والجنى الداني ١٢٤، وابن يعيش ٩ / ٢٥.

(٥) في ط: يجوّزه.

(٦) قوله: عندنا، أيْ: عند الجمهور، فهم يجوّزون الجمع بين لام الابتداء وسوف لأنهم يذهبون إلى أن هذه اللام لا تقصر المضارع للحال. أمّا الكوفيون فإنهم يقولون: إنها تقصره على الحال=

فصل: واللامُ الفارقة[1] في نحو قوله تعالى: ﴿إنْ كلُّ نفسٍ لمَا عليها حافظ﴾ [الطارق: ٤]، وقوله: ﴿وإنْ كنا عن دراستهم لغافلين﴾ [الأنعام: ١٥٦]، وهي لازمة لخبر «إنّ» إذا خُفِّفتْ[2].

ومن أصناف الحرف تاء التأنيث

الساكنة

وهي التاء في نحو[3]: ضربَتْ. ودخولها للإيذان من أول الأمر بأنّ الفاعل مؤنث[4]. وحقّها السكون[5]. ولتحركها في «رَمَتَا» لم تردّ الألف الساقطة لكونها عارضة[6]، إلا في لغة رديّة[7]، يقول أهلها: رَمَاتا[8].

= بعد أنْ كان مبهماً؛ لذا فإن مثل هذه الجملة التي أتى بها المؤلف لا تجوز عندهم. انظر ابن يعيش ٩ / ٢٦. وذكر ابن هشام أنها تخلص المضارع للحال. قال: «كذا قال الأكثرون». المغني ص ٣٠٠.

(١) سمّيت بهذا الاسم لأنه يفرّق بها بين «إنْ» المخففّة من الثقيلة و «إنْ» النافية. وتلزم خبر المبتدأ الواقع بعد إنْ المخفّفة. وتخفيف (لمَا) هي قراءة ابن كثير ونافع. الكشاف ٤ / ٧٣٤.

(٢) بعدها في ط: فصل: ولام الجرّ كقولك: المال لزيد وجئتك لتكرمني؛ لأن الفعل المنصوب بإضمار أنْ في تأويل المصدر المجرور، والتقدير: لإكرامك. والظاهر أنه ليس من كلام المؤلف، بدليل أنه لم يذكر لام الجرّ عندما عدّد اللامات أوّلاً. ولأنه قد ذكرها في حروف الإضافة (الجرّ). وقد ذكر ابن يعيش (٩ / ٢٧) هذا الفصل، ولم يشرحه أو يعلّق عليه.

(٣) نحو: زيادة من ط.

(٤) ولا يقال: إنها لتأنيث الفعل؛ لأن الفعل لا يصحّ تأنيثه. فالأفعال كلها مذكر. ابن يعيش ٩ / ٢٧.

(٥) ولا تكون متحركة إلا بالفتح مع الألف خاصة لأجلها، نحو: قامَتَا. وبالكسر إذا التقت مع ساكن آخر، نحو: قامتِ المرأة. رصف المباني ص ٢٤١.

(٦) أيْ: لكون الحركة التي عليها ليست لازمة بل عارضة، إذْ كانت لالتقاء الساكنين. والأصل في التاء السكون، وقد حُرّكت بسبب ألف التثنية.

(٧) في أ: رديئة.

(٨) قال ابن يعيش: «فردّ الألف الساقطة لتحرك التاء، وأجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو: قولا وبيعا وخافا، وذلك قليل رديء». شرح المفصل ٩ / ٢٨.

ومن أصناف الحرف

التنوين

وهو على خمسة أضرب[١]: الدالُ على المكانة[٢] في نحو: زيدٍ ورجل، والفاصلُ بين المعرفة والنكرة[٣] في نحوِ: صهٍ ومَهٍ وإيهٍ، والعِوَضُ من المضاف إليه في نحو[٤]: إذٍ وحينئذٍ ومررت بكلٍّ قائماً ولات أوانٍ[٥]، والنائبُ مناب حرف الإطلاق[٦] في إنشاد بني تميمٍ في نحو قول جرير[٧]:

أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابَنْ   وقولي إنْ أصبتُ لقد أصابَنْ

---

(١) وهناك ضرب سادس لم يذكره المؤلف، وهو تنوين المقابلة اللاحق لجمع المؤنث السالم. وسمّي بذلك لأنه مقابل للنون في جمع المذكر السالم.

(٢) ويسمّى تنوين التمكين، وتنوين الأمكنية. وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكّنه في باب الاسمية؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا يشبه الفعل فيمنع من الصرف.

(٣) ويسمّى تنوين التنكير، وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير. فإذا قلت: صَهْ، فمعناه الطلب من مخاطبك السكوت عن حديث معيّن، وإذا قلت: صَهٍ، فمعناه: سكوتاً عن حديث ما. ومثلها قولك: مَهْ، أيْ: الكف عن كلام معيّن، وإذا قلت: مَهٍ، أيْ: كفًّا عن كلام ما. وكذلك قولك: إيهِ، معناه: استزادة مخاطبك من حديث معيّن، وإذا قلت: إيهٍ، فمعناه: استزادة من حديث ما.

(٤) نحو: زيادة من ط.

(٥) التنوين في إذٍ وحينئذٍ، عوض عن جملة محذوفة؛ لأن إذْ لا تضاف إلا للجمل. والتنوين في (كلّ) عوض عن اسم، أيْ: مررت بكلّ واحد قائماً، أوْ نحوه. والتنوين في (أوانٍ) عوض عن اسم، أيْ: ولات أوان صلح، أوْ نحوه. والذي خفض (أوان) لات، وهي لغة قليلة لقوم من العرب يخفضون بها كما يقول ابن يعيش ٩ / ٣٣.

(٦) ويسمّى تنوين الترنّم، وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها حرف مدّ، فتولد من إشباع الحركة قبله.

(٧) ديوانه ٦٤، والكتاب ٤ / ٢٠٥، والخزانة ١ / ٦٩، وأوضح المسالك ١ / ١٦. وسرّ الصناعة ٢ / ٤٧١. والشاهد فيه قوله: العتابنْ، وأصابنْ. فالأصل فيهما: العتابا وأصابا. جيء بالتنوين بدلاً من الألف لترك الترنّم.

والتنوين الغالي[1] في نحو قول رؤبة[2]:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقِنْ

ولا يلحق إلا القافية المقيّدة.

فصل: والتنوينُ ساكنٌ أبداً إلا أنْ يلاقيَ ساكناً آخر فيُكسرَ أو يُضمَّ، كقوله تعالى: ﴿وعذابٍ اركض﴾ [ص: ٤١، ٤٢]، وقد قرىء بالضم[3]. وقد يُحذف كقوله[4]:

فـــأَلْفيتُـــه غيـــرَ مُسْتَعْتِـــبٍ ولا ذاكـــرَ اللـــهَ إلا قليـــلا

وقرىء: ﴿قلْ هُوَ اللهُ أحدُ . اللهُ الصمدُ﴾[5] [الإخلاص: ١، ٢].

ومن أصناف الحرف النون المؤكِّدة

وهي على ضربين: ثقيلة وخفيفة[6]. فالخفيفةُ تقع في جميع مواضع الثقيلة إلا

---

(١) وهو اللاحق للقوافي المقيّدة، أيْ: التي روّيها ساكن غير مدّ، زيادة على الوزن، ومن أجل ذلك سمّي غالياً.

(٢) ديوانه ١٠٤، والخصائص ٢ / ٢٢٨، والمغني ٤٤٨، والخزانة ١ / ٧٨، واللسان (خفق). والشاهد فيه قوله: المخترقنْ، حيث لحقها التنوين الغالي، زيادة في الوزن. القاتم: الأغبر. الأعماق: جمع عمق، وهو البعد. الخاوي: الخالي. المخترق: الموضع الذي تمرّ فيه الرياح. وبعد هذا الرجز: مشتبه الأعلام لمّاع الخفقنْ.

(٣) لم أجد فيما اطَّلعت عليه من مراجع صاحب هذه القراءة. ووجهه إتباع الضمّ الضمّ كراهية الخروج من كسر إلى ضم.

(٤) هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي. ديوانه ٣٨، والكتاب ١ / ١٦٩، والخزانة ١١ / ٣٧٤، والمغني ٧٢٠. والشاهد فيه حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين.

(٥) وقراءة حذف تنوين (أحد) هي قراءة: نصر بن عاصم وزيد بن علي وابن سيرين والحسن وابن أبي إسحاق وهارون وأبي عمرو. انظر البحر المحيط ١٠ / ٥٧١.

(٦) المراد بهما التوكيد، والثقيلة أبلغ في ذلك من الخفيفة. وزعم الكوفيون أنّ النون الخفيفة أصلها=

في فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث[1]؛ تقول: اضربَنَّ واضربُنَّ واضربِنَّ، واضربَنْ واضربُنْ واضربِنْ. وتقول: اضربَانّ واضربْنانّ، ولا تقول: اضربانْ ولا اضرِبْنانْ، إلا عند يونس[2].

فصل: ولا يُؤكّد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب، وذلك ما كان قسماً أو أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو عرضاً أو تمنيّاً، كقولك: باللهِ لأفعلنّ، وأقسمت عليك إلاّ تفعلنَّ ولَمَّا تفعلَنَّ، واضْرِبَنّ، ولا تخرجَنّ، وهل تذهبَنّ؟ وألا تَنْزِلَنَّ، وليتك تخرجَنَّ.

فصل: ولا يُؤكّد بها الماضي ولا الحال ولا ما ليس فيه معنى الطلب. وأمّا قولهم في الجزاء المؤكّد حرفُه بما: إمّا تفعَلَنّ، قال الله تعالى: ﴿فإمّا تَرَيِنَّ من البشر أحداً فقولي﴾ [مريم: ٢٦]، وقال: ﴿فإمّا نذهَبَنَّ بك﴾ [الزخرف: ٤١]، فلتشبيه «ما» بلام القسم في كونها مؤكّدة[3]. وكذلك قولهم: حيثما تكونَنَّ آتِك[4]، وبجهدٍ ما تبلغَنَّ، وبعينٍ ما أرَينّك[5]. فإنْ دخلت في الجزاء بغير «ما» ففي الشعر، تشبيهاً للجزاء

= الثقيلة، ثم خفّفت كما خفّفت إن. ومذهب سيبويه والبصريين أنّ كلاًّ منهما أصل. انظر المغني ٤٤٣، وابن يعيش ٩ / ٣٨، والكتاب ٣ / ٥٢٤.

(١) وهذا مذهب الخليل وسيبويه. وحجّتهما في ذلك أنه لو أُدخلت النون الخفيفة في فعل الاثنين لأدّى إلى اجتماع ساكنين على غير شرطه؛ لأن الساكن الثاني غير مدغم، وكذلك في فعل جماعة المؤنث. ابن يعيش ٩ / ٣٨.

(٢) قال سيبويه: «وأمّا يونس وناس من النحويين فيقولون: اضْرِبانْ زيداً واضرِبْنانْ. فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها. لا يقع بعد الألف ساكن إلاّ أن يدغم». الكتاب ٣ / ٥٢٧.

(٣) قال سيبويه: «ومن مواضعهاحروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل «ما» للتوكيد؛ وذلك لأنهم شّبهوا ما باللام التي في لَتَفْعَلَنَّ لمّا وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا هذه اللام». الكتاب ٣ / ٥١٤. واختلف العلماء في النون مع «إمّا»، هل تقع واجبة أوْ لا؟ فذهب المبرّد إلى أنها لازمة، ولا تحذف إلا في الشعر. وذهب الفارسي وجماعة من المتقدمين إلى أنها لا تجب. انظر ابن يعيش ٩ / ٤١.

(٤) لأن معنى «إمّا» و «حيثما» واحد.

(٥) دخلت النون في هذين المثالين في الخبر، وهي لا تدخل إلا في الطلب. ولكنهم شبهوا دخول «ما» في هذه الأشياء بدخولها في الجزاء. انظر سيبويه ٣ / ٥٦١. وقوله: بعينٍ ما أرينّك، مَثَلٌ يُضرب في الحث على العمل.

بالنهي[1]. ومن التشبيه بالنهي دخولها في النفي[2]، وفيما يقاربه من قولهم: ربما يقولنّ ذاك، وكثر ما يقولنّ ذاك[3]، قال عمرو بن هند[4]:

رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبي شمَالاتُ

فصل: وطرحُ هذه النون سائغ في كل موضع إلا في القسم[5]، فإنه فيه ضعيف، وذلك قولك: واللهِ ليقومُ زيد.

فصل: وإذا لقي الخفيفة ساكن بعدها حُذفت حذفاً ولم تُحرّك كما حُرّك التنوين، فتقول: لا تضربَ ابنك، وقال[6]:

لا تُهينَ الفقيرَ علَّك أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قَدْ رَفَعَهْ

---

(١) قال سيبويه: «وقد تدخل النون بغير ما في الجزاء، وذلك قليل في الشعر، شبّهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب». الكتاب ٣ / ٥١٥.

(٢) لأن النفي يشبه النهي.

(٣) قال سيبويه: «وزعم يونس أنهم يقولون: ربّما تقولنّ ذاك وكثرما تقولنّ ذاك؛ لأنه فعل غير واجب، ولا يقع بعد هذه الحروف إلاّ و«ما» له لازمة، فأشبهت عندهم لام القسم». ٣ / ٥١٨.

(٤) البيت لجذيمة الأبرش، وليس كما ذكر المؤلف. وهو بهذه النسبة في الكتاب ٣ / ٥١٨، والتخمير ٤ / ١٨٨، والخزانة ١١ / ٤٠٤، وابن يعيش ٩ / ٤١. والشاهد فيه: توكيد (ترفع) بالنون الخفيفة، والذي حسّن ذلك زيادة «ما» مع رُبّ. العلم: الجبل. شمالات: جمع شمال، وهي ريح تهب من الشمال تكون عادة باردة. يفخر بنفسه، فهو يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من العدوّ.

(٥) هذا مذهب سيبويه. انظر الكتاب ٣ / ١٠٤. وذهب أبو علي الفارسي إلى أنهاغير لازمة. ابن يعيش ٩ / ٣٩.

(٦) البيت للأضبط بن قُريع، وهو شاعر جاهلي قديم. انظر المغني ٢٠٦، والخزانة ١١ / ٤٥٠، وأوضح المسالك ٤ / ١١١، والمعاني الكبير ١ / ٤٩٥. والشاهد فيه: حذف نون التوكيد الخفيفة في قوله: تهين؛ لأنه قد لقيها ساكن، والأصل: لا تُهينَنْ.

ومن أصناف الحرف هاء السكت

وهي التي في نحو قوله تعالى: ﴿ما أغنى عني ماليَهْ . هلك عني سلطانِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩]. وهي مختصة بحال الوقف[١]، فإذا أدْرَجْتَ قلت: ماليَ هلك، وسلطانيَ خُذوه[٢]. وكلُّ متحرك ليست حركتُه إعرابيةً يجوز عليه الوقف بالهاء، نحو: ثَمَّهْ وليْتَهْ وكيفَهْ وإنّهْ وحَيَّهلَهْ، وما أشبه ذلك.

فصل: وحقّها أن تكون ساكنة[٣]، وتحريكُها لحن، ونحوُ ما في إصلاح ابن السِّكِّيت من قوله[٤]:

يا مرحباهُ بحمارِ عَفْرا

وَ:

يا مرحباهُ بحمارِ ناجِيَهْ[٥]

---

(١) وذلك لمعنيين، أحدهما: بيان الحركة في كل مبنيّ متحرك، نحو: غُلامِيَهْ، ونحو قولك: هُوَهْ. الثاني: بيان الألف، نحو قولك: وازيداه. انظر رصف المباني ١٩٠.

(٢) أيْ: إذا وصلت سقطت هذه الهاء؛ لأن الحركة تثبت في الوصل، فلا حاجة إليها.

(٣) لأنها مختصّة بالوقف، والوقف إنما يكون على الساكن، ولا يوقف على متحرك.

(٤) هذا الرجز لعروة بن حزام العذري، وبعده:

إذا أتـــى قـــرّبتــه لمــــاشــــا ... مــــن الشعيــر والحشيــش والمـــا

يُقال: إن الشاعر كان يحبّ امرأة اسمها عفراء، فخرج يوماً فلقي حماراً عليه امرأة، فقيل له: هذا حمار عفراء، فقال هذا الرجز. والشاهد فيه: تحريك هاء السكت في قوله: مرحباهُ. وحقّها أن تكون ساكنة، فقيل: للضرورة، وذلك للتخلص من اجتماع ساكنين على غير شرطه. وقد روي بكسر الهاء لالتقاء الساكنين، وضمّها تشبيهاً بهاء الضمير.

(٥) لا يعرف قائل هذا الرجز. وبعده: إذا أتى قرَّبْتُه للسانية. وهو في الخصائص ٢ / ٣٥٨، والممتع ٤٠١، ورصف المباني ٤٦٤، والخزانة ٢ / ٣٨٨. ناجية: اسم محبوبة الشاعر. السانية: الدلو العظيمة التي يُستقى بها الماء من البئر. والشاهد فيه: تحريك هاء السكت، ومن حقّها التسكين.

مما لا مُعَرَّجَ عليه للقياس واستعمال الفصحاء. ومعذرةُ مَنْ قال ذلك أنه أَجْرى الوصلَ مجرى الوقف مع تشبيه هات السكت بهاء الضمير.

ومن أصناف الحرف شين[١]
الوقف

وهي الشين التي يُلحقها بكاف المؤنث إذا وقف من يقول: أكرمتُكِشْ، ومررت بكِشْ. وتُسمَّى الكَشْكَشَة، وهي في بني تميم. والكَسْكَسة في بكر، وهي إلحاقهم بكاف المؤنث سيناً. وعن معاوية أنه قال يوماً: مَنْ أفصحُ الناس؟ فقام رجل من جَرْم[٢]، وجرمٌ من فصحاء الناس، فقال: قوم تباعدوا عن فُراتِيَّةِ العراقِ وتيامنوا عن كَشْكَشَة تميم وتياسروا عن كَسْكَسَةِ بكر، ليستْ فيهم غَمْغَمَةُ[٣] قُضاعَةَ ولا طُمْطُمانِيَّة[٤] حِمْيَر. قال معاوية: فمن هم؟ قال: قومك[٥].

ومن أصناف الحرف حرف
الإنكار

وهي زيادة[٦] تلحق الآخِر في الاستفهام على طريقين، أحدهما: أن تلحق وحدها بلا فاصل كقولك: أزيدُنِيه؟ والثاني: أن تفصلَ بينها وبين الحرف الذي قبلها

(١) شين: سقطت من أ
(٢) جرم: بطنان، بطن في قضاعة وهو جرم بن زبّان، والآخر في طيِّء.
(٣) غمغمة: كلام غير بيّن، وأصله أصوات الثيران عند الذعر، وأصوات الأبطال عند القتال.
(٤) طمُطمانيّة: كلام فيه عجمة.
(٥) في ب وط: قومي. وما أثبته من أ، وهو الصحيح؛ لأنه قصد قريشاً، ومعاوية من قريش. وقريش أفصح العرب. وفي لسان العرب (غمم): «قاله رجل من العرب لمعاوية، قال: من هم؟ قال: قومك من قريش».
(٦) هذه الزيادة حرف من حروف المدّ كالزيادة اللاحقة للندبة.

«إنْ» مزيدةً كالتي في قولهم: ما إنْ فعلَ، فيقال: أزيدٌ إنِيهْ[1]؟

فصل: ولها معنيان، أحدهما: إنكار أن يكون الأمر على ما ذَكر المخاطب. والثاني: إنكار أن يكون على خلاف ما ذكر، كقولك لمن قال: قدم زيدٌ: أزيدُنيه؟ منكراً لقدومه أو لخلاف قدومه. وتقول لمن قال: غلبني الأميرُ: آلأميرُوهْ[2]؟ قال الأخفش: كأنك تهزأ به وتنكر تعجبه من أنْ يغلبه الأمير. قال سيبويه[3]: «وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أتخرج إنْ أَخْصَبت الباديةُ؟ فقال: أأناإنِيهْ؟ منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج».

فصل: ولا يخلو الحرف الذي تقع[4] بعده من أن يكون متحركاً أوْ ساكناً. فإنْ كان متحركاً تَبِعَتْه[5] في حركته، فتكون[6] ألفاً وواواً وياء بعد المفتوح والمضموم والمكسور، كقولك في «هذا عُمَرُ»: أعُمَرُوهْ؟ وفي «رأيت عثمانَ»: أعُثْماناهْ؟ وفي «مررت بحذامِ»: أحَذَامِيهْ؟. وإنْ كان ساكناً حُرّك بالكسر ثم تَبِعَتْه[7]، كقولك: أزيدُنيهْ؟ وأزيدٌ إنِيهْ؟

فصل: وإنْ أجَبْتَ من قال: لقيت زيداً وعَمْراً، قلت: أزيداً وعَمْرَنِيهْ؟ وإذا قال: ضربت عُمَر، قلت: أضربت عُمَرَاهْ؟ وإنْ قال: ضربت زيداً الطويلَ، قلت: أزيداً

---

(١) قال سيبويه: «واعلم أنّ من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم «إنْ»، فيقول: أعُمَرُ إنيهْ، وأزيدُ إنيه، فكأنهم أرادوا أن يزيدوا العلم بياناً وإيضاحاً، كما قالوا: ما إنْ، فأكّدوا بإنْ». الكتاب ٢ / ٤٢١.

(٢) حرف الإنكار هنا الواو لانضمام الراء قبلها. والهاء للسكت، والألف في أوله ممدودة؛ لأن همزة الاستفهام لمّا كانت مفتوحة ودخلت همزة لام التعريف وكرهوا حذفها قلبوا الثانية وأقروها، كما في قوله تعالى: ﴿آلذكرين حرّم أم الأنثيين﴾ [الأنعام: ١٤٣]. انظر ابن يعيش ٩ / ٥٠.

(٣) الكتاب ٢ / ٤٢٠. وفيه: أنا إنيه. والصواب ما أثبتناه؛ لأنهما همزتان، همزة الاستفهام وهمزة الضمير الأصلية.

(٤) في أ، ب: يقع. وما أثبته من ط، وابن يعيش ٩ / ٥١.

(٥) في أ، ب: تبعه، وما أثبته من ط، وابن يعيش ٩ / ٥١.

(٦) في أ، ب: فيكون. وما أثبته من ط، وابن يعيش ٩ / ٥١.

(٧) في أ، ب: تبعه، وما أثبته من ط، وابن يعيش ٩ / ٥١.

الطويلاه؟ فتجعلها في منتهى الكلام.

فصل: وتَتركُ هذه الزيادة في حال الدَرْج، فتقول[1]: أزيداً يا فتى؟ كما تَركْتَ العلاماتِ في «مَنْ» حينَ قُلْتَ: مَنْ يا فتى[2]؟

ومن أصناف الحرف حرف
التذكر

وهو أنْ يقولَ الرجل في نحو: قالَ ويقولُ، ومن العامِ: قالا، فيمد فتحة اللام، ويقولو، من العامِي، إذا تذكر ولم يرد أن يقطعَ كلامَه[3].

فصل: وهذه الزيادة في إتباع ما قبلها إنْ كان متحركاً بمنزلة زيادة الإنكار، فإذا سَكَنَ حُرّك بالكسر كما حُرّك ثمَّهْ، ثم تَبِعَتْهُ. قال سيبويه[4]: سمعناهم يقولون: إنه قدي وألي، يعني في: قد فَعَلَ، وفي الألف واللام، إذا تذكّر الحارث ونحوه. قال[5]: وسمعنا من يُوثَق به يقول: هذا سَيْفُني، يريد: سيفٌ مِنْ صفته كيْتَ وكَيْتَ[6].

* * * * *

---

(١) في أ، ط: وتُترك. . . فيقال.

(٢) قال سيبويه: «وإنْ قلت: أزيداً يا فتى؟ تركت العلامة كما تركت علامة التأنيث و الجمع وحرف اللين في قولك: مناومني ومنو، حين قلت: يا فتى، وجعلت (يا فتى) بمنزلة ما هو في مَنْ حين قلت: مَنْ يا فتى». الكتاب ٢ / ٤٢٠.

(٣) قال سيبويه: «ويقول الرجل إذا تذكّر ولم يُرد أن يقطع كلامه: قالا، فيمدّ قال، ويقولو، فيمدّ يقول، ومن العامي، فيمدّ العام. سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكّر به ولم يقطع كلامه». الكتاب ٤ / ٢١٦.

(٤) قال سيبويه: «سمعناهم يقولون: إنه قدي في قَدْ، ويقولون: ألي في الألف واللام، يتذكر الحارث ونحوه». الكتاب ٤ / ٢١٦. وانظر أيضاً الكتاب ٣ / ٣٢٥، ٤ / ١٤٧.

(٥) قال سيبويه: «وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول: هذا سيْفُني، يريد: سيفٌ، ولكنه تذكّر بعدُ كلاماً ولم يرد أن يقطع اللفظ؛ لأن التنوين حرف ساكن، فيُكسر كما تُكسر دال قدْ». الكتاب ٤ / ٢١٦.

(٦) بعدها في أ: تمّ القسم الثالث من كتاب المفصّل.

بسم الله الرحمن الرحيم
القسم الرابع من الكتاب
وهو قسم المشترك[١]

المشتركُ نحوُ: الإمالةِ والوقفِ وتخفيفِ الهمزة والتقاءِ الساكنين، ونظائرِها مما تتوارد فيه الأضربُ الثلاثة أو اثنان منها. وأنا أورد ذلك في هذا القسم على نحو الترتيب المارّ في الأقسام الثلاثة معتصماً بحبل التوفيق من ربي، بريئاً من الحول والقوة إلّا به.

فمن أصناف المشترك
الإمالة[٢]

يشترك فيها الاسم والفعل. وهي أنْ تَنحَوَ بالألف نحوَ الكسرة[٣] ليتجانس الصوت، كما أُشربت الصادُ صوتَ الزاي لذلك[٤]. وسببُ ذلك أنْ تقع بقرب الألف

---

(١) في ب: القسم الرابع وهو قسم المشترك. وفي ط: القسم الرابع من الكتاب وهو قسم المشترك بسم الله الرحمن الرحيم.

(٢) الإمالة ليست لغة جميع العرب، فأهل الحجاز لا يميلون. وبنو تميم أشدّهم حرصاً عليها.

(٣) بعدها في ط: فتميل الألف نحو الياء.

(٤) كقولك في «مصدر»: مزدر. قرّبوا الصاد من صوت الزاي ليتناسب الصوتان. وكذلك في الإمالة قرّبوا الألف من الياء؛ لأن الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفله فتنافرا. لذا أجنحت الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء، فصار الصوت بين بين، فاعتدل الأمر بينهما، وزال الاستثقال الذي حصل بالتنافر. ابن يعيش ٩ / ٥٥.

كسرةٌ أوْ ياء، أوْ تكون هي منقلبةً عن مكسور أوْ ياء، أوْ صائرةً ياءً في موضع[١]، وذلك نحو قولك: عمادٌ وشِمْلالٌ وعالِمٌ، وسَيال وشَيْبان[٢]. وهابَ وخافَ ونابٌ ورمى[٣]، ودعا لقولك: دُعي، ومِعْزى وحُبْلى، لقولك: مِعْزيان وحُبْليان[٤].

فصل: وإنما تؤثّر الكسرةُ قبل الألف إذا تقدَّمتْهُ بحرف كعماد، أوْ بحرفين أولهما ساكن كشِمْلال. فإذا تقدّمتْ بحرفين متحركين أوْ بثلاثة أحرف، كقولك: أكلتُ عِنَباً وفَتَلْتُ قِنّباً، لم تؤثّر[٥]. وأمّا قولهم: يريدُ أنْ ينزِعَها، ويضرِبَها، وهؤلاء عندَها، وله دِرْهَمان، فشاذ[٦]. والذي سوّغه أن الهاء خفيّة، فلم يُعتدَّ بها.

فصل: وقد أجروا الألف المنفصلةَ مجرى المتصلة، والكسرةَ العارضةَ مجرى الأصليّة، حيث قالوا: درستُ علماً، ورأيتُ زيداً، ومررتُ ببابه، وأخذتُ من ماله[٧].

فصل: والألفُ الآخِرة لا تخلو من أن تكون في اسم أو فعل، وأنْ تكون ثالثة أوْ

---

(١) موضع: سقطت من أ.

(٢) عِماد وشِمْلال وعالِم: أميلت للكسرة. والكسرة هي أحد أسباب الإمالة، وهي إمّا قبل الألف أوْ بعدها. والحرف المتحرك بالكسر لا يجوز أن يكون هو الذي يليه الألف، بل لا بدّ أن يكون بينهما حرف أو حرفان أحدهما: هاء أو ساكن. فعماد: أميلت للكسرة التي في أوله، وقد فصل بينها وبين الألف بحرف. وأمّا شِمْلال، وهي الناقة السريعة، فقد فصل بينهما بحرفين، ثانيهما ساكن. وعالم: أميلت للكسرة التي بعد الألف. وأمّا سَيَال (اسم شجر، واحدته سَيَالة) فلوقوع الألف بعد الياء متصلة، وشَيْبان: لوقوعها بعد الياء منفصلة. انظر شرح الشافية ٣/ ٥، وأوضح المسالك ٤ / ٣٥٥، وابن يعيش ٩ / ٥٦.

(٣) هاب وخاف: الألف فيهما منقلبة عن كسرة؛ لأنك تقول: هِبْت وخِفْت. ونابٌ ورمى: الألف منقلبة عن ياء.

(٤) دعا ومعزى وحبلى: الألف فيها صائرة ياء. الأول إذا بُني للمجهول. والثاني والثالث إذا ثُنِّيا.

(٥) وسبب ذلك تباعد الكسرة من الألف.

(٦) الشذوذ في إماله «ينزعها» و «يضربها» أنه قد فصل بين الكسرة والألف بحرفين متحركين. والشذوذ في «عندها» و «درهمان» أنه قد فصل بينهما بثلاثة أحرف.

(٧) أمالوا الألف في المثال الأول والثاني، وهي منفصلة؛ لأنها ليست لازمة، إذ هي مبدلة من التنوين لأجل الوقف. ولكنهم أجروها مجرى المتصلة التي هي من نفس الكلمة، وأمالوا الألف في المثال الثالث والرابع لكسرة الإعراب بعدها، وهي عارضة، تزول عند زوال العامل.

فوق ذلك. فالتي في الفعل[1] تُمال كيف كانت، والتي في الاسم إنْ لم تُعرف انقلابها عن الياء لم تُمَلْ ثالثةً وتُمالُ رابعة[2]، وإنما أميلت العُلَى لقولهم: العُلْيا[3].

فصل[4]: والمتوسطة إنْ كانت في فِعْلٍ يُقال فيه: فَعِلْتُ، كطاب وخافَ أميلت[5]، ولم ينظر إلى ما انقلبتْ عنه. وإن كانت في اسم نُظر إلى ذلك فقيل: نِاب، ولم يُقَل: بِاب[6].

فصل: وقد أمالوا الألفَ لألفٍ مُمالة قبلها، فقالوا: رأيت عِماداً ومِعْزِاناً[7].

فصل: وتمنعُ الإمالةَ سبعةُ أحرف[8]، وهي: الصادُ والضاد والطاء والظاء والغين

---

(١) نحو: رمى، سواء أكانت عن ياء أو واو؛ لأنها إنْ كانت عن ياء فلها أصل في الياء، وتصير ياء عند اتّصال الضمائر بها، نحو: رميت. وإن كانت عن واو فإنها تصير ياء مكسوراً ما قبلها، وذلك إذا بُني الفعل للمجهول، نحو: دُعي، من دعا.

(٢) مثال الرابعة: أعْلى وحُبلى وذِفرى وأرْطى. وكذلك ما كان فوقها نحو: مصطفى. أما الثالثة التي لا تمال فنحو: عصا ورحا. والألف المنقلبة عن ياء تجوز إمالتها نحو: فتى.

(٣) فالألف التي في «العُلَى» هي تلك الياء التي في العُلْيا، ولكنه لمّا جُمع على «فُعَل» قلبت ياؤه ألفاً. وقيل: كل ما كان على «فُعَل» جاز إمالة ألفه. انظر ابن يعيش ٩ / ٥٨، وشرح الشافية ٣ / ١٢.

(٤) هذا الفصل ورد في أ، ب على النحو التالي: والمتوسطة إن كانت ياء أميلت وإن كانت واواً أميلت أيضاً إنْ كان يقال فيه فَعِلْتُ نحو: خِفْتُ ودِمْتُ. وما أثبتناه من ط ومن حاشية ب، وكتب إلى جانبه في الحاشية: وهو الصحيح.

(٥) أميلت هنا لتدلّ على أنّ العين من الياء ولأن ما قبلها ينكسر في نحو قولك: طِبْتُ وخِفْتُ. قال سيبويه: «ولا يميلون في الفعل نحو: قال، لأنهم يفرقون بين ما فَعِلْتُ منه مكسور وبين ما فَعِلْتُ منه مضموم، وهذا ليس في الأسماء». الكتاب ٤ / ١٢٨.

(٦) لأن الألف في «ناب» من الياء، لقولك في الجمع: أنياب. وأمّا في «باب» فهي من الواو، لقولك في الجمع: أبواب.

(٧) الألف الثانية في الكلمتين أميلت لأنها وقعت بعد ألف قد أميلت، وذلك من أجل تناسب الأصوات.

(٨) لأن هذه الأحرف مستعلية. قال ابن يعيش: «وهذه الحروف منفتحة المخارج، فلذلك وجب الفتح معها، ورفضت الإمالة هنا من حيث اجتلبت فيما تقدّم». شرح المفصّل ٩ / ٥٩.

والخاء والقاف، إذا وَلِيَت الألفَ قبلها أوْ بعدها، إلا في باب «رمى وباع» فإنك تقول فيهما: طِابَ وخِاف وصغِى وطغِى[1]، وذلك نحو: صاعدٍ وعاصمٍ وضامنٍ وعاضد وطائف وعاطس وظالم وعاظل وغائب وواغل وخامد وناخل وقاعد وناقف[2]. أوْ وقعت بعدها بحرف أو حرفين كناشصٍ ومقاريصَ وعارض ومعاريضَ وناشِط ومناشيطَ وباهظ ومواعيظ ونابغ ومباليغَ ونافخ ومنافيخَ ونافق ومعاليقَ[3]. وإنْ وقعت قبل الألف بحرف وهي مكسورةٌ أو ساكنةٌ بعد مكسور لم تَمنعْ عند الأكثر نحو: صِعابٍ ومصْباحٍ وضِعاف ومِضْحاك وطِلاب ومِطْعام وظِماء وإظْلام وغِلاب ومِغْناج وخِباث وإخبات وقِفاف ومِقْلات[4].

فصل: قال سيبويه[5]: وسمعناهم يقولون: أراد أن يضربها زيدٌ، فأمالوا. وقالوا: أراد أن يضربها قبلُ، فنصبوا للقاف. وكذلك: مررت بمالِ قاسمٍ وبمالِ مَلِقٍ[6].

---

(١) جازت الإمالة مع حروف الاستعلاء في هذه الكلمات لانكسار ما قبل الألف في نحو قولك في طاب وخاف: طِبْت وخِفْت، ولانقلابها ياء في بعض التصاريف، كقولك في صغى وطغى: صُغيَ وطُغيَ.

(٢) كل هذه الكلمات لا تجوز إمالتها؛ لأن حرف الاستعلاء ولي الألف أوْهي وليته. العاظل: الذي يحمل الكلام بعضه على بعض ويتكلم بالرجيع من القول. والواغل: الذي يشارك القوم في طعامهم وشرابهم دون أن يدعوه لذلك. والناقف: الضارب على الرأس.

(٣) الناشص: المرتفع. مقاريص: جمع مِقراص، وهو ما يقطع به. معاريض: جمع مِعراض، من التعريض، وهو التورية. مناشيط: جمع مِنشاط، وهو الكثير النشاط. مواعيظ: جمع موعوظ، وهو اسم مفعول من الوعظ. ومباليغ: لعله جمع مبلغ، والياء للإشباع. ومنافيخ: جمع مِنفاخ. ومعاليق: جمع مِعْلاق أوْ مُعْلوق، وهو ما يعلَّق عليه الشيء.

(٤) ظماء: جمع ظمآن. قِفاف: جمع قُفّ، وهو ما ارتفع من الأرض. المِقلات: التي لا يعيش لها ولد. الإخبات: الخشوع والتواضع.

(٥) الكتاب ٤ / ١٣٣.

(٦) المَلِقُ: الذي يعطي بلسانه ما ليس في قلبه. والمراد بهذا ا الفصل أنهم قد أجروا المنفصل مجرى المتّصل، أيْ: أن تكون الألف من كلمة وحرف الاستعلاء من كلمة أخرى، فيجريان مجرى ما هو من كلمة واحدة.

فصل: والراءُ غيرُ المكسورة إذا وَلِيَت الألفَ[1] مَنَعَتْ منعَ المستعلية، تقول: راشد، وهذا حمارُك، ورأيتُ حمارَك، على التفخيم. والمكسورة أمرها بالضدّ من ذلك، يُمال لها ما لا يُمال مع غيرها، تقول: طارِدٌ وغارِمٌ. وتَغْلِبُ غيرَ المكسورةِ كما تَغلِب المستعليةَ، فتقول: مِنْ قرارِكَ، وقُرِىء: ﴿كانت قواريرَ﴾[2] [الإنسان: ١٥]. فإذا تباعدتْ لم تُؤثّر عند أكثرهم، فأمالوا: هذا كافرٌ، ولم يميلوا: مررتُ بقادر[3]. وقد فخّم بعضُهم الأوّلَ وأمال الآخِرَ[4].

فصل: وقد شذّ عن القياس قولهم: الحَجَّاجُ والناسُ، مُمَالَيْن[5]. وعن بعض العرب: هذا مِالٌ وبِابٌ[6]. وقالوا: العَشِا والمَكِا والكِبِا[7]، وهؤلاء من الواو. وأما قولهم: الرِّبا، فلأجل الراء[8].

---

(١) قبلها أو بعدها.

(٢) ولم يمنع القاف، وهو حرف مستعلٍ، أمالة الألف لأن الراء بعده مكسورة.

(٣) لأجل القاف.

(٤) أيْ: لم يميلوا (كافر) وأمالوا (بقادر).

(٥) الشذوذ في إمالة الحجاج أنه ليس فيها كسرة ولا ياء ونحوهما من أسباب الإمالة. وقد أميل لكثرة استعماله، فالإمالة أكثر كلامهم، فحملوه علي الأكثر. قال سيبويه: «هذا باب ما أميل على غير القياس وإنما هو شاذ. وذلك الحجّاج إذا كان اسماً لرجل. وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر؛ لأن الإمالة أكثر كلامهم، وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف حَجّاج إذا كان صفة، يجرونه علي القياس». الكتاب ٤/ ١٢٧. وأمّا «الناس» فإمالته في حال الرفع والنصب شاذ لعدم سبب الإمالة أيضاً، والذي حسّنه كثرة الاستعمال، وأمّا في حال الجرّ فحَسَنٌ. ابن يعيش ٩/ ١٢٧.

(٦) أمالوهما لأنهم شبّهوا الألف فيهما المنقلبة عن واو بألف غزا ودنا المنقلبة عن واو أيضاً، فأجروا العين كاللام وإنْ كانت العين أبعد من الإمالة. سيبويه ٤/ ١٢٨، وابن يعيش ٩/ ٦٣.

(٧) العَشَا: عدم الإبصار ليلاً. والمَكَا: جحر الثعلب. والكِبا: الكناسة. أمّا إمالة الأول فلأن ألفه تصير ياء في الفعل، تقول: عشي، وهما يعشيان. وأمّا إمالة الثاني والثالث فعلى التشبيه بما هو من الياء لأنها لام، واللام يتطرق إليها التغيير، فمثلاً تميل «غزا» ولا تميل «قال». انظر ابن يعيش ٩/ ٦٤.

(٨) أيّ: أمالوا الرّبا مع أنه من الواو لأجل الراء المكسورة في أوله.

فصل: وقد أمال قوم «جادٌّ وجوادٌّ» نظراً إلى الأصل[1]، كما أمالوا هذا ماشْ[2]، في الوقف.

فصل: وقد أميل: ﴿والشمس وضحاها﴾ [الشمس: ١]، وهي من الواو؛ لتشاكل ﴿جلّاها﴾ [الشمس: ٣] و ﴿يغشاها﴾ [الشمس: ٤].

فصل: وقد أمالوا الفتحةَ في نحو قولهم: مِن الضَّرَرِ ومِن الكِبَرِ ومِن الصِّغرِ ومِن المحاذَرِ[3].

فصل: والحروف لا تُمال[4]، نحو: حتّى وعلى وإلى وأمّا وإلاّ، إلاَّ إذا سُمِّي بها[5]. وقد أُميل بلى، و«لا» في: إمّا لا، و«يا» في النداء لإغنائها عن الجمل[6]. والأسماء غير المتمكنة يُمال منها المستقلّ بنفسه، نحو: ذا ومتى وأنّى[7]. ولا يُمال ما ليس بمستقلّ، نحو: «ما» الاستفهاميّة أو الشرطية أوْ الموصولة أوْ الموصوفة، ونحو:

---

(١) لأن أصلهما: جادِد وجوادِد. وجوادّ: جمع جادّة.

(٢) لأنه إذا وُصل الكلام يُكسر.

(٣) إمالةُ الفتحة: الجنوحُ بها إلى الكسرة، وأكثر ما جاء ذلك مع الراء المكسورة، كالأمثلة التي أتى بها المؤلف.

(٤) لأن الإمالة تصرُّف، والحروف لا تتصرّف.

(٥) وكان هناك سبب للإمالة.

(٦) تقول في جواب من قال: أما قام زيدٌ؟: بلى، أيْ: بلى قام، فصار كالفعل المضمر فاعله، فأميل لمشابهته الفعل. وأميل «يا» في النداء لتضمّنها معنى الفعل، وهو: دعوت وناديت. وكذلك «لا» في: إمّا لا، لأن بعدها شرط محذوف. وإنّ انفردت «لا» عن إمّا لم تُملْ لكونها على حرفين. والمسوّغ لإمالة «يا» مع أنه على حرفين الياء. انظر شرح الشافية ٣/ ٢٧، والكتاب ٤/ ١٣٥.

(٧) أمالوا «ذا» لأنها تشبه الأسماء المتمكّنة من حيث أنها توصف ويوصف بها وتصغّر. وأمّا «متى وأنّى» إنما تمالان لإغنائهما عن الجملة، وذلك أنك تحذف الفعل معهما، وهما أيضاً مستقلتان بأنفسهما غير محتاجتين إلى ما يوضّحهما. انظر الكتاب ٤/ ١٣٥، وشرح الشافية ٣/ ٢٧، وابن يعيش ٩/ ٦٦.

إذا[١]. قال المبرّد: وإمالة «عسى» جيدة[٢].

ومن أصناف المشترك

الوقف[٣]

تشترك فيه الأضرب الثلاثة[٤]. وفيه أربع لغات: الإسكانُ الصريح، والإشمامُ، وهو ضم الشفتين بعد الإسكان[٥]، والرَّومُ، وهو أن تروم التحريك[٦]، والتضعيفُ. ولها في الخط علامات. فللإسكان الخاء، وللإشمام نقطة، وللرَّوم خط بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين[٧]. مثال ذلك: هذا حكمْ وجَعْفَرْ وخالدْ وفَرَجْ. والإشمام مختص بالمرفوع، ويشترك في غيره[٨] المجرور والمرفوع والمنصوب غيرُ المنوّن[٩]. والمنوّن يُبدل من تنوينه ألفٌ في المنصوب، كقولك: رأيت فرجا وزيدا ورَشَأا وكِساءا وقاضيا، فلا مُتعلَّقَ به لهذه اللغات[١٠]. والتضعيف مختص بما ليس بهمزة من الصحيح

---

(١) «ما» بجميع أنواعها غلب عليها شبه الحرف، فهي لا تقوم بنفسها، ولا تتمّ اسماً إلا بما بعدها. وكذلك «إذا» تشبه الحرف، لذا اقتصروا على إضافتها إلى الجملة. فالألف في «ما» و «إذا» أصل، لا حركة فيها توجب قلبها، ومن هنا لا تجوز إمالتها. ابن يعيش ٩ / ٦٦.

(٢) لأن ألفه منقلبة عن ياء، لقولك: عسيتُ وعسينا وعسيتم.

(٣) الوقف: هو قطع النطق عند آخر الكلمة.

(٤) الاسم والفعل والحرف.

(٥) ولا يدركه إلا البصير، ويختصّ بالمضموم.

(٦) وذلك بالإشارة إليها بخفة وسرعة، وعدم إسقاطها. ويجوز في الحركات كلها، خلافاً للفراء في منعه إيّاه في الفتحة. أوضح المسالك ٤ / ٣٤٥.

(٧) جُعل الخاء علامة للإسكان لأنه أول قولك: خفيف؛ لأن الإسكان تخفيف. وجُعل الشين للتضعيف لأنه أول حرف في قولك: شديد؛ لأن التضعيف تشديد. ولأن الإشمام أضعف من الروم جُعل له نقطة وللرَّوم خط؛ لأن النقطة أنقص من الخط. انظر ابن يعيش ٩ / ٦٦.

(٨) أيْ: غير الإشمام. وغير الإشمام: الإسكان والرَّوم والتضعيف.

(٩) يكون المنصوب غير منوّن إذا كان بالألف واللام أو كان مضافاً أو كان ممنوعاً من الصرف.

(١٠) أيْ: لا يكون فيه إشمام ولا رَوم ولا تضعيف.

المتحرك ما قبله.

فصل: وبعض العرب يحّول ضمةَ الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن قبله دون الفتحة في غير الهمزة، فيقول: هذا بكُرْ ومررت بِبكِرْ[1]. قال[2]:

تَحفِـزُهـا الأوْتـارُ الأيْـدي الشُّعُـرْ والنَّبْـلُ وسِتّـونَ كـأنَّهـا الجَمُـرْ

يريدُ: الشُّعْرُ والجَمْرُ. ونحوُه قولُه: اضْرِبُهْ وضَرَبَتُهْ[3]، قال[4]:

عجبـتُ والـدهـرُ كثيـرٌ عجبُـهْ مـن عَنَـزِيٍّ سبَّنـي لـم أضـرِبُـهْ

وقال أبو النجم[5]:

فقَرِّبَنْ هذا وهذا زَحِّلُهْ

ولا يقول: رأيت البكَرْ[6]. وفي الهمزة يحوِّلُهُنَّ جميعاً، فيقول: هذا الخَبُؤْ ورأيت الخَبَأْ ومررت بالخَبِيءْ[7]، وكذلك البُطُؤْ والرِّدُؤْ. ومنهم مَنْ يتفادى ـ وهم ناسٌ من تميم ـ من أنْ يقول: هذا الرِّدُؤْ ومِن البُطِيءْ، فيفرّ إلى الإتباع[8]، فيقول: مِن البُطُؤْ،

---

(١) بعدها في ط: ويجري أيضاً في حال التعريف.

(٢) لم يُنسب هذا الرجز لأحد. انظر ابن يعيش ٩ / ٧١، والتخمير ٤ / ٢٢١، والمنخّل ٢ / ١٣٣٦. وقد بيّن المؤلف الشاهد. والرجز في وصف قوس. تحفزها: تدفعها. والضمير (ها) راجع إلى السّهام. والأيدي الشّعر: أيدي الرجال.

(٣) الأصل: اضرِبْهُ وضرَبْتُهُ. فلمّا وقف عليهما نُقلتْ حركة الهاء الذاهبة للوقف إلى الساكن قبلها.

(٤) الرجز لزياد الأعجم، وهو زياد بن سلمى، مولى عبدالقيس، من شعراء الدولة الأموية. انظر ديوانه ٤٥، والكتاب ٤ / ١٨٠، وسرّ الصناعة ١ / ٣٨٩، واللسان (لمم). والشاهد فيه: نقل حركة الآخر إلى ما قبلها في الوقف. والأصل: لم أضْرِبْهُ.

(٥) الكتاب ٤ / ١٨٠، برواية: أزْحِلُهْ. وابن يعيش ٩ / ٧٢. والشاهد فيه: نقل حركة الهاء في «زحّله» إلى اللام قبلها في الوقف. والأصل: زحِّلْهُ. زحّله: بعّده. والرجز في صفة فرس سابق.

(٦) لأن حركة الموقوف عليه الفتحة.

(٧) قال سيبويه: «فلمّا كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حرّكوا ما قبلها ليكون أبين لها». ٤ / ١٧٧.

(٨) لأنه ليس في الأسماء فِعُل ولا فُعِل.

بضمّتين، وهذا الرِّدِيءْ، بكسرتين.

فصل: وقد يبدلون من الهمزة حرفَ لين، تحرّك ما قبلها أو سكن، فيقولون: هذا الكلَوْ والخَبُوْ والبُطُوْ والرُّدُوْ، ورأيتُ الكَلاْ والخَبَاْ والبُطاْ والرِّدَاْ، ومررت بالكَلِي والخَبِي والبُطِي والرِّدِي. ومنهم من يقول: هذا الرِّدِي، ومررتُ بالبُطُوْ، فيتبع. وأهل الحجاز يقولون: الكَلاَ، في الأحوال الثلاث؛ لأن الهمزة سكَّنها الوقفُ، وما قبلها مفتوح، فهو كرأس، وعلى هذه العبرة يقولون في أَكْمُؤٍ: أَكْمُوْ، وفي أَهْنِيءْ: أَهْني، كقولهم: جُونَةٌ وذيب[1].

فصل: وإذا اعتلّ الآخِر وما قبله ساكن كآخر ظَبْيٍ ودَلْوٍ فهو كالصحيح. والمتحرّك ما قبله إنْ كان ياء قد أسقطها التنوينُ في نحو: قاضٍ وعَمٍ وجَوَارٍ، فالأكثر أن يوقف على ما قبله[2]، فيقال: قاضْ وعَمْ وجَوَارْ. وقوم يعيدونها ويقفون عليها فيقولون: قاضِيْ وعَمِيْ وجَوَارِيْ[3]. وإنْ لم يسقطها التنوينُ في نحو: القاضي ويا قاضي ورأيت جواريَ، فالأمر بالعكس[4]. ويقال: يا مُرِيْ[5]، لا غيرُ. وإن كان ألفاً قالوا في الأكثرِ الأعرفِ: هذه عَصاْ وحُبلَىْ[6]. ويقول ناسٌ من فزارة وقيس: حُبلَيْ

---

(١) الكتاب ٤ / ١٧٩.

(٢) قال سيبويه: «فهذا الكلام الجيّد الأكثر». ٤ / ١٨٣.

(٣) قال سيبويه: «وحدّثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيّته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين». ٤ / ١٨٣.

(٤) إثبات الياء أكثر وأجود فيما كان فيه ألف ولام. وفي حالة النصب فليس فيه إلا إثبات الياء. وأمّا في المنادى فالوجه إثبات الياء، هذا قول الخليل. واختار يونس في النداء حذف الياء، فتقول: يا قاضْ، وقد قوّى سيبويه قوله. انظر الكتاب ٤ / ١٨٤، وابن يعيش ٩ / ٧٥.

(٥) مُري: اسم فاعل من «أرى يري». قال سيبويه: «كرهوا أن يخلّوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء، فصار عوضاً». ٤ / ١٨٤.

(٦) ألف المقصور تسقط في الوصل، فإذا وقعت عادت وكان الوقف عليها. هذا في الاسم المتصرّف. وأمّا في الاسم غير المتصرّف فألفه ثابتة، وهي الألف الأصلية التي كانت في الوصل.

بالياء[1]، وبعض طيِّء: حُبْلَوْ بالواو[2]. ومنهم مَنْ سَوّى في القلب بين الوقف والوصل. وزعم الخليلُ[3] أنّ بعضهم يقلبها همزة، فيقول: هذه حُبَلأ ورأيت حُبلأ، وهو يضربهأ. وألف عصا في النصب هي المبدلة من التنوين، وفي الرفع والجرّ هي المنقلبة عند سيبويه[4]، وعند المازني هي المبدلة في الأحوال الثلاث[5].

فصل: والوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل الذي اعتّلت لامُه بإثبات أواخره، نحو: يغزوْ ويرميْ ويخشىْ، وعلى المجزوم والموقوف منه[6] بإلحاق الهاء[7]، نحو: لم يَغْزُهْ ولم يَرْمِهْ ولم يخْشَهْ، واغْزُهْ وارْمِهْ واخْشَهْ، وبغير هاء، نحو: لم يَغْزْ ولم يَرْمْ واغزْ وارْمْ، إلا ما أفضى به تركُ الهاء إلى حرفٍ واحد فإنه يجب الإلحاقُ، نحوَ: قِهْ ورِهْ[8].

فصل: وكلّ واوٍ أوْ ياء لا تُحذفُ، تحذفُ في الفواصل والقوافي، كقوله تعالى: ﴿الكبيرُ المتعالْ﴾ [الرعد: ١]، ﴿ويومَ التنادْ﴾ [غافر: ٣٢]، ﴿والليلِ إذا يَسْرْ﴾ [الفجر: ٤]. وقال[9] زهير[10]:

---

(١) جاءوا بالياء بدل الألف، لأنها تشبهها في سعة المخرج.

(٢) لأن الواو أبين من الياء كما يقول سيبويه ٤ / ١٨١.

(٣) انظر سيبويه ٤ / ١٧٦.

(٤) وزعم بعضهم أن مذهب سيبويه أنها لام الكلمة في الأحوال كلها. قال السيرافي: وهو المفهوم من كلامه، وهو: «وأمّا الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف». انظر الكتاب ٤ / ١٨٧، وابن يعيش ٩ / ٧٦، وشرح الشافية ٢ / ٢٨٣.

(٥) وقوله: هذا لا يخلو من ضعف؛ لأنه قد جاء عن العرب أنهم أمالوا «فتى»، ولو كانت بدلاً من التنوين لما ساغت فيها الإمالة، إذ لا سبب لها. ابن يعيش ٩ / ٧٧.

(٦) وهو فعل الأمر.

(٧) وهي هاء السكت.

(٨) قِ: فعل أمر من «وقى». رِ: فعل أمر من «ورى»، تقول: ورى الزندُ، أيْ: خرجت نارُه.

(٩) في ط: وقول.

(١٠) ديوانه ٤٤، والكتاب ٤ / ١٨٥، وسرّ الصناعة ٢ / ٤٧١، وشرح الشافية ٢ / ٣٠٢. الشاهد فيه قوله: يفرْ، أصله: يفري، حذفت الياء وسكنت الراء للوقف. والإثبات أكثر لأنه فعل لا يدخله التنوين. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: وأراك تفري ما خلقت. تفري: تقطع. =

وبعضُ القومِ يخلُقُ ثم لا يَفْرْ

وأنشد سيبويه[1]:

لا يُبْعِـدِ اللــهُ إخــوانــاً تــركتُهُــمُ   لـم أدرِ بعـدَ غـداةِ البَيْنِ[2] مـا صَنَـعْ

أيْ: صنعوا.

فصل: وتاء التأنيث في الاسم المفرد تُقلب هاء[3] في الوقف، نحو: غرفهْ وظلمهْ. ومن العرب من يقف عليها تاء[4]، قال[5]:

بلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ

و «هيهات» إنْ جُعل مفرداً وُقف عليه بالهاء وإلا فبالتاء[6]. ومثلُه في احتمال الوجهين: استأصلَ اللهُ عِرْقاتِهم وعِرْقاتَهم[7].

= خلق: قدّر. ومعناه: إذا قدّرت لأمر ما أمضيته، وبعض الناس يقدّر له ثم تثنيه همّته عن إمضائه وتنفيذه. البيت من البحر الكامل، فيكون آخر الشطر الأول (بَعْـ)، و(ضُ) أول الشطر الثاني.

(١) البيت لابن مقبل، واسمه تميم. وهو في ديوانه ١٦٨، والكتاب ٤ / ٢١١، وشرح الشافية ٢ / ٣٠٦. والشاهد فيه واضح وكذلك معناه.

(٢) في أ، ب: الأمس. والصواب ما أثبتناه، كما في المصادر التي ورد فيها.

(٣) ما لم تكن متصلة بحرف، نحو: ثمّت، أو فعل، نحو: قامت، أو اسم وقبلها ساكن صحيح، نحو: أخْت. وجاز إبقاؤها وإبدالها إنْ كان قبلها حركة، نحو: شجرة، أو ساكن معتل، نحو: صلاة.

(٤) وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب، ومن ذلك قولهم: وعليه السلام والرحمت. ابن يعيش ٩/ ٨١.

(٥) اختلف في قائل هذا الرجز. فقد نُسب لسؤر الذئب كما في اللسان (حجف). ونسب لبعض الطائيين كما في شرح شواهد الإيضاح ٣٨٦. ونسبه بعضهم لأبي النجم. ولم ينسب في الخصائص ١ / ٣٠٤، وشرح الشافية ٢ / ٢٧٧. وقبله: داراً لسلمى بعد حول قد عفتْ. والشاهد فيه قوله: الحجفتْ: حيث وقف على تاء التأنيث ولم يقلبها هاء. الجوز: الوسط: التيهاء: المفازة التي يتيه فيها السالك. الحجفة: الترس.

(٦) هيهات: فيه لغتان، فتح التاء وكسرها. فمن فتح جعلها مفرداً، ووقف عليها بالهاء. ومن كسر جعلها جمعاً ووقف عليها بالتاء. وألفها في حالة الفتح يحتمل أن تكون مبدلة من الياء، والأصل: هَيْهَيَة. ويجوز أن تكون زائدة. ابن يعيش ٩ / ٨١.

(٧) مَنْ فتحَ التاءَ جعله مفرداً، ووقف عليه بالهاء، وألفه للإلحاق. ومن كسرها جعله جمعاً، ووقف=

فصل: وقد يُجرى الوصل مجرى الوقف، منه قوله[1]:

مثل الحريق وافَقَ القَصَبَّا

ولا يختصّ بحال الضرورة، يقولون[2]: ثلاثهْ أربعهْ[3]، وفي التنزيل: ﴿لكنّا هو اللهُ ربي﴾[4] [الكهف: ٣٨].

فصل: وتقول في الوقف على غير المتمكّنة[5]: أنا بالألف[6]، وأنَهْ بالهاء[7]، وهُوْ بالإسكان وهُوَهْ بإلحاق الهاء[8]، وههنا وههناهْ[9]، وهؤلا وهؤلاءْ إذا قُصر[10]،

= عليه بالتاء، وألفه ليستْ للإلحاق، وإنما هي المصاحبة لتاء جمع المؤنث، كأنه جمع عِرق، الذي يجمع أيضاً جمع تكسير، فيقال: عروق. انظر شرح الشافية ٢ / ٢٩٢، وابن يعيش ٩ / ٨١.

(١) الرجز لرؤبة. وهو في ملحقات ديوانه ١٦٩، وشرح الشافية ٢ / ٣٢٠، ولم ينسب في الخزانة ٦ / ١٣٨، وابن يعيش ٩ / ٨٢. والشاهد فيه قوله: القَصبَّا، حيث ضعّف آخره للوقف ثم حرّكه. وأصله: القَصَب، والألف للإطلاق.

(٢) في ط: تقول.

(٣) قال ابن يعيش: «من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد: ثلاثهربعة، فأبدل من التاء هاء في الوقف ثم ألقى حركة الهمزة على الهاء وحذفها على حدّ القراءة في قوله تعالى: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾، وذلك إنما يكون في الوصل». ٩ / ٨٢.

(٤) قرأها ابن عامر بإثبات الألف. والأصل: أنا، أُلقيت حركة الهمزة على نون «لكن» ثم حذفت الهمزة وأدغمت النونان. والقياس حذف الألف من «أنا» في الوصل، ولكن أُجري فيه الوصل مجرى الوقف. انظر البحر المحيط ٧ / ١٧٨، وابن يعيش ٩ / ٨٣.

(٥) غير المتمكّن: هو المبنيّ.

(٦) فإذا وصلت سقطت الألف. وحكى بعضهم أنّ من العرب من يثبت هذه الألف في الوصل. انظر ابن يعيش ٩ / ٨٣، وسيبويه ٤ / ١٨١.

(٧) وقعت الهاء موقع الألف.

(٨) وهذا هو الأكثر، لبيان حركة الواو.

(٩) قال سيبويه: «وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف في الوقف؛ لأن الألف خفيّة، فأرادوا البيان». ٤ / ١٦٥.

(١٠) أمّا مَنْ مدّ وهمز فإنه يقف بالسكون على الهمزة.

وأكرمتكْ وكرمتكَهْ[1]، وغلاميْ وضَرَبَنيْ وغلامِيَهْ وضربَنِيَهْ بالإسكان وإلحاق الهاء فيمن حرّك في الوصل، وغلامْ وضربَنْ فيمن أسْكَن في الوصل. وفي قراءة أبي عمرو: ﴿ربي أكرَمَنْ﴾ [الفجر: ١٥] و ﴿أهانَنْ﴾ [الفجر: ١٦]، وقال الأعشى[2]:

ومِــنْ شــانــئٍ كــاســفٍ وجهُــهُ إذا مــا انتسبــتُ لــه أنْكَــرَنْ

وضرَبَكمْ وضرَبَهمْ وعَلَيْهمْ وبِهمْ ومِنهْ وضربَهْ، بالإسكان فيمن ألْحقَ وصلاً أوْ حرّك[3]. وهذهْ فيمن قال: هَذِهِيْ أمَةُ الله[4]. وحتَّامْ وفيمْ وحتّامَهْ وفيمَهْ، بالإسكان والهاء[5]. ومجيءَ مَهْ ومثلُ مَهْ في: مجيء مَ جئتَ، ومثلُ مَ أنت، بالهاء لا غير[6].

فصل: والنون الخفيفة تُبدل ألفاً عند الوقف، تقول في قوله تعالى: ﴿لنسفَعَنْ

---

(١) أيْ: أنّ كاف الضمير في نحو ما مثّل به المؤلف يجوز فيها الوقف بالسكون، ويجوز الوقف بالهاء.

(٢) ديوانه ٢٠٧، والكتاب ٤ / ١٨٧، والمحتسب ١ / ٣٤٩. الشاهد فيه قوله: أنكرنْ، حيث حذف ياء المتكلم والكسرة التي قبلها لأجل الوقف، والأصل: أنكرني. الشانىء: المبغض. الكاسف: العابس.

(٣) أيْ: فيمن ألحق الواو في ميم الجمع أو الياء في الوصل. قال الرضي: «فمن لم يلحق الصلة في ميم الجمع وصلاً فلا كلام في الوقف عليها بالإسكان، ومن ألحقها وصلاً أوجب حذفها في الوقف أيضاً». شرح الشافية ٢ / ٣٠٩. والأصل أن يلحق الميم الواو نحو: ضربكمُو وضربهمُو، والياء نحو: بهمِي، وإنما حذفوا لضرب من التخفيف لكثرة الاستعمال. انظر ابن يعيش ٩ / ٨٦.

(٤) قوله: هذِهْ، أيْ: تبقى على سكونها كميم الجمع، فلا يؤتى بالصلة، وهو الأصل، ولكنه قليل الاستعمال. تقول: هذِهْ، وصلاً ووقفاً. شرح الشافية ٢ / ٣٠٩. وقوله: هذهِيْ، كُسرت الهاء ووصلت بالياء لأنها في اسم غير متمكّن مبهم، فشبّهت بهاء الإضمار الذي قبله كسرة. ابن يعيش ٩ / ٨٧.

(٥) أيْ: هاء السكت، فيقع الوقف عليها، وتسلم الفتحة قبلها.

(٦) حذفت الألف من «ما» مع هذه الأسماء كما حذفت مع حروف الجرّ، فإذا وُقف على «ما» فبالهاء لا غير. وعلّة ذلك أنّ «ما» بعد حذف الألف صار على حرف واحد، فكرهوا ذلك وألحقوه الهاء ليقع السكت عليها. وقد سقطت من أ: ومجيء مَهْ.

بالناصية﴾ [العلق: ١٥]: لنسفعا، قال الأعشى[١]:

ولا تعبدِ الشيطانَ واللهَ فاعبدا

وتقول في «هل تضرِبُنْ يا قوم»: هل تضربونْ؟ بإعادة واو الجمع[٢].

ومن أصناف المشترك

القسم

يشترك فيه الاسم والفعل. وهو جملة فعلية أو اسمية تُؤكَّد بهاجملة موجبة أو منفية، نحو قولك: حلفت بالله، وأقسمت، وآليت، وعلِمَ الله، ويعلمُ اللهُ، ولعمرُك، ولعمرُ أبيك، ولعمرُ اللهِ[٣]، ويمينُ الله، وأيمنُ اللهِ وأيمُ اللهِ[٤]، وأمانةُ الله، وعليّ عهدُ اللهِ لأفعلنّ أوْ لا أفعلُ. ومن شأن الجملتين أن تتنزّلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء[٥]. ويجوز حذف الثانية هاهنا عندَ الدلالة جوازَ ذلك

---

(١) ديوانه ٤٦، والكتاب ٣ / ٥١٠، وسرّ الصناعة ٢ / ٦٧٨، والأزهية ٢٧٥. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: فإيّاكَ والمَيْتاتِ لا تقربنَّها. والشاهد فيه واضح. وهو من قصيدة في مدح الرسول عليه الصلاة والسلام.

(٢) عادت واو الجماعة لأن الساكن من بعدها، وهي نون التوكيد، قد زال. وعادت علامة الرفع التي هي النون؛ لأنها كانت قد سقطت لبناء الفعل عند اتصاله بنون التوكيد، فلما زال موجب البناء عاد الإعراب. ابن يعيش ٩ / ٩٠.

(٣) ولعمر الله: سقطت من أ.

(٤) أيمن: اسم مفرد، موضوع للقسم، مأخوذ من اليمن، وهمزته وصل. ومذهب الكوفيين أن همزته قطع، وهو جمع يمين. وأمّا أيمُ فلغة في أيمن، نقلت عن تميم. وزعم يونس أن ألفه موصولة. انظر المساعد ٢ / ٣١١، وابن يعيش ٩ / ٩٢، وسيبويه ٣ / ٥٠٣، وشرح التسهيل ٣ / ٢٠٤، والإنصاف ١ / ٤٠٤.

(٥) أيْ: أن جملة القسم وجوابه وإنْ كانتا جملتين إلا أنهما كالجملة الواحد لأنه قد أكّد إحداهما بالأخرى. فارتباطهما مع بعضهما البعض كجملتي الشرط وجوابه.

ثَمَّه[١]. فالجملةُ المؤكَّدُ بها هي القسم والمؤكَّدة هي المقسمُ عليها، والاسم الذي يُلصق به القسم ليعظِّمَ به ويفخِّمَ هو المقسم به.

فصل: ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرّف فيه، وتوخّوا ضروباً من التخفيف. من ذلك: حذفُ الفعل في «بالله»، والخبر في «لعمرُك» وأخواتِه، والمعنى: لعمرُك ما أُقسم به، ونون أيُمن» وهمزته في الدَّرْج[٢]، ونون «مِنْ» و «مُنْ»[٣]، وحرف القسم في «اللهِ» و «اللهَ» بغير عوض[٤]، وبعوضٍ في «ها اللهِ» و «آللهِ» و «أفاللهِ»؟ والإبدالُ عنه تاء في «تاللهِ»[٥]. وإيثار الفتحة على الضمة التي هي أعرف في العُمْرِ.

فصل: ويُتلقّى القسم بثلاثة أشياء: باللام وبإنّ وبحرف النفي، كقولك: باللهِ لأفعلنّ، وإنّك لذاهب، وما فعلتُ ولا أفعلُ. وقد حُذِفَ حرف النفي في قول الشاعر[٦]:

تاللهِ يبقى على الأيام مُبْتَقِلٌ

فصل: وقد أوقعوا موقع الباء بعد حذف الفعل الذي ألصقَتْهُ بالمقْسَمِ به أربعةَ

---

(١) فكما أنه يجوز حذف جواب الشرط للدلالة عليه، كذلك يجوز حذف الجملة الثانية من القسم للدلالة عليها، نحو: هلكتَ واللهِ، أيْ: واللهِ لقد هلكت.

(٢) لأنها همزة وصل.

(٣) وحكى الكسائي والأخفش: مُ الله، وحكى الهروي: مَ الله. وقيل: إنّ «مُ اللهِ» أصلها أيمُ اللهِ. المساعد ٢ / ٣١١، ٣١٢.

(٤) التقدير في الأول: واللهِ. والتقدير في الثاني: أحلف بيمين اللهِ، حذفت الباء فوصل فعل القسم إليه بنفسه، ثم حُذف الفعل فبقي منصوباً. انظر شرح التسهيل ٣ / ١٩٩، والمساعد ٢ / ٣٠٦.

(٥) التاء بدل من الواو.

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. وهو في شرح شواهد الإيضاح ٢٣٧، وشرح أشعار الهذليين ١ / ٥٦، والتخمير ٤ / ٢٥٢، واللسان (كور). والشاهد فيه: حذف حرفِ النفي من جواب القسم، أيْ: تاللهِ لا يبقى. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: جَوْنُ السَّراة رَباعٌ سِنُّه غَرِدُ. المبتقل: الحمار الوحشي الذي يرعى البقل. جون السّراة: أسود الظهر. رباعٌ سنّه، أيْ: له أربع سنين. والغرِد: المضطرب.

أحرف: الواو والتاء، وحرفين من حروف الجرّ وهما: اللام ومِنْ، في قولك: لِلّهِ لا يُؤخَّر الأجلُ، ومِنْ ربي لأفعلنّ؛ رَوْماً للاختصاص. وفي التاء واللام معنى التعجب. وربما جاءت التاء في غير التعجب، واللام لا تجيء إلا فيه، وأنشد سيبويه لعبد مناة الهُذَليّ[1]:

لِلّــهِ يبقــى علــى الأيــام ذو حِيَــدٍ　　　بِمُشْمَخِــرٍّ بــه الظَّيَّــانُ والآسُ

وتُضمّ ميمُ «مِنْ» فيقال: مُنْ ربي إنك لأشِرٌ. قال سيبويه[2]: «ولا تدخل الضمة في منْ إلا ههنا، كما لا تدخل الفتحة في لَدُنْ إلا مع غُدْوَةٍ». ولا تدخل إلا على ربي كما لا تدخل التاء إلا على اسم الله وحده، وكما لا تدخل أيْمُنُ إلا على اسم الله والكعبة، وسمع الأخفش: مِنَ اللهِ، وتربّي. وإذا حُذفتْ نونها فهي كالتاء[3]، تقول: مِ اللهِ ومُ اللهِ، كما تقول: تاللهِ. ومِن الناس مَنْ يزعم أنها من أيْمُن[4].

فصل: والباء لأصالتها تستبدُّ عن غيرها بثلاثة أشياء: بالدخول على المضمر، كقولك: به لأعبدَنَّهُ، وبك لأزورَنَّ بيتك، وقال[5]:

---

(١) اختلف في قائل هذا البيت. فهو في الكتاب لأميّة بن أبي عائذ ٣ / ٤٩٧، وهو لمالك بن خالد الخناعي في شرح شواهد الإيضاح ٣٠٤، واللسان (حيد). ولأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ٥٤٤، والخزانة ٥ / ١٧٨، واللسان (ظين). ونسب أيضاً للفضل بن عباس، ولأبي زبيد الطائي. والشاهد فيه: لله، حيث جاءت اللام للقسم وأفادت التعجب. الحيد: العُقَد في قرون الوعل. المشمخرّ: الجبل العالي. الآس: الريحان. الظيّان: ياسمين البر. يريد أن الوعل في خصب، ولكن لا يبقى على حاله، بل لا بدّ أن يتغير حاله. وقوله: يبقى، أيْ: لا يبقى، فحذف حرف النفي. ولم ينسب أحدٌ هذا البيت لعبد مناة الهذلي إلا المؤلف.

(٢) الكتاب ٣ / ٤٩٩.

(٣) وذلك باختصاصها بلفظ الجلالة «الله».

(٤) وفي هذه الحالة تكون اسماً، وليست حرف جرّ. رصف المباني ٣٩١.

(٥) البيت بتمامه:

ألا نــادتْ أُمــامــةُ بــارتحــالِ　　　لِتحــزنني فــلا بِــكِ مــا أُبــالــي

وقائله غُوَيَّة بن سُلْمى بن ربيعة الضبّي، شاعر جاهلي. البيت منسوب له في الحماسة ١ / ٤١٥، وشرحها للمرزوقي ٢ / ١٠٠١، واللسان (با). ولم ينسب في الخصائص ٢ / ١٩، وسرّ الصناعة ١ / ١٠٤. والشاهد فيه: بِكِ، حيث دخلت باء القسم على الضمير.

فلا بكِ ما أُبالي

وبظهور الفعل معها، كقولك: حلفت بالله، وبالحَلِفِ على الرجل على سبيل الاستعطاف، كقولك: باللهِ لمّا زرتني، وبحياتك أخبرْني، وقال ابن هَرْمَة(١):

بـاللـهِ ربِّـكَ إنْ دخلـتَ فقـلْ لـهُ   هـذا ابـنُ هَـرْمَـةَ واقفـاً بـالبـابِ

وقال(٢):

بدينِكَ هل ضَمَمْتَ إليك نُعْمى

فصل: وتُحذف الباء فينتصب المقْسَمُ به بالفعل المضمر، قال(٣):

ألا رُبَّ مَنْ قلبي لهُ اللهَ ناصحُ

وقال(٤):

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن هرمة، من شعراء الدولتين، الأمويّة والعباسيّة، توفي سنة ١٥٠هـ. والبيت في ديوانه ٧٠، ورصف المباني ٢٢٤، والخزانة ١٠ / ٤٨. والشاهد فيه: باللهِ، حيث جاء القسم للاستعطاف، كأنه قال: بحقّ نعمة الله عليك إنْ دخلت فقل له.

(٢) البيت لمجنون ليلى قيس بن الملوح. وهو في ديوانه ١٩٩، والمغني ٧٦١، والخزانة ١٠ / ٤٧. وفي جميعها برواية «ليلى». وإنما روى «نعمى» المؤلف، وتبعه خَدَمَةُ كتابه كابن يعيش في شرح المفصل ٩ / ١٠٢، والخوارزمي في التخمير ٤ / ٢٥٨، والمراغي في المنخّل ٢ / ١٣٣٨. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: قُبيل الصبح أوْ قبّلت فاها. والشاهد فيه كسابقه.

(٣) قائله ذو الرمة. وهو في ملحقات ديوانه ٣ / ١٨٦١، والكتاب ٣ / ٤٩٨، والتخمير ٤ / ٢٥٨، وابن يعيش ٩ / ١٠٣. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد وعجزه: ومَنْ قلبُه لي في الظّباء السوانحِ. والشاهد فيه: اللهَ، حيث حذف حرف القسم، وهو الباء، ونصب لفظ الجلالة بالفعل المقدر. السانح: ما أخذ عن يمين الرامي فلم يستطع رميه حتى ينحرف له فيتشاءم به. والشاعر جعله من التشاؤم لمخالفة قلب محبوبته وهواها لقلبه وهواه.

(٤) البيت لامرىء القيس، وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: ولو قطّعوا رأسي لديك وأوصالي. وقد مرّ هذا الشاهد في قسم الأفعال ـ الأفعال الناقصة (ص ٢٦٨) برواية: فقلت لها والله أبرح قاعدا. والشاهد فيه: يمينَ الله، حيث نصب بفعل مضمر. والأصل: أحلف بيمين الله، حذفت الباء، فوصل فعل القسم إليه بنفسه، ثم حذف فعل القسم فظلّ منصوباً.

فقلت يمينَ اللهِ أبرحُ قاعدا

وقال[١]:

إذا مـــا الخبـــرُ تـــأدِمُـــهُ بلحـــم   فـــذاك أمـــانَـــةَ اللـــهِ الثـــريـــدُ

وقد رُوي رفعُ اليمين والأمانة على الابتداء محذوفَيْ الخبر[٢]. وتُضمَرُ كما تُضمَرُ اللامُ في: لاهِ أبوك[٣].

فصل: وتُحذف الواوُ ويُعوَّض عنها حرف التنبيه في قولهم: لاها اللهِ ذا[٤]، وهمزة الاستفهام في «آللّه»، وقطع همزة الوصل في «أفألّلهِ»[٥]. وفي «لاها اللّه ذا» لغتان: حذفُ ألف ها وإثباتُها[٦]. وفيه قولان، أحدهما: قول الخليل أنّ ذا مُقْسمٌ عليه[٧]، وتقديره: لا واللهِ لَلأَمْرُ ذا، فحُذِف الأمر لكثرة الاستعمال؛ ولذلك لم يجز أن يُقاس عليه، فيقال: ها اللهِ أخوك، على تقدير: ها اللهِ لهذا أخوك. والثاني وهو قول الأخفش أنه من جملة القسم توكيد له، كأنه قال: ذا قسمي، قال: والدليل عليه أنهم يقولون: لاها اللهِ ذا لقد كان كذا، فيجيئون بالمقْسَمِ عليه بعده.

فصل: والواو الأولى في نحو: ﴿والليل إذا يغشى﴾ [الليل: ١] للقسم، وما بعدها للعطف، كما تقول: باللهِ فاللهِ، وبحياتك ثم حياتك لأفعلنّ.

---

(١) لا يعرف قائله. وهو في الكتاب ٣ / ٦١، والأصول ١ / ٤٣٣، وكشف المشكل ١ / ٥٧٦، والتهذيب الوسيط ٢٨٣، واللسان (أدم). قال سيبويه: «ويقال: وضعه النحويون». والشاهد فيه: أمانة، حيث نصب بفعل مضمر.

(٢) وتقديره: عليّ، أوْ قسمي. هذا في الأول. وأمّا في الثاني فالتقدير: لازمة لي.

(٣) أيْ: تضمر باء القسم كما تضمر اللام في «لاهِ أبوك». وأصله: لِلهِ، حذفت لام الجرّ ولام التعريف وبقيت اللام الأصلية، هذا مذهب سيبويه. ومذهب المبرد أن الباقية هي لام الجرّ. ابن يعيش ٩ / ١٠٥.

(٤) أيْ: لا واللهِ. حذفوا الواو وعوضوا منها هاء التنبيه. انظر سيبويه ٣ / ٤٩٩.

(٥) قال سيبويه: «وقد تعاقب ألفُ اللامِ حرف القسم كما عاقبته ألف الاستفهام وها». ٣ / ٥٠٠.

(٦) سيبويه ٣ / ٤٩٩.

(٧) قال سيبويه: «وأمّا قولهم: ذا، فزعم الخليل أنه المحلوف عليه، كأنه قال: إي واللهِ للأمرُ هذا، فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم». ٣ / ٤٩٩.

ومن أصناف المشترك تخفيف

الهمزة

تشترك فيه الأضرب الثلاثة(١). ولا تُخفّف الهمزة(٢) إلا إذا تقدّمها شيء، فإنْ لم يتقدّمها، نحو قولك ابتداءً: أَبٌ، أَمٌّ، إِبِلٌ؛ فالتحقيقُ ليس إلا. وفي تخفيفها ثلاثة أوجه: الإبدال والحذف وأن تُجعل بينَ بينَ، أيْ: بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها(٣). ولا تخلو إمّا أن تقع ساكنة فيبدل منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها، كقولك: راْسٌ وقراْتُ وإلى الهداتنا وبيْرٌ وجيْتُ والذِيتُمِنَ ولُوْمٌ وسُوْتُ ويقولُوْذَنْ(٤). وإمّا أن تقع متحركة ساكناً ما قبلها، فيُنظَر إلى الساكن، فإنْ كان حرف لين نُظر، فإنْ كان ياءً أو واواً مدتين زائدتين أوْ ما يشبه المدة كياء التصغير قُلبت إليه وأُدغم فيها، كقولك: خَطِيّةٌ ومَقْرُوَّةٌ وأُفَيِّسٌ(٥)، وقد التُزم ذلك في نبيّ وبَرِيّة(٦). وإنْ

(١) الأسماء والأفعال والحروف.

(٢) تخفيفها لغة الحجازيين، وتحقيقها لغة تميم وقيس.

(٣) الإبدال: أن تزال نبرتها، فحينئذٍ تلين، فتصير إلى الألف والواو والياء، حسب حركتها وحركة ما قبلها. والحذف: إسقاطها من اللفظ. وجعلها بين بين: أيْ: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فإذا كانت مفتوحة تجعلها بين الهمزة والألف، وإذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو، وإذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة. ابن يعيش ٩ / ١٠٧.

(٤) أصل هذه الكلمات قبل إبدال الهمزة: رأس، قرأت، إلى الهدى ائْتنا، بئر، جئت، الذي اؤْتمن، لؤم، سؤت، يقول ائْذنْ. قال تعالى: ﴿فليؤدّ الذي اؤتمن﴾ البقرة: ٢٨٣. وقرأ ابن محيصن وورش بإبدال الهمزة ياء، أيْ: الذِيتُمِنَ. البحر المحيط ٢ / ٧٤٥. وقال تعالى: ﴿له أصحاب يدعونه إلى الهدى ائتنا﴾ الأنعام: ٧١. وقال تعالى: ﴿ومنهم من يقول ائذن لي﴾ التوبة: ٤٩. وقرأ ورش بتخفيف الهمزة وإبدالها واواً لضمة ما قبلها، أيْ: ويقولوذَنْ. البحر المحيط ٥ / ٤٢١.

(٥) الأصل: خطيئة ومقروءة وأُفَيْئس تصغير أفْؤُس الذي هو جمع فأس، جمع قلّة.

(٦) لكثرة الاستعمال، بحيث صار الأصل مهجوراً. والأصل: نبيء وبريئة. انظر ابن يعيش ٩ / ١٠٩، وسيبويه ٣ / ٥٥٥، قال: «وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع».

كان ألفاً جُعلتْ بينَ بينَ، كقولك: سأَلَ وتساؤُلٌ وقائِلٌ[١]. وإن كان حرفاً صحيحاً أوْ واواً أو ياءً أصليَّتين أوْ مزيدتين لمعنىً أُلقيتْ عليه حركتها وحُذفتْ، كقولك: مَسَلَةٌ والخبُ ومَنَ بوكَ؟ ومِنِ بِلك وجَيَلٌ وحَوَبَةٌ وأبوَيُّوب وذوَمْرِهم واتْبعيَ مْرَه وقاضُوَبيك[٢]. وقد التزم ذلك في باب: يَرَى وأرَى يُرِيَ[٣]. ومنهم من يقول: المراةُ والكماةُ، فيقلبها ألفاً، وليس بمطّرد[٤]، وقد رآه الكوفيون مطّرداً. وإمّا أن تقعَ متحركة متحركاً ما قبلها فتُجعلَ بينَ بينَ، كقولك: سأل ولؤم وسُئِل، إلا إذا انفتحت وانكسر ما قبلها أو انضمَّ فتُقلَب ياء أوْ واواً محضة، كقولك: مِيَرٌ وجُوَنٌ[٥]. والأخفش يقلب المضمومة المكسور ما قبلها ياء أيضاً، فيقول: يَسْتَهزِيُون. وقد تُبدل منها حروف اللّينِ فيقال: مَنْساة، ومنه قول الفرزدق[٦]:

فارْعَيْ فَزَارَةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

وقال حسّان[٧]:

---

(١) فإن كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والألف، وإن كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو. وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء. وقد مثّل المؤلف للثلاثة.

(٢) الأصل في الأمثلة التي ذكرها المؤلف: مَسْألة، والخبْء، ومَنْ أبوك؟ ومِنْ إبلك، وجَيْأل، وحَوْأبة، وأبو أيّوب، وذو أمرهم، واتّبعي أمره، وقاضوا أبيك. الخبء: كلّ ما خُبِّىء أوْ كلّ ما غاب. والجيأل: الضّبع. والحوأبة: الواسع أو الضخم.

(٣) الأصل: يرأى ويُرئي وأرأى. والظاهر أنه تخفيف غير قياسي، وإنما لزم لكثرة الاستعمال. انظر ابن يعيش ٩ / ١١٠، وسيبويه ٣ / ٥٤٦.

(٤) قال سيبويه: «ومثله قليل». ٣ / ٥٤٥.

(٥) الأصل: مِئَر جمع مِئرة. وجُؤن: جمع جُؤنة. المئرة: العداوة. والجُؤنة: هي التي يعّد فيها الطيب و يحرز.

(٦) ديوانه ٣٥٣، والكتاب ١ / ١٨٤، والخصائص ٣ / ٥٥٤، والمقتضب ١ / ١٦٧. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: ومضت بمسلمة الركاب عشيّة. والشاهد فيه: هناكِ، حيث أبدل الهمزة ألفاً، فالأصل: هَنأك. ومن حقّها أن تجعل بين بين لأنها متحركة. قال سيبويه: «ولو جعلها بين بين لانكسر البيت». الركاب: ركاب البريد، وروي: البغال. ومسلمة، هو مسلمة بن عبدالملك. هجا فزارة حين ولي العراق عمر بن بصيرة الفزاري بعد عزل مسلمة.

(٧) ديوانه ٣٤، والكتاب ٣ / ٤٦٨، والمقتضب ١ / ١٦٧، والممتع ١ / ٤٠٥. والشاهد فيه: =

سالَتْ هذيلٌ رسولَ اللهِ فاحشةً

وقال ابنه عبدالرحمن[١]:

يُشجِّجُ رأسَهُ بالفِهْرِ واجِي

قال سيبويه[٢]: «وليس ذا بقياس مُتْلئِبٍّ[٣]، وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تُبدل التاء من واوه، نحو: أتْلَجَ[٤]».

فصل: وقد حذفوا الهمزة في «كلْ ومُرْ وخُذْ» حذفاً غير قياسي[٥]. ثم التزموه في اثنين دون الثالث[٦]، فلم يقولوا: أُوْخُذْ ولا أُوْكُلْ، وقال الله تعالى: ﴿وأمرْ أهْلَكَ﴾ [طه: ١٣٢].

فصل: وإذا خُفِّفَتْ همزة الأحْمر على طريقها[٧]، فتحرّكت لامُ التعريف اتّجه لهم في ألفِ اللام طريقان: حذفها وهو القياس، وإبقاؤها لطروء الحركة[٨]، قالوا: لَحْمَرُ وألَحْمَرُ. ومثلُ لَحْمَر ﴿عاداً لّولى﴾[٩] [النجم: ٥٠] في قراءة أبي عمرو،

= سالت، حيث أبدلت الهمزة ألفاً للضرورة. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: ضلّت هذيلٌ بما قالت ولم تُصبِ. ويقال: إن هذيلاً سألت النبيّ عليه السلام أن يبيح لهم الزّنا.

(١) ديوانه ١٨، والكتاب ٣ / ٥٥٥، والخصائص ٣ / ١٥٢، وسرّ الصناعة ٢ / ٧٣٩. والشاهد فيه: واجي، حيث أبدل الهمزة ياء للضرورة. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: وكنت أذلّ من وتدٍ بقاعٍ. وهو من قصيدة في هجاء عبدالرحمن بن الحكم بن أبي العاص. الفهر: الحجر ملء الكفّ. الواجي: الذي يدقّ.

(٢) الكتاب ٣ / ٥٥٤.

(٣) متلئب: مطّرد. وبعدها في الكتاب: نحو ما ذكرنا.

(٤) في الكتاب: أتلَجْتُ.

(٥) والأصل فيها: اؤخذ، اؤكل، اؤمر. حذفوا الهمزة التي هي الفاء تخفيفاً لاجتماع الهمزتين، ثم استغني عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرك ما يبتدأ به، فحذفوها. ابن يعيش ٩ / ١١٥.

(٦) أيْ: في «خُذْ» و «كُلْ» دون «مُرْ»؛ لأنك تقول: مُرْ وأمرْ، بالحذف وعدمه.

(٧) أيْ: بإلقاء حركتها على الساكن قبلها وهو اللام.

(٨) أيْ: حركة اللام. وهي في الأصل للهمزة.

(٩) الأصل: الأولى، خفّفت الهمزة بأنْ أُلقيت حركتها على اللام، ثم حذفت وأُدغم التنوين في اللام. البحر المحيط ١٠ / ٢٧.

وقولهم: مِنْ لانَ، في: مِنَ الآنَ. ومَنْ قال: أَلَحْمَرُ، قال: مِنَ لانَ، بتحريك النون[1]، كما قرىء: ﴿مِنَ لَرضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، أوْ مِلانَ بحذفها، كما قيل: مِلْكَذِبِ.

فصل: وإذا التقتْ همزتان في كلمة فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين، كقولهم: آدمُ وأيِّمةٌ وأُوَيْدمُ[2]، ومنه: جاءٍ وخطايا[3]. وقد سمع أبو زيد من يقول: اللهم اغفر لي خطائئي، قال: همزها أبو السمح وردّاد ابن عمه، وهو شاذ[4]. وفي القراءة الكوفية ﴿أئمة﴾[5] [التوبة: ١٢]. وإذا التقتا في كلمتين جاز تحقيقهما، وتخفيف إحداهما بأن تُجعلَ بينَ بينَ. والخليل يختار تخفيف الثانية[6]، كقوله تعالى: ﴿فقد جاء أشراطها﴾

---

(١) نظراً لالتقاء الساكنين؛ لأنها أجريت مجرى الساكن ولم يعتدّ بحركتها. ابن يعيش ٩ / ١١٦.

(٢) آدم: أصلها أَأْدم، أبدلوا الهمزة الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها. وأيِّمة أصلها أئِمّة، على وزن أفْعِلة. اجتمع في أوله همزتان، الأولى: همزة الجمع، والثانية: فاء الكلمة. وكان القياس قلب الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، ولكنه لمّا وقع بعدها ميمان وأرادوا الإدغام نقلوا حركة الميم الأولى وهي الكسرة إلى الهمزة وأدغموا الميمين، فصارت أئمّة. ثم أبدلوا الثانية ياء لاجتماع همزتين في كلمة واحدة. وأويدم: تصغير آدم. انظر ابن يعيش ٩ / ١١٧.

(٣) جاءٍ: أصلها جايىء، أعلّت الياء بقلبها همزة كما هو قياس الفعل الأجوف الصحيح اللام، فصارت جائئا. ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء، ثم أعطيت الكلمة حكم (قاضٍ) من حذف الياء إذا كان منوّناً غير منصوب؛ هذا مذهب سيبويه. ومذهب الخليل أن أصلها جايىء أيضاً، ثم قلبت الهمزة في موضع الياء، لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة. ووزنها عند سيبويه فاعل وعند الخليل فالع. انظر الكتاب ٣ / ٥٥٢، والمنصف ٢ / ٥٤، ومسائل خلافية ٦٤. وأمّا خطايا فأصلها خطايىء، ثم قلبت الياء همزة فصارت خطائىء، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لأنها وقعت متطرفة بعد همزة فصارت خطائِيَ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصارت خطاءا، فاجتمع شبه ثلاث ألفات؛ لأن الهمزة تشبه الألف، فأبدلت الهمزة ياء فصارت خطايا، ووزنها فعائل. هذا مذهب سيبويه، ومذهب الخليل أن أصلها أيضاً خطايىء، لكن قلبت الهمزة في موضع الياء فصارت خطائيَ، ثم فعل بها كما هو عند سيبويه، ووزنها فعالى. وهذا هو مذهب الكوفيين. انظر الكتاب ٤ / ٥٥٣، والإنصاف ٢ / ٨٠٥، والمنصف ٢ / ٥٢، ومسائل خلافية ٦٣.

(٤) انظر المنصف ٢ / ٥٧. ولم يتيسّر لي معرفة أبي السمح وردّاد ابن عمّه.

(٥) وهي قراءة عاصم وحمزة وابن عامر والكسائي. معاني القراءات ١ / ٤٤٧.

(٦) وأبو عمرو يختار تخفيف الأولى. قال سيبويه: «ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو». ٣ / ٥٤٩.

[محمد: ١٨]. وأهل الحجاز يُخفّفونَهما معاً. ومن العرب من يُقحم بينهما ألفاً، قال ذو الرُّمَّة(١):

آأنتِ أمْ أمّ سالمِ

وأنشد أبو زيد(٢):

حُــزُقٌّ إذا مــا القــومُ أبْــدَوْا فكــاهــةً   تَفَكَّــــرَ آإيّـــاهُ يَعْنُــــونَ أم قِـــرْدا

وهي في قراءة ابن عامر(٣). ثم منهم من يحقّق بعد إقحام الألف، ومنهم من يُخفّف.

فصل: وفي «اقرأ آية» ثلاثة أوجه: أنْ تُقلبَ الأولى ألفاً، وأنْ تُحذفَ الثانيةُ وتُلقى حركتُها على الأولى(٤)، وأنْ تُجعلا معاً بينَ بينَ(٥)، وهي حجازيّة.

ومن أصناف المشترك التقاء الساكنين

تشترك فيه الأضرب الثلاثة(٦). ومتى التقيا في الدَّرْج(٧) على غير حدّهما،

---

(١) البيت بتمامه:
فيــا ظبيــةَ الــوَعْســاءِ بيــن جُــلاجــلٍ   وبيــن النّقــا آأنــتِ أمْ أمّ ســالــمِ
وقد مرّ في باب «المبتدأ والخبر» ص ٥١. والشاهد فيه: آأنتِ، حيث أقحمت ألف بين الهمزتين، همزة الاستفهام وهمزة الضمير؛ وذلك كراهية اجتماع الهمزتين.

(٢) البيت لجامع بن عمرو الكلابي. وهو في شرح الشافية ٣ / ٦٤، وسرّ الصناعة ٢ / ٧٢٢، والأزهية ٤٠، ورصف المباني ١١٩، ولم ينسب إلا في شرح شواهد الشافية ٣٤٩. والشاهد فيه: آإياه، حيث أقحم الألف بين الهمزتين. الحزّق: القصير.

(٣) إشارة إلى قراءته في قوله تعالى: ﴿آأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ البقرة: ٦، وقوله تعالى: ﴿آئنك لأنت يوسف﴾ يوسف: ٩٠. ففي الآية الأولى أقحم ألفاً بين همزة الاستفهام وهمزة الفعل. وفي الآية الثانية أقحم ألفاً بين همزة الاستفهام وهمزة (إنّ).

(٤) فيقول: اقرآية.

(٥) الهمزة الساكنة لا تجعل بين بين. فكلام المؤلف فيه وهم. لكن لو قلت: قرأ آية، جاز أن تجعلا بين بين، على لغة الحجازيين وغيرهم؛ لأنهما مفتوحتان. انظر ابن يعيش ٩ / ١٢٠.

(٦) الاسم والفعل والحرف.

(٧) قوله: في الدرج، احتراز من الوقف؛ لأن الجمع بين ساكنين في الوقف جائز، نحو: جاء زيْدْ.

وحدُّهما أن يكون الأول حرف لين والثاني مُدَّغماً في نحو: دابّةٍ وخُوَيْصّةٍ[(١)] وتُمودَّ الثَّوبُ[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أتحاجُونّا﴾ [البقرة: ١٣٩]، لم يخلُ أوّلهما من أن يكون مَدّة أو غير مَدّة، فإنْ كان مَدَّةً حُذف، كقولك: لم يَقُلْ ولم يَبِعْ ولم يَخَفْ[(٣)]، ونخشَ القومَ ويغزُ الجيشُ ويرمِ الغرضَ[(٤)]، ولم يضرباْ اليوم ولم يضربوْا الآن ولم تضربيْ ابنك[(٥)]، إلا ما شذّ من قولهم: آلحسنُ عندك؟ وآيْمن الله يمينك[(٦)]، وما حُكي من قولهم: حَلَقَتا البطان[(٧)]. وإنْ كان غير مَدّةٍ فتحريكه في نحو، قولك: لم أُبَلِهْ[(٨)]، واذْهبِ اذْهبْ، ومِنِ ابنك[(٩)]، ومُذُ اليوم، و ﴿الّم . اللهُ﴾[(١٠)] [آل عمران: ١، ٢]،

---

(١) خويْصّة: تصغير خاصّة.

(٢) أصلها: تمادّ الرجلان الثوبَ، ثم حُذف الفاعل وبُني الفعل للمجهول.

(٣) الأصل: لم يقولْ ولم يبيعْ ولم يخافْ.

(٤) الأصل: ونخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض، حذفت الألف في الأولى لسكونها وسكون لام المعرفة بعدها، وكذلك الواو والياء في الجملة الثانية والثالثة.

(٥) حذفت النون في كلّ منها للجزم، ثم دخل الساكن بعدها من كلمة أخرى، ونظراً لالتقاء الساكنين حذفت الألف والواو والياء.

(٦) فقد التقى ساكنان في هاتين العبارتين على غير حدّهما، وهذا شاذ. أمّا الساكنان في العبارة الأولى «آلحسن عندك» فهما: الألف واللام. وأمّا في العبارة الثانية: وآيْمن الله يمينك» فهما: الألف والياء.

(٧) القياس حذف الألف لالتقاء الساكنين. قال ابن يعيش: «وكأن الذي سوّغ ذلك إرادة تفظيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ». شرح المفصل ٩ / ١٢٣. والبطان: الحزام الذي يُجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، إذا التقتا دلّ على نهاية الهزال. وهو مثل يُضربُ إذا وصل الأمر نهايته. انظر مجمع الأمثال ٢ / ١٨٦.

(٨) أصله: أبالي. حذفوا الياء للجزم فصارت «أبالِ»، ثم حذفوا الحركة للجزم لأنهم لم يعتدوا بالياء المحذوفة لكثرته في كلامهم، فصارت اللام ساكنة، فالتقى ساكنان: الألف واللام، فحذفت الألف، فصار «لم أبلْ»، ثم أدخلوا هاء السكت لتوهم الكسرة في اللام، فالتقى ساكنان، وهما: الهاء واللام، فكسرت اللام لالتقاء الساكنين. وهذا لا يحرك إلا بالكسر. ابن يعيش ٩ / ١٢٣.

(٩) كسروا الباء في المثال الأول لسكونها وسكون الذال بعدها، لأن همزة الوصل تسقط في الوصل. وفي المثال الثاني كسروا النون لسكونها وسكون الباء بعدها.

(١٠) التقى ساكنان، وهما: الميم واللام. وحُرّك الأول بالفتح، والقياس أن يحرّك بالكسر.

﴿ولا تنسَوُا الفضل﴾[1] [البقرة: ٢٣٧]، واخشَوُا الله، وأخشيِ القوم، ومصطفَيِ الله، ولوِ استطعنا. ومنه[2] قولك: الاسمُ والابنُ والانطلاقُ والاستغفار[3]. أو تحريكُ أخيه[4] في نحو قولك: انطلْقَ ولم يَلْدَهُ ويتَّقْهِ[5]، ورُدَّ ولم يُردَّ في لغة بني تميم[6]، قال[7]:

وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ

فصل: والأصل فيما حُرِّكَ منهما أن يُحرّك بالكسر[8]. والذي حُرِّك بغيره فلأمر، نحو ضمّهم في نحو: ﴿وقالتُ اخرجْ﴾ [يوسف: ٣١] و ﴿عذابٌ اركض﴾ [صَ: ٤١، ٤٢] و ﴿عيونٌ ادخلوها﴾ [الحجر: ٤٥، ٤٦] للإتباع[9]. وفي نحو: اخشَوُا الله، للفصل بين واو الضمير وواو لو[10]. وقد كسرها قوم[11] كما ضمّ قوم واوَ «لوْ» في «لو استطعنا» تشبيهاً بها. وقُرىء: ﴿مريباً الذي﴾[12] [ق: ٢٥، ٢٦] بفتح النون هرباً من

---

(١) وحرّكت الواو بالضم لأنها اسم ولقيها ساكن بعدها. ابن يعيش ٩ / ١٢٤، وسيبويه ٤ / ١٥٥.

(٢) أيْ: ومما حرّك الأوّل فيه للساكن بعده بالكسر.

(٣) الساكنان في هذه الكلمات: لام التعريف فيها كلها، والسين في الأول والباء في الثاني والنون في الثالث والسين في الرابع.

(٤) أيْ: تحريك الساكن الثاني.

(٥) تسكين اللام في الأول والثاني، وتسكين القاف في الثالث، جاء تشبيهاً بالإسكان في «كَتْف».

(٦) فإنهم يدغمون هذا النوع؛ لأنهم شبّهوه بالمعرب المرفوع والمنصوب. ابن يعيش ٩ / ١٢٧.

(٧) لرجل من أزد السراة كما في الكتاب ٢ / ٢٦٦، والخزانة ٢ / ٣٨١، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٧. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: عجبت لمولود وليس له أبٌ. ومعناه واضح. والشاهد فيه: يلْدَه، حيث سكّن اللام، فاجتمع ساكنان، فحرّك الثاني بالفتح.

(٨) لأن الكسرة لا يتوهم أنها إعراب؛ لأنها لا تكون إعراباً إلا ومعها التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة. وأيضاً لأن الكسر نظير الجزم، فحرّك بحركة نظيره. ابن يعيش ٩ / ١٢٧.

(٩) في الأولى أتبع ضمة التاء ضمة الراء، وليس بينهما حاجز إلا حرف ساكن وهو الخاء. وفي الثانية أتبع التنوين حركة الكاف، وليس بينهما إلا الراء الساكنة. وفي الثالثة أتبع التنوين حركة الخاء، وليس بينهما إلا الدال الساكنة.

(١٠) أيْ: حرِّكت الواو بالضم للفصل بينها وبين الواو في «لو» و «أوْ» ونحوهما مما هو حرف.

(١١) على الأصل.

(١٢) قراءة الجماعة بكسر التنوين لالتقاء الساكنين.

توالي الكسرات. وقد حَرَّكوا نحو: رُدّ ولم يَرُدّ، بالحركات الثلاث[1]. ولزموا الضمَّ عند ضمير الغائب والفتحَ عند ضمير الغائبة، فقالوا: رُدُّهُ ورُدَّها. وسمع الأخفش ناساً من بني عُقيل يقولون: مُدِّهِ وعَضِّهِ، بالكسر. ولزموا فيه الكسر عند ساكن يعقُبُه، فقالوا: رُدِّ القومِ[2]. ومنهم مَنْ فتح، وهم بنو أسد، فقال[3]:

فغُضَّ الطرفَ إنك من نُميرٍ

وقال[4]:

ذُمَّ المنازل بعد منزلة اللِّوَى

وليس في هَلُمَّ إلا الفتح[5].

فصل: ولقد جدَّ في الهرب من التقاء الساكنين من قال: دأَبَّةٌ وشأَبَّة[6]، ومَنْ قرأ: ﴿ولا الضأَلّين﴾[7] [الفاتحة: ٧] ﴿ولا جَأَنٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، وهي عن عمرو بن عُبَيْدٍ[8]، ومَنْ لغتُه النَّقُرْ في الوقف على النَّقْر[9].

---

(١) الكسر على أصل التقاء الساكنين، والضم على إتباع حركته ما قبله. والفتح للتخفيف أو على لغة بني أسد.

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٥٣٢.

(٣) البيت لجرير. ديوانه ٧٥، والكتاب ٣ / ٥٣٣، والخزانة ١ / ٧١، والمقتضب ١ / ١٨٥، واللسان (حدد). والشاهد فيه: غضَّ، حيث فتح على لغة بني أسد، والاختيار فيه الكسر على الأصل. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: فلا كعباً بلغت ولا كلابا.

(٤) مرّ في أسماء الإشارة ص ١٣٦، والشاهد فيه قوله: ذمَّ، حيث فتح مع الألف واللام على لغة بني أسد. والاختيار الكسر على الأصل.

(٥) قال ابن يعيش: «وذلك قول الجميع؛ لأنها مركّبة من ها ولمّ، وسُمي بها الفعل، فمنعت من صرف الأفعال، فلذلك لم يجزْ فيها ما جاز في غيرها من الأفعال» ٩ / ١٢٩.

(٦) وذلك بقلب الألف همزة.

(٧) وهذه قراءة أبي أيوب السختياني. البحر المحيط ١ / ٥٢.

(٨) البحر المحيط ١ / ٥٢. وعمرو بن عبيد من رؤساء المعتزلة، كان عفيفاً فصيحاً. انظر ابن يعيش ٩ / ١٣٠.

(٩) يريد أنّ من يحوّل الحركة من اللام إلى العين في نحو: النّقر، يفرّ أيضاً من التقاء الساكنين وإن كان جائزاً.

فصل: وكسروا نون «مِنْ» عند ملاقاتها كلَّ ساكن سوى لام التعريف، فهي عندها مفتوحة[(١)]، تقول: مِنِ ابنك ومِنَ الرجل. وقد حكى سيبويه[(٢)] عن قوم فصحاء: مِنَ ابنك، بالفتح. وحُكي في «من الرجل» الكسرُ[(٣)]، وهي قليلة خبيثة[(٤)]. وأمّا نون «عن» فمكسورة في الموضعين[(٥)]. وقد حُكي عن الأخفش: عَنُ الرجل، بالضم[(٦)].

ومن أصناف المشترك حكم أوائل الكلم

تشترك فيه الأضرب الثلاثة. وهي في الأمر العام على الحركة. وقد جاء منها ما هو على السكون، وذلك من الأسماء في نوعين، أحدهما: أسماء غير مصادر، وهي: ابنٌ وابنةٌ وابنمٌ واثنان واثنتان وامرؤٌ وامرأةٌ واسمٌ واسْتٌ وايْمُنُ اللهِ وايْمُ اللهِ[(٧)]. والثاني: مصادرُ الأفعال التي بعد ألفاتها إذا ابتدىء بها أربعةُ أحرفٍ فصاعداً، نحو: انفعلَ وافتعلَ واستفعلَ، تقول: انفعالٌ وافتعال واستفعال، ومن الأفعال فيما كان على هذا الحدّ. وفي أمثلة أمر المخاطب من الثلاثي غير المزيد فيه، نحو: اضربْ واذهبْ.

---

(١) لأنهم كرهوا كسر النون مع كسر الميم، لأن في ذلك ثقلاً، فعدلوا إلى أخفّ الحركات وهي الفتحة.

(٢) قال: «وقد فتح قوم فصحاء فقالوا: منَ ابنك، فأجروها مجرى من المسلمين». الكتاب ٤ / ١٥٥.

(٣) على الأصل، دون النّظر إلى الثقل.

(٤) لقلّة الاستعمال.

(٥) لام التعريف أوْ غيرها.

(٦) إتباعاً لضمة الجيم، لأن الراء التي بينهما في حكم الساكن، لأن المدغم ساكن، واللسان يرتفع به دفعة واحدة. ابن يعيش ٩ / ١٣١.

(٧) هذه الأسماء لمّا أسكنوا أوائلها ولم يستطيعوا النطق بالساكن اجتلبوا همزة الوصل، وتوصلوا بواسطتها إلى النطق بذلك الساكن. ابنم: بمعنى ابن، زيدت عليه الميم للتوكيد.

ومن الحروف في لام التعريف وميمه في لغة طيّء[١]. فهذه الأوائلُ ساكنة كما ترى، يُلفظ بها كما هي في حال الدَّرْج، فإذا وقعت في موضع الابتداء أُوقِعَتْ[٢] قبلها همزاتٌ مزيدة متحركة؛ لأنه ليس في لغتهم الابتداء بساكن، كما ليس فيها الوقوف على متحرك.

فصل: وتسمَّى هذه الهمزات همزاتِ الوصل[٣]. وحكمها أن تكون مكسورة[٤]. وإنما ضُمّت في بعض الأوامر وفيما بُني من الأفعال الواقعة بعد ألفاتها أربعة أحرف فصاعداً للمفعول للإتباع[٥]، وفُتحتْ في الحرفين وكلمتي القسم للتخفيف[٦].

فصل: وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدَّرْج خروجٌ عن كلام العرب ولحن فاحش، فلا تقل: الإسم والإنطلاق والإقتسام والإستغفار ومِنْ إبنك وعَنْ إسمك، وقوله[٧]:

إذا جاوَزَ الإثنينِ سرٌّ فإنّهُ

---

(١) ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «ليس من امبرِّ امصيامُ في امسفر». نصب الراية ٢ / ٤٦١. ويروى أن النمر بن تولب حكى أنه سمعه من الرسول ﷺ. وقيل: إنّ النمر لم يرو غير هذا الحديث. سرّ الصناعة ١ / ٤٢٣. ويقال: إنّ الميم مبدلة من اللام. وقيل: هي لغة حميريّة، وإن الرسول عليه السلام قال ذلك لقوم وفدوا عليه من اليمن. وسيمرّ في اللامات ص ٣٨٥.

(٢) في ط: أوْ وقعت، وهو تحريف.

(٣) سمّيت بذلك لأنه يتوصل بها إلى النطق الساكن.

(٤) لأنهم تخيّلوا سكونها حيث أتي بها للنطق بالساكن، فحرّكوها بالحركة التي تجب لالتقاء الساكنين، وهي الكسرة. ابن يعيش ٩ / ١٣٧.

(٥) فالأول نحو قولك: اقتُلْ، فقد ضمّت إتباعاً لحركة التاء، لأن بينهما حرف ساكن وهو القاف. والثاني نحو قولك: انْطُلِقَ، وقد ضمّت هنا أيضاً إتباعاً لحركة الطاء، وقد وقع بينهما حرف ساكن.

(٦) أمّا الحرفان فهما لام التعريف وميمه. وأمّا كلمتا القسم فهما: ايمنُ الله وايمُ الله.

(٧) البيت لقيس بن الخطيم، شاعر من الأوس، مات كافراً. وهو في ديوانه ١٦٢، ونوادر أبي زيد ٥٢٥، والتخمير ٤ / ٣٠٣، وشرح الشافية ٢ / ٢٦٥. والشاهد فيه قوله: الإثنين، حيث أثبت همزة الوصل في الدرج للضرورة. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: بِنَثٍّ وتكثير الوشاة قمينُ. النثّ: الإفشاء. وقمين: جدير.

من ضرورات الشعر. ولكن همزة حرفِ التعريف وحدها إذا وقعت بعد همزة الاستفهام لم تحذف وقُلبت ألفاً لأداء حذفها إلى الإلباس[1].

فصل: وأمّا إسكانهم أول «هوَ وهيَ» متّصلتين بالواو والفاء ولام الابتداء وهمزة الاستفهام، ولام الأمر متّصلة بالفاء والواو، كقوله تعالى: ﴿وَهْوَ خير لكم﴾ [البقرة: ٢١٦] وقوله: ﴿فَهْيَ كالحجارة﴾ [البقرة: ٧٤] وقوله: ﴿لَهْوَ القصصُ الحقّ﴾ [آل عمران: ٦٢] وقول الشاعر[2]:

فقلتُ أهْيَ سرتْ أمْ عادني[3] حُلُمُ

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ [الكهف: ١٩] وقوله: ﴿ولْيُوفُوا نُذورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]، فليس بأصيل، وإنّما شُبِّه الحرف عند وقوعه في ذا الموقع بضاد عَضُدٍ وباء كَبِد[4]. ومنهم من لا يُسكِّن.

ومن أصناف المشترك زيادة الحروف

يشترك فيها الاسم والفعل[5]، والحروف الزوائد هي التي يشملها قولك: اليوم

---

(١) قال تعالى: ﴿آلذكرين حرّم أم الأنثيين﴾ [الأنعام: ١٤٣]. ولو حذفت لوقع لبس، ولا يعلم هل هي الاستفهامية أم التي مع لام التعريف؟

(٢) البيت لزياد بن حَمَل بن سعد بن عميرة، أحد شعراء بني تميم، كان معاصراً للفرزدق، ونسبه بعضهم للمرار بن منقذ. انظر الحماسة ٢ / ١٥٦، والمغني ٦٢، والخزانة ٥ / ٢٤٤، ومعجم البلدان ١ / ٢٥٦. والشاهد فيه: تسكين الهاء في «أهي» تشبيهاً بتسكين الضاد في عضد، وهو قليل. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: فقمتُ للزّوْر مرتاعاً وأرّقني. الزور: الزائر.

(٣) في أ، ب: عاقني.

(٤) لأن الواو والفاء يصيران كشيء من نفس الكلمة، فكلّ واحد منهما لا ينفرد بنفسه فصار بمنزلة كتف. فإن جيء بثمّ مكان الفاء أو الواو لم يسكن، لأن «ثم» ينفصل بنفسه ويسكت عليه. ابن يعيش ٩ / ١٤٠.

(٥) الحرف لا يكون فيه زيادة لأنه لا يتصرّف.

تنساه، أوْ أتاه سليمان، أوْ سألتمونيها، أوْ السِّمانَ هويت[١]. ومعنى كونها زوائد أنّ كل حرف وقع زائداً في كلمة فإنه منها، لا أنها تقع أبداً زوائد. ولقد أسْلَفتُ في قسميْ الأسماء والأفعال عند ذكر الأبنية المزيد فيها نَبْذاً من القول في هذه الحروف، وأذكر هنا ما يميَّز به بين مواقع أصالتها ومواقع زيادتها، والله الموفق.

فصل: فالهمزة يُحكم بزيادتها إذا وقعتْ أوّلاً بعدها ثلاثةُ أحرف أصول كأرنبٍ وأكْرَمَ، إلا إذا اعْترَض ما يقتضي أصالتها كإمَّعَةٍ وإمَّرة[٢]، أوْ تجويز الأمرين كأوْلَق[٣]. وبأصالتها إذا وقع بعدها حرفان أو أربعةٌ أصولٌ كإتْبٍ وإزار واصْطبل وإصْطَخرٍ[٤]. أوْ وقعت غير أوّل ولم يَعْرِض ما يوجب زيادتها في نحو: شَمْأَلٍ ونِئدُلٍ وجُرائضٍ وضَهْيَأة[٥].

فصل: والألف لا تزاد أوّلاً لامتناع الابتداء بها. وهي غير أوّل إذا كان معها ثلاثة أحرف أصول فصاعداً لا تقع إلا زائدة، كقولهم: خاتمٌ وكتابٌ وحبلى وسِرْداحٍ وحِلِبْلاب[٦]. ولا تقع للإلحاق إلا آخراً في نحو مِعْزى. وهي في قَبَعْثَرى[٧] كنحو ألف

---

(١) السّمان: جمع سمين.

(٢) الإمعة: الذي لا رأي له. وكذلك الإمّرة، وهو الذي يوافق كل إنسان على ما يريده. والدليل على أن الهمزة فيهما أصل أنه ليس في الصفات «إفْعَلة»، وهما من الصفات. قال ابن يعيش: «مع أنا لو حكمنا بزيادة الهمزة فيهما لكانت الكلمة من باب كوكب ودَدَن، وهو قليل وليس العمل عليه» ٩ / ١٤٥.

(٣) إذا كان من وَلق، بمعنى: أسرع، فهو على وزن أفعل، والهمزة زائدة، والواو أصل. وإذا كان من ألق، بمعنى: جُنّ، فهو على وزن فَوْعل، والهمزة أصلية.

(٤) الإتب: القميص بلا كمّين. وإصطخر: بلدة في فارس.

(٥) النِئْدل: الداهية. الجرائض: الأسد، ومن الإبل: الضخم. والضهيأة: هي التي لا تحيض، وقيل: هي التي لا ثدي لها. والدليل على زيادتها في هذه الكلمات قولهم: شملت الريح، وجمل جرواض، وامرأة ضهياء. انظر ابن يعيش ٩ / ١٤٦، وسرّ الصناعة ١ / ١٠٨.

(٦) سرداح: ناقة طويلة، أو كثيرة اللحم. حِلِبْلاب: نبت تدوم خضرته في القيظ، له ورق أعرض من الكف، تسمن عليه الظباء والغنم.

(٧) قبعثرى: جمل عظيم، والألف فيها زائدة لتكثير الكلمة.

كتاب لإنافتها على الغاية[١].

فصل: والياء إذا حصلت معها ثلاثةٌ[٢] أصولٌ فهي زائدة أينما وقعت[٣] كيَلْمَعٍ ويَهْيَرٍ ويضربُ وعِثْيَرٍ وزِبْنِيةٍ[٤]، إلا في نحو: يَأْجَجَ ومريمَ ومَدْيَنَ وصِيْصِيَةٍ وقَوْقيتُ[٥]. وإذا حصلت معها أربعة، فإنْ كانت أوّلاً فهي أصل كيَسْتَعُورٍ[٦]، وإلا فهي زائدة كسُلَحْفِيَةٍ.

فصل: والواو كالألف لا تزاد أوّلاً، وقولهم: وَرَنْتَلٌ، كَجَحَنْفَلٍ[٧]. وأمّا غير أوّل فلا تكون إلا زائدة كعَوْسجٍ وحَوْقَلَ وقَسْوَرٍ ودَهْوَرَ وتَرْقُوَةٍ وعُنْفُوانٍ وقَلَنْسُوةٍ[٨]، إلا ما[٩] اعترَضَ في نحو عِزْوِيتٍ[١٠].

فصل: والميم إذا وقعت أوّلاً وبعدها ثلاثةً[١١] أصولٌ فهي زائدة، نحو: مَقْتِلٍ

---

(١) لأن غاية ما تكون عليه الأسماء الأصول خمسة أحرف، والألف في قبعثرى سادسة.

(٢) في ط: ثلاثة أحرف.

(٣) سواء كانت في الأول أوْ في الحشو أوْ في الآخر.

(٤) يلمع: حجارة صغار. اليهير: التمادي في الأمر، والياء الأولى فيه زائدة. والعثير: الغبار. زبنية: مفرد زبانية، وهم الغلاظ الشداد.

(٥) الياء في كل من هذه الكلمات أصل. يأجج: اسم مكان قرب مكة. صيصية: مفرد صياصي، وهي قرون البقر، والياء الأولى أصل، وكذلك الثانية. قوقيت: صِحْتُ، والياء مبدلة من الواو.

(٦) اليَسْتعور: موضع قبل حرة المدينة.

(٧) الورنتل: الشرّ. والجحنفل: الغليظ، والغليظ الشفتين.

(٨) العوسج: شجر من شجر الشوك. حَوْقَلَ: كبر وفتر عن الجماع. القَسْوَر: ضرب من النبات. دَهْوَرَ: تقول: دهور الليل، أيْ: أدبر، وتقول: دَهْوَرَ الحائطَ، أيْ: دفعَهُ فسقط. الترقوة: عظم مشرف بين ثغرة النحر والعنق، وهما ترقوتان.

(٩) في ط: إلا إذا اعترض ما في عزويت.

(١٠) عزويت: اسم موضع، وزنه: فعليت. الواو أصل، والتاء والياء زائدتان. ولا يجوز أن تكون الواو أصلاً، لأنه يلزم أن تكون أصلاً مع ذوات الأربعة، وهو غير جائز، ولا يجوز أن تكون الواو أصلاً والياء زائدة والتاء أصل؛ لأنه يلزم أن تكون الواو أصلاً مع ذوات الثلاثة، وهذا لا يجوز. ولا يمكن أن تكون الواو والياء زائدتين والتاء أصل؛ لأنه يصير وزنه فعويلاً، وذلك بناء غير معروف، فلا يحمل عليه. انظر ابن يعيش ٩ / ١٥١.

(١١) في ط: ثلاثة أحرف.

ومَضْرَبٍ ومَكْرَمٍ ومِقْياس، إلا إذا عَرَض ما في مَعَدٍّ ومِعْزًى ومَأجَجَ ومَهْدَدَ ومَنْجَنُونٍ ومَنْجَنِيقٍ[١]. وهي غير أوّل أصلٌ إلا في نحو: دُلامصٍ وقُمارصٍ وهِرْماسٍ وزُرْقمٍ[٢]. وإذا وقعت أوّلاً خامسة فهي أصلٌ كمَرْزَنْجُوشٍ[٣]. ولا تُزاد في الفعل؛ ولذلك استُدلَّ على أصالة ميم مَعَدٍّ بتَمَعْدَدُوا. ونحو: تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ وتَمَنْدَلَ، لا اعتداد به[٤].

فصل: والنون إذا وقعت آخراً بعد ألف فهي زائدة، إلا إذا قام دليل على أصالتها في نحو: فَيْنانٍ وحَسَّانٍ وحمارٍ قَبَّانٍ فيمن صرف[٥]. وكذلك الواقعة في أول المضارع والمطاوع، نحو: نفعِلُ وانفعلَ، والثالثة الساكنة في نحو: شَرَنْبَثٍ وعَصَنْصَرٍ وغَضَنْفَرٍ وعُرُنْدٍ[٦]. وهي فيما عدا ذلك أصل إلا في نحو: عَنْسَلٍ وعَفَرْنًى وبُلَهْنِيَةٍ وخَنْفَقِيقٍ[٧]، ونحو ذلك.

فصل: والتاء اطّردت زيادتها أوّلاً في نحو: تفعيلٍ وتِفْعالٍ، وتَفَعُّلٍ وتفاعُلٍ

---

(١) لقولهم في معدّ ومعزى: تمعْدَدَ ومعيز. ولإظهار التضعيف في مأجج (اسم مكان) ومهدد (اسم امرأة). وفي منجنون ومنجنيق لثبوتها في الجمع، فيقال: مناجين ومجانيق. ابن يعيش ٩ / ١٥١.

(٢) دلامص: برّاق. قمارص: حامض. هرماس: من أسماء الأسد. زرقم: شديد الزرقة. وفي أ وب: القمارص.

(٣) مرزنجوش: نبت. وهو لغة في مرزجوش.

(٤) لأنه قليل، وهو كالمشتقّ من الاسم بالزيادة. ابن يعيش ٩ / ١٥٤. تمسكن: أظهر المسكنة. تمدرع: لبس المدرعة. تمندل: تمسّح بالمنديل.

(٥) فينان: حسن الشعر طويله، ووزنه: فعلان، فهو مثل عطشان. وحسّان: تكون فيه النون أصلاً إذا كان من الحُسْن، وحينئذٍ ينصرف، أمّا إذا كان من الحسّ فتكون النون زائدة، ويمنع من الصرف. وحمار قبان (دويبّة) ونونه أصل، لذا قد صُرف، ووزنه فعّال، يقال: قبن فلان في الأرض، أيْ: ذهب فيها.

(٦) شرنبث: غليظ الكفين والرجلين. عصنصر: موضع. عرند: شديد.

(٧) عنسل: ناقة سريعة، ونونه زائدة لأنه من عسلان الذئب. عفرنى: من أسماء الأسد، ووزنه فعلنى، والنون والألف زائدتان للإلحاق بسفرجل. بلهنية: عيش ناعم، والياء مبدلة من الألف للكسرة قبلها، والألف والنون زائدتان للإلحاق بقذعمل. خنفقيق: داهية، ونونه زائدة؛ لأنه من: خفق يخفق. انظر ابن يعيش ٩ / ١٥٥.

وفعليهما، وآخراً في التأنيث والجمع، وفي نحو رَغَبُوتٍ وجَبَروتٍ(١) وعَنْكَبوتٍ. ثم هي أصل إلا في نحو تُرْتُبٍ وتَوْلَجٍ وسَنْبَتَة(٢).

فصل: والهاء زيدت زيادةً مطّردة في الوقف لبيان الحركة أو حرف المدّ في نحو: كِتابِيَهْ وثَمَّهْ ووازيداهْ وواغلاماهْ وواغلامَهُوهْ ووا انقطاعَ ظَهْرِهِيهْ. وغير مطّردة في جمع أمٍّ، وقد جاء بغير هاء، وقد جمع اللغتين مَنْ قال(٣):

إذا الأمّهاتُ قَبَحْنَ الوجو ... هَ فَرَجْتَ الظلامَ بأُمَّاتِكا

وقيل: قد غلبت الأمّهاتُ في الأناسيّ والأمّاتُ في البهائم. وقد زادَها في الواحد مَنْ قال(٤):

أُمّهتي خِنْدِفُ والْياسُ أبي

وفي كتاب العين: تأَمَّهْتُ(٥)، وهو مسترذل(٦). وزيدت في: أَهْراقَ إهْراقَةً، وفي

---

(١) بمعنى الرغبة والتجبّر.

(٢) الترتب: الشيء الثابت، وفي أ: تَرتُب، وفي ب: تُرتَب. وتولج: كناس الوحش الذي يلج فيه، ووزنه فوْعل، والتاء فيه بدل من الواو، وما ذهب إليه المؤلف من كون التاء زائدة هو مذهب الكوفيين، ووزنها عندهم تَفْعَل؛ قال ابن يعيش: «وليس الأمر فيها عندي كذلك لأن تَفْعل معدوم في الأسماء، وفَوْعَل كثير». ٩ / ١٥٨. وسنبتة: برهة من الزمان، والتاء الأولى زائدة، لقولهم: سَنْبٌ وسنبة، كتمر وتمرة، فسقوطها يدلّ على زيادتها. سرّ الصناعة ١ / ١٥٠١، وابن يعيش ٩ / ١٥٨.

(٣) البيت لمروان بن الحكم. وهو في سرّ الصناعة ٢ / ٥٦٤، ورصف المباني ٤٦٥، وشرح الشافية ٢ / ٣٨٣، واللسان (أمم). والشاهد فيه: أن الشاعر جمع لفظ (أم) بهاء وبغير هاء، وهما لغتان. ومعناه أن أمهات المخاطب نقيات الأعراض، لم يدنس عرضهن بالفجور إذا ما تدنَّس عرضُ أمهات الآخرين به، فأخزين أولادهن بذلك.

(٤) هذا الرجز لقصيّ بن كلاب. وهو في نوادر أبي زيد ٣٢١، والخصائص ١ / ٣١١، وسرّ الصناعة ٢ / ٥٣٤، وابن يعيش ١٠ / ٤، وشرح الشافية ٢ / ٣٨٢. والشاهد فيه قوله: أمهتي، حيث زاد الهاء في الواحد، وهو: أم. والياس: هو ابن مضر بن نزار. وخندف: أم مدركة بن الياس بن مضر، فهي جدّة قصي. وكذا الياس بن مضر جدّه.

(٥) يقال: تأمهتُ فلانة، أيْ: اتّخذتها أمّاً.

(٦) لأن قولهم: أمهة، قليل شاذ. و «تأمهت» أقل منه. قال ابن يعيش: «إنما حكاهما صاحب كتاب العين لا غير. وفي كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يدفع عنه». ١٠ / ٥.

هِرْكَوْلَةٍ وهِجْرَعٍ وهِلْقامَةٍ[1] عند الأخفش[2]. ويجوز أن تكون مزيدة في قولهم: قَرْنٌ سَلْهَبٌ[3]، لقولهم: سَلِبٌ.

فصل: والسين اطّردت زيادتها في استفعل ومع كاف الضمير فيمن كَسْكَسَ[4].

وقالوا: أَسْطاعَ[5]، كأَهْراقَ.

فصل: واللام جاءت مزيدة في ذلك وهنالك وأولالك، قال[6]:

وهَلْ يَعِظُ الضَّلِّيلَ إلا أُلالِكا

وفي عَبْدَلٍ وزَيْدَلٍ وفَحْجلٍ[7]، وفي هَيْقَلٍ إشكال[8].

ومن أصناف المشترك إبدال الحروف

يقع الإبدال في الأضرب الثلاثة، كقولك: أُجوهٌ وهَراقَ وألاّ فَعَلْتَ. وحروفه

---

(١) الهركولة: المرأة الضخمة كأنه من الرّكل. الهجرع: الطويل، كأنه من الجرع، وهو المكان السهل المنقاد. والهلقامة: الضخم الطويل، كأنه من اللقم. انظر شرح الشافية ٢ / ٣٨٥، وابن يعيش ١٠ / ٥.

(٢) وعند الخليل أيضاً كما يقول ابن جني في سرّ الصناعة ٢ / ٥٧٠.

(٣) السلهب: الطويل من الخيل.

(٤) وهي لغة هوازن.

(٥) ذهب سيبويه إلى أن السين زيدت عوضاً من سكون عين الفعل، ولم يلق ذلك قبولاً من المبرد. انظر الكتاب ٤ / ٢٨٥، وسرّ الصناعة ١ / ١٩٩.

(٦) البيت لأخي الكلحبة كما في نوادر أبي زيد ٤٣٨، والخزانة ١ / ٣٩٤، وللأعشى في شرح المفصل ١٠ / ٧، ولم ينسب في سر الصناعة ١ / ٣٢٢. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: ألالِك قومي لم يكونوا أُشابة. والشاهد فيه: زيادة اللام في ألالِكا. الأُشابة: الأخلاط. وصدره في الخزانة: أَلَمْ تك قد جرّبت ما الفقر والغنى.

(٧) الأفحج: هو الذي في رجليه اعوجاج.

(٨) إنْ أخذ من الهيق فاللام زائدة والياء أصل، وإنْ أخذ من الهقل فاللام أصل والياء زائدة، والهيقل: ذكر النعام.

حروف الزيادة، والطاء والدال والجيم والصاد والزاي، ويجمعها قولك[1]: اسْتَنْجَدَهُ يومَ صالَ زط[2].

فصل: فالهمزة أُبدلت من حروف اللين ومن الهاء والعين. فإبدالها من حروف اللين على ضربين: مطّرد وغير مطّرد. والمطّرد على ضربين: واجب وجائز. فالواجب إبدالها من ألف التأنيث في نحو حمراء وصحراء[3]، والمنقلبة لاماً نحو: كساءٍ ورداءٍ وعِلْباءٍ[4]، أوْ عيناً في نحو: قائلٍ وبائع[5]، ومن كلّ واو واقعةٍ أولاً شُفعتْ بأخرى لازمةٍ[6] في نحو: أواصلَ وأواقٍ[7]، جمعيْ واصلةٍ وواقية، قال[8]:

يا عديٌّ لقد وقتك الأواقي

وأُوَيْصلٍ[9] تصغير واصلٍ. والجائز إبدالها من كل واو مضمومةٍ وقعتْ مفردة فاءً كأُجوهٍ، أوْعيناً غير مدّغمٍ فيها كأَدْؤُرٍ[10]، أوْ مشفوعةً عيناً كالغُؤُور

---

(١) الصاد والزاي: زيادة من ط، وفيها: استنجده يوم صال زط. والظاهر أنّ هذا من عمل النسّاخ لأن المؤلف لا يعدّهما من حروف الإبدال؛ لأن الذي يجمعها عنده قولك: استنجده يوم طال. شرح الشافية ٣ / ١٩٩.

(٢) لم يعدّ سيبويه في باب البدل الصاد والزاي، وعدهما السيرافي في آخر الباب. والصحيح أنهما من حروفه لقولهم: صراط وزراط. والبدل لا يختص بهذه الحروف التي ذكرت، بل قد يجيء في غيرها، ولكن كثر إبدالها واشتهرت. انظر ابن يعيش ١٠ / ٨، وشرح الشافية ٣ / ١٩٩.

(٣) فهذه الهمزة بدل من ألف التأنيث كالتي في حبلى وسكرى، ووقعت بعد ألف زائدة للمدّ.

(٤) الهمزة في هذه الكلمات بدل من ألف، والألف بدل من ياء أو واو. فالأصل: كساو ورداي وعلباي. وفي علباي: قلبت الياء ألفاً، ثم قلبت الألف همزة.

(٥) الأصل: قاوِلٌ وبايِعٌ.

(٦) أيْ: ليست زائدة.

(٧) الأصل: وواصلُ، وواقٍ.

(٨) البيت لمهلهل بن ربيعة. وهو في المقتضب ٤ / ٢١٤، وسرّ الصناعة ٢ / ٨٠٠، والخزانة ٢ / ١٦٥. والشاهد فيه: إبدال الهمزة من الواو في قوله: الأواقي. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: ضربت صدرها إليّ وقالت.

(٩) الأصل: وُويصلٌ.

(١٠) جمع دار. والأصل: أدْوُر.

والنَّؤُور[١]. وغيرُ المطّرد إبدالها من الألف في نحو: دأبَّةٍ وشأبَّةٍ، وابْيأَضَّ وادْهَأَمَّ.
وعن العجاج أنه كان يهمز العالم والخاتم[٢]، وقال[٣]:

فَخِنْدِفٌ هامةُ هذا العأْلَمِ

وحكي: بأزٌ، وقَوْقَأَتِ الدجاجة، وقال[٤]:

يا دارَ ميّ بدَكاديكِ البُرَقْ صَبْراً فقد هَيَّجْتِ شوقَ المُشْتَئِقْ

ومن الواو غير المضمومة في نحو: إشاحٍ وإفادة وإساءة و ﴿إعاء أخيه﴾ [يوسف: ٧٦] في قراءة سعيد بن جبير، وأناةٍ وأسماءَ[٥] وأحدٍ، و «أحِّدْ أحِّدْ»[٦] في الحديث. والمازني يرى الإبدال من المكسورة قياساً. ومن الياء في «قطعَ اللهُ أَدَيْهِ» و «في أسنانه أَلَلٌ»[٧]. وقالوا: الشئمة. وإبدالها من الهاء في ماء وأمواء[٨]، قال[٩]:

---

(١) الغؤور: دخول العين في الرأس، وأصلها: الغوور. والنّؤور: دخان الشحم، وأصلها: النّوور.
(٢) لتقارب مخرجي الألف والهمزة.
(٣) هذا الرجز للعجاج. وهو في ديوانه ١ / ٤٦٢، وسرّ الصناعة ١ / ٩٠، والممتع ١ / ٣٢٤، ورصف المباني ١٤٥. والشاهد فيه قوله: العألم، حيث همز الألف. خندف: هي ليلى امرأة إلياس بن مضر، جدّة قبائل مضر، التي منها قريش. والهامة: الرأس.
(٤) قال ابن المستوفي: إنّ هذا الرجز أنشده الفراء لرؤبة. جاء ذلك في شرح شواهد الشافية ص ١٧٦. ولا يوجد في ديوانه ولا ملحقاته. ولم ينسب في سرّ الصناعة ١ / ٩١، والممتع ١ / ٣٢٥، والخصائص ٣ / ١٤٥. والشاهد فيه قوله: المشتئق، أصله: المشتاق، حيث قلب الألف همزة، وحرّكه بالكسر لأن أصله المشتَوِق. ميّ: اسم امرأة. دكاديك: جمع دكداك، وهو الرّمْل المتلبد في الأرض ولم يرتفع. البُرق: جمع بُرقة، وهي ما غلظ من حجارة ورمل.
(٥) أصلها: وسماء، من الوسامة، وهو الحسن.
(٦) انظر سنن الترمذي ٥ / ٥٥٧، والمستدرك على الصحيحين ١ / ٧١٨.
(٧) أيْ: قطع الله يديه، وفي أسنانه يلل. والبلل: قصر الأسنان العلى.
(٨) ماء: أصلها مَوَه، أعلّت الواو بقلبها ألفاً، فصار: ماه، ثم أُبدلت الهاء همزة. وأمواء، أصلها أمواه.
(٩) لا يعرف قائل هذا الرجز. وهو في الممتع ١ / ٣٤٨، وشرح الشافية ٣ / ٢٠٨، وسرّ الصناعة ١ / ١٠٠. والشاهد فيه قوله: أمواؤها، حيث أبدلت الهمزة من الهاء. قالصة: مرتفعة. ماصحة: ذاهبة. رأد: ارتفاع.

وبلــــدةٍ قـــالصـــةٍ أمـــــواؤهـــا ما صحـةٍ رَأْدَ الضُّحى أفيـاؤُهـا

وفي: ألْ فعلتَ؟ وألّا فعلتَ[1]. ومن العين في قوله[2]:

أُبابُ بحرٍ ضاحكٍ زَهُوقِ

فصل: والألف أُبدلت من أختيها، ومن الهمزة والنون. فإبدالها من أختيها مطّردٌ في نحو: قالَ وباعَ ودعا ورمى وبابٍ ونابٍ، مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما، ولم يمنع ما منع من الإبدال في نحو رميا ودعوا[3]، إلا ما شذ من نحو القَوَدِ الصَّيَد[4]. وغير مُطّردٍ في نحو: طائيّ وحاريّ وياجَلُ[5]. وإبدالها من الهمزة لازم في نحو آدم[6]، وغير لازم[7] في نحو راس. وإبدالها من النون في الوقف خاصة على ثلاثة أشياء: المنصوب المنوّن، وما لحقته النون الخفيفة المفتوح ما قبلها، وإذنْ، كقولك: رأيت زيداً، و ﴿لنسفعاً﴾ [العلق: ١٥]، وفَعَلْتُها إذاً.

فصل: والياء أُبدلت من أختيها ومن الهمزة ومن أحد حرفي التضعيف ومن النون والعين والتاء والباء والسين والثاء. فإبدالها من الألف[8] في نحو: مُفَيْتيح ومَفاتيح،

(١) أيْ: هل فعلت؟ وهلّا فعلت.

(٢) لا يعرف قائل هذا الرجز. وهو في المقرب ٢ / ١٦٤، وسرّ الصناعة ١ / ١٠٦، وشرح الشافية ٣ / ٢٠٧. والشاهد فيه قوله: أباب، حيث أبدل العين همزة. أباب البحر: أكثره، زهوق: مرتفع. ضاحك: كناية عن امتلاء البحر.

(٣) لأنه لو أعلّت الياء في «رميا» بقلبها ألفاً، والواو في «دعوا» أيضاً، لاجتمع في كلّ منهما ألفان، وحينئذٍ يجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فيلتبس الاثنان بالواحد.

(٤) القود: القصاص. والصَّيَد: داء يصيب الإبل في رؤوسها، فتسيل أنوفها وترفع رؤوسها.

(٥) الأصل: طَيْئيّ، وحِيْريّ. نسبة إلى طيء وإلى الحيرة. أبدلوا من الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً في الكلمة الأولى، وأبدلوا من كسرة الحاء فتحة ومن الياء ألفاً في الكلمة الثانية. وياجل، أصلها: يَوْجَل، قلبوا الواو الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً.

(٦) نظراً لاجتماع الهمزتين. وهنا لا يجوز استعمال الأصل.

(٧) أيْ: يجوز استعمال الأصل.

(٨) وذلك إذا انكسر ما قبلها.

وهو مُطّرد. ومن الواو[1] في نحو: ميقاتٍ وعِصِيٍّ وغازٍ وغازِيَةٍ وأدْلٍ وقيامٍ وانقيادٍ وحِياضٍ وسيّدٍ وليَّةٍ وأغْزَيتُ واستغزَيْتُ، وهو مطّرد. وفي نحو: صِبْيَةٍ وثِيرَةٍ وعَلْيَانٍ ويَيْجَلُ[2]، وهو غير مطّرد. ومن الهمزة في نحو: ذيبٍ ومِيَرٍ[3]، على ما قد سلف في تخفيفها. ومن أحد حرفي التضعيف في قولهم: أمْلَيْتُ وقصَّيْتُ أظفاري ولا ورَبْيِكَ لا أفعلُ وتسرَّيْتُ وتظنَّيْتُ ولم يتسَنَّ وتَقَضِّيَ البازي[4]، وقوله[5]:

نَــزورُ امــرأً أمّــا الإلــهَ فيتّقــي ... وأمــا بفعــلِ الصــالحيــن فَيَــأْتَمِــي

والتصـديـة فيمـن جعلهـا مـن: صـدّ يَصِـدُّ، وتَلَعَّيْـتُ مـن اللُّعـاعَـةِ[6]، ودَهْـدَيْـتُ

---

(١) وذلك إذا سكنت وانكسر ما قبلها، نحو: ميقات، فالأصل: مِوْقات، أو تطرّفت وقبلها كسرة، نحو: غازٍ، فالأصل: غازِوٌ. أو تطرفت وقبلها ضمّة، نحو: أدْل (جمع دلو)، فالأصل: أدْلُوٌ. أو أن تكون العين واواً مكسوراً ما قبلها في مصدر أُعلّ فعله، نحو: قيام، فالأصل: قِوام. أو أن تكون العين واواً في جمع قد سكن عين مفرده، وقبل الواو كسرة، وبعده ألف، نحو: حياض، فالأصل: حِواض، أو أن يجتمع الواو والياء ويكون الأول منهما ساكناً، نحو: سيّد، فالأصل: سَيْوِد. أو أن تقع الواو رابعة فصاعداً متطرفة مفتوحاً ما قبلها، نحو: أغزيت، فالأصل: أغزوْت. وأمّا عِصيّ فالأصل: عصوو، ثم عصويٌ، فاجتمعت الواو والياء وكان الأول منهما ساكناً، فأعلت الواو بقلبها ياء، ثم أدغمت بالياء وكُسر ما قبلها، ومثلها في اجتماع الواو والياء ليّة، فالأصل: لَوْيَة. انظر شرح الشافية ٣ / ٢٠٩.

(٢) صبية، أصلها: صِبْوَة، قلبت الواو ياء لكسرة الصاد، ولم تحجز الباء بينهما، لأنها ضعيفة بالسكون. وثِيَرة: جمع ثور، والقياس ثورة، ولكن فرّقوا بين هذا الحيوان وبين ثورة جمع ثور، وهي القطعة من الأقط. وعَلْيان (وهي الناقة الطويلة) أصلها: عِلْوان، قلبت الواو ياء، ولم يعتدّوا بالساكن قبلها. وييجل أصلها: يَوْجل، ولكنهم هربوا من الواو كما يقول ابن جني في سرّ الصناعة ٢ / ٧٣٧. وانظر ابن يعيش ١٠ / ٢٣.

(٣) المير: العداوات، مفردها ميرة. والياء بدل من الهمزة.

(٤) تسرّيت، أصلها: تسرّرت، من السرّ وهو النكاح. لم يتسنّ: أصله لم يتسنّن، أبدل من النون الثالثة ياء ثم قلبت ألفاً، فصار: يتسنّى، ثم حذفت الألف للجزم. وتقضّي البازي: مصدر تقضض، بمعنى: انقضّ.

(٥) لكثيّر عزة. وهو في ديوانه ٢١٢، وسرّ الصناعة ٢ / ٧٦٠، والمقرب ٢ / ١٧١، والممتع ١ / ٣٧٤. والشاهد فيه قوله: فيأتمي، أصله: فيأتمّ، أبدلت الميم الثانية ياء.

(٦) اللعاعة: نبات، وتلعّيت: أكلت اللعاعة.

وصَهْصَيْتُ[1]، ومَكاكيّ في جمع مَكّوك[2]، ودَياجٍ في جمع دَيْجُوجٍ[3]، وديوانٍ ودِيباجٍ وقيراطٍ[4]، وشيرازٍ وديماسٍ فيمن قال: شراريزُ ودماميسُ[5]، وقوله[6]:

وايْتَصَلَتْ بمثلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ

أبدل الياء من التاء الأولى في «اتصلت». ومما سوى ذلك في قولهم: أناسيّ وظرابيّ[7]، وقوله[8]:

ومَنْهَلٍ ليس له حَوازِقُ ولِضَفادِي جَمِّهِ نَقانِقُ

وقوله[9]:

---

(1) دهديت الحجر: دحرجته. صهصيت: إذا قلت: صه صه. وأصل الأولى: دهدهت، وأصل الثانية: صهصهت.

(2) المكوك: مكيال معروف لأهل العراق، والجمع: مكاكيك، أبدلت الكاف الأخيرة ياء كراهية التضعيف.

(3) ديجوج: شديد الظلمة، وجمعه دياجيج. أبدلوا من الجيم الثانية ياء، فاجتمعت مع الأولى، فحذفوا إحداهما للتخفيف، فصار (دَياجٍ) من قبيل المنقوص.

(4) الأصل: دِوّان ودِبّاج وقِرّاط.

(5) فيكون الأصل (شرّاز ودمّاس). ومن قال: شواريز ودياميس، فالأصل: شِوْراز ودِمَاس، أعلّت الواو في الأولى بقلبها ياء، وزيدت الياء في الثانية لإلحاقها بسرداح. الديماس: الحمّام، وقيل: السَّرب المظلم. والشيراز: اللبن المصفّى.

(6) لم يُنسب هذا الرجز لأحد. وهو في سرّ الصناعة ٢ / ٧٦٤، وضرائر الشعر ٢٢٨، والممتع ١ / ٣٧٨، واللسان (وصل). والشاهد فيه: ايتصلت، حيث قلبت إحدى التاءين ياء؛ لأن الأصل: اتّصلت. وقبله: قام بها يُنشد كلّ مُنشِدِ. وهو في وصف بقرة وحشية تطلب ولدها.

(7) الأصل: أناسين (جمع إنسان)، وظرابين (جمع ظربان، وهي دويبّة)، أبدلوا من النون ياء ثم أدغموها في الياء الأولى.

(8) لم يُنسب هذا الرجز لأحد. وهو في الكتاب ٢ / ٢٧٣، وشرح الشافية ٣/ ٢١٢، والخزانة ٤ / ٤٣٨، والممتع ١ / ٣٧٦. والشاهد فيه قوله: لضفادي، حيث أبدل العين ياء. حوازق: جوانب، أو جماعات. جمّه: معظمه. نقانق: أصوات الضفادع.

(9) اختُلف في قائله، فقد نسبه سيبويه لرجل من بني يشكر ٢ / ٢٧٣، ونسبه الشنقيطي في الدرر للنمر بن تولب اليشكري ١ / ١٥٧. ونسبه ابن منظور لأبي كاهل اليشكري (تمر، رنب). =

لهـا أشـاريـرُ مـن لحـمٍ تُتَمِّـرهُ　　　مـن الثعـالـي ووَخْـزٌ مـن أرانِيهـا

وقوله[1]:

إذا مـا عُـدَّ أربعـةٌ فِسـالٌ　　　فـزوجـكِ خـامـسٌ وأبـوكِ سـادي

وقوله[2]:

قـد مَـرَّ يـومـان وهـذا الثـالـي　　　وأنـتَ بـالهجـرانِ لا تبـالـي

فصل: والواو تُبدل من أختيها ومن الهمزة. فإبدالها من الألف في نحو: ضوارِبَ وضويرِبٍ وأوادمَ وأُوَيدَم ورَحَوِيٍّ وعَصَوِيٍّ وإلَوَانِ تثنيةُ «إلى» اسماً[3]. ومن الياء في نحو: موقنٍ وطوبى[4]، مما سُكّن ياؤه غيرَ مدغمةٍ[5] وانضمَّ ما قبلها. وفي ضُوَيْرِيبٍ[6] تصغيرِ ضيرابٍ مصدر ضارَبَ. وفي بَقْوى[7] وبُوطِرَ[8] من بيطر، وهذا أمرٌ

= والشاهد فيه قوله: الثعالي، أرانِيها، حيث أبدلت الباء ياء. الأشارير: قطع القديد. الوخز: الشيء القليل. تتمّره: تقدّده. والبيت في وصف عقاب تصيد الثعالب والأرانب.

(١) البيت لامرىء القيس كما في جمهرة اللغة ٢ / ١٩٦، وهو في ملحقات ديوانه ٤٥٩، وقيل: هو للنابغة الجعدي يهجو به ليلى الأخيليّة كما في شرح شواهد الشافية ص ٤٤٦، وليس في ديوانه. ولم ينسبْ في إصلاح المنطق ٣٠١، وضرائر الشعر ٢٢٦، وابن يعيش ١٠ / ٢٤، واللسان (فسل). والشاهد فيه: إبدال السين ياء في قوله: سادي. فسال: جمع فَسْل، وهو اللئيم.

(٢) لم يُنسب هذا الرجز لأحد. وهو في سرّ الصناعة ٢ / ٧٦٤، وضرائر الشعر ٢٢٧، وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٨، واللسان (ثلث). والشاهد فيه: إبدال الثاء ياء في قوله: الثالي.

(٣) قلبت ألفها واواً في التثنية لأنها أصل ولم يسمع فيها الإمالة، وقد انتقلت إلى حكم الأسماء لأنه سمّي بها. ابن يعيش ١٠ / ٣٠.

(٤) لأن الأولى من اليقين والثانية من الطيب.

(٥) احترازاً من مثل: السُيَّل والعُيَّل، جمع سائل وعائل.

(٦) الأصل: ضُيَيْرِيب. فالواو بدل من الياء المبدلة من ألف «فاعل»، والياء الأخيرة بدل من ألف فيعال. ابن يعيش ١٠ / ٣٢.

(٧) الواو فيها منقلبة عن الياء، لأنها من: بقيت، بمعنى: انتظرت. وكل ما كان من الأسماء على وزن فَعْلى معتل اللام بالياء، فإنّ ياءه تقلب واواً.

(٨) الأصل: بُيْطر، قلبت الياء واواً لسكونها وللضمة قبلها.

مَمْضُوٌّ عليه[1]، وهو نَهُوٌّ عن المنكر، وفي جِباوة[2]. ومن الهمزة في نحو: جُوْنةٍ وجُوَنٍ كما سلف في تخفيفها.

فصل: والميم أُبدلت من الواو واللام والنون والباء. فإبدالها من الواو في «فم»[3] وحده[4]. ومن اللام في لغة طيّء في نحو ما رَوى النمرُ بنُ تَوْلَبٍ عن رسول الله ﷺ، وقيل: إنه لم يَرْوِ غير هذا: «ليس من امْبِرِ امْصِيامُ في امْسَفرِ»[5]. ومن النون في نحو عمبرٍ وشمْباء[6]، مما وقعت فيه النون ساكنة قبل الباء، وفي قول رؤبة[7]:

يـــا هـــالَ ذاتَ المنطِـــقِ التَّمْتَـــامِ وكفِّـــكِ المخضَّـــبِ البَنـــامِ

وطامَهُ اللهُ على الخير[8]. ومن الباء في بنات مَخْرٍ[9]، وما زلتُ راتماً[10] على هذا، ورأيتُهُ من كَثَمٍ، وقوله[11]:

---

(١) الواو الأخيرة بدل من الياء، فالأصل: مَمْضُويٌ، لأنه من: مضيت.

(٢) الواو الأخيرة في نهوّ بدل من الياء، فالأصل: نَهويٌ، لأنه من نهيت. أمّا جباوة فالأصل فيها: جباية، لأنه من: جبيت.

(٣) أَصله: فَوْه، حذفت الهاء تخفيفاً، فبقي الاسم على حرفين، الثاني منهما حرف لين، فكرهوا حذفه للتنوين، لذا أبدلوا من الواو ميماً لقربها منها؛ لأنهما شفهيّتان. سرّ الصناعة ١ / ٤١٣.

(٤) في ط: وحدها.

(٥) تقدّم في «اللامات»، من أصناف الحرف ص ٣٣٣. وهناك نسب المؤلف هذه اللغة لأهل اليمن.

(٦) شنباء: بيّنة الشَّنب، وهو رقّة وعذوبة في الأسنان.

(٧) ديوانه ١٤٤، وسرّ الصناعة ١ / ٤٢٢، وشرح الشافية ٣ / ٢١٦. هال: مرخم هالة، وهو اسم امرأة. والتمتام: الذي فيه تمتمة، وهو الذي يتردّد في التاء. والشاهد فيه: إبدال النون ميماً في قوله: البنام.

(٨) أيْ: جبله الله على الخير، والميم بدل من النون لأنه من الطينة، وهي الخلقة والجبلة. ابن يعيش ١٠ / ٣٥.

(٩) بنات مخر: سحائب يأتين قُبُلَ الصيف بيض حسان.

(١٠) أيْ: مقيماً.

(١١) لا يعرف قائله. وهو في سرّ الصناعة ١ / ٤٢٦، والممتع ١ / ٣٩٣، واللسان (نغب). والشاهد فيه إبدال الباء ميماً في قوله: نغماً. والنُّغَب: جمع نُغبة، وهي الجرعة من اللبن وغيره. استقت: حلبت. محنى جيدها: موضع انعطافه.

فبـــادَرَتْ شـــاتَهـــا عَجْلـــى مُثـــابِـــرَةً حتى استَقَتْ دون مَحْنَى جيدها نُغَمَا

قال ابن الأعرابي: أراد نُغَبًا.

فصل: والنون أُبدلتْ من الواو واللام في صنعانيّ وبهرانيّ(١)، ولَعَنَّ بمعنى: لعلّ.

فصل: والتاء أُبدلت من الواو والياء والسين والصاد والباء. فإبدالها من الواو فاء في نحو: اتَّعَدَ وأَتْلَجَه(٢)، قال(٣):

مُتْلِـجٌ كفَّيْهِ في قُتَرِهْ

وتُجاهٍ وتَيْقُورٍ وتُكْلانٍ وتُكَأَةٍ وتُكَلَةٍ وتُخَمَةٍ وتُهَمَةٍ(٤)، وتَقِيَّةٍ وتَقْوى وتَتْرى وتَوْراةٍ وتَوْلَجٍ وتُراثٍ وتِلادٍ(٥). ولاماً في أختٍ وبنتٍ وهَنْتٍ وكلتا(٦). ومن الياء فاء في نحو اتَّسَرَ(٧)،

---

(١) نسبة إلى صنعاء وبهراء، والقياس أن يقال: صنعاويّ وبهراويّ.

(٢) والأصل: أوتعد وأوْلجة.

(٣) امرؤ القيس. ديوانه ٧٥، وشرح الشافية ٣ / ٢١٩، والشعر والشعراء ١ / ١٢٥. والشاهد فيه: إبدال الواو تاء في قوله: متلج. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: ربّ رامٍ من بني ثعلٍ. ثعل: قبيلة. والقُتَر: جمع قُترة، وهي بئر يحتفرها الصائد يكمن فيها.

(٤) تيقور: فيعول، من الوقار. تُكلان: فُعلان، من توكَّلت. وتُكأة: فُعَلة، من توكأت. وتكلَة: فُعلة: من وكل يكل، يقال: رجل تكلة، أيْ: عاجز. وتُخمة: فُعَلة، وهو من الوخامة. وتُهَمة: فُعَلة، من اتّهمت. انظر سرّ الصناعة ١ / ١٤٦، وابن يعيش ١٠ / ٣٨.

(٥) تقيّة: فعيلة، من وقيت، ومثله تَقْوى، وهو فَعْلى. وتترى: فَعْلى، من المواترة، وهي المتابعة. وتوْراة: فوْعلة، من ورى الزند. وتولج: فوعل، وهو كناس الوحش الذي يلج فيه. ومذهب البغداديين أن توراة: تفعلة، وتولج: تفعل. وتراث: فعال، من ورث. وتلاد: فِعال، من ولد، وهو المال القديم. انظر سرّ الصناعة ١ / ١٤٥.

(٦) أصلها: أخَوَة وبَنَوَة وهَنَوَة وكلْوَا. نقلوا أَخَوَة وبَنَوَة ووزنهما فَعَلٌ إلى فُعْل وفِعْل، وألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن قُفْلٍ وحِلْسٍ، فقالوا: أخت وبنت. والذي يدل على أن التاء في هَنْت بدل من الواو قولهم في الجمع: هنوات. وأمّا كلتا فمذهب سيبويه أنها فِعْلى. وأصلها كِلْوا، أبدلت الواو تاء. انظر سرّ الصناعة ١ / ١٤٩.

(٧) الأصل: ايتسر، افتعل، وهو من اليسر.

ولاماً في نحو: أسْنَتوا وثنتانِ وكَيْتَ وذَيْتَ[1]. ومن السين في طَسْتٍ وسِتٍّ[2]، وقوله[3]:

يـا قـاتَـلَ اللـه بنـي السِّعـلاةِ عمـرَو بـنَ يـربـوعٍ شِـرارَ النـاتِ

غيرَ أعِفَّاءَ ولا أكياتِ

ومن الصاد في لِصْتٍ[4]، قال[5]:

كاللصُوتِ المُرَّدِ

ومن الباء في الذَّعالتِ بمعنى الذَّعالبِ، وهي الأخلاق.

فصل: والهاءُ أُبدلت من الهمزة والألف والياء والتاء. فإبدالها من الهمزة في: هَرَقْتُ الماءَ، وهَرَحْتُ الدابةَ، وهَنَرْتُ الثوبَ[6]، وهَرَدْتُ الشيء ـ عن اللّحياني، وهِيَّاك، ولِهَنَّك، وهَمَا والله لقد كان كذا، وَهِنْ فعلتَ فعلتُ ـ في لغة طيّء، وفيما أنشد أبو الحسن[7]:

---

(١) أسنتوا: أجدبوا، وهو من السنة. فالتاء بدل من الياء المنقلبة عن الواو. وثِنْتان من ثنيت، وأصله: ثَنَيٌ، نقلوه من فَعَل إلى فِعْل، ثم ثنّي وأبدلت ياؤه تاء. والأصل في كيت وذيت: كيّة وذيّة، ثم حذفت الهاء، وأبدلوا من الياء تاء. انظر سرّ الصناعة ١ / ١٥٢.

(٢) طَسْت، أصلها: طَسّ، لقولهم في التصغير: طُسَيْس، وستّ، أصلها: سِدس، لقولهم في تصغيرها: سُدَيْسة، قلبوا السين الأخيرة تاء، فاجتمعت الذال و التاء فأبدلوا التاء دالاً. ابن يعيش ١٠ / ٤٠.

(٣) هذا الرجز لعلباء بن أرقم كما في النوادر ٣٤٥، والجمهرة ٣ / ٣٣، واللسان (نوت)، وشرح شواهد الشافية ٤٦٩. والشاهد فيه: إبدال السين تاء في النات وأكيات.

(٤) الأصل: لص، بدليل قولهم: تلصص عليهم، وهو بيّن اللصوصية. ابن يعيش ١٠ / ٤١.

(٥) هذا جزء من بيت لعبد الأسود الطائي كما في الجمهرة ١ / ١٠٢، وشرح شواهد الشافية ٤٧٥. ولم يُنسب في سرّ الصناعة ١ / ١٥٦، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٦٤. والبيت بتمامه:

وتَـركْـنَ نهْـداً عيّـلاً أبنـاؤهـا وبنـي كنـانـة كـاللّصـوتِ المـرّدِ

والشاهد فيه: إبدال الصاد تاء في قوله: اللصوت. نهد: قبيلة من اليمن. عيّل: جمع عائل، وهو الفقير. مُرّد: جمع مارد، وهو الخبيث. والضمير في تركن يعود على الخيل أو السيوف.

(٦) هنرت الثوب: علّمته، والهاء مبدلة من الهمزة.

(٧) لجميل بثينة، وليس في ديوانه. قال في اللسان (ذا): «أنشده اللحياني عن الكسائي لجميل». =

وأتـى صـواحبُهـا فقُلْـنَ هـذا الـذي		منـح المـودّةَ غيـرَنـا وجفـانـا؟

أيْ: أذا الذي؟ ومن الألف في قوله[1]:

إنْ لم تُروِّها فمَهْ

وفي أنَّهْ وَحَيَّهَلَهْ، وقوله[2]:

وقد رابني قولُها يا هَنَاهْ

وهي مبدلة من الألف المنقبلة عن الواو في هَنَوات. ومن الياء في: هذه[3] أمَةُ الله. ومن التاء في طلحةْ وهمزةْ في الوقف[4]. وحكى قطْرُبٌ أنّ في لغة طيّء: كيف البنونَ والبناهْ؟ وكيف الأخوة والأخواهْ[5]؟.

فصل: واللامُ أُبدلت من النون والضاد في قوله[6]:

= ولم ينسب في سرّ الصناعة ٢ / ٥٥٤، والمقرب ٢ / ١٧٨، وابن يعيش ١٠ / ٤٣، وشرح شواهد الشافية ٤٧٧. والشاهد فيه: إبدال همزة الاستفهام هاء في قوله: هذا.

(١) لا يعرف قائل هذا الرجز، وقبله: قد وردت من أمكنهْ: من ههنا ومِنْ هُنهْ. وهو في سرّ الصناعة ١ / ١٦٣، والمنصف ٢ / ١٥٦، وشرح شواهد الشافية ٤٧٩، والممتع ١ / ٤٠٠، واللسان (هنا). والشاهد فيه: إبدال الألف هاء في قوله: فمهْ.

(٢) لامرىء القيس. وهو في ديوانه ٧٠، وسرّ الصناعة ١ / ٦٦، والخزانة ١ / ٣٧٥، واللسان (هنن). والشاهد فيه: هناه، حيث إن الهاء في آخره مبدلة من الألف المنقبلة عن الواو، فأصله: هناو، وليست هذه الهاء للسكت، لأنها لا تكون في الدرج. انظر ابن يعيش ١٠ / ٤٣، وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: ويحكَ ألحقتَ شرّاً بشرّ. وفي نسخة أ: ومِن التي في قوله.

(٣) فالهاء في «هذه» بدل من ياء «هذي»، والدليل قولهم في تصغير ذا: ذَيّا، و«ذي» إنما هي تأنيث ذا ومن لفظه. انظر سرّ الصناعة ٢ / ٥٥٦.

(٤) بدليل أنها تكون في الوصل تاء.

(٥) فقد أبدلوامن تاء الجمع هاء في الوقف، فالأصل: البنات والأخوات.

(٦) صدر بيت للنابغة الذبياني، وعجزه: عيّت جواباً وما بالرَّبع من أحدِ. وهو في ديوانه ٩، والكتاب ٢ / ٣٢١، واللمع ١٥١، والخزانة ٤ / ١٢٤، واللسان (أصل). والشاهد فيه: إبدال النون لاماً في قوله: أصيلالا.

وقفتُ فيها أُصَيلالاً أُسائلها

وقوله[1]:

مالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ

فصل: والطاءُ أُبدلتْ من التاء في نحو: اصْطَبَرَ، وفَحَصْطُ برجلي[2]

فصل: والدالُ أُبدلت من التاء في: ازْدَجَرَ وازْدانَ وفُزْدُ[3]، واذْدَكَرَ[4] غيرَ مدغمٍ فيما رواه أبو عمرو. واجْدَمَعُوا، واجْدَزَّ في بعض اللغات، قال[5]:

واجْدَزَّ شِيحا

وفي دَوْلج.

فصل: والجيمُ أُبدلت من الياء المشدّدة في الوقف، قال أبو عمرو: قلت لرجلٍ من بني حنظلة: ممنْ أنتَ؟ فقال: فُقَيْمجٌّ، فقلتُ: مِنْ أيّهم؟ فقال: مُرِّجٌّ[6]. وقد

---

(١) هذا الرجز لمنظور بن حبّة الأسدي كما في شرح شواهد الشافية ٢٧٦، والتصريح ٢ / ٣٦٧. ولم ينسب في سرّ الصناعة ١ / ٣٢١، وإصلاح المنطق ٩٥. والشاهد فيه: إبدال اللام من الضاد في قوله: الطجع. وقبله: لمّا رأى أن لادَعَة ولا شِبَع، أرطاة: شجرة تنبت بالرمل، جمعها أرطى. والحقف: ما أعوجّ من الرمل. وهذا الرجز في وصف ذئب.

(٢) الإبدال في الأول مطّرد، وهو لازم، لأن فاء افتعل أحد حروف الإطباق، وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء. وأمّا في الثاني فهو شاذ. انظر ابن يعيش ١٠ / ٤٦.

(٣) الأصل: ازتجر وازتان وفزت. وقد أبدلوا في كل منها من التاء دالاً. أمّا في الأول والثاني فالإبدال قياسي لأن فاء «افتعل» زاي، وأمّا في الثالث فهو سماعي.

(٤) اذدكر: افتعل، من ذكر. ولو أدغم لقال: اذّكر وادّكر.

(٥) جزء من بيت ليزيد بن الطّثرية. وهو يزيد بن سلمة بن سمرة من بني عامر بن صعصعة، والطثرية أمه. وهو من شعراء الدولة الأموية. والبيت بتمامه:

فقلتُ لصاحبي لا تحبسانا ... بنزع أصوله واجدزّ شيحا

وقيل: هو لمضرس بن ربعي الفقعسي الأسدي. انظر: معاني القرآن ٣ / ٧٨، وسرّ الصناعة ١ / ١٨٧، وشرح شواهد الشافية ٤٨١، واللسان (جزز). والشاهد فيه: إبدال تاء «افتعل» دالاً، في قوله: اجدزّ، فأصله: اجتزّ. الشيح: نبات سهلي رائحته طيّبة. اجتزّ: قطع.

(٦) فقيْمجّ، أيْ: فقيميّ. مُرّجّ، أيْ: مُرّيّ.

أجرى الوصلَ مجرى الوقفِ مَنْ قال[1]:

خــالــي عُــوَيْــفٌ وأبــو عَلِــجِّ	المطعمــانِ الشَّحْــمَ بــالعَشَــجِّ
وبــالغَــداةِ كُتَــلَ البَــرْنَــجِّ	تُقْلَــعُ بــالــوَدِّ وبــالصِّيْصِــجِّ

وأنشد ابن الأعرابي[2]:

كــأنّ فــي أذنــابهــنّ الشُّــوَّلِ	مــن عَبَسِ الصيـف قـرونَ الإجَّـلِ

وقد أُبدلتْ في غير المشدّدة في قوله[3]:

لا هُــمَّ إنْ كنــتَ قَبلْــتَ حِجَّتِــجْ	فــلا يَــزالُ شــاحــجٌ يــأتيــكَ بِــجْ

أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِـجْ

وقوله[4]:

---

(١) هذا الرجز أنشده الأصمعي رواية عن خلف الأحمر، الذي قال: أنشدني رجل من أهل البادية. كذا ذكره يعقوب بن السّكيت في الإبدال ٩٥، ونقله ابن جني في سرّ الصناعة ١ / ١٧٥، ولم ينسب في المقرب ٢ / ٢٩، وشرح شواهد الشافية ٢١٢، واللسان (عجج). والشاهد فيه: أنه أبدل من الياء المشدّدة في الوصل جيماً مشدّدة في قوله: أبو علجّ، والعشجّ، والبرنجّ، والصيصجّ. والأصل: أبو عليّ والعشيّ والبرنيّ والصيصيّ. البرنيّ: نوع من التمر. والصيصيّ: قرن الثور.

(٢) هذا الرجز لأبي النجم العجلي. وهو في ديوانه ١٩١، وشرح شواهد الشافية ٤٨٥، والمحتسب ١ / ٧٦، واللسان (عبس). وهو بدون نسبة في الإبدال ٩٦، وإصلاح المنطق ٨٣، والممتع ١ / ٣٥٥. والشاهد فيه: إبدال الياء المشدّدة جيما في قوله: الإجّل، إجراء للوصل مجرى الوقف. الشُوّل: جمع شائل، وهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح، أيْ: ترفعه. والعَبَس: ما يتعلق في أذناب الإبل من أبعارها وأبوالها فيجف عليها. الإيّل: الذكر من الأوْعال.

(٣) يُنسب هذا الرجز لبعض أهل اليمن. وهو في النوادر ٤٥٦، والإبدال لابن السكّيت ٩٦، وسرّ الصناعة ١ / ١٧٧، وشرح شواهد الشافية ٢١٥، والممتع ١ / ٣٥٥، وضرائر الشعر ٢٣١. والشاهد فيه: إبدال الجيم من الياء الخفيفة في قوله: حجتجْ، بجْ، وفرتجْ، والأصل: حجتي، بي، وفرتي. الشاحج: الحمار. الأقمر: الأبيض. نهّات: نهّاق. ينزّي: يحرّك. الوفرة: ما بين الأذنين من الشعر.

(٤) هذا الرجز للعجاج. وهو في ملحقات ديوانه ٢ / ٢٧٨، وشرح شواهد الشافية ٤٨٦، وسرّ=

حتى إذا ما أمْسَجَتْ وأمْسَجَا

فصل: والسين إذا وقعت قبل غينٍ أو خاءٍ أو قافٍ أو طاءٍ جاز إبدالها صاداً، كقولك: صالغ[1]، وأصْبغَ نِعَمَهُ، وصَخَّر، ومَسَّ صَقَرَ، ويُصاقُون وصُقْتُ وصَبَقْتُ وصَوِيقٌ والصَّمْلَقُ[2] وصِراطٌ وصاطعٌ ومُصَيْطر. وإذا وقعت قبل الدال ساكنة أُبدلتْ زاياً خالصة كقولك في «يَسْدَرُ»: يزدَرُ[3]، وفي «يسدُلُ ثوبه»: يزدُلُ. قال سيبويه[4]: ولا تجوز المضارعةُ، يعني إشرابَ صوتِ الزاي. وفي لغة «كلب» تُبدل زاياً مع القاف خاصة، يقولون: مَسَّ زَقَرَ[5].

فصل: والصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال جاز إبدالها زاياً خالصة في لغة فصحاء من العرب، ومنه: لم يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ لَهُ[6]، وقول حاتم: هكذا فَزْدي أنَهْ[7]. وقال الشاعر[8]:

ودعْ ذا الهَوى قبل القِلَى تَرْكُ ذي الهَوى متيـنَ القُـوى خيرٌ مـن الصَّـرْمِ مَـزْدَرَا

وأنْ يُضارَعَ بها الزايُ[9]. فإنْ تحركتْ لم تُبدل، ولكنهم قد يضارعون بها الزايَ

= الصناعة ١ / ١٧٧، والممتع ١ / ٣٥٥، واللسان (ما). والشاهد فيه: إبدال الجيم من الياء الخفيفة في قوله: أمسجت وأمسجا. والأصل: أمسيت وأمسيا.

(١) الصالغ: الشاة أو البقرة التي تمّت أسنانها.

(٢) الصملق: القاع الأملس.

(٣) يزدر: يتحيّر.

(٤) الكتاب ٤ / ٤٧٨.

(٥) أيْ: مسّ سقر. قال تعالى: ﴿ذوقوا مسَّ سقَر﴾ [القمر: ٤٨].

(٦) أيْ: فُصِدَ له. أُسكنت الصاد للتخفيف ثم قلبت زاياً. وهذا مثلٌ يُضرب لمن قصد أمراً ونال بعضه. كان من عادتهم إذا ورد على أحدهم ضيف ولم يحضره قرى عمد إلى راحلته ففصدها وتلقى من دمها واشتواه له، فيتبلّغ به. انظر مجمع الأمثال ٢ / ١٩٢، وابن يعيش ١٠ / ٥٣.

(٧) أيْ: هكذا فصْدي أنا. والهاء في «أنه» إمّا للسكت وإمّا بدلاً من الألف في أنا.

(٨) لا يعرف قائله. وهو في سرّ الصناعة ١ / ١٩٦، والممتع ١ / ٤١٢، واللسان (صدر). والشاهد فيه إبدال الصاد زاياً في قوله: مَزْدراً، وأصله: مصدراً. القلى: البغض. الصرم: الهجر والقطيعة.

(٩) أيْ: تنحو بالصاد نحو الزاي، فتصير حرفاً مخرجه بين مخرج الصاد ومخرج الزاي، ولم =

فيقولون: صدَرَ وصدَفَ والمصادر والصِّراط. قال سيبويه[١]: والمضارعة أكثرُ وأعربُ من الإبدال، والبيان أكثر. ونحوُ الصادِ في المضارعة الجيمُ والشينُ[٢]، تقول: هو أجْدرُ وأشدقُ.

ومن أصناف المشترك

الاعتلال

حروفُه: الألفُ والواو الياء. وثلاثتُها تقع في الأضرب الثلاثة، كقولك: مالٌ وكتابٌ وسَوْطٌ وبَيْضٌ، وقالَ وباعَ وحاوَلَ وبايَعَ، ولا ولو وكيْ. إلا أنّ الألف تكون في الأسماء والأفعال زائدةً أو منقلبةً عن الواو والياء لا أصلاً. وهي في الحروف أصلٌ ليس إلا؛ لكونها جوامدَ غيرَ مُتصرّف فيها.

فصل: والواوُ والياء غيرُ المزيدتين تتّفقان في مواقعهما وتختلفان. فاتّفاقهما أنْ وقعت كلتاهما فاء كوَعْدٍ ويُسْر، وعيناً كقوْلٍ وبيْع، ولاماً كغَزْوٍ ورَمْي، وعيناً[٣] ولاماً معاً كقوّةٍ وحَيَّة. وأنْ تقدّمت كل واحدة منهما على أختها فاءً وعيناً في نحو: وَيْلٍ ويوم[٤]. واختلافهما أنّ الواوَ تقدّمت على الياء في نحو: وَقيتُ وطويتُ[٥]، ولم تتقدّم الياء عليها[٦]. وأمّا الواو في الحيوانِ وحَيْوَةٍ فكواو جِباوَةٍ في كونها بدلاً عن الياء،

= يبدلوها زاياً محافظة على الإطباق، لئلا يذهب لفظ الصاد بالكلية، فيذهب ما فيها من الإطباق. ابن يعيش ١٠ / ٥٣.

(١) الكتاب ٤ / ٤٧٩.

(٢) أيْ: إذا وقعت كل من الجيم والشين ساكنة قبل الدال جاز أن يضارع بهما الزاي، أيْ: يُشربان صوتها. انظر الكتاب ٤ / ٤٧٩، وشرح الشافية ٣ / ٢٣٣، وابن يعيش ١٠ / ٥٥.

(٣) كغزو ورمي وعينا: سقطت من أ بسبب انتقال النظر.

(٤) وأنّ تقدّمت . . . ويل ويوم: سقطت هذه العبارة من أ.

(٥) أيْ: أنّ الواو تقدّمت فاء وعيناً على الياء لاماً.

(٦) في ط: وتقدّمت الياء عليها في يوم.

والأصل: حَيَيانٌ وحَيَّةٌ[١]. وأنّ الياء وقعت فاء وعيناً معاً، وفاء ولاماً معاً، في يَيْنٍ ـ اسم مكان[٢]، وفي يَديْتُ[٣]، ولم تقع الواو كذلك. ومذهب أبي الحسن في الواو أن تأليفها من الواوات، فهي على قوله موافقةٌ للياء في: يَيَّيْتُ[٤]. وقد ذهب غيره إلى أن ألفها عن ياء، فهي على هذا موافقتُها في يَدَيْتُ[٥]. وقالوا: ليس في العربية كلمة فاؤها واوٌ ولامها واو إلا الواو؛ ولذلك آثروا في الوغى أن يُكتب بالياء[٦].

القول في الواو والياء فاءين

الواوُ تثبتُ صحيحةً وتَسقطُ وتُقلب. فثباتها على الصحة في نحو: وَعَدَ وولَدَ، والوَعْدِ والوِلْدَة. وسقوطها فيما عينُه مكسورةٌ من مضارع «فَعَل» أوْ «فَعِلَ» لفظاً أوْ تقديراً. فاللفظ في: يَعِدُ ويَمِقُ[٧]، والتقدير: في يَضَعُ ويَسَعُ؛ لأن الأصل فيهما الكسرُ، والفتحُ لحرف الحلق. وفي نحو: العِدَةِ والمِقَةِ، من المصادر[٨]. والقلبُ فيما

---

(١) أبدلوا من الياء الثانية في كل منهما واواً، كراهية التضعيف في الأولى، ولضرب من التخفيف في الثانية. هذا مذهب سيبويه. شرح الشافية ٣ / ٧٣، وابن يعيش ١٠ / ٥٥.

(٢) قال ابن يعيش: «وليس له في الأسماء نظير». شرح المفصل ١٠ / ٥٥.

(٣) يقولون: يديت عليه يداً، إذا أوليته معروفاً.

(٤) أيْ: أن أبا الحسن الأخفش حمل ألف «واو» على أنها منقلبة عن واو، فهي على ذلك موافقة للياء في «يَيَّيْتُ»؛ لأن حروفها كلها واوات كما أن حروف «يَيَّيْتُ» كلها ياءات. ومعنى يَيَّيْتُ: كتبت ياء. ابن يعش ١٠ / ٥٨.

(٥) قال ابن يعيش: «وكان القضاء عليها بالواو أولى، من قبل أن الألف إذا كانت في موضع العين فأن تكون منقلبة عن الواو أكثر، والعمل إنما هو على الأكثر». شرح المفصل ١٠ / ٥٩.

(٦) لأنها لو كتبت بالألف تصير الفاء واللام واواً. حيث إن الألف تكون منقلبة عن واو.

(٧) الأصل: يَوْعِدُ ويَوْمِقُ. حُذفت الواو في كل منهما لوقوعها بين ياء وكسرة. ويَمِقُ: مضارع وَمِقَ، بمعنى: أحَبَّ.

(٨) الأصل في عدة: وِعْدٌ، والأصل في مقة: وِمْق. حُذفت في كل منهما الواوُ ونقلت كسرتها إلى الساكن بعدها، وعُوضت منها التاء.

مَرَّ من الإبدال. والياء مثلُها إلا في السقوط، تقول: يَنَعَ يَيْنِـعُ ويَسَرَ يَيْسِرُ، فتثبتُها حيث أسقطْتَ الواوَ[1].

وقال بعضهم: يَئِسَ يَئِسُ، كوَمِقَ يَمِقُ، فأجراها مُجرى الواو، وهو قليل. وقلبها في نحو: اتَّسَرَ[2].

فصل: والذي فارقَ به قَوْلُهم: وَجَعَ يَوْجَعُ ووَجِلَ يَوْجَلُ، قولَهم: وَسِعَ يَسَعُ ووضَعَ يَضَعُ[3]، حيث ثبتت الواوُ في أحدهما وسقطت في الآخر، وكلا القبيلين فيه حرف الحلق، أنّ الفتحـة في يَوْجَعُ أصلية بمنزلتهـا في يَوْجَلُ، وهي في يَسَعُ عارضةٌ مُجتلَبَةٌ لأجل حرف الحلق، فوزانهما وزان كسرتيْ الراءين في التَّجارِي والتَّجارب[4].

فصل: ومن العرب[5] من يقلبُ الواو والياء في مضارع افتعَلَ ألفاً، فيقول: ياتَعِدُ وياتَسِرُ[6]. ويقول في يَيْبَسُ ويَيْئَسُ: يابَسُ وياءَسُ[7]. وفي مضارع وَجِلَ أربع لغات:

---

(١) ثبتت الياء لخفتها، وسقطت الواو لثقلها.

(٢) الأصل: ايتسر، على وزن افتعل. قُلبت الياء تاء، ثم أدغمت في تاء افتعل.

(٣) الفتحة في نحو: يوجَل، أصلية لأنه من باب فَعِلَ يَفْعَل. وهي في نحو: يَسَعُ ويضَع، عارضة، والكسرة مرادة؛ لأنه من باب حَسِب يحسِب. لذا حذفت الواو ولم يعتدّ بالفتحة؛ لأنها عارضة لأجل حرف الحلق.

(٤) الكسرة في التّجارب أصلية كالفتحة في «يوجَل». وهي عارضة في التجاري؛ لأن الأصل فيه ضمّ الراء لأنه «تفاعُل»، فأبدلوا من الضمة كسرة لتصحّ الياء؛ إذ لو وقعت الضمّة قبل الياء المتطرفة لانقلبت واواً، فيؤدي إلى مثال لا نظير له في الأسماء العربية، حيث لا يوجد في الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمة. ابن يعيش ١٠ / ٦٢.

(٥) قوم من أهل الحجاز كما يقول ابن يعيش ١٠ / ٦٣.

(٦) الأصل: يوْتعد، ويَيْتسر.

(٧) ولا يكون ذلك إلا في المفتوح العين. شرح الشافية ٣ / ٩٢. وفي نسخة أ، ونسخة ب: ويقول في يَيْئِس ويَيْئَس: يائِسُ وياءسُ. وما أثبتناه من ط وابن يعيش (١٠ / ٦٣)، وهو الصواب.

يَوْجَلُ وياجَلُ[١] وييْجَلُ وَيِيْجَلُ[٢]. وليست الكسرة[٣] لغة من يقول: تِعلَمُ[٤].

فصل: وإذا بُني «افتعل» من أكلَ وأمَرَ فقيلَ: ايْتكَلَ وايْتَمَرَ[٥]، لم تُدغم الياء في التاء كما أُدغمت في ايْتَسَر؛ لأن الياء ههنا ليست بلازمة[٦]، وقول من قال: اتّزَرَ، خطأ[٧].

القول في الياء والواو عينين

لا تخلوان من أنْ تُعلاَّ أو تُحذفا أو تَسلما. فالإعلال في: قالَ وخافَ وباعَ وهابَ، وبابٍ ونابٍ، ورجلٍ مالٍ ولاعٍ[٨]، ونحوهما مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما. وفيما هو من هذه الأفعالِ من مضارعاتها وأسماء فاعليها ومفعوليها[٩]. وما كان منها على مَفْعَلٍ ومَفْعَلَةٍ ومَفْعِلٍ ومَفْعِلَةٍ ومَفْعُلَةٍ، كمعادٍ ومقالة ومسير ومعيشة ومشُورة[١٠].

---

(١) في ط: يأجل. وهو خطأ.

(٢) أمّا «يَوْجَل» فهي أجودها، وهي لغة القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿قالوا لا توجل﴾ [الحجر: ٥٣]. وقد ثبتت الواو في هذه اللغة لأنها لم تقع بين ياء وكسرة. وأمّا «ياجل» فقد قلبت الواو ألفاً وإنْ كانت ساكنة، كأنهم كرهوا اجتماع الواو الياء فلجأوا إلى الألف لانفتاح ما قبلها. وفي «يَيْجَل» قُلبت الواو ياء استثقالاً لاجتماع الياء والواو. وفي «يِيْجَلُ» كسرت الياء ليكون ذلك وسيلة إلى قلب الواو ياء؛ لأن الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياء. ابن يعيش ١٠ / ٦٣

(٣) أيْ: كسرة الياء في «يِيْجَلُ».

(٤) لأن من كسر ذلك لا يكسر الياء في «يعلم». ابن يعيش ١٠ / ٦٣.

(٥) وذلك بأن يبدل من الهمزة التي هي فاء الكلمة ياء لسكونها ووقوع همزة الوصل مكسورة قبلها.

(٦) أيْ: ليست أصلية، لأنها بدل من الهمزة.

(٧) لأنه أدغم الياء في التاء، والياء ليست أصلية، فهي بدل من همزة.

(٨) في ط: ورجل لاع ومال. رجلٌ مالٌ: إذا صار ذا مال. ورجلٌ لاعٍ: جبان، والألف في مال منقلبة عن الواو، بدليل قولهم: أموال، وفي لاعٍ منقلبة عن ياء بدليل قولهم: لاعَ يليع، إذا جبن. ابن يعيش ١٠ / ٦٥.

(٩) أيْ: مضارع هذه الأفعال وأسماء فاعليها ومفعوليها تعلّ كما يعلّ الماضي.

(١٠) الأصل فيها: مَعْوَد (مَفْعل) ومَقْوَلة (مَفْعَلة) ومَسْيِر (مَفعِل) ومَعْيِشة (مَفْعِلة) ومَشْوُرة (مَفْعُلة).

وما كان نحو: أقامَ واستقامَ واختارَ وانقادَ[1] من ذوات الزوائد التي لم يكن ما قبل حرف العلة فيها ألفاً أو واواً أو ياء نحو: قاوَلَ وتقاوَلوا، وزايَلَ وتزايلوا، وعوَّد وتعوَّد، وزَيَّن وتزيَّن[2]، وما هو منها[3]. أُعلّت هذه الأشياء وإنْ لم تقم فيها علّة الإعْلال إتْباعاً لِمَا قامت العلّة فيه لكونها منها[4]، وضرْبِها بعرقٍ فيها[5]. والحذف في: قلْ وقُلْنَ وقلتُ ولم يقلْ ولم يقُلْنَ وبِعْ وبِعْنَ وبعتُ ولم يَبعْ ولم يَبِعْنَ[6]، وما كان من هذا النحو في المزيد فيه[7]. وفي سَيْدٍ ومَيْتٍ وكَيْنونةٍ وقَيْلولة[8]. وفي الإقامة والاستقامة[9] ونحوها مما التقى فيه ساكنان[10] أو طُلِبَ تخفيفٌ[11] أو اضطُرَّ إعلال[12]. والسلامة فيما وراء ذلك مما فُقدت فيه أسبابُ الإعلالِ[13] والحذفِ، أوْ

---

(١) الأصل: أقْوَم واستَقْوَم واخْتَـيَر وانْقَيَد.

(٢) أمّا قاوَل وزايَل، فقد صحّت الواو والياء فلأن ما قبلهما ألف. والألف لا تقبل الحركة، وأمّا نحو: تقاولوا وتزايلوا؛ فلأن التاء دخلت بعد أن صحت الواو والياء، فلم يُغيّرا عمّا كانا عليه. وأمّا نحو: عوّد وزيّن؛ فلأن الإدغام لازم.

(٣) أيْ: ما تصرّف منها كالمضارع فإنه يصحّ، نحو: يقاول، ويزيّن، وكذلك المصدر نحو: قِوال وتعَوُّد.

(٤) أيْ: أنّ ذوات الزوائد من الأفعال أعلّت حملاً على الأفعال المجردة لكونها مشتقة منها.

(٥) أيْ: أن الاتصال بالاشتقاق كأنه مأخوذ من عروق الشجرة لامتدادها وانتشارها. ابن يعيش ١٠ / ٦٨.

(٦) حذف حرف العلّة في مثل هذه الأفعال لالتقاء الساكنين.

(٧) كقولك: أقمْ واستقمْ وأقمْن واستقمْن.

(٨) الحذف في مثل هذه الكلمات للتخفيف، حيث اجتمع ياءان وكسرة، فحذفوا الثانية المنقلبة عن واو.

(٩) أصلهما: الإقْوَامة والاستقْوَامة. نقلت الفتحة من الواو في كل منهما إلى الساكن قبلها، ثم قلبت ألفاً، فاجتمع ألفان، فدعت الضرورة إلى حذف إحداهما. مذهب سيبويه والخليل أن المحذوف الألف الثانية، وهي الزائدة. ومذهب الأخفش أن المحذوف الأولى التي هي العين. ابن يعيش ١٠ / ٧٠.

(١٠) نحو: قلْ، ولم يقلْ.

(١١) نحو: سَيْد ومَيْت.

(١٢) نحو: الإقامة والاستقامة.

(١٣) نحو: القول والبيع.

وُجدتْ خلا أنه اعْتَرض ما يَصُدُّ عن إمضاء حكمها، كالذي اعترَضَ في: صَوَرَى وحَيَدَى[١]، والجَوَلانِ والحَيَكانِ[٢]، والقُوَباءِ والخُيَلاءِ[٣].

فصل: وأبنية الفعلِ في الواو على فَعَلَ يَفْعُلُ نحو: قالَ يقول، وفَعِلَ يَفْعَلُ نحو: خافَ يخافُ، وفَعُلَ يَفْعُلُ نحو: طال يَطُولُ وجادَ يجودُ، إذا صار طويلاً وجواداً. وفي الياء على فَعَلَ يَفْعِلُ نحو: باعَ يبيعُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ نحو: هابَ يَهابُ. ولم يجيء في الواو يَفْعِلُ ـ بالكسر، ولا في الياء يَفْعُلُ ـ بالضم. وزعم الخليل في طاحَ يَطيحُ وتاهَ يَتيهُ أنهما فَعِلَ يَفْعِلُ كحَسِبَ يَحْسِبُ، وهما من الواو لقولهم: طوَّحتُ وتوَّهتُ، وهو أطْوَحُ منه وأتْوَهُ. ومَنْ قال: طَيَّحْتُ وتَيَّهْتُ، فهماعلى باع يَبيعُ[٤].

فصل: وقد حوّلوا عند اتّصال ضمير الفاعلِ «فَعَلَ» من الواو إلى فَعُلَ، ومن الياء إلى فَعِلَ، ثم نُقلت الضمةُ أو الكسرةُ إلى الفاء فقيل: قُلْتُ وقُلْنَ وبِعْتُ وبِعْنَ[٥]. ولم يحوّلوا في غير الضمير[٦] إلا ما جاء من قول ناسٍ من العرب: كِيْدَ يفعلُ كذا، وما زِيْلَ يفعلُ ذاك.

---

(١) صَوَرى: اسم موضع. وحَيَدى: كثير الحَيَدان، يُقال: حمارٌ حَيَدى، إذا كان يحيد عن ظلّه لنشاطه. وقد وجد فيهما علّة قلب الواو، إلا أنها صحّت لمانع، وهو أنهما تباعدا عن الأفعال بما في آخرها من علامة التأنيث التي لا تكون في الأفعال. وهذا الإعلال إنما يكون فيما هو على مثال الأفعال. شرح الشافية ٣/ ١٠٥.

(٢) الجولان: مصدر جال يجول. والحيَكان: مصدر حاك يحيك، وهو أن يحرّك منكبيه وجسده حين يمشي. وقد صحّ حرف العلّة فيهما لمانع، وهو أنهما تباعدا عن الأفعال بزيادة الألف والنون في آخرهما. ابن يعيش ١٠ / ٧٠.

(٣) القوباء: داء معروف. ولم تعلّ الواو فيها وفي الخيلاء لتباعدهما عن أبنية الأفعال بما في آخرهما من ألفي التأنيث.

(٤) فيكون من باب: فَعَلَ يَفْعِلُ.

(٥) الأصل في قُلْتُ: قَوَلْتُ، ثم حُوّل إلى: قَوُلْت، ثم نُقلت ضمّة الواو التي هي عين الفعل إلى القاف التي هي فاء الفعل، فصار: قُوْلْت، فاجتمع الساكنان، فحذف الأول منهما، وهو عين الفعل. وكذا الكلام في: قُلْنَ، وبِعْتُ وبِعْنَ.

(٦) لأن هذا النقل يريدونه عند حذف العين للدلالة على المحذوف. وفي غير الضمير العينُ ثابتة، ولا يوجد محذوف يحتاج إلى الدلالة. ابن يعيش ١٠ / ٧٢.

فصل: وتقول فيما لم يُسمَّ فاعله: قِيلَ وبيعَ ـ بالكسر[1]، وقيلَ وبيعَ ـ بالإشمام[2]، وقُولَ وبُوعَ ـ بالواو[3]. وكذلك اختِيرَ وانقِيدَ له[4]، تكْسِرُ وتُشِمُّ وتقول: اختُورَ وانقُودَ له[5]. وفي «فُعِلْتُ» من ذلك: عِدْتَّ يا مريضُ واختِرْتَ يا رجلُ ـ بالكسر والضمّ الخالصين والإشمام. وليس فيما قبل ياء «أُقِيمَ واستُقيمَ» إلا الكسر الصريح[6].

فصل: وقالوا: عَوِرَ وصَيِدَ وازْدَوَجُوا واجْتَوَرُوا، فصحّحوا العين لأنها في معنى ما يجبُ فيه تصحيحها وهو: أفعالَّ[7] وتفاعلوا[8]. ومنهم من لم يلمح الأصلَ فقال: عارَ يَعارُ، وقال[9]:

أعارتْ عينُهُ أمْ لم تَعَارا؟

وما لحقته الزيادةُ من نحو: عَوِرَ، في حكمه، تقول: أعْوَرَ اللهُ عينَهُ وأصْيَدَ بعيرَهُ[10]. ولو بنيت منه «استَفْعَلْتُ» لقلت: اسْتَعْوَرْتُ[11]. و «لَيْسَ» مَسَكَّنَةٌ من لَيِسَ كصَيِدَ، كما

---

(١) وحينئذٍ تسلم الياء وتقلب الواو ياء. والكلام فيما اعتلّت عينه.

(٢) الإشمام: النطق بحركة تجمع بين الضمة والكسرة على التوالي بسرعة.

(٣) وهذه الحالة الثالثة وهي إخلاص الضم، فتقلب الألف واواً.

(٤) أيْ: فيما اعتلّت عينه وهو على وزن افتعل وانفعل.

(٥) إخلاص الضمّ وقلب الألف واواً لغة قليلة، وتُعزى لفقعس ودُبير، وهما حيّان من بني أسد. أوضح المسالك ٢ / ١٥٧.

(٦) لأن الأصل في القاف السكون، فنقلت الكسرة إليها ولم يكن لها أصل في الحركة فيحافظ عليها بالإخلاص والإشمام. ابن يعيش ١٠ / ٧٤.

(٧) فإذا قلت: اعْوَارّ واصْيَادّ واعْوَرَّ واصْيَدَّ، صحّت كلّ من الواو والياء لأن ما قبلهما ساكن.

(٨) وإذا قلت: تزاوَجوا وتجاوَروا، صحت الواو لوقوع الألف قبلها، فلم يمكن نقل حركة الواو إليها، التي هي عين الفعل.

(٩) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي. وهو في الأزهية ٢٦٢، وأدب الكاتب ٣٩٧، والاقتضاب ٤٣٤، وشرح الشافية ٣ / ٩٩. والشاهد فيه: قلب الواو ألفاً في قوله: أعارتْ، تعار. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: تُسائل بابن أحمر من رآه. أعارت عينة: صارت عوراء.

(١٠) أعْوَرَ وأصْيَدَ: لا تعلاّن بقلب الواو والياء ألفاً، حملاً على: عَوِرَ وصَيِدَ. وأصْيَدَ اللهُ بعيرَه: أصابه بالصَيَّد، وهو داء يصيب الإبل.

(١١) فلا يعلّ أيضاً.

قالوا: عِلْمَ، في عَلِمَ، ولكنهم ألزموها الإسكانَ لأنها لمّا لم تَصَرَّفْ تصرُّفَ أخواتها لم تُجعل على لفظِ صَيِدَ ولا هابَ[١]، ولكن على لفظ ما ليس من الفعل نحو: لَيْتَ؛ ولذلك لم ينقلوا حركة العين إلى الفاء في لَسْتُ. وقالوا في التعجب: ما أَقْوَلَهُ وما أَبْيَعَهُ[٢]. وقد شذّ عن القياس نحو: أَجْوَدْتُ واسْتَرْوَحَ واسْتَحْوَذَ واسْتَجْوَدَ واسْتَصْوَبَ وأَطْيَبْتُ وأَغْيَلَتْ وأَخْيَلَتْ وأَغْيَمَتْ واسْتَفْيَلَ[٣].

فصل: وإعلالُ اسم الفاعل من نحو: قال رباع، أنْ تُقلب عينُه همزة، كقولك: قائلٌ وبائع، وربما حُذفت، كقولهم: شاكٌ[٤]. ومنهم مَنْ يقلبُ، فيقول: شاكٍ[٥]. وفي «جاءٍ» قولان، أحدهما: أنه مقلوب كالشاكي، والهمزة لام الفعل[٦]، وهو قول الخليل[٧]، والثاني[٨]: أن الأصل جائئٌ، فقُلبت الثانية ياء[٩]، والباقية هي نحوُ همزةِ قائم. وقالوا في «عَوِرَ وصَيِدَ»: عاوِرٌ وصايدٌ، كمُقاومٍ ومُباين[١٠].

---

(١) من ناحية التصرف، ونقل حركة العين إلى الفاء.

(٢) نظراً لجمود فعل التعجب وعدم تصرفه أشبه الأسماء، وتباعد عن الأفعال، لذا صُحِّح ولم يُعلّ.

(٣) وكأنّ الذين قالوا ذلك أرادوا أنْ ينبّهوا على أصل الباب. وكلّ هذا مسموع لا يقاس عليه. يقال: أخيَلَتِ السماءُ، إذا تهيأت للمطر. ويقال: أغْيَلتِ المرأةُ، إذا أرضعت ولدها وهي حبلى. ويقال: استفيَلَ الجمل، إذا صار كالفيل. وقال تعالى: ﴿استحوذ عليهم الشيطانُ﴾ [المجادلة: ١٩]، أيْ: غلب واستولى. وتقول: أَجْوَدْتُ الشيء، إذا جعلته جيّداً. ويقال: استروح فلان: إذا شمّ الريح. وتقول: أطيَبْتُ الشيء، إذا وجدته طيّباً.

(٤) في ط: شاكئ.

(٥) أصله: شاوك، قدّمت الكاف على الواو، ثم أعلّت الواو بقلبها ياء، ثم عومل معاملة قاضٍ.

(٦) الأصل فيه: جايِئ، ثم قلبت الهمزة في موضع الياء لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة، فصار منقوصاً كشاكٍ. ووزنه عند الخليل فالع.

(٧) الكتاب ٤ / ٣٧٧.

(٨) وهو مذهب سيبويه. الكتاب ٣ / ٥٥٢، ٤ / ٣٧٦.

(٩) أصل جائئ: جايِئ، ثم أعلّت الياء بقلبها همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء. ووزنه فاعل. انظر مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ص ٦٤.

(١٠) أيْ: إنّ العين صحيحة غير منقلبة عن همزة، وذلك لصحتها في الفعل. تقول: قاومَ وبايَنَ، ومقاوِم ومباين. وكذلك: عوِر وصيِدَ، وعاوِرٌ وصايد.

فصل: وإعلالُ اسم المفعول منهما أنْ تُسكَّن عينُه[١]. ثم إنّ المحذوفَ منهما واوُ مفعولٍ عند سيبويه[٢]، وعند الأخفش العين، ويزعم أن الياء في مخيط منقلبة عن واو مفعول. وقالوا: مَشِيب[٣]، بناءً على شَيِبَ بالكسر، ومَهُوبٌ بناءً على لغة من يقول: هُوبَ. وقد شذّ نحو: مَخْيُوطٍ ومَزْيُوت ومَبْيُوع، وتفاحة مطيُوبة[٤]، وقال[٥]:

يومُ رذاذٍ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ

قال سيبويه[٦]: «ولا نعلمهم أتمّوا في الواو؛ لأن الواواتِ أثقلُ عليهم من الياءات». وقد روى بعضهم: ثوبٌ مَصْوُونٌ.

فصل: ورأيُ صاحب الكتاب في كل ياء هي عينٌ ساكنةٌ مضمومٌ ما قبلها أن تُقلب الضمةُ كسرةً لتسلمَ الياءُ؛ فإذا بنى نحوَ: بُرْدٍ، من البياضِ قال: بِيْضٌ[٧]. والأخفش يقول: بُوْضٌ، ويقصرُ القلبَ على الجمع، نحو: بِيضٍ، في جمع أبيض. ومعيشةٌ عنده يجوز أن تكون مَفْعِلةً ومَفْعُلةً[٨]، وعند الأخفش هي مَفْعِلَةٌ، فلو كانت مَفْعُلَةً لقلت:

---

(١) اسم المفعول من قال وباع: مَقُول ومَبِيع. والأصل: مَقْوُول ومَبْيُوع. ثم سكنت العين ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها، ثم حُذفت إحدى الواوين من مَقْوُول، والواو من مبيوع مع تحويل الضمة التي قبلها إلى كسرة لتناسب الياء، وعلى هذا صحّت الياء. وهذا مذهب سيبويه.

(٢) أيْ: المحذوف من واوي نحو: مَقْوُول عند سيبويه هي واو «مفعول» التي هي زائدة.

(٣) يقال: ماء مشيب، أيْ: مخلوط.

(٤) فقد جاءت هذه الكلمات على الأصل، وهي لغة بني تميم، ولا يقولون ذلك مع الواو. وحُكي عن الأصمعي أنه سمع أبا عمرو بن العلاء ينشد: وكأنها تفاحة مطيوبة. انظر: ابن يعيش ١٠ / ٧٩.

(٥) البيت لعلقمة بن عبدة. انظر: ديوانه ٣٩، والخصائص ١ / ٢٦١، والخزانة ١١ / ٢٩٤، والممتع ٢ / ٤٦٠. والشاهد فيه: مغيوم، حيث جاء على الأصل ولم يعلّ، وإلاّ لقيل: مَغيم، مثل: مبيع. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: حتى تذكّر بيضاتٍ وهيّجهُ. الدجن: إلباس الغيم السماء. وقيل: إنّ البيت في وصف ذكر النعام وقد انصرف مسرعاً إلى بيض أنثاه في يوم فيه مطر خفيف وغيوم.

(٦) الكتاب ٤ / ٣٤٩.

(٧) الكتاب ٤ / ٣٦٠.

(٨) قال: «فمعيشة يصلح أن تكون مَفْعُلة ومَفْعِلة». الكتاب ٤ / ٣٤٩.

مَعُوشَةٌ. وإذا بنى من البيع مثلَ تُرْتُبٍ قال: تُبِيعٌ[١]. وقال الأخفش: تُبُوْعٌ[٢].

والمَضُوفَةُ في قوله[٣]:

وكنتُ إذا جاري دعا لِمَضُوفةٍ

كالقَوَدِ والقُصْوى عنده[٤]، وعند الأخفش قياس.

فصل: والأسماء الثلاثية المجردة إنما يُعَلُّ منها ما كان على مثال الفعل نحو: بابٍ ودارٍ، وشجرةٍ شاكَةٍ، ورجلٍ مالٍ؛ لأنها على على فَعَلٍ أوْ فَعِلٍ[٥]. وربما صحّ ذلك نحو: القَوَدِ والحَوَكَةِ والخَوَنَةِ والجَوَرَةِ ورجلٍ رَوِعٍ وحَوِلٍ[٦]. وما ليس على مثاله ففيه التصحيح[٧] كالنُّوَمَةِ واللُّوَمَةِ والعُيُبَةِ والعِوَضِ والعِوَدَةِ[٨]. وإنما أعلّوا «قِيَماً» لأنه مصدر بمعنى القيام، وُصف به في قوله عزّ وجلّ: ﴿ديناً قِيَماً﴾ [الأنعام: ١٦١]، والمصادرُ تُعَلُّ بإعلال الفعل[٩]. وقولهم: حالَ حِوَلا، كالقَوَد[١٠]. وفُعْلٌ إنْ كان من

---

(١) الأصل: تُبْيُعٌ، نُقلت حركة الياء وهي الضمة إلى ما قبلها ثم أبدلت منها كسرة لتصح الياء.

(٢) أبدلت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، وضمّ ما قبلها.

(٣) هذا البيت لأبي جُندب الهذلي، وهو أخو أبي خِراش الهذلي الصحابي، رضي الله عنه. انظر المعاني الكبير ٢ / ٧٠٠، وشرح أشعار الهذليين ١ / ٣٥٨، وشرح شواهد الشافية ٣٨٣، واللسان (ضيف). والشاهد فيه: لمضوفة، والقياس: لمضيفة، حتى تسلم الياء. وهذا شاذ عند سيبويه، قياس عند الأخفش. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: أشمِّر حتى ينصُفَ الساقَ مِئزري. وأراد بالمضوفة هنا ما ينزل بالمرء من حوادث الدهر ونوائب الزمان.

(٤) أيْ: أن المضوفة شاذ، كما أن القَوَد والقصوى شاذان، والقياس: القاد والقصيا.

(٥) باب ودار: على فَعَلٍ. وشاكة ومال: على فَعِلٍ، من قبيل حَذِرٍ.

(٦) القودُ والحوكة والخونة والجوَرةُ: من باب بابٍ ومال، أيْ: على وزن فَعَلٍ. ورَوِعٌ وحَوِلٌ: من باب شاكة ومال، أيْ: على وزن فَعِلٍ.

(٧) أيْ: أنهم لم يعلّوه؛ لأنه ليس على وزان الفعل.

(٨) النّومة: الكثير النوم. اللّومة: الكثير اللوم. العُيبة: الذي يعيب الناس كثيراً. والعِوَدة: جمع العَوْد، وهو الجمل المسنّ.

(٩) تقول: قامَ قياماً، ولاذَ لياذاً. فقد أعلّ المصدر لإعلال فعله، والأصل: قِوام، لِواذ. وكذلك الأصل في (قيماً): قِوَماً.

(١٠) أيْ: أنّ تصحيح الواو في حِوَلٍ شاذ كشذوذ تصحيحها في القَوَد.

الواو سَكَنَتْ عينُه لاجتماع الضمّتين والواو، فيقال: نُوْرٌ وعُوْنٌ، في جمع نَوَارٍ وعَوَانٍ[1]، وتثقّلُ في الشعر، قال عديُّ بنُ زيد[2]:

وفي الأكُفّ اللامعاتِ سُوُرْ

وإنْ كان من الياء فهو كالصحيح[3]. من قال: كُتُبٌ ورُسُلٌ، قال: غُيُرٌ وبُيُضٌ، في جمع غيُور وبَيُوض. ومن قال: كُتْبٌ ورُسْلٌ، قال: غِيْرٌ وبِيْضٌ[4].

فصل: وأمّا الأسماء المزيدة فيها فإنما يُعَلُّ منها ما وافق الفعلَ في وزنه، وفارقه إمّا بزيادة لا تكون في الفعل، كقولك: مَقَالٌ ومَسِيرٌ ومَعُونةٌ[5]، وقد شذَّ نحو: مَكْوَزَةٍ ومَزْيَدٍ ومَرْيَمَ ومَدْيَنٍ ومَشْوَرَةٍ ومَصْيَدَةٍ، والفُكاهَةُ مَقْوَدَةٌ إلى الأذى[6]، وقُرِىء: ﴿لَمَثْوَبَـةٌ من عند الله﴾[7] [البقرة: ١٠٣]. وقولهم: مِقْوَلٌ، محذوفٌ من مِقْوالٍ،

---

(١) نوار: نافرة. عوان: نَصَف في سنّها.

(٢) ديوانه ١٢٧، والكتاب ٤ / ٣٥٩، وشرح شواهد الشافية ١٢١، والدّرر ٦ / ٢٧٦. والشاهد فيه: تحريك الواو من (سوُرْ) بالضم على الأصل، تشبيهاً للمعتل بالصحيح عند الضرورة. والمستعمل في هذا تسكين الثاني تخفيفاً، وأمّا تثقيله فإنما يجيء للضرورة. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: عن مُبْرِقاتٍ بالبُرِينَ وتبدو. مبرقات: جمع مُبرقة، وهي التي تظهر حليها حتى ينظر إليها الرجال فيميلوا إليها. البُرين: جمع بُرة، وهو الخلخال يكون في أرجل النساء. وقد جُمعت جمع مذكر سالماً على غير القياس، كما قيل: عزون وسنون. سُور: جمع سوار، وهو ما تلبسه النساء في سواعدهن. بالأكفّ: أيْ بأذرع الأكف. والمعنى: قد مضى دهر بعد شبابك، وقد حان أنْ تكفّ عن النساء.

(٣) فإن الياء تسلم فيه.

(٤) الأصل: غُيْرٌ وبُيْضٌ، قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء. وهذا مذهب سيبويه في كل ياء هي عينٌ ساكنة مضموم ما قبلها. وقد ذكر المؤلف ذلك.

(٥) هذه على وزن: أقال وأسار وأعان. والميم فيها زائدة، وهي ليست من زوائد الأفعال.

(٦) والأصل: مكازة ومزاد ومرام ومدان ومشارة ومصادة ومقادة. والمبرد لا يجعل ذلك من الشاذّ لأنه كان لا يعلّ إلا ما كان مصدراً جارياً على الفعل، أو اسماً لأزمنة الفعل والأمكنة الدالة عليه. انظر ابن يعيش ١٠ / ٨٦.

(٧) وهذه قراءة قتادة وأبي السمال وعبدالله بن بريدة. البحر المحيط ١ / ٥٣٧.

كمِخْيَطٍ من مِخْياط[1]. وإمّا بمثالٍ[2] لا يكون فيه كبنائك مثالَ تِحْلِىءٍ[3] من باع يبيع، تقول: تِـبِيْعٌ ـ بالإعلال[4]؛ لأن تِفْعِلاً ـ بكسر التاء ليس في أمثلة الفعل. وما كان منها مماثلاً للفعل صُحِّحَ فرقاً بينه وبينه، كقولك: أبيضُ وأسْوَدُ وأدْوُرٌ وأعْيُنٌ وأخْوِنةٌ وأعْيِنَةٌ[5]. وكذلك لو بنيتَ تَفْعِلُ أوْ تُفْعَلُ من زاد يزيد، لقلت: تَزْيِدُ وتُزْيَدُ، على التصحيح[6].

فصل: وقد أعلّوا نحو: قيامٍ وعياذٍ واحْتيازٍ[7] وانقيادٍ، لإعلال أفعالها، مع وقوع الكسرة قبل الواو والحرفِ المُشْبِهِ للياء بعدها وهو الألف[8]، ونحوَ: ديارٍ ورياح وجياد، تشبيهاً لإعلال وُحْدانِها بإعلال الفعل مع الكسرة والألف[9]. ونحوَ: سياطٍ وثِيابٍ ورياض؛ لشبه الإعلال في الواحد، وهو كونُ الواوِ ميّتةً ساكنةً فيه، بألف دارٍ

---

(١) لم يعلّوه لأن أصله لا يعلّ لوقوع الألف بعد حرف العلة.

(٢) معطوف على قوله: إمّا بزيادة.

(٣) تحلىء: ما يفسده السكين من الجلد إذا قشر.

(٤) الأصل: تِبْيِـع، نقلت الكسرة من الياء إلى الباء.

(٥) لأنهم لو أعلّوا هذه الكلمات بقلب الواو أو الياء ألفاً لم يعلم أأسماء هي أمْ أفعال؟ أخونة: جمع خوان، وهو الذي يؤكل عليه، معرّب. أعينة: جمع عِيان، وهي حلقة السِّنَّة التي تحرث بها الأرض.

(٦) لأن البناء بناء الأفعال، والتاء من زوائد الأفعال.

(٧) في أ: اختيار، وفي ب: اجتياز. وما أثبته من ط وابن يعيش ١٠ / ٨٧.

(٨) أفعالها: قامَ وعاذ واحتازَ وانقادَ، والأصل قبل الإعلال: قَوَم وعَوَذ واحْتَوَزَ وانْقَوَدَ، وأصل هذه المصادر: قِوام وعِواذ واحتِواز وانقِواد. وقد وقع قبل الواو كسرة وبعدها حرف يشبه الياء، وهو الألف.

(٩) أيْ: أنهم أعلّوا هذه الكلمات وهي جموع؛ لأن مفرداتها قد أعلّت العين فيها، كماأن هذه الجموع صحيحة اللام وقبل العين كسرة. فديار: مفردها دار، الألف منقلبة عن واو، وكذلك الياء في الجمع. وجياد: جمع جواد، وكان القياس أن يقال: جِواد، ولكنهم أجروا الواو لوقوعها قبل الألف وقبلها كسرة مجرى الواو الساكنة في نحو: ثوْبٍ وسوْطٍ. ورياح: مفردها ريح، والياء فيهما منقلبة عن واو، فالأصل: رِوْح، ورِواح.

وياء ريح مع الكسرة والألف[١]. وقالوا: تِيَرٌ ودِيَمٌ؛ لإعلال الواحد والكسرة[٢]. وقالوا: ثِيَرةٌ[٣]؛ لسكون الواو في الواحد والكسرة، وهذا قليل، والكثير: عِوَدَةٌ وكِوَزَةٌ وزِوَجَةٌ[٤]. وقالوا: طِوَالٌ؛ لتحرك الواو في الواحد. وقوله[٥]:

وأنّ أعِزّاءَ الرجالِ طِيالُها

ليس بالأعرف. وأمّا قولهم: رِواءٌ، مع سكونها في ريّانَ وانقلابها[٦]، فلئلا يجمعوا بين إعلالين: قلبِ الواوِ التي هي عينٌ ياءً، وقلبِ الياء التي هي لامٌ همزةً[٧]. ونِواءٌ ليس بنظيره؛ لأن الواو في واحده صحيح، وهو قولك: ناوٍ[٨].

فصل: ويمتنع الاسمُ من الإعلال بأن يسكنَ ما قبل واوه ويائه أوْ ما هو بعدهما، إذا لم يكن نحوَ: الإقامة والاستقامة، مما يعتلُّ باعتلال فعله، وذلك قولهم: حُوَّلٌ وعُوّارٌ ومِشْوارٌ وتَقْوَالٌ وسُوُوقٌ وغُوُورٌ وطويلٌ ومَقَاوِمُ وأهْوِناءُ وشُيُوخٌ[٩] وهُيامٌ وخِيارٌ

---

(١) الأصل في هذه الكلمات: سِواط، ثِواب، رِواض. لأن مفرداتها: سَوْط، ثوب، رَوْض. فالواو في المفرد ساكنة فكأنها كالمعتلة، وقبل الواو في الجمع كسرة، وبعد الواو ألف.

(٢) تير: جمع تارة. وديم: جمع ديمة. فلما اعتلّ الواحد أعلّوا الجمع. وأصل المفرد: تَوْرة ودِوْمَة. وأصل الجمع: تِوَرٌ ودِوَمٌ.

(٣) ثيرة: جمع ثور، وهو الحيوان المعروف. صحّت الواو في المفرد وأعلّت في الجمع. ونقل عن المبرّد قوله: إنهم أرادوا الفرق بين الثور الحيوان والثور الذي هو الأقط. ابن يعيش ١٠ / ٨٨.

(٤) اجتمع في كل منها سكونُ في الواحد وكسرة قبل الواو في الجمع، وصحّةُ اللام، إلا أنه لم يقع بعد الواو ألف، ومع ذلك قد صحّت ولم تعتلّ، ومفرداتها: عُود وكُوز وزوج.

(٥) لأنيف بن زَبّان في شرح شواهد الشافية ٣٨٥، والحماسة البصرية ١ / ٣٥. ولأُثال بن عَبْدَة بن الطَّبيب في الخزانة ٩ / ٤٨٨. وبدون نسبة في مجالس ثعلب ٢/ ٣٤٤، وابن يعيش ١٠/ ٨٨، واللسان (طول). والشاهد فيه قوله: طيالها، وهو جمع طويل. فقد جاء به على غير القياس، وهو أن يقال: طوالها. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: تبيّن لي أنّ القماءة ذلّة.

(٦) أيْ: مع سكونها في المفرد و انقلابها ياء، فالأصل: رِوْيان.

(٧) لأن الأصل: رواي، أعلّت الياء بقلبها همزة. فلو أعلّت الواو بقلبها ياء لاجتمع إعلالان في كلمة واحدة.

(٨) ناوٍ: سمين.

(٩) في أ، ب: مشيوخ. وما أثبته من ط وابن يعيش ١٠ / ٨٨، وسيبويه ٤ / ٣٥٤.

ومَعايِشُ وأبْيِنَاءُ[1].

فصل: وإذا اكتنفَتْ ألفَ الجمع الذي بعده حرفان واوان[2] أوْ ياءان أوْ واوٌ وياء قُلبتْ الثانية همزةً، كقولك في أوّل: أوائلُ[3]، وفي خيِّر: خيائِرُ[4]، وفي سَيِّقةٍ: سيائِقُ[5]، وفي فَوْعَلَةٍ من البيع: بوائعُ[6]. وقولهم: ضياوِنُ[7]، شاذٌّ كالقَوَد. وإذا كان الجمع بعد ألفه ثلاثة أحرف فلا قلبَ[8]، كقولك: عواويرُ[9] وطواويسُ، وقوله[10]:

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعواوِرِ

إنما صحّ لأن الياء مرادةٌ للإشباع. وعكسُه قولُه[11]:

---

(١) حُوَّل: المانع من إعلال الواو الثانية سكون ما قبلها، وهي الواو الأولى. رجل حوّل: ذو حنكة. عُوّار: لم تعلّ الواو لسكون ما قبلها وما بعدها. والعُوّار: مفرد عواوير، وهو الضعيف الجبان. ومثلها في عدم إعلال الواو مِشوار (وهو المكان الي تعرض فيه الدواب)، وتَقوال (وهو الكثير القول). وأمّا سُووق (جمع ساق) وغوور (مصدر غارَ الماء في الأرض)، وشيوخ وهيام وخيار وطويل، فلم تعلّ لسكون ما بعد حرف العلّة. ومعايش (جمع معيشة) ومقاوم (جمع مقامة) صحت الياء والواو فيهما لوقوعهما بعد ساكن. وأمّا أبيناء (جمع بيّن) وأهوناء (جمع هيّن) فإن الياء والواو صحّتا فيهما لأنهما على بناء الفعل. والزيادة في أولهما كالزيادة في الفعل. ابن يعيش ١٠ / ٨٨، والكتاب ٤ / ٣٥٤.

(٢) الجمع الذي على وزن مفاعل وفواعل.

(٣) الأصل: أواول.

(٤) الأصل: خياير.

(٥) الأصل: سياوق. والسيّقة: هي التي تساق سَوْقاً.

(٦) الأصل: بوايع.

(٧) جمع ضَيْوَن، وهو السِّنَّوْر الذكر.

(٨) لعدم مجاورة الطرف.

(٩) جمع عُوّار، وهو الضعيف الجبان.

(١٠) نُسب هذا الرجز لجندل الطُّهوي في شرح شواهد الشافية ٣٧٤، والتخمير ٤ / ٤١١، وللعجاج في الخصائص ٣ / ٣٢٦، وليس في ديوانه. وبدون نسبة في الكتاب ٤ / ٣٧٠، واللسان (عور)، وابن يعيش ١٠ / ٩٢. والشاهد قوله: العواور، حيث صحّت الواو، لأن ما بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف، فقد حذفت الياء للضرورة وهي في نيّة الإثبات. وجندل الطُّهوي: راجز إسلامي توفي سنة ٩٠هـ.

(١١) هذا الرجز لحكيم بن معيّة كما في شرح شواهد الشافية ٣٨٠، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٩٦. =

فيها عيائيلُ أسُودٌ ونُمُرْ

لأن الياء مزيدة للإشباع كياء الصَّياريف. ومن ذلك إعلالُ صُيِّم وقُيِّم للقرب من الطرف مع تصحيح صُوّامٍ وقُوّامٍ. وقولهم: فلانٌ من صُيَّابةِ قومه[1]، وقوله[2]:

فما أرَّقَ النُّيّامَ إلا سَلامُها

شاذٌّ.

فصل: ونحوُ: سيِّدٍ وميِّتٍ وديّار وقَيّام وقَيُّوم، قُلبَ فيها الواوُ ياء[3]، ولم يُفعل ذلك في: سُوِيرَ وبُويِعَ وتُسُويرَ وتُبُويِـعَ[4]؛ لئلا يختلطا بفُعِّلَ وتُفُعِّلَ[5].

فصل: وتقول في جمع مقامةٍ ومَعُونةٍ ومعيشةٍ: مَقَاوِمُ ومَعَاوِنُ ومَعَايِشُ، مصرِّحاً بالواو والياء، ولا تَهمزُ كما همزْتَ رسائل وعجائز وصحائف، ونحوها مما الألف والواو والياء في وُحْدانِه مدّاتٌ، لا أصلَ لهنّ في الحركة[6].

= ولم يُنسب في الكتاب ٣ / ٥٧٤، وابن يعيش ١٠ / ٩٢. والشاهد فيه قوله: عيائيل، حيث قلبت الياء التي بعد ألف الجمع همزة، ولم يعتدّ بالياء التي قبل الطرف؛ لأنها للإشباع. والعيائيل: جمع عيّل، وقيل: جمع عيّال، كشدّاد، وهو المتبختر أو المتمايل في مشيه. وحكيم ابن معيّة راجز إسلامي من بني تميم، عاصر العجاج.

(١) أي: من خيار قومه، والأصل: صوّابة، والإعلال شاذ لبعد حرف العلة عن الطرف.

(٢) قائله ذو الرمة. ديوانه ١٠٠٣، برواية: فما نفَّر التهويم إلا سلامها، وهو في شرح شواهد الشافية ٣٨١، وابن يعيش ١٠ / ٩٣، واللسان (نوم)، وصدره: ألا طرقتنا ميّة ابنة منذر. والشاهد فيه قوله: النيّام، حيث جاء على غير القياس، وهو النوّام. فحرف العلّة يصحّ ولا يعلّ لبعده عن الطرف.

(٣) أيْ: أنه إذا اجتمع الواو والياء وكان الأول منهما ساكناً، قلبوا الواو ياء وأدغموها في الثانية. فالأصل في هذه الكلمات التي ذكرها المؤلف: مَيْوتٌ وسَيْودٌ ودَيْوَارٌ وقَيْوَامٌ وقَيْوُومٌ.

(٤) مع أنه قد اجتمع واو وياء والأول منهما ساكن.

(٥) أيْ: لئلا يختلط «فُعِّل» بـ «فُوعل»، فلا يُدرى «سُيِّر» هل من سَيَّر أو من سُوير؟ وكذلك لئلا يختلط «تُفعِّل» بـ «تفوعل»، فلا يُدرى «تُسُيِّر» هل هو من تَسَيَّرَ أو من تُسوير؟

(٦) يعني أن الألف في رسالة، والواو في عجوز، والياء في صحيفة، زوائد للمدّ، لا حظّ لهنّ في الحركة، بخلافها في مقامة ومعونة ومعيشة، فكل منها عينٌ أصلها الحركة. فلما احتيج إلى تحريكهنّ في الجمع ردّت إلى أصلها واحتملت الحركة؛ لأنها كانت قوية في الواحد بالحركة. انظر ابن يعيش ١٠ / ٩٧.

فصل: وفُعْلى من الياء إذا كانت اسماً قُلبت ياؤها واواً كالطوبى والكوسى[١]، من الطِّيب والكَيْس[٢]، ولا تُقلَبُ في الصفة كقولك: مِشْيَةٌ حِيكَى وقِسْمَةٌ ضِيزَى[٣].

القول في[٤] الواو والياء لامين

حكمهما أنْ تُعلاّ أو تُحذفا أو تسلما. فإعلالهما: متى تحركتا وتحرك ما قبلهما إن لم يقع بعدهما ساكن، إمّا[٥] قلباً لهما إلى الألف إنْ كانت حركةُ ما قبلهما فتحة، نحو: غَزَا ورمَى وعصًا ورحًى[٦]، أوْ لإحداهما إلى صاحبتها، كأغْزَيْتُ والغازي ودُعي ورَضي[٧]، وكالبَقْوَى والشَّرْوَى والجِباوَة[٨]. أوْ إسكاناً، كيغزو ويرمي[٩]، وهذا الغازي وراميك[١٠]. وحذفُهُما في نحو: لا تغزُ ولا ترمِ واغزُ وارْمِ، وفي يدٍ ودمٍ[١١].

---

(١) أصلهما: طُيْبى وكُيْسى. قلبوا الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها.

(٢) الكَيْس: الخفّة والتوقّد. والكوسى تأنيث الأكيس.

(٣) الأصل: حُيْكَى وضُيْزى، على وزن فُعْلى؛ لأنه ليس في الصفات فِعْلى، وفيها فُعْلى نحو: حُبلى. ثم أبدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء، ولم يقلبوها واواً كما فعلوا في الكوسى والطوبى ليفرّقوا بين الاسم والصفة. يقال: مشية حيكى، أيْ: مشية في تبختر. ويقال: قسمة ضيزى، أيْ: جائرة. انظر ابن يعيش ١٠ / ٩٧.

(٤) القول في: غير موجودة في أ، ب.

(٥) إمّا: سقطت من أ.

(٦) الأصل: غزَوَ ورمَيَ، وعَصَوٌ ورَحَيٌ، لقولك: عصوان ورحيان.

(٧) الأصل فيها: أغزوْت والغازِ ودُعِوَ ورَضِوَ. قلبوا الواو ياء في الأولى لوقوعها رابعة. وفي البقية لوقوعها طرفاً بعد كسرة. ابن يعيش ١٠ / ٩٨.

(٨) الأصل فيها: البَقْيى والشّرْيى والجباية. قلبت الياء واواً في الأولى والثانية للفرق بين الصفة والاسم. أمّا في الصفة فلا تقلب الياء واواً، نحو: صَدْيا ورَيّا. شرح الشافية ٣ / ١٧٧. وأمّا جباية فقد أعلّت الياء بقلبها واواً. والبقوى: الإبقاء. شروى الشيء: مثله.

(٩) في حالة الرفع، أمّا في حالة النصب فإنّ الفتحة تظهر.

(١٠) في حالة الرفع والجرّ، أمّا في حالة النصب فإن الفتحة تظهر.

(١١) الأصل: يَدَيٌ ودَمَوٌ، لقولهم: يديان ودموان.

وسلامتها في نحو: الغزو والرمي، ويغزوان ويرميان، وغَزَوَا ورَمَيا[1].

فصل: ويجريان في تحمّل حركات الإعراب مجرى الحروف الصحاح إذا سكنَ ما قبلهما في نحو: دَلْوٍ وظَبْيٍ وعَدُوّ وعَدِيّ، وواوٍ وزايٍ وآيٍ. وإذا تحرك ما قبلهما لم يتحمّلا إلا النصبَ[2]، نحو: لنْ يغزُوَ، ولنْ يرميَ، وأريد أنْ تسْتَقيَ وتستدعيَ، ورأيت الراميَ والعَمِيَ والمُضَوْضِيَ[3]. وقد جاء الإسكان في قوله[4]:

أبى اللهُ أنْ أسموْ بأُمٍّ ولا أبِ

وقول الأعشى[5]:

آليتُ لا أَرثي لها من كَلالةٍ ... ولا مِنْ حَفًى حتى تُلاقيْ محمَّدا

وقوله[6]:

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاّ أثافيْها

---

(١) سلما في الغزو والرمي لأنه لا يوجد ما يوجب إعلالهما. وأمّا في البقية فلوقوع الألف الساكنة بعدهما. ابن يعيش ١٠ / ٩٩.

(٢) أيْ: الفتحة لأنها خفيفة.

(٣) المضوْضي: الصائح الذي يعمل جلبة.

(٤) البيت لعامر بن الطفيل. وهو في ديوانه ١٣، والخزانة ٨ / ٣٤٣، وشرح الشافية ٣ / ١٨٣، واللسان (كلل)، والمغني ٨٨٧. والشاهد فيه: إسكان واو «أسمو» مع أنه منصوب، للضرورة. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: فما سوّدتني عامرٌ عن وراثة.

(٥) ديوانه ٤٦، والخزانة ١/ ١٧٧، والأشباه والنظائر ٦ / ٩٠، وابن يعيش ١٠ / ١٠٢، والشاهد قوله: تلاقي، حيث سكنت الياء للضرورة. الكلالة: التعب. والضمير في «لها» عائد على ناقته.

(٦) البيت للحطيئة. وهو في ديوانه ١٩٧، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣١٩. ونسبه سيبويه (٣ / ٣٠٦) لبعض السّعديّين. ولم ينسب في الخزانة ٦ / ٣٩٧، واللسان (ثفا)، وابن يعيش ١٠ / ١٠٢. والشاهد فيه قوله: أثافيها، حيث جاءت الياء ساكنة، مع أنه منصوب لأنه مستثنى، وذلك للضرورة. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: بين الطوِّيّ وصاراتٍ فواديها. عفت: درست: الأثافي: الحجارة التي يوضع عليها القدر. والطويّ وصارات: جبلان.

وفي المثل[(١)]: أعطِ القوسَ باريْها. وهما في حال الرفع ساكنان، وقد شذَّ التحريك في قوله[(٢)]:

مَوَاليٌ كَكِبَاشِ العُوسِ سُحَّاحُ

ولا يقع في المجرور إلا الياءُ؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكّنة ما آخرهُ واوٌ قبلها حركةٌ. وحكمُ الياء في الجرّ حكمُها في الرفع، وقد رُوِيَ لجرير[(٣)]:

فيوماً يجازِينَ الهوى غيرَ ماضيٍ ... ويوماً ترى منهنّ غُولاً تَغوَّلُ

وقال ابنُ الرُّقَيَّاتِ[(٤)]:

لا باركَ اللهُ في الغوانيِ هلْ ... يُصْبِحْنَ إلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ

وقال آخر[(٥)]:

---

(١) انظر مجمع الأمثال ١ / ١٩. وقد جاء فيه البيت التالي:

يا باريَ القوس بَرْياً لست تحسنُها ... لا تفسدنْها وأعطِ القوسَ باريها

ويقال: إنّ أول من قال هذا المثل الحطيئة كما في شرح شواهد الشافية ٤١٢. ومعناه: استعن على عملك بأهل المعرفة والحذق فيه. والشاهد فيه: باريها، حيث جاءت الياء ساكنة شذوذاً.

(٢) هذا البيت لجرير بن عبدالله البجليّ رضي الله عنه كما في شرح شواهد الشافية ٤٠٢. ولم ينسب في ضرائر الشعر ٢٢٤، والتخمير ٤ / ٤٢٢، وابن يعيش ١٠ / ١٠٣. والشاهد فيه: إظهار الضمّة على الياء في قوله: مواليٌ، وهذا شاذ لأن الضمة ثقيلة. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: لقد كاد تذهب بالدنيا ولذّتها. موالي: جمع مولى، وهو السيّد. العوس: الكباش البيض، وقيل: هو مكان أو قبيلة. سحّاح: جمع ساحة، وهي الشاة السمينة.

(٣) ديوانه ٤٥٥، والكتاب ٣ / ٣١٤، والخصائص ٣ / ١٥٩، والخزانة ٨ / ٣٥٩، واللسان (غول). والشاهد فيه قوله: ماضيٍ، حيث أظهر الكسرة على الياء، وهي ثقيلة. والقياس حذفها في الجر والرفع. غير ماضي: غير مستمر. تغوّلُ: تهلكُ. والغول: السّعلاة والمنيّة والداهية، وكل شيء ذهب بالعقل وأهلك صاحبه، وهذا هو المعنى الذي قصده الشاعر بالبيت. والرواية في أ، ب: تُرى منهن غولٌ، وهي رواية المبرّد في المقتضب ٣ / ٣٥٤.

(٤) هو عبيدالله بن قيس الرقيات، والبيت في ديوانه ٣، والكتاب ٣ / ٣١٤، والمقتضب ٣ / ٣٥٤، واللسان (غنا)، والدرر اللوامع ١ / ١٦٨. والشاهد في قوله: الغوانيِ، حيث حرك الياء بالكسر ضرورة.

(٥) لا يُعرف قائله. وهو في أمالي الزجاجي ٨٣، وضرائر الشعر ٤٤، وشرح الشافية ٣ / ١٨٣، =

مـــا إنْ رأيــتُ ولا أرى فــي مُــدَّتــي كجـــواريٍ يَلْعَبْــنَ فـــي الصحـــراءِ

ويسقطان في الجزم سقوطَ الحركة، وقد ثبتَا في قوله[1]:

هَجَــوْتَ زَبَّــانَ ثــم جئــتَ معتــذِراً مِـنْ هجـوِ زَبَّـانَ لـم تهجُـو ولـم تَـدَعِ

وقولُه[2]:

أَلَــمْ يــأتيــكَ والأنبــاءُ تَنْمــي بمـــا لاقـــت لَبُــونُ بنــي زيـــادِ

وفي بعض الروايات عن ابن كثير أنه قرأ[3]: ﴿مَنْ يتقي ويصبرْ﴾[4] [يوسف: ٩٠]. وأمّا الألفُ فتثبت ساكنةً أبداً إلا في حال الجزم فإنها تسقط سقوطهما، نحو: لم يَخْشَ ولم يُدْعَ، وقد أثبتها مَنْ قال[5]:

كأنْ لم ترى قبلي أسيراً يمانِيا

= والخزانة ٨ / ٣٤١. والشاهد فيه قوله: جواريٍ، حيث حرّك الياء بالكسر للضرورة.

(١) البيت لأبي عمرو بن العلاء، واسمه زبّان، كذا في معجم الأدباء ٣ / ٣٤٦. وبدون نسبة في سرّ الصناعة ٢ / ٦٣٠، والإنصاف ١ / ٢٤، والمنصف ٢ / ١١٥، وضرائر الشعر ٤٥. والشاهد فيه: أثبات حرف العلّة في «تهجو» في حالة الجزم، وذلك للضرورة. والخطاب للفرزدق.

(٢) لقيس بن زهير العبسي، شاعر فارس جاهلي، كان سيّد قومه، وله صولات وجولات في حرب داحس والغبراء. والبيت في ديوانه ٢٩، والكتاب ٣ / ٣١٦، والمغني ١٤٦، والخزانة ٨ / ٣٦١، والخصائص ١ / ٣٣٣، وأوضح المسالك ١ / ٧٦. والشاهد فيه قوله: يأتيك، حيث أثبت حرف العلّة، مع أنه مجزوم، وذلك للضرورة. تنمى: تزيد. لبون: الإبل ذات اللبن. بنو زياد: الكملة من الرجال، وهم: الربيع وعمارة وقيس وأنس، بنو زياد بن سفيان بن عبدالله العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية.

(٣) قرأ: سقطت من أ.

(٤) قيل: مَنْ اسم موصول، وليس اسم شرط. وتسكين «يصبر» إمّا على أنه وصل بنية الوقف، وإمّا على العطف على المعنى، لأن «مَنْ» الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها، وإمّا لتوالي حركات الباء والراء، والفاء والهمزة في الكلمة التي بعدها، وهي: فإنّ. أوضح المسالك ١ / ٨٠.

(٥) لعبد يغوث الحارثي. وصدره: وتضحك مني شيخة عبشميّة. وهو في سرّ الصناعة ١ / ٧٦، والمغني ٣٦٦، والخزانة ٢ / ٢٠١، والمحتسب ١ / ٦٩. والشاهد فيه قوله: ترى، حيث أثبت الألف مع الجازم للضرورة.

ونحوُهُ(١):

مـا أنْـسَ لا أنسـاهُ آخِـرَ عِيشَتـي ... مـا لاح بـالمِعْـزاءِ رَيْـعُ سَـرابِ

ومنه(٢):

ولا تَرضَّاها ولا تَملَّقِ

فصل: ولرفضهم في الأسماء المتمكّنة أن تتطرَّفَ الواوُ بعد متحرِّك قالوا في جمع دَلْوٍ وحَقْوٍ على أفْعُلٍ، وفي جمع عَرْقُوَةٍ وقَلَنْسُوَةٍ على حدّ تمرةٍ وتَمْرٍ: أدْلٍ وأحْقٍ وعَرْقٍ وقلَنْسٍ، قال(٣):

لا صبـرَ حتـى تلحقـي بعَنْـسِ ... أهـلِ الـرِّيـاطِ البيـضِ والقَلَنْسِ

فـأبـدلـوا مـن الضمـة الـواقعـةِ قبـلَ الـواوِ كسـرةً لتنقلـبَ يـاءً مثلَهـا فـي ميـزان وميقـات(٤). وقـالـوا: قَلَنْسُـوَةٌ وقمَحْـدُوَةٌ وأُفْعُـوانٌ وعُنْفُـوانٌ، حيـث لـم

---

(١) للحصين بن قعقاع في شرح شواهد الشافية ٤١٣، ولم ينسب في أمالي ابن الشجري ١ / ١٢٩، والتخمير ٤ / ٤٢٨، وابن يعيش ١٠ / ١٠٧. والشاهد فيه قوله: لا أنساه، حيث أثبت الألف للضرورة. والقياس حذفها، لأنه جواب شرط جازم، وهو: ما. المعزاء: أرض صلبة كثيرة الحصى. رَيْع السراب: اضطرابه.

(٢) الرجز لرؤبة. وقبله: إذا العجوز كبُرت فطلِّقِ. وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩، والخزانة ٨ / ٣٥٩، وسرّ الصناعة ١ / ٧٨، والمنصف ٢ / ١١٥. والشاهد فيه: ترضّاها، حيث أثبت الألف مع الجازم. وقيل: الألف للإشباع.

(٣) لا يعرف قائل هذا الرجز. وهو في الكتاب ٣ / ٣١٧، والمنصف ٢ / ١٢٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٥٠. والشاهد فيه: القلنس، أصله: القلنسُ، جمع قلنسوة. أبدلوا من الضمة كسرة، ومن الواو ياء؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو بعد متحرك. عنس: قبيلة من اليمن. الرّياط: جمع ريطة، وهي الملاءة.

(٤) أيْ: أنه إذا جمع نحو: دَلْو وحَقْو، عل «أفْعُل» للقلّة فالقياس أن يقال: أدْلُوٌ وأحْقُوٌ، ثم أبدلوا من الضمة كسرة ومن الواو ياء، فقالوا: أدلٍ وأحقٍ، فيصير من قبيل المنقوص. وقد بيّن المؤلف علّة ذلك. وكذلك لو جُمع نحو: عرقوة وقلنسوة، بإسقاط التاء، على حدّ تمرة وتمر، لوقعت الواو حرف إعراب، فجرى عليها ما جرى على واو دَلْو بأن أبدلوا من الضمة كسرة ومن الواو ياء فصار «عرق وقلنس». انظر ابن يعيش ١٠ / ١٠٨.

تتطرّف[1]. ونظيرُ ذلك الاعتلالُ في نحو: الكساءِ والرداء[2]، وتركُهُ في نحو: النهايةِ والعَظايةِ والصَّلايةِ والشّقاوةِ[3]، والأبُوَّةِ والأُخُوَّة[4]، والثِنايَيْنِ والمِذْرَوَيْن[5]. وسأل سيبويهُ الخليلَ[6]: «عن قولهم: صَلاءةٌ وعَظاءةٌ[7] وعَباءةٌ، فقال: إنما جاءوا بالواحد على قولهم: صَلاءٌ وعَظاءٌ وعَباء»[8]. «وأمّا مَنْ قال: صَلايَةٌ وعَبَايَةٌ، فإنه لم يجىء بالواحد على الصَّلاءِ والعَباء، كما أنه إذا قال: خُصْيَانِ، لم يُثَنِّهِ على الواحد المستعمل في الكلام»[9].

فصل: وقالوا: عُتِيٌّ وجُثِيٌّ وعُصِيٌّ[10]، ففعلوا بالواو المتطرّفة بعد الضمة في

---

(١) أيْ: أن الواو في هذه الكلمات صحّت لأنها لم تقع طرفاً، حرف إعراب. قمحدوة: أعْلى القذال، وجمعها: قماحِدُ، وأفعوان: ذكر الأفاعي.

(٢) الأصل: كساو ورداي، ثم قلبوا الواو والياء همزة. وقوّى ذلك وقوعهما طرفاً.

(٣) فلولا الهاء في هذه الكلمات لوجب قلب الواو والياء همزة؛ لأن الهاء جعلتهما حشواً. فبذلك لم يقعا طرفاً. والعظاية: دويبّة على خلقة سام أبرص. والصلاية: مدَقُّ الطِّيب.

(٤) الواو لا تقلب ياء في هاتين الكلمتين؛ لأن الهاء لازمة لهما في أول أحوال بنائهما على هذه الصيغة، بعكس الهاء في مسنيّة ومرضيّة، فقد دخلت الهاء للتأنيث بعد أنْ لزم المذكر القلب، فبقي بعد مجيء الهاء بحاله. ابن يعيش ١٠ / ١٠٩.

(٥) الثنايان: حبل واحد يُشدّ بأحد طرفيه يدُ البعير وبالطرف الآخر اليد الأخرى. فهو كالواحد وإنْ جاء بلفظ اثنين، ولا يفرد له واحد. والمذروان: أطراف الأليتين ليس لهما واحد. فهذان اللفظان بنيا على التثنية، فهما كالأخوّة والأبوّة في كون الهاء لازمة لهما في أول أحوال بنائهما على هذه الصيغة.

(٦) الكتاب ٤ / ٣٨٧.

(٧) عظاءة: سقطت من أ، ط.

(٨) يريد أن صلاء و عظاء وعباء إنماهمزت وإن كانت الياء حرف الإعراب؛ لأن الهاء لحقتها بعد أن وجب فيها الهمز، لأن الإعراب جرى على الياء التي الهمزة بدل منها، ثم دخلت الهاء بعد ذلك. ابن يعيش ١٠ / ١٠٩.

(٩) يعني: أن مَنْ قال: صلاية وعباية ونحوهما، فقد بنى الكلمة على التأنيث ولم يجىء بها على الصلاء والعباء، كما أنه إذا قال: خصيان، لم يثنّه على خصية المستعمل؛ لأنه لو بناه على واحده لقال: خصيتان.

(١٠) عصيّ: سقطت من أ.

«فُعُولٍ» مع حجز المدَّة بينهما ما فعلوا بها في أدْلٍ وقَلَنْسٍ[١]، كما فعلوا في الكساء نحوَ فعلهم في العصا[٢]. وهذا الصنيعُ مستمرّ فيما كان جمعاً إلا ما شذَّ من قول بعضهم: إنك لتنظرُ في نُحُوٍّ كثيرة[٣]، ولم يستمرَّ فيما ليس بجمع، قالوا: عُتُوٌّ[٤] ومَغْزُوٌّ، وقد قالوا: عُتِيٌّ ومَغْزِيٌّ[٥]، قال[٦]:

وقــد علمــتْ عِــرْســي مُلَيْكَــةُ أنني ... أنا الليث معدّياً عليه وعادِيا

وقالوا: أرضٌ مَسْنِيَّةٌ، ومَرْضِيٌّ، وقالوا: مَرْضُوٌّ، على القياس. قال سيبويه[٧]: «والوجهُ في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة، والوجهُ في الجمع الياءُ».

فصل: والمقلوبُ بعد الألف يشترط فيه أن تكون الألف مزيدة مثلَها في كِساءٍ ورِداء، فإنْ كانت أصلية لم تُقلبْ، كقولك: واوٌ وزايٌ وآية وثاية[٨].

---

(١) معنى كلام المؤلف أن كل جمع كان على «فُعُول» فإن الواو تقلب ياء تخفيفاً. وإنما قُلبت ياء لأنها جمع، والجمع مستثقل، ولأن الواو الأولى مدة زائدة ولم يعتدّ بها، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة، فقلبت ياء كما قلبت في أدْلٍ. عُتيّ: جمع عاتٍ، وجُثيّ: جمع جاثٍ، وعُصي: جمع عاصٍ. وأصل هذه الجموع: جُثُووٌ وعُتُووٌ وعُصُووٌ. وقيل: قُلبت الواو الثانية ياء، فصارت: جثويٌ وعتويٌ وعصويٌ، فاجتمعت الواو والياء وكانت الأولى ساكنة، فأعلّت الواو بقلبها ياءً ثم أدغمت في الياء الموجودة. انظر شرح الشافية ٣ / ١٧١، وابن يعيش ١٠ / ١١٠.

(٢) حيث نزّلوا الألف الزائدة منزلة المعدومة، ثم قلبوا الواو ألفاً ثم همزة، كما لو لم يكن حاجز نحو: عصا.

(٣) قال سيبويه: «وهذا قليل، وإنما أراد جمع النحو». الكتاب ٤ / ٣٨٤. ونحوّ كثيرة: جهات كثيرة.

(٤) مصدر: عتا.

(٥) أيْ: بالقلب، وهو جائز.

(٦) البيت لعبد يغوث الحارثي. وهو في الكتاب ٤ / ٣٨٥، وسرّ الصناعة ٢ / ٦٩١، والخزانة ٢ / ٢٠١. والشاهد قوله: معدّيا، فأصله: معدوّاً، قلبت الضمة كسرة، والواو ياء، تشبيهاً له بما يلزم قلبه من الجمع.

(٧) الكتاب ٤ / ٣٨٤.

(٨) ثاية: مأوى الأبل، والجمع: ثاي.

فصل: والواوُ المكسورُ ما قبلَها مقلوبةٌ لا محالةَ نحوَ: غازِيَةٍ ومَحْنِيَةٍ[١]. وإذا كانوا ممّن يقلبها وبينها وبين الكسرة حاجز في نحو قِنْيَة[٢]، وهو ابن عمّي دِنْيًا[٣]؛ فهم لها بغير حاجز أقلبُ.

فصل: وما كان فَعْلى من الياء قُلبتْ ياؤُه واواً في الأسماء كالتَقْوَى والبَقْوَى والرَّعْوَى والشَّرْوَى والعَوَّى ـ لأنها من عَوَيْتُ، والطَّغْوَى ـ لأنها من الطُّغْيان[٤]. ولم تُقلبْ في الصفات[٥] نحوَ: خَزْيَا وصَدْيَا وريَّا[٦]. ولا يُفرَقُ فيما كان من الواو نحوَ: دَعْوَى وعَدْوى وشَهْوَى ونَشْوَى. و«فُعْلَى» تُقلبُ واوُها ياءً في الاسم دون الصفة. فالاسمُ نحوُ الدُّنْيا والعُلْيَا والقُصْيا، وقد شذَّ القُصْوَى وحُزْوَى[٧]. والصفة قولك إذا بنيتَ فُعْلَى من غزوْتُ: غُزْوَى. ولا يُفْرَقُ في فُعْلى من الياء نحوَ: الفُتْيا[٨] والقُضْيا ـ في بناء فُعْلى من قضيْتُ. وأمّا «فِعْلى» فحقُّها أن تَنْساق على الأصل صفةً واسماً[٩].

فصل: وإذا وقعتْ بعد ألف الجمع الذي بعده حرفان همزةٌ عارضة في الجمع وياءٌ قلبوا الياءَ ألفاً والهمزةَ ياء، وذلك قولهم: مطايا وركايا[١٠]، والأصلُ مطائِيُ وركائِيُ، على حدّ صحائفَ ورسائِلَ. وكذلك: شوايا وحوايا، في جمع شاوية وحاوية

---

(١) أصلهما: غازِوة ومحنِوَة.

(٢) قنية: شيء مكتسب، والجمع قِنىً.

(٣) أيْ: هو ابن عمّي لَحًّا. ويقال: دِنْية، أيضًا.

(٤) البقوى: الإبقاء. الرّعوى: الرعاية. الشروى: المثيل. العوّى: كوكب، وهو من منازل القمر.

(٥) من أجل التفريق بينها وبين الأسماء.

(٦) صديا: عطشى، مؤنث صادٍ وصديان. ويقال: امرأة خزيا، ورجل خزيان، إذا عمل أمراً قبيحاً فاشتدّ حياؤه. ريّا: ضد عطشى. يقال: رجل ريّان، وامرأة ريّا.

(٧) حُزوى: موضع في نجد، وقيل باليمامة.

(٨) الفتيا: ما أفتى به الفقيه.

(٩) الكتاب ٤ / ٣٩٠. ولم يمثل لها سيبويه. ولا صاحب شرح الشافية ٣ / ١٧٩، وقال: «أمثلة فِعْلى عزيزة».

(١٠) مطايا: جمع مطيّة. وركايا: جمع رَكيّة، وهي البئر تحفر. وأصلهما: مَطْيُوَة ورَكْيُوَة، ثم فُعل بهما كما فُعل بسيّد وميّت. وذلك بقلب الواو ياء، ثم إدغام الياءين وكسر ما قبلهما.

فاعلتين من شويتُ وحويتُ. والأصلُ: شواوِيُ وحواوِيُ، ثم شوائِيُ وحوائِيُ، على حدّ أوائلَ، ثم شوايا وحوايا[(١)]. وقد قال بعضهم: هداوَى، في جمع هديّة، وهو شاذ[(٢)]. وأمّا نحوُ: إداوَةٍ[(٣)] وعِلاوَةٍ وهِراوَةٍ، فقد ألزموا في جمعه الواوَ بدلَ الهمزةِ، فقالوا: أداوَى و علاوَى وهراوَى، كأنهم أرادوا مشاكلةَ الواحدِ الجمعَ في وقوع واوٍ بعدَ ألف[(٤)]. وإذا لم تكن الهمزة عارضة في الجمع كهمزة جَواءٍ وشواء، جمعَ جائيةٍ وشائيةٍ فاعلتين من جاءَ وشاءَ، لم تُقلبْ[(٥)].

فصل: وكلُّ واوٍ وقعتْ رابعةً فصاعداً ولم ينضمَّ ما قبلها[(٦)] قُلبتْ ياءً، نحو: أغزيْتُ وغازيْتُ ورَجَّيْتُ وترجَّيْتُ واسْتَرْشَيْتُ[(٧)]، ومضارِعَتِها، ومضارِعَةِ: غُزِيَ ورَضِيَ وشأى[(٨)]، في قولك: يُغْزَيان ويَرْضَيانِ ويَشْأيانِ[(٩)]. وكذلك: مَلْهَيانِ

---

(١) حيث قلبوا الهمزة ياء والياء ألفاً. وقوله: على حدّ أوائل، أيْ: وقوع الواو زائدة، قريبة من الطرف.

(٢) والقياس هدايا. والأصل: هداءا، فكرهوا الهمزة بين ألفين فقلبوها ياء، ومنهم من قلبها واواً، فقال: هداوى.

(٣) الإداوة: المطهرة، وهي إناء من جلد يتّخد للماء.

(٤) أيْ: كل ما كان في واحده ألف ثالثة بعدها واو، ثم جمعته الجمع الأقصى، قلبت ألفه همزة كما في جمع رسالة، وقلبت الواو ياء، ثم قلبت الهمزة واواً، وذلك تطبيقاً للجمع بالمفرد. شرح الشافية ٣ / ١٨٢.

(٥) أيْ: إذا كانت الهمزة موجودة في الواحد عيناً فإنها تبقى على أصلها، ولم تقلب في الجمع، لأنهاليست عارضة فيه. ابن يعيش ١٠ / ١١٣.

(٦) احترازاً من نحو: يغزو ويدعو، ونحو: ترقوة، فالواو لا تقلب ياء، مع أنها وقعت رابعة، لأن ما قبلها مضموم.

(٧) الأصل: أغزوت وغازوت ورجّوت وترجّوت واسترشوت. يقال: استرشى في حكمه، أيْ: طلب الرشوة عليه. واسترشى الفصيل، إذا طلب الرضاع.

(٨) شأى: سبق.

(٩) الأصل: يُغزوان ويرضوان ويشأوان. قلبوا الواو ياء وإنْ لم ينكسر ما قبل اللام حملاً للمضارع على الماضي؛ لأنه قد وجدت فيه علّة القلب وهو انكسار ما قبل الواو، نحو: غُزي ورَضي. ابن يعيش ١٠ / ١١٥.

ومُصْطَفَيانِ ومُعَلَّيانِ ومُسْتَدْعَيانِ(١).

فصل: وقد أجْرَوْا نحو: حَيِيَ وعَيِيَ، مجرى: بَقِيَ وفَنِيَ، فلَم يُعِلُّوه(٢). وأكثرهم يُدْغِمُ، فيقول: حَيَّ وعَيَّ، بفتح الفاء وكسرها، كما قيل: لِيٌّ ولَيٌّ، في جمع ألْوَى(٣)، قال الله تعالى: ﴿ويَحْيَى مَنْ حَيَّ عن بَيِّنة﴾ [الأنفال: ٤٢]، وقال عبيدٌ(٤):

عَيُّوا بأمرهم كما ... عَيَّتْ بِبَيْضَتِها الحمامَهْ

وكذلك: أُحِيَّ واستُحِيَّ وحُوْيَّ، في: أُحْيِيَ واستُحْيِيَ وحُويِيَ(٥)، وكلُّ ما حركتُهُ لازمةٌ. ولم يُدغموا فيما لم تلزمْ حركتهُ، نحو: لن يُحْيِيَ ولنْ يَسْتَحْيِيَ ولن يُحايِيَ(٦). وقالوا في جمع حَيَاءٍ(٧) وعَيِّ: أحِيَّةٌ وأعِيَّاءُ، وأحْيِيَةٌ وأعْيِياءُ(٨). و«قويَ» مثلُ «حَيِيَ» في ترك الإعلال(٩). ولم يجىء فيه الإدغامُ، إذْ لم يَلْتقِ فيه مِثْلانِ لقلب الكسرةِ الواوَ الثانيةَ ياء.

فصل: ومضاعَفُ الواوِ مختصٌّ بفَعِلْتُ دون فَعَلْتُ وفَعُلْتُ؛ لأنهم لو بَنَوْا من

---

(١) أمّا ملهيان (مثنى ملهى) فهو من الواو، وقد قلبوا الواو ياء حملاً على الماضي، وهو: لهيت. وأما البقية فحملاً على المضارع.

(٢) والقياس أن تقلب الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٣) ألوى: معوَجّ.

(٤) هو عبيد بن الأبرص. والبيت في ديوانه ١٣٨، وأدب الكاتب ٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ٦٣٣، واللسان (عيا). وهو في ملحق ديوان سلامة بن جندل ٢٤٦، وملحق ديوان يزيد بن مفرّغ ٢٤٤. ولم يُنسب في الكتاب ٤ / ٣٩٦. والشاهد فيه قوله: عيّوا، وعيّت. حيث سلما من الاعتلال والحذف لما لحقهما من الإدغام، إذ سكّن الياء الأولى وأدغمها في الثانية، وعليه فقد أجراهما مجرى «ظنّوا» و «ظنّ» ونحوهما من الصحيح.

(٥) من: أحيا واستحيى وحايا.

(٦) لأن الفتحة عارضة، فهي حركة إعراب لا تلزم.

(٧) أيْ: حياء الناقة.

(٨) أيْ: يجوز الإظهار والإدغام. انظر الكتاب ٤ / ٣٩٧.

(٩) هذا من مضاعف الواو. ولم يعلّوا الواو بقلبها ألفاً، لاعتلال اللام في المضارع، نحو: يقوى. فلم يجمعوا عليه إعلال العين واللام. ابن يعيش ١٠ / ١١٩.

القوة نحوَ: غَزَوْتُ وسَرُوْتُ، للزمهم أن يقولوا: قَوَوْتُ وقَوُوْتُ[١]، وهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين. وفي بناء نحو: شَقِيْتُ تنقلبُ الواوُ ياءً[٢]. وأمّا القُوَّةُ والصُّوَّةُ والبَوُّ والحُوُّ[٣] فمُحْتمِلاتٌ للإدغام[٤].

فصل: وقالوا في افْعَالَّ من الحُوَّةِ: احْوَاوَى[٥]، فقلبوا الواوَ الثانية ألفاً، ولم يُدغموا[٦]؛ لأن الإدغام كان يُصيِّرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضمّ في نحو: يغزُو ويَسْرُو، لو قالوا: احْواوَّ يحواوُّ[٧]. وتقول في مصدره: احْوِيْوَاء واحْوِيّاء[٨]. ومن قال: اشْهِبابٌ[٩]، قال: احْوِواءٌ. ومَنْ أدغَمَ اقْتِتالاً، فقال: قِتّالٌ، قال: حِوَّاء[١٠].

---

(١) قوُوْت: سقطت من أ.

(٢) لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٣) الصُّوّة: مختلَفُ الريح. والبوُّ: الحُوار، أوْجلْدُه يُحشى تبناً لتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها، فتدرّ عليه. والحوّ: الحق. وفي نسخة ط: الجوّ، وهو ما بين السماء والأرض.

(٤) أيْ: أنه قد احتُمل ثقل التضعيف في هذه الكلمات لسكون ما قبل الواو الأخيرة والإدغام، ولأن اللسان ينبو بهما دفعة واحدة. ابن يعيش ١٠ / ١٢٠. وقال سيبويه: «وإذا كان أصل العين الإسكان ثبتت، وذلك قولك: قوّة وصوّة وحوّة وبوّ». الكتاب ٤ / ٤٠٠.

(٥) والأصل: احواوَوَ. والحوّة: سواد إلى الخضرة.

(٦) قال ابن يعيش: «ولم يدغموا لاختلاف الحرفين، وخروجهما بانقلاب الواو الثانية ألفاً عن أن يكونا مثلين». شرح المفصل ١٠ / ١٢٠.

(٧) قال ابن يعيش: «ليس بصحيح؛ لأن الواو المشدّدة لا تثقل عليها حركات الإعراب نحو: هذا عدوّ وعتوّ». المرجع السابق.

(٨) مصدره عند سيبويه (٤ / ٤٠٤) احويّاء. والأصل: احويواو، اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، وكان الأول منهما ساكناً، فأعلّت الواو بقلبها ياء، ثم أدغمت في الياء الأخرى المبدلة من الألف للكسرة قبلها. ثم قلبت الواو الأخيرة همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة. ومن قال: احويواء، فلم يدغم، كما لم يدغم في «سوير» حيث إن الواو بدل من ألف «ساير».

(٩) وذلك بأن حذفَ الياء للتخفيف.

(١٠) من قال: قتّال، فقد أدغم التاء في التاء بعد نقل حركة التاء الأولى إلى القاف، ولمّا تحركت القاف استُغني عن همزة الوصل. ومن قال: حوّاء، فقد أدغم الواو في الواو، ونقل حركة الواو الأولى إلى الحاء قبلها، ثم استغني عن همزة الوصل. ابن يعيش ١٠ / ١٢٠.

ومن أصناف المشترك

الإدغام

ثَقُلَ التقاءُ المتجانسين على ألسنتهم، فعمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفّة[1]. والتقاؤهما على ثلاثة أضرب، أحدها: أن يسكنَ الأولُ ويتحركَ الثاني، فيجب الإدغام ضرورة[2]، كقولك: لم يَرُحْ حاتمٌ، ولم أقُلْ لك[3]. والثاني: أن يتحركَ الأول ويسكنَ الثاني، فيمتنعُ الإدغامُ[4]، كقولك: ظَلَلْتُ، ورسولُ الحَسَنِ. والثالث: أن يتحركا، وهو على ثلاثة أوجه: ما الإدغامُ فيه واجبٌ، وذلك أنْ يلتقيا في كلمة وليس أحدُهما للإلحاق نحو: ردَّ ويَرُدُّ. وما هو فيه جائزٌ، وذلك أن ينفصلا وما قبلهما متحرّكٌ أوْ مَدّةٌ، نحو: أنْعَتُ تلك والمالُ لزيد وثوبُ بكر، أو يكونا في حكم الانفصال، نحو: اقتتل؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوعُ تاءٍ بعدها، فهي شبيهة بتاءِ «تلك». وما هو ممتنِعٌ فيه، وهو على ثلاثة أضرب، أحدها: أن يكون أحدهما للإلحاق نحو: قَرْدَدٍ وجَلْبَبَ[5]. والثاني: أن يؤدي فيه الإدغامُ إلى لَبْسِ مثالٍ بمثال، نحو: سُرُرٍ[6] وطَلَلٍ وجُدَدٍ[7]. والثالث: أن ينفصلا ويكون ما قبل الأول حرفاً ساكناً غير مَدَّةٍ، نحو:

---

(١) لقد عرّف ابن الحاجب الإدغام بقوله: «أن تأتيَ بحرفين، ساكنٍ فمتحركٍ، من مخرج واحد، من غير فصل». شرح الشافية ٣ / ٢٣٣.

(٢) سواء أريد أوْ لم يُرد، إذْ لا حاجز بينهما، من حركة ولا غيرها. ابن يعيش ١٠ / ١٢١.

(٣) الإدغام حصل في الجملتين ضرورة؛ لأن الأول اتّصل بالثاني من غير إرادة لذلك. فإسكان الأول ليس للإدغام، ولكن للجازم، فوجد شرط الإدغام من غير قصد.

(٤) لأن حركة الحرف الأول تفصل بين المتجانسين، فيتعذّر الاتّصال بينهما. ابن يعيش ١٠ / ١٢١.

(٥) قَردد: ما ارتفع من الأرض، وجمعه قرادد. والدال الثانية زائدة للإلحاق بـ «جَعفر». وجلْبَبَ: الباء الثانية زائدة للإلحاق بـ «دَحْرج».

(٦) بعدها في أ: وظُلَل.

(٧) سُرُر: جمع سرير. وجُدَد: جمع جديد. ويمتنع الإدغام في مثل هذه الكلمات لأنه يحدث لبس واشتباهُ بناءٍ ببناء. فلو قلت: سرّ وطلّ وجدّ، لم يعلم هل هي أفعال أم أسماء؟ لأنه يوجد في=

قَرْمِ[1] مالكٍ وعَدْوِ وليدٍ.

ويقع الإدغام في المتقاربين كما يقع في المتماثلين. ولا بُدَّ من ذكر مخارج الحروف ليُعرفَ متقارِبُتُها من متباعِدَتِها.

فصل: ومخارجها ستةَ عشرَ. فللهمزة والهاءِ والألفِ أقصى الحلق[2]. وللعين والحاء أوسَطُهُ. وللغين والخاء أدناه[3]. وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنَك[4]. وللكاف من اللسان والحَنَك ما يلي مخرجَ القاف. وللجيم والشين والياء وسطُ اللسان وما يحاذيه من وسط الحنَك. وللضاد أوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس. وللام ما دون أوّل حافة اللسان إلى منتهى طرفه، وما يحاذي ذلك من الحَنَك الأعلى فُويق الضاحك[5] والناب[6] والرباعيّة[7] والثنيّة[8]. وللنون ما بين طرف اللسان وفُويق الثنايا. وللراء ما هو أدخلُ في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون. وللطاء والدال والتاء ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا. وللصاد والسين والزاي ما بين الثنايا وطرف اللسان. وللظاء والذال والثاء ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا. وللفاء باطنُ الشفة السفلى

= الأسماء ما هو على هذه الأوزان. وما أحسن عبارة الرضي في شرح الشافية (٣ / ٢٤٣) عندما قال في سبب عدم الإدغام في مثل هذه الكلمات: لعدم موازنة الفعل.

(١) قرمٌ: قَطْعٌ.

(٢) هذا قول سيبويه. وزعم الأخفش أن مخرج الهاء هو مخرج الألف، لا قبله ولا بعده. انظر الكتاب ٤ / ٤٣٣، وابن يعيش ١٠ / ١٢٤.

(٣) وكان الخليل يقول: الألف والواو والياء هوائية، أيْ: أنها من هواء الفم، لا تقع على مدرجة من مدارج الحلق ولا مدارج اللسان. وأقصى الحروف كلها في الحلق العين، وأرفع منها الحاء، وبعدها الهاء. وبعدهما إلى الفم الغين والخاء. والخاء أرفع من الغين. شرح الشافية ٣ / ٢٥١.

(٤) أيْ: الحنك الأعلى.

(٥) الضواحك أربع: ضاحكتان من فوق، يمنة ويسرة، ومثلها من أسفل.

(٦) الأنياب أربع: نابان من فوق، يمنة ويسرة، ومثلها من أسفل.

(٧) الرباعيّات أربع: رباعيتان من فوق، يمنة ويسرة. ومثلها من أسفل.

(٨) الثنايا: أربع من قدام. ثنتان من فوق، وثنتان من أسفل.

وأطراف الثنايا العليا. وللباء والميم والواو ما بين الشفتين.

فصل: ويرتقي عددُ الحروف إلى ثلاثة وأربعين[1]. فحروفُ العربية الأصولُ تلك التسعةُ والعشرون[2]، ويتفرّع منها ستةٌ مأخوذٌ بها في القرآن وكلّ كلامٍ فصيح، وهي: النونُ الساكنةُ التي هي غُنَّةٌ في الخيشوم، نحو: عَنْك، وتسمَّى النونَ الخفيفةَ والخفيّة[3]. وهمزةُ بينَ بينَ[4]، وألفا الإمالة والتفخيم[5] نحو: عالمٍ والصلاةِ، والشينُ التي كالجيم نحو: أشْدَقَ، والصاد التي كالزاي نحو: مصدر. والبواقي حروفٌ مستهجنةٌ، وهي: الكاف التي كالجيم، والجيمُ التي كالكاف، والجيمُ التي كالشين[6]، والضادُ الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاءُ التي كالتاء[7]، والظاء التي كالثاء[8]، والباء التي كالفاء[9].

فصل: وتنقسم إلى المجهورة والمهموسةِ والشديدة والرَّخوة وما بين الشديدة والرّخوة والمُطْبَقَة والمنفتحة والمستعلِيَةِ والمنخفضة وحروفِ القَلْقَلَة وحروفِ الصفير وحروفِ الذَّلاقةِ والمصْمَتَةِ واللّيّنةِ. وإلى المنحرف والمكرَّرِ والهاوي والمهتوت.

---

(١) عند سيبويه اثنان وأربعون حرفاً. الكتاب ٤ / ٤٣٢.

(٢) وكان المبرّد يعدها ثمانية وعشرين حرفاً. أولها الباء وآخرها الياء، ويترك الهمزة من أولها، ويقول: إنها لا صورة لها، وإنما تكتب مرة واواً ومرة ياء ومرة ألفاً. ابن يعيش ١٠ / ١٢٦.

(٣) هذه النون مخرجها من الخيشوم إذا كانت ساكنة وبعدها حرف من حروف الفم كالقاف والكاف والجيم. وإذا كان بعدها حرف من حروف الحلق كالراء واللام فمخرجها من الفم. وإذا لم يكن بعدها حرف كانت من الفم. ابن يعيش ١٠ / ١٢٦.

(٤) وهي الهمزة التي تُجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها.

(٥) الأولى هي التي تنحو بها نحو الياء، والثانية هي التي تنحو بها نحو الواو.

(٦) تكثر في الجيم الساكنة إذا كان بعدها دال أوْ تاء، نحو قولهم: اشتمعوا والأشدر، في: اجتمعوا والأجدر. ابن يعيش ١٠ / ١٢٧.

(٧) وهذه تُسمع من عجم أهل العراق كثيراً. المصدر السابق.

(٨) نحو قولك: ثلم، في: ظلم.

(٩) نحو قولك: فور، في: بور. وهي كثيرة في لغة العجم. وربما أخذ العرب ذلك منهم. شرح الشافية ٣ / ٢٥٦.

فالمجهورةُ ما عدا المجموعةَ في قولك: سَتَشْحَثُكَ خصَفَهْ[١]، وهي المهموسة. والجهرُ: إشباعُ الاعتماد من مخرج الحرف ومنعُ النَّفَس أن يجريَ معه، والهمسُ بخلافِه. والذي يتعرّف به تباينُهما أنّك إذا كررت القاف[٢] فقلت: قَقَقَ، وجدتَ النَّفَسَ محصوراً لا تُحسّ معها بشيء منه. وتُرَدِّدُ الكاف[٣]، فتجدُ النَّفَسَ مُقاوِداً لها ومساوِقاً لصوتها[٤]. والشديدةُ ما في قولك: أَجَدْتَ طَبَقَك، أو أجدُك قَطَبْتَ. والرّخوةُ ما عداها، وعدا ما في قولك: لِمَ يَدُوعُنا؟ أوْ لم يَرْعَوْنا[٥]، وهي التي بين الشديدة والرِّخوة. والشدّةُ: أن ينحصرَ صوتُ الحرف في مخرجه فلا يجري، والرّخاوةُ بخلافها. ويُتعرَّفُ تبايُنهما بأن تقف على الجيم والشّين[٦]، فتقول: الحَجْ والطشْ[٧]، فإنك تجد صوتَ الجيم راكداً محصوراً لا تقدرُ على مدّه، وصوتَ الشين جارياً تمدّه إنْ شئت. والكونُ بين الشدّة والرّخاوة ألاّ يتمَ لصوته الانحصارُ ولا الجريُ، كوَقْفك على العين وإحساسك في صوته بشِبْه الانسلالِ من مخرجها إلى مخرج الحاء[٨]. والمطبقة: الضادُ والظاء والصادُ والطاء. والمنفتحةُ ما عداها. والإطباقُ أن تُطبقَ على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاهُ من الحنك، والانفتاحُ بخلافه. والمستعليةُ: الأربعةُ المطبقةُ والخاءُ والغينُ والقافُ، والمنخفضةُ ما عداها[٩]. والاستعلاءُ: ارتفاعُ اللسان إلى الحنك، أطْبَقْتَ أوْ لم تُطْبِقْ، والانخفاضُ بخلافه. وحروف القلقلة ما في قولك:

---

(١) خصفه: اسم امرأة. تشحذك: تتكدّى عليك.

(٢) وهو من الحروف المجهورة.

(٣) وهو من الحروف المهموسة.

(٤) أيْ: أن النفَس يخرج معها ويجري كما يجري الصوت بها. فالنفَسُ لا يُحبس لأن الاعتماد على مخارجها ضعيف. شرح الشافية ٣ / ٢٥٩.

(٥) في أ: لِمَ تروِّعنًا أوْ لم تَرْعَوْنا. وهو غير صحيح؛ لأن التاء ليست من هذه الحروف.

(٦) الجيم من الشديدة، والشين من الرخوة.

(٧) الطشّ: المطر الضعيف.

(٨) انظر شرح الشافية ٣ / ٢٦٠.

(٩) أيْ: كل ما عدا المستعلية.

قدْ طَبَجَ[١] . والقلقلةُ: ما تُحسّ به إذا وَقَفْتَ عليها من شدة الصوت المتصعّد من الصدر مع الحفز والضغط. وحروفُ الصفير: الصادُ والزايُ والسين؛ لأنها يُصْفَر بها. وحروفُ الذَّلاقة ما في قولك: مُرْ بنَفَلٍ[٢]، والمُصْمَتَةُ ما عداها. والذَّلاقةُ: الاعتمادُ بها على ذَلْق اللسان وهو طرفه، والإصماتُ: أنه لا يكاد يُبنى منها كلمةٌ رباعيّةٌ أو خماسيّةٌ معرّاةٌ من حروف الذَّلاقة[٣]، فكأنه قد صُمِتَ عنها. واللَّيِّنةُ حروفُ اللّين[٤]. والمنحرفُ اللامُ، قال سيبويه[٥]: «هو حرفٌ شديدٌ جرى فيه الصوتُ لانحرافِ اللسان مع الصوت». والمكرّر الراء؛ لأنك إذا وقَفْتَ عليه تعثّر طرفُ اللسان بما فيه من التكرير. والهاوي الألفُ؛ لأن مخرجه اتّسعَ لهواء الصوت أشدَّ من اتّساع مخرج الياء والواو. والمهتوتُ التاءُ لضعفها وخفائها[٦]. وصاحب العين يُسمِّي القافَ والكاف لَهَوِيَّتَيْنِ لأن مبدأهما من اللَّهاة[٧]، والجيمَ والشينَ والضادَ شجريَّةً لأن مبدأها من شجرِ الفم وهو مَفْرَجُه[٨]، والصادَ والسينَ والزايَ أَسَلَيّةً لأن مبدأها من أَسَلَة اللسان[٩]، والطاءَ والدالَ والتاءَ نِطَعيّةً لأن مبدأها من نِطَعِ الغار الأعلى[١٠]، والظاءَ والذالَ والثاءَ لِثَوِيّةً لأن مبدأها من اللّثة، والراءَ واللامَ والنونَ ذَوْلَقيّةً لأن مبدأها من ذَوْلق اللسان[١١]، والواوَ والفاءَ والباءَ والميمَ شفويّةً أو شفهيّةً، وحروفَ المدِّ واللّينِ جُوفا.

---

(١) الطَّبْجُ: ضربُ اليد على أجوف.
(٢) النَّفَل: الغنيمة. وهذه الحروف أخفّ الحروف. والذّلاقة: الخفّة والفصاحة في الكلام.
(٣) لأنَّ الرباعيّ والخماسيّ ثقيلان، فلم يخليا من حرف خفيف، سهل على اللسان.
(٤) وهي: الواو والياء. وسمِّيتا باللّيّنة لأن مخرجهما يتّسع لهواء الصوت أشدّ من اتّساع غيرهما. الكتاب ٤ / ٤٣٥.
(٥) الكتاب ٤ / ٤٣٥.
(٦) الهتّ: سردُ الكلام على سرعة. ومن هنا جاءت تسمية التاء بالمهتوت؛ لأنه لا يصعب التكلم به على سرعة، فهو حرف خفيف. شرح الشافية ٣ / ٢٦٤.
(٧) اللهاة: أقصى سقف الفم.
(٨) وهو ما بين اللحيين.
(٩) أسلة اللسان: مستدقّ طرفه.
(١٠) النّطع: هو الغار الأعلى في الفم.
(١١) ذوْلق اللسان: طرفه.

فصل: وإذا ريمَ إدغامُ الحرفِ في مقاربه فلا بدَّ من تقدمةِ قلبِهِ إلى لفظه ليصير مِثْلاً له؛ لأن محاولة إدغامه فيه كما هو محالٌ. فإذا رُمْتَ إدغام الدّال في السين من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يكاد سنا برقه﴾ [النور: ٤٣] فاقْلبِ الدال أوّلاً سيناً ثم أدْغمها في السين فقل: يكاسَّنا بَرْقه. وكذلك التاءُ في الطاء من قوله: ﴿وقالت طائفة﴾ [آل عمران: ٧٢].

فصل: ولا يخلو المتقاربان من أنْ يلتقيا في كلمة أو كلمتين. فإنْ التقيا في كلمة نُظر، فإن كان إدغامُهما مما يؤدي إلى لَبْس لم يجزْ، نحو: وتَدٍ وعَتَدٍ[(١)]، ووَتَدَ يَتِدُ[(٢)]، وكُنيةٍ وشاةٍ زنماءَ[(٣)] وغنَم زُنْمٍ[(٤)]؛ ولذلك قالوا في مصدرِ وَطَدَ[(٥)] ووَتَدَ: طِدَةً وتِدَةً، وكرهوا وَطْداً ووَتْداً؛ لأنهم من بيانه وإدغامه بين ثقلٍ ولَبْس[(٦)]. وفي «وَتَدَ يَتِدَ» مانعٌ آخرُ وهو أداءُ الإدغام إلى إعلالين وهما: حذفُ الفاء في المضارع والإدغام. ومن ثَمَّ لم يبنوا نحو: وَدَدْتُ ـ بالفتح؛ لأن مضارعه كان يكون فيه إعلالان، وهو قولك: يدُّ[(٧)]. وإنْ لم يُلبس جاز نحو: امَّحَى وهَمَّرِشٍ[(٨)]، وأصلهما: انْمحى وهَنْمرش؛ لأن

---

(١) العَتَد: الشديد التامّ الخَلْق، ويجوز كسر التاء.

(٢) وَتَدَ: ثبّت. يقال: وَتَد الوَتد، أيْ: ثبّته.

(٣) شاة زنماء: هي التي يتدلى في حلقها شبه اللحية.

(٤) لم يجز الإدغام في وَتِدٍ وعَتَدٍ، ووَتَدَ يَتِدُ، لأنه يلبس بالمضاعف. ومثل ذلك: كنية وزنماء وزنْم؛ لأن هذه الأمثلة قد تكون في كلامهم مضاعفاً. ابن يعيش ١٠ / ١٣٢.

(٥) وَطَدَ: أثبت.

(٦) لأنه لو قالوا: وَتْداً ووَطْداً، دون إدغام، لوقع الثقل. ولو قالوا: ودّاً، بإدغام، لوقع التباس بالمضاعف.

(٧) قال ابن يعيش: «يريد أنهم قالوا: وددت أودّ من المودّة، فبنوا الفعل في الماضي على فعِلْت بالكسر، ليكون المضارع على يفعَل مثل يوجَلُ، ولا يلزم فيه حذف الفاء التي هي الواو. ولو بُني على فعَلْت بالفتح لزم المضارع يفعِل بالكسر، وكنت تحذف الواو على حدّ حذفها في يعد، ثم تدغم الدال في الدال بعد إسكانها، فيتوالى إعلالان». شرح المفصل ١٠ / ١٣٣.

(٨) الهمّرش: العجوز المضطربة الخلْق.

افْعَلَ وفعَّلِلاً ليس من أبنيتهم[١]، فأَمِنَ الإلباس[٢]. وإنْ التقيا في كلمتين بعد متحرك أو مَدّةٍ فالإدغام جائز؛ لأنه لا لَبْس فيه ولا تغييرَ صيغةٍ[٣].

فصل: وليس بمطلقٍ أنّ كل متقاربين في المخرج يُدغم أحدهما في الآخر، ولا أنّ كلّ متباعدين يمتنع ذلك فيهما، فقد يعرض للمقارِبِ من الموانع ما يحرمه الإدغام، ويتفق للمُبَاعِد من الخواصّ ما يُسوّغ إدغامَه، ومن ثَمَّ لم يُدغموا حروف «ضَوِيَ مِشفرٌ»[٤] فيما يقاربها[٥]، وما كان من حروف الحلق أدخلَ في الفم في الأدخل في الحلق[٦]. وأدغموا النون في الميم[٧] وحروفَ طرف اللسان في الضاد والشين[٨]. وأنا أفصّل لك شأن الحروف واحداً فواحداً، وما لبعضها مع بعض في الإدغام، لأقفك على حدّ ذلك عن تحقُّقٍ واستبصار بتوفيق الله وعَوْنِه.

فصل: فالهمزة لا تُدغم في مثلها إلا في قولك: سأّالٌ ورأّاسٌ والدَّأّات ـ في اسم واد، وفيمن يرى تحقيق الهمزتين. قال سيبويه[٩]: «فأمّا الهمزتان فليس فيهما إدغام من قولك: قرأ أبوك وأَقْرِىءْ أباك». قال[١٠]: وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقّق الهمزتين وناسٌ معه، وهي رديئة، فقد يجوز الإدغام في قول هؤلاء. ولا تُدغم في

---

(١) لأن المثال الأول لا يضاعف فيه الميم. وأمّا الثاني فلأنه لم يأت من بنات الأربعة مضاعف العين. ابن يعيش ١٠ / ١٣٣.

(٢) في أ: من الإلباس.

(٣) فالتقاؤهما بعد متحرك نحو: وجَدَ تمرةً. والتقاؤهما بعد مدة نحو: عُود توتٍ.

(٤) ضوى: هزل، والمشفر: هو للبعير كالشفة للإنسان.

(٥) لأن هذه الحروف فيها زيادة على مقاربها في الصوت، فإدغامها يبطل ما لها من الفضل على مقاربها. فالغيم مثلاً فيها غنّة ليست في الباء. ابن يعيش ١٠ / ١٣٣.

(٦) كعدم إدغامهم الحاء في الهاء، نحو: امدح هلالاً.

(٧) كقولك: مَنْ معك؟ لأنهما اتّفقا في الغنّة الحاصلة فيهما من جهة الخيشوم.

(٨) فكلّ منهما خالطت هذه الحروف، لما للضاد من استطالة لرخاوتها، ولما للشين من التفشّي. ويستثنى من هذه الحروف حروف الصفير. ابن يعيش ١٠ / ١٣٤.

(٩) الكتاب ٤ / ٤٤٣. وفيه: في مثل قولك.

(١٠) المرجع السابق. وقد غيّر المؤلف في عبارة سيبويه على عادته.

غيرها، ولا غيرها فيها.

فصل: والألفُ لا تُدغم البتّة، لا في مثلها ولا في مقاربها[1]. ولا يُستطاع أن تكون مدغماً فيها.

فصل: والهاء تُدغم في الحاء، وقعت بعدها أو قبلها[2]، كقولك في «اجْبَهْ[3] حاتماً، واذْبَحْ هذهِ»: اجبحّاتماً، واذْبحّاذِهِ، ولا يُدغم فيها إلا مثلُها، نحو: اجْبَهْ هِلالاً.

فصل: والعينُ تُدغم في مثلها، كقولك: ادفع عليّا، وكقوله تعالى: ﴿مَنْ ذا الذي يشفعُ عنده﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وفي الحاء[4] وقعتْ بعدها أو قبلها، كقولك في «ارفعْ حاتماً واذبحْ عَتُوداً[5]»: ارفحّاتماً واذبحّتُوداً. وقد روى اليزيديّ عن أبي عمرو: ﴿فمن زُحْزِحَ عن النار﴾ [آل عمران: ١٨٥] بإدغام الحاء في العين. ولا يُدغم فيها إلا مثلها. وإذا اجتمع العينُ والهاءُ جاز قلبهما حاءين وإدغامهما[6]، نحو قولك في «معهم، واجْبَهْ عُتْبَة»: مَحُّمْ واجبَحُّتْبَة.

فصل: والحاءُ تُدغم في مثلها، نحو: اذبح حَّملا، وقوله تعالى: ﴿لا أبرحُ حتّى﴾ [الكهف: ٦٠]. وتُدغم فيها الهاءُ والعَين[7].

فصل: والغينُ والخاء تدغم كلُّ واحدة منهما في مثلها وفي أختها[8]، كقراءة أبي

---

(١) لا تدغم في مثلها لأنه لا يصح تحريكها. ولا تدغم في مقاربها خشية زوال ما فيها من المدّ.

(٢) لأنهما حرفان متقاربان، فهما من الحروف المهموسة الرخوة.

(٣) جَبه فلانٌ الرجلَ: ردّه عن حاجته.

(٤) لأنهما من مخرج واحد.

(٥) العتود: الجدي إذا استكرش، أوْ الذي بلغ السّفاد.

(٦) وذلك كثير في لغة بني تميم؛ لأن اجتماع الحاءين أخفّ عندهم من اجتماع العينين والهاءين. ابن يعيش ١٠ / ١٣٧.

(٧) لأنهما أدخل في الحلق، والعين أقرب إلى الفم. وهي لا تدغم فيهما لأن الأبعد لا يدغم في الأقرب. ابن يعيش ١٠ / ١٣٧.

(٨) أمّا إدغام كل واحدة في مثلها فلاتحاد مخرجهما، وهو المخرج الثالث من مخارج الحلق، أدنى المخارج إلى اللسان. وأمّا إدغام كل واحدة منهما في أختها فلتقاربهما، لأنه ليس بينهما إلا الشدة والرخاوة. قال سيبويه: «البيان أحسنُ والإدغام حسن». الكتاب ٤ / ٤٥١. وكان البيان=

عمرو: ﴿ومَنْ يبتغْ غَّيرَ الإسلام ديناً﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقولك: لا تمسخْ خَّلْقَك، وادمَغْ خَّلَفاً[1]، واسلخْ غَّنمك.

فصل: والقافُ والكاف كالغين والخاء[2]، قال الله تعالى: ﴿فلمّا أفاقْ قَّال﴾[3] [الأعراف: ١٤٣]، وقال: ﴿كي نسبّحكْ كَّثيراً. ونذكركْ كَّثيراً﴾[4] [طه: ٣٣، ٣٤]، وقال: ﴿خلقْ كَّل دابّة﴾[5] [النور: ٤٥]، وقال: ﴿حتى إذا خرجوا من عندكْ قَّالوا﴾[6] [محمد: ١٦].

فصل: والجيمُ تُدغم في مثلها، نحو: أَخْرجْ جَّابراً، وفي الشين نحو: أَخْرجْ شَّبثاً[7]، وقال الله تعالى: ﴿أخرَجْ شَّطْأه﴾ [الفتح: ٢٩]. وروى اليزيديّ عن أبي عمرو إدغامها في التاء[8] في قوله تعالى: ﴿ذي المعارجْ. تَّعرج﴾ [المعارج: ٣، ٤]. ويُدغم فيها الطاء والدال و التاء والظاء والذال والثاء[9]، نحو: اربطْ جَّملاً، واحمَدْ جَّابراً، ووجَبَتْ جُّنوبها، واحفظْ جَّارك، وإذْ جَّاؤوكم، ولم يلبثْ جَّالساً.

= أحسن لأن الخاء أعلى من الغين، فهي بعدها في المخرج. وكذلك فإن الغين حرف مجهور والخاء حرف مهموس، وتضعيف المهموسين أخف من تضعيف المجهورين. انظر شرح الشافية ٣ / ٢٧٧، وابن يعيش ١٠ / ١٣٧.

(١) يقال: دمغ فلان فلاناً، أيْ: أصاب دماغه فقتله. وأيضاً: غلبه وأخذه من فوق.

(٢) أيْ: تدغم كل واحدة في مثلها، وتدغم كل واحدة منهما في أختها لقرب مخرجيهما، فهما حرفان شديدان من حروف اللسان.

(٣) هذامثال على إدغام القاف في مثلها.

(٤) هذا مثال على إدغام الكاف في مثلها.

(٥) هذا مثال على إدغام القاف بالكاف.

(٦) هذا مثال على إدغام الكاف بالقاف.

(٧) في سيبويه (٤ / ٤٤٩): أخْرِشَّبَثاً، وفي شرح الشافية (٣ / ٢٧٨): ابعج شَّبَثاً. والشَّبَث: دويبّة كثيرة الأرجل، من أحناش الأرض. وفي نسختي أ، ب: أخرجْ شيئاً. وفي ط: أخرجْ شيئاً.

(٨) وهذا نادر. والمسوّغ له أن الجيم أخت الشين في المخرج، والشين فيها تفشٍّ يصل إلى مخرج التاء. شرح الشافية ٣ / ٢٧٨، وابن يعيش ١٠ / ١٣٨.

(٩) لأنها أجريت مجرى أختها الشين، والشين فيها تفشٍّ يتصل بهذه الحروف. ابن يعيش ١٠ / ١٣٨.

فصل: والشينُ لا تُدغم إلا في مثلها، كقولك: اقمِشْ شِّيحاً[١]. ويُدغم فيها ما يُدغم في الجيم والجيمُ واللامُ، كقولك: لا تخالطْ شَرّاً، ولم يُردْ شَّيْئاً، وأصابتْ شَّرْباً[٢]، ولم يحفظْ شِّعراً، ولم يتَّخذْ شَّريكاً، ولم يرثْ شِّسْعاً، ودنا الشَّاسِع[٣].

فصل: والياء تُدغم في مثلها متّصلةً، كقولك: حيَّ وعيَّ، وشبيهةً بالمتّصلة، كقولك: قاضِيّ وراميّ، ومنفصلةً إذا انفتح ما قبلها، كقولك: اخشَيْ يَّاسراً. وإنْ كانت حركة ما قبلها من جنسها، كقولك: اظْلِمي ياسراً، لم تُدغم، ويُدغم فيها مثلُها والواوُ[٤]، نحو: طيّاً، والنونُ[٥] نحو: مَنْ يَّعلم.

فصل: والضادُ لا تُدغم إلا في مثلها، كقولك: اقبضْ ضِّعفَها. وأمّا ما رواه أبو شُعيب السوسيّ[٦] عن اليزيدي أن أبا عمرو كان يدغمها في الشين في قوله [تعالى]: ﴿لبعضْ شَّأنهم﴾ [النور: ٦٢]، فما برئت من عيب روايةُ أبي شُعيب[٧]. ويُدغم فيها ما يُدغم في الشين إلا الجيم[٨]، كقولك: حُطْ ضَّمانكَ، وزدْ ضَّحكاً، وشدَّتْ ضَّفائرها، واحفظْ ضَّأنك، ولم يلبثْ ضَّارباً، وهو الضَّاحك[٩].

فصل: واللام إنْ كانت المعرِّفةَ فهي لازمٌ إدغامُها في مثلها وفي الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء والصاد والسين والزاي والشين والضاد والنون والراء[١٠].

---

(١) اقمش: اجمعْ، والشيح: نبات سهلي.

(٢) الشّرب: الحظّ من الماء.

(٣) الشّسْع: أحد سيور النعل. والشاسع: المنقطع الشّسْع. وقد أُدغمت اللام في الشين.

(٤) لأنهما اجتمعا في المدّ، فصارا كالمثلين، وإنْ تباعد مخرجهما. ابن يعيش ١٠ / ١٣٩.

(٥) لأن النون فيها غنّة ومخرجها من الخيشوم، فأجريت مجرى حروف المدّ.

(٦) هو صالح بن زياد بن عبدالله. ولم أجد مَن ترجم له.

(٧) قال ابن يعيش: «والحقّ أن ذلك إخفاء واختلاس للحركة فظنها الراوي إدغاماً». شرح المفصل ١٠ / ١٤٠.

(٨) لأن الجيم أخت الشين، والشين لا تدغم فيها، كذلك الجيم.

(٩) ولم يمثل المؤلف لحرف الذال، نحو: انبذْ ضَّاربك.

(١٠) إنما لزم إدغامها في هذه الحروف لثلاثة أسباب: المقاربة في المخرج، وكثرة لام المعرفة في الكلام، وأنها تتصل بالاسم اتصال بعض حروفه. ابن يعيش ١٠ / ١٤١.

وإنْ كانت غيرَها نحو لام: هَلْ وبلْ، فإدغامُها فيها جائز. ويتفاوتُ جوازُه إلى حَسَنٍ، وهو إدغامها في الراء، كقولك: هلْ رَّأيتَ[1]؟ وإلى قبيح، وهو إدغامها في النون[2]، كقولك: هلْ نَّخرجُ؟ وإلى وسط، وهو إدغامُها في: البواقي. قُرىء: ﴿هَلْ ثُّوبَ الكفّارُ﴾[3] [المطففين: ٣٦]، وأنشد سيبويه[4]:

فَـــذَرْ ذا ولكـــنْ هَتُّعِيـــنُ مُتَيَّمـــاً   على ضوءِ بَرْقٍ آخِرَ الليلِ نـاصِـبِ

وأنشد[5]:

تقـــولُ إذا أهلكْـــتُ مـــالاً للـــذّةٍ   فُكَيْهَـــةُ هَشَّـــيْءٌ بكفّيْـــكَ لائـــقُ

ولا يُدغم فيها إلا مثلُها والنونُ[6]، كقولك: مَنْ لَّكَ؟ وإدغام الراء فيها لحن[7].

فصل: والراءُ لا تُدغمُ إلا في مثلها، كقوله تعالى: ﴿واذكرْ رَّبك﴾ [آل عمران: ٤١]. وتُدغم فيها اللامُ والنونُ، كقوله تعالى: ﴿كيف فعلْ رَّبُّك﴾ [الفجر: ٦]، ﴿وإذْ تأذّنْ رَّبُّكم﴾ [إبراهيم: ٧].

---

(١) قال سيبويه: «لأنها أقرب الحروف إلى اللام وأشبهها بها». ثم قال: «وإنْ لم تدغم فقلت: هَلْ رأيت؟ فهي لغة لأهل الحجاز، وهي عربية جائزة». الكتاب ٤ / ٤٥٧.

(٢) لأن النون تدغم في الواو والياء والراء والميم، كما تدغم في اللام. فبما أن هذه الحروف لا تدغم في النون، إذن ينبغي أن لا تدغم اللام فيها. سيبويه ٤ / ٤٥٩، شرح الشافية ٣ / ٢٨٠.

(٣) وهي قراءة أبي عمرو كما في الكتاب ٤ / ٤٥٩. وحمزة والكسائي كما في البحر المحيط ١٠ / ٤٣٢.

(٤) البيت لمزاحم العُقيليّ. وهو في الكتاب ٤ / ٤٥٩، وسرّ الصناعة ١ / ٣٤٨. والشاهد فيه: إدغام لام «هلْ» في تاء «تعين» لتقاربهما في المخرج، فهما من حروف طرف اللسان. والناصب: البعيد، ويروى: الناصب، وهو المتعب. والرواية الأولى أقرب إلى الصواب.

(٥) هذا البيت لطريف بن ربيعة العنبريّ، شاعر جاهلي من بني تميم. وهو في الكتاب ٤ / ٤٥٨، والمقرب ٢ / ١٤، والممتع ٢ / ٦٩٤، واللسان (ليق). والشاهد فيه قوله: هَشَّيْءٌ، أراد: هَلْ شيء؟ فأدغم اللام في الشين، لاتّساع مخرج الشين وتفشيها واتصالها بطرف اللسان، واللام من حروف طرف اللسان. فكيهة: اسم امرأة. اللائق: المحتبس الباقي. ويروى: إذا استهلكتُ.

(٦) لقرب مخرجيهما.

(٧) لما في الراء من التكرير، لهذا فهي تشبّه بحرفين. ابن يعيش ١٠ / ١٤٣.

فصل: والنون تُدغم في حروف «يرملون»، كقولك: مَنْ يَّقول؟ ومَنْ رَّاشدٌ؟ ومَنْ مُّحمدٌ؟ ومَنْ لَّك؟ ومَنْ وَّاقدٌ؟ ومَنْ نُّكرمُ؟. وإدغامها على ضربين: إدغامٌ بغُنّة وبغير غُنَّة[1]. ولها أربع أحوال، إحداها: الإدغامُ مع هذه الحروف. والثانيةُ: البيانُ[2] مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، كقولك: مِنْ أجلك، ومِنْ هانىء، ومَنْ عندك؟ ومَنْ حَمَلك؟ ومَنْ غَيَّرك[3]؟ ومَنْ خانك؟ إلا في لغة قوم أخْفَوْها مع الغين والخاء[4]، فقالوا: مُنْخُلٌ ومُنْغُلٌ. والثالثةُ: القلبُ إلى الميم قبل الباء، كقولك: شَمْباءُ وعَمْبَرٌ[5]. والرابعةُ: الإخفاءُ[6] مع سائر الحروف، وهي خمسة عشر حرفاً، كقولك: مِنْ جابر، ومَنْ كفر؟ ومِنْ قبلُ، وما أشبه ذلك. قال أبو عثمان: وبيانها مع حروف الفم لحنٌ[7].

فصل: والطاءُ والدال والتاء والظاء والذال والثاء، سِتَّتُها يُدغم بعضُها في بعض وفي الصاد والسين والزاي[8]، وهذه لا تُدغم في تلك[9]، إلا أنّ بعضها يُدغم في بعض. والأقيسُ في المُطْبَقَة[10] إذا أُدغمت تَبْقِيَةُ الإطباق، كقراءة أبي عمرو: ﴿فرَّطْتُ

---

(١) الإدغام بغنة له أربعة حروف، وهي: الياء والنون والميم والواو. والإدغام بغير غنة له حرفان، وهما: اللام والراء.

(٢) وهو الإظهار. ومعناه: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنّة في الحرف المظهر. وإنما وجب البيان عند هذه الحروف لتباعدها منها.

(٣) في أ: ومِنْ غيرك.

(٤) فهؤلاء يجرون الغين والخاء مجرى حروف الفم لقربهما منها، فيخفونها عندهما كما يفعلون عند القاف والكاف. ابن يعيش ١٠ / ١٤٥.

(٥) أيْ: شنباء وعنبر.

(٦) وهوالنطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام.

(٧) قال ابن يعيش: «فكان بين النون وحروف الفم اختلاط، فلم تقوَ قوة حروف الفم فتدغم فيه، ولم تبعد بعد حروف الحلق فتظهر معها، وإنما كانت متوسطة بين القرب والبعد فتوسّط أمرها بين الإظهار والإدغام فأخفيت عندها». شرح المفصل ١٠ / ١٤٥. وانظر الكتاب ٤ / ٤٥١.

(٨) ولأنه يجمعها كونها من طرف اللسان وأصول الثنايا.

(٩) لأنها قويّة بما فيها من الصفير.

(١٠) حروف الإطباق هي: الصاد والضاد والطاء والظاء. والإطباق كما ذكره المؤلف سابقاً هو: أن تطبق على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاه من الحنك.

في جنب الله﴾[1] [الزمر: ٥٦].

فصل: والفاءُ لا تُدغم إلا في مثلها، كقوله تعالى: ﴿وما اخْتَلَفَ فيه﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقرىء: ﴿نخسفْ بِّهم﴾ [سبأ: ٩] بإدغامها في الباء، وهو ضعيف تفرّد به الكسائي[2]. وتُدغم فيها الباء[3].

فصل: والباء تُدغم في مثلها، قرأ أبو عمرو: ﴿لَذَهَبَ بِّسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، وفي الفاء والميم[4] نحو: اذهبْ فَّمنْ، ويعذِّبْ مَّنْ يشاء. ولا يُدغم فيها إلا مثلُها.

فصل: والميمُ لا تُدغم إلا في مثلها، قال الله تعالى: ﴿فتلَقَّى آدمْ مِّنْ ربّه﴾ [البقرة: ٣٧]. وتُدغم فيها النونُ والباء.

فصل: و«افْتَعَلَ» إذا كان بعد تائها مثلُها جاز فيه البيانُ والإدغام[5]. والإدغامُ سبيلُه أن تُسكّنَ التاءُ الأولى وتُدغم في الثانية، وتُنقل حركتُها إلى الفاء، فيُستغنى بالحركة عن همزة الوصل، فيقال: قَتَّلوا ـ بالفتح. ومنهم من يحذف الحركة ولا يَنْقلها، فيلتقي ساكنان[6]، فيُحرك الفاءَ بالكسر[7]، فيقول: قِتّلوا[8]. فمنْ فتح قال: يَقَتِّلون ومُقَتِّلون ـ بفتح القاف، ومَنْ كسر قال: يَقِتِّلون ومُقِتِّلون ـ بكسرها. ويجوز: مُقُتِّلون ـ بالضم، إتباعاً للميم، لِما حُكي عن بعضهم[9]: ﴿مُرُدِّفِينَ﴾ [الأنفال: ٢٠].

---

(١) بالإدغام والإطباق.

(٢) ولم يجز ذلك أبو علي؛ لأن الباء أضعف في الصوت من الفاء، فلا تدغم فيها. قال أبو حيان: «والقراءة سنة متبعة، ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر، فلا التفات لقول أبي علي ولا الزمخشري». البحر المحيط ٨ / ٥٢٣.

(٣) لتقاربهما، فهما من حروف الشفة، كقولك: اذهبْ فّانظر.

(٤) لأنهما من حروف الشفة.

(٥) لأن المثلين المتحركين إذا لم يكونا في الأخير لا يجب الإدغام.

(٦) فاء الفعل وتاء افتعل.

(٧) لأن الساكن إذا حرّك فالكسر أولى.

(٨) فتسقط همزة الوصل بتحرك ما بعدها.

(٩) هم أهل مكة كما في شرح الشافية ٣ / ٢٨٥. وحكاها أبو حيان عن الخليل في البحر المحيط ٥ / ٢٧٩.

وتُقلب مع تسعة أحرف إذا كنّ قبلها، مع الطاءِ والظاءِ والصادِ والضادِ طاءً، ومع الدال والذال والزاي دالاً، ومع التاءِ والسينِ ثاءً وسيناً. فأمّا مع الطاء فتُدغم ليس إلاّ، كقولك: اطَّلَبَ واطَّعَنُوا. ومع الظاء تُبيَّنُ، وتُدغم بقلب الظاء طاء[1] أو الطاء ظاء، كقولهم: اظطَلَمَ واطَّلَمَ واظَّلَمَ، ورُوي الثلاثة في بيت زهير[2]:

ويُظلَمُ أحياناً فَيَظَّلِمُ

ومع الضاد تُبيَّن، وتُدغمُ بقلب الطاء ضاداً، كقولك: اضْطَرَبَ واضَّرَبَ، ولا يجوز: اطَّرَبَ[3]. وقد حُكي: اطَّجَعَ في «اضْطَجَعَ»، وهو في الغرابة كـ «الْطَجَعَ»[4]. ومع الصاد تُبيَّن، وتُدغم بقلب الطاء صاداً، كقولك: مُصْطَبِرٌ ومُصَّبِرٌ، واصْطفى واصْطلى، واصَّفى واصَّلى، وقُرِىء: ﴿إلاّ أنْ يَصَّلِحا﴾[5] [النساء: ١٢٨]، ولا يجوز مُطَّبر[6]. وتُقلب مع الدال والذال والزاي دالاً. فمع الدال والذال تُدغم، كقولك: ادَّان وادَّكر واذَّكر، وحكى أبو عمرو عنهم: اذْدَكَرَ وهو مُذْدَكِرٌ، وقال الشاعر[7]:

---

(١) طاء: سقطت من أ.

(٢) ديوانه ١١٤، والكتاب ٤ / ٤٦٨، وسرّ الصناعة ١ / ٢١٩، واللسان (ظلم)، والخصائص ٢ / ١٤١. الشاهد فيه قوله: فيظّلم. حيث رُوي بثلاثة أوجه، الأول: فيظطلم، بقلب تاء الافتعال طاء. والثاني: فيظّلم، بإبدال التاء ظاء وإدغامها في الظاء. والثالث: فيطّلم، بإبدال الظاء طاء وإدغامها في الطاء. ومعنى (يظّلم): يطلب منه في غير موضع الطلب فيحتمل ذلك ويقبله، والبيت بتمامه:

هو الجواد الذي يعطيك نائله ... عفواً ويُظلم أحياناً فيظّلمُ

(٣) أيْ: بإدغام الضاد بالطاء.

(٤) يريد أن إدغام الضاد في الطاء غريب، كإبدال الضاد لاماً في قولهم: الطَّجع. انظر الكتاب ٤ / ٤٧٠.

(٥) ونقل سيبويه (٤ / ٤٦٧) هذه القراءة عن هارون. وهي قراءة عاصم الجحدري كما في المحتسب ١ / ٢٠١.

(٦) أيْ: إدغام الصاد في الطاء.

(٧) هذا الرجز لأبي حِكاك، في وصف ناقة. وهو في سرّ الصناعة ١ / ١٨٧، والممتع ١ / ٣٥٨، والمقرب ٢ / ١٦٦. الجراز: المستأصِل. الهرم: نبات. تذريه: تطيّره. المقضب: القطّاع. تنحي: تقبل. والشاهد فيه قوله: اذدراء، حيث قلبت تاء الافتعال دالاً مع الذال بدون إدغام.

تُنْحِي على الشوْك جُرازاً مِقْضَبا والهَرْمُ تَذْريه اذْدراءً عَجَبا

ومع الزاي تُبيِّن[1]. وتُدغم بقلب الدال إلى الزاي، كقولك: ازْدانَ وازّانَ. ومع الثاء تُدغم ليس إلاّ، بقلب كلٍّ واحدةٍ منهما إلى صاحبتها، فتقول: مُثَّرِدٌ ومُتَّرِد[2]، ومنه: اثّأَرَ واتّأَرَ[3]. ومع السين تُبيَّن، وتُدغم بقَلب التاء إليها، كقولك: مُسْتَمِعٌ ومُسَّمِعٌ. وقد شبَّهوا تاء الضمير بتاء الافتعال، فقالوا: خَبَطُّهُ، قال[4]:

وفي كلِّ حيّ قدْ خَبَطَّ بنعمةٍ

وفُزْدُ وحُصْطُ عينَهُ وعُدُّهُ ونَقَدُّهُ، يريدون: خبطتَ وفُزْتُ وحُصْتُ وعُدْتُ ونَقَدْتُ. قال سيبويه[5]: وأعْربُ اللغتين وأجودهما ألا تقلب. قال[6]: وإذا كانت التاءُ متحركة وبعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن إدغام. يريد نحوَ: اسْتَطْعَمَ واسْتَضْعَفَ واسْتَدْرَكَ؛ لأن الأول متحرك، والثاني ساكنٌ، فلا سبيل إلى الإدغام. واسْتَدانَ واسْتَضاء واستطال: بتلك المنزلة؛ لأن فاءها في نيّة السكون[7].

فصل: وأدغموا تاء «تفعَّلَ وتفاعل» فيما بعدها، فقالوا: اطَّيَّروا وازَّيَّنوا واثّاقلوا وادّارَأوا[8]، مجتلبين همزة الوصل للسكون الواقع بالإدغام، ولم يدغموا نحو

(١) لأن الزاي حرف صفير.

(٢) والأصل: مثترد. والمثّرد: الذي لا تكون حديدته حادة، فهو يفسخ اللحم.

(٣) الأصل: اثتأر. ومعناه: أدرك ثأره.

(٤) القائل علقمة الفحل. وهو في ديوانه ٣١، والكتاب ٤ / ٤٧١، ومجالس ثعلب ١ / ٧٨، وسرّ الصناعة ١ / ٢١٩. والشاهد فيه قوله: خبطَّ، والأصل: خبطْت، قلبت تاء الضمير طاء وأدغمت في الطاء، تشبيهاً بتاء الافتعال. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: فحُقّ لشأس من نداكَ ذَنُوب. خبطّ: سرت. شأس: أخو الشاعر. الندى: الجود. الذنوب: النصيب.

(٥) الكتاب ٤ / ٤٧٢. وفيه: أن لا تقلبها طاء.

(٦) الكتاب ٤ / ٤٧٢، وفيه: فإذا كانت التاء متحركة وهذه الحروف ساكنة بعدها لم يكن إدغام.

(٧) لأن الأصل: استَدْيَن واستَضْوَأ واستَطْوَل. وقال سيبويه: «كراهية لتحريك هذه السين التي لا تقع إلا ساكنة أبداً». الكتاب ٤ / ٤٧٣.

(٨) والأصل: تطيّروا وتزيّنوا وتثاقلواوتدارَأوا. أدغمت التاء فيما بعدها، ثم اجتلبت همزة الوصل حتى لا يبتدأ بساكن. والحروف التي تدغم فيها هذه التاء هي: التاء والطاء والدال والظاء والذال والثاء والصاد والزاي والسين والضاد والشين والجيم.

«تذكَّرون» لئلا يجمعوا بين حذف التاء[1] وإدغام الثانية[2].

فصل: ومن الإدغام الشاذ قولهم: ستٌّ، أصلُه: سِدْسٌ، فأبدلوا السين تاءً وأدغموا فيها الدال[3]. ومنه: وَدٌّ، في لغة بني تميم، وأصلُها: وَتِدٌ، وهي الحجازية الجيدة[4]. ومثلُه: عِدّانٌ، في عِتْدانٍ[5]، وقال بعضهم: عُتُدٌ، فراراً من هذا[6].

فصل: وقد عدلوا في بعضَ ملاقي المِثْلين أو المتقاربين لإعواز الإدغام إلى الحذف[7]، فقالوا في «ظَلِلْتُ ومَسِسْتُ وأَحْسَسْتُ»: ظَلْتُ ومَسْتُ وأَحَسْتُ، قال[8]:

---

(١) لأن الأصل: تتذكرون.

(٢) وعند ابن يعيش أن مثل هذا النوع من الإدغام لا يجوز؛ لأنه يؤدي إلى سكون الأول، ولا يمكن الإتيان بألف الوصل. شرح المفصل ١٠ / ١٥٢.

(٣) مثل هذا الإدغام شاذ في القياس مطّرد في الاستعمال، لأنه كثر استعماله في كلامهم. والسين مضاعفة، وليس بينهما حاجز قوي، وحتى الحاجز مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزاد الحرف سيناً، فتلتقي السينات، ولنفس السبب تعذّر إدغام السين في الدال، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها موضع الدال وهو التاء، ثم أدغموا الدال في التاء. انظر الكتاب ٤ / ٤٨٢.

(٤) ولكن بنو تميم أسكنوا التاء، كما قالوا في فَخِذٍ: فَخْذٌ، ثم أدغموا. قال سيبويه: «ولم يكن هذا مطّرداً لما ذكرت لك من الالتباس». الكتاب ٤ / ٤٨٢.

(٥) عِتْدان: جمع عتود، وهو التيس الذي بلغ السّفاد. قال سيبويه: «وقد قالوا: عدّان شبّهوه بوَدٍّ. وقلّما تقع في كلامهم ساكنة، يعني التاء، في كلمة قبل الدال، لما فيه من الثّقل، فإنما يفرون بها إلى موضع تتحرك فيه. فهذا شاذ مشبّه بما ليس مثله نحو: يهتدي ويقتدي». الكتاب ٤/ ٤٨٢.

(٦) أيْ: قال بعضهم: عُتُد، في جمع عتود فراراً من الإدغام في عدّان.

(٧) قال ابن يعيش: «إنما هو ضرب من الإعلال للتخفيف، كراهية اجتماع المتجانسين كالإدغام». شرح المفصل ١٠ / ١٥٣. وجعله سيبويه من الشاذ. وقال: «لمّا كثر في كلامهم كرهوا التضعيف، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في فعلْتُ وفعلْنَ». الكتاب ٤ / ٤٨٢.

(٨) أبو زُبيد الطائي. وهو في ديوانه ٦٣١، والمحتسب ١ / ١٢٣، والإنصاف ١ / ٢٧٣، والمنصف ٣ / ٨٤. والشاهد فيه قوله: أَحَسْنَ، فإن أصله: أَحْسَسْنَ، فلمّا تعذّر الإدغام عدل إلى حذف إحدى السينين. وماذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: سوى أن العتاق من المطايا. العتاق: النجيبات من الإبل. شوس: جمع أَشْوس، وهو الذي ينظر بمؤخر عينه. والبيت من جملة أبيات يصف بها الشاعر قوماً يَسْرون في الفلاة والأسد يطلب فريسته منهم.

أَحَسْنَ به فَهُنَّ إليه شُوسُ

وقولُ بعض العرب: اسْتَخَذَ فلانٌ أرضاً، لسيبويه فيه مذهبان، أحدهما: أن يكون أصله: اسْتَتْخَذَ، فتُحذَفُ التاء الثانية[1]. والثاني: أن يكون: اتَّخَذَ، فتُبدل السينُ مكان التاء الأولى[2]. ومنه قولهم: يَسْطِيعُ ـ بحذف التاء، وقولهم: يَسْتِيعُ، إنْ شئتَ قلت: حُذفت الطاءُ وتركت تاءُ الاستفعال، وإنْ شئتَ قلتَ: حُذفت التاء المزيدة وأبدلت التاءُ مكان الطاء[3]. وقالوا: بَلْعَنْبَر وبَلْعَجْلان، في بني العنبر وبني العجلان[4]، وعَلْمَاءِ بنو فلانٍ، أيْ: على الماء[5]، قال[6]:

غـداةَ طَفَـتْ عَلْمـاءِ بكـرُ بـنُ وائـلٍ وعـاجَـتْ صـدورُ الخيـل شطـرَ تميـمِ

وإذا كانوا ممن يحذفون مع إمكان الإدغام في: يَتَسِعُ ويَتَقي، فَهُمْ مع عدم إمكانه أحذف[7].

* * * * *

(١) قال: «وفيها قول آخر: أن يكون استفعل، فحذف التاء للتضعيف من اسْتَتخذ». الكتاب ٤ / ٤٨٤.

(٢) قال: «وقال بعضهم: استخذ فلانٌ أرضاً، يريد: اتّخذ أرضاً، كأنهم أبدلوا السين مكان التاء في اتّخذ». الكتاب ٤ / ٤٨٣.

(٣) ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها. الكتاب ٤ / ٤٨٤.

(٤) فحذفوا النون لقربها من اللام، وسقطت الياء لالتقاء الساكنين. وهم يفعلون ذلك بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة. واعتبر سيبويه ذلك شاذاً. الكتاب ٤ / ٤٨٤، وابن يعيش ١٠ / ١٥٥.

(٥) همزة الوصل تسقط للدرج، وألف «على» تحذف لالتقائها مع لام المعرفة، فصار اللفظ علَلْماء. فالتقت لامان، الثانية منهما ساكنة فلم يجز الإدغام، فحذفت اللام الأولى طلباً للتخفيف.

(٦) قطري بن الفجاءة، كما في شعر الخوارج ١٠٦، والكامل ٣ / ٢٩٧، والأمالي الشجرية ٢ / ١٨٠. وشرح شواهد الشافية ٤٩٨. والشاهد فيه قوله: عَلْماء. وقد شرح في الحاشية السابقة.

(٧) بعدها في أ: تمّ الكتاب بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه ومنّه. وصلى الله على سيدنا محمد نبيّه، وآله وصحبه وسلّم. وفي ب: كمل جميع المفصّل في النحو والحمد لله ربّ العالمين، وصلواته على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليماً جزيلاً.

الفهارس العامة

١ - فهرس الآيات القرآنية.

٢ - فهرس القراءات القرآنية.

٣ - فهرس الأحاديث الشريفة.

٤ - فهرس الأمثال والأقوال.

٥ - فهرس الأشعار والأرجاز.

٦ - فهرس الأعلام.

٧ - فهرس الأماكن والقبائل والجماعات.

٨ - فهرس اللغة.

٩ - فهرس المصادر والمراجع.

١٠ - فهرس الموضوعات.

١١ - فهرس الفهارس.

* * *

١ـ فهرس الآيات القرآنية

* * *

٢-فهرس القراءات القرآنية

السورة	الآية	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى	الصفحة
الفاتحة	٧	ولا الضالّين	ولا الضألّين	٣٧٠
البقرة	٢٠	لذهبَ بسمعهم	لذهبْ بِّسمعهم	٤٣٠
البقرة	٣٧	فتلقى آدمُ منْ ربّه	فتلقى أدمْ مِّن ربه	٤٣٠
البقرة	٨٣	وقولوا للناس حسناً	وقولوا للناس حسنى	٢٣٠
القرة	١٠٣	لمثوبةٌ من عند الله	لَمثْوَبةٌ من عند الله	٤٠٢
البقرة	١٩٧	فلا رفثَ ولا فسوقَ	فلا رفثٌ ولا فسوقٌ	٩٦
البقرة	٢١٤	حتى يقولَ الرسولُ	حتى يقولُ الرسولُ	٢٤٨
البقرة	٢١٩	ماذا ينفقون قل العفوَ	ماذا ينفقون قل العفوُ	١٤٥
البقرة	٢٣٣	أن يتمَّ الرضاعة	أن يتمُّ الرضاعة	٣٢١
البقرة	٢٦٧	مِنَ الأرضِ	مِنَ لَرْضِ	٣٦٦
آل عمران	٨٥	ومَن يبتغِ غير الإسلام	ومن يبتغْ غَّيرَ الإسلام	٤٢٦
النساء	١	والأرحامَ	والأرحامِ	١٢٦
النساء	٦٦	ما فعلوه إلا قليل منهم	ما فعلوه إلا قليلاً منهم	٨٧
النساء	٩٥	غيرُ أولي الضرر	غيرَ أولي الضرر	٨٨
النساء	١٢٨	أنْ يصلحا	أنْ يصَّلحا	٤٣١
المائدة	٣٨	فاقطعوا أيديَهما	فاقطعوا أيمانهما	١٧٣
المائدة	٧١	أن لا تكونَ فتنة	أن لا تكونُ فتنة	٣٠٣
الأنعام	١٥٤	على الذي أحْسَنَ	على الذي أحْسَنُ	١٣٨
الأنعام	١٦٢	محيايَ	محيايْ	١١٣
الأعراف	٤٤	قالوا نَعَمْ	قالوا نَعِمْ	٣١٦
الأعراف	١٨٦	ويذَرُهُمْ	ويَذَرْهُمْ	٢٥٥

السورة	الآية	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى	الصفحة
الأنفال	٩	مُرْدفِين	مُرُدِّفِين	٤٣٠
يونس	٥٨	فبذلك فليفرحوا	فبذلك فلتفرحوا	٢٥٧
هود	٨١	إلا امرأتَك	إلا امرأتُك	٨٧
هود	١١١	وإنْ كلًّا لمّا	وإنْ كلًّا لَمَا	٣٠١
يوسف	٣١	وقالتِ اخرج	وقالتُ اخرج	٣٦٩
يوسف	٣١	ما هذا بشرا	ما هذا بشر	٩٧
يوسف	٣١	حاشَ لله	حاشا لله	٢٩٥
يوسف	٧٦	وعاء أخيه	إعاء أخيه	٣٨٠
يوسف	٩٠	منْ يتّقِ ويصبرْ	منْ يتّقي ويصبرْ	٤١٠
الحجر	٤٥، ٤٦	وعيونٍ ادخلوها	وعيونٌ ادخلوها	٣٦٩
الإسراء	٧٦	وإذنْ لا يلبثون	وإذنْ لا يلبثوا	٣٣٠
الكهف	٣٩	أنا أقلَّ	أنا أقلُّ	١٣٢
مريم	٦٩	أيُّهم أشدّ	أيَّهم أشدّ	١٤٣
طه	٣٣، ٣٤	كي نسبحكَ كَثيراً ونذكركَ كَثيراً	كي نسبحكْ كّثيراً ونذكركْ كّثيراً	٤٢٦
النور	٣٦	يُسبِّح له فيها	يُسبَّح له فيها	٤٦
النور	٤٥	خلقَ كلَّ دابّة	خلقْ كُلّ دابّة	٤٢٦
النور	٦٢	لبعضِ شأنهم	لبعضْ شّأنهم	٤٢٧
النمل	٢٥	ألاّ يسجدوا	ألا يا اسجدوا	٧٠
الروم	٤	من قبلُ ومن بعدُ	من قبلٍ ومن بعدٍ	١٥٧
الأحزاب	٣١	وتعمل صالحا	ويعمل صالحا	١٤٢
سبأ	٩	نخسفْ بهم	نخسفْ بِّهم	٤٣٠
سبأ	١٠	والطيرَ	والطيرُ	٦٢
يس	٣٢	لمّا جميعٌ	لَمَا جميعٌ	٣٠١

السورة	الآية	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى	الصفحة
يس	٣٥	وما عملته أيديهم	وما عملتْ أيديهم	٧٤
يس	٧٢	فمنها ركُوبُهم	فمنها ركُوبَتُهُم	٩٠
ص	٤١، ٤٢	وعذابٍ اركض	وعذابٌ اركض	٣٣٧
الزمر	١٦	يا عبادِ	يا عبادي	٦٥
غافر	٣٧	فأطّلعَ	فأطّلعُ	٣٠٦
فصّلت	١٧	وأمّا ثمودُ فهديناهم	وأمّا ثمودَ فهديناهم	٧٢
الزخرف	٧٦	كانوا هم الظالمين	كانوا هم الظالمون	١٣٢
محمد ﷺ	١٦	من عندكَ قالوا	من عندكْ قّالوا	٤٢٦
الفتح	١٦	تقاتلونهم أو يسلمون	تقاتلونهم أو يسلموا	٢٤٩
الفتح	٢٩	أخرجَ شَطأه	أخرجْ شّطأه	٤٢٦
ق	٢٥، ٢٦	مريبٍ الذي	مريباً الذي	٣٦٩
النجم	٥٠	عاداً الأُولى	عاداً لُّولى	٣٦٥
الرحمن	٣٩	ولا جانّ	ولا جأنّ	٣٧٠
القلم	٩	لو تدهن فيدهنون	لو تدهن فيدهنوا	٢٥١، ٣٢٩
المعارج	٣، ٤	ذي المعارج تَعْرج	ذي المعارجْ تّعرج	٤٢٦
المعارج	١١	من عذابِ يومِئذٍ	من عذاب يومَئذٍ	١٢٧
الإنسان	١٥	كانت قواريرَ	كانت قواريراً	٣٤٩
المرسلات	٣٥	هذا يومُ لا ينطقون	هذا يومَ لا ينطقون	١٢٧
التكوير	٢٤	على الغيب بضنين	على الغيب بظنين	٢٦٢
المطففين	٣٦	هل ثُوّب الكفار	هل ثُّوّب الكفار	٤٢٨
الفجر	١٥	فيقول ربي أكرمنِ	فيقول ربي أكرمنْ	٣٥٧
الفجر	١٦	فيقول ربي أهاننِ	فيقول ربي أهاننْ	٣٥٧
الإخلاص	١، ٢	قل هو اللهُ أحدٌ اللهُ	قل هو اللهُ أحدُ الله	٣٣٧
الإخلاص	٤	ولم يكن له كفواً أحد	ولم يكن كفواً له أحد	٢٦٩

٣ـ فهرس الأحاديث الشريفة

* * *

٤ـ فهرس الأمثال والأقوال

المثل أو القول	الصفحة
أعور الله عينه	٣٩٨
أغدّ البعير	٢٧٧، ٢٨٢
افتد مخنوقُ	٦٦
أفعلُ ذلك وكرامة ومسرّة	٥٨
أفلس من ابن المذلّق	٢٢٧
أقائماً وقد قعد الناس	٥٩
أقاعداً وقد سار الراكب	٥٩
أقسمت عليك إلا فعلت	٩٠
أقشع الغيم	٢٨٢
أكثر شربي السّويق ملتوتا	٥١
أكلت السمكة حتى رأسها	٢٨٩
ألا طعام ولو تمرا	٩٢
التقت حلقتا البطان	٣٦٨
إلاّ حظيّة فلا أليّة	٤٧
إلاّ دَهٍ فلا دَهٍ	١٥٥
الله أكبر دعوة الحق	٥٩
اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة	٦٧
اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابن الأصبغ	٢٩٥
اللهم ضبعاً وذئباً	٦١
أما بمكان كذا وجذ	٦١
أمس الدابر	١١٨
أمَ وسيفي وزرّيه ورمحي ونصليه وفرسي وأذنيه	٣١٤
أمّا أنت منطلقاً انطلقت	٩٢
أمّا بادىء بدء فإني أحمد الله	١٦٥

المثل أو القول	الصفحة

المثل أو القول	الصفحة

* * *

٥ـ فهرس الأشعار والأرجاز

صدر البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
إليكم ذوي	ألبُبُ	الطويل	الكميت	١٠٦
عجبت والدهر	أضربُه	الرجز	زياد الأعجم	٣٥٢
أنّى ومِنْ	لعبُ	المنسرح	الكميت	١٦٢
وما لي إلا آل	مشعبُ	الطويل	الكميت	٨٦
لنا إبلان	فتنكّبُوا	الطويل	شعبة بن قمير	١٧٣
لا بارك الله	مطّلبُ	المنسرح	عبد الله بن قيس الرقيات	٤٠٩
بكيت أخا	ضروبُ	الطويل	أبو طالب	٢٢٣
تُرادى على دِمْنِ	فرُكُوبُ	الطويل	علقمة بن عبدة	٢١٨
وفي كل حيّ	ذَنُوبُ	الطويل	علقمة بن عبدة	٤٣٢
أتهجر ليلى	تطيبُ	الطويل	المخبّل السعدي	٨٥
وما هو إلا أنْ	أجيبُ	الطويل	عروة بن حزام	٢٥٢
عسى الكرب الذي	قريبُ	الوافر	هدبة بن خَشْرم	٢٧٠
فما سوّدتني عامر	أبِ	الطويل	عامر بن الطفيل	٤٠٨
إذا كوكبُ الخرقاء	القرائبِ	الطويل	ــــــ	١٠٥
بالله ربّك	بالبابِ	الكامل	إبراهيم بن هرمة	٣٦١
ما أنس لا أنساه	سرابِ	الكامل	حصين بن قعقاع	٤١١
جياد بني أبي	العرابِ	الوافر	ــــــ	٢٦٥
وقد ذقتمونا	المجرَّبِ	الطويل	رجل من بني مازن	٢١٨
ما إنْ رأيت	جُرْبِ	الكامل	دريد بن الصمّة	٣١٨
أمّهتي خندف	أبي	الرجز	قصيّ بن كلاب	٣٧٧
أمرتك الخير	نشبِ	البسيط	عمرو بن معد يكرب	٢٩٥
سالت هذيل	نصبِ	البسيط	حسان	٣٦٥
فذرْ ذا ولكنْ	ناصبِ	الطويل	مزاحم العقيلي	٤٢٨
كأنما عطية	الوطب	الرجز	ــــــ	١٧١

صدر البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
أعدْ نظراً	المقيّدا	الطويل	الفرزدق	٢٩٧
تالله يبقى	غردُ	البسيط	أبو ذؤيب الهذلي	٣٥٩
على الحكم المأتيِّ	يقصدُ	الطويل	أبو اللحّام التغلبيّ	٢٥٢
أبني لبينى	عضدُ	الكامل	طرفة	٨٩
وكيف لنا	نقدُ	الطويل	ابن مقبل	٢٠٤
إذا كانت الهيجاء	مهنَّدُ	الطويل	جرير	٧٧
أشلى سلوقية	أودُ	البسيط	الراعي النميري	٣٤
فلا حسباً	الجدودُ	الوافر	جرير	٧٣
عزمت على	يسودُ	الوافر	أنس بن مدركة الخثعمي	١٠٦
نُبِّئتُ أخوالي	فديدُ	الرجز	رؤبة	٣٤
إذا ما الخبز	الثريدُ	الوافر	——	٣٦٢
ومن فعلاتي	جليدُها	الطويل	عبد الواسع بن أسامة	٢٦٧
يلومونني في حبّ	لعميدُ	الطويل	——	٢٩٩
إذا ما عُدّ	سادي	الوافر	امرؤ القيس	٣٨٤
ألم يأتيك	زيادِ	الوافر	قيس بن زهير	٤١٠
أرى الحاجات	بالبلادِ	الوافر	ابن الزَّبير الأسَدي	٩٤
هذيليَّة تدعو	نُجدِ	الطويل	——	٢٠٨
وقفت فيها	أحدِ	البسيط	النابغة	٣٨٩
قدني من نصر	الملحدِ	الرجز	حُميد الأرقط	١٣٦
إذا ما دعوا	المردِ	الطويل	النمر بين تولب	٣٦
وتركن نَهْدا	المرّدِ	الكامل	عبد الأسود الطائي	٣٨٧
يا مَنْ رأى	الأسدِ	المنسرح	الفرزدق	١٠٩
وايْتصَلتْ	الفرقدِ	الرجز	——	٣٨٣
قالت ألا	فقدِ	البسيط	النابغة	٢٩٧

صدر البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
وكحّل	بالعواوِرِ	الرجز	جَنْدل الطُّهَوِيّ	٤٠٥
يركب كلّ	الهُبُورِ	الرجز	العجاج	٧٨
هنّ الحرائر	بالسُّوَرِ	البسيط	الراعي النميري	٢٩٠
باعد أم العمرو	قصورها	الرجز	أبو النجم	٣٨
جارِيَ لا	عذيري	الرجز	العجاج	٦٧
		س		
لقد رأيت	خمسا	الرجز	العجاج	١٦١
أكرٌّ وأحمى	القوانسا	الطويل	العباس بن مرداس	٢٣١
لله يبقى	الآسُ	البسيط	عبد مناة الهُذليّ	٣٦٠
إذا ما دخلتَ	المجلسُ	الكامل	العباس بن مرداس	١٥٩
سوى أن	شوسُ	الوافر	أبو زُبيد الطائي	٤٣٤
أقاتلُ حتى	المكيَّسُ	الطويل	زيد الخيل الطائي	٢١٨
يا صاحِ ياذا	الحِلْسِ	الرجز	خُزَزُ بن لَوْذان، أو خالد بن المهاجر	٦٤
لا صبر حتى	القَلَنْسِ	الرجز	ـــــ	٤١١
عددت قومي	ليسي	الرجز	رؤبة	١٣١
		ص		
أتاني وعيدُ	الأحاوصا	الطويل	الأعشى	١٨٣
كلُوا في بعض	خميصُ	الوافر	ـــــ	٢١٠
لدنْ غدوةً	قالصِ	الطويل	ـــــ	١٦٠
		ض		
بتيهاء	بيوضُها	الطويل	عمرو بن أحمر	٢٦٦
سألتها الوصل	مضِّ	الرجز	ـــــ	١٥٥
على أنها	يمضي	الطويل	أبو خِراش الهُذليّ	١٣٣

* * *

٦- فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
أيوب عليه السلام	٢٧٤
بشر بن عمرو	١٢٤
ثعلب = أبو العباس أحمد بن يحيى	١٩٣
جران العود	٢٦٣
الجرميّ = صالح بن إسحق	٢٧٨
جرير	٦٥، ٧٢، ١٣٦، ١٨٧، ٢٧٣، ٣٠٠، ٣٢٢، ٣٣٦، ٤٠٩
جميل بن عبد الله بن معمر العذري	٣٣١
حاتم الطائي	٥٤، ٢٨٠، ٣٩١
الحارث لن حلّزة	٢٥٨
الحجاج بن يوسف	٢٩٩
حسان بن ثابت	١١١، ٢٦٥، ٣٦٤
الحطيئة	٢٥٤
حمزة (القارىء)	١٢٦
حمزة بن عبد المطلب	٢٢٤
حميد الأرقط	١٢٩، ٢٢٦
خزز بن لوذان	٦٤
الخليل بن أحمد	٩٣، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٨، ١٩٠، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٤، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٨٥، ٣١٢، ٣٢٣، ٣٣٣، ٣٥٤، ٣٦٢، ٣٩٧، ٤١٢
أبو دؤاد	١١١، ١١٢، ٢٩٢
داود عليه السلام	١٢٠
أبو الدرداء	١١٩
درنا بنت عبعبة	١٠٩

العلم	الصفحة
القطامي	٢٦٤
قطرب	١٦٢، ٣٨٨
القلاخ	٢٢٢
ابن قيس الرقيّات = عبيد الله	٤٠، ٤٠٩
ابن كثير (القارىء)	٤١٠
كثيّر عزّة	٣٣٠
ابن كراع = سُويد	٣٧، ٢٩٦
الكسائي	٣٠، ١٥٨، ٢١٢، ٢٨٠، ٣٠٥
كعب بن زهير	١١٣
كعب الغنوي	٢٥٠
الكميت	١٠٦، ١٦١، ١٧٩، ٢٢٣
ابن كيسان	١١٧
لبيد	٨٦، ١٠٧، ١٤٤، ١٦٢
أبو اللحّام التغلبي	٢٥٢
اللّحياني	٣٨٧
المازني	٨٥، ١٩١، ٣٥٤، ٤٢٩
المبرّد = أبو العباس	٣٩، ٨٠، ٨٥، ٨٦، ٩٧، ١١٤، ١٣٧، ١٨٧، ٢٠٣، ٢٩٤، ٣٠٧، ٣١٢، ٣٥١
مجاشع السّلمي	٢٨٢
مجاهد (القارىء)	٣٢١
ابن المذلّق	٢٢٧
المرّار الأسدي	١٢٤
المرقّش الأكبر	٥٠
معاوية بن أبي سفيان	٣٤١

* * *

٧ـ فهرس الأماكن والقبائل والجماعات

العلم	الصفحة
جذيمة	٢٠٨
جرم	٣٤١
جلاجل	٥١
جلجل	٨٧
جلولاء	٢٠٨
جُنفاء	٢٣٧
جور	٤٣
الحجاز	٥٤
الحجازيون / أهل الحجاز	٥٥، ٩٧، ٩٨، ١٤٢، ١٤٦، ١٥٢، ١٦١، ٢١١، ٣٥٢، ٣٦٧
حروراء	٢٠٨
حُزوى	١٩١، ٤١٤
حضرموت	١٦٦
حمير	٣٤١
حندمان	٢٤٠
بنو حنظلة	٣٨٩
حَوْلايا	١٩٧
خُريبة	٢٠٨
الدّءات	٤٢٤
الدّئل	٢٠١
الدّبران	٣٨
دَقرى	١٩٢
ذو المجاز	١١٤
رَضْوى	١٩٢

* * *

٨ـ فهرس اللغة

ح

المادة	الكلمة وصفحتها
عذر	عذيري: ٦٧، العِذْرة: ٢١٩، ٣١٣.
عذفر	عُذافر: ٢٣٩.
عرب	العِراب: ٢٦٥.
عرد	عُرُنْد: ٢٣٥، ٣٧٦.
عرط	أم عرِيْط: ٣٦.
عرطل	عَرْطليل: ٢٤٠.
عرض	عِرَضْنى: ٢٣٧
عرعر	عَرْعار: ١٥٠.
عرف	عِرِّفان: ٢٣٨.
عرق	عارِقُهْ: ١٣٨، عِرقاتهم: ٣٥٥.
عرقب	عراقيبها: ٧٤.
عرقص	عُرَيقصان: ٢٤٠.
عزه	عِزْهى: ١٩٣، عِزْهاة: ١٩٣.
عزا	عِزْويت: ٣٧٥.
عسج	عَوْسجٌ: ٣٧٥.
عسف	اعتسافهم: ٣٠.
عشر	عِشار: ١٦٩، ١٨٢.
عشا	العَشا: ٢١٤.
عصد	عِصواد: ٢٣٧.
عصنصر	عَصَنْصَرُ: ٣٧٦.
عصا	عُصِيٌّ: ٤١٢.
عضد	يَعْضيدُ: ٢٣٦.
عضرفط	عَضْرَفوط: ٢٤١.
عضو	عضوة: ٢٣٨، عِضوات: ١٨٠.

المادة	الكلمة وصفحتها
قلص	قالص: ١٦٠، قالصة: ٣٨١، القَلوص: ١١٠.
قلل	قلَّة: ١٣٤، قلَّتها: ١٢١.
قلنس	قَلْنَسَ: ٢٧٩.
قلى	تَقْلِهْ: ١١٩، أقلي: ٣٢٠، تقليني: ٣٢٠، قُلون: ١٧٤، القلِى: ٣٩١.
قمحد	قَمَحْدُوَةٌ: ٤١١.
قمر	أقْمرُ: ٣٩٠.
قمش	اقْمِشْ: ٤٢٧.
قمص	القُماص: ٢١٤.
قمطر	قماطِر: ١٨٠.
قنس	القوانسا: ٢٣١.
قنا	قِنْية: ٤١٤.
قهقر	القهقرى: ٥٧.
قوب	قُوباء: ١٩٣، قاب: ١٠٢.
قود:	القَوَد: ٣٨١، ٤٠١، مقاوِد: ٤٢١، مَقْودة: ٤٠٢.
قوس	أقْوُس: ١٧٩، قسيّ: ١٧٩.
قوق	قَوْقأتْ: ٣٨٠.
قوم	المقامة: ١٠٢، مَقَاوِم: ٤٠٤.
قوا	القَواء: ٢٥١، قَوْقَيْتُ: ٣٧٥.
قيد	قِيْدٍ: ١٠٢.
قيس	قِيْسٍ: ١٠٢، تقيَّس: ٢٨١.
قيل	أقيلها: ٣٣٠، أقيله: ٢٧٦ ، قايلته: ٢٧٦.

ك

كبب	أكبّ: ٢٨٢.

و

* * *

٩ـ فهرس المصادر والمراجع

١ ـ الإبدال لابن السكّيت. تحقيق د . حسين شرف ، القاهرة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٢ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة التجارية بمصر ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

٣ ـ ارتشاف الضرب لأبي حيان. تحقيق د ـ مصطفى النماس . القاهرة.

٤ ـ الأزهية في علم الحروف للهروي. تحقيق عبد المعين الملوحي. دمشق ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٥ ـ أساس البلاغة للزمخشري. مطبعة دار الكتب ـ الطبعة الثانية ١٩٧٢م.

٦ ـ أسرار العربية لابن الأنباري. تحقيق د ـ فخر صالح قدارة. دار الجيل ـ بيروت ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٧ ـ الأشباه والنظائر للسيوطي. دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤م.

٨ ـ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني. تحقيق علي محمد البجاوي ـ دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة.

٩ ـ إصلاح المنطق لابن السكّيت. تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون. الطبعة الثانية ـ دار المعارف.

١٠ ـ الأصمعيات. اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. الطبعة الخامسة ـ دار المعارف.

١١ ـ الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ـ النجف ١٩٧٣م.

١٢ ـ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. تحقيق زهير زاهد . بغداد.

١٣ ـ الإفصاح للفارقي. تحقيق سعيد الأفغاني. بنغازي ١٩٧٤م.

١٤ ـ الاقتضاب لابن السيد البطليوسي. بيروت ١٩٧٣م

١٥ أمالي ابن الحاجب. تحقيق د. فخر صالح قدارة. دار عمار - عمّان، دار الجيل - بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٦ - أمالي الزجاجي. تحقيق وشرح عبد السلام هارون. دار الجيل - بيروت ١٤٧هـ - ١٩٨٧م.

١٧ - أمالي ابن الشجري. تحقيق د. محمود الطناحي. مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٨ - إنباه الرواة للقفطي. دار الفكر العربي - القاهرة ١٤٠٦هـ.

١٩ - الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري. المكتبة العصرية - صيدا، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٠ - أوضح المسالك لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الفكر - بيروت.

٢١ - أيام العربفيالجاهلية. تأليف: محمد جاد المولى، علي البيجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية - صيدا، بيروت.

٢٢ - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي. تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٢٣ - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق د. موسى بناي العليلي. مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٢م.

٢٤ - البحر الزخار لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار. تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله. مؤسسة علوم القرآن - بيروت، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ١٤٠٩هـ.

٢٥ - البحر المحيط لأبي حيان. المكتبة التجارية - مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة.

٢٦ - البداية والنهاية لابن كثير. مكتبة المعارف - بيروت.

٢٧ - البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتاح القاضي. دار الكتاب العربي - بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨١م.

٢٨ - بغية الوعاة للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة - الطبعة

الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٢٩ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان. نقله إلى العربية الدكتور رمضان عبد التواب. دار المعارف بمصر - الطبعة لثانية.

٣٠ - التاريخ الكبير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. تحقيق هاشم الندوي. دار الفكر - بيروت.

٣١ - التبيان في إعراب القرآن للعكبري. تحقيق على محمد البجاوي. بيروت ١٩٨٧م.

٣٢ - التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي. دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٣٣ - تذكرة النحاة لأبي حيان. مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦هـ.

٣٤ - التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني. تحقيق د. فخر صالح قدارة. دار عمار - عمّان، دار الجيل - بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣٥ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي. دار الكتب المصرية - الطبعة الثانية ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.

٣٦ - الجمل في النحو للزجاجي. تحقيق د. علي الحمد - الأردن ١٩٨٤م.

٣٧ - جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي. تحقيق د. محمد علي الهاشمي - الرياض ١٩٨١م.

٣٨ - حاشية الصبان على شرح الآشموني. دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

٣٩ - الحلل في شرح الجمل لابن السيد البطليوسي. تحقيق د. مصطفى إمام. مكتبة المتنبي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

٤٠ - الحماسة البصرية لابن الحسين البصري. عالم الكتب - بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤١ - خزانة الأدب للبغدادي. تحقيق عبد السلام هارون.

٤٢ - الخصائص لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتب المصرية ١٩٥٦م.

٤٣ - الدرر اللوامع للشنقيطي. بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٤٤ - ديوان ابن ميادة (الرمّاح). مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٥ - ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق محمد حسن آل ياسين. مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٤م.

٤٦ - ديوان أبي زبيد الطائي. جمع نوري القيسي. عالم الكتب - بيروت.

٤٧ - ديوان أبي طالب. دار الكتاب العربي - بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٤٨ - ديوان أبي النجم العجلي. شرح علاء الدين أغا. الرياض ١٩٨١م.

٤٩ - ديوان أبي نواس. تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي. القاهرة ١٩٥٣م. ودار صادر - بيروت.

٥٠ - ديوان الأحوص. جمع وتحقيق إبراهيم السامرائي. النجف ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٥١ - ديوان الأخطل. دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٢ - ديوان الأعشى الكبير. شرح وتعليق د - محمد حسين. مكتبة الآداب - القاهرة ١٩٥٠م، وتحقيق فوزي عطوي - بيروت.

٥٣ - ديوان الأغلب العجلي. جمع نوري القيسي. عالم الكتب - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٤ - ديوان امرىء القيس. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الثالثة - دار المعارف بمصر.

٥٥ - ديوان أمية بن أبي الصلت. تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي - دمشق.

٥٦ - ديوان أوس بن حجر. تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٥٧ - ديوان بشر بن أبي خازم. تحقيق عزة حسن. دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.

٥٨ - ديوان تميم بن مقبل. تحقيق عزة حسن. دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

٥٩ - ديوان جران العود. دار الكتب المصرية ١٩٩٥م.

٦٠ - ديوان جرير. تحقيق نعمان طه. دار المعارف - القاهرة ١٩٧١م، ودار صادر - بيروت ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٦١ - ديوان جميل بن معمر العذري. دار صادر - بيروت.

٦٢ - ديوان حاتم الطائي. تحقيق عادل جمال - القاهرة.

٦٣ - ديوان الحارث بن حلّزة اليشكري. إعداد وتحقيق هاشم الطعان مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٩م

٦٤ - ديوان حسان بن ثابت. تحقيق الدكتور حنفي حسنين، وحسن الصيرفي - الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٤م.

٦٥ - ديوان الحطيئة. بشرح ابن السكّيت والسكري والسجستاني. تحقيق نعمان طه - القاهرة ١٩٥٨م.

٦٦ - ديوان الحماسة لأبي تمام. مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الثانية ١٣٣١هـ - ١٩١٣م.

٦٧ - ديوان حميد بن ثور. صنعة عبد العزيز الميمني. الدار القومية للطباعة - القاهرة.

٦٨ - ديوان دريد بن الصمّة. دار قتيبة - دمشق ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

٦٩ - ديوان ذي الرمّة. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - دمشق ١٩٦٤م.

٧٠ - ديوان رؤبة. اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد ليسبغ ١٩٠٣م.

٧١ - ديوان الراعي النميري. المجمع العلمي العراقي ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٧٢ - ديوان زهير بن أبي سلمى. تحقيق كرم البستاني. دار صادر - بيروت ١٩٦٤م.

٧٣ - ديوان زيد الخيل (زيد بن مهلهل الطائي). دار المأمون للتراث - دمشق ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧٤ - ديوان سلامة بن جندل. دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٧٥ - ديوان الشمّاخ بن ضرار. حققه وشرحه صلاح الدين الهادي. دار المعارف - مصر.

٧٦ - ديوان طرفة بن العبد. تحقيق دريّة الخطيب ولطفي الصقال. مطبعة دار الكتب - دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٧٧ ـ ديوان الطرمّاح. تحقيق د ـ عزة حسن . دمشق ١٩٦٨م.

٧٨ ـ ديوان طفيل الغنوي. بيروت ١٩٦٨م.

٧٩ ـ ديوان العباس بن مرداس. تحقيق يحيى الجبوري ـ بغداد ١٩٦٨م.

٨٠ ـ ديوان عبد الرحمن بن حسّان بن ثابت. تحقيق د. سامي مكي العاني . بغداد ١٩٧٠م.

٨١ ـ ديوان عبد الله بن رواحة. تحقيق د. وليد قصاب دار العلوم ١٩٨٢م.

٨٢ ـ ديوان عبد الله بن الزبعرى. مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٨٣ ـ ديوان عبيد بن الأبرص. دار صادر ـ بيروت ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٨٤ ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم ـ دار صادر، دار بيروت ـ لبنان ١٩٥٨م.

٨٥ ـ ديوان العجاج. تحقيق عبد الحفيظ السطلي . دمشق ١٩٧١م.

٨٦ ـ ديوان عديّ بن زيد. تحقيق محمد جبار المعيبد . بغداد ١٦٩٥م.

٨٧ ـ ديوان علقمة الفحل. دار الكتاب العربي . بيروت ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٨٨ ـ ديوان عمرو بن أحمر الباهلي. تحقيق د ـ حسين عطوان . دمشق.

٨٩ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة. دار صادر ـ بيروت.

٩٠ ـ ديوان عمرو بن معد يكرب. صنعة هاشم الطعان. وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد.

٩١ ـ ديوان عنترة. دار صادر، دار بيروت ـ بيروت ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.

٩٢ ـ ديوان الفرزدق. تحقيق أحمد ا لصاوي ـ القاهرة ١٣٥٤هـ ،وبيروت ١٩٦٦م.

٩٣ ـ ديوات القتال الكلابي. تحقيق د ـ إحسان عباس بيروت ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م.

٩٤ ـ ديوان القطامي (عمير بن شييم). تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ـ بيروت ١٩٦٨م.

٩٥ ـ ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق د. ناصر الدين الأسد ・ مكتبة دار العروبة بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م ، ودار صادر ـ بيروت ١٩٦٧م.

٩٦ - ديوان قيس بن الملوّح. تحقيق عبد الستار فراج . القاهرة.

٩٧ - ديوان كثيّر عزّة. جمع وشرح د. إحسان عباس . بيروت ١٩٧١م.

٩٨ - ديوان كعب بن زهير. دار الكتب العلمية - بيروت.

٩٩ - ديوان كعب بن مالك. تحقيق سامي العاني . منشورات مكتبة النهضة - بغداد . الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

١٠٠ - ديوان الكميت. تحقيق داود سلوم - بغداد ١٩٦٩م.

١٠١ - ديوان لبيد بن ربيعة. بيروت ١٩٦٦م.

١٠٢ - ديوان المخبّل السعدي. عالم الكتب - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٠٣ - ديوان مسكين الدارمي. جمع وتحقيق عبد الجبوري، وخليل إبراهيم العطية . بغداد ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.

١٠٤ - ديوان النابغة الجعدي. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.. دمشق ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٠٥ - ديوان النابغة الذبياني. تحقيق وشرح كرم البستاني . دار صادر - بيروت.

١٠٦ - ديوان الهذليين. الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

١٠٧ - ديوان يزيد بن الحكم الثقفي. جمع نوري القيسي . بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٠٨ - ديوان يزيد بن مفرغ الحميري. جمعه وحققه د . عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١٠٩ - رصف المباني للمالقي. تحقيق د. أحمد الخراط. دمشق ١٩٨٥م.

١١٠ - سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي. تحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم - دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١١١ - سنن الترمذي. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر . مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٥٢هـ.

١١٢ - سير أعلام النبلاء للذهبي. مكتبة المؤيد للنشر والتوزيع - الرياض.

١١٣ - شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي. حققه محمد علي الريح هاشم. القاهرة

١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١١٤ - شرح أشعار الهذليين. صنعة أبي سعيد السكري. تحقيق عبد الستار أحمد فراج. مراجعة محمود محمد شاكر . مكتبة دار العروبة - القاهرة.

١١٥ - شرح الأشموني. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية.

١١٦ - شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون . القاهرة، الرياض ١٩٩٠م.

١١٧ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري - القاهرة.

١١٨ - شرح ديوان الأخطل تحقيق إيليا سليم الحاوي. دار الثقافة - بيروت ١٩٦٨م.

١١٩ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - الطبعة الثانية ١٩٦٨م.

١٢٠- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة. محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - الطبعة الثانية ١٩٦٠م.

١٢١ - شرح شافية ابن الحاجب للرضي . ومعه شرح شواهده للبغدادي. تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاق، ومحمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر العربي - بيروت ١٩٨٢م.

١٢٢ - شرح شذور الذهب لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٦٠م -

١٢٣ - شرح شواهد الإيضاح لابن برّي. تحقيق د - عيد درويش . القاهرة ١٩٥٨م.

١٢٤ - شرح الكافية للرضي. دار الكتب العلمية - بيروت.

١٢٥ - شرح قطر الندى لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة.

١٢٦ - شرح المفصل لابن يعيش. عالم الكتب - بيروت، مكتبة المثنى - القاهرة.

١٢٧ - شعر إبراهيم بن هرمة. تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان . دمشق ١٩٦٩م.

١٢٨ ـ شعر الأخطل. تحقيق د. فخر الدين قباوة . بيروت ١٣٧٩هـ ـ ١٩٧٩م.

١٢٩ ـ شعر الخوارج. تحقيق د. إحسان عباس . دار الثقافة ـ بيروت.

١٣٠ ـ شعر الراعي النميري. جمعه وقدم له وعلق عليه ناصر الحاني ـ دمشق ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.

١٣١ ـ شعر عبد الله بن الزبير. جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري . دار الحرية ـ بغداد ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٣٢ ـ شعر عمرو بن معد يكرب. جمعه وحققه مطاع الطرابيشي . دمشق ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٣٣ ـ شعر النمر بن تولب. صنعة د. نوري القيسي. مطبعة المعارف ـ بغداد.

١٣٤ ـ شعراء النصرانية قبل الإسلام . الأب لويس شيخو . بيروت.

١٣٥ ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق محمد أحمد شاكر. القاهرة ١٩٦٦م.

١٣٦ ـ الصاحبي لابن فارس. تحقيق السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي ـ مصر.

١٣٧ ـ ضرائر الشعر لابن عصفور. تحقيق السيد إبراهيم محمد. بيروت ١٩٨٤م.

١٣٨ ـ فتح الباري لابن حجر. دار الفكر للطباعة والنشر ـ بيروت.

١٣٩ ـ فرحة الأديب للغندجاني. تحقيق محمد علي سلطاني . دمشق ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٤٠ ـ الكامل للمبرّد. مكتبة المعارف ـ بيروت.

١٤١ ـ الكتاب لسيبويه. تحقيق عبد السلام هارون.

١٤٢ ـ الكشاف للزمخشري. دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٤٣ ـ كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة. تحقيق هادي عطية . بغداد ١٩٨٤م.

١٤٤ ـ لسان العرب لابن منظور. دار الفكر، دار صادر ـ بيروت.

١٤٥ ـ اللمع لابن جنّي. تحقيق حامد الضامن ـ بيروت ١٩٨٥م.

١٤٦ ـ المؤتلف والمختلف للآمدي. مكتبة الباز ـ مكة المكرمة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٤٧ ـ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج. تحقيق هدى محمد قراعة . القاهرة ١٩٧١م.

١٤٨ ـ مجالس ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام هارون ـ دار المعارف . الطبعة الثالثة.

١٤٩ ـ المجتبى من السنن للنسائي. مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب . الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٥٠ ـ مجمع الأمثال للميداني. دار المعرفة ـ بيروت.

١٥١ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لعلي الهيثمي. دار الريان للتراث ـ القاهرة، دار الكتابالعربي ـ بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٥٢ ـ مجموع أشعار العرب. تصحيح وترتيب وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة ـ بيروت . الطبعة الأولى١٩٧٩م.

١٥٣ ـ المحتسب لابن جنّي. الجزء الأول: تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي. القاهرة ١٣٨٦ه. الجزء الثاني: تحقيق علي ناصيف، ود. عبد الفتاح شلبي. القاهرة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

١٥٤ ـ مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه للدكتور فخر قدارة ـ الأردن ١٩٩٠م.

١٥٥ ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل. تحقيق د. كامل بركات. دار الفكر ـ دمشق.

١٥٦ ـ المسائل العضديات لأبي علي الفارسي. تحقيق د. علي المنصوري. بيروت ١٩٨٦م.

١٥٧ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري. دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٥٨ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر . بيروت . الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٥م.

١٥٩ ـ مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب تحقيق حاتم الضامن .

العراق ١٩٧٥م.

١٦٠ ـ المعاني الكبير لابن قتيبة. دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٦١ ـ معاني القراءات لأبي منصور الأزهري تحقيق ودراسة د. عيد مصطفى درويش، وعوض بن حمد القوزي. دار المعارف ـ القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

١٦٢ ـ معاني القراءات للفراء ـ الجزء الأول: تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار ـ دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م . الجزء الثاني والثالث: تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٦٣ ـ المعجم الأوسط للطبراني. تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحس بن إبراهيم الحسين ـ دار الحرمين. القاهرة ١٤١٥هـ.

١٦٤ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي. دار صادر ـ بيروت ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٦٥ ـ مغني اللبيب لابن هشام. تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر ـ بيروت.

١٦٦ ـ المفصّل في علم العربية للزمخشري. دار الجيل ـ بيروت.

١٦٧ ـ المفضّليات. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف ـ القاهرة.

١٦٨ ـ المقتضب للمبرّد. تحقيق عبد الخالق عضيمة ـ القاهرة ١٣٨٦هـ.

١٦٩ ـ المقرب لابن عصفور. تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ـ بغداد ١٩٧١م.

١٧٠ ـ الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع. تحقيق علي بن سلطان الحكمي ـ الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

١٧١ ـ الممتع في التصريف لابن عصفور. تحقيق د. فخر الدين قباوة. بيروت ١٩٨٧م.

١٧٢ ـ المنخّل في إعراب أبيات المفصّل لعزّ الدين المراغي وجلال البخاري. رسالة دكتوراه لسليمان بن عبد الرحمن العبيد ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ

الرياض ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٧٣ - المنصف شرح تصريف المازني لابن جنّي. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . القاهرة ١٩٥٤م.

١٧٤ - موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبّان لعلي الهيثمي. تحقيق محمد عبد الرزاق. دار الكتب العليمة - بيروت.

١٧٥ - النشر في القراءات العشر ابن الجزري. تصحيح ومراجعة علي الضباع - المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

١٧٦ - نصب الراية لأحاديث الهداية لعبد الله بن يوسف الزيلعي. تحقيق محمد بن يوسف البنوري . دار الحديث - القاهرة ١٣٨٧هـ.

١٧٧ - النهاية في غريب الحديث لابن الأثير. تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي - القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

١٧٨ - النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري. دار الكتاب العربي - بيروت . الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٧٩ - وفيات الأعيان لابن خلكان. تحقيق د.,إحسان عباس - دار صادر - بيروت ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٨٠ - همع الهوامع للسيوطي. تحقثيق د. عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلمية - الكويت.

* * *

١٠ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

* * *

١١ـ فهرس الفهارس

* * *